سلامة القرآن من التحريف

فتح الله المحمدي

بسم الله الرحمن الرحیم

سلامة القرآن من التحريف

کاتب:

فتح الله نجارزادگان

نشرت فی الطباعة:

غیر محدد.

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

سلامة القرآن من التحريف

اشارة

سرشناسه : محمدی، فتح‌الله، - ۱۳۳۷
عنوان و نام پدیدآور : سلامه القرآن من التحریف. و تقنید الافتراآات علی الشیعه الامامیه: عرض و نقد لاراآ الدکتور ناصربن علی القفاری، احسان الهی ظهیر، محمدمال‌الله و آخرین/ تالیف فتح‌الله المحمدی (نجارزادگان)
مشخصات نشر : تهران: مشعر، ۱۳۸۲.
مشخصات ظاهری : ص ۷۵۸
شابک : ۹۶۴-۷۶۳۵-۳۱-۱
وضعیت فهرست نویسی : فهرستنویسی قبلی
یادداشت : چاپ قبلی: پیام آزادی، ۱۳۷۸
یادداشت : فهرستنویسی براساس اطلاعات فیپا.
یادداشت : عربی.
یادداشت : کتابنامه
عنوان دیگر : تنقید الافتراآات علی الشیعه الامامیه
موضوع : قرآن -- تحریف
موضوع : قرآن -- دفاعیه‌ها و ردیه‌ها
موضوع : شیعه -- دفاعیه‌ها و ردیه‌ها
موضوع : فقاری، ناصر -- Qafari, Nasirنقد و تفسیر
موضوع : ظهیر، احسان الهی -- Zahir, Ihsan Ilahiنقد و تفسیر
موضوع : مال‌الله، محمد -- Mal Allab, Muhammadنقد و تفسیر
رده بندی کنگره : BP۸۹/۲/م۳س۸ ۱۳۸۲
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۱۵
شماره کتابشناسی ملی : م۸۲-۹۱۱۶

كلمة المؤلف

الإهداء إلی الرسول الأعظم خاتم النبیّین وسیّد المرسلین محمّد صلّی اللَّه علیه وعلی آله وسلّم

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۷

الحمد للَّهالّذی تحیرت العقولُ فی کنهِ معرفتِهِ، وانحسرتِ الأَبصارُ دونَ التطلُّع الی غَیبِ مَلکوتِهِ، وکلّتْ عن بیانِ نعوتِهِ تعابیرُ اللغاتِ، وضلّت هنالکَ تصاریفُ الصفاتِ. والصلوة والسلام علی شهید الشهداء وشفیع الشفعاء محمّد خاتم النبیین صلّی اللَّه علیه وعلی أهل بیته الّذینَ طهّرهم من الدنسِ وأذهبَ عنهمُ الرجسَ وعلی صحبه الأخیار.

(وبعد) ففی فجر سعادة البشر، وتبلج صبح الهدی ورسالته، أشرق نور القرآن الکریم من افق الوحی علی الرّسول الأمین، الصادع بأمر ربّه، فکان بإعجازه الباهر حجّةً علی صدق وحیه، وبفضائله الفائقة دلیلًا علی فضله، وبسَناه الوضّاح هادیاً إلی اتّباعه. یخبرک کلّ باب

من أبواب معارفه السّامية أنّه تنزيل من رب العالمين وبقاءه على مرّ الدهور مصوناً عن الزيادة والنقيصة والتغيير والتبديل. كما أخبر به تبارك وتعالى فى قوله: «... وإنّه لكتاب عزيز* لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد» (سورة فصلت: الآية ۴۱– ۴۲).

ولما للقرآن من القداسة والحب فى قلوب المسلمين مما يعجز عن وصفه البيان، ولَعلم بعض الناس بالحساسية الكبيرة لدى المسلمين تجاه تلك المسألة، قرّروا أن يضربوا على الوتر الحسّاس ويستغلوا هذه المسألة، ليظهروا للمسلمين أنّ الشيعة– والعياذ باللَّه– يقولون بالتّحريف والتغيير فى كتاب اللَّه، وعندهم «مصحف سرّى» يتداولونه، وإذا تكلموا عن صيانة القرآن عن التّحريف فانّما يتكلمون به «تقية» وغير ذلك من الدعاوى الباطلة والبعيدة عن العدالة والانصاف، والتى يظهرونها بقوالب مختلفة كل يوم.

ولا يخفى أنّ تلك الدعاوى توجد الشبهات تلو الشبهات فى أذهان المسلمين،

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۸

وتحدث بغضاً وحقداً فى قلوب بعضهم على البعض الآخر، وهى فى النتيجة تلفت أنظار غير المسلمين إلى مسألة فى غاية الخطورة، وهم يرون أنّ الشيعة الذين يمثلون ما يقارب ثلث المسلمين يقولون بتحريف كتابهم السماوى، وبالتالى تسرى الآثار السيئة لهذا الحكم على عامة المسلمين وقرآنهم المنزل من السماء.

فنرى لزاماً علينا أن ننصر الحقيقة بالبيان ونجلو غبار الشكوك بالحجة ونقول كلمتنا كلمة الحق لإلجام الخصماء وازالة الأوهام لئلا يثيروا الفتنة من جديد، وحتى يعرف المسلمون لا سيما الشباب الواعى لحقيقة الأمر.

وهنا يلزم علينا بيان بعض النقاط فى طريقة دراستنا هذه:

۱– قلّ من تعاهد تلك المسألة بالدراسة– أى قول الشيعة الإمامية فى القرآن– إلّا وقد خلط الأمور بعضها ببعض مما جعل من الصعب معرفة الرأى النهائى للشيعة– بل ولا رأى أهل السنة– فى القرآن بشكل واضح. ولذا قمت فى دراستى بتقسيم البحث إلى مقامين رئيسيين:

المقام الأوّل: جعلته تحت عنوان «سلامة القرآن من التّحريف» فى نظر الفريقين مع قطع النظر عن آراء وافتراءات بعض الناس، وحاولت أن أبيّن آراء الفريقين فى الموضوع من مصادرهم، وهو فى الواقع مقدمة ضرورية للدراسة والنقد لما ادعوه على الشيعة فى الباب الثانى.

والمقام الثانى: جعلته تحت عنوان «تفنيد الافتراءات على الشيعة فى قضية تحريف القرآن».

وفى هذا المقام أوردنا كلّ كتاب– لا سيما الكتب التى أُلفت فى العقد الأخير– إتَّهم الشيعة بتحريف القرآن ودرس الموضوع مستقلًا أو ضمناً، وبعد تعريف الكتاب ومؤلفه اجمالًا قمنا بالدراسة والنقد للمنهج العلمى.

ومن تلك الكتب– الجديدة– كتاب «اصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۹

عشرية» لمؤلفه، الدكتور ناصر على القفارى، فإنّه قد توسّع فى البحث وأورده مفصّلًا وجمع آراء من كان قبله، بحيث صار تأليفه مصدراً لكلّ من حاول البحث والدرّاسة بعده، حتى نصح بعضهم الشيعة إلى قراءة كتابه لهدايتهم «۱»!! فلذا قد حاز كتاب الدكتور القفارى النصيب الأوفر فى دراستنا هذه.

۲– لقد استخدمتُ فى نقدى هذا المقايسة والموازنة بين آراء الشيعة وأهل السنة فى أكثر الاحيان، لكى يتمكن القارئ المحترم من الحكم والقضاء بسهولة وبساطة.

۳– وحيث كان عملى فى المقام الثانى هو الدرّاسة والنقد، فقد لزمنى الاتيان بدعاويهم واحدةً واحدة ودراستها، فقمت ابتداءً بنقل الرّوايات والنصوص من كتابهم، وبعد ذلك قمت بمقابلتها وتطبيقها مع مصادرها بدقة حتى يتّضح المراد بشكل جيد، ثمّ نحكم عليها

بشكل عام.

وكلمتى الأخيرة هى: إنّ الواجب على كلّ فرد منا تنبيه المسلمين على مواضع الزلل وموارد الشبهات، وواجبنا هو أن نتحد ونكون يداً واحدة، لا ـ سيما ونحن فى وقت تكالب فيه علينا الأعداء، فكلّنا مسلمون من حيث المبدأ، فربّنا واحد ورسولنا واحد وكتابنا واحد ولكننا متفرقون عملًا، وما أجدر بمن يمتلك السلطة والأموال من المسلمين بالابتعاد عن ضرب المسلمين بعضهم ببعض ظانّاً أنّ ذلك هو السبيل الوحيد لنشر أفكاره، غير ملتفت إلى أنّ ذلك أدعى لفشلهم ونهايتهم.

وليعلم الذين رَفعوا عَلَم الفتنة وسعوا إلى التفريق بين المسلمين علماً جازماً حاسماً لكلّ وهم وشبهة، أنّ اليد التى أصبحت تضرب بهم المسلمين اليوم سوف تضربهم غداً فلينتبهوا ولينتهوا قبل أن يغوصوا أكثر فى مستنقع أعداء اللّه ومهاويهم العميقة ...

وفى ختام هذه المقدمة لا يسعنى إلّاأن أُسجل مزيد شكرى وتقديرى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۰

لأساتذتى الفضلاء سماحة الأستاذ الشيخ نصر اللّه صالحى وسماحة الأستاذ محمّد هادى معرفة وسماحة الأستاذ الدكتور السيد محمّد باقر الحجتى، لعناياتهم الخاصة لى ولما لهم من فضل كبير علىّ منذ سنوات فى المجالات الأخلاقية والعلمية ولتوجيهاتهم القيّمة التى أتحفونى بها لإتمام هذا الموضوع على الوجه المطلوب.

وأدعو اللّه سبحانه أن يجزى بالخير كل من قدّم لى مساعدة فى هذه الدراسة ...

وبحول اللّه أعتصم، وبقوته وعونه أفتتح وأختتم، وإيّاه أسأل الهداية إلى التى هى أقوم، وما توفيقى إلّاباللّه عليه توكلت وإليه أُنيب.

۷۷

۷سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۱

خطة البحث

المقام الأوّل: سلامة القرآن من التحريف

الفصل الأوّل: أدلّة سلامة القرآن من التّحريف عند الإمامية

الفصل الثانى: دراسة روايات تحريف القرآن فى كتب الشيعة

الفصل الثالث: كتاب «فصل الخطاب» ونقاط مهمّة

الفصل الرابع: شهادة علماء الإمامية بنزاهة القرآن عن التحريف

الفصل الخامس: دراسة أحاديث تحريف القرآن فى كتب أهل السنة

الفصل السادس: نظرة إلى أجوبة أهل السنة عن روايات تحريف القرآن

الفصل السابع: نظرة عابرة إلى أجوبة الإمامية عن روايات أهل السنة

المقام الثانى: تفنيد الافتراءات على الشيعة الإمامية

۱- دراسة ونقد آراء الدكتور ناصر بن علىّ القفارى

نظرة إجمالية إلى كتاب «اصول مذهب الشيعة» للدكتور القفارى

وقفة قصيرة مع الدكتور القفارى

دعاوى الدكتور القفارى فى ميزان النقد

تذييل: دراسة ادّعائى الدكتور القفارى الآخَرَيْن

۲- دراسة ونقد آراء إحسان إلهى ظهير

نظرة إلى كتاب «الشيعة والقرآن» لإحسان إلهى ظهير

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۳

المقام الأوّل سلامة القرآن من التّحريف

الفصل الأوّل أدلة سلامة القرآن من التّحريف عند الإمامية

ضرورة الدراسة وتحرير محلّ النزاع

اشارة

إنّ موضوع نفى التّحريف عن القرآن الكريم يعتبر من القضايا التى تحظى بأهمية فائقة، لأنّنا إذا لم نستطع اثبات صيانة القرآن من التّحريف والذى يشمل (النقص، الزيادة، التغيير والتبديل فى الآيات والكلمات والسور) عندها سيكون أى استدلال أو استنباط مشوباً بالشكّ والتردّد، لأنّه- ومع احتمال كون الآيات التى استفيد منها فى الاستدلال آيات محرفة- سيكون الاستنباط مغايراً للإرادة الإلهية، ومع هذا الاحتمال يكون الاستدلال ذا نتيجة غير مطلوبة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ هناك علاقة وثيقة بين «إعجاز القرآن» و «عدم التّحريف»؛ ذلك لأنّ القرآن الكريم يشتمل على نظم ومضمون يفوقان قابلية الإنسان وأىّ عمل من شأنه الاخلال بهذا النظم والمضمون، سيمكّن من الاتيان بمثل القرآن، وسيكون هذا العمل دون الإعجاز، ومن هنا فإن الإذعان لمسألة تحريف القرآن يتطلب انكار الإعجاز القرآنى، ويترتب على هذا نفى نبوّة الرّسول الأكرم صلى اللَّه عليه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۶

وآله وسلّم؛ لأنّ نبوّته صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم منوطة بالاعجاز القرآنى.

وبغضّ النظر عما تقدم، فإن اعتبار الرّوايات الواردة عن الرسول صلى اللَّه عليه وآله وسلّم والأئمة الاطهار عليهم السلام ناشئ من موافقتها للقرآن، وبالأخصّ فى حال تعارض هذه الرّوايات مع غيرها فاننا نعتمد على القرآن، فإذا كان هناك تحريف فى القرآن فإن اعتبار الرّوايات سيكون مخدوشاً تبعاً لذلك، باعتبار أنّ القرآن ألقى تفسير وبيان الوحى على عاتق السنة الشريفة حيث ورد: «وأنزلنا إليك الذكر لتبيّن للناس ما نزل إليهم ...» «۱» «... ويعلّمهم الكتاب والحكمة ...» «۲»

، وعلى هذا الأساس تكون حجية الرّوايات حدوثاً وبقاءً معتمدة على القرآن «۳».

التّحريف وتحرير محل النزاع

تحريف الشىء لغةً: إمالته والعدول به عن موضعه إلى جانب، وهذا مأخوذ من حرف الشىء بمعنى طرفه وجانبه. يقال حَرَفتُ الشىء وحرّفته أى أخرجته عن مواضعه واعتداله ونحّيته عنه إلى جهة الحرف وهو الطرف للشىء «۴». وتحريف الكلام أن تجعله على حرف من الاحتمال يمكن حمله على الوجهين «۵».

وإذا أردنا تقسيم التّحريف تقسيماً اجمالياً، فإنّ تحريف الكلام ومن ضمنه تحريف القرآن ينقسم إلى قسمين:

۱- التّحريف المعنوى

۲- التّحريف اللفظی

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۱۷

والمراد من التّحریف المعنوی هو، التحلیل والاستنتاج الخاطئ والتفسیر والتبریر لکلام معین بما یخالف المقصود الحقیقی للمتکلم، وبالتأکید فإن القرآن الکریم قد تعرض لمثل هذا النوع من التّحریف، إذ نری الإمام علی بن أبی طالب علیه السلام فی نهج البلاغة یشکو إلی اللَّه سبحانه وتعالی من حدوث مثل هذا التّحریف فیقول علیه السلام:

«إلی اللَّه اشکو من معشر یعیشون جُهّالًا ویموتون ضُلّالًا لیس فیهم سلعة أبورُ من الکتاب إذا تُلی حقَّ تلاوته، ولا سلعة أنفق بیعاً ولا أغلی ثمناً من الکتاب إذا حُرّف عن مواضعه» «۱».

وقد أخبر علیه السلام عن وقوع مثل هذا التّحریف فی المستقبل فقال:

«وإنّه سیأتی علیکم من بعدی زمان ... ولیس عند أهل ذلک الزمان سلعة أبور من الکتاب اذا تلی حق تلاوته ولا أنفق منه اذا حُرّف عن مواضعه» «۲».

والقرآن الکریم کذلک یذکر بأنّ هناک نوعاً من هذا التّحریف تعرضت له الکُتب السماویة السابقة، فیقول: «یُحرفون الکلم عن مواضعه» «۳». و «یحرفونه من بعد ما عقلوه» «۴»

. وآیات اخری نظیر الآیة الحادیة والأربعین من سورة المائدة.

اما التّحریف اللفظی وموضع الخلاف لیس فی ترتیب الآیات والسور حسب نزولهما أو بإشارة النبیّ صلّی اللَّه علیه وآله وسلّم فی المصحف الموجود فإنّ تألیف

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۱۸

الآیات والسور فی القرآن لا مساس له بالتحریف وموضع النزاع.

کما إنّ القرآن الذی نزل علی الرسول الأکرم محمّد صلی اللَّه علیه وآله وسلّم من زمان النزول وإلی وقتنا الحاضر لم یضف إلیه أی شیء ولم یفقد بالمرة، بل ان المسلمین قاموا بحفظه وکتابته وقد قُرئ بشکل لا مثیل له من التواتر من جیل إلی جیل حتی وصل إلی أیدینا بهذه الصورة، وهذا الموضوع من مُسلمات التاریخ أیضاً، ومن الموضوعات التی تحظی باجماع واتفاق کلّ المسلمین وحتی غیر المسلمین من المفکرین والعلماء.

فموضع الخلاف فی التّحریف اللفظی، هو التغییر فی إعراب الکلمات، أو تغییر الآیات والکلمات، أو حذف بعض الآیات أو الکلمات والحروف من القرآن الکریم.

ولأجل اثبات نفی التّحریف بهذا المعنی عن القرآن الکریم استُدل بالآیات والرّوایات والشواهد التاریخیة والأدلة العقلیة ... وغیرها.

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۱۹

أ- آیات القرآن

۱- الآیة الکریمة «إنّا نحن نزّلنا الذکر وانّا له لحافظون» «۱».

وهذه الآیة تتکون من جملتین:

الأولی: نزول القرآن من اللَّه سبحانه وتعالی بتأکیدین «انّ» و «نحن»، والاستفادة من ضمیری الجمع «نا» و «نحن» والتأکید یدل بشکل مُسلّم وقطعی علی عظمة هذا الأمر، ویزیل الشک والتردّد عند بعض الأشخاص الذین قد أشارت الآیات السابقة إلیهم «۲». فذاک البعض یشک أو ینکر أنّ اللَّه سبحانه وتعالی له دخلٌ فی القرآن الکریم ویذهب إلی أن بعض القُدُرات غیر الإلهیة لها یدٌ فی ذلک، فنری أنّ اللَّه سبحانه وتعالی یستفید من ضمیر الجمع والتأکید وینفی تدخل أیة قوة غیره فی ذلک، وینصّ علی نفی التّحریف وصیانة

القرآن حال التنزيل.

الثانية: ونرى فيها أنّ الآية المباركة تتحدّث- بأداة التوكيد «إنّ» ولام التوكيد وضمير الجمع ووصف الجمع- عن أنّ اللَّه سبحانه وتعالى حافظ وحارس للقرآن بشكل أكيد بعد نزوله، وسياق هذه الجملة يدل على عظمة الموضوع وقطع الشك والترديد، ولأنّ حفظ القرآن بعد النزول ذُكر بشكل مطلق، فهذا الإطلاق يشمل حفظ القرآن من التّحريف اللفظى أيضاً، ومعلوم أنّ أهمية أىّ حفظ لا يرقى إلى درجة حفظ القرآن من هذا النوع من التّحريف. هذا وظاهرُ الآية يدلُّ على حفظِ القرآن الكريم باعتباره كلام اللَّه ورسالته دون فرق بين آية وآية أو سورة وسورة.

وعلى هذا الاعتبار يكون حفظ القرآن بأجمعه هو المقصود من الآية الكريمة، ولا دليل على صحّة ما ذهب إليه بعضهم من أن هذه الآية تشير إلى حفظ مجموعة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۰

خاصة من الآيات، مثل الآيات التى نزلت إلى زمان نزول هذه الآية (أى الآية التاسعة من سورة الحجر) ولا يخفى خلاف هذا الرأى لظاهر الآية الشريفة.

وإذا كان المقصود من الحفظ هو الصيانة والحراسة، فحمل الحفظ على علم واطلاع اللَّه سبحانه وتعالى بالقرآن خلاف ظاهر الآية الشريفة، لأنّ أيّاً من علماء اللُّغة لم يتبنَّ هذا الرأى، إضافة إلى أنّ ظاهر الآية الكريمة يشير إلى الحفظ من كلّ جهة، أما أن نخصّ بالحفظ القدرة على تحدى الشبهات التى يطرحها المعاندون والنسخ أو الإتيان بمثله فإنّ ذلك مجرد ادّعاء، حيث لا يمكن ان نقصر الآية على ذلك.

وهناك ادّعاء يذهب إلى أنّ كلمة «الذكر» الواردة فى الآية الكريمة تطلق على الرّسول الأكرم صلى اللَّه عليه وآله وسلّم، وهذا الادّعاء غير مدعوم بدليل وذلك:

أوّلًا: إنّ كلمة «الذكر» الواردة فى القرآن تطلق بشكل صريح على القرآن، حيث ورد فى الآية الكريمة «وأنزلنا إليك الذكر لتبيّن للناس ما نزل إليهم» «۱».

ثانياً: الآية السادسة من سورة الحجر تمثل قرينة سياقية واضحة على أنّ المقصود من الذكر فى الآية التاسعة من هذه السورة القرآن العظيم، لأنّ كلمة الذكر الواردة فيها «وقالوا يا أيّها الذى نزّل عليه الذكر إنّك لمجنون» تدلّ دلالة قاطعة وصريحة على أنّ المراد من الذكر هو القرآن.

۲- قوله تعالى: «إنّ الذين كفروا بالذكر لمّا جاءهم وانّه لكتاب عزيز* لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد» «۲».

ولا يوجد أى شك فى كون المقصود من «الذكر» فى هذه الآية هو الكتاب العزيز، حيث وصفته بأوصاف ثلاثة «العزيز»، «لا يأتيه الباطل» و «تنزيل من

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۱

حكيم حميد» وفى الوصفين الأولين دلالة قاطعة على عدم تحريف القرآن، أمّا الصفة الثالثة فتشير إلى منشأ هذه الصفات وسرّها.

و «العزيز» مشتق من العزّة، بمعنى الذى لا يُغلَب ولا يُقْهر من قولهم أرضٌ عَزاز، أى: صُلْبَةٌ «۱».

و «الباطل»: نقيض الحق وهو ما لا ثبات له عند الفحص عنه «۲»، وبطل الشيء بطلاناً: فَسَدَ أو سقط حكمه «۳».

وصفة العزيز تدل على نفى التّحريف عن القرآن، لأنّ التّحريف يستلزم قبول الغلبة والتجاوز، وهذا الأمر لا ينسجم مع «عزة» القرآن الكريم.

وكذلك نستفيد من الصفة الثانية للدلالة على نفى التّحريف لأنّه مع أخذ اعجاز القرآن الكريم بنظر الاعتبار- حيث نرى الانسجام

والمتانـة فی العلوم والمعارف القرآنيـة وسـيادة الحق المقرون بالنظم، الـذی اتصـفت به الآيات والجمل القرآنيـة فی كلّ سورة حاكماً علی كافـة أجزاء القرآن- فيكون كـلّ تغيير أو تبـديل من شـأنه أن يلحق خللًا بإعجاز القرآن ومعارفه، ويكون القرآن حينئـذٍ مصـداقاً للفانی والفاسد. فی حين أنّ الآية تنفی هذا الأمر عن القرآن فی أیّ زمان وأیّ شـكل من الأشكال وحيث إنّ الباری تعالی إذا أراد أن يجعل المعارف القرآنية فی متناول يد الإنسان فإنّه يضعها من دون أیّ نقص أو خلل، والتّحريف يمثّل نقصاً كبيراً ويمثل مصداقاً بارزاً لدخول الباطل علی القرآن، ويكون نقضاً لغرض الباری لا ينسـجم مع حكمته سـبحانه وتعالی الواردة فی قوله تعالی «تنزيل من حكيم حميد»، وذكرنا سالفاً أنّ هذا التعبير دليل وحكمة علی حصانة القرآن ومنعته وعزته.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٢

وعند مقارنة هذه الآية بالآية التاسعة من سورة الحجر، مع الأخذ بنظر الاعتبار المفاد والبيان نری أنّ القرآن الكريم منيع مستحكم من الخارج عزيز مُصان ومُحصن من الداخل بسبب حراسة اللّه سبحانه وتعالی وصيانته له من كلّ طارئ حيث ضمن الباری تعالی ذلك.

توجد بعض المناقشات للاستدلال بالآيات المذكورة وسيأتی ذكرها وأجوبتها فی مبحث «فصل الخطاب ونقاط مهمّة».

نعم هنـاك شـبهة أخری تـذهب إلی احتمـال أن الآيات التی نسـتند إليها فی نفی التّحريف هی آيات محرفـة وهی ليست من القرآن، وهذه الشـبهة لا أساس لها باعتبار أن احتمال التّحريف لا يسـقط النصّ عن الاعتبار، وصرف احتمال التّحريف يقتضی ضرورة التحقيق فی التّحريف أو عـدمه عن ذلك النص، وإذا لم نعثر علی دليل علی التّحريف فهذا يعنی أنّ اعتبار النص يبقی ثابتاً ولا يوجد أی خلل فی الاستدلال به.

وعنـدما نقيس تلك الآيات التی يستدل بها علی نفی التحريف مع سائر آيات القرآن لا نجـد أیّ فرق بينهما فی الأوصاف الإعجازية الّتی تتعلّق بجميع آيات القرآن.

هذا مضافاً إلی عدم عدّ أحد من مُدّعی التحريف لهذه الآيات ضمن الآيات المحرّفة فی نظرهم وممّا يدعم قولنا الرّوايات التی وردت فی شأن نزول الآية «١».

هذا، فإنّ علماء الإمامية وبالأخصّ المفسرين للقرآن، يهتمون بهاتين الآيتين اهتماماً خاصاً- وأحياناً بآيات أُخری- من أجل إثبات نفی التّحريف ومن بين

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٣

هؤلاء:

* شيخ الطائفة الطوسی (ت ۴۶۰ ه.) «١».

* أمين الإسلام الطبرسی (ت ۵۴۸ ه.) «٢».

* أبو الفتوح الرازی (كان حيّاً فی سنة ۵۵۲ ه. وتوفّی قبل ۵۵۶ ه.) «٣».

* الشيخ ابن ادريس الحلّی (ت فی القرن السادس الهجری) «۴».

* محمّد بن الحسن الشيبانی (من أعلام الشيعة فی القرن السابع) «۵»

* كمال الدين الكاشفی (ت فی القرن التاسع الهجری) «۶».

* ملّا فتح اللّه الكاشانی (ت ۹۸۸ ه.) «٧».

* محمّد بن علیّ النقی الشيبانی (ت قبل ۹۹۴ ه.) «٨»

* الشيخ أبو الفيض الناكوری (ت ۱۰۰۴ ه.) «٩».

* شيخ الإسلام محمّد بن الحسين الحارثی الشهير ببهاء الدين العاملی (ت

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢۴

۱۰۳۰ ه.) «۱».

* صدر الدين محمّد بن إبراهيم الشيرازی الملقّب بصدر المتألّهين (ت ۱۰۵۰ ه.) «۲».

* العلّامة التونی (ت ۱۰۷۱ ه.) «۳».

* الملّا محمّد محسن الفيض الكاشانی (ت ۱۰۹۱ ه.) «۴».

* الشريف اللاهيجی (ت حدود ۱۰۹۷ ه.) «۵».

* نور الدين محمّد بن مرتضی الكاشانی (ت ۱۱۱۵ ه.) «۶».

* محمّد بن محمّد رضا القمی المشهدی (من أعلام القرن الثانی عشر الهجری) «۷».

* الشيخ جعفر الكبير (ت ۱۲۲۸ ه.) «۸».

* السيد عبد اللَّه شبر (ت ۱۲۴۲ ه.) «۹».

* السيد حسين الكوه كمری (ت ۱۲۹۹ ه.) «۱۰».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۵

* المحقق التبريزی (ت ۱۳۰۷ ه.) «۱».

وأخيراً فی كثير من كتب المفسرين والمحققين من متأخری علماء الشيعة الإمامية «۲».

۳- ومن الآيات التی تؤيّد نفی التّحريف، آيات تنزيه القرآن من الرّيب وقد أشارت هذه الآيات إلی نزول القرآن من الباری تعالی، وكذلك نفت الرّيب عنه فی نزوله وحدوثه، قال تعالی: «تنزيل الكتاب لا ريب فيه من ربّ العالمين» «۳».

وكذلك تؤكد كون القرآن كتاب هداية ومنزهاً عن الرّيب فی هدايته وبقائه، قال تعالی: «ذلك الكتاب لا ريب فيه هدیً للمتقين» «۴».

ومن الواضح أنّ أی تحريف وتغيير فی القرآن يوجب ورود الريب عليه ويستلزم الشك والتشويش الدائم فی النفس، بأنّ الكتاب الذی يجب أن يكون مصدراً للهداية قد تغير وحُرف وبُدل. وهذا ينافی انكار الرّيب مطلقاً فی القرآن فی جميع وجوهه لوجود النكرة فی سياق النفی فی الآية الكريمة.

۴- وهناك آية اخری نستدل بها علی نفی التّحريف، قال تعالی: «وقال الرسول يا ربّ إنَّ قومی اتخذوا هذا القرآن مهجوراً» «۵».

وهذه الشكوی من الرسول الاكرم صلی اللَّه عليه وآله وسلّم تكون قائمة إذا كان

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۶

القرآن مصوناً من أی نوع من التّحريف، حيث يعتبر القرآن الحبل المتين الممتد من قبل الباری تعالی بين هؤلاء ليتعلقوا به فيكون سبيلًا لنجاتهم، وإذا تركوه ولم يعملوا بتعاليمه يصير مهجوراً، وأمّا إذا كان محرفاً فهذه الشكوی تصبح لغواً لأنَّ القرآن حينئذٍ لا يوصف بأنّه الحبل المتين الممتد ليتعلقوا به وينجوا، ولانّ الرسول الاكرم صلی اللَّه عليه وآله وسلّم لم يشتك من احتمال تغيير وتحريف القرآن الكريم بل اشتكی من عدم العمل به وهجره، وهذا يدل علی أن القرآن سيظل مصوناً من أیّ نوع من التّحريف والتبديل إلی يوم القيامة.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۷

ب- الأحاديث

استدلّ العلماء بطوائف من الأحاديث لنفی تحريف القرآن:

۱- أحاديث الثقلين: الثقلان هما الكتاب والعترة اللّذان خلّفهما النبیّ صلی اللَّه عليه وآله وسلّم فی أُمته وأخبر أنّهما لن يفترقا حتی

يردا عليه الحوض وأمر الأمة بالتمسك بهما. وهذه الأخبار متظافرة من طرق الفريقين «۱».

والاستدلال بها على عدم التّحريف فى الكتاب هو: إنّ القول بالتحريف يستلزم عدم وجوب التمسك بالكتاب المنزل، لضياعه على الامّة بسبب وقوع التّحريف، ولكن وجوب التمسك بالكتاب باق إلى يوم القيامة لصريح أخبار الثقلين، فيكون القول بالتحريف باطلًا جزماً «۲».

۲- أحاديث كثيرة مأثورة عن أهل البيت عليهم السلام، تدلّ على صيانة القرآن من التّحريف إمّا تصريحاً أو تلميحاً؛ فمنها ما جاء فى أدعية كتاب «الصحيفة السجادية» وهذا بلا نزاع أول كتاب فى الإسلام وصل إلينا بعد القرآن من سيد الساجدين الإمام علىّ بن الحسين عليهما السلام (استشهد الإمام سنة ۹۴ ه.) وفيه وصف الإمام القرآن بأوصاف «۳» لا يمكنها أن تتعلّق بقرآن محرَّف. وشهادة الإمام

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۸

أبى عبد اللَّه الصادق عليه السلام بقوله عليه السلام:

«... ما بين الدفتين قرآن [لا زيادة فيه ولا نقصان]» «۱».

وأيضاً قول الإمام أبى الحسن علىّ بن محمّد العسكرى عليهما السلام فى رسالته إلى أهل الأهواز، فقد كتب عليه السلام:

«اجتمعت الأمة قاطبة لا اختلاف بينهم فى ذلك أنّ القرآن حق لا ريب فيه عند جميع فرقها فهم فى حالة الاجتماع عليه مصيبون وعلى تصديق ما أنزل اللَّه مهتدون ...» «۲».

ومنها ما جاء فى رسالة الإمام أبى جعفر الباقر عليه السلام إلى سعد الخير:

«... وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده ...» «۳».

قال الاستاذ محمّد هادى معرفة:

«وهذا التصريح بأنّ الكتاب العزيز لم ينله تحريف فى نصّه؛ لأنّه قال عليه السلام «أقاموا حروفه» وإن كانوا قد غيّروا من أحكامه «حرفوا حدوده» والمراد من «تحريف الحدود» هو تضييعها، كما ورد فى الحديث «... ورجل قرأ القرآن فحفظ حدوده ...» «۴».

وعليه فالمراد من إقامة الحروف هو حفظها عن التغيير والتبديل كما فى هذا الحديث أيضاً» «۵».

ومنها صحيحة أبى بصير قال:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۹

«سألت الإمام الصادق عليه السلام فى قوله تعالى: «أطيعوا اللَّه وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ...» وما يقوله الناس: ما باله لم يُسمّ عليّاً وأهل بيته. قال: «إن رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وآله وسلّم نزلت عليه الصلاة ولم يسمّ لهم ثلاثاً ولا أربعاً حتى كان رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وآله وسلّم هو الذى فسّر لهم ذلک ...» «۱».

فقد قرّر عليه السلام أنّه لم يأت ذكرهم فى الكتاب نصّاً وإنْ كانوا مقصودين بالذات من العمومات الواردة فى القرآن كثيراً، وقد نبّه على ذلک الرسول صلى اللَّه عليه وآله وسلّم فى كثير من المواقف أوّلها حديث يوم الإنذار، وآخرها حديث الغدير، والآيات فى جميع هذه الموارد كثيرة، جمع جلّها الحاكم الحسكانى فى كتابه «شواهد التنزيل» وغيره، وهذه الصحيحة حاكمة على جميع الرّوايات الّتى تدلّ على ذكرهم فى الكتاب. ونحن نعلم أنّ ذكرهم عليهم السلام فى الكتاب بالنعوت والأوصاف لا بالتسمية المتعارفة.

۳- الرّوايات الّتى بصدد بيان علوّ القرآن ومقامه ومعرفة شأنه فى حياة الإنسان.

منها ما عن الإمام الحسن عليه السلام عن جدّه الأطهر رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وآله وسلّم:

«... هو الذكر الحكيم والنور المبين والصراط المستقيم ... وهو الفصل ليس بالهزل ...» «۲».

وعن أمير المؤمنين علىٍّ عليه السلام:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۰

«فالقرآن آمرٌ زاجر وصامت ناطق، حجّة اللَّه على خلقه ...» «۱».

وفى خطبة فاطمة عليها السلام فى أمر فدك:

«... ومعنا كتاب اللَّه بيّنة بصائره، وآى فينا منكشفة سرائره، وبرهان منجلية ظواهره ... فيه بيان حجج اللَّه المنورة، وعزائمه المفسرة ومحارمه المحذرة وبيّناته الجالية و ...» «۲».

وعن الإمام الحسن بن على عليهما السّلام:

«إنّ هذا القرآن فيه مصابيح النّور وشفاء الصدور ...» «۳».

وعن أبى عبد اللَّه عليه السلام:

«إنّ هذا القرآن فيه منار الهدى ومصابيح الدّجى و ...» «۴».

وروايات اخرى عن أهل البيت عليهم السلام وهى كثيرة جداً تركناها خوف الإطالة «۵».

۴- الرّوايات الواردة فى عرض الأخبار على الكتاب مطلقاً وترك العمل بما لم يوافقه أو لم يشبهه وستأتى جملة منها.

۵- الرّوايات المتظافرة فى أبواب الفقه وغيره فى آداب تلاوة القرآن وغيرها الّتى جمعت فى أبواب عديدة كروايات «باب الاستشفاء بالقرآن»، «باب التوسل بالقرآن»، «باب حفظ القرآن»، «باب حملة القرآن»، «باب قراءة القرآن»، «باب استماع القرآن»، «باب كتابة القرآن»، «باب الحلف بالقرآن» و ... ويشمل كلّ باب

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۱

منها عشرات الرّوايات «۱».

فمجموع هذه الرّوايات على اختلاف أصنافها يدلّ دلالة قاطعة على أنّ القرآن الموجود هو القرآن النازل على النبىّ صلى اللَّه عليه وآله وسلّم من دون أى تغيير أو تحريف. ولو كان القرآن الموجود محرّفاً- نعوذ باللَّه- لما بقى أثر لهذه الأبواب وما شابهها.

فعلماء الإمامية من المتقدّمين والمتأخرين قد استدلّوا بالطوائف المذكورة من الرّوايات التى قد تَنُوف على الآلاف من الأحاديث المعتبرة لجهتين:

الجهة الاولى: إثبات صيانة القرآن عن التّحريف.

الجهة الثانية: إسقاط الرّوايات الّتى تدلّ بظاهرها على التّحريف إذ لم يوجد لها تأويل صحيح، لأنّ فى مقام تعارض الرّوايات، يسقط ما هو أضعف دلالة وسنداً وما هو مخالف للقرآن الكريم- وهى روايات موهمة لتحريف القرآن- لا محالة، وإليك أسماء جماعة منهم:

فمن المتقدمين:

* الشيخ أبو جعفر الصدوق (ت ۳۸۱ ه.) «۲».

* شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسى (ت ۴۶۰ ه.) «۳».

* أبو المكارم قوام الدين الحسنى (توفى فى القرن السابع) «۴».

* المحقق الثانى على بن عبد العالى الكركى (ت ۹۴۰ ه.) «۵».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۲

* محمّد بن إبراهيم صدر الدين الشيرازى الملقب بصدر المتألّهين (ت ۱۰۵۰ ه.) «۱».

* السيد محمّد مهدى الطباطبائى (ت ۱۲۱۲ ه.) «۲».

* الشيخ جعفر الكبير (ت ۱۲۲۸ ه.) «۳».

* السيد حسين الكوه كمرى (ت ۱۲۹۹ ه.) «۴».

ومن المتأخرين:

* العلّامة السيد محمّد حسين الطباطبائى (ت ۱۴۰۲ ه.) «۵».

* آية اللّه السيد أبو القاسم الخوئى (ت ۱۴۱۳ ه.) «۶».

* الاستاذ مير محمّدى زرندى «مُدَّ ظلُّه» «۷».

* الاستاذ محمّد هادى معرفة «مُدَّ ظلُّه» «۸».

وغيرهم «۹».

قال العلامة الطباطبائى فى عِداد أدلة عدم تحريف القرآن:

«ويدل على عدم وقوع التّحريف الأخبار الكثيرة المروية عن النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم من طرق الفريقين الآمرة بالرجوع إلى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۳

القرآن عند الفتن، وفى حلّ عقد المشكلات.

وكذا حديث الثقلين المتواتر من طرق الفريقين.

وكذا الأخبار الكثيرة الواردة عن النبىّ والأئمة عليهم السلام الآمرة بعرض الأخبار على الكتاب ... وأخبار العرض كالصريح أو هو الصريح فى أنّ الأمر بالعرض إنّما هو لتميز الصدق عن الكذب والحقّ عن الباطل مطلقاً ولا يختص برواية دون رواية.

وكذا الأخبار التى تتضمن تمسك أئمة أهل البيت بمختلف الآيات القرآنية فى كلّ باب على ما يوافق القرآن الموجود عندنا ...

وكذا الرّوايات الواردة عن الإمام أمير المؤمنين وسائر الأئمة من ذريّتهم عليهم السلام فى أنّ ما فى أيدى الناس قرآن نازل من عند اللّه سبحانه ...

فمجموع هذه الرّوايات على اختلاف أصنافها يدلّ دلالة قاطعة على أنّ الّذى فى أيدينا من القرآن هو القرآن النازل على النبىّ صلى اللّه عليه وآله وسلّم من غير أن يفقد شيئاً من أوصافه الكريمة وآثارها وبركاتها» «۱».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۴

ج- الشواهد التاريخية

إنّ الشواهد التاريخية الكثيرة تدلّ على أنّ القرآن الكريم متواتر بجميع أجزائه تواتراً قطعياً، فالمسلمون اعتنوا عناية فائقة على مدى التأريخ بحفظ القرآن الكريم وضبطه وقراءته ورسمه، لأنسهم العظيم به ولقداسته فى نفوسهم ولحساسيتهم الشديدة تجاه حصول أىّ تغيير فيه، كلّ هذا منع من حصول أى تغيير أو تبديل فيه على مدى التاريخ.

فبالاضافة الى استدلال علماء الإمامية بالأدلة القرآنية والحديثية؛ اعتمدوا على الشواهد التاريخية، وإليك بعضهم:

* الشريف المرتضى على بن الحسين علم الهدى (ت ۴۳۶): قال فى كتابه «الذخيرة فى علم الكلام»:

«قد بيّنا صحّة نقل القرآن فى المسائل الطرابلسيات، وأنّه غير منقوص ولا مبدَّل ولا مغيَّر وأن العلم بأنّ هذا القرآن الذى فى أيدينا هو الذى ظهر على يد رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلّم كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام والكتب المصنّفة المشهورة والأشعار المدوّنة.

وذكرنا أنّ العناية اشتدت بالقرآن، والدواعى توفرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حد لم تبلغه فى نقل الحوادث والوقائع والكتب المصنّفة ... وانّ العلم بتفصيل القرآن وأبعاضه كالعلم بجملته وأنه يجرى فى ذلك مجرى ما علم ضرورة من الكتب المصنّفة ككتاب سيبويه والمزنى ... ومعلوم أنّ العناية بنقل القرآن وضبطه أصدق من العناية بضبط كتاب سيبويه ودواوين الشعراء ...» «۱».

سلامهٔ القرآن من التحريف، ص: ۳۵

* الشيخ سديد الدين محمود الحِمصى الرازى «۱» (ت اوائل المائة السابعة)

* جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر العلامة الحلّى «۲» (ت ۷۲۶ ه.).

* الشيخ زين الدين أبو محمّد العاملى البياضى «۳» (ت ۸۷۷ ه.).

* المولى المحقق الأردبيلى (ت ۹۹۳ ه.) قال:

«... ولمّا ثبت تواتره- أى القرآن- فهو مأمون من الإختلال مع أنّه مضبوط فى الكتب حتى أنّه معدود حرفاً حرفاً وحركة حركة وكذا طريق الكتابة وغيرها ممّا يفيد الظن الغالب بل العلم بعدم الزيادة على ذلك والنقص ...» «۴».

* الشيخ حسن بن زين الدين «۵» (ت ۱۰۱۱ ه.).

* الشيخ محمّد بن الحسن الحرّ العاملى «۶» (ت ۱۱۰۴ ه.).

* السيد محمّد الطباطبائى «۷» (ت ۱۲۴۲ ه.).

* المحقق التبريزى «۸» (ت ۱۳۰۷ ه.).

سلامهٔ القرآن من التحريف، ص: ۳۶

* السيد شرف الدين العاملى «۱» (ت ۱۳۷۷ ه.).

* الإمام روح اللّه الموسوى الخمينى (ت ۱۴۰۹ ه.). قال:

«... فإنّ الواقف على عناية المسلمين بجمع الكتاب وحفظه وضبطه وقراءته وكتابته يقف على بطلان تلك المزعومة- أى مزعومة التّحريف- وأنّه لاينبغى أن يركن إليه ذو مسكة ...» «۲».

* السيد أبو القاسم الخوئى «۳» (ت ۱۴۱۳ ه.).

سلامهٔ القرآن من التحريف، ص: ۳۷

د- الدليل العقلى

يستنتج بعض الأعلام من الدليل الآتى الذى يعتمد على بعض المقدمات، صيانة القرآن عن التّحريف:

۱- إنّ اللّه عزّ وجلّ بحكمته أنزل القرآن لهداية الناس.

۲- إنّ هذا الكتاب هو خاتم الكتب السماوية، كما أنّ المرسل به هو خاتم الأنبياء.

۳- إذا ثبت التّحريف فى القرآن ولم ينزل كتاب آخر أو يأتى رسول آخر يبين للناس الطريق الصحيح، فهو ممّا يؤدى بالأجيال الآتية بعد التّحريف الى التيه والضياع وهو طبعاً ليس بتقصير منهم.

۴- لا يمكن نسبة هذا الضياع والإهمال إلى اللّه عزّ وجلّ، لأنّه يؤدى إلى نقض الغرض الذى من أجله بعث اللّه الانبياء لهداية البشرية.

إذن فالقرآن يجب أن يكون مصوناً من كلّ تحريف «۱».

وقد قرّر هذا الدليل بأشكال مختلفة ينتج منها بالبداهة حكم العقل بمخالفة وقوع التّحريف فى القرآن الكريم «۲».

ملحوظة:

مع وجود الأدلّة المتقدمة فى نفى وقوع التّحريف، والاطلاع على آراء علماء الإمامية حول هذا الموضوع يمكن الاذعان لهذه النكتة، وهى أنّ صيانة القرآن عن التّحريف هو مذهب محققى الشيعة واجماع الطائفة، ويندر وجود مخالف فى هذا الأمر، وإليك بعض من ادعى الاجماع بصيانة القرآن عن التّحريف عبر القرون:

سلامهٔ القرآن من التحريف، ص: ۳۸

* فی القرن الخامس: الشریف المرتضی علم الهدی (ت ۴۳۶ ه.).

«... وقد بیّنا ... أنّ القرآن کان علی عهد النبیّ صلی اللَّه علیه وآله مجموعاً مؤلفاً علی ما هو علیه الآن ... غیر منثور ولا مبثوث وذکرنا أیضاً أنّ من یخالف هذا الباب من الإمامیهٔ والحشویهٔ لا یعتد بخلافهم و ...» «۱».

* فی القرن السادس: أمین الإسلام الطبرسی (المتوفّی فی ۵۴۸ ه.). قال رحمه اللَّه تعالی:

«... أمّا الزیادهٔ فیه فمجمع علی بطلانها، وأمّا النقصان منه فقد روی جماعهٔ من أصحابنا وقوم من حشویهٔ العامّهٔ أنَّ فی القرآن تغییراً ونقصاناً، والصحیح من مذهب أصحابنا خلافه ...» «۲».

* فی القرن الحادی عشر: الشهید السعید القاضی نور اللَّه التستری «۳» (ت ۱۰۱۹ ه.).

* فی القرن الثالث عشر: الشیخ جعفر الکبیر (کاشف الغطاء) «۴» (ت ۱۲۲۸ ه.).

قال فی کتابه القیّم «کشف الغطاء»:

«... لا زیادهٔ فیه من سورهٔ ولا آیهٔ من بسملهٔ وغیرها ولا کلمهٔ ولا حرف. وجمیع ما بین الدفّتین مما یتلی کلام اللَّه تعالی بالضرورهٔ من المذهب بل الدین وإجماع المسلمین وأخبار النبیّ صلی اللَّه علیه وآله وسلّم والأئمهٔ الطاهرین علیهم السلام وإن خالف بعض من لا یعتدّ

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۳۹

به ...».

وأیضاً المولی أبو القاسم الجیلانی «۱» (ت ۱۲۳۱ ه.) والسید محمّد الشهشهانی «۲» (ت ۱۲۸۹ ه.).

* وفی القرنین الأخیرین:

الشیخ محمّد حسن الآشتیانی «۳» (ت ۱۳۱۹ ه.).

السید محسن الأمین العاملی «۴» (ت ۱۳۷۱ ه.).

الشیخ محمّد الحسین کاشف الغطاء «۵» (ت ۱۳۷۳ ه.).

الشیخ عبد الحسین أحمد الامینی النجفی «۶» (ت ۱۳۹۰ ه.).

والإمام روح اللَّه الموسوی الخمینی «۷» (ت ۱۴۰۹ ه.).

۷۷

۷سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۴۱

الفصل الثانی دراسهٔ روایات تحریف القرآن فی کتب الشیعهٔ

النقطتان الأساسیّتان

اشارهٔ

إنّ التحریف الذی تسرّب إلی الکتب السماویهٔ السابقهٔ (سواء أکان ذلک التحریف فی معانیها ثمّ أخذ طریقه إلی نصوصها فیما بعد، کما نسب ذلک إلی ابن عباس «۱»، أو کان التحریف فی ألفاظها مباشرهٔ) واضح من خلال نصوصها، حینما ینظر الإنسان إلی کتب العهدین یمکنه ادراک التحریف فیها بسهولهٔ «۲»، لکن لیس بوسع أحد التحدّث عن تحریف القرآن بالاستناد إلی النص القرآنی، وهذا نفسه أفضل شاهد علی تحقّق الوعد الالهی فی حفظ القرآن من التحریف، وکلّ النزاعات المتعلّقهٔ بتحریف القرآن تدور حول الرّوایات التی جاءت بهذا الصدد فی کتب الفریقین، وکلّ من قال بتحریف القرآن کان مستنده هذه الرّوایات فقط، ولیس

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۲

بمقدوره التشبث بالنص القرآنى نفسه، فلهذا ينبغى أن يتركز البحث حول هذه الرّوايات، فنلاحظ أولًا ما مقدار اعتبار هذه الرّوايات؟ وهل بالإمكان تأييدها من قبل القرآن نفسه أو لا؟

وثانياً، ما هو معنى المفاهيم الأساسية التى تورد فى مضامين الرّوايات ويدور مفاد الرّوايات فى الواقع على تلك المفاهيم.

النقطة الاولى: مدى اعتبار روايات تحريف القرآن

اشارة

إذا اخذنا هذا بنظر الاعتبار علمنا أنّ حجية الرّوايات حدوثاً وبقاءً تعتمد على القرآن إذ إنّ القرآن نفسه أرشد إلى السنة فى تبيينه وتفسيره وهذا يعنى أنّ حجية أىّ رواية تدور مدار إمضاء القرآن لها وعدمه فان أمضى صارت الرواية حجة وإلّا فلا، وبناءً على هذا فاذا كان نصُّ الرّوايات- بعد الفراغ من صحة السند- موافقاً للقرآن فبها؛ وإلّا وجب طرحه كما هو حال السيرة المتلقاة عن المعصومين عليهم السلام. وهنا عندنا طائفتان من الرّوايات:

الاولى تثبت التّحريف فى القرآن والاخرى تنفيه فاذا عرضناهما على القرآن رأينا بوضوح ان القرآن ينفى الاولى ويثبت الثانية، فاسقاط روايات التّحريف أمر لابد منه.

بل ان روايات التّحريف مخالفة للسنة القطعية أيضاً اذ كيف يمكن للعترة التى هى مبيّنة للوحى ووارثة للكتاب وعدل القرآن- بدليل حديث الثقلين «۱»- أن تكون على خلاف الهدف الذى نزل من أجله القرآن وتخالف تعاليمه صراحةً، ونظراً للأهمية الكبرى لهذه المسألة (أى إثبات التّحريف فى القرآن) فقد لزم أن تكون الرّوايات فى هذا الموضوع نصوصاً صريحة واضحة الدلالة على المراد، وإلّا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۳

صارت مُضِلّةً ومضيّعة للإنسان ومبعدة له عن القرآن وعن السنّة الصحيحة؛ إذ كيف يمكن لنا الهداية إذا كان القرآن محرّفاً والسنة غير صحيحة؟ ذلك لأنّ القرآن إذا كان محرّفاً فلا يمكن اعتباره معياراً لمعرفة صحيح الأحاديث من سقيمها كى يتمّ الاعتماد على الصحيح منها.

وبهذه المقدّمة اتّضح أنّ ذلك العدد القليل من المحدّثين الذين يصرفون هممهم إلى زيادة عدد الرّوايات دون التحرّى عن صحتها وسقمها، قد اعتمدوا على تلك الرّوايات- التى تشعر بظاهرها على التحريف- نتيجة غفلتهم عن النكتة آنفة الذكر، وبالتالى صارت الرّوايات عندهم حاكمة على القرآن فى حال كونها مقابلة للنصوص الصريحة الواردة عن المعصومين عليهم السلام فى حاكمية القرآن، ومخالفة صراحة لظاهر القرآن الذى أوكل الى السنّة الشريفة تبيين الوحى وتفسيره، ومعنى هذا الإيكال هو أنّ الرّوايات فى مدار تبيين الوحى صارت حجة فقط لا غير.

نعم ان هذا النوع من المحدثين لإفراطهم فى التعلّق بالروايات دون القرآن ابتعدوا- من حيث لا يشعرون- عن النسج والنهج القرآنى وصدر منهم كل غريب «۱». فيستحيل مثلًا على كلّ من له حظّ من المعرفة بالنسج القرآنى- مهما كان قليلًا- أن يقول: انّه لا يوجد تناسب بين الجملتين فى قوله تعالى: «... وإنْ خفتم ألّا تقسطوا فى اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء ...» «۲»

وانه قد سقط شىء

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۴

بينهما؛ وذلك لأنّه بأقل تأمل يتضح وجود ارتباط وثيق وتناسب دقيق بين الجملتين، حيث إنّ الخطاب فى الآية السابقة يتعلّق بأموال اليتامى والنهى عن التجاوز على حقوقهم، فقال تعالى عزُّه: «وآتوا اليتامى أموالهم ولا تتبدلوا الخبيث بالطّيّب ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم إنّه كان حوباً كبيراً» «۱»

فالآية واقعة موقع الترقى بالنسبة إلى النهى الواقع فى هذه الآية فالمعنى- واللّه أعلم- اتقوا أمر اليتامى، ولا تتبدلوا خبيث أموالكم بطيب أموالهم، ولاـ تأكلوا أموالهم إلى أموالكم حتى إنّكم إن خفتم أن لا تقسطوا فى اليتيمات منهم ولم تطب نفوسكم للخوف من عدم القسط فلاـ تنكحوهن وتتزوجوا بهن، فدعوهن وانكحوا نساءً غيرهن ما طاب لكم مثنى وثلاث ورباع والشاهد عليه الآية ۱۲۷ من السورة نفسها، قال تعالى:

«يستفتونك فى النساء قل اللّه يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم فى الكتاب فى يتامى النساء اللاتى لا تؤتونهنَّ ما كتب لهن وترغبون أن تنكحوهن والمستضعفين من الولدان وأن تقوموا لليتامى بالقسط ...».

وعلى هذا كيف تقبل رواية تقول؛ «سقط بين هاتين الجملتين المتقدمتين من الآية الشريفة ثلث القرآن» «۲»، وهذه الرواية بالاضافة إلى كونها مرسلة فهى مخالفة للنص القرآنى الصريح فتكون ساقطة عن الاعتبار من حيث الدلالة، ولو أضفنا إلى ذلك كون المخاطب بهذا الكلام هو أحد الزنادقة الذى أحتج واستدل على تحريف القرآن بهذه الآية، فكيف يصحّ من الإمام علىّ- عليه السلام- أن يجيبه بما يدلّ على سقوط ثلث القرآن بين جملتى الآية؛ وهذا يكون دليلًا ضد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۵

القرآن لا له، ثمّ هل يعقل أساساً أنّ ثلث القرآن قد سقط بين جملتين؟!! «۱»

ومع هذا كله نرى بعض المحدثين قد تلقفوا الحديث وأخذوه بنظر الاعتبار!! لانهم- كما قلنا- قد ابتعدوا عن النسج والنظم القرآنى، بل الروح القرآنى ولم يفهموا الدين الّا من خلال روايات مبعثرة ومتضاربة دون ان تكون لهم رؤية واضحة أو يلجأوا إلى ركن وثيق.

وهلمّ معى وانظر إلى روايات أهل السنة الموجودة فى كتبهم المتعددة والتى نقلت بأسانيد مختلفة عن ابى بن كعب أنّه قرأ من سورة البيّنة:

«لو أن ابن آدم سأل وادياً من مال فاعطيه لسأل ثانياً فاعطيه لسأل ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلّاالتراب ويتوب اللّه على من تاب وان ذلك الدين القيم عند اللّه الحنيفية غير المشركة ولا اليهودية ولا النصرانية ...».

وفى رواية عن «أبى واقد الليثى» قال: أنزل اللّه تعالى:

«انا انزلنا المال لاقام الصلاة وايتاء الزكاة ولو كان لابن آدم واد لأحبَّ أن يكون له ثان ولو كان له واديان لأحب أن يكون لهما ثالثٌ ولا يملأ جوف ابن آدم إلّاالتراب ثم يتوب اللّه على من تاب».

ونقلت روايات أُخرى بصور مختلفة «۲».

ولنقرأ معاً الردّ الجميل الذى ذكره العلامة البلاغى المفسّر:

«هب أنّ المعرفة والصدق لا يطالبان المحدثين «ولا نقول القصاص»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۶

ولا يسألانهم عن هذا الاضطراب الفاحش فيما يزعمون أنه من القرآن ولا يسألانهم عن التمييز بين بلاغة القرآن وعلوّ شأنه فيها وبين انحطاط هذه الفقرات، ولكن أليس للمعرفة أن تسألهم عن الغلط فى قولهم «غير المشركة» فهل يوصف الدين بأنّه مشركة وفى قولهم «الحنيفية المسلمة» وهل يوصف الدين أو الحنيفية بأنه مسلمة وقولهم «ان ذات الدين» وفى قولهم «انا انزلنا المال لاقام الصلاة» ما معنى انزال المال وما معنى كونه لاقام الصلاة!؟ و ...» «۱».

والحق أن سبب كلّ تلك المشكلات هو فكرة حاكمية الرّوايات على القرآن وعدم فهم طريقة القرآن فى عرض تعاليم السماء من

جهة، وميل القلوب الى أصحاب وأرباب كتب الحديث بدل تعلقها وانسها بالكتاب السماوى من جهة أخرى، وكلّ ذلك إنّما يحكى عن وجود فاصلة كبيرة بينهم وبين قدسية القرآن الكريم.

وما أروع ماسطّره بنان الشيخ كاشف الغطاء إذ يقول:

«يا للعجب من قوم يزعمون سلامة الأحاديث وبقاءها محفوظة وهى دائرة على الألسن ومنقولة فى الكتب فى مدّة ألف ومئتى سنة، وأنّها لو حدث فيها نقص لظهر واستبان وشاع!! لكنهم يحكمون بنقص القرآن وخفى ذلك فى جميع الأزمان!!» «٢».

نعم، فالمحققون لم يصرفوا همّهم وجهدهم إلى جمع الرّوايات فقط بل اعتنوا بأمر القرآن والسنّة بخصوص التدبّر فى الآيات والدرّاية فى الرّوايات «٣». وبناءً عليه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۷

فالاكثرية الساحقة منهم يرون أنّ تلك الرّوايات لا تتفق وروح القرآن وتعاليمه فلم يميلوا إلى القول بالتحريف قط وذلك انهم انصتوا لما أوصانا أئمتنا المعصومون عليهم السلام فى رواياتهم بعرضها على القرآن.

روايات العرض وميزانية تعاليم الوحى

الرّوايات التى تسمى بروايات العرض وردت فى أزمان مختلفة وبشكل متواتر، وصارت تعتبر كقاعدة قطعية من المعصومين عليهم السلام، كرواية «الميثمى» «١» و «عبد الرحمن بن أبى عبد اللَّه» «٢» و «الحسن بن الجهم» «٣» و «عمر بن حنظلة» «۴» وغيرها على ما هو الظاهر من مفادها.

وأيضاً الرّوايات الواردة فى عرض الأخبار على الكتاب مطلقاً وترك العمل بما لا يوافقه أو لم يشبهه وما يقرب من ذلك، كرواية «السكونى» عن أبى عبد اللَّه عليه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۸

السلام، قال: «قال رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وآله وسلّم: إن على كلّ حقّ حقيقة وعلى كل صواب نوراً فما وافق كتاب اللَّه فخذوه وما خالف كتاب اللَّه فدعوه» «١».

والمراد بالموصول مطلق الكلام والرأى وغيرهما، وعلى هذا يعدّ الكتاب ميزاناً للمخاطبين مشخصّاً لهم الحقّ والباطل والصواب والخطأ.

ومثلها رواية «عبد اللَّه بن أبى يعفور» «٢» ورواية «أيّوب بن راشد» «٣» ورواية «أيّوب بن الحرّ».

قال أيّوب بن الحرّ:

«سمعت أبا عبد اللَّه عليه السلام يقول: كلّ شىء مردود إلى الكتاب والسنّة، وكلّ حديث لا يوافق كتاب اللَّه فهو زخرف» «۴».

وأيضاً رواية «هشام بن الحكم وغيره» عن أبى عبد اللَّه عليه السلام عن النبيّ صلى اللَّه عليه وآله وسلّم «۵». و «جميل بن درّاج» عن أبى عبد اللَّه عليه السلام «۶» و «جابر بن يزيد الجعفى» عن أبى جعفر عليه السلام «٧» و «سدير الصيرفى» عن أبى جعفر وأبى عبد اللَّه عليهما السلام «٨» ورواية جعفر بن محمّد بن مسعود عن أبيه عن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۹

أبى عبد اللَّه عليه السلام عن أبيه عن آبائه الكرام عليهم السلام قال:

«قال رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وآله وسلّم: ... فاذا التبست عليكم الفتن كقطع الليل المظلم، فعليكم بالقرآن فإنّه شافع مشفّع وماحل مصدَّق من جعله أمامه قاده إلى الجنّة» «١».

نستفيد من هذه الأخبار أن القاعدة هى إرجاع الأخبار والآراء الى الكتاب وجعل الميزان فيها هو الكتاب مطلقاً «۲»، وطرح ما خالفه أو لا يشبهه حتّى ما لم يكن يوافقه ولا يخالفه إذا لم تكن مستجمعة لشرائط الحجّية، والعجب ممّن عكسوا الأمر، فلم يأخذوا بالكتاب نفسه أصلًا بل جعلوا الحديث ميزاناً للكتاب.

نعم إذا كان القرآن ميزاناً فيجب أن يكون متواتراً مقطوعاً به لا يدنّسه التّحريف، لأنه المقياس الفارق بين الحقّ والباطل ولا موضع للشكّ فى المقياس نفسه وإلّا سقطت فائدة عرض الرّوايات وغيرها عليه.

وهذا الميزان قد حاز الاهمية العظمى لدى علماء الإمامية فى تمييز صحيح الأخبار من سقيمها وفى مقام الإفتاء وغير ذلك.

قال ثقة الإسلام أبو جعفر الكلينى (ت ۳۲۹) فى حلّ تعارض الرّوايات:

«فاعلم يا أخى – أرشدك اللَّه – أنّه لا يسع أحداً تمييز شىء مما اختلف الرواية فيه عن العلماء عليهم السلام برأيه إلّاعلى ما أطلقه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۰

العالم «۱» بقوله عليه السلام: «اعرضوها على كتاب اللَّه فما وافق كتاب اللَّه عزّ وجلّ فخذوه وما خالف كتاب اللَّه فردّوه» «۲».

وأسقط شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسى (ت ۴۶۰ ه.) فى مقام الإفتاء روايتين صحيحتى الاسناد لتعارضهما مع كتاب اللَّه، ففى كتاب الديات، روايتان صحيحتا السند عن أبى جعفر وأبى عبد اللَّه عليهما السلام:

«... إنّ خطأ المرأة والعبد مثل العمد ...» «۳».

«... إنّ خطأ المرأة والغلام عمد ...» «۴».

قال الشيخ رحمة اللَّه عليه:

«... إن خطأ المرأة والعبد عمد وفى الرواية الاخرى: إنّ خطأ المرأة والغلام عمد فهو مخالف لقول اللَّه تعالى؛ لأنّ اللَّه عز وجل حكم فى القتل الخطأ بالدية دون القود ولا يجوز أن يكون الخطأ عمداً ...» «۵».

وعلماء الإمامية «رضوان اللَّه عليهم» لم يألوا جهداً لمعرفة هذا المقياس الوحيد فلذا دوّنوا كتب أحكام القرآن ليمهّدوا إلى معرفة حكم اللَّه من كتابه وعرض الرّوايات عليه، فمن كتب القدماء «فقه القرآن» لقطب الدين هبة اللَّه الراوندى (۵۷۳ ه.) و «كنز العرفان فى فقه القرآن» لمقداد بن عبد اللَّه السيورى (۸۳۶ ه.) و ... وكتب المتأخرين فى هذا المجال كثيرة جداً.

فالمستفاد على كل حال من هذه الأحاديث هو أنّ القرآن ميزان ومقياس

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۱

مطلقاً، وحينئذٍ فروايات التّحريف عند العرض على كتاب اللَّه ساقطة لا محالة، كما قال المحقق قاضى القضاة على بن عبد العالى الكركى (ت ۹۴۰ ه.) فى رسالة نفى النقيصة:

«... فقد وجب عرض الأخبار على هذا الكتاب وأخبار النقيصة إذا عرضت عليه كانت مخالفة له، لدلالتها على أنه ليس هو، وأىّ تكذيب يكون أشدّ من هذا» «۱».

أمّا المبنى الشائع عند بعض أهل السنّة فى العقائد والفقه فقد كان وما يزال على خلاف ذلك، فقد عقد الدارمى فى سننه باباً بعنوان: السنة قاضية على كتاب اللَّه «۲» بل لقد قال عبد الرحمان بن مهدى:

«الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث، يعنى ماروى عنه صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم أنه قال: ما أتاكم عنّى فاعرضوه على كتاب اللَّه فان وافق كتاب اللَّه فأنا قلته وان خالف كتاب اللَّه فلم أقله وإنما أنا موافق كتاب اللَّه وبه هدانى اللَّه» «۳».

وقد حكى زكريا الساجى، عن يحيى بن معين أنه قال:

«هذا حديث وضعته الزنادقة» «۴».

وقال أبو بكر البيهقى:

«الحديث الّذی روی فی عرض الحديث علی القرآن باطل لا يصح،

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۲

وهو ينعكس علی نفسه بالبطلان فليس فی القرآن دلالة علی عرض الحديث علی القرآن ...» «۱».

وكيف يقول البيهقی لا يوجد فی القرآن دلالة علی ذلك؟! ألم يمرّ علی سمعه قوله تعالی: «... فإن تنازعتم فی شیء فَردّوه إلی اللَّه والرسول ...» «۲»

فالراد إلی اللَّه الأخذ بمحكم كتابه «۳» وأيضاً قوله تعالی: «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم» «۴»

. فالقرآن هو الذی اوكل تبيينه إلی الرسول صلّی اللَّه عليه وآله وسلّم، والرّوايات حاكية عن سنّته الشريفة، فالسنة تكتسب من القرآن حجيتها والصحيحة المرتبطة بالقرآن والتی تدور مداره وترتبط به وما سواها لا عبرة به.

نعم فی كنز العمال عن الطبرانی فی الكبير عن النبیّ صلّی اللَّه عليه وآله وسلّم قال: «اعرضوا حديثی علی كتاب اللَّه فإن وافقه فهو منی وأنا قُلته» «۵».

وفی سنن الدارمی بسنده عن أبی هريرة قال: «... فكان ابن عباس إذا حدّث قال إذا سمعتمونی أحدث عن رسول اللَّه صلّی اللَّه عليه وسلّم فلم تجدوه فی كتاب اللَّه وحسناً عند الناس فاعلموا أنّی قد كذبت عليه» «۶».

ونسب إلی عائشة أمّ المؤمنين:

«انها ترد كل ما روی مخالفاً للقرآن وتحمل رواية الصادق من الصحابة علی خطأ السمع أو سوء الفهم.» «۷»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۳

بل ظاهر كلام بعض أهل السنة انهم اعتنوا بميزانيّة القرآن كمحمد عبده حيث قال:

«فن الحديث علی شرط ان يؤخذ مفسّراً للقرآن مبيّناً له مع اطراح ما يخالف نصّه من الأحاديث الضعيفة، والاجتهاد لإرجاع الأحاديث الصحيحة إليه ان كان ظاهرها يوهم المخالفة.» «۱»

وعلی كل حال فلعلّ قلّة اهتمام بعض أهل السنة بجعل القرآن مقياساً فی علاج الرّوايات التی تدلّ بظاهرها علی التّحريف الّتی وردت فی كتبهم، لزعمهم بطلان روايات عرض الأخبار علی القرآن وهو كما تری!

النقطة الثانية: دراسة تحليلية عن مفاهيم «الإقراء»، «التنزيل» و «التأويل» فی الرّوايات:

اشارة

إنّ البحث عن مفاهيم هذه الألفاظ يسهّل لنا كثيراً من الصعوبات التی تواجهنا فی فهم روايات التّحريف، فنحن اليوم نفهم كثيراً من هذه الألفاظ بمعنی مغاير لما اصطلح عليه قديماً، وعلی أساس هذا الفهم الخاطیء نضع الرّوايات موضع البحث والنقد، بينما كانت هذه الألفاظ فی عصر صدورها بعيدة عن معانيها المستحدثة بل أجنبية، ويبدو لی أنّ السبب الرئيس فی ما يستدل به المثبتون للتحريف- من خلال هذه الرّوايات- هو غفلتهم عن هذه المسألة.

فأكثر الألفاظ والتعابير استعمالًا فی الصدر الأوّل فی لسان الرّوايات: «كنا نقرأ كذا» «تنزيله كذا» «هكذا نزلت» «تأويله كذا». فماذا يراد من هذه الألفاظ أو التعابير؟

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۴

دراسة عن مفهوم الإقراء

ففى اللّغـة حيث يقـال: «أقرأه الرجل» بمعنى جعله يَقْرأ فهو مُقرِئٌ ويقال: أقْرأَه القرآن. وللسـيد مرتضـى العسـكرى «مـدّ ظلّه» فى مورد اصطلاح «اقراء» والتطور التأريخى لهذه اللفظة بحث قيّم إليك خلاصته:

«كان معنى الاقراء على عهـد الرسول إلى سـنوات قليلة من بعده تعليم تلاوة اللفظ مع تعليم معناه (اصـطلاحاً)، والمقرئ من يعلّم تلاوة لفـظ القرآن مع تعليم معنى اللفـظ ... وأصـبح بعـد انتشـار تعلم القرآن يسـتعمل الإقراء فى أحـد المعنيين وهو تعليم معنى الآيات التى تحتاج إلى تفسـير ومن تلك الموارد ما رواه البخارى فى صحيحه عن ابن عباس انه قال: «كنت أُقرىء رجالًا من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن عوف فبينما أنا فى منزله بمنى وهو عند عمر بن الخطاب فى آخر حجة حجّها ... الحديث» «۱».

وإذا علمنا أنّ إسلام عبد الرحمن بن عوف كان فى السنة الثالثة من البعثة حسب ما يذكر ابن هشام من أخبار السابقين إلى الإسلام من المهاجرين «۲» وأن آخر حجة حجَّها عمر كانت سنة ۲۳ وقتل فى الشـهر نفسه فى المدينة، عرفنا أنّ المدة بين الزمانين أكثر من اثنتين وثلاثين سنة ولم يكن كبراء المهاجرين أمثال عبد الرحمن بن عوف أطفال كتاتيب ليقرئهم ابن عباس تلاوة ألفاظ القرآن، وإنما كان

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۵

يعلمهم تفسير القرآن» «۱».

وقال الشيخ المفيد من أعلام الإمامية (ت/ ۴۱۳ ه.) وهو فى مقام دفع الإشكال فيما حذف من القرآن الموجود وهو ثابت فى مصحف الإمام علىّ من تأويل القرآن وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله، قال:

«وقد يسـمّى تأويل القرآن قرآناً، قال اللَّه تعالى «ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يقضـى إليك وحيه وقل ربّ زدنى علماً» فسـمّى تأويل القرآن قرآناً وهذا ما ليس فيه بين أهل التفسير اختلاف» «۲».

وقال أبو جعفر النحاس من أعلام أهل السنّة (ت/ ۳۳۸ ه.) وهو فى مقام دفع الإشكال عن حديث ابن عباس حيث قال: «خطبنا عمر بن الخطاب قال: كنّا نقرأ الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة بما قضيا من الشهوة» قال النحاس:

«واسـناد الحـديث صـحيح إلّاأنّه ليس حكمه حكم القرآن الـذى نقله الجماعة عن الجماعة ولكنه سـنة ثابتة .. وقد يقول الإنسان كنت أقرأ كذا لغير القرآن ...» «۳».

وعلى هذا فينبغى التوجه إلى انّه حينما تذكر الرّوايات أنّ النبىّ صـلّى اللَّه عليه وآله وسلّم كان يقرأ الآيةَ كذا، فالمراد قراءة ألفاظها مع تفسير معانيها التى كان النبىّ يتلقّاه من الوحى. فعلى سبيل المثال كان عبد اللَّه ابن مسعود يقول:

« «يا أيّها الرسول بلغ ما انزل إليك من ربّك- إن عليّاً مولى المؤمنين- وإن لم تفعل فما بلغت رسالته» هكـذا كنا نقرأُ الآيـة على عهد رسول

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۶

اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم.» «۱»

فليس مراده من لفظ «إن علياً مولى المؤمنين» انه جزء من الآية القرآنية، بل مراده هو اننا فى مقام تعليم الآية الشـريفة: كنا نقرأها هكذا لأنّ التعليم والتفسير لهما دور مباشر فى فهم الآية، وهما مما يحتاجه قارىء القرآن «۲».

فعلى هـذا يكون معنى الرواية التى تقول: «أُبى أقرأنا» «۳» فيما لو أغمضـنا النظر عن سندها صحةً وسقماً: أن أُبى بن كعب كان يعرف قراءة القرآن ويدرك معانى ألفاظه، وكذلك يعرف «بيان وتفسير» النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم للآيات الشريفة، وتمييزه صلّى اللَّه عليه وآله وسـلّم للوحى القرآنى النـازل للاعجـاز، عن الـوحى غير القرآنى النـازل بعنـوان البيـان والتفسير، ويعرف أيضـاً الناسـخ من المنسوخ اكثر من غيره «۴».

وعلى أى حال فهـذه كانت هى السـنة الشائعـة فى زمان النبىّ صـلّى اللّه عليه وآله وسـلّم فى تفسـير وتبيين آيات الوحى، ولكنّ بعض الخلفـاء جرّدت القرآن من التفسـير والتبيين ممـا كـان منشـأً لحصول الاختلاف فى فهم الآيات القرآنيـة لأنّ النبىّ صـلّى اللّه عليه وآله وسلّم كان يبيّن الآيات النازلة عليه تدريجاً ويفسرها «۵» ولكن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۷

لم يوفق كل الناس لسماعها منه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، وكذلك غاب عن الكثير أسباب النزول ممّا ادى الى حصول الاختلاف فى تنزيل الآيات القرآنية الشريفة وتفسيرها وتأويلها.

ذكر أبو عبيد القاسم بن سلّام (ت ۲۲۴) بإسناده عن إبراهيم التيمى:

«خلا عمر ذات يوم فجعل يحدث نفسه: كيف تختلف هذه الأمّة ونبيّها واحد؟

فأرسـل إلى ابن عبـاس، فقـال: كيف تختلف هـذه الأمّـة ونبيّها واحـد وقِبلتها واحـدة؟! فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين! إنّا انزل علينا القرآن فقرأناه وعلمنا فيما نزل، وانّه سـيكون بعدنا أقوام يقرأون القرآن ولا يدرون فيما نزل فيكون لهم فيه رأى فاذا كان لهم فيه رأى اختلفوا فـاذا اختلفوا اقتتلوا. قـال: فزبره عمر وانتهره. فانصـرف ابن عباس ونظر عمر فيما قال فعرفه فأرسل إليه، فقال: أعـد علىّ ما قلت، فأعاده عليه فعرف عمر قوله وأعجبه» «۱».

فابن عباس حسب هذه الرواية لا يرى اختلافاً فى نصّ القرآن الكريم، ولكنه يرى الاختلاف فى عدم معرفة سبب نزول الآيات وشرائط وظروف نزولهـا وهـذا مـا أدى الى ان تثور ثـائرة عمر، ولكن هـذا من الواقع الـذى لا يمكن إخفاؤه، والسـبب يعود الى تجريـد بعض الخلفاء للقرآن الكريم من التبيين والتفسير والظروف التى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۸

نزلت فيها الآيات الكريمة «۱».

وهناك عبارات اخرى فى هذا المجال كعبارة: «هكذا تأويله»، «هكذا تنزيله»، «هكذا نزلت».

ولابد من توضيح المقصود من هذه الألفاظ، التى وردت فى القرآن الكريم ولسان الرّوايات وتحديد دلالتها:

دراسة عن مفهوم التأويل:

«التأويـل» فى اللغـة مصـدر مزيـد فيه وأصـله «الأَوْل- بمعنى الرجوع» ومنه قولهم: «أوّل الحكمَ إلى أهله أى ردّه إليهم.» وقـد يسـتعمل التأويل ويراد منه العاقبة وما يؤول إليه الأمر وعلى ذلك جرت الآيات الكريمة:

«ويعلمك من تأويل الأحاديث ...» «۲»

، «... هذا تأويل رؤياى ...» «۳»

، «ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبراً» «۴»

. وغير ذلـك من موارد اسـتعمال هـذا اللفـظ فى القرآن الكريم، وعلى هـذا فالمراد بتأويل القرآن ما يرجع إليه الكلام، وما هو عاقبته، سواء أكـان ذلـك ظـاهراً يفهمه العـارف باللغـة العربيـة، أم كان خفيّاً لايعرفه إلّا الراسـخون فى العلم ولا يختص بما اصـطلح عليه عند المتأخرين من إطلاق لفظ التأويل على بيان المراد من اللفظ حملًا له على خلاف ظاهره فقط.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۹

دراسة عن مفهوم التنزيل:

«التنزيل» فهو أيضاً مصدر مزيد فيه، وأصله النزول، وقد يستعمل ويراد به ما نزل مطلقاً لا ما اصطلح عليه المتأخرون من إطلاق لفظ التنزيل على ما نزل قرآناً فقط.

وهذا المعنى العام من «التأويل» و «التنزيل» ورد فى الرّوايات المأثورة عن أهل البيت عليهم السلام. وأما ما اصطلح عليه المتأخرون فلا عين له فى اللغة ولا أثر.

وعلى هذا فإن ما ورد فى الرّوايات بتعبير «هكذا تنزيلها» فى شأن بعض الآيات معناه: مفادها ومعناها أنّه نزل من عند اللَّه على النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم سواء كان آية أو بياناً لآية، قال تعالى: «لا تحرك به لسانك لتعجل به* إنّ علينا جمعه وقُرآنَه* فإذا قرأناهُ فَاتّبع قرآنه* ثم إنّ علينا بيانه» «۱»

فبيان القرآن- على أحد الاحتمالات- أى شرحه وتفسيره وهو على اللَّه تعالى.

كما انّه يستفاد من اطلاق الآيات الشريفة: «وما ينطق عن الهوى* ان هو الّا وحى يوحى» «۲»

أنّه نزلت على النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم تفسير الآيات وتبيينها كما نزلت عليه القرآن وهكذا يستفاد من بعض الأخبار: كما فى سنن الدارمى بسنده عن حسان بن ثابت قال:

«كان جبرئيل ينزل على رسول اللَّه صلّى الله عليه [وآله] وسلّم بالسنّة كماينزل عليه بالقرآن.» «۳»

وعلى هذا نستطيع أن نقول إنّ جميع ما قاله النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم من

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۰

تفسير القرآن وتبيينه تنزيل أو تأويل من اللَّه. لأنّه قد يطلق على بيان النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم الّذى أخذه من اللَّه فى شرح الآيات، التأويل أيضاً؛ لأنّ تأويل القرآن- كما قلنا- ما يرجع إليه الكلام، سواء أكان ما يرجع إليه الكلام شرحاً للمراد من الوحى- غير القرآنى- أم لا. وعلى هذا سمّى تأويل القرآن، قرآناً، لا بمعنى القرآن المنزل بعنوان المعجز بل بعنوان أنه مقروء على النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم؛ قال الشيخ المفيد رحمه اللَّه (ت ۴۱۳) فى شأن مصحف الإمام على عليه السلام:

«... حذف ما كان مثبتاً فى مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من تأويله [أى القرآن] وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله. وذلك كان مثبتاً مُنزلًا وإن لم يكن من جملة كلام اللَّه تعالى الّذى هو القرآن المعجز. وقد يسمّى تأويل القرآن قرآناً قال اللَّه تعالى: «ولا تَعْجَل بالقرآن مِنْ قَبلِ أنْ يُقضى إليك وَحيُه وقُلْ رَبِّ زِدْنى عِلْماً» فسمّى تأويل القرآن قرآناً. وهذا ما ليس فيه بين أهل التفسير اختلاف.» «۱»

ويؤيده ما جاء عن الإمام على عليه السلام فى شأن مصحفه:

«أتى بالكتاب كملًا مشتملًا على التأويل والتنزيل ...» «۲».

وقول «محمّد بن سيرين»:

«فلو أُصيب ذلك الكتاب- أى مصحف الإمام على عليه السلام- لكان فيه علم.» «۳»

فانه لو كان ما كتبه الإمام مجرداً عن التأويل والتفسير- مأخوذاً عن النبىّ صلّى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۱

اللَّه عليه وآله وسلّم- لما خصّ ابن سيرين القول فى ما كتبه الإمام بأنّ فيه علماً.

ففى ضوء ما تقدم يتبين لنا المراد الواقعى من الرّوايات كرواية الكلينى عن ابن فضيل قال:

«سألت ابا الحسن الماضى عليه السلام عن قوله تعالى: «يريدون ليطفئوا نور اللَّه بافواههم واللَّه متمّ نوره»؟ «۱»

قال: يريدون ليطفئوا ولاية أميرالمؤمنين عليه السلام بافواههم!

قلت: واللَّه متم نوره؟

قال: متمّ الامامة. لقوله عزّ وجلّ: «فَآمِنوا باللَّه ورسوله والنور الذى انزلنا» «۲»

والنور هو الإمام عليه السلام.

قلت: «هو الذى أرسَل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدّينِ كلّه» «۳».

قال: ليظهره على الأديان عند قيام القائم لقوله عزّ وجلّ: «واللَّه مُتمُّ نوره» ولاية القائم «ولو كره الكافرون» بولاية على.

قلت: هذا تنزيل؟ قال: نعم، اما هذا الحرف فتنزيل، وامّا غيره فتأويل» «۴».

فقوله هذا الحرف فتنزيل، صريح فى أرادة معنى الآية المساوق للتفسير، واما سائر المعانى فهى من التأويل وما يؤول إليه الكلام لمعنى الآية.

وأيضاً ما رواه عن أبى بصير عن أبى عبد اللَّه عليه السلام فى قول اللَّه عزّ وجلّ:

«فستعلمون من هو فى ضلالٍ مُبين» «۵»

، قال: يا معشر المكذبين حيث أنبأتكم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۲

رسالة ربّى فى ولاية على عليه السلام والأئمة من بعده، من هو فى ضلالٍ مبين، قال:

كذا انزلت «۱».

فإنه عليه السلام لم يرد أن هذا البيان والتفسير نزل جزءاً من الوحى القرآنى؛ بل انه المقصود من النزول.

وقال العلامة المجلسى- بعد تضعيف الخبر-: «وأوّل بأنّها نزلت هكذا، تفسيراً للآية» «۲».

والشاهد لذلك: الرّوايات المتعددة التى وردت فى تفسير آية من الآيات. ففى بعضها يقال: «انماعنى بذلك كذا» وفى بعض «انما معناها كذا» وفى بعض آخر «انما انزلت كذا».

فعلى سبيل المثال: رأينا فى تفسير الآية الشريفة «كلُّ شىء هالك إلّاوجهه له الحكم وإليه ترجعون» «۳»

روايات: ففى رواية الكلينى عن أبى عبد اللَّه عليه السلام:

قال: «... إنّما عنى بذلك وجه اللَّه الذى يؤتى منه» «۴»

وفى رواية ابن بابويه عن أبى جعفر عليه السلام قال: «... معناه كل شئ هالك إلّادينه والوجه الذى يؤتى منه» «۵»

وفى رواية الصفّار عن أبى عبد اللَّه عليه السلام: قال: «إنّما عنى بذلك كلّ شىء إلّاوجهه الذى يؤتى منه» «۶»

وفى رواية الطبرسى فى الاحتجاج عن أمير المؤمنين عليه السلام قال:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۳

«... فانما انزلت كلّ شىء هالك إلّادينه» «۱».

فعلى هذا يكون معنى قوله «فانما انزلت ...» بقرينة روايات أخرى، تفسيره ومعناه ومراد اللَّه عزّ وجلّ.

والشاهد الآخر، الأخبار التى تتضمّن تمسّك الأئمة من أهل البيت عليهم السلام بمختلف الآيات القرآنية فى كل باب على ما يوافق القرآن الموجود عندنا حتّى فى الموارد الّتى فيها آحاد من الرّوايات بالتحريف؛ فإنّ هذه الأخبار تشهد أن المراد فى كثير من روايات التّحريف من قولهم عليهم السلام؛ كذا انزل، هو التفسير بحسب التنزيل فى مقابل الباطن والتأويل.

هذا، وقد يقال أيضاً: نزلت الآية فى كذا أى سبب نزولها كذا أو مدلولها وشرحها كذا.

ففى التفسير المنسوب إلى القمى: قوله تعالى: «يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك» نزلت هذه الآية فى علىّ «وإنْ لم تفعل فما بلّغت رسالته ...» «۲»

. وهذا يعنى ليس فى نفس الآية «فى علىّ» بل شأن نزولها وتفسيرها فى ولاية علىّ وإمرته عليه السلام.

وبعد بيان تلك المقدمة الهامة نرجع إلى صلب البحث وهو «دراسة روايات التحريف فى مصادر الشيعة»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۴

مضامين أحاديث التحريف فى كتب الشيعة:

اشارة

ويمكن تقسيم تلك الرّوايات إلى عدة أقسام تسهيلًا للمراد.

١- الرّوايات التى وردت فى شأن مصحف الإمام على عليه السلام.

٢- أحاديث جاء فيها لفظ «التّحريف».

٣- قراءات منسوبة إلى بعض الأئمة.

۴- روايات الفساطيط.

۵- الرّوايات التى دلّت على ان بعض الآيات المنزلة من القرآن قد ذكر فيها أسماء الأئمة.

۶- الرّوايات التى دلّت على التّحريف فى القرآن بالنقيصة.

الطائفة الاولى: الرّوايات التى وردت فى شأن مصحف الإمام على عليه السلام

اشارة

ويقع البحث هنا فى أصل وجود هذا المصحف ثمّ فى مضمونه:

أ: أصل وجود هذا المصحف:

إنّ وجود هذا المصحف من الأمور الثابتة المتفق عليها بين الفريقين.

فمن كتب الخاصة التى أشارت إليه:

«كتاب سليم بن قيس» «١» و «الكافى» «٢» لثقة الإسلام أبى جعفر الكلينى (ت ٣٢٩ ه.).

ففى الكافى:

«... أخرجه [أى المصحف] علىّ عليه السلام إلى الناس حين فرغ منه وكتبه فقال لهم: هـذا كتاب اللَّه عزّ وجلّ كما انزل على محمّد صلّى اللَّه عليه وآله ...».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۵

وأيضاً «كتاب التفسير» «١» للعياشى (ت ٣١٣ ه.)- المعروف بتفسير العياشى- و «الاعتقادات» «٢» لأبى جعفر الصدوق رحمه اللَّه تعالى (ت ٣٨١ ه.) و «مناقب آل أبى طالب» لابن شهرآشوب (ت ۵٨٨ ه.) فقد أخبر رحمه اللَّه عن مصحف الإمام على عليه السلام من طرق عديدة من الفريقين فلاحظ «٣».

ومن كتب أهل السنة:

«الطبقات الكبرى» «۴» لمحمد بن سعد (ت ٢٣٠ ه.) و «الفضائل» لابن الضريس «۵» (ت ٢٩۴ ه.) و «كتاب المصاحف» «۶» لابن أبى داود (ت ٣١۶ ه.) و «كتاب الفهرست» «٧» للنديم عن أحمد بن جعفر بن محمّد المنادى (المعروف بابن المنادى، ت ٣٣٢ ه.) و

«المصاحف» لابن اشتهٔ «۸» (ت ۳۶۰ ه.) و «حلیهٔ الأولیاء وطبقات الأصفیاء» «۹» و «الأربعین» «۱۰» لأبی نعیم الأصبهانی (ت ۴۳۰ ه.) و «الاستیعاب فی معرفهٔ الأصحاب» «۱۱» لابن عبد البرّ (ت ۴۶۳ ه.) والذی رواه بطریقین، و «شواهد التنزیل» للحاکم الحسکانی من أعلام القرن الخامس، فقد

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۶۶

أورد خبر المصحف بعدهٔ أسانید «۱» و «مفاتیح الأسرار ومصابیح الأنوار» «۲» لعبد الکریم الشهرستانی (ت ۵۴۸ ه.) و «المناقب» «۳» للموفق خطیب خوارزم (ت ۵۶۸ ه.) و «التسهیل فی علوم التنزیل» «۴» لابن جزی الکلبی (ت ۷۴۱ ه.) و ...

ب: مضمونه:

إن وجود مصحف الإمام أمیر المؤمنین علیه السلام بشکل یغایر القرآن الموجود فی ترتیب السور مما لا ینبغی الشک فیه، وتسالم العلماء من الفریقین علی وجوده اغنانا عن التکلف لاثباته.

وقد أشار الشیخ المفید (ت ۴۱۳ ه.) من قدماء الإمامیهٔ إلی ذلک وقال:

«قد جمع أمیر المؤمنین علیه السلام القرآن المنزل من اوله إلی آخره والذی بحسب ما وجب من تألیفه فقدم المکّی علی المدنی والمنسوخ علی الناسخ ووضع کل شیء منه فی موضعه ولذلک قال الإمام جعفر بن محمّد الصادق علیه السلام: اما واللّه لو قرئ القرآن کما أنزل لألفیتمونا فیه مسمین کما سمّی من کان قبلنا ...» «۵».

وقد صرح المتأخرون بذلک ک «أبی عبد اللّه الزنجانی» «۶» و «النهاوندی» «۷»

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۶۷

و «العلّامهٔ الطباطبائی» «۱».

وقد ذکر أبو عبد اللّه الزنجانی فهرساً فی ترتیب سور ذلک المصحف «۲»، ومن علماء أهل السنهٔ الذین عملوا هذا الفهرس الذی کتب بحسب ترتیب السور فی مصحف أمیر المؤمنین علیه السلام: «عبد الکریم الشهرستانی» فی مقدمهٔ تفسیره «۳».

ومن جملهٔ الرّوایات التی تدل علی هذا النوع من الترتیب؛ روایات یمکن تسمیتها ب «روایات الفساطیط» وسیأتی البحث فیها إن شاء اللّه فی الطائفهٔ الرابعهٔ.

کما ان اشتمال قرآنه علی زیادات وإن کان صحیحاً، إلّاأنّ هذه الزیادات لیست من القرآن بعنوان الوحی المعجز، بل الصحیح هو أنّ تلک الزیادات کانت تفسیراً بعنوان التأویل وما یؤول إلیه الکلام، أو بعنوان التنزیل من اللّه شرحاً للمراد، وتدل علی هذا الرّوایات التی وردت فی شأن هذا المصحف من الفریقین إمّا بالنص کما فی «تفسیر الصافی» عن الإمام علی علیه السلام قال:

«أتی بالکتاب کملًا مشتملًا علی التأویل والتنزیل والمحکم والمتشابه والناسخ والمنسوخ لم یسقط منه حرف» «۴».

وإمّا بالتأمّل والدرّایهٔ کما فی روایتی جابر عن أبی جعفر علیه السلام قال:

«ما ادّعی احد من الناس انه جمع القرآن کلّه کما أنزل الّا کذّاب وما جمعه وحفظه کما نزّله اللّه تعالی إلّاعلیّ بن أبی طالب علیه السلام والأئمهٔ من بعده» «۵».

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۶۸

وقال علیه السلام:

«ما یستطیع احد ان یدَّعی ان عنده جمیع القرآن کلّه ظاهره وباطنه غیر الأوصیاء» «۱».

قال العلّامهٔ الطباطبائی فی حاشیته علی الکافی:

«قوله علیه السلام «إنّ عنده جمیع القرآن کلّه» الجملهٔ، وإن کانت ظاهرهٔ فی لفظ القرآن المشعرهٔ بوقوع التّحریف فیه لکن تقییدها بقوله: «ظاهره وباطنه» یفید أنّ المراد هو العلم بجمیع القرآن من حیث معانیه الظاهرهٔ علی الفهم العادی ومعانیه المستبطنهٔ علی الفهم

العادی وکذا قوله فی الروایة السابقة: «وما جمعه وحفظه الخ» حیث قید الجمع بالحفظ فافهم» «۲».

فعلی هـذا لا دلالـة فی شیـء من الرّوایات علی ان الزیادات فی مصـحف الإمام علی علیه السـلام من القرآن نفسه، بل هی- کما قلنا- بعنوان التنزیل من اللَّه شـرحاً للمراد. وعلی هذا یحمل ما ورد من ذکر أسـماء المنافقین فی مصحف أمیر المؤمنین علیه السلام «۳» فانّ ذکر اسمائهم لابد وان یکون بعنوان التفسیر، والشاهد علیه سیرة النبیّ صلّی اللَّه علیه وآله وسلّم وحسن اخلاقه، فانّ دأبه تألیف قلوبهم والإسرار بما یعلمه من نفاقهم، فکیف یمکن أن یذکر أسماءهم فی القرآن ویأمرهم بلعن أنفسهم ویأمر سائر المسلمین بذلک ویحثهم علیه لیلًا ونهاراً؟! وهل یقاس ذلک بـذکر أبی لهب المعلن بشـرکه ومعاداته للنبیّ صـلّی اللَّه علیه وآله وسـلّم مع علم النبیّ بأنه یموت علی شرکه؟ وهذا واضح لمن له أدنی اطّلاع علی سیرة النبیّ صلّی

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۶۹

اللَّه علیه وآله وسلّم.

نظرة إلی آراء العلماء فی مصحف الإمام علی علیه السلام:

یعتقد بعض کبار العلماء أنّ ما یوجد فی المصـحف زیادة علی المصحف الموجود، هو من جنس الأحادیث القدسیة ومنهم الشیخ أبو جعفر الصدوق (ت ۳۸۱ ه.) حیث قال:

«وقد نزل من الوحی الذی لیس بقرآن ... وکان أمیر المؤمنین علی علیه السـلام جمعه فلما جاء به قال هذا کتاب ربّکم کما أنزل علی نبیکم لم یزد فیه حرف ولا ینقص منه حرف» «۱».

وبعض آخر- وهو قول الغـالب- یری بـأنّ هـذه الزیـادات وإن کـان من الوحی لکن لیست من سـنخ آیات القرآن بل من سـنخ تأویل الوحی وتنزیله بعنوان شرح المراد، وحذفها من المصحف الموجود لا یخلّ بصیانة القرآن عن التّحریف.

ومبتکر هذه النظریة عمید الطائفة الشیخ المفید (ت ۴۱۳ ه.) إذ یقول:

«... وحذف [من المصـحف الموجود] ما کان مثبتاً فی مصـحف أمیر المؤمنین علیه السـلام من تأویله وتفسیر معانیه علی حقیقة تنزیله وذلک کان ثابتاً وإن لم یکن من جملة کلام اللَّه تعالی الذی هو القرآن المعجز ...» «۲».

ویؤیّـد هـذه النظریـة شواهد کثیرة، وقد لاقت اسـتقبال علماء الإمامیة، وکلّ من ذکر منهم أنّ الاختلاف بین مصـحف الإمام علی علیه السلام والمصحف الموجود لا ینحصر فی ترتیب السور، بل یتعداه إلی امور أُخر منهم: «المحدث الفیض

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۷۰

الکاشانی» «۱» و «المحقق الکـاظمی البغـدادی» «۲» و «الشـیخ جعفر الکبیر» «۳» و «السـید الخوئی» «۴» و «العلامة الطباطبائی» فاسـتدل العلامة الطباطبائی علی هذا القول بما نصُّه:

«... ولو کـان مخالفته فی بعض الحقائق الدینیـة لعارضـهم بالاحتجاج ودافع فیه ولم یقنع بمجرد اعراضـهم عما جمعه واسـتغنائهم عنه» «۵».

نعم خـالف فی هـذا المعنی شـرذمة قلیلـة من الأخبـاریین کالمحـدّث النوری الـذی أصـرّ- کعـادته- علی ان الاختلاف کان فی نفس القرآن حقیقة «۶». وجاء بالرّوایات من الفریقین من دون تأمل وتـدبر فی مفادها ومعناها، وسـیأتی إن شاء اللَّه فی المقام الثانی انّ اکثر هذه الرّوایات لا مساس له بمسألة مصـحف الإمام علیه السلام وما ورد فی شأنه. فبعضها مطعون فی طرقها، وبعضها محمول علی ما قلنا وإلا فمع معارضتها بأدلّة صیانة القرآن عن التّحریف ساقطة لا محالة.

وأما قول علماء أهل السنة فی شأن مصحف الإمام علی علیه السلام فقد قال محمّد بن سعد:

«فزعموا أنّه [أی الإمام علیّ علیه السلام] کتبه علی تنزیله، وقال محمّد بن سیرین: فلو اصیب ذلک الکتاب لکان فیه علم» «۷».

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۷۱

وقال ابن اشته:

«کتب فی مصحفه الناسخ والمنسوخ» «۱».

وقال ابن عبد البرّ بسنده عن محمّد بن سیرین أنّه قال:

«فبلغنی أنّه کتب علی تنزیله ولو اصیب ذلک الکتاب لکان فیه علم» «۲».

وقال ابن جزی:

«فجمعه علی ترتیب نزوله ولو وجد مصحفه لکان فیه علم کبیر ولکنه لم یوجد» «۳».

وأخیراً قال السیوطی:

«جمهور العلماء اتفقوا علی أنّ ترتیب السُّور کان باجتهاد الصحابهٔ، وأنّ ابن فارس استدلّ لذلک بأنّ منهم من رتّبها علی النزول وهو مصحف علی [علیه السلام] کان أوله إقرأ ثم نون ثم المزّمّل هکذا ذکر السور إلی آخر المکی ثمّ المدنی» «۴».

فنلاحظ أنّ مضامین هذه الرّوایات تتحد مع روایات الشیعهٔ فی الدلالهٔ علی أنّ مصحف الإمام علی علیه السلام علاوهٔ علی أنّ سوره وآیاته مرتبهٔ کما أنزله الوحی، فإنه یشتمل علی حقائق کثیرهٔ من تبیین وتفسیر للآیات الشریفهٔ، فما قاله «ابن سیرین» فیه: «کتبه علی تنزیله» مع التنبه إلی أنّ اصطلاح «التنزیل» عند القدماء؛ کان بهذا المعنی، فذلک المصحف یشتمل علی حقائق شرح وتفسیر مراد اللّه عزّ وجلّ، وفیه کنز عظیم من العلم وهذا ما أکّدته الرّوایات کقوله: «لو أُصیب

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۷۲

ذلک الکتاب لکان فیه علم» طبعاً إذا تنبهنا إلی الشخصیهٔ العظیمهٔ للامام علی علیه السلام الذی لم یصل أحد إلی ما وصله غیر النبیّ صلّی اللّه علیه وآله وسلّم ومکانته من القرآن- فیما لو دققنا فی مفاد حدیث الثقلین وغیره «۱»- فسنقطع بأنّ أمر تدوین القرآن الکریم وترتیبه لم یعرف علمه عند غیر علی علیه السلام. یقول عبد الکریم الشهرستانی:

«ومن المعلوم أنّ الذین تولّوا جمع القرآن کیف خاضوا فیه ولم یراجعوا أهل البیت علیهم السلام فی حرف بعد اتفاقهم علی أن القرآن مخصوص بهم وانهم أحد الثقلین فی قول النبیّ صلّی اللّه علیه وآله وسلّم: إنّی تارک فیکم الثقلین کتاب اللّه وعترتی، وفی روایهٔ، أهل بیتی إنْ تمسکتم بهما لن تضلوا وإنّهما لن یفترقا» «۲».

وسنتعرض فی المقام الثانی لتفصیل الکلام فی مصحف الإمام علی علیه السلام.

الطائفهٔ الثانیهٔ: الأحادیث التی جاء فیها لفظ «التّحریف»

یتبین من مضامین الرّوایات والقرائن والشواهد التی فیها أنَّ لفظهٔ «التّحریف» فی نوع تلک الرّوایات بمعنیین: أحدهما حمل الآیات علی غیر معانیها وهو التّحریف المعنوی، والآخر بمعنی اختلاف القراءات، وواضح أن التّحریف بهذین المعنیین بعید عن محلّ النزاع الذی هو التّحریف بمعنی وجود النقص أو الزیادهٔ فی القرآن.

فمن القسم الأوّل ما عن کامل الزیارات عن عبد الأعلی. قال:

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۷۳

«قال أبو عبد اللّه علیه السلام: أصحاب العربیهٔ یحرفون کلام اللّه عزّ وجلّ عن مواضعه» «۱».

قال السید الخوئی فی شأن هذه الروایهٔ:

«إنّ الظاهر من الروایهٔ تفسیر التّحریف باختلاف القرّاء، وإعمال اجتهاداتهم فی القراءات. ومرجع ذلک إلی الاختلاف فی کیفیهٔ

القراءة مع التحفظ على جوهر القرآن وأصله ... فهذه الرواية لا مساس لها بمسألة التّحريف بالمعنى المتنازع فيه» «۲».

ومن القسم الثانى على سبيل المثال:

ما عن الكلينى والصدوق باسنادهما عن علىّ بن سويد. قال:

«كتبت إلى أبى الحسن موسى عليه السلام وهو فى الحبس كتاباً إلى أن ذكر جوابه عليه السلام بتمامه وفيه قوله عليه السلام: اؤتمنوا على كتاب اللَّه فحرّفوه وبدّلوه» «۳».

وعن ابن شهر آشوب باسناده عن عبد اللَّه فى خطبة أبى عبداللَّه الحسين عليه السلام فى يوم عاشوراء، وفيها:

«إنّما أنتم من طواغيت الأمّة، وشذاذ الأحزاب ونبذة الكتاب، ونفثة الكتاب، وعصبة الآثام ومحرّفى الكتاب» «۴».

قال السيد الخوئى فى شأن هذه الرّوايات أيضاً:

«فهى ظاهرة فى الدلالة على أنَّ المراد بالتحريف حمل الآيات على

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۴

غير معانيها الذى يلازم انكار فضل أهل البيت- عليهم السلام- ونصب العداوة لهم وقتالهم. ويشهد لذلك صريحاً نسبة التّحريف إلى مقاتلى أبى عبد اللَّه- عليه السلام- فى الخطبة المتقدمة ورواية الكافى عن الإمام الباقر عليه السلام حيث قال عليه السلام: «وكان من نبذهم الكتاب أنهم أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده» «۱».

وقال الاستاذ الشيخ محمّد هادى معرفة:

«إنّ التّحريف فى اللغة وفى مصطلح الشرع «فى الكتاب والسنة» يراد به التّحريف المعنوى، أى تفسيره بغير الوجه المعبّر عنه بالتأويل الباطل وهو المراد فى هذه الرّوايات ... ويشهد لذلك ما ورد عن الإمام الباقر عليه السلام فى تقسيم القارئين للقرآن: «ورجل قرأ القرآن فحفظ حروفه وضيّع حدوده ...» فجاء استعمال التضييع موضع التّحريف وتضييع حدود القرآن هو تركها وعدم العمل وفقها، كما كان المراد من تحريفها: عدم وضعها فى مواضعها، لأنّه مأخوذ من الحرف بمعنى الجانب ...» «۲».

وقد استنبط هذا المعنى من تلك الرّوايات أيضاً العلّامة الشيخ محمّد جواد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۵

البلاغى «۱» والشيخ عبد الحسين الأمينى «۲» والسيد محمّد هادى الميلانى «۳». ولمزيد من التفصيل حول مفاد تلك الرّوايات ورفع الشبهات الدائرة حولها راجع كتاب «صيانة القرآن عن التّحريف» «۴».

الطائفة الثالثة: قراءات منسوبة إلى بعض الأئمة عليهم السلام:

فمن تلك الرّوايات التى دلّت على قراءات منسوبة هى:

۱- ما روى شيخ الطائفة فى «التهذيب» عن الشيخ المفيد باسناده عن غالب بن الهذيل، قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن قوله تعالى «وامسحوا بِرُؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين» «۵»

على الخفض هى أم على النصب؟ قال: بل هى على الخفض «۶».

۲- ما روى الكلينى من طريق على بن إبراهيم باسناده عن حريز، أن الإمام الصّادق عليه السلام قرأ: «فليس عليهنَّ جناح أن يضعن- من- ثيابهن» «۷»

بزيادة «من» «۸».

۳- وروى باسناده عن أبى بصير عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قرأ قوله

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۶

تعالى: «هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق» «۱»

قرأها: «يُنْطَق» (مبنياً للمفعول من باب الافعال. والقراءة المشهورة: «ينطق ثلاثياً مبنيّاً للفاعل»)

قال عليه السلام فى توجيه هذه القراءة: «ان الكتاب لم ينطق ولن ينطق ولكن رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم هو الناطق بالكتاب ... قال: هكذا واللَّه نزل به جبرائيل على محمّد صلّى اللَّه عليه وآله ولكنّه ممّا حرّف من كتاب اللَّه.» «۲»

وروايات اختلاف القراءة التى جاءت فى «الكافى» ربّما تنوف على الخمسين اقتصرنا على نماذج منها خوف الاطالة.

هذه القراءات المنسوبة إلى الأئمة عليهم السلام طريقها آحاد وهى قد تخالف الجمهور وقد تكون موافقة لبعض القراءات المعتبرة «۳» أو الشاذة فى مصطلحهم، وهى ليست بحجّة؛ أولًا: لأنّ القرآن انما يثبت بالتواتر لا بالآحاد، وثانياً: إنّ الاختلاف فى القراءة ليس دليلًا على الاختلاف فى نصّ الوحى، لأنَّ القرآن شىء والقراءات شىء آخر فلا يصلح ذلك مستمسكاً للقول بالتحريف.

ويقول الشيخ المفيد فى «المسائل السروية»:

«فان قال قائل: كيف يصحّ القول بأنّ الذى بين الدفتين هو كلام اللَّه تعالى على الحقيقة من غير زيادة ولا نقصان، وأنتم تروون عن الأئمة عليهم السلام انهم قرأوا «كنتم خير أئمة اخرجت للناس» «وكذلك جعلناكم أئمة وسطاً» وقرأوا «يسألونك الأنفال» وهذا بخلاف ما فى المصحف الذى فى أيدى الناس.

قيل له: قد مضى الجواب عن هذا، وهو أنّ الأخبار التى جاءت بذلك أخبار آحاد لا يقطع على اللَّه تعالى بصحتها، فلذلك وقفنا فيها ولم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۷

نعدل عما فى المصحف الظاهر على ما امرنا به حسب ما بيّناه، مع انه لا ينكر ان تأتى القراءة على وجهين منزلين احدهما ما تضمّنه المصحف والآخر ما جاء به الخبر كما يعترف مخالفونا به من نزول القرآن على وجوه شتّى ...» «۱».

ولم يحمل أحد من علماء الإمامية تلك الرّوايات على التّحريف بمعنى التغيير فى نصِّ الوحى سوى المحدِّث النورى الذى جاء بهذه الرّوايات دليلًا- حسب زعمه- على ورود التّحريف فى القرآن «۲». والحال أنَّ مفاد تلك الرّوايات لا علاقة له بمسألة التّحريف كما هو معلوم.

الطائفة الرابعة: روايات الفساطيط

هى روايات وردت بشأن فساطيط تضرب ظهر الكوفة، ايام ظهور الحجة المنتظر عجل اللَّه تعالى فرجه الشريف لتعليم الناس قراءة القرآن وفق ما جمعه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم، لأنّه خلاف الترتيب المعهود، نذكر جملة منها:

۱- روى الشيخ المفيد رواية مرسلة عن جابر الجعفى عن الإمام أبى جعفر الباقر عليه السلام قال:

«إذا قام قائم آل محمّد صلّى اللَّه عليه وآله ضرب فساطيط لمن يعلّم الناس القرآن، على ما أنزل اللَّه. فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم، لأنّه يخالف فيه التأليف» «۳».

۲- روى الكلينى بإسناده إلى سالم بن مسلمة قال:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۸

«قرأ رجل على أبى عبد اللَّه عليه السلام وأنا استمع حروفاً من القرآن ليس على ما يقرأه الناس، فقال عليه السلام: كفّ عن هذه القراءة، اقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم، فاذا قام القائم عليه السلام قرأ كتاب اللَّه عزّ وجلّ على حدّه، وأخرج المصحف الذى كتبه على عليه السلام.» «۱»

وبهذا المعنى وردت روايات اخرى «۲».

ان مفاد هـذه المجموعـة من الرّوايات له ارتباط وثيق بالروايات الواردة فى مصـحف الإمام على عليه السـلام، وقـد سـردنا عليك آراء علمـاء الإماميـة فيه، وسـيأتى أيضـاً البحث عن ذلـك المصـحف بنظر الفريقين، وسوف نلاحظ من خلال تلك الرّوايات انّ مصـحف الإمام على عليه السـلام لا يختلف بجوهره عن نصوص آيات القرآن وانما هو موضح ومفسِّر لها، كما يقول الاسـتاذ الشيخ معرفة بعد ذكر مجموعة من تلك الرّوايات:

«هذه الرّوايات ان دلت على شـئٍ فانما تدل على اختلاف ما بين مصـحفه عليه السـلام والمصـحف الحاضر أما ان هذا الاختلاف يعود فى نصّه أم فى نظمه أم فى أمر آخر، فهـذا مما لا تصـريح به فى تلكم الأحاديث سوى الحـديث الذى هو صـريح فى وجه الاختلاف، وانه ليس فى سوى النظم والتأليف لا شـىء غيره، فهو خير شاهـد على تبيين وجه الاختلاف المنوّه عنه فى سائر الرّوايات ... وقـد أَلِفَ الجمهور هذا النسج الحاضر، واعتادوا عليه خلفاً عن سلف طيلة عشرات القرون، فيصعب عليهم التعوّد على خلافه كما أشار إليه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۹

الحديث وصحّ قوله عليه السلام فى حديث آخر: «قرأ كتاب اللَّه على حدّه» أى على نسجه الأوّل الاصيل وفق ما انزل اللَّه تماماً من غير تحوير، وعـدم فوت شـىء من خصوصـيات النزول، زمانـاً ومكاناً ومورداً وغير ذلك من الوجوه التى يتضـمنها مصـحف أمير المؤمنين عليه السلام. ومما يدل على أن القرآن الذى يأتى به صاحب الأمر ليست فيه زيادة على هذا الموجود، ما رواه العياشى باسناده عن أبى جعفر عليه السلام، قال: «ولو قد قام قائمنا فنطق صدّقه القرآن» «۱»

أى أنّ هـذا الموجود بأيـدينا فيه آيات صـريحة فى قيامه وظهوره وبسـطه العـدل فى الأرض، اذ لو كان ما دلّ على صدقه هى زيادات فيما لديه «عجل اللَّه تعالى فرجه الشـريف» ممّا لم يعهدها المسـلمون من ذى قبل لكان ذلك من الدور الباطل، اذ لا يعرف الشىء من قبل نفسه ...» «۲».

الطائفة الخامسة: ذكر بعض أسماء الأئمة – عليهم السلام – فى القرآن

ومن الروايات التى دلّت على أن بعض الآيات المنزلة من القرآن قد ذكر فيها أسماء الأئمة- عليهم السلام- هى:

۱- ما عن الكافى باسناده عن محمّد بن الفضيل عن أبى الحسن عليه السلام قال:

«ولايـة على بن أبى طـالب مكتوبـة فى جميع صـحف الأَنبيـاء، ولن يبعث اللَّه رسولًا الّا بنبوّة محمّـد وولايـة وصـيّه، صـلى اللَّه عليهما وآلهما» «۳».

ومضمون هذا الحديث ورد فى كتب أهل السنّة أيضاً:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۸۰

كما رواه الحاكم الحسكانى بسنده عن عبد اللَّه بن مسعود، قال ابن مسعود:

«قال النبىّ صـلى اللَّه عليه وآله وسـلّم: يا عبـد اللَّه أتانى الملك فقال: يا محمّد «واسأل من أرسـلنا من قبلك من رسـلنا» على ما بعثوا؟ قلت: على ما بعثوا؟ قال: على ولايتك وولاية علىّ بن أبى طالب» «۱».

ورواه أيضاً الحاكم أبو عبد اللَّه النيسابورى صاحب المستدرك على الصحيحين فى كتابه «معرفة علوم الحديث» «۲».

وهكذا رواه عنه ابن عساكر فى ترجمة أمير المؤمنين من تاريخ مدينة دمشق «۳».

ورواه الخوارزمى فى مناقب «أمير المؤمنين» «۴».

والثعلبى فى تفسير الآية الكريمة من تفسيره «۵».

ومنها:

۲- رواية العياشى باسناده عن الصادق عليه السلام:

«لو قرئ القرآن- كما أنزل- لألفيتنا فيه مسمّين» «۶».

۳- ورواية الكافى وتفسير العياشى عن أبى جعفر عليه السلام وكنز الفوائد بأسانيد عديدة عن ابن عباس وتفسير فرات بن إبراهيم الكوفى بأسانيد متعددة أيضاً عن الأصبغ بن نباتة، قال:

«قال أمير المؤمنين عليه السلام: القرآن نزل على أربعة أرباع: ربع فينا، وربع فى عدوّنا، وربع سنن وأمثال وربع فرائض وأحكام، ولنا كرائم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۸۱

القرآن» «۱».

وممّن روى هذا الحديث من أهل السنّة:

ابن المغازلى الشافعى بسنده عن ابن عباس عن النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله:

«... فقال النبىّ صلى اللَّه عليه وآله [لاصحابه] مم تعجبون، إن القرآن أربعة أرباع: فربع فينا أهل البيت خاصة، وربع فى أعدائنا، وربع حلال وحرام، وربع فرائض وأحكام، واللَّه أنزل فى علىّ كرائم القرآن» «۲».

والقندوزى الحنفى فى «ينابيع المودة» «۳».

وفى «حبيب السير» لغياث الدين بن همّام (ت ۹۳۰ ه.): قال: «روى الحافظ أبو بكر بن أحمد بن موسى بن مردويه بسنده عن على كرم اللَّه وجهه مثله» «۴».

والحاكم الحسكانى الحنفى فى «شواهد التنزيل» «۵».

وهذه الرّوايات لا- تدلّ أبداً على التّحريف فى ألفاظ القرآن ولكنّها مع التنبّه الى المفاهيم المتقدمة وهى: «التنزيل» و «الإقراء» و «التأويل» وكذا بالنظر إلى سبب النزول والجرى والتطبيق ومعرفة مصداق الآيات مع التنبّه الى كلّ ذلك، يتضح ان الإمام حينما يقول: «فيه مُسمَّيْن» أو «ولاية على بن أبى طالب مكتوبة» أو «ربع فينا ...» فلا يريد التسمية بهذا الاسم، بل بذكر السمات والنعوت الدالة على فضيلة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۸۲

الاختصاص بحيث لا يبقى عليه غبار عند ذى حجى.

ويدل على ذلك ما رواه الكلينى باسناده عن أبى بصير قال:

«سألت أبا عبد اللَّه عليه السلام عن قوله تعالى: «أطيعوا اللَّه وأطيعوا الرسول وأُولى الأمر منكم» «۱»

قال: نزلت فى على والحسن والحسين، قلت: ان الناس يقولون: فما باله لم يسمّ علياً وأهل بيته فى كتاب اللَّه! قال عليه السلام: فقولوا لهم: ان رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله نزلت عليه الصلاة ولم يسمّ له ثلاثاً ولا أربعاً، حتى كان رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله الذى فسّر لهم ذلك» «۲».

قال السيد الخوئى رحمه اللَّه تعقيباً على ذلك:

«هذه الصحيحة حاكمة على جميع تلك الرّوايات وموضّحة للمراد منها: أى ان ذكرهم عليهم السلام فى الكتاب انما كان بالنعوت والاوصاف، لا بالتسمية المتعارفة» «۳».

وأخيراً قال الإمام الخمينى رحمه اللَّه فى ردّ من تمسك بهذه الرّوايات لإثبات التّحريف اللفظى للقرآن، ما ملخّصه:

«لو كان الأمر كذلك أى كون الكتاب الالهى مشحوناً بذكر أهل البيت وفضلهم وذكر أمير المؤمنين واثبات وصايته وامامته بالتسمية، فلم لم يحتجّ بواحد من تلك الآيات النازلة والبراهين

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۸۳

القاطعة من الكتاب الالهی أمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام وسلمان وأبو ذر والمقداد وعمار وسائر الأصحاب الذين كانوا لا يزالون يحتجّون على خلافته عليه السلام.

ولِم تشبّث عليه السلام بالاحاديث النبوية والقرآن بين اظهرهم ...» «۱».

وعلى أی حال فلو لاحظنا الرّوايات التفسيرية عند الفريقين بشكل جيد لَاتضح لنا انّ نزول كثير من الآيات وتأويلها إنّما هو فی عترة النبیّ صلّى اللَّه عليه وآله وبالأخص أمير المؤمنين عليه السلام، وهذه النكتة ليست بخافية على أهل التحقيق. فعلى سبيل المثال:

أخرج ابن عساكر عن ابن عباس؛ قال:

«ما نزل فی احد من كتاب اللَّه تعالى ما نزل فی علی» «۲».

وأخرج الطبرانی وابن أبی حاتم عن ابن عباس قال:

«ما أنزل اللَّه يا أيّها الذين آمنوا إلّاوعلیّ أميرها وشريفها ولقد عاتب اللَّه أصحاب محمّد فی غير مكان وما ذكر عليّاً إلّابخير» «۳».

وروايات أخرى سيأتی ذكر شطر منها. ويكفی أن نستمع إلى النبیّ صلّى اللَّه عليه وآله وهو يقول:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۸۴

«إنّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله» «۱».

ليتضّح لنا جلياً أنّ وقوف بعض الناس صفاً لمواجهة أمير المؤمنين عليه السلام يعتبر تأويلًا لبعض الآيات. والإمام علی عليه السلام نفسه وجيشه أيضاً نوع آخر من تأويل القرآن، وهذا يؤيد ما رووا من «ان ربع القرآن فی اعداء الأئمة عليهم السلام» لأنّ العدوّ لأحدهم عدوّ لجميعهم.

الطائفة السادسة: التّحريف بالنقيصة:

توجد فی كتب الشيعة روايات دلّت على تحريف القرآن بالنقيصة، وهی أقسام:

فقسم منها يدلّ بصراحة على أنّه شرح وتفسير للآية كما روى الكلينی باسناد رفعه إلى الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قرأ: «وإذا تولّى سعى فی الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل» «۲»

وعقبّها بقوله: «بظلمه وسوء سريرته» «۳».

فانه عليه السلام يفسّر كيفية الاهلاك بأنه بسوء سريرته وظلمه لا بعامل آخر.

ومثله ما رواه أيضاً بسنده عن أبی عبد اللَّه الصادق عليه السلام فی قوله تعالى:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۸۵

«وإن تَلووا أو تُعرِضوا» قال: وإن تلووا الأمر وتُعرِضوا عمّا امرتم به «فإنّ اللَّه كان بما تعملون خبيراً» «۱».

وقسم منها قد ورد فيها ألفاظ «التنزيل» و «التأويل» وغيرهما.

كما روى الكلينی باسناده إلى محمّد بن خالد عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قرأ: «وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها- بمحمد» قال: هكذا واللَّه نزل بها جبرائيل على محمّد عليهما السلام «۲».

وأيضاً ما رواه عن الثمالی عن الإمام الباقر عليه السلام فی قوله تعالى: «فأبى أكثرُ الناسِ»»

قال: بولاية علی ثم تلا «إلّاكُفوراً» ثم قال عليه السلام: هكذا نزل جبرائيل بهذه الآية «۴».

وما رواه بسنده عن عمار الساباطی عن أبی عبد اللَّه عليه السلام قال: قال تعالى بشأن علی عليه السلام: «أم من هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربّه قل هل يستوی الذين يعلمون- ان محمّداً رسول اللَّه- والذين لايعلمون- ان محمّداً

رسول اللّه وانه ساحر كذّاب- انما يتذكر اولوا الالباب» ثم قال أبو عبد اللّه عليه السلام: هذا تأويل يا عمّار «۵»».

فهذه الأحاديث وامثالها لا دلالة فيها على ان هذه الزيادات كانت من القرآن وقد اسقطت بالتحريف بل الصحيح ان تلك الزيادات جاءت بعنوان التأويل وما يؤول إليه الكلام أو بعنوان التنزيل من اللّه شرحاً للمراد ولا يلزم كلّ ما نزل من اللّه ان يكون من الوحى القرآنى وقد مضى تحقيقه فراجع.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۸۶

وقد حملها السيّد على بن طاووس (ت ۶۶۴ ه.) على التأويل أيضاً قال:

روى الفقيه الشافعى ابن المغازلى فى كتاب المناقب باسناده إلى جابر بن عبد اللّه الانصارى قال: قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله بمنى- وقد ذكر حديثاً طويلًا- إلى ان قال: ثم نزل: «فاستمسك بالذى اوحى إليك فى امر على انك على صراط مستقيم وان علياً لعلم الساعة وذكر لك ولقومك وسوف تسألون عن على بن أبى طالب».

ثم قال ابن طاووس:

«كان اللفظ المذكور المنزل فى ذلك على النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم بعضه قرآن وبعضه تأويل» «۱».

وقسم منها لبيان أبرز المصاديق وأكملها:

كالرواية التى رواها الكلينى باسناد مقطوع، قرأ رجل عند أبى عبد اللّه عليه السلام: «وقل اعملوا فسيرى اللّهُ عملكم ورسوله والمؤمنون» «۲»

فقال: «ليس هكذا هى، إنّما هى: والمأمونون، فنحن المأمونون» «۳».

فقوله: «ليس هكذا هى»- على فرض صدور الرّواية- أى لا يذهب وهمك إلى إرادة عموم المؤمنين وإنما هم المؤمنون الكاملون المراد بهم المسؤولون خاصة.

قال المجلسى رحمه اللّه تعالى- فى الشرح-:

«أى ليس المراد بالمؤمنين هنا ما يقابل الكافر ليشمل كلّ مؤمن، بل المراد بهم الكمّل من المؤمنين وهم المأمونون عن الخطأ المعصومون

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۸۷

عن الزلل وهم الأئمة عليهم السلام» «۱».

وقسم منها وردت فى مقام تحديد الآيات القرآنية:

كما رواه الكلينى باسناده عن هشام بن سالم (أو هارون بن مسلم- كما فى بعض النسخ) عن أبى عبد اللّه عليه السلام: قال:

«إن القرآن الذى جاء به جبرائيل إلى محمّد صلّى اللّه عليه وآله سبعة عشر ألف آية» «۲».

جاءت الرواية فى بعض نسخ الكافى سبعة الاف «۳» وتكون الرواية حينئذٍ فى مقام بيان الكثرة والتقريب لا تحقيق العدد لأنّ عدد آى القرآن بين الستة والسبعة آلاف «۴».

وأرى أنّه لا يمكن إطلاقاً الالتزام بمفاد هذا الحديث- القائل بأنّ فى القرآن سبعة عشر ألف آية- والذى يقتضى وقوع التّحريف فى القرآن بالنقيصة، والدليل على ذلك أنّ طريقة الأئمة الطاهرين عليهم السلام مشهودة للجميع، فإنّهم لا يتكلمون عن أمر عظيم- وهو تحريف القرآن- بشكل مبهم بدون ذكر دليله وبيان

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۸۸

أحد مصاديقه فى الاقل، وإلّا لأوقعونا فى حيرة كبيرة.

ونحن نتحداكم ان تأتوا برواية من أىّ مصدر من مصادر الشيعة المعتبرة وغير المعتبرة تثبت أنّ القرآن الموجود قد حذفت منه آية

بتمامها- سوى بضع روايات تسربت من كتب أهل السنة في بعض مصادر الشيعة- حتى يكون ذلك مصداقاً لحذف ما يقارب ثلثى القرآن، بل انّ كلّ روايات هذا الباب، كما لاحظنا في الطوائف المختلفة من الرّوايات، إن دلّت على شيء فإنّما تدلّ على حذف كلمات أو حروف من الآية، لا حذف آية أو آيات بتمامها، وتلك الرّوايات أيضاً مع التنبّه إلى أدلّة صيانة القرآن عن التّحريف، والشواهد والقرائن الداخلية والخارجية تعتبر من جنس المصداق، أو بيان سبب النزول أو التأويل أو التنزيل (أى شرح المراد) أو القراءات وغير ذلك.

ثم كيف يمكن الاعتماد على خبر الواحد في اثبات نقص اكثر من عشرة آلاف آية من القرآن الكريم بدون اثبات ولو مصداقٍ واحد من هذا النقص «۱»، وعدم وجود مصداق واحد من هذا النقص خير شاهدٍ على أن نحكم بوضع هذا الخبر أو خطأ الراوى. وعلى فرض صحة صدوره وعدم خطأ الراوى فإنّ الإمام الصادق عليه السلام في مقام تحديد كل ما نزل من اللّه من الوحى القرآنى وغير القرآنى، وهذا ما احتمله أيضاً الشيخ أبو جعفر الصدوق، إذ قال في رسالة «الاعتقادات»:

«اعتقادنا أن القرآن الذى انزله اللّه تعالى على نبيّه محمّد صلّى اللّه عليه وآله وسلّم هو ما بين الدفتين، وهو ما في أيدى الناس وليس بأكثر

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۸۹

من ذلك ... ومن نسب إلينا أنّا نقول أنه أكثر من ذلك فهو كاذب ...

بل نقول انه قد نزل من الوحى الذى ليس بقرآن ما لو جمع إلى القرآن كان مبلغه مقدار سبعة عشر الف آية وذلك مثل قول جبرائيل للنبى صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: ان اللّه تعالى يقول لك يا محمّد، دارِ خلقى و ... ومثل ذلك كثير، كله وحى ليس بقرآن ولو كان قرآناً لكان مقروناً به موصلًا إليه غير مفصول عنه ...» «۱».

ومن هنا نقول: كان بعض أهل السنّة ابتدع نظرية «نسخ التلاوة» لتوجيه رواياتهم، لأنّ رواياتهم في هذا المجال تتفاوت جوهرياً مع روايات الشيعة، فروايات أهل السنة فيها- وبشكل صريح- آيات مزعومة، تقول بأنّها كانت آيات قرآنية ولكن نسيت بعد ذلك أو نسخت!! بينما روايات الشيعة- وكما رأيت- تتحدث فقط عن حذف كلمات وحروف، وعلى فرض صدورها فبعضها قابلة للحمل على التفسير والتأويل والمصداق والخ.

فالحاصل يعتقد المحققون من الإمامية أنّنا لو تأملنا نصوص تلك الروايات، لتبيّن بشكل جيد أنّ أكثرها وردت في المجالات الآتية: التفسير، ذكر المصداق، بيان سبب النزول، الوحى غير القرآنى (الأحاديث القدسية)، القراءات القرآنية الواردة، التحريف المعنوى (لا اللفظى الذى هو محل النزاع) والخ. ولو لم تكن تلك الروايات- بعد الفراغ عن صحة سندها- صالحة لحملها على المعانى المتقدمة، فهى ساقطة لا محالة، لمخالفتها للنصوص القرآنية الصريحة، والأدلّة الروائية، والأدلّة العقلية، والشواهد التاريخية، التى كلّها تدلّ على سلامة القرآن من التحريف، هذا، وإنّ الاضطراب في نصوص الروايات وعدم تجانسها مع عذوبة كلام اللّه وفخامته، خير شاهد على كونها غريبة عن الوحى القرآنى.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۹۰

نعم يحتمل أنّ الروايات الساقطة وجيهة في أصل صدورها ولها محامل مقبولة، لكن يحتمل أنّ الراوى قد غيّر فيها سهواً أو عمداً بحيث يجعل حملها على المحامل الصحيحة صعباً؛ فمثلًا حينما قال الإمام نزلت هذه الآية في كذا أى شأن نزولها أو تفسيرها كذا، حذف الراوى كلمة «فى» وقال نزلت الآية كذا.

هذا، والمعصومون عليهم السلام قد حدّدوا المعيار ووضعوا الميزان كى نقيس به صحيح الروايات من سقيمها، وهو عرضها على كتاب اللّه، وطرح ما خالف الكتاب منها؛ وهذا المعيار منقول لنا بشكل متواتر، الأمر الذى يتفرد به الشيعة، ويجعلهم بحمد اللّه مستغنين عن أىّ توجيه للرواية المخالفة للكتاب «۱»، بخلاف بعض أهل السنة الذين اعتبروا المعيار المتقدم من وضع الزنادقة- كما

رأيتم-، وهو مما يوجب انهم يلجأون إلى النظرية المزعومة «نسخ التلاوة» «۲» ليصونوا كتبهم من الصحاح والسنن وغيرهما التى ذكر فيها تلك الروايات، أضف إلى ذلك كلّه أنّ أكثر تلك الروايات بل كثير منها ضعيفة السند، ومن اطّلع على أسانيدها لا يشكّ فى عدم حجيتها، لأنّها من جهة الطرق أخبار آحاد، وإن كان بعض العلماء يعبرون عنها بقولهم: «إنّها كثيرة أو متواترة معنى» «۳» إلّاأنّهم لم يريدوا خصوص روايات التحريف بالمعنى المراد- هنا- أى التحريف بالنقيصة وتغيير كلمات القرآن- بل أرادوا بهذا القول ما يعم الاختلاف فى القراءة والتحريف المعنوى- المساوق للتفسير بالرأى-، والمخالفة فى تأليف الآيات من حيث التقديم والتأخير و ...

وواضح أنّ هذا المعنى من التحريف أعم من المدّعى، وهذه النكتة ستأتى إن شاء اللَّه بتفصيل أكثر مع ذكر القرائن والشواهد.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۹۱

ومن جهة السند أنّ أكثر تلك الروايات مرسلة أو موضوعة، ورواتها بين ضعفاء وغلاة ومجاهيل، ومع التتبع يتضح أيضاً أنّ أكثر الروايات المرسلة هى نفس الروايات المسندة بإسناد ضعيف لا غير، وهذا يعنى قلّة عدد هذه الروايات فى الواقع، غاية الأمر أنّها مكررة مرّة بإسناد ضعيف وأخرى بدونه.

ومن جهة المصادر أنّ أكثر مصادر تلك الروايات غير معتبرة عند الإمامية فبعض تلك المصادر لا يعلم مؤلفها وبعضها مقطوع الإسناد وسنوافيك إن شاء اللَّه فى بحثنا القادم حول كتاب فصل الخطاب بالمزيد من التوضيحات حول هذه الروايات، وذلك لأنّ كتاب فصل الخطاب للمحدث النورى فى الواقع مجمع كل تلك الأحاديث الواردة فى هذا المضمار وقد استلّها من مصادر كثيرة شتّى.

۷۷

۷سلامة القرآن من التحريف، ص: ۹۳

الفصل الثالث: كتاب «فصل الخطاب» ونقاط مهمة

«فصل الخطاب» فى سطور

اشارة

يشتمل كتاب «فصل الخطاب» لمؤلفه الميرزا حسين النورى (ت ۱۳۲۰ ه.) على ثلاث مقدمات وبابين، وقد تحدث النورى فى المقدمة الأولى عن النصوص الواردة فى جمع [تأليف] القرآن، وأن هذا الجمع مخالف لتأليف مصحف الإمام علىّ، كما تحدّث فى المقدمة الثانية عن أنواع التغيير فى القرآن سواء فى ذلك الممكن تحققه أو الممتنع كذلك، أما المقدمة الثالثة فذكر الميرزا النورى فيها جملة من أقوال علماء الشيعة الواردة حول مسألة تغيير القرآن وعدمه.

وعقيب المقدمات الثلاث خصص النورى الباب الأول من كتابه لعرض الأدلّة المزعومة- وهى اثنا عشر دليلًا- لإثبات ما توهمه من وقوع التغيير والنقصان فى القرآن الكريم، فيما ركز فى الباب الثانى جهوده على مناقشة أدلة القائلين بسلامة القرآن عن التحريف بعد ذكرها دليلًا دليلًا.

وقد أورد المحدث النورى فى كتابه هذا نصوصاً عديدة من كتب الفريقين الشيعة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۹۴

والسنة وذكر جملة من الروايات المشتركة، كروايات تشابه الأمم، ومصحف الإمام علىّ وغيرهما، وسجّل فى هذا الكتاب نصوصاً اختصت بها مصادر أهل السنة كمصحف ابن مسعود، ومصحف أبى بن كعب، والنصوص المتعلقة بكيفية جمع القرآن بعد وفاة النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله وسلم، ونظرية نسخ التلاوة، وجمع عثمان، واختلاف القراء السبعة أو العشرة، والأخبار الدالة- وفق ظاهرها- على وقوع التحريف ... كما تعرض من جهة أخرى لمجموعة من النصوص التى اختصت بها من ناحية أخرى مصادر الشيعة من قبيل

النصوص التی تذكر أسماء أوصياء خاتم النبيين فی الكتب السالفة، والأخبار الدالة على وقوع النقصان والتبديل فی القرآن إما بعمومها أو بدلالة نصية صريحة فيها تحدد الموضع الذی وقع فيه التحريف فی القرآن الكريم.

وقد انتخب النوری فی كتابه طريقاً لم يسلكه غيره من العلماء، ولذلك لما رأى انفراده بهذه المزعومات قال:

«فالمتبع هو الدليل وإن لم يذهب إليه إلّاالقليل ... ولا يجب أن يوحش من المذهب قلّة الذاهبين إليه، والعاثر عليه، بل ينبغی أن لا يوحش منه ...» «۱».

بيد أن هذا الكلام منه قابل للمناقشة فكتابه محشو بالروايات الضعيفة وبتلك المصادر التی لا إسناد لها فی الغالب، ومن ثمّ فلا معنى لقوله «فالمتبع هو الدليل».

نعم، إذا بنينا على اتباع الدليل الواقعی فالواجب علينا اتباع أدلة القائلين بعدم وقوع التحريف فی القرآن؛ أی تلك الأدلة التی ذكرها المحدث النوری نفسه أيضاً فی الباب الثانی من كتابه ووقف عاجزاً عن الإجابة عنها لقوتها ومتانتها، وكل ما قاله فی نقد هذه الأدلة المتينة ليس له قيمة علمية، بل إنّ كلامه يناقض بعضه بعضاً كما سيأتی توضيحه إن شاء اللّه تعالى فی النقاط الآتية:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۹۵

النقطة الأولى: نظرة إجمالية لمزاعم المحدث النوری وأجوبتها

اشارة

سوف نسعى فی هذه النقطة إلى بيان تلك المزاعم التی أثارها المحدث النوری، ونردفها بمناقشات وإجابات موجزة ومقتضبة، مهيبين بالقراء الأعزاء الراغبين بالمزيد من التفصيل والتعمّق العودة إلى الكتب العديدة المختصة بمعالجة قضية التحريف فی القرآن الكريم، لا سيما تلك المعنية منها بالردّ على كتاب فصل الخطاب نفسه والتی سنشير إلى بعضها فی النقطة الرابعة الآتية إن شاء اللّه تعالى.

ففی المقدمة الأولى تحدث الميرزا النوری عن مصحف الإمام علیّ عليه السلام الذی ورثه الأئمة المعصومون عليهم السلام، وسيأتی استيفاء البحث حول هذا المصحف لدى التعرض ل «مصحف الإمام علیّ» فی المقام الثانی إن شاء اللّه تعالى.

أما المقدمة الثانية، فقد تعرض فيها المحدث النوری لأنواع التحريف وأشكاله مميزاً- وفق زعمه- بين أشكال التحريف التی تعرض لها القرآن الكريم وتلك التی كان مصوناً منها، يقول الميرزا النوری فی هذا الصدد ما نصّه:

«إنّ زيادة السورة وتبديلها بأخرى أمر ممتنع، وزيادة آية على القرآن أو تبديل آية بأخرى هو أيضاً منتف بإجماع، أما زيادة كلمة فی القرآن، ممكنة كزيادة «عن» فی قوله تعالى: «يسألونك عن الأنفال ...». ونقصان كلمة فی القرآن ككلمة «فی علیّ» فی كثير من الآيات وتبديل الكلمات، مثل تبديل آل محمد، بآل عمران وتبديل حرف وكنقصان «همزة» من قوله تعالى: «كنتم خير أمّة ...»» «۱».

أقول: إن زيادة كلمة «عن» فی قوله تعالى: «يسألونك عن الأنفال ...» قراءة واردة بإجماع الفريقين «۲» وليست من التحريف فی شیء كما زعمه النوری، كما أنّها

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۹۶

ليست من اختلاق الروافض ولا- من وحی الشيطان كما ادّعاه الدكتور القفاری «۱»، وزيادة «فی علیّ» أو غيره- إن صحت أسانيد النصوص التی جاءت فيها هذه القضية- إنّما هی من باب الإقراء والتفسير، وبيان النزول، أو مورده، وقد أوردنا على ذلك أدلة قويمة، كما أن الشواهد على هذا الأمر من كتب الفريقين كثيرة هی الأخرى، وسوف نفصل القول فيما سيأتی فی قضية تبديل آل محمّد بآل عمران، وخير أئمة، بخير أمة، وسيرى القارئ الكريم أنّ هذه الحالات لا علاقة لها بما ادّعاه المحدث النوری على الإطلاق «۲»، بل

إنها ليس سوى تفسير وبيان لأتم المصاديق، فالقرآن الموجود اليوم ما بين الـدفتين هو الذى أنزله اللّه تعالى على رسولنا محمّد صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، لا يزيد عن ذلك ولا ينقص، وذلك للأدلة القطعية على سلامته من الدس والتحريف.

وأما المقدمة الثالثة، فقد عقدها النورى لذكر أقوال علماء الطائفة فى تغيير القرآن وعدمه.

وقـد استعرضـنا حرفياً أقوال علمـاء الشـيعة بنصوصـهـم حول هـذا الموضوع فى المقام الأول، ممّا تبيّن أن الإماميـة مجمعـة على القول بصيانة القرآن من التحريف والتغيير، والإشكالية التى وقع فيها المحدث النورى تكمن فى نسبته القول بتحريف القرآن إلى طائفتين:

الأولى: أصحاب الكتب الروائيـة والتفسير بالمأثور مثل محمـد بن يعقوب الكلينى «۳»، محمـد بن إبراهيم النعمـانى، علىّ بن إبراهيم القمى، محمد بن مسعود

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۹۷

العياشى وفرات الكوفى و ...

الثانيـة من ذكر كلمـة التحريف فى عنوان كتابه كمحمـد بن حسن الصـيرفى فعنوان كتابه: «التحريف والتبديل» «۱» وأحمد بن محمد السيارى (ت ۲۷۶ ه.) عنوان كتـابه: «كتاب القراءات» «۲» (وفى بعض الكتب سـمّى بكتاب «التنزيل والتحريف») وأحمـد بن محمد بن خالد البرقى (ت ۲۷۶ ه.) عنوان كتـابه: «كتاب التحريف» «۳» وعلى بن حسن بن فضـال (ت أواخر القرن الثـالث) عنوان كتابه «كتاب التنزيل من القرآن والتحريف» «۴».

لكن اسناد التحريف لكلّ من الطائفتين ليس بصحيح.

فأمّا الطائفـة الأولى فإنّمـا كـان غرضـها من كتبهـا الروائيـة جمع الأحاديث فحسب، دون أن يكون لهم أدنى تعرض للبحث فى دلالة الحـديث ومضـمونه أو علاج تعارض تلك الأحاديث مع الأحاديث الكثيرة فى نفس الكتب الدّالـة على سـلامة القرآن من التحريف، ومن الواضـح عـدم اختصاص الإماميـة بمثل هـذه الكتب التى فيها بعض الأحاديث التى تـدل بظاهرها على التحريف ولـذا يقال لهـذه الكتب، الكتب الروائية والتفسيرية بالمأثور.

وأمّا إسـناد القول بالتحريف للطائفة الثانية فليس صـحيحاً أيضاً. فإنّ المحدث النورى اسـتفاد من عناوين هذه الكتب وذهاب أصحابها إلى القول بالتحريف لكن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۹۸

ومع غض النظر عمّا قاله علماء الرجال فى بعض أصـحاب تلك الكتب مثل أحمـد بن محمد السيّارى حيث اتفق علماء الفريقين على تضعيفه «۱» واحمد بن محمد بن خالد البرقى وهو قد نقل عن الضعفاء واعتمد على المراسيل «۲»، نقول:

أولًا: لاـ يجزم باسـتفادة القول بـالتحريف فى خصوص ألفـاظ القرآن من مجرد هـذه العنـاوين خصوصـاً عنوان كـتـاب الصـيرفى وهو «التحريف والتبديل»، وكتاب البرقى وهو «كتاب التحريف».

وثانيـاً: بعض عناوين الكتب المتقدّمـة ليس بثابت، فقـد اختلف أصـحاب الفهارس فى عناوينها، مثل كتاب احمـد بن محمـد بن خالد البرقى، فقال الشيخ الطوسى بأنّ اسمه «كتاب المعانى والتحريف» «۳» وذكره ابن النديم بأسم «كتاب معانى الأحاديث والتحريف» «۴».

وثالثاً: ليس مراد اصـحاب تلك الكتب من كلمة التحريف، التحريف فى ألفاظ القرآن، حيث وإن لم يصل إلينا سوى كتاب السيارى فـأنّه مع التأمّل بما جاء فى كتاب السيّارى من الأحاديث وما جاء من الأحاديث المختلفـة فى كتب المتأخرين، نسـتطيع الجزم بأنّ مراد أصـحاب تلـك الكتب من كلمـة التحريف هو التحريف فى معـانى القرآن لا التحريف بمعنى التغيير والتبـديل فى ألفاظ القرآن، ومع ملاحظة طبقة أصـحاب تلك الكتب وإنّ منهجهم كان غالباً فى تنسيق وتنظيم وتصنيف الروايات فإنّ عناوين كتبهم تقتبس من ألسن الأحاديث، وما كان فى الأحاديث من لفظ «التحريف» ينصرف وبعدة قرائن إلى التحريف بالمعنى، أو- على الأقل-

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۹۹

أنّ عنوان التحريف منتزع من القدر المتيقن من الأحاديث المختلفة بحيث يكون شاملًا للتحريف والحذف فى الوحى التفسيرى، وحمل الآيات على خلاف مراد اللّه سبحانه، واختلاف تأليف الآيات، واختلاف القراءات و …

هذا ونرى المحدّث النورى فى المجال ولأجل رسالة «ناسخ القرآن ومنسوخه» نسب التحريف إلى سعد بن عبد اللّه القمى، ولأجل رسالة «صنوف آيات القرآن» نسب إلى محمد بن إبراهيم بن النعمان التحريف، مع إنّ الرسالتين فى الواقع واحدة ولا ـ يعرف من صاحبها بل تلك الرسالة بنفسها قد تسمى باسم «رسالة فى المحكم والمتشابه» ونسبت لأشخاص آخرين وعلى ذلك لا يمكن نسبة التحريف إلى سعد بن عبد اللّه القمى، أو إلى محمد بن إبراهيم النعمان.

إلى هنا كان البحث فى المقدمات الثلاث لكتاب فصل الخطاب. وقد تعرض المحدث النورى فى الباب الأول لما زعمه من الأدلة على إثبات ما ادّعاه من التحريف وهى:

الزعم الأول: تشابه الأمم

قال النورى:

«إن اليهود والنصارى غيروا وحرفوا كتاب نبيهم بعده فهذه الأمة أيضاً لا بدّ وأن يغيروا القرآن بعد نبينا صلّى اللّه عليه وآله لأن كل ما وقع فى بنى إسرائيل لا بدّ وأن يقع فى هذه الأمة على ما أخبر به الصادق المصدق صلوات اللّه عليه …» «۱».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۰۰

والجواب عن ذلك:

أولًا: إنّ هذا الدليل لو تم لكان دالًا على وقوع الزيادة فى القرآن أيضاً كما وقعت فى التوراة والإنجيل، ومن الواضح بطلان ذلك.

ثانياً: إنّ كثيراً من الوقائع التى حدثت فى الأمم السابقة لم يقع مثلها فى هذه الأمة، كعبادة العجل، وتيه بنى إسرائيل أربعين سنة، ومسخ كثير من السابقين قردة وخنازير، وغير ذلك ممّا لا يسعنا إحصاؤه، وهذا أدل دليل على عدم إرادة التشابه فى كل الجهات فلا بدّ من إرادته فى بعض الوجوه.

ثالثاً: يكفى لتشابه هذه الأمة فى وقوع التحريف فى كتابها، عدم اتباعهم لحدود القرآن، وإن أقاموا حروفه، أى تفسيرهم له برأيهم، كما كان الحال فى التحريف على مستوى العهدين حيث تم تحريفهما تحريفاً معنوياً وتفسيرهما تفسيراً على غير وجهه.

رابعاً: إن كان المقصود من المشابهة، إرادة التشابة فى تمام الجهات، إذاً فتلك الروايات مخالفة للأدلة القطعية التى تؤكد على سلامة القرآن من التحريف– وقد تقدّم ذكرها– فلا بدّ من تأويلها أو استثناء تحريف ألفاظ القرآن منها «۱».

الزعم الثانى: كيفية جمع القرآن

قال النورى:

«إن كيفية جمع القرآن وتأليفه [بعد وفاة النبىّ صلّى اللّه عليه وآله] مستلزمة عادة لوقوع التغيير والتحريف فيه …» «۲»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۰۱

إن هذه الشبهة مبتنية على صحة الأحاديث الواردة فى كيفية جمع القرآن بعد وفاة النبىّ صلّى اللّه عليه وآله، لكن يستفاد من الأدلة القطعية والشواهد الكثيرة أن القرآن كان مجموعاً أيام حياة النبىّ صلّى اللّه عليه وآله على ما هو عليه الآن من الترتيب والتنسيق فى آياته وكلماته وحروفه بلا زيادة ولا نقصان ولا تبديل ولا تغيير.

وقد بحث جملة من علماء الشيعة هذا الموضوع قديماً وحديثاً وحققوا ما يتعلق به من الروايات المختصة بجمع القرآن الكريم أيضاً «۱».

ونحن نكتفى هنا بذكر ما أورده السيد الخوئى فى المقام إجمالًا، حيث ذكر- رحمه اللَّه- إحدى وعشرين رواية من روايات جمع القرآن من صحاح ومسانيد أهل السنة، وبعد البحث فيها وصل إلى هذه النتيجة وهى أنّ تلك الروايات متناقضة تناقضاً داخلياً فيما بينها، وسجل السيد الخوئى اثنى عشر مورداً من موارد التناقض هذا عند مقايسة بعضها مع بعض، كما ولاحظ تعارضها مع الكتاب ومخالفتها حكم العقل والإجماع «۲»، وبعد الاستدلال وتفصيل الكلام فى هذه الموارد كافة، قال (قده) فى نهاية المطاف:

«وخلاصة ما تقدم، أنّ إسناد جمع القرآن إلى الخلفاء أمر موهوم مخالف للكتاب والسنة والإجماع والعقل، فلا يمكن القائل بالتحريف أن يستدل به على دعواه، ولو سلّمنا أن جامع القرآن هو أبو بكر فى أيام خلافته، فلا ينبغى الشك فى أن كيفية الجمع المذكورة فى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۰۲

الروايات المتقدمة مكذوبة، وأن جمع القرآن كان مستنداً إلى التواتر بين المسلمين، غاية الأمر إن الجامع قد دوّن فى المصحف ما كان محفوظاً فى الصدور على نحو التواتر» «۱».

وعليه فينتفى زعم المحدّث النورى انتفاء موضوعياً بل- كما قال السيد الخوئى نفسه- إن هذه الروايات لو صحت وأمكن الاستدلال بها على التحريف من جهة النقص لكان اللازم على النورى أن يقول بالتحريف من جهة الزيادة أيضاً لأن كيفية الجمع المذكور- على حد زعم النورى- تستلزم ذلك، والقول بالزيادة خلاف إجماع المسلمين، كما اعترف به النورى نفسه قائلًا: «زيادة الآية وتبديلها منتفيان بالإجماع ...» «۲».

الزعم الثالث: منسوخ التلاوة وبطلانها

قال النورى:

«إن أكثر العامة وجماعة من الخاصة ذكروا فى أقسام الآيات المنسوخة ما نسخت تلاوتها دون حكمها وما نسخت تلاوتها وحكمها معاً ... وحيث إن نسخ التلاوة غير واقع عندنا فهذه الآيات والكلمات لا بدّ أن تكون ممّا سقطت من الكتاب جهلًا أو عمداً لا بإذن اللَّه ورسوله وهو المطلوب» «۳».

والجواب عن ذلك:

أولًا: لا يوجد فى روايات الإمامية آية منسوخة التلاوة إلّاآية الرجم، وهى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۰۳

خبر واحد سنداً، معارض للروايات الأخرى متناً كما سيأتى تفصيله «۱».

ثانياً: إن نظرية نسخ التلاوة دون الحكم أو مع الحكم سراب لا حقيقة له، كما سترون واعترف به بعض علماء أهل السنة قديماً وحديثاً وفنّدها بأدلة قويمة، لكن هذا لا يعنى أن تلك الآيات والكلمات المنسوخة مما سقط أو كان سقوطه من الكتاب جهلًا أو عمداً، بل إن نفس الروايات التى حملت هذه المضامين ساقطة لا ينبغى الركون إليها، وسيأتى تفصيل هذه النكتة إن شاء اللَّه تعالى فى مبحث «دراسة أحاديث التحريف فى مصادر أهل السنة».

الزعم الرابع: مصحف الإمام علىّ ومخالفته لهذا القرآن

قال النوری:

«إنّه كان لأمير المؤمنين عليه السـلام قرآن مخصوص جمعه بنفسه بعد وفاة رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله ... وهو مخالف لهذا القرآن الموجـود من حيث التـأليف وترتيب السور ... ووجود الزيـادة فيه من نفس القرآن حقيقـة لا ـ من الأحـاديث القدسـية ولا ـ من التفسـير والتأويل ...» «۲».

وبدورنا، ونظراً للأهمية التى تحظى بها دراسة هذا المصحف، والاهتمام الزائد الذى أبداه ويبديه الآخرون إزاءه على صعيد نقد الشيعة وموقفهم منه، عالجنا قضية هذا المصحف وبشكل مفصل فى موضعين وخرجنا بنتائج أثبتنا من خلالها الأمور التالية:

أولًا: إن أصل وجود هذا المصحف أمر ثابت وفقاً لمستندات الطرفين السنة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۰۴

والشيعة ومصادرهما.

ثانياً: إن التفاوت الحاصل ما بين مصحف الإمام علىّ عليه السلام والمصاحف الموجودة بين أيدينا إنما يكمن فى ترتيب السور وشرح الآيات وتفسيرها.

ثالثاً: إن الزيادة الواقعة فى مصحف الإمام علىّ عليه السلام إنما هى من نوع التفسير والتأويل ليس إلّا.

رابعاً: إن الشبهات والاتهامات التى أثارها ويثيرها الآخرون حول هذا المصحف ليست سوى جهل أو عناد «۱».

الزعم الخامس: مخالفة مصحف عبد اللَّه بن مسعود للمصحف الموجود

قال النورى:

«إنّه كان لعبـد اللَّه بن مسـعود مصـحف معتبر فيه ما ليس فى القرآن الموجود مسـتلزم لعـدم مطابقته لتمام ما نزل على النبىّ صـلّى اللَّه عليه وآله إعجازاً ...» «۲».

ثم يـذكر المحـدث النورى موارد كانت موجودة فى مصـحف عبد اللَّه بن مسـعود، غير موجودة اليوم فيما بأيدينا من مصاحف، معقباً ذلك بالإقرار ب:

«إن تلك الأخبار أكثرها ضعاف وكون بعضها من طرق أهل السنة» «۳».

والجواب عن ذلك:

أولًا: إن اختلاف مصـحف ابن مسـعود مع سائر المصاحف إنما كان فى قراءته الزيادة التفسيرية أحياناً، وتبديله كلمات غير مألوفة إلى نظيراتها المألوفة لغرض

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۰۵

الإيضـاح، وهـذه المسألـة تصـبح مسـتساغة حينمـا نرجع إلى الأبحـاث التى تتعلق بمفردات من قبيـل «الإـقراء» و «التنزيـل» و «التأويل»، وكذلك حينما نراجع المسـتندات التى تحكى عن أن الصـحابة كانوا يقومون بشرح الآيات القرآنية فى مصاحفهم- كما يشير إليه ابن الجزرى فى قوله: «كانوا [أى الصحابة] ربما يدخلون التفسير فى القراءة إيضاحاً وبياناً لأنّهم محققون لما تلقوه عن النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله قرآنـاً فهم آمنون من الالتبـاس وربمـا كان بعضـهم يكتبه معه» «۱»- وإذا لم يكن الأـمر كمـا قلنـاه آنفاً- بل كان الاختلاف على صعيد نفس القرآن والآيات القرآنية- فإن هذا الاختلاف الحاصل بين مصحف ابن مسعود وبقية المصاحف يستدعى تجاهل مصحف ابن مسـعود نفسه ورده دون الأخـذ به نظراً إلى كونه من أخبـار الآحاد، بينما القرآن الـذى بين أيـدينا إنما نقل لنا بالتواتر، وهـذا يعنى

معارضة مصحف ابن مسعود مع الأدلة القطعية التی دلّت علی سلامة القرآن من التحريف.

ثانياً: لقد أنكر ابن مسـعود- كما تزعم مصادر أهل السنة- قرآنية المعوذتين بدعوی أنهما عوذتان لا أكثر، ولم يثبت سورة الفاتحة فی مصحفه نظراً لكونها عدل القرآن لا منه.

لكن ذلك منه لا ينم عن قصـد لتحريف الكتاب، وسـيأتی إن شاء اللَّه تعالی موقف علماء أهل السـنة من هذا الإنكار، واتفاق الإمامية علی بطلان موقفه من المعوذتين.

الزعم السادس: مخالفة مصحف أُبی بن كعب للمصحف الموجود

قال النوری:

«إن هذا المصحف الموجود غير شامل لتمام ما فی مصحف أُبی بن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۰۶

كعب فيكون غير شامل لتمام ما نزل إعجازاً لصحة ما فی مصحف أُبی واعتباره» «۱».

حصيلة ما أثاره المحدث النوری هنا هو:

أولًا: إن هذا المصحف الموجود غير شامل لتمام ما فی مصحف أُبی بن كعب.

ثانياً: إن ما فی مصحف أُبی معتبر.

لقد اشـتمل مصـحف أُبی علی دعائين للقنوت وقد حسـبهما سورتين، سورة الخلع وسورة الحفد، وكانت له زيادات تفسـيرية وقراءات واردة علی غرار زيادات مصـحف ابن مسعود، ومعناه أن هذه الزيادات لا تشـكل دليلًا علی أن ما فی مصـحفه من سنخ ما نزل إعجازاً وإلّـا- كما قلناه فيما يتعلق بمصـحف ابن مسـعود- فإذا لم نتمكن من تقـديم تأويل وتبرير لهـذا الاختلاف الموجود بين مصـحف أبی والمصحف الموجود بين أيدينا اليوم فإن ذلك يشكل دليلًا علی بطلان مصحف أُبی نفسه، ذلك أنّه مصحف ثبت بخبر الواحد، ومن ثم فهو يعارض الأدلة القطعية الدالة علی صيانة القرآن من التحريف والتزوير.

أمـا قول المحـدث النوری بأن ما فی مصـحف أُبی معتبر، فهو كلام قابل للمناقشـة من حيث تعارضه مع المنقول عن أهل البيت عليهم السلام من أمرهم بالقراءة المشهورة المتداولة بين الناس حيث قالوا: «... اقرأ كما يقرأ الناس» «۲»

و «اقرءوا كما علمتم» «۳»

وعليه فلا حجة للنوری فيما ادّعاه.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۰۷

الزعم السابع: جمع عثمان للمصحف وتمزيق سائر المصاحف

قال المحدث النوری:

«إن ابن عفـان لمـا اسـتولی علی الأمـة جمع المصـاحف المتفرقـة واسـتخرج منهـا نسـخة بإعانـة زيـد بن ثـابت ... وأحرق ومزق ساير المصاحف ...

مما لزم منه سقوط بعض الكلمات والآيات ...» «۱».

إن الروايـات الـتی تحـدثت عن جمع عثمـان للمصـاحف المتفرقـة بإعانـة من زيـد بن ثـابت، وعن قيـامه بتمزيق المصـاحف الأـخری

وإحراقها ومن ثم إسقاط بعض الأشياء منه وقول عثمان بوجود الخطأ واللحن في المصحف الموجود ... كلها روايات مدرجة في مصادر أهل السنة، وهي بأجمعها لا اعتبار لها وإن وردت في مصادر وكتب معتبرة في حد نفسها! كيف يمكن لعالم منصف واعتماداً على مثل هذه الروايات أن يحتمل وقوع التحريف من طرف عثمان والحال كما يقول السيد المرتضى (ت ۴۳۶ ه.) أحد قدماء الإمامية: «إذا جاز فيما أداه النبيّ صلّى اللَّه عليه وآله نيفاً وعشرين سنة وتداوله الناس ونشروه أن يتم فيه لعثمان النقص والحذف جاز ذلك فيما جمعه عثمان نفسه، وهذا حد لا يبلغ إليه محصل» «۲».

أو كما قال من المتأخرين السيد الخوئي رحمه اللَّه:

«۱- لأن الإسلام قد انتشر في زمان عثمان على نحو ليس من إمكان عثمان أن ينقص من القرآن شيئاً ولا في إمكان من هو أكبر شأناً من عثمان.

۲- ولأن تحريفه إن كان للآيات التي لا ترجع إلى الولاية، ولا تمس

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۰۸

زعامة سلفه بشيء، فهو بغير سبب موجب وإن كان للآيات التي ترجع إلى شيء من ذلك فهو مقطوع بعدمه، لأن القرآن لو اشتمل على شيء من ذلك وانتشر بين الناس لما وصلت الخلافة إلى عثمان.

۳- ولأنّه لو كان محرّفاً للقرآن لكان في ذلك أوضح حجة وأكبر عذر لقتلة عثمان في قتله علناً، ولما احتاجوا في الاحتجاج على ذلك إلى مخالفته لسيرة الشيخين في بيت مال المسلمين وإلى ما سوى ذلك من الحجج.

۴- ولكان من الواجب على الإمام عليّ عليه السلام بعد عثمان أن يردّ القرآن إلى أصله ... ولكان ذلك أبلغ أثراً في مقصوده وأظهر لحجته على الثائرين بدم عثمان ولا سيّما إنّه عليه السلام قد أمر بإرجاع القطائع التي أقطعها عثمان «۱».

... هذا أمر عليّ عليه السلام في الأموال فكيف يكون أمره في القرآن لو كان محرّفاً فيكون إمضاؤه عليه السلام للقرآن الموجود في عصره دليلًا على عدم وقوع التحريف فيه ...» «۲».

ثمّ قال السيّد الخوئي في نهاية المطاف:

«نعم لا شك أن عثمان قد جمع القرآن في زمانه، [لكن] لا بمعنى إنّه جمع الآيات والسور في مصحف بل بمعنى إنّه جمع المسلمين على قراءة إمام واحد وأحرق المصاحف الأخرى التي تخالف ذلك المصحف» «۳».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۰۹

ومن وجهة نظرنا، فإن الدافع الذي حدا بعثمان لتوحيد المصاحف، لم يكن اختلافاً في متن آيات الوحي المنزل إذ الآيات كانت متواترة، وإنما الاختلاف في تفسيرها حيث سجّل كل واحدٍ من الصحابة في مصحفه أحياناً ما سمعه في محضر رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلم وما رزقه من التوفيق في السماع منه، وبناء عليه فما أقدم عليه عثمان لم يكن سوى طرح ما زاد على القراءات المعروفة عن النبيّ صلّى اللَّه عليه وآله وسلم وإلقاء التأويلات التي كانت موجودة في المصاحف لا النص القرآني نفسه.

الزعم الثامن: الأخبار الكثيرة في كتب أهل السنة

قال النوري:

«الأخبار الكثيرة التي رواها المخالفون زيادة على ما مرّ في المواضع السابقة الدالة صريحاً على وقوع التغيير والنقصان في المصحف الموجود ...» «۱».

وقد أورد النوري هنا ما يقرب من مئة حديث من مصادر أهل السنة، وسيأتي موقف علماء أهل السنة من أسانيد هذه الروايات

ومضامينها، فقد ناقشوها بضعف السند تارة وبكون مضامينها من باب التفسير والقراءة الواردة والمنسوخ التلاوة و ... تارة أخرى، وقد أورد النورى هنا «سورة مكذوبة» تسمى بسورة النورين أو الولاية سنفصل الكلام حولها عندما نصل إلى البحث المعنون ب «هل لدى الشيعة مصحف سرى يتداولونه» فى المقام الثانى فلاحظ إن شئت.

الزعم التاسع: ذكر أسماء أوصياء النبىّ فى الكتب السالفة

يقول المحدث النورى:

«إنّه تعالى قد ذكر أسامى أوصياء خاتم النبيين وابنته الصديقة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۱۰

الطاهرة عليهم السلام وبعض شمائلهم وصفاتهم فى تمام الكتب المباركة التى أنزلها على رسله ... فكيف يحتمل أن يهمل اللّه تعالى ذكر أساميهم فى كتابه المهيمن على جميع الكتب الباقى على مر الدهور الواجب التمسك به إلى قيام الساعة ...» «۱».

ونحن مسبقاً درسنا هذا الادّعاء فى مناقشة الطائفة الخامسة من طوائف روايات التحريف فى كتب الشيعة دراسة تحليلية نقدية، وحيث أوردنا هناك روايات الفريقين على هذا الصعيد، وتمّ نقدها وتسجيل الملاحظات عليها «۲» ولا حاجة بنا لتكرار ذلك البحث.

لكن ما تجدر الإشارة إليه هنا والتعرض لبحثه هو التناقض الذى وقع فيه المحدث النورى من حيث لا يشعر.

فقد ذكر أنّه لا بدّ من وجود أسماء الأوصياء فى القرآن الكريم، معترفاً بأن هذا القرآن مهيمن على جميع الكتب الباقية، مر الدهور، والتمسك به واجب إلى قيام الساعة، وانطلاقاً من ذلك رأى بأن أسماء الأوصياء قد جرى إسقاطها من القرآن الكريم فى عملية تحريف مسبقة، وفى هذه الحالة لا يعود القرآن مهيمناً على الكتب السابقة الأخرى ولا واجب التمسك والأخذ، بل فى هذه الحالة- على الأقل- تصبح تلك الكتب السماوية الأخرى واجبة التمسك لتأخذ من ثم موقع الهيمنة الذى كان للقرآن وتكسبه لنفسها ولتحدد بنفسها تكليف القرآن فى هذا المجال وهذا الكلام لا يستبطن سوى التناقض بل هو مخالف لصريح القرآن الكريم نفسه؛ وبناء عليه فمضافاً إلى الآيات التى تردّ التحريف فى القرآن العظيم، تثبت هذه الآية الشريفة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۱۱

هذا الأمر بعينه، وهى قوله تعالى: «وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه» «۱»

نعم، إن الكتب السابقة- كما أقرّه المحدث النورى نفسه فى هذا الفصل على تقدير تمامية السند- لم تتعرض سوى لأوصاف الأوصياء وشمائلهم كما هو الحال فى القرآن تماماً، ولو حصل أن صرحت هذه الكتب باسم من أسماء الأوصياء فإنما ذلك من باب التفسير الذى قام به الأنبياء لأممهم لا جزءاً من النص الكتابى نفسه.

الزعم العاشر: اختلاف القراء السبعة أو العشرة

قال النورى ما حاصله:

«إنه لا- إشكال ولا خلاف بين أهل الإسلام فى تطرق اختلافات كثيرة وتغييرات غير محصورة فى كلمات القرآن وحروفه وهيئاته من ناحية القراء السبعة أو العشرة بما فيه من الاختلاف وحيث أن القرآن نزل فى جميع مراتبه بنحو واحد لا تغيير فيه ولا اختلاف كان جميع ما ذكروه غير الوجه الواحد المجهول المردد فيه غير مطابق لما أنزل على الرسول صلّى اللّه عليه وآله إعجازاً وهو المقصود».

ثم قال:

«وهـذا الـدليل وإن كان غير واف لإثبات نقصان سورة بل آيـة والكلمات أيضاً لعـدم شـمول تلك اختلاف القراءات لها إلّاأنه يمكن تتميمه بعدم القول بالفصل ...» «۲».

إن مـا ذكره المحـدث النورى فى هـذا الـدليل بعضه حق وبعضه باطل، ولـذلك وقع فى هـذا البحث- كما فى مزعوماته الأخرى- فى تناقض فاحش نتيجة ذلك.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۱۲

فـإنّ أصـل وجود الاختلافات الكثيرة والتغييرات غير المحصورة فى كلمات القرآن وحروفه وهيئاته من ناحيـة القراء السـبعة أو العشـرة حق لا ريب فيه، كما هو مشـهور، لأن منشأ بعض تلك الاختلافات يعود إلى تقصـير أو قصور فى أنفسهم، لا إلى إذن ورضا من نبيهم صلّى اللَّه عليه وآله، وهذا هو قول المحققين من علماء الفريقين، فإنهم يقولون: إن تلك القراءات متواترة إلى نفس القراء لا إلى النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله، قال الزركشى:

«... التحقيق أن القراءات متواترة عن الأئمة السـبعة، أما تواترها عن النبىّ ففيه نظر، فإن إسـنادهم بهذه القراءات السبع موجود فى كتب القراءات وهى نقل الواحد عن الواحد لم تكمل شروط التواتر ...» «۱».

ومثله ابن الجزرى فى «النشر» «۲» وقال أبو شامة فى كتابه «المرشد الوجيز»:

«إنا لسنا ممن يلتزم التواتر فى جميع الألفاظ المختلف فيها بين القراء ...» «۳».

وغيرهم كثير «۴».

وعليه فإذا كانت القراءات غير متواترة وإنما تثبت بخبر الواحـد وتنقل إلينا عن هـذا الطريق، فهـذا يعنى أن احتمال القصور أو التقصـير من جـانب القراء أنفسـهم هو احتمـال وارد، لكن الكلاـم كل الكلام فى أنه هل ثمـة تلازم ما بين تواتر القراءات وتواتر القرآن أو لا؟ وبالتالى فهل يستلزم تواتر القرآن تواترها وبالعكس أو لا يستدعى ذلك؟

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۱۳

يرى البعض من أمثال أبى سعيد فرج بن لب مفتى البلاد الأندلسية أن:

«من زعم أنّ القراءات السبع لا يلزم فيها التواتر فقوله كفر، لأنه يؤدى إلى عدم تواتر القرآن جملة» «۱».

فحكم بكفر جمع كثير من المحققين بلا هوادة.

أما البعض الآخر- من أمثال المحدث النورى- فيرى بأن القراءات حيث لم تثبت بالتواتر عن النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله وسلم فهذا معناه أن القرآن ليس له وجوه عديـدة فى التلاوة، فتكون جميع تلك القراءات- عـدا وجه واحـد مجهول ومردد- غير مطابقـة لما أنزل على الرسول صلّى اللَّه عليه وآله.

لكن فى الحقيقة، لا ما ذكره أبو سـعيد فرج بن لب صـحيح، ولا مقولة النورى هى الأخرى تامة، بل الصائب ما صرح به سيدنا الخوئى فى قوله:

«ليست بين تواتر القرآن وبين عـدم تواتر القراءات أية ملازمة، لأن أدلة تواتر القرآن وضـرورته لا تثبت بحال من الأحوال تواتر قراءته كمـا أن نفى تواتر القراءات لاـ تتسـرب إلى تواتر القرآن بـأى وجه، لأـن القرآن تتوافر الـدواعى لنقله لأـنه الأسـاس للـدين الإسـلامى والمعجز الإلهى وكل شىء تتوفر الدواعى لنقله لا بدّ وأن يكون متواتراً فما كان نقله بطريق الآحاد لا يكون من القرآن قطعاً ...» «۲».

«فالواصل إلينا بتوسط القراء إنما هو خصوصيات قراءاتهم، وأما أصل القرآن فهو واصل إلينا بالتواتر بين المسلمين وبنقل الخلف عن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۱۴

السـلف ... ولـذلك فـإن القرآن ثـابت بـالتواتر، حتى لو فرضـنا أن هؤلاء القراء السـبعة أو العشـرة لم يكونوا موجودين أصـلًا، وعظمة القرآن أرقى من أن تتوقف على نقل أولئك النفر المحصورين» «۱».

ويعقب السيد الخوئى كلامه هذا ببحث موسع نسبياً ليقيم أفضل الأدلة على عدم تواتر القراءات، مرفقاً ذلك بالشواهد التاريخية والمستندات التى تتحدث عن ترجمة القراء أنفسهم، وهو- مع ذكره التصريحات التى أدلى بها النافون للتواتر فى القراءات من كبار علماء أهل السنة- ركز جهوده على مناقشة الأدلة التى قدمها القائلون بتواتر القراءات السبع، بحيث لا يستغنى قارئ عن الرجوع إلى هذا البحث «۲».

وعليه فرأى المحدث النورى باطل من أساسه، أى القول بأن الاختلافات الكثيرة الواقعة من ناحية القراء حصلت دون إذن ورضا من نبيهم صلّى اللّه عليه وآله مما يوجب الخلل ويعرض أساس القرآن نفسه للنقصان، ليجعله غير مطابق لما أنزل على الرسول إعجازاً، ذلك أنّ للقرآن حقيقة ثابتة أما الاختلاف عند بعض القرّاء فى كيفية أداء كلماته فهو حقيقة أخرى.

وعلاوة على هذا الرأى، يبدو المحدث النورى هنا متناقضاً أيضاً حيث يقول:

«... إن القرآن نزل فى جميع مراتبه بنحو واحد لا- تغيير فيه ولا- اختلاف فكان جميع ما ذكروه [أى من وجوه الاختلاف فى القراءات] غير الوجه الواحد المجهول المردد فيه ... فكان غير مطابق لما أنزل على الرسول إعجازاً وهو المقصود ... وهذا الدليل وإن كان غير واف لإثبات نقصان سورة بل آية والكلمات أيضاً لعدم شمول

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۱۵

تلك الاختلاف القراءات لها إلّاأنه يمكن تتميمه بعدم القول بالفصل ...» «۱».

إن هذا الكلام من المحدث النورى يناقض كلامه السالف الذكر فيما يخص مصحف ابن مسعود ومصحف أبى بن كعب، فهو يقول فى زعمه الخامس والسادس إن قراءة عبد اللّه بن مسعود وقراءة أُبى بن كعب معتبرتان، ويعدهما معاً من قبل اللّه تعالى، وكان يقول بأن كلتا القراءتين ترجعان إلى حقيقة القرآن الكريم نفسه «۲» لا إلى كيفية أداء كلمات القرآن، والحال أن ثمة اختلافات كثيرة بين قراءة هذين الشخصين، وطبقاً لتوهم النورى لا بدّ أن تكون جميع هذه الاختلافات الواقعة بين هذين المصحفين من جانب اللّه عزّ وجلّ ذلك أن كلتيهما مرتبطتان بالقرآن الكريم نفسه، إلّاأنه هنا يعود فيكرر القول ب: «أن القرآن نزل فى جميع مراتبه بنحو واحد لا تغيير فيه ولا اختلاف»، أليس هذا تناقضاً واضحاً وجلياً فى مواقفه وكلماته؟!

ومع غض النظر عن كل ذلك، فإن ما يثير تعجب الإنسان هو ذاك الادّعاء الخطير الذى يطرحه المحدث النورى فيما يتعلق بعدم القول بالفصل بين نقصان السورة والآية والكلمات واختلاف القراءات فى الهيئات وأداء الكلمات نفسها، إذ

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۱۶

كيف يدعى المحدث النورى أمراً من هذا القبيل دون تقديم دليل على مدعاه هذا؟! بل ودون أن يرشدنا حتى لشخص واحد ذهب إلى هذا التلازم بين الأمرين، والأعجب من هذا الادعاء تلك السخافة الواضحة فى كلماته حيث يقول هنا:

«... والظاهر أن المصحف الموجود غير مطابق لما أنزل عليه صلّى اللّه عليه وآله إعجازاً».

وهذا الكلام يعنى سقوط القرآن عن مستوى الإعجاز، ومن ثم فتحديه يصبح لغواً، ونتيجة ذلك قدرة الآخرين على الإتيان بمثله، والحال أنّ التاريخ على امتداده يحكى عن عدم قدرة أحد على الإطلاق على تقديم نموذج كالنموذج القرآنى أو حتى سورة من مثل سوره الكريمة، بل إن نفس المحدث النورى يقرّ بهذا الأمر قائلًا:

«التحريف بزيادة السورة وتبديلها ممتنع لقوله تعالى: «وإن كنتم فى ريب ممّا نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله ...» بل زيادة الآية وتبديلها أيضاً منتفيان» «۱».

الزعم الحادى عشر والثانى عشر: أخبار تحريف القرآن بالنقيصة

قال النورى:

«الأخبار الكثيرة فى وقوع السقط ودخول النقصان فى الموجود من القرآن ... من غير اختصاصها بآية أو سورة» «۲».

وقال أيضاً:

«الأخبار الواردة فى الموارد المخصوصة من القرآن الدالة على تغيير بعض الكلمات والآيات والسور وهى كثيرة جداً» «۳».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۱۷

أقول: أورد النورى للزعم الحادى عشر إحدى وستين رواية، وللزعم الثانى عشر اثنتين وستين وألف رواية، زعمها دالة على تحريف الكتاب العزيز، إمّا دلالة عموم أو ناصة على موضع التحريف بالخصوص، وقد جعل النورى من النوع الأول دليله الحادى عشر، ومن النوع الثانى دليله الثانى عشر. وفى الواقع فإنّ الأحاديث المذكورة هنا هى نفس الأحاديث التى أوردها النورى فى مزاعمه العشرة السابقة ليس إلّا، وفيها أحاديث متكررة كثيرة جداً، قد نقلها بالإسناد تارة وبالإرسال أخرى.

وقد ناقش الأستاذ السيد مرتضى العسكرى لدى نقده كتاب «الشيعة والقرآن» للأستاذ إلهى ظهير هذه الروايات كافة وبالتفصيل، سواء على صعيد المضمون والمحتوى أم على صعيد السند، ثم كتب عقب ذلك وتحت عنوان «نتائج البحوث» قائلًا:

«استشهد الشيخ النورى والأستاذ ظهير على حد زعمهما بتلك الروايات التى بعضها مشتركة فى كتب الفريقين على التحريف والنقصان فى آيات كتاب اللّه العزيز الحكيم، وقمنا بفضل اللّه تعالى بدراستها رواية بعد رواية سنداً ومتناً ...».

ثم قال مدّ ظله:

«فلم يصح سند رواية واحدة منها [إلّا رواية عن الكافى التى مضى دراستها] «۱» بل كان فى إسنادها من وصفه علماء الرجال بضعيف الحديث! فاسد المذهب! مجفو الرواية! يروى عن الضعفاء! كذّاب! متّهم فى دينه! غال!

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۱۸

ولم يكن المراد مما جاء فى متون الروايات ما زعم بأن فى نصوص القرآن الذى بأيدينا اليوم تبديل وتحريف والعياذ باللّه بل المراد أن المخاطبين لم يعلموا بها ... ويفسرونها على غير ما أنزل ولا يكون فى متن الرواية إلّابياناً وتفسيراً للآية الكريمة خلافاً لما زعما بأنها نص محذوف منها وكثيراً ما اجتمع الأمران المذكوران فى ما استدلا به من رواية، وهكذا انتج البحث لهما فى كل رواية استدلا بها صفراً، وصدق عليهما المثل القائل: تمخض الجبل فولد فأراً» «۱».

أقول: إن ما قاله الأستاذ فى مضامين تلك الروايات فى محلّه؛ لأنّنا حينما نعمد إلى القيام بفرز وتقسيم تلك الروايات فسنجد مضامينها غير خالية من إحدى طائفة من الطوائف الستّ، التى مضت دراستها، ولاحظتم أنها بعيدة كل البعد عن التحريف بالمعنى المتنازع فيه. وأما ما ذكره الأستاذ حول أسانيد ومصادر تلك الروايات فهو عين مقالة المحققين من علماء الإمامية، وسترونها فى النقاط الآتية.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۱۹

النقطة الثانية: دراسة فى مصادر وأسانيد روايات كتاب فصل الخطاب

كلّ من يتصفّح كتاب فصل الخطاب يصل إلى النتائج الآتية:

أولًا: إن هذا الكتاب مشحون بروايات ضعاف أكثرها من كتب المراسيل.

يقول العلامة محمد جواد البلاغى النجفى:

«إن المحدّث المعاصر جهد فى كتاب «فصل الخطاب» فى جمع الروايات التى استدل بها على النقيصة وكثر أعداد مسانيدها بأعداد المراسيل عن الأئمة عليهم السلام فى الكتب كمراسيل العياشى وفرات وغيرها مع أن المتتبع المحقق يجزم بأن هذه المراسيل مأخوذة من تلك المسانيد ... فإن القسم الوافر من الروايات ترجع أسانيدها إلى بضعة أنفار وقد وصف علماء الرجال كلًا منهم إما بأنه ضعيف

الحديث فاسد المذهب مجفو الرواية، وإما بأنّه مضطرب الحديث والمذهب يعرف حديثه وينكر ويروى عن الضعفاء، وإما بأنه كذاب متهم لا أستحل أن أروى من تفسيره حديثاً واحداً وأنه معروف بالوقف وأشد الناس عداوة للرضا عليه السلام. وإما بأنه كان غالياً كذاباً. وإما بأنه ضعيف لا يلتفت إليه ولا يعول عليه ومن الكذابين.

وإما بأنه فاسد الرواية يرمى بالغلو. ومن الواضح أن أمثال هؤلاء لا تجدى كثرتهم شيئاً ...» «۱».

وقال العلّامة الشعرانى فى هذا الصدد أيضاً:

«قد تتبعت الكتاب- كتاب فصل الخطاب- صدره وذيله وجميع ما فيه فلم نجد فيه ما يصلح مستنداً للقول بالتحريف سوى بضع روايات ضعاف الأسناد وفيها من المناكير مما لا يقول به أشياخه ولا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۲۰

سائر علمائنا حيث مخالفتها مع أصول المذهب ...» «۱».

وتقدّم أيضاً كلام الأستاذ السيد مرتضى العسكرى بعد دراسته لروايات فصل الخطاب رواية بعد رواية.

وكلام هؤلاء العلماء والمحققين تام ناجم عن تحقيق دقيق لا شبهة فيه، لأن مجموع الروايات التى نقلها المحدث النورى- ويزعم أنها اختصت بكتب الإمامية- يصل إلى ۱۶۰۲ رواية موزعة على النحو الآتى:

* ۳۵۰ رواية (يعنى حدود ثلث الروايات التى جمعها) من كتاب القراءات لأحمد بن محمد السيارى، وهذا الكتاب لا قيمة له عند الإمامية ومؤلفه ضعيف الحديث عند الفريقين «۲».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۲۱

* ۱۲۹ رواية من تفسير «مجمع البيان»، وهو وإن كان من الكتب القيمة لدى الإمامية إلّاأن جميع رواياته مرسلة، علاوة على أن الروايات المنقولة عنه تقع كلها فى مجال القراءات، دون أن يكون لها أدنى علاقة أو ارتباط بمسألة تحريف القرآن بمعناه المتنازع فيه، كما أن صاحب مجمع البيان أورد هذه الروايات فى مبحث القراءة. وقد ذكر الشيخ الطبرسى رأيه فى هذه المسألة فى مقدمة كتابه وصرح «۱» بعدم وقوع التحريف فى القرآن، ومضافاً إلى ذلك فإن المحدث النورى نفسه نقل اعتقاد الشيخ الطبرسى فى مسألة عدم التحريف «۲».

* ۸۸ رواية من كتاب تفسير العياشى، وروايات هذا التفسير إما مرسلة أو مقطوعة، ولا تصمد فى الدلالة على المدعى لأن أكثرها من باب التحريف بالمعنى الأعم (أى التحريف المعنائى، واختلاف القراءات، والتأليف فى الآيات).

* ۸۶ رواية من تفسير علىّ بن إبراهيم القمى، وسيوافيك الكلام فى هذا التفسير المنسوب إلى القمى حيث ستتحقق من أنه ليس من صنعه، ومقدمته من شخص قد جمع هذا التفسير، وهو مجهول.

* ۸۳ رواية من كتاب الكافى، وهى فى الأساس من «باب النكت والنتف» وقد حكم المجلسى رحمه اللّه بتضعيف كل ما فى الباب إلّاستة أحاديث «۳».

* ۶۹ رواية من كتاب «الناسخ والمنسوخ» المنسوب إلى سعد بن عبد اللّه الأشعرى، منها ۳ روايات فقط مسندة، والبقية كلها مرسلة ومرفوعة.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۲۲

وأما بقية الأحاديث فهى من كتب أخرى أيضاً.

وقد اعتمد المحدث النورى على روايات كثيرة من كتب أهل السنة فى هذا المجال، كما قلنا، لكن لا قيمة لهذه الروايات عند أهل السنة أنفسهم، فيما إذا لم يكن يوجد لها تأويل صحيح.

ثانياً: إن أغلب روايات كتاب «فصل الخطاب» يتنابها مشكل التكرار، وهى بين مرسلة ومسندة، والمرسل منها عين المسند، فالناظر إليها

من بعيـد قـد يلحظ كثرة فيها بيـد أنّ هذه الكثرة تؤول فى النهاية إلى روايات قليلة، غاية الأمر أن سـندها قد حذف تارة وذكر أخرى، وهذا يعنى قلة عدد هذه الروايات فى الواقع.

ثالثـاً: لم يـذكر المحـدث النورى فى هـذا الكتاب أبـداً أن المصادر التى اعتمـد عليها فى رواياته مصادر معتبرة، وهو من دأب النورى الذى يعتبر من المحدثين المجدين فى التتبع للشواذ، وقد ضـمن كتابه روايات من مصادر لا وزن لها علمياً ليحقق ضالته المنشودة، ك «تفسـير أبى الجارود» وهو زياد بن المنذر السرحوب (ت ۱۵۰ ه.) وتفسـيره هذا يرويه عنه أبو سـهل كثير بن عياش القطان وإليه ينتهى طريق الشيخ الطوسى والنجاشى إلى تفسيره، وقد قال الشيخ الطوسى عنه: «...

وكان ضعيفاً» «۱».

وكتاب «الاستغاثة» لعلى بن أحمد أبى القاسم الكوفى (ت ۳۲۵ ه.) ولا اعتداد بالرجل وكتابه عند العلماء «۲».

و «التفسير المنسوب إلى الإمام العسكرى عليه السلام»، وهو تفسير منقول برواية «علىّ بن محمد بن سيار» وزميله «يوسف بن محمد بن زياد» وكلاهما

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۲۳

مجهول الحال «۱»، مع أن الناظر فى هذا التفسير لا يشك فى أنه موضوع، لا يناسب مستوى عالم محقق فضلًا عن الإمام العسكرى عليه السلام «۲»، وكتاب مشارق الأنوار للحافظ رجب البرسى «۳» وكتاب دبستان مذاهب، لمؤلفه آذر كيوان الزردشتى «۴» ورسالة مجهولة المؤلف، حيث نسبت إلى سـعد بن عبد اللَّه الأشـعرى (ت ۳۰۱ ه.) باسم «رسالـة الناسـخ والمنسوخ» ومحمـد بن إبراهيم النعمانى (ت ۳۶۰ ه.) باسم «ما ورد فى صنوف آيات القرآن» وإلى السيّد المرتضى (ت ۴۳۶ ه.) باسم «رسالة فى المحكم والمتشابه» «۵».

رابعـاً: روى النورى روايات من الغلاة والمتهمين فى دينهم، كأحمـد بن محمـد السـيارى الـذى تقـدمت ترجمته آنفاً، وسـهل بن زياد الآدمى «۶»، وإبراهيم بن إسـحاق النهاوندى «۷»، والحسـين بن حمدان الخصيبى (الحصينى) «۸»، ومحمد بن علىّ أبو سـمينة الكوفى «۹»، ومحمد بن سليمان الديلمى «۱۰»، والحسن بن علىّ بن أبى حمزة «۱۱» وغيرهـم.

هذا بالنسبة إلى مصادر وأسانيد الروايات الواردة فى كتاب فصل الخطاب.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۲۴

أما بالنسبة إلى مدلول الروايات ومضامينها، فيقول العلامة الشيخ محمد جواد البلاغى:

«أكثر الروايـات التى أوردها المحـدث النورى هى من باب اختلاف القراءات- مثل ما جمعه من تفسـير «مجمع البيان» وهو ينيف على مئة وعشـرين حديثاً كلها مراسـيل ومن باب اختلاف القراءات- أو يكون من باب تفسير الآيات أو تأويلها أو بيان لما يعلم يقيناً شمول عموماتها له لأنّه أظهر الأفراد وأحقها بحكم العام، أو ما كان مراداً بخصوصه وبالنص عليه فى ضمن العموم عند التنزيل، أو ما كان هو المورد للنزول أو ما كان هو المراد من اللفظ المبهم.

ويحمل كلمـة «التحريف» فيها على تحريف المعنى ويشـهد لـذلك نفس الروايات والقرائن الداخلية والخارجية منها مكاتبة أبى جعفر عليه السلام لسعد الخير كما فى روضة الكافى: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده» «۱».

كمـا يحمـل مـا فى الروايـات ممـا كـان فى مصـحف أمير المؤمنين عليه السـلام أو ابن مسـعود وينزل على أنّه كان فيه بعنوان التفسـير والتأويل» «۲».

أقول: ما ذكره العلّامة محمد جواد البلاغى رحمه اللَّه هو ما يقتضيه التحقيق، لا سيما إذا لاحظنا معانى كلمات «التنزيل»، و «التأويل»، و «الإقراء» و «التحريف» الواردة فى الروايـات، وقـد مرّ تفصـيل ذلك فى المقام الأول، وجملـة القول إن ما أورده المحـدث النورى من روايات الإمامية ينقسم من حيث المحتوى والمدلول إلى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۲۵

طوائف:

١- الروايات التى وردت فى شأن مصحف الإمام علىّ عليه السلام.

٢- الروايات التى جاء فيها لفظ «التحريف».

٣- قراءات منسوبة إلى بعض الأئمة عليهم السلام.

۴- روايات الفساطيط.

۵- الروايات التى دلّت على أن بعض الآيات المنزلة من القرآن قد ذكر فيها أسماء الأئمة.

۶- الروايات التى دلت على التحريف فى القرآن بالنقيصة.

وقد تكلمنا فى تلك الطوائف وما اقتضاه التحقيق فيها عند الحديث عنها فى الفصل الثانى.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٢۶

النقطة الثالثة: تفنيد مناقشات النورى فى أدلّة سلامة القرآن

اشارة

لقد عقد المحدث النورى الباب الثانى من كتابه فى بيان أدلة سلامة القرآن من التحريف والمناقشة فيها، والآن ننظر ما هى مناقشاته وكيف يجاب عنها.

۱) تفنيد المناقشات فى دلالة الآيات

أ- قال المحدث النورى فى جواب المستدلين على صيانة القرآن من التحريف بالآية الشريفة: «إنّا نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون» «۱»:

«الذكر قد أطلق فى القرآن كثيراً على رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله ومن الجايز أن يكون هو المراد منه هنا أيضاً ... ولو سلمنا فإن المراد بالحفظ، حفظ معانى القرآن ومداليله عن تطرق شبه المعاندين بحيث لا يوجد فيه مدخل إلى القدح فيه، ولا الجامع من حفظ معانى القرآن وحفظ ألفاظه عن الإسقاط، بل فالحفظ عند محمد وآله صلوات اللّه عليهم يكفى فى تحقق مفهوم الآية ومعه لا مانع لتغيره عند غيرهم».

ثمّ قال:

«التحقيق فى الجواب أنّ ظاهر الآية- واللّه أعلم- أنّه تعالى يحفظ القرآن فى الموضع الذى أنزله فيه ... وموضعه الذى أنزله تعالى فيه ووعد حفظه هو قلب النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلم لا الصحف والدفاتر ولا غير صدره من الضمائر» «۲».

وجوابنا عن ذلك:

أولًا: إن كلمة «الذكر» الواردة فى القرآن تطلق كثيراً بشكل صريح على القرآن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٢٧

الكريم كقوله تعالى: «وأنزلنا إليك الذكر لتبيّن للناس ما نزّل إليهم» «۱».

ثانياً: إن الآية السادسة من سورة الحجر تمثل قرينة سياقية واضحة على أن المقصود من «الذكر» فى الآية التاسعة من هذه السورة هو

القرآن العظيم؛ لأن كلمـة الذكر الواردة فيها وهى: «وقالوا يا أيّها الذى نزل عليه الذكر إنّك لمجنون» تدل دلالة قاطعة وصـريحة على أنّ المراد من الـذكر هو القرآن، وفى الواقع إنّ كلمـة الـذكر الواردة فى قوله تعالى: «إنّا نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون» تمثل جواباً قاطعاً عن شبهات المعاندين التى أوردها فى الآية السادسة فالألف واللام فى كلمة «الذكر» هنا للعهد الذكرى.

ثالثـاً: إن نفس الادعاء القائل بأن المراد من حفظ القرآن هو حفظه قبال شـبهات المعانـدين هو ادعاء بلا دليل، بل إنّه مخالف لإطلاق الآيـة نفسـها، ذلك الإطلاق الشامل لمطلق أنواع التحريف والـذى من جملته الإسـقاط والتغيير، وليس ثمـة نوع من أنواع الحفظ أكثر أهمية من هذا النوع، بل إنّ الآية الكريمة- وأخذاً بعين الاعتبار الأرضـية التى تتحرك فيها- تبدو أكثر ظهوراً فى هذا النوع من الحفظ منه فى الأنواع الأخرى، ذلك أنّ الشـبهات والتشـكيكات التى يثيرها الكافرون هنا تتعلق بتـدخل القوى غير الإلهيّة لإسـقاط القرآن ونسبته إلى غير اللَّه سبحانه، وليس لها أية علاقة باختلاق الشبهات على صعيد المعارف والمضامين القرآنية، والقرآن ينبئنا بنفسه- عبر تأكيداته المتواصلة- عن حفظه من أى مساس حين نزوله وبعد النزول أيضاً.

رابعاً: كيف يمكن أن تصـمد المعارف القرآنيـة ومحتويات الكتاب العزيز أمام الشـبهات المقامة من قبل المعاندين والحال أنّه- ووفقاً لتصورات المحدث النورى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۲۸

نفسه والمسـتندة إلى الرواية التى يوردها فى كتابه والقاضية بأن ما يزيد على ثلثى القرآن قد تم إسقاطه منه عبر عملية تحريف مسبقة- لا يمكن، أخذاً بعين الاعتبار الإتساق القائم بين المضامين، والتصديق بهذه المزعمة فيما إذا أدّت إلى زيادة أو نقصان حرف واحد أو كلمـة واحـدة مفضـية إلى تبـديل مطلب بأكمله من حق إلى باطل، أو إسـقاط تعبير من التعبيرات الواردة فى الآيـة، يؤدى إلى خـدش الفصاحة والمساس بالبلاغة القرآنية بشكل كامل وكلّى.

خامساً: كيف يتم للمحدث النورى القول بأنّ تحقق مفهوم الآية يكفى فيه حفظ القرآن ولو نسـخة واحدة بيد المعصوم عليه السـلام؟! ويقـدم لـذلك جواباً عميقـاً حين يقول: بأن الوعـد بحفظ القرآن يمكن تحققه بالحفظ فى قلب الرسول صـلّى اللَّه عليه وآله وسـلم!! أليس الهدف من نزول القرآن الكريم يتطلب بيان الآيات الشـريفة؟ فالمطلوب هو أن يحفظ القرآن النازل على النبىّ الأكرم صلّى اللَّه عليه وآله وسـلم فى يـد الناس حتى يمكنهم عبر الوصول إليه الوصول إلى العلم والتصـديق والعمل بما جاء فيه وهل يتحقق هذا النوع من الهدايـة من خلال حفظ القرآن الكريم ولو بنسـخة واحـدة فى يـد المعصوم فيما يصـبح القرآن المحرف هو المتـداول فى أيـدى الناس؟! وفى هـذه الحالـة هل هناك من ضـرورة لكل هـذا التأكيـدات الواردة فى الآيـة الكريمة على كلّ هذه الأهمية والعظمة؟ وإذا كان الحال كما يقوله المحـدث النورى من أنّ القرآن المحرف لا يسـقط عن سـمة الهداية ومقام الإرشاد بل يقوم- كما كان- بمهمة إيصـال النـاس إلى الهـدف المنشود، فلمـاذا لا بـدّ له أن يحفـظ فى قلب النـبىّ؟ أليس قـادراً- على تقـدير تعرضه للتحريف فى هـذه المرحلـة- على الهدايـة وتحقيق الغاية من أخذ يد البشـر إلى طريق الغاية والهدف المقصود، ومن ثم فليس بحاجة إلى كلّ هذا الوعد الإلهى بالحفظ فى قلبه صـلّى اللَّه عليه وآله وسـلم. وعليه فإنّ الوعد بالحفظ الذى أعطاه اللَّه سـبحانه وتعالى إنّما هو ليبقى هذا القرآن حجة على الناس أجمعين، وهو أمر لا يتسنى تحققه إلّاعن طريق

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۲۹

حفظه فى تمـام المراحـل والمقامـات بـدءاً من تلقى الوحى ومروراً بإبلاـغ الآيـات ووصولًا إلى مرحلـة البقاء فى يـد الناس على نفس الصورة، وهـذا الوعـد وعـد مستمر متواصل إلى يوم القيامـة فى حق القرآن الكريم، ذاك الكتاب السـماوى الخالـد ذى الهيمنـة على الكتب التى سبقته، وميزان حقانية معارفها وعلومها «۱»؟

ب: ناقش المحـدث النورى الاسـتدلال بالآية الشـريفة: «... وإنّه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد» «۲»

على سلامة القرآن من التحريف بقوله:

«إنّ الحذف والتغيير والتبديل وإن كان باطلًا لكن ليس المراد من الآية ذلك لأنّه:

أولًا: فلأن ظاهرها أنّه لا يجوز أن يحصل فيه ما يستلزم بطلانه من تناقض فى أحكامه أو كذب فى إخباراته وقصصه [وأنّه لا يعلو عليه شيء ولا يمكن نسخه أو إبطال محتواه].

ثانياً: فلأنّه منقوض بمنسوخ التلاوة والحكم أو التلاوة فقط بناء على مذهب الجمهور من وقوع القسمين فى الآية.

وثالثاً: يكفى فى انتفاء الباطل عنه انتفاؤه عن ذلك الفرد المحفوظ عند أهل البيت عليهم السلام» «۳».

وللرد على هذه المناقشات نقول:

أولًا: إنّ سياق الآية مطلق، ولا يوجد أى قيد يخصص ذلك، وتخصيصها بهذا النوع من الصيانة والحفظ يحتاج إلى دليل، بل كيف يمكن مع وقوع كل هذا التغيير

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۳۰

فى ألفاظ القرآن الكريم وعباراته وعلى هذا النطاق الواسع- بحسب ما يزعم المحدث النورى- بقاء العلوم والمعارف القرآنية على حقيقتها، لا سيما- كما أشرنا سابقاً- إذا ما أخذنا بعين الاعتبار فصاحة وبلاغة القرآن والدقة التى توخاها، بحيث إننا لو أضفنا أو اختزلنا حرفاً واحداً فإنّ المضمون القرآنى سوف يصاب بالتغيير، مما يصحح فى بعض الأحيان انقلاب الباطل حقاً والحق باطلًا.

بل نضيف للمحدث النورى قائلين: أليس عدم وجود مدخل إلى شبه المعاندين وما يستلزم بطلانه من التناقض فى الأحكام أو الكذب فى إخباراته وقصصه ...

أليس هذا أدل دليل على صيانته عن التحريف بإسقاط ألفاظه؟!

ثانياً: إن كان منسوخ التلاوة والحكم أو دون الحكم، باطلًا- يعنى إن الآيات التى نسخت تلاوتها ليست فى الواقع آية قرآنية كما هو الحق- فالآن لا يوجد آيات منسوخة فى القرآن فلم يدخل الباطل فيه، وإن كانت تلك الآيات آيات قرآنية فى الواقع ووقع نسخها فهذا يحتاج إلى دليل، ولا دليل، بل إن الأدلة دالة على عدم كونها آيات قرآنية، وسيأتى إن شاء اللَّه تعالى البحث فى هذه النقطة.

وإن كانت تلك الآيات آيات قرآنية فى الواقع ونسخت حقيقة فلا يدخل الباطل فى القرآن، والشبهة منتفية موضوعاً.

ثالثاً: قلنا سابقاً إن حفظ نسخة كاملة من القرآن الكريم فقط عند أهل البيت عليهم السلام دون عامة الناس لا يلبى الغاية التى أنزل من أجلها القرآن.

۲) تفنيد المناقشات فى دلالة روايات العرض

قلنا إنّ المستفاد من أحاديث عرض الأخبار على القرآن، والتى وردت فى كتب الفريقين متواترةً هو:

أولًا: إنّ القرآن الكريم يمثل الميزان والمقياس الكلى والمطلق، وإذا كان القرآن ميزاناً فيجب أن يكون متواتراً مقطوعاً به، لا يدنسه التحريف؛ لأنّه المقياس

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۳۱

الفارق بين الحق والباطل.

ثانياً: إن الروايات الدالة بظاهرها على التحريف- إذا لم يوجد لها تأويل صحيح- تتحول بنفسها عند عرضها على الكتاب إلى روايات ساقطة غير ممكنة القبول، ذلك أنها تشكل مصداقاً لما خالف القرآن فيجب طرحه.

والمحدث النورى وبعد اعترافه بتواتر تلك الأخبار عن النبىّ والأئمة عليهم السلام وإنّ العرض على المحرَّف المبدَّل لا وجه له وعلى

المنزل المحفوظ لا يستطاع، قال:

«والجواب: إنّ ما ورد عن النبيّ صلى اللّه عليه وآله فى ذلك فلا ينافى ما ورد فى التغيير بعده وما جاء عنهم عليهم السلام فهو قرينة على أن الساقط لم يضر بالموجود وتمامه من المنزل للإعجاز، فلا مانع من العرض عليه، مضافاً إلى اختصاص ذلك بآيات الأحكام ...» «۱».

لكن مناقشات المحدث النورى هذه باطلة من حيثيات متعددة:

أولًا: لماذا نقيِّد أحاديث النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلم فى هذا المجال بما قبل وفاته؟ وما هو دليلنا على هذا التقييد؟ والحال أننا لو رجعنا إلى كلماته لوجدناها مطلقة فى اعتبار القرآن الكريم معياراً وميزاناً يرجع إليه عند الفتن ويحتمى به عند الشبهات.

ثانياً: إن المحدث النورى يخالف مدلولات هذه الأخبار مخالفة صريحة، ذلك أنّ روح مناقشته فى الحقيقة تؤول إلى أنّ القرآن لا بدّ له أن يكون محكوماً للأخبار بما فيها تلك الأخبار الدالة على وقوع التحريف فيه، ومن ثم فتحريف القرآن يصبح أمراً ثابتاً نتيجة قيام أخبار التحريف نفسها، ولأجل إدراك مقدار التحريف الحاصل لاـ بدّ لنا مجدداً من العودة إلى عرض القرآن الكريم على أخبار العرض،

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۳۲

حتى تحدد تلك الأخبار وظيفة القرآن نفسه، فتعين بالتالى ما هو المقدار الساقط من القرآن الكريم، وهل أنّ هذا المقدار الساقط يضر بمرجعية القرآن وكونه ميزاناً ومعياراً أم لا؟! أليس هذا النوع من المحاكمة مخالفاً لأخبار العرض نفسها؟ ألا تعتبر أخبار العرض كتاب اللّه تعالى- وبشكل قطعى وواضح- الميزان والحاكم والمعيار؟ وعليه كيف يعطى المحدث النورى هذه المعيارية وهذه السلطنة والمحورية الممنوحة للقرآن الكريم للروايات فيجعل القرآن محكوماً لها بدل أن يكون حاكماً عليها؟ ومن الطبيعى أن محورية الحديث بالنسبة لشخص كالمحدث النورى الذى تحكمه ثقافة الحديث ومركزيته ليست بالأمر الغريب حينما توضع قبال المركزية التى يمثلها القرآن الكريم.

ثالثاً: ما هو الدليل الذى يجعل أخبار العرض محصورة فى دائرة آيات الأحكام؟ والحال أن المعصومين عليهم السلام كانوا بصدد تقديم ضابطة كلية وعامة، كما أن تعبيراتهم فى هذا المجال اتسمت بالإطلاق والشمولية.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۳۳

النقطة الرابعة: نبذة من ردود الإمامية على كتاب «فصل الخطاب»

لقد انهمك علماء الإمامية وعقب تأليف المحدث النورى لكتابه «فصل الخطاب» بدراسات موسعة وشاملة تثبت سلامة القرآن من التحريف وتناقش الأفكار التى أثارها النورى وتبطل مقولة التحريف، وهى دراسات ما تزال متواصلة، نورد هنا بعضاً من منجزاتها من الكتب التى ألفت بهذا الصدد:

۱- كشف الارتياب فى عدم تحريف كتاب ربّ الأرباب، تأليف محمود بن أبى القاسم، المشتهر بالمعرب الطهرانى (ت/ ۱۳۱۳ ه.)، وقد كتبه رحمه اللّه فى سنة ۱۳۰۳ أى بعد أقل من أربع سنوات على نشر كتاب فصل الخطاب.

۲- حفظ الكتاب الشريف على شبهة القول بالتحريف، تأليف هبة الدين السيد محمد حسين الشهرستانى (ت/ ۱۳۱۵ ه.).

۳- تنزيه التنزيل، تأليف علىّ رضا حكيم خسروانى، تأليف سنة ۱۳۷۱ ه.

۴- الحجة على فصل الخطاب فى إبطال القول بتحريف الكتاب، تأليف عبد الرحمن المحمدى الهيدجى، تأليف سنة ۱۳۷۲ ه.

۵- البرهان على عدم تحريف القرآن، تأليف الميرزا مهدى البروجردى، تأليف سنة ۱۳۷۴ ه.

۶- آلاء الرحيم فى الردّ على تحريف القرآن، تأليف الميرزا عبد الرحيم المدرس الماهر الخيابانى، تأليف سنة ۱۳۸۱ ه.

٧- بحر الفوائد فی شرح الفرائد (فی ضمن بحث حجیة ظواهر القرآن)، تألیف المیرزا محمد حسن الآشتیانی (ت/ ١٣١٩ ه.).

٨- آلاء الرحمن فی تفسیر القرآن (مقدمة الکتاب)، تألیف الشیخ محمد جواد البلاغی النجفی (ت/ ١٣٥٢ ه.).

٩- البیان فی تفسیر القرآن (مقدمة الکتاب)، تألیف آیة اللّه السید أبو القاسم

سلامة القرآن من التحریف، ص: ١٣۴

الخوئی (ت/ ١۴١٣ ه.).

١٠- تهذیب الأصول (ضمن بحث حجیة ظواهر القرآن) وأنوار الهدایة، تألیف الإمام روح اللّه الخمینی (ت/ ١۴٠٩ ه.).

١١- صیانة القرآن عن التحریف، تألیف الأستاذ محمد هادی معرفة ط. ١۴١۶ ه.

١٢- القرآن الکریم وروایات المدرستین (ثلاث مجلدات)، تألیف آیة اللّه السید مرتضی العسکری ط. ١۴٢٠ ه.

١٣- حقائق هامة حول القرآن الکریم، تألیف السید جعفر مرتضی العاملی.

١۴- التحقیق فی نفی التحریف، تألیف السید علی المیلانی ط. ١۴١۵ ه.

١۵- أکذوبة تحریف القرآن بین الشیعة والسنة، تألیف رسول جعفریان، ط.

١۴١٣ ه.

۷۷

۷سلامة القرآن من التحریف، ص: ١٣۵

الفصل الرابع شهادة علماء الإمامیة بنزاهة القرآن عن التحریف

وفی ختام هذا البحث نذکر شهادات علماء الإمامیة علیهم الرحمة بنزاهة القرآن عن التّحریف لیکون تذکرة لأولی الألباب وحجةً علی المتعصبین، وقد مضی فی أدلة صیانة القرآن عن التّحریف جمّ غفیر، وهاهنا نذکرهم علی النحو التالی:

١- أبو جعفر محمّد بن علی بن الحسین بن بابویه الصدوق (ت ٣٨١ ه.) فی رسالة «الاعتقادات» «١» وقد سبق کلامه آنفاً. وقال أیضاً فی کتابه «معانی الأخبار»:

«جمعت الفرق علی أنّ القرآن صحیح لم یغیّر ولم یبدّل ولم یزد فیه ولم ینقص منه» «٢».

٢- السید الشریف الرضی (ت ۴٠۶ ه.) قال:

«... لا یوجد شیء من الزیادات والنقائص فی کتاب اللّه ... وإذا کان

سلامة القرآن من التحریف، ص: ١٣۶

الکلام المتناهی الفصاحة، العالی الذروة البعید المرمی والغایة، إذا قیس إلیه القرآن شال فی میزانه وقصر عن رهانه وصار بالاضافة إلیه قالصاً بعد السبوغ وقاصراً بعد البلوغ، لیصدق فیه قول أصدق القائلین سبحانه إذ یقول: «... وإنّه لکتاب عزیز لا یأتیه الباطل من بین یدیه ولا من خلفه تنزیل من حکیم حمید»» «١».

٣- عمید الطائفة، محمّد بن محمّد بن النعمان المفید (ت ۴١٣ ه.) فقد سبق شطر من کلامه رحمه اللّه حیث قال:

«... إنّ الأخبار التی جاءت بذلک- أی الأخبار التی بظاهرها تدل علی التحریف- أخبار آحاد لا یقطع علی اللّه تعالی بصحتها ...» «٢». وسیأتی تمام کلامه فی المقام الثانی ان شاء اللّه.

۴- الشریف المرتضی علی بن الحسین علم الهدی (ت ۴٣۶ ه.): وقد ذکرنا فیما مضی بعض عباراته فی موضوع صیانة القرآن، یقول: «... إنّ العنایة اشتدت بالقرآن والدواعی توفرت علی نقله وحراسته ... وإنّ العلم بتفصیل القرآن وأبعاضه کالعلم بجملته وإنّه یجری فی ذلک مجری ما علم ضرورة ...»

وفى تتمة كلامه يقول:

«إنّ من خالف فى ذلك من الإماميـة والحشويـة لا يعتـدّ بخلافهم فان الخلاف فى ذلك مضاف إلى قوم من أصـحاب الحـديث نقلوا أخباراً ضعيفة ظنّوا صحتها، لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۳۷

صحته ...» «۱».

۵- شيخ الطائفة، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسى (ت ۴۶۰ ه.)

قال فى مقدمة تفسيره الخالد «التبيان فى تفسير القرآن» بعد القول بحراسة القرآن من الزيادة والنقصان:

«... غير أنّه رويت روايات كثيرة من جهـة الخاصـة والعامة بنقصان كثير من آى القرآن ونقل شـىء منه من موضع إلى موضع، طريقها الآحاد التى لا توجب علماً ولا عملًا والأولى الاعراض عنها ...» «۲».

۶- أبو على الفضل بن الحسن الطبرسى (ت ۵۴۸ ه.)

قال فى مقدمة التفسير:

«والكلام فى زيـادة القرآن ونقصـانه، ممـا لا يليق بالتفسـير، أما الزيادة فيه فمجمع على بطلانه وأما النقصان منه فقـد روى جماعـة من أصـحابنا وقـوم من حشويـة العامـة أنّ فى القرآن تغييراً ونقصانـاً والصـحيح من مـذهب أصـحابنا خلافه، وهو الـذى نصـره المرتضـى واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء» «۳».

۷- أبو الفتوح الرازى (كان حيّاً فى سـنة ۵۵۲ وتوفّى قبل ۵۵۶ ه.) قال فى تفسـير الآية التاسـعة من سورة الحجر فى قوله تعالى: «... إنّا نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون» ما معرّبه:

«إنا نحن نحفظ القرآن من الزيادة والنقصان والبطلان كما قال تعالى:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۳۸

«لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ...»» «۱».

۸- نصير الدين أبو رشيد عبد الجليل القزوينى (ت بعد ۵۶۰ ه.) قال:

«قال تعالى: «إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون». فعلى هذا لا يستطيع أحد أن يتصرّف فى عباراته [أى القرآن] وكلماته وحروفه ...» «۲».

وقال فى موضع آخر:

«... وعقيدة الشيعة بصحة القرآن وصدق قراءته صحيحة لقوله تعالى: «لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ...»» «۳».

۹- قطب الدين الراوندى (ت/ ۵۷۳ ه.)

قال:

«فإذا ... تـدبّرت مقاطعه ومفاتحه (أى القرآن) وسـهولة ألفاظه واسـتجماع معانيه وان كل لفظـة منها لو غيّرت لم يمكن أن يؤتى بدلها بلفظة هى أوفق من تلك اللفظة وأدلّ على المعنى منها وأجمع للفوائد والزوائد منها.

وإذا كـان كـذلك فعنـد تأمل جميع ذلك يتحقق ما فيه من النظم اللائق والمعانى الصـحيحة التى لا يكاد يوجـد مثلها على نظم تلك العبارة وإن اجتهد البليغ والخطيب» «۴».

۱۰- محمّد بن على بن شهرآشوب المازندرانى (ت ۵۸۸ ه.)

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۳۹

قال بعد أن أثبت بالدليل ان القرآن كان مجموعاً على عهد النبىّ صلّى اللّه عليه وآله ما نصُّهُ:

«... والصحيح [أنّ] كل ما يروى فى المصحف من الزيادة إنّما هو تأويل، والتنزيل بحاله ما نقص منه وما زاد.» «۱»

۱۱- الشيخ محمّد بن ادريس الحلى (ت ۵۹۸ ه.) قال:

«وقوله تعالى: «إنّا نحن نزّلنا الذكر ...» المراد بالذكر القرآن و «إنّا له لحافظون» من الزيادة والنقصان» «۲».

۱۲- محمد بن الحسن الشيبانى (من أعيان الشيعة فى القرن السابع) قال:

«يريد بالذكر فى قوله تعالى: «إنّا نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون» القرآن، يحفظه من الشياطين وغيرهم من أن يزيدوا فيه أو ينقصوا منه ...» «۳».

۱۳- رضى الدين على بن طاووس (ت ۶۶۴ ه.) قال:

«لا يتوجه الطعن والقداح على الإمامية بوجود نقصان وتبديل وتغيير فى القرآن لأنّهم يقولون بعدم التحريف مطلقاً» «۴».

وقد حمل ابن طاووس الروايات التى تدل بظاهرها على النقيصة فى القرآن بأنها من باب تأويل الآيات وتفسيرها كما ذكرنا عبارته فى علاجه الروايات فى مبحث «دراسة روايات التحريف فى كتب الشيعة».

۱۴- سديد الدّين محمود الحمصى الرازى (توفّى أوائل القرن السابع)

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۴۰

وقد (سلك رحمه اللَّه) مسلك السيّد المرتضى فى أنّ العناية اشتدت بالقرآن والدواعى توفّرت على نقله وحراسته ... ثم قال:

«هذا، على أنه وعد اللَّه بحفظ القرآن من التغيير بقوله: «إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون» فصحّ وتحقق أن ما قالوا بالتحريف غير ممكن وهو من الجهالات لا غير.» «۱»

۱۵- أبو المكارم قوام الدين الحسنى (توفى فى القرن السابع) قال:

«القرآن مصون من التغيير والزيادة والنقصان كما قال تعالى: «إنّا نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون»» «۲».

۱۶- جمال الدين، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّى (ت ۷۲۶ ه.) قال رحمه اللَّه:

«اتفقوا على أنّ ما نقل إلينا متواتراً من القرآن فهو حجة- واستدلّ بأنّه سند النبوّة ومعجزتها الخالدة فما لم يبلغ حدّ التواتر لم يمكن حصول القطع بالنبوّة- وحينئذٍ لا يمكن التوافق على نقل ما سمعوه منه على فرض الصحة بغير تواتر؛ والراوى الواحد إن ذكره على أنّه قرآن فهو خطأ، وإن لم يذكره على أنّه قرآن متردداً بين أن يكون خبراً عن النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم أو مذهباً له (أى الراوى)، فلا يكون حجة ...» «۳».

۱۷- جمال الدين المقداد السيورى (ت/ ۸۲۶ ه.) قال:

«فإن القرآن ... علومه لا تعدّ ولا تحصى ولا تستقصى ... والقرآن ستة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۴۱

آلاف آية وستمائة آية وست عشرة آية ...» «۱».

وهذا يعنى أنّ القرآن لا زيد فيه ولا نقص.

۱۸- الشيخ زين الدين أبو محمّد العاملى البياضى (ت/ ۸۷۷ ه.) قال:

«... علم بالضرورة تواتر القرآن بجملته وتفاصيله، وكان التشديد فى حفظه أتم حتى نازعوا فى أسماء السور والتعشيرات ... ولو زيد فيه أو نقص لعلمه كل عاقل وإن لم يحفظه، لمخالفة فصاحته وأسلوبه، وإنكار ابن مسعود مع جلالته كون المعوذتين والفاتحة منه، لا يقدح مقالته فى تواتره لوحدته ...» «۲».

۱۹- كمال الدين الكاشفى (توفى فى القرن التاسع الهجرى) قال:

«لن يمكن للشياطين أن يزيدوا فى القرآن أو ينقصوا منه من الباطل لأنّه تعالى قال: «إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون»» «۳».

۲۰- الشیخ علی بن عبد العالی الکرکی العاملی، الملقب بالمحقق الثانی (ت ۹۴۰ ه‍.) ألّف رسالة فی نفی النقیصة فی القرآن الکریم واعترض فی الرسالة علی نفسه فیما یدلّ علی النقیصة من الأخبار فأجاب:

«بأنّ الحدیث إذا جاء علی خلاف الدلیل والسنة المتواترة أو الاجماع ولم یمکن تأویله ولا حمله علی بعض الوجوه، وجب طرحه» «۴».

۲۱- ملا فتح اللَّه الکاشانی (ت/ ۹۸۸ ه‍.) قال فی تفسیر قوله تعالی: «إنّا نحن نزّلنا الذکر ...»:

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۱۴۲

«حفظ اللَّه تعالی کتابه من التحریف والزیادة والنقصان من الشیاطین وغیرها» «۱».

۲۲- المحقق المولی أحمد الأردبیلی (ت ۹۹۳ ه‍.) وقد سبق نص کلامه رحمه اللَّه «۲».

۲۳- أبو المحاسن الحسین بن الحسن الجرجانی (من علماء الإمامیة فی القرن التاسع أو العاشر) قال:

«قوله تعالی: «إنّا نحن نزّلنا الذکر وإنّا له لحافظون» معناه: إنا له لحافظون من الزیادات والنقصان والزوال والبطلان لأنّه تعالی یقول: «لا یأتیه الباطل من بین یدیه ولا من خلفه ...»» «۳».

۲۴- محمد بن علیّ النقی الشیبانی (ت/ قبل ۹۹۴ ه‍.) قال:

«الذکر فی قوله تعالی: «إنّا نحن نزّلنا الذکر وإنّا له لحافظون» بمعنی القرآن یحافظونه من الشیاطین وغیرهم أن یبدّلوه أو یزیدوا فیه أو ینقصوا منه» «۴».

۲۵- الشیخ أبو الفیض الناکوری (ت/ ۱۰۰۴ ه‍.) قال:

«الذکر فی قوله تعالی: «إنّا نحن نزّلنا الذکر وإنّا له لحافظون» الکلام المرسل وإنّا له لحافظون الحول والوکس والإکراع أو عمّا همّه الأعداء حسداً وعِداءً» «۵».

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۱۴۳

۲۶- الشهید السید قاضی نور اللَّه التستری (ت/ ۱۰۱۹ ه‍.) قال:

«ما نسب إلی الشیعة الإمامیة من القول بالتحریف لیس مما قال به جمهور الإمامیة وإنّما قال به شرذمة قلیلة لا اعتداد بهم ...» «۱».

۲۷- شیخ الإسلام محمّد بن الحسین الحارثی الشهیر ببهاء الدین العاملی (ت ۱۰۳۰ ه‍.):

«لا یأتیه الباطل من بین یدیه ولا من خلفه ولا تطرق إلیه التغییر فی ذاته ولا وصفه ...» «۲»

وفی تفسیر آلاء الرحمن نقل عنه:

«اختلفوا فی وقوع الزیادة والنقصان فی القرآن والصحیح ان القرآن العظیم محفوظ عن ذلک زیادة کان أو نقصاناً ویدل علیه قوله تعالی «... وإنّا له لحافظون» وما اشتهر بین الناس من إسقاط اسم أمیر المؤمنین علیه السلام منه فی بعض المواضع فهو غیر معتبر عند العلماء» «۳».

۲۸- الفاضل التونی الملّا عبد اللَّه بن الحاج محمّد البشروی الخراسانی (ت ۱۰۷۱ ه‍.):

«المشهور أنه محفوظ ومضبوط کما أنزل، لم یتبدّل ولم یتغیر، حفظه الحکیم الخبیر قال اللَّه تعالی: «إنّا نحن نزّلنا الذکر وإنّا له لحافظون»» «۴».

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۱۴۴

۲۹- المحدث محمّد بن المحسن المشتهر بالفیض الکاشانی (ت ۱۰۹۱ ه‍.)

فهو بعد نقل روایات توهم وقوع التّحریف فی کتاب اللَّه، قال:

«علی هذا لم یبق لنا اعتماد بالنص الموجود ... وأیضاً یتنافی مع روایات العرض علی القرآن، فما دلّ علی وقوع التّحریف مخالف

لكتاب اللّه وتكذيب له، فيجب ردّه والحكم بفساده أو تأويله ...

ولا يبعد أن يقال: إن بعض المحذوفات كان من قبيل التفسير والبيان ولم يكن من أجزاء القرآن فيكون التبديل من حيث المعنى أى حرّفوه وغيروه فى تفسيره وتأويله أعنى حملوه على خلاف ما هو به. فمعنى قولهم عليهم السلام كذا نزلت أنّ المراد به ذلك، لا أنّها نزلت مع هذه الزيادة فى لفظها فحذف منها ذلك اللفظ ...» «۱».

وسيأتيك تفصيل كلامه فى المقام الثانى فى «بحث شيوع هذه المقالة فى كتب الشيعة» عند استعراض نظر المحدّث الكاشانى واستيفاء كلامه من كتبه الاخرى.

۳۰- الشريف اللاهيجى (ت حدود ۱۰۹۷ ه.) قال فى تفسير قوله تعالى: «إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون» ما معرّبه:

«يريد تعالى حفظ القرآن الشريف من التغيير والتبديل والزيادة والنقصان» «۲».

۳۱- الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملى (ت/ ۱۱۰۴ ق.)

له رسالة مخطوطة فى تواتر القرآن وعدم نقصه وتحريفه «۳».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۴۵

۳۲- القاضى سعيد محمد بن محمد مفيد القمى (ت ۱۱۰۷ ه.) قال:

«وإذا وقع هنا [أى فى القرآن] تغيير وتحريف من بعض الأمة يلزم منه عدم حجية ذلك الكتاب ووقوع الإرتياب وهو شنيع فى الخطاب» «۱».

۳۳- نورالدين محمد بن مرتضى الكاشانى (ت/ ۱۱۱۵ ق.) قال:

«اللّه تبارك وتعالى يحفظ كتابه من التحريف والتغيير والزيادة والنقصان لأنّه تعالى قال: «... إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون»» «۲».

۳۴- محمد بن محمد رضا القمى المشهدى (من أعلام القرن الثانى عشر) قال فى تفسير قوله تعالى: «... إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون»:

«حفظه من التحريف والزيادة والنقصان ... ونفى تطرق الخلل إليه فى الدوام بضمان الحفظ له» «۳».

۳۵- الشيخ جعفر الكبير (المشتهر بكاشف الغطاء ت ۱۲۲۸ ه.) قال:

«لا زيادة فيه من سورة ولا آية من بسملة وغيرها، لا كلمة ولا حرف وجميع ما بين الدفتين مما يتلى كلام اللّه تعالى بالضرورة من المذهب بل الدين واجماع المسلمين وأخبار النبىّ صلّى اللّه عليه وآله والأئمة الطاهرين عليهم السلام وإن خالف بعض من لا يعتد به ...»

وقال:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۴۶

«وكذا لا ريب فى أنه محفوظ من النقصان بحفظ الملك الديان، كما دلّ عليه صريح القرآن، وإجماع العلماء فى جميع الأزمان، ولا عبرة بالنادر، وما ورد من أخبار النقيصة تمنع البديهة من العمل بظاهرها ...

فإنّه لو كان ذلك لتواتر نقله لتوفّر الدواعى عليه ... ثم كيف يكون ذلك وكان المسلمون شديدى المحافظة على ضبط آياته وحروفه ...»

ثم قال:

«فلا بدّ من تأويل هذه الأخبار بأحد وجوه:

النقص فى اصله قبل النزول بمعنى أنه كان مقدراً ولم ينزل.

النقص مما أنزل إلى السماء لا مما وصل إلى خاتم الانبياء صلّى اللّه عليه وآله.

النقص فى المعانى.

إنّ الناقص من الأحاديث القدسية لا من الوحى القرآنى.

فأمّا ما كان للاعجاز وشاع فى الحجاز وغير الحجاز فهو مقصور على ما اشتهر بين الناس لم يغيّره شىء من النقصان من زمن النبىّ صلّى اللّه عليه وآله إلى هذا الزمان» «۱».

۳۶- السيد محسن الاعرجى الكاظمى (ت ۱۲۲۷ ه.) قال:

«وإنّما الكلام فى النقيصة، وبالجملة فالخلاف انما يعرف صريحاً من على بن إبراهيم فى تفسيره وتبعه على ذلك بعض المتأخرين تمسّكاً بأخبار آحاد رواها المحدثون على غرّها ...» «۲».

۳۷- المحقق المتتبع السيد محمد جواد الحسينى العاملى (ت ۱۲۲۸ ه.) قال بعد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۴۷

نقل كلمات الأعلام بهذا الشأن:

«والعادة تقضى بالتواتر فى تفاصيل القرآن ... فلا يعبأ بخلاف من خالف أو شكّ فى المقام» «۱».

۳۸- السيد محمّد الطباطبائى (ت ۱۲۴۲ ه.) قال:

«لا خلاف [فى] أنّ كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً فى أصله وأجزائه ... لأنّ هذا المعجز العظيم الذى هو أصل الدين القويم والصراط المستقيم ممّا توفر الدواعى على نقل جمله وتفاصيله، فما نقل آحاداً ولم يتواتر يقطع بأنّه ليس من القرآن قطعاً» «۲».

۳۹- الشيخ إبراهيم الكلباسى (ت ۱۲۶۲ ق.) قال:

«إنّ النقصان فى الكتاب ممّا لا أصل له ...» «۳».

۴۰- محمد صادق الموسوى الخوانسارى (ت بعد ۱۲۹۴ ه.) قال:

«القرآن محفوظ من تطرق التغيير والتحريف فى كل عصر وزمان لأنّه تعالى ضمن بحفظه» «۴».

۴۱- السيد حسن الكوه كمرى (ت ۱۲۹۹ ه.) قال:

«واستدل بعدم التحريف بأمور:

الأصل (لكون التحريف حادثاً مشكوكاً فيه)، الاجماع، منافاة التحريف لكون القرآن معجزاً، الآيات القرآنية، أخبار الثقلين والأخبار الناطقة بالأمر بأخذ هذا القرآن» «۵».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۴۸

۴۲- الميرزا محمد بن سليمان التنكابنى (ت ۱۳۰۲ ه.) قال:

«اختلفوا فى وقوع التحريف فى القرآن ... وعدم التحريف أقوم فى البين بلا شين ومين ... ولا ريب أنّ الكثرة فى الأخبار [الدالّة بظاهرها على التحريف] مع إعراض الأحبار الأخيار الأصحاب الأبرار مع اطلاعهم على تلك الآثار يعرب عن منقصة وقصور وفتور فى تلك الأخبار ولا يحصل منها الظنّ والاعتبار» «۱».

۴۳- المحقق التبريزى (ت ۱۳۰۷ ه.) قال:

«القول بالتحريف هو مذهب بعض الأخباريين والحشوية خلافاً لأصحاب الأصول الذين رفضوا احتمال التحريف فى القرآن رفضاً قاطعاً وهو الحق للوجوه التالية» «۲».

ثمّ استدل رحمه اللّه بالآيات والعقل والاجماع ثمّ ذكر وجوهاً لتأويل ما دلّ بظاهره على الخلاف «۳».

۴۴- الشيخ محمد حسن الآشتيانى (۱۳۱۹ ه.) قال:

«المشهور بین المجتهدین والأصولیین، بل أکثر المحدثین، عدم وقوع التغییر فی القرآن مطلقاً بل ادعی غیر واحد الاجماع علی ذلک وهو القول المختار» «۴».

۴۵- الشیخ العلامهٔ محمّد جواد البلاغی النجفی (ت ۱۳۵۲ ه.)

لقد سبق شطر من کلامه فی أسانید روایات التّحریف ثم قال رحمه اللّه:

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۱۴۹

«... ولو تسامحنا بالاعتناء بروایاتهم فی مثل هذا المقام الکبیر لوجب من دلالهٔ الرّوایات المتعددهٔ أن ننزلها علی أنّ مضامینها تفسیر للآیات أو تأویل أو بیان لما یعلم یقیناً شمول عموماتها له لانه أظهر الافراد وأحقّها بحکم العام.

أو کان مورداً بخصوصه وبالنص علیه فی ضمن العموم عند التنزیل.

أو کان هو المورد للنزول.

أو کان هو المراد من اللفظ المبهم.

وعلی أحد الوجوه الثلاثهٔ الاخیرهٔ یحمل ما ورد فیها أنه تنزیل وأنه نزل به جبرئیل کما یشهد به نفس الجمع بین الرّوایات کما یحمل التّحریف فیها علی تحریف المعنی ویشهد لذلک مکاتبهٔ أبی جعفر علیه السلام لسعد الخیر کما فی روضهٔ الکافی ففیها: «وکان من نبذهم الکتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده».

وکما یحمل ما فیها علی أنه کان فی مصحف أمیر المؤمنین علیه السلام وابن مسعود وینزل علی أنه کان فیه بعنوان التفسیر والتأویل ...» «۱».

۴۶- الشیخ العلامهٔ محمّد حسین کاشف الغطاء (ت ۱۳۷۳ ه.):

«... ومن ذهب منهم- أی من الشیعهٔ- أو من غیرهم من فرق المسلمین إلی وجود نقص فیه أو تحریف فهو مخطئ بنصِّ الکتاب العظیم «إنّا نحن نزلنا الذکر وإنّا له لحافظون» والأخبار الواردهٔ من طرقنا أو طرقهم الظاهرهٔ فی نقصه أو تحریفه ضعیفهٔ شاذهٔ وأخبار آحاد لا تفید علماً ولا عملًا فامّا أن تؤوّل بنحوٍ من الاعتبار أو

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۱۵۰

یضرب بها الجدار» «۱».

۴۷- السید محسن الأمین العاملی (ت ۱۳۷۱ ه.) قال:

«لا یقول أحد من الإمامیهٔ لا قدیماً ولا حدیثاً إنّ القرآن مزید فیه قلیل أو کثیر فضلًا عن کلّهم، بل کلّهم متفقون علی عدم الزیادهٔ ومن یعتد بقولهم من محققیهم متفقون علی أنّه لم ینقص منه ...» «۲».

۴۸- الشیخ محمد النهاوندی (ت ۱۳۷۱ ه.) قال:

«الحق الذی لا- ینبغی أن یعرض عنه هو أنّ جمع القرآن کان فی عصر النبیّ وبأمره لشهادهٔ الآثار وحکم العقل ومساعدهٔ الاعتبار ... وإنّ الکتاب کان جمیعه مُعیناً معلوماً مشهوراً بین الأصحاب» «۳».

۴۹- السید شرف الدّین العاملی (ت ۱۳۷۷ ه.):

«... ظواهر القرآن- فضلًا عن نصوصه- من أبلغ حجج اللّه تعالی وأقوی أدلّهٔ أهل الحق بحکم البداههٔ الاوّلیهٔ من مذهب الإمامیهٔ ولذلک تراهم یضربون بظواهر الأحادیث المخالفهٔ للقرآن عرض الجدار ولا- یأبهون بها وإن کانت صحیحهٔ، وتلک کتبهم فی الحدیث والفقه والاصول صریحهٔ بما نقول، والقرآن الحکیم الذی لا یأتیه الباطل من بین یدیه ولا من خلفه إنما هو ما بین الدفتین وهو ما فی أیدی الناس، لا یزید حرفاً ولا ینقص حرفاً ولا تبدیل فیه لکلمهٔ بکلمهٔ ولا لحرف بحرف وکل حرف من حروفه متواتر فی کل جیل

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۵۱

تواتراً قطعياً إلى عهد الوحى والنبوة ...» «۱».

۵۰- مير جعفر العلوى الحسينى (توفى بعد ۱۳۷۹ ه.) قال ما معرّبه:

«هذا القرآن نفس الكتاب المنزل على رسول اللّه ولا يوجد فيه أىّ تغيير وتبديل حتى فى حروفه ومن اعتقد بأنّ القرآن نقص منه أو زاد فيه فقوله مردود ولا يعتنى به» «۲».

وكذلك غير هؤلاء من علماء الإمامية طيلة القرون كالعلامة الامينى «ره» فى ردّ افتراءات ابن حزم «۳» ومن بعدهم العلامة محمّد حسين الطباطبائى فى تفسيره القيّم الميزان حيث بحث مسألة تحريف القرآن بحثاً وافياً، ذكره فى سبعة فصول فى استدلال قوى وبرهان حكيم، لا يستغنى الباحث عن الرجوع إليه «۴». وقد أوردنا بعض كلامه فى دليل الأحاديث على عدم التحريف.

وأخيراً: آية اللّه السيد الخوئى فى كتابه القيم «البيان فى تفسير القرآن» «۵» الذى استفدنا من كلامه كثيراً ويأتى آنفاً حاصل كلامه فى المقام إن شاء اللّه، والإمام الخمينى فى «تهذيب الاصول» «۶» و «أنوار الهداية» حيث قال بعد الدرّاسة والتثبت فى المسألة ما حاصله:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۵۲

«عدم التحريف هو مذهب المحققين من علماء العامة والخاصة والمعتبرين من الفريقين ... وفساد هذا القول القطيع والرأى الشنيع- أى القول بالتحريف- أوضح من أن يخفى على ذو مسكة ...» «۱».

والسيد العسكرى فى «القرآن الكريم وروايات المدرستين» «۲» والاستاذ الشيخ محمّد هادى معرفة فى «صيانة القرآن عن التّحريف» والسيد جعفر مرتضى العاملى فى «حقائق هامة حول القرآن الكريم» والسيد على الميلانى فى «التحقيق فى نفى التّحريف» والشيخ على الكورانى فى «تدوين القرآن» وغير ذلك.

هذا غيض من فيض من آراء ونظرات كبار علماء الإمامية الذين بحثوا تلك الرّوايات بحثاً وافياً صائباً وهؤلاء فى الحقيقة، يمثلون وجهة نظر الإمامية بشكل عام فى تلك المسألة.

نعم يوجد فى مقابل هؤلاء ثلة قليلة من علماء الإمامية ممن اعتمد على ظاهر بعض الرّوايات ولكن رأى هؤلاء لا يعبأ به ولا يمثل رأى الإمامية فى مسألة التّحريف.

ونحن- فى نهاية المطاف- نحذو حذو السيد الخوئى، فإنّه رحمه اللّه بعد سرد ادلّة صيانة القرآن عن التّحريف والدرّاسة والتثبت فى روايات التّحريف قال:

«ومما ذكرناه قد تبين للقارىء أنّ حديث تحريف القرآن حديث خرافة وخيال ولا يقول به إلّامن ضعف عقله أو من لم يتأمل فى أطرافه حق التأمل، أو من ألجأه إليه حبّ القول به والحب يعمى ويصم وأمّا العاقل المنصف المتدبر فلا يشك فى بطلانه وخرافته» «۳».

هذا، وهناك نكتة أخرى ينبغى التذكير بها فى ختام هذا الفصل، وهى أنّه من

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۵۳

المعلوم لدى كل منصف أنّ أصحاب كتب الحديث والتفسير بالمأثور كان قصدهم الوحيد هو جمع تلك الرّوايات فى مجموعة مدوّنة- وإن كانوا ملتزمين بذكر الرّوايات المعتبرة عندهم- فانه لا يجوز اتهامهم بتحريف القرآن بمجرد ذكرهم الرّوايات فى كتبهم نقلًا عمّا وقع فى أيديهم من المصادر، لان ذكر الرواية مسألة- وهو شأن أصحاب كتب الحديث والتفسير بالمأثور- وفقه الرواية وحلّ المعضلات الناشئة فى مقام التعارض وغيرها واعطاء النتيجه النهائية مسألة أخرى- وهو شأن الفقيه والمحقق «۱»- وهذه النكتة غير خافية على أهل التحقيق لكنّ الدكتور القفارى وإحسان الهى ظهير وغيرهما تجاهلوها ولجأوا- عمداً وتكراراً- إلى اتهام أصحاب كتب الحديث والتفسير بالمأثور بالقول بالتحريف، فالدكتور القفارى وهو الزائغ عن العدل والانصاف قال:

«يقول (أى السيد الخوئى): بأنّ القول بعدم التّحريف هو قول علماء الشيعة ومحققيهم فى حين ان مذهب جملة من اساطين شيوخهم المجاهرة بهذا الكفر كالكلينى والقمى والطبرسى صاحب الاحتجاج وغيرهم من رؤوس هذا الكفر وهم يعدون عندهم من كبار شيوخهم ومحققيهم أليس هذا خداعاً» «۲».

إنّ كتاب الكلينى (يعنى الكافى) هو كتاب حديثىّ، وكتاب القمى هو كتاب للتفسير بالمأثور، والاحتجاج كتاب حديثى أيضاً، ولو بنينا نحن على مبنى الدكتور القفارى- البعيد عن الانصاف- القاضى بأنّ كلّ من يورد فى كتابه أحاديث تقول بتحريف القرآن فهو متهم بالكفر، وبالتالى فانّ السيد الخوئى يعتبر- بقول الدكتور

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۵۴

القفارى- مخادعاً لأنه ينفى عن علمائنا القول بالتحريف؛ لأرجعنا كلام الدكتور القفارى نفسه على كتب أهل السنة؛ فصحاحهم ومسانيدهم وكتب التفسير بالمأثور لا يخلو من الرّوايات الدالة بظاهرها على التّحريف، وإن كان علماء أهل السنة ينفون عنهم القول بالتحريف، وعلى هذا صار أصحاب الكتب من القائلين بالتحريف والعلماء الذين نفوا عنهم التّحريف مخادعين، لأن حكم الامثال فيما يقاس وما لا يقاس واحد.

وفيما يلى وهو الفصل الخامس نستعرض بعض الرّوايات من كتب أهل السنة فى خصوص مسألة التّحريف.

۷۷

۷سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۵۵

الفصل الخامس دراسة أحاديث تحريف القرآن فى كتب أهل السنة

المدخل:

اشارة

أرى أنّ ذكر هذه الرّوايات ضرورى من عدّة جهات:

۱- لو أجرينا موازنة بين الآيات القرآنية ومضامين تلك الرّوايات لظهر لنا جلياً سموّ وعلوّ القرآن على تلك الرّوايات، وارتقاؤه عليها، وظهر لنا أن أيّاً من مضامين تلك الرّوايات ومعانيها لا يمكن ان يقابل القرآن الكريم، وذلك لوجود اضطراب واضح فى نصوصها وخلوها من الفخامة والعذوبة التى تتجلى فى القرآن وهذا ما يؤدى إلى تمييز كل ما هو من غير القرآن وإسقاطه.

۲- انّ ذكر هذه الرّوايات وموازنتها مع روايات الشيعة، تجعلنا ندرك الأمر جيداً ونحيط به بشكل أعمق، وخصوصاً فيما يرتبط بنظرية «نسخ التلاوة» و «الإنساء» الذى هو الجواب العامّ الذى يجيب به أكثر علماء أهل السنّة، والذى يعتبر محلّ انكار وردّ من قبل أكابر علماء الإمامية وبعض أهل السنّة أنفسهم أيضاً.

وسيتضح لك ذلك لاحقاً إن شاء اللّه.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۵۶

۳- أعتقد أن دراسة ونقد ادّعاءات وأحكام من اتّهم الشيعة بتحريف القرآن رهينة بذكر تلك الرّوايات والموازنة بين أجوبة الفريقين عنها.

فمثلًا نجد الدكتور القفارى يفرّق بين مضامين تلك الرّوايات الموجودة فى كتب أهل السنة ومضامينها فى كتب الشيعة، بأنّ ما فى كتبهم يعدّ من قبيل «القراءة الواردة» أو «نسخ التلاوة» وكلاهما من اللّه عزّ وجلّ بخلاف روايات الإمامية حيث يقول:

«فلا تكاد تقرأ كتاباً من كتب هذه الطائفة (أى الشيعة) ويأتى الحديث عن هذه الفرية (التّحريف) إلّاوتجدهم يبررون ما شاع من

أساطیر فی کتبهم بالأخبار المنسوخهٔ عند أهل السنهٔ ولا شک فی ان حجتهم داحضهٔ، ذلک ان النسخ من اللَّه سبحانه قال تعالی: «ما ننسخ من آیهٔ أو ننسها نأت بخیر منها أو مثلها» اما التّحریف فمن فعل البشر وشتان بین هذا وذاک ... فکیف یجعل النسخ کالقول بالتحریف؟ ان ذلک الّا ضلال مبین وکید معتمد» «۱».

ویضیف قائلًا:

«لعله من الممکن لو کان لهؤلاء أرادهٔ خیر لمذهبهم واتباعهم ان یحملوا ذلک علی منسوخ التلاوهٔ ... ولکن شیخ الشیعهٔ الیوم «الخوئی» مرجعها الأکبر- وهو یتظاهر بالدفاع عن القرآن- یری ان القول بنسخ التلاوهٔ هو قول بالتحریف وکأنّه أراد أن یوصد هذا الباب ویرد هذه القاعدهٔ الثابتهٔ لیثبت بطریق ملتوٍ عقیدهٔ فی نفسه یکاد یخفیها» «۲».

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۱۵۷

فدراسهٔ الأحکام والفتاوی الصادرهٔ عن الدکتور القفاری رهینهٔ بذکر روایات أهل السنهٔ التی حملها الدکتور علی منسوخ التلاوهٔ واعتبر ذلک من اللَّه ودعا الشیعهٔ إلی قبول نظریته.

لا یخفی أنّ الدکتور القفاری لم یأت ابداً بالدلیل الذی ساقه السید الخوئی (قده) علی أنّ نسخ التلاوهٔ هو عین القول بالتحریف کی یحکم القاریء بنفسه علی ذلک، بل بدلًا من الإتیان بدلیل السید الخوئی (قده) وابطاله بالطریق العلمی لجأ إلی الفاظ بذیئهٔ واتهامات فارغهٔ. وستری قریباً دلیل السید الخوئی (قده) وردّه وابطاله علی أهل السنهٔ من مصادرهم فیما یخص نظریتهم فی «نسخ التلاوهٔ».

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۱۵۸

مضامین روایات تحریف القرآن فی کتب أهل السنهٔ:

اشارهٔ

ویمکن تقسیم روایات أهل السنّهٔ فی هذا المجال إلی عدّهٔ طوائف:

الطائفهٔ الاولی: الرّوایات التی تدل علی وجود اللحن والخطأ فی القرآن الکریم.

الطائفهٔ الثانیهٔ: الرّوایات التی تدل علی نقصان کلمات أو حذفها أو تبدیلها فی المصحف الموجود.

الطائفهٔ الثالثهٔ: الرّوایات التی تدل علی التّحریف بالزیادهٔ من السور والآیات والکلمات فی المصحف الموجود.

الطائفهٔ الرابعهٔ: الرّوایات التی تدل علی إلقاء الشیطان بعض الآیات ونسخها فیما بعد من اللَّه.

الطائفهٔ الخامسهٔ: الرّوایات الکثیرهٔ التی تدل علی التّحریف بالنقیصهٔ من السور والآیات.

الطائفهٔ السادسهٔ: الرّوایات التی تدل علی تغییر بعض الکلمات فی المصحف الموجود من قبل بعض الحکّام.

انّ هذه الرّوایات غیر الرّوایات التی أوردها أهل السنهٔ فی مسألهٔ نزول القرآن علی سبعهٔ أحرف یوجد فی ألفاظها تهافت، وفی مفادها ومعناها اختلاف کبیر جدّاً، ویتّضح بطلانها عند التحقیق فیها «۱»، هذا وغیر الرّوایات التی أوردوها فی مسألهٔ جمع القرآن فی عصر الخلفاء؛ وهی الرّوایات التی یوجد فیها تناقض واضطراب وتعارض مع القرآن وحکم العقل والاجماع، ولمزید من التفصیل فی ذلک راجع کتاب «البیان فی تفسیر القرآن» لأننا لو أردنا الدخول فی بیان هذا المطلب لاحتجنا إلی مجال أکبر، وخرجنا عن أصل البحث.

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۱۵۹

الطائفهٔ الأولی: وجود اللحن والخطأ فی القرآن الکریم

توجد الروايات التی تدلّ علی وجود اللحن والخطأ فی القرآن وهو یوجب نوعاً من التبدیل فی ألفاظه وهذا لا یرضی به أحد.

عن ابن سلّام بسنده عن ابن عروة عن ابیه قال:

«قد سألت عائشة عن اللحن الوارد فی قوله تعالی «إنْ هذانِ لَساحران» «۱»

وقوله عزّ وجلّ «والمقیمین الصلوة والمؤتون الزکاة» «۲»

و «ان الذین آمنوا والذین هادوا والصابئون» «۳»

. فقالت:

هذا من عمل الکتّاب، اخطأوا فی الکتاب» «۴».

وقال ابن الخطیب:

«وقد ورد هذا الحدیث بمعناه باسناد صحیح علی شرط الشیخین» «۵».

وأخرج أحمد بن حنبل فی مسنده عن أبی خلف مولی بنی جمح أنّه دخل علی عائشة، فقال: «جئت أسألک عن آیة فی کتاب اللَّه کیف یقرؤها رسول اللَّه صلّی اللَّه

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۱۶۰

علیه وسلّم، قالت: أیّة آیة؟ قال: «الذین یأتون ما أَتَوا ...» أو «الذین یُؤتُون ما آتَوا ...»؟ قالت: ایتهما احب إلیک؟ قال: والذی نفسی بیده لإحداهما احب الی من الدنیا جمیعاً قالت: أیتهما؟ قال «الذین یأتون ما أَتَوا ...» فقالت: أشهد ان رسول اللَّه صلّی اللَّه تعالی علیه وسلّم کذلک یقرؤها، وکذلک أُنزلت، ولکن الهجاء حرّف» «۱».

وعن ابن عباس فی قوله تعالی: «... حتّی تستأنسوا وتسلّموا ...» قال: «انما هی خطأ من الکتّاب، حتّی تستأذنوا وتسلّموا» «۲».

وعنه فی قوله تعالی: «أفلم ییأس الذین آمنوا أن لو یشاء اللَّه ...» قال: «أظن الکاتب کتبها وهو ناعس» «۳».

وفی الدّر المنثور: أخرج عبد بن حمید والفریابی وابن جریر وابن المنذر عن مجاهد فی قوله تعالی: «وإذ أخذ اللَّه میثاق النبیین لما آتیتکم من کتاب وحکمة ...» قال: هی خطأ من الکاتب وفی قراءة ابن مسعود: میثاق الذین اوتوا الکتاب وأخرج ابن جریر عن الربیع أنه قرأ: «واذ أخذ اللَّه میثاق الذین اوتوا الکتاب».

قال: وکذلک کان یقرؤها أُبیّ بن کعب «۴». واذعن سعید بن جبیر وأبان بن عثمان و ...

بوجود لحن فی موارد أُخر «۵».

وروی عن عثمان انه نظر فی المصحف، فقال: «أری فیه لحناً وستقیمه العرب

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۱۶۱

بألسنتها» «۱».

ولعله لرسوخ تلک التهمة الباطلة وهی وجود اللحن فی القرآن- فی أذهان البعض ساغ لبعضهم الاجتهاد فی مقابل النص القرآنی کالضحاک بن مزاحم حیث قیل فی قوله تعالی: «وقضی ربُّک ألّا تعبدوا إلّاإیاه وبالوالدین إحساناً»، إنّ الذی أنزل علی لسان النبیّ صلّی اللَّه علیه وآله وسلّم «ووصّی ربک ...» غیر أن الکاتب استمدّ مداداً کثیراً فالتزقت الواو بالصاد «۲» ... قال الضحاک:

«ولو نزلت علی القضاء ما أشرک به أحد، ومثله عن ابن عباس فیما نسب إلیه» «۳».

الطائفة الثانیة: نقصان الکلمات وحذفها وتبدیلها فی القرآن

فمن النقیصة ما فی صحیح البخاری بسنده عن ابن عباس أنّه قرأ: «وما أرسلنا من قبلک من رسول ولا نبیّ- ولا محدّث- إلّاإذا تمنّی

...» «۴».

وفى سنن النسائى والمصاحف لابن أبى داود، عن أبى ادريس الخولانى قال:

«كان ابىّ يقرأ: «اذ جعل الـذين كفروا فى قلوبهم الحميـة حمية الجاهلية- ولو حميتم كما حموا أنفسـهم لفسد المسـجد الحرام- فانزل اللّه سكينته

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۶۲

على رسوله)» «۱».

وفى الفضائل لابن سلّام بسنده عن ابن عباس انه قرأ: «فما استمتعتم به منهن- إلى أجل- فآتوهن اجورهن ...» «۲».

وأيضاً بسنده عن [الإمام] على [عليه السلام] انه قرأ: «والعصـر- ونوائب الدهر لقد خلقنا الإنسان فى خسـر وانه فيه إلى آخر الدهر ...» «۳».

وأخرج مسلم فى صحيحه عن أبى يونس مولى عائشة أنّه قال:

«أمرتنى عائشة أن أكتب لها مصحفاً قالت: وإذا بلغت هذه الآية فآذنّى «حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى و ...» فلمّا بلغتها أذنتها فأملت علىّ: «حافظوا على الصلـوات والصلـوة الوسـطى وصـلاة العصـر و ...» قالت عائشة سـمعتها من رسول اللّه صـلى اللّه عليه وسـلم بزيادة صلاة العصر» «۴».

ومن التبديل فى الألفاظ ما فى مسند أحمد وصحيح الترمذى والمستدرك بسندهم عن ابن مسعود قال:

«أقرأنى رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم، انّى أنا الرزّاق ذو القوة المتين» «۵».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۶۳

والآية (۵۸) من سورة الذاريات هى: «ان اللّه هو الرزاق ذو القوة المتين».

ومن الزيادة فى الكلمـة ما فى الإتقان بسـنده عن ابن مسـعود انه قرأ: «والليل إذا يغشـى والنهار إذا تجلّى والذكر والانثى» «۱». والآيات هكذا: «والليل إذا يغشى* والنهار إذا تجلّى* وما خلق الذكر والانثى» سورة الليل (۹۲) الآيات ۱- ۳.

وفى قراءة ابن عباس: «ليس عليكم جُناح- فى مواسم الحج «۲»- أن تبتغوا فضلًا من ربّكم ...» (سورة البقرة (۲): الآية ۱۹۸).

فمثل هذه الرّوايات كثيرة جداً، فراجع تاريخ المدينة المنورة لابن شـبّة «۳» وفضائل القرآن لابى عبيد القاسم بن سلّام باب «الزوائد من الحروف التى خولف بها الخط فى القرآن» «۴».

الطائفة الثالثة: التّحريف بالزيادة من السور والآيات فى المصحف:

أ- زيادة سورتى المعوذتين والفاتحة على ما زعمه عبد اللّه بن مسعود.

قال السيوطى فى الدّر المنثور:

أخرج أحمـد والبزاز والطبرانى وابن مردويه من طرق صـحيحة عن ابن عبـاس وابن مسـعود، انه كان يحكّ المعوذتين من المصـحف ويقول:

«لا تخلطوا القرآن بما ليس منه، إنّهما ليستا من كتاب اللّه، إنّما أمر النبىّ أن يتعوذ بهما وكان ابن مسعود لا يقرأ بهما» «۵».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۶۴

وقال فى الإتقان: مثله.

ثم قال:

«وقال ابن حجر فى شرح البخارى: قد صح عن ابن مسعود انكار ذلك- أى انكار أنهما من القرآن- فأخرج أحمد وابن حبّان عنه أنه لا يكتب [أو يحكّ] المعوذتين فى مصحفه ... وأخرج البزاز والطبرانى من وجه آخر عنه أنّه كان يحكك المعوذتين من المصحف ... وأسانيدها صحيحة» «۱».

وفى تفسير القرآن العظيم لابن كثير، فإنّه روى ذلك عن الحافظ أبى يعلى وعبد اللَّه بن أحمد»

.وفى فضائل القرآن لابن سلّام بسنده عن ابن سيرين قال:

«كتب ابن كعب فى مصحفه «فاتحة الكتاب» و «المعوذتين» و «اللهم إنّا نستعينك واللّهم إياك نعبد» وتركهن ابن مسعود، وكتب عثمان منهن: «فاتحة الكتاب» و «المعوذتين» «۳».

وقال ابن الضريس بسنده عن زرّ بن حبيش:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۶۵

«قال زرّ، قلت لأبى بن كعب: إنّ ابن مسعود لا يكتب المعوذتين فى مصحفه فقال: أشهد أنّ النبىّ صلى اللَّه عليه وسلم أخبرنى أنّ جبريل قاله له: «قل أعوذ بربّ الفلق ...» فقلتها ثمّ قال: «قل أعوذ بربّ الناس ...» فقلتها فنحن نقول لكم كما قال رسول اللَّه صلىّ عليه وسلم» «۱».

وفى الإتقان أيضاً:

«أخرج أبو عبيد بسند صحيح أن ابن مسعود أسقط الفاتحة من مصحفه ...» «۲».

ب- زيادة آية بسم اللَّه الرحمن الرحيم على حدّ زعم بعض الصحابة:

فى صحيح مسلم وسنن النسائى ومسند أحمد عن قتادة عن أنس بن مالك، قال:

«صلّيت مع رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وسلّم وأبى بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقرأ: «بسم اللَّه الرحمن الرحيم».» «۳».

ومثل ما رواه الثلاثة- أيضاً- عن أنس أنه قال:

«صلّيت خلف النبىّ صلّى اللَّه عليه وسلّم وأبى بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد للّه ربّ العالمين لا يذكرون «بسم اللَّه الرحمن الرحيم» فى أول القراءة ولا فى آخرها» «۴».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۶۶

ومثله ما رواه الترمذى فى سننه وأحمد فى مسنده عن يزيد بن عبد اللَّه ... «۱».

هذا ونحن نجد فى كتب الحديث روايات صحيحة وموثقة وصريحة تناقض تلك الرّوايات، أنّ رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم والخلفاء وجمعاً من الصحابة والتابعين جهروا بقراءة البسملة فى الصلاة وقالوا إنها جزء من الحمد وأمروا بقراءتها إلى زمن فقهاء الحرمين، ومن هذه الروايات الصحيحة ما روى عن عبد اللَّه بن عباس قال:

«بسم اللَّه الرحمن الرحيم» آية «۲».

وقال:

«استرق الشيطان من الناس أعظم آية من القرآن، وهى «بسم اللَّه الرحمن الرحيم»» «۳».

وعن طلحة بن عبيد اللَّه قال:

قال رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وسلّم: «من ترك «بسم اللَّه الرحمن الرحيم» فقد ترك آية من كتاب اللَّه» «۴».

بل قد روى عن الصحابى أنس نفسه، أنّه قال:

«بينا رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وسلّم ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفى إغفاءة ثم رفع رأسه متبسماً، فقلنا: ما أضحكك يا رسول اللَّه؟ قال: انزلت علىّ آنفاً سورة، فقرأ: «بسم اللَّه الرحمن الرحيم* إِنّا أعطيناك

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۶۷

الكوثر ...»» «۱».

وعن ابن عباس قال:

«كان المسلمون لا يعرفون انقضاء السورة حتّى تنزل: «بسم اللَّه الرحمن الرحيم»، فاذا نزلت عرفوا أن السورة قد انقضت» «۲».

وعن أُمّ سلمة قالت:

«إنّ النبيّ صلّى اللَّه عليه وسلّم كان يقرأ «بسم اللَّه الرحمن الرحيم* الحمد للّه ربّ العالمين* الرحمن الرحيم ...» إلى آخر سورة الحمد» «۳».

وعن عائشة، أنّ رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه [وآله] وسلّم كان يجهر ب «بسم اللَّه الرحمن الرحيم» «۴».

ومثله عن أبي الطفيل وأنس بن مالك وأبي هريرة «۵».

والرّوايات في هذا الشأن كثيرة جداً إلى حد التواتر كما قال الرازي:

«أن النقل المتواتر ثابت بانّ «بسم اللَّه ...» كلام أنزله اللَّه على محمّد صلّى اللَّه عليه وسلّم وبأنه مثبت في المصحف بخط القرآن، وكل ما ليس من القرآن غير مكتوب بخط القرآن ... ولمّا أجمعوا على كتابتها

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۶۸

بخط القرآن علمنا أنّها من القرآن.» «۱»

بل أفرد عدّة من العلماء كتباً في وجوب قراءة البسملة «۲».

ومع هذا يؤدي تناقض الرّوايات الآنفة في شأن البسملة إلى اختلاف أهل السنة في وجوب قراءة البسملة أو عدمه، وفي الجهر بها أو عدمه «۳».

الطائفة الرابعة: إلقاء الشيطان في الوحي ونسخه بعد

هناك بعض الأحاديث التي تدلّ على إلقاء الشيطان بعض الآيات- نعوذ باللَّه- ونسخها بعد من اللَّه.

ففي تفسير الطبري «۴» بسنده: عن محمّد بن كعب القرظي ومحمّد بن قيس قالا:

«جلس رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وسلّم في ناد من أندية قريش كثير أهله فتمنّى يومئذٍ أن لا يأتيه من اللَّه شيء فينفروا عنه فأنزل اللَّه عليه «والنجم إذا هوى ما ضلّ صاحبُكم وما غوى» فقرأها رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وسلّم، حتى إذا بلغ «أفرأيتم اللّات والعزّى* ومناة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۶۹

الثالثة الاخرى» «۱»

. ألقى عليه الشيطان كلمتين: «تلك الغرانيق العلى «۲» وإنّ شفاعتهن لترجى» فتكلّم بها، ثم مضى فقرأ السورة كلها فسجد في آخر السورة وسجد القوم جميعاً ... قالا: فلّما أمسى أتاه جبرائيل عليه السلام فعرض عليه السورة فلمّا بلغ الكلمتين اللّتين ألقى الشيطان عليه قال: ما جئتك بهاتين! فقال رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وسلّم: افتريت على اللَّه وقلت على اللَّه ما لم يقل، فأوحى اللَّه إليه «وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك لتفترى علينا غيره ...» «۳»

فما زال مغموماً مهموماً حتى نزلت عليه «وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلّاإذا تمنّى ألقى الشيطان في أُمنيّته» «۴».

وفي صحيح البخاري بسنده عن ابن عباس قال: سجد النبيّ صلّى اللَّه عليه وسلّم بالنجم وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس وفي رواية أخرى بمضمونه «۵». ولا- يخفى أنّ عبارة سجد المشركون بالنجم تدلّ على تأييد حديث البخاري لاسطورة

الغرانيق.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۷۰

الطائفة الخامسة: الرّوايات التى تدل على التّحريف بالنقيصة

توجد أحاديث كثيرة فى كتب أهل السنة تدل على التحريف بالنقيصة من السور والآيات فى القرآن.

فمنها:

إسقاط سورتى الحفد والخلع.

ففى فضائل ابن الضريس بسنده عن عبد اللَّه بن عبد الرحمن عن أبيه قال: فى مصحف ابن عباس قراءة ابىّ وأبى موسى:

«بسم اللَّه الرحمن الرحيم اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونثنى عليك الخير ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك».

وفيه: «اللّهم إيّاك نعبد ولك نصلى ونسجد وإليك نسعى ونحفد ونخشى عذابك ونرجو رحمتك إنّ عذابك بالكفار ملحق» «۱».

وفى الإتقان عن الطبرانى ما ملخّصه:

«إنه روى عن عبد اللَّه بن زرير قال: لقد علّمنى علىّ بن أبى طالب سورتين علّمهما إيّاه رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه [وآله] وسلّم: «... اللّهم إنّا نستعينك ...» الحديث.

وقال:

روى عن البيهقى وأبى داود عن خالد بن أبى عمران: «أن جبرئيل نزل بذلك على النبىّ وهو فى الصّلاة ...» الحديث.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۷۱

وقال:

وأخرج الطبرانى بسند صحيح عن أبى إسحاق قال: (أمَّنا أمية بن عبد اللَّه بن خالد بن اسيد بخراسان فقرأ بهاتين السورتين: «إنّا نستعينك و ...» «۱» أى: إنّ أميّة كان يقرأ فى الصّلاة سورتى الحفد والخلع.

كما جاء التصريح بهذه التسمية فى الأحاديث الآتية فى تفسير الفاتحة من الدرّ المنثور:

أخرج عبد بن حميد ومحمّد بن نصر المروزى فى كتاب الصلاة، وابن الإنبارى فى المصاحف عن محمّد بن سيرين، أنّ ابىّ بن كعب كان يكتب «فاتحة الكتاب» و «المعوذتين» و «اللّهم إيّاك نعبد» و «اللّهم إيّاك نستعين» ولم يكتب ابن مسعود شيئاً منهن، وكتب عثمان بن عفان الفاتحة والمعوذتين «۲».

ونقل الزركشى عن ابن المنادى فى «الناسخ والمنسوخ» أنّه قال:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۷۲

«ولا خلاف بين الماضين الغابرين أنّهما مكتوبتان فى المصاحف المنسوبة إلى ابىّ بن كعب وأنّه ذكر عن النبىّ صلّى اللَّه عليه وسلّم أنّه أقرأه إيّاهما، وسمّيتا سورتى الخلع والحفد» «۱».

فكثرة الأحاديث المروية فى شأن السورتين المزعومتين أدّت بالسيوطى إلى أن يدونهما فى تفسيره الدرّ المنثور بعد سورة الناس «۲».

ومنها:

ذهاب أكثر القرآن!!

فى الإتقان وكنز العمال عن الطبرانى فى الأوسط وابن مردويه وأبى نصر السجزى فى الإبانة عن الخليفة عمر ابن الخطاب أنه قال:

«القرآن ألف ألف حرف وسبعة وعشرون ألف حرف» «۳» أى ذهب أكثر من ثلثى آى القرآن.

بينما نقل الزركشی:

«انهم عدّوا حروف القرآن فكانت ثلاثمائة ألف حرف وأربعون ألفاً وسبعمائة وأربعون حرفاً» «۴».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۷۳

وفی فضائل القرآن لأبی عبيد القاسم بن سلّام بسنده عن عبد اللّه بن عمر أنّه قال:

«لا يقولَنَّ أحدكم قد أخذت القرآن كلّه ما يدريه ما كلّه، قد ذهب منه قرآن كثير، ولكن ليقل قد أخذت ما ظهر منه» «۱».

وروى ابن أبی داود عن ابن شهاب، قال:

«بلغنا أنه كان أُنزل قرآن كثير، فقتل علماؤه يوم اليمامة، الذين كانوا قد وعوه، ولم يعلم بعدهم ولم يكتب ...» «۲»!

ومنها:

إسقاط سورة كانت تعادل براءة وأخرى تشبه المسبّحات:

روى مسلم فی صحيحه أن أبا موسى الأشعری بعث إلى قرّاء البصرة فدخل عليه ثلاثمئة رجل، فقال لهم فيما قال:

«إنّا كنّا نقرأ سورة كنا نشبّهها فی الطول والشدة ببراءة، فأُنسيتها غير أنّی حفظت منها: لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلّاالتراب».

وقال:

«كنّا نقرأ سورة نشبّهها باحدى المسبّحات فأنسيتها غير أنّی حفظت منها: يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون فتكتب شهادة فی أعناقكم فتسألون عنها يوم القيمة».

وفی لفظ مسلم أيضاً عن أنس وابن عباس الآية المزعومة فی السورة المنسيّة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۷۴

هكذا: لو كان لابن آدم واديان «۱».

وفی الاتقان:

أخرج ابن أبی حاتم عن أبی موسى قال: «كنّا نقرأ سورة نشبهها بإحدى المسبّحات ...» «۲».

وفی مسند أحمد بسنده عن أبی واقد الليثی قال:

«... فقال رسول اللّه صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم لنا ذات يوم: إنّ اللّه عزّ وجلّ قال إنّا أنزلنا المال لإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ولو كان لابن آدم واد لأحبّ أن يكون له ثان ...» «۳».

ومنها:

ما ورد فی شأن سورة التوبة

ففی تفسير التوبة من الدرّ المنثور للسيوطی قال: أخرج ابن أبی شيبة والطبرانی فی الأوسط وأبو الشيخ والحاكم وابن مردويه عن حذيفة (رض) قال:

«التی تسمون سورة التوبة هی سورة العذاب واللّه ما تركت أحداً إلّا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۷۵

نالت منه، ولا تقرؤون منها ممّا كنّا نقرأ إلّاربعها» «۱».

وفی رواية أخرى عن حذيفة، قال:

«ما تقرأون ثلثها، يعنی سورة التوبة» «۲».

وفی الاتقان قال:

قال مالك: «إنّ أولها لما سقط، سقط معه البسملة، فقد ثبت إنّها كانت تعدل البقرة» «۳».

وأورد الذهبى فى تاريخه:

«إنّ عقبة بن عامر عرض سورة البرائة على عمر بن الخطاب، فبكى عمر ثمّ قال: ما كنت أظنّ أنّها نزلت ...» «۴».

على احتمال أن يكون الضمير فى «نزلت» عائداً إلى آيات من السورة استغربها عمر.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۷۶

ومنها:

ما ورد فى شأن سورة الأحزاب

نقل السيوطى فى تفسيره الدرّ المنثور عن تاريخ البخارى، عن حذيفة بن اليمان أنّه قال:

«قرأت سورة الأحزاب على النبىّ صلّى اللَّه عليه وسلّم، فنسيت منها سبعين آية ما وجدتها» «۱».

وعن عائشة قالت:

«كانت سورة الأحزاب تقرأ فى زمان النبىّ صلّى اللَّه عليه وسلّم مئتى آية، فلما كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلّاعلى ما هو الآن» «۲».

وعن حذيفة قال:

قال لى عمر بن الخطاب: «كم تعدّون سورة الأحزاب قلت: اثنتين أو ثلاثاً وسبعين آية قال: إن كانت لتعدل سورة البقرة وإن كان فيها لآية الرّجم» «۳».

وقال ابن سلّام بسنده فى فضائله «۴» والحاكم فى المستدرك والذهبى فى تلخيصه «۵»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۷۷

وصحّحاه، والضياء المقدسى فى «المختارة فى الحديث» «۱» عن زر عن أُبى بن كعب قال:

«كانت سورة الأحزاب توازى سورة البقرة وكان فيها (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة).»

ومنها:

ما ورد فى شأن سورة البيّنة:

روى أحمد، والحاكم والترمذى وصحّحاه، والسيوطى، واللفظ للترمذى:

عن زر بن حبيش عن أبى بن كعب: «إنّ رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وسلّم قال: انّ اللَّه أمرنى أن أقرأ عليك القرآن فقرأ عليه: «لم يكن الذين كفروا ...» وفيها: [إنّ ذات الدين عند اللَّه الحنيفية المسلمة، لا اليهودية ولا النصرانية ولا المجوسية من يعمل خيراً فلن يكفره] وقرأ عليه: [لو أنّ لابن آدم وادياً من مال لابتغى إليه ثانياً ولو كان له ثانياً لابتغى إليه ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلّاالتراب ويتوب اللَّه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۷۸

على من تاب].

قال الترمذى: هذا حديث حسن وقال- أيضاً- فى باب مناقب ابىّ:

«هذا حديث حسن صحيح» «۱»

وروى فى الدرّ المنثور فى رواية أخرى عن مسند أحمد عن ابن عباس بعد [فلن يكفره]، قال:

«ثم قرأ آيات بعدها ثم قرأ: لو أنّ لابن آدم ...» «۲».

وقال الراغب الأصبهانى:

وأثبت ابن مسعود فى مصحفه: «لو كان لابن آدم واديان من ذهب لابتغى إليهما ثالثاً ولا يملأ ...» «۳».

ومنها:

إسقاط آيات الرضاع والجهاد والرجم

روى مالك في الموطأ بإسناده عن عمرة بنت عبد الرحمان عن عائشة قالت:

«كانت فيما انزل من القرآن «عشر رضعات معلومات يحرمن» ثم نسخن ب «خمس معلومات» فتوفى رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وسلّم وهن فيما يقرأ من القرآن» «۴».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۷۹

وهكذا روى مسلم في صحيحه عن طريق مالك وعن طريق يحيى بن سعيد «۱».

وهكذا في مسند أبي يعلى الموصلي بسنده عن عائشة وزاد:

«... فلما مات رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وسلّم تشاغلنا بموته فدخل داجن البيت فأكلها» «۲».

وروى السيوطي في الدرّ المنثور عن عمر بن الخطاب أنّه قال لابن عوف:

«ألَم تجد فيما أنزل علينا «إنْ جاهدوا كما جاهدتم أوّل مرة» فإنّا لا نجدها؟ قال: اسقطت فيما اسقط من القرآن» «۳».

وفي صحيحي البخاري ومسلم والمصنف لابن أبي شيبة بسندهم عن عمر بن الخطاب واللفظ للأخير، أنّه قال:

«فكان مما كنّا نقرأ من القرآن، ولا ترغبوا عن آبائكم فإنّه كفر بكم أنْ ترغبوا عن آبائكم، ونزلت آية الرجم، فرجم النبيّ صلّى اللَّه عليه وسلّم ورجمنا معه والذي نفس محمّد بيده لقد حفظتها وعلمتها وعقلتها، ولولا أن يقال كتب عمر في المصحف ما ليس فيه لكتبتها بيدي كتاباً ...» «۴».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۸۰

ومزعومات أخرى ... راجع كتاب الفضائل لابن سلّام «۱» والإتقان والدرّ المنثور للسيوطي «۲» وتاريخ المدينة المنورة لابن شبّة «۳».

هذا وقال ابن سلّام بعد ذكر بعض تلك الرّوايات التي نحو مائة وأربعة وعشرين مورداً جمعها في باب «الزوائد من الحروف التي خولف بها الخط في القرآن قال: «وأشباهٌ له كثير» «۴» وقال السيوطي بعد بيان آية الرجم المزعومة وغيرها: «وأمثلة هذا الضرب كثير» «۵» وقال الآلوسي بعد بيان نماذج من تلك الرّوايات: «وهي اكثر من أن تحصى» «۶».

الطائفة السادسة: روايات تذكر تغيير بعض كلمات القرآن

ففي «كتاب المصاحف» لابن أبي داود السجستاني في «باب ما كتب الحجّاج بن يوسف في المصحف» قال:

قد غيّر الحجّاج بن يوسف الثقفي في المصحف اثنى عشر موضعاً:

۱. لم يتسَنَّ (البقرة/ ۲۵۹) فغيّرها لم يتسنَّه

۲. شريعة ومنهاجاً (المائدة/ ۴۸) فغيّرها شرعة ومنهاجاً

۳. هو الذي ينشركم (يونس/ ۲۲) فغيّرها يسيّركم

۴. أنا آتيكم بتأويله (يوسف/ ۴۵) فغيّرها أنا انبئكم بتأويله

۵. سيقولون للّه (المؤمنون/ ۸۷) فغيّرها سيقولون اللَّه

۶. سيقولون للّه (المؤمنون/ ۸۹) فغيّرها سيقولون اللَّه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۸۱

۷. من الُمخرَجينَ (الشعراء/ ۱۱۶) فغيّرها من المرجومين

۸. من المرجومين (الشعراء/ ۱۶۷) فغيّرها من المخرجين

۹. نحن قسمنا بينهم معايشهم (الزخرف/ ۳۲) فغيّرها ... مَعيشتهم

۱۰. من ماءٍ غير ياسِنْ (محمّد/ ۵) فغيّرها من ماء غير آسن

۱۱. فالذين آمنوا منكم واتّقوا (الحديد/ ۷) فغيّرها ... وأنفقوا

۱۲. وما هو على الغيب بظنين (التكوير/ ۲۴) فغيّرها ... بضنين «۱»

فبعض ما غيره الحجّاج بزعمهم الباطل قرأه بعض من القراء السبعة مثل قراءة «لم يتسنّ» في قراءة حمزة والكسائي وخلف، وبعضها لم يقرأه أحد من القراء ك «شريعة ومنهاجاً».

والعجب من صاحب الفرقان حين قال: «ولم يصنع الحجّاج ما صنع إلّابعد اجتهاده وبحثه مع القراء والفقهاء المعاصرين له، وبعد إجماعهم على أنّ جميع ذلك قد حدث ... لجهلهم باصول الكتابة وقواعد الإملاء، والبعض الآخر لخطأ الكاتب في سماع ما يملى عليه والتباسه فيما يتلى عليه، ولا ينافي هذا مع قوله جل شأنه: «إنّا نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون» «۲»

لأنّ المراد بالحفظ مفهوم الألفاظ لا منطوقها.»

وهذا منه في غاية الوهن ويكفي في وهنه وبشاعة قوله ونقضاً لكلامه ما قاله في الكتاب نفسه:

«إنّ الإنسان لينقضي عمره في تهذيب كلمة له أو قصيدة ولا يفتأ يقول: لو وضعت هذه الكلمة مكان هذه لكان أليق، ولو وضعت هذا الحرف مكان هذا لكان أليق، إلّاالقرآن الكريم فإنّك لو وضعت كلمة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۸۲

منه وعرضت مكانها سائر الكلام العربي لما حلّ محلّها، ولو استعوضت عن حرف من حروفه بسائر الحروف لما تيسَّر وذلك لأنّه بلغ غاية الجمال المطلق وغاية البلاغة العالية» «۱».

مضافاً إلى ذلك أنّ هذه القصة الخيالية من مصاحف السجستاني، برواية عبّاد بن صهيب عن عوف، وعبّاد هذا متروك الحديث لدى أئمة الفن مغموز فيه، ضعيف الحديث وكانت القدرية تنتحله ... «۲».

وفي عصر الحجّاج وقوع هذا الأمر محال عادة لأنّ القرآن في ذلك الوقت قد انتشر في الآفاق في الكتب والصدور وشدة اهتمام المسلمين بكتاب اللَّه أيضاً تمنع وقوع هذا الأمر في القرآن، بل إن كان تغيير الحجّاج واقعياً فاصلاحه لخطأ كتاب الوحي أولى بالتغيير، تغيير موارد اللحن والخطأ في القرآن على طبق أحاديث الصحابة والتابعين التي مضت في الطائفة الأولى من أحاديث أهل السنة.

ذلك غيض من فيض من الرّوايات التي نقلناها من كتب أهل السنة من الصحاح والمسانيد والتفاسير و ... وهي- كما رأيت- تدل على وجود النقص أو الزيادة أو الخطأ في القرآن أو إلقاء الشيطان في نص الوحي وغيرها من الرّوايات، وقد تجاوزت من حيث المقدار حدّ الإحصاء باعتراف أهل السنة أنفسهم، والحال إنّ مؤلفي هذه الكتب يعدّون من كبار علماء أهل السنة، ترى هل يمكن لنا القول بأن هؤلاء الأعلام- علماً بأن أكثرهم ملتزم بنقل الصحيح، كمالك بن أنس «۳» ومحمّد بن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۸۳

اسماعيل البخاري «۱» ومسلم بن الحجّاج «۲» وأحمد بن شعيب «۳» وابن ماجة القزويني «۴» والحاكم النيسابوري «۵» والضياء المقدسي «۶» وغيرهم- متهمون بالقول بالتحريف! هل إنّ التقوى العلمية توجب ذلك!

وإذا كان الأمر كذلك فهل يسوغ لنا أن نحمّل أهل السنة بأجمعهم مسؤولية القول بالتحريف لأجل هذه الرّوايات؟ ولماذا كلّ هذه الاهانات والاتهامات الصادرة من مجموعة من الوهابية بحقّ الشيعة فقط؟ في حين أنّ رأي أئمة الشيعة كالإمام الحسن بن محمّد العسكري عليه السلام في قوله: «اجتمعت الأمّة قاطبة لا اختلاف بينهم في ذلك على أنّ القرآن حقٌّ لا ريب فيه عند جميع فرقها فهم

فی حالـة الاجتماع علیه مصـیبون وعلی تصـدیق ما أنزل اللّه مهتـدون ...» «۷» یشـهد بنزاهة القرآن عن التّحریف عند المسـلمین کلهم أجمعین، کما وجدنا أنّ محققی الفریقین

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۱۸۴

یعتبرون تلک الرّوایات- إذا لم یوجـد لها محمل صـحیح- باطلة، ویعتقدون بأنّ القرآن الموجود الآن بین الدفتین هو هو القرآن الذی أُنزل علی نبینا الأکرم محمّـد صلّی اللّه علیه وآله وسلّم بلا زیادة ولا نقیصة، ولو طفنا کلّ أرجاء المعمورة لوجدنا هذا القرآن هو هو بلاـ زیـادة ولاـ نقص، ولو بحثنـا عن مصـحف کـلّ مسـلم أیّاً کان مـذهبُه وفرقته التی ینتمی إلیها لوجـدنا أنّ مصـحفه هو المصـحف الموجود لـدی سائر المسـلمین، ولوجـدنا أنّ هـذا القرآن هو العامل المشترک الذی یجمع بین المسـلمین، ولا یوجد أحد منهم- ممّن یُعتدّ بقوله- ینظر بریبة إلی سلامة القرآن الکریم من التّحریف.

ولنعم ما قاله فی هذا الموضوع محمّد المدینی عمید کلیة الشریعة بالجامعة الأزهریة إذ کتب یقول:

«وأمّـا الإمامیـة فمعـاذ اللّه أن یعتقـدوا نقص القرآن، وإنّمـا هی روایـات رُویت فی کتبهم کمـا رُوی مثلهـا فی کتبنا وأهل التحقیق من الفریقین قد زیّفوها وبیّنوا بطلانها ولیس فی الشیعة الإمامیة أو الزیدیة من یعتقد ذلک کما أنه لیس فی السنّة من یعتقده.

ویستطیع من شاء أن یرجع إلی مثل کتاب الإتقان للسیوطی لیری فیه أمثال هذه الرّوایات التی نضرب عنها صفحاً.

وقد ألّف أحد المصـریین فی سنة ۱۹۴۸ م کتاباً اسـمه «الفرقان» ملأه بکثیر من أمثال هذه الرّوایات السـقیمة المدخولة المرفوضة، ناقلًا إیّاها عن الکتب والمصادر عنـد أهل السـنة، وقـد طلب الأزهر من الحکومـة مصادرة هـذا الکتاب بعد أن بیّن بالدلیل والبحث العلمی أوجه البطلان والفساد فیه فاستجابت الحکومة لهذا الطلب وصادرت الکتاب، فرفع صاحبه دعوی یطلب فیها تعویضاً، فحکم

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۱۸۵

القضاء الإداری فی مجلس الدولة برفضها.

أفیقـال: إن أهـل السـنة ینکرون قداسـة القرآن؟ أو یعتقـدون نقص القرآن لروایـة رواها فلان؟ أو لکتاب ألّفه فلان؟ فکـذلک الشـیعة الإمامیة، إنّما هی روایات فی بعض کتبهم کالرّوایات التی فی بعض کتبنا ...» «۱».

ثمّ شرع بالاستشهاد بأقوال علماء الإمامیة بنزاهة القرآن کالطبرسی فی مجمع البیان، فمن شاء فلیراجع.

وبنـاءً علی هـذا فلیس من الانصـاف الاشـارة إلی الرّوایـات المخالفـة لنصّ القرآن الکریم والتی حکم بردّهـا المحققون، وجعل ذلک إشـکالًا علی کلّ من الخاصـة والعامّة، وإنّما یجب علینا أن نأخذ جواب الفریقین ونری إن کان دلیلهم غیر تامّ وغیر صـحیح فإنّا نجعله ضمن الأحادیث الموضوعة لأنّنا من جهة نمتلک الأدلة القطعیة علی صـیانة القرآن من التّحریف، ومن جهة اخری فإنّ من البدیهی أنّ روایـات تحریـف القرآن- لم تسـتثن من سـائر الرّوایـات وهی- لم تسـلم من الکـذب والوضـع بـل یمکن وجود الکـذب والـدّس فی الرّوایات التی هی من ضـروریات الـدین لا یختص بمذهب، إذ أنّ أعداء الإسـلام حینما عجزوا عن النیل من القرآن عمدوا إلی وضـع الرّوایات القائلة بتحریفه للنیل من ساحته القدسیة.

وفی الفصل القادم سنسلط الضوء علی أجوبة أهل السنّة عن تلک الروایات.

۷۷

۷سلامة القرآن من التحریف، ص: ۱۸۷

الفصل السادس نظرة إلی أجوبة أهل السنة عن روایات تحریف القرآن

اشارة

لقد تنوعت أجوبة علماء السنّة عن تلك الرّوايات بين النفى والاثبات وهما على طرفى نقيض وعلى النحو التالى:

أ: الجواب عن روايات اللحن والخطأ فى القرآن

وقد أورد بعضهم مجموعة تلك الرّوايات بدون أن يردّها أو يؤولها، وهذا الموقف مع التنبّه إلى المواقف الآتية يشعر بقبولهم لهذه الرّوايات.

من هؤلاء «إبن جزى الكلبى» «۱» و «الخطيب الشربينى» «۲» فقد نقلا قول عائشة وأبان بن عثمان فى مورد اللحن والخطأ فى كلمات: «الصابئون» و «المقيمين» و «إن هذان لساحران»، وأورد الشربينى رأى عثمان بن عفان بأنّه قال: «أرى فيه لحناً ...» وعلق عليه قائلًا: «وعامة الصّحابة وأهل العلم على أنّه صحيح» «۳».

وقال «الراغب الأصبهانى»:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۸۸

«كان القوم الذين كتبوا المصحف لم يكونوا قد حذقوا الكتابة فلذلك وضعت احرف على غير ما يجب ان تكون عليه، وقيل: لما كتبت المصاحف وعرضت على عثمان وجد فيه حروفاً من اللّحن فى الكتابة فقال: لا تغيّروها فإنّ العرب ستغيرها أو ستعبرها. ولو كان الكاتب من ثقيف والمملى من هذيل لم يوجد فيه هذه الحروف» «۱».

والفخر الرازى يردّ هذه الروايات ويقول:

«وأمّا قوله: «والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة» ففيه أقوال، ثم روى الحديث عن عثمان وعائشة وقال: واعلم ان هذا بعيد؛ لأنّ هذا المصحف منقول بالنقل المتواتر عن رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وسلّم فكيف يمكن ثبوت اللّحن فيه؟» «۲».

وقال بمثله فى رواية ابن عباس فى شأن الآية «... حتى تسأنسوا ...» وأضاف:

«وفتح هذين البابين يطرق الشك فى كل القرآن وانه باطل» «۳».

وقال فى الآية «إن هذان لساحران»:

«منهم من ترك هذه القراءة ثم قال: هذه القراءات لا يجوز تصحيحها، لأنّها منقولة بطريق الآحاد ...» «۴».

وهكذا قال النيسابورى:

«روى عن عثمان وعائشة أنّهما قالا: «إنّ فى المصحف لحناً وستقيمه العرب بألسنتها» ولا يخفى ركاكة هذا القول، لأنّ هذا المصحف منقول

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۸۹

بالتواتر عن رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم، فكيف يمكن ثبوت اللحن فيه؟!» «۱»

وقال ابن كثير فى «... حتى تسأنسوا ...» بعد نقل قول ابن عباس:

«وهذا غريب جدّاً عن ابن عباس» «۲».

ومثله عن الخازن فى تفسيره «۳»، وقال ابن الأنبارى:

«وما روى عن عثمان لا يصح لأنّه غير متصل ومحال أن يؤخِّر عثمان شيئاً فاسداً ليصلحه غيره ...» «۴».

وقال الآلوسى فى «والمقيمين»:

«ولا يلتفت إلى من زعم أنّ هذا من لحن القرآن ... وأمّا ما روى عن عثمان ... فقد قال السخاوى: إنّه ضعيف والإسناد فيه اضطراب وانقطاع.» «۵»

وقال الطبرى بعد ذكر مختاره:

«وإنّما اخترنا هـذا على غيره؛ لأنّه قد ذكر أنّ ذلك فى قراءة أَبى بن كعب (والمقيمين) وكذلك هو فى مصـحفه فيما ذكروا ... مع أنّ ذلـك لو كان خطأ من جهـة الخطّ لم يكن الـذين اخـذ عنهم القرآن من أصـحاب رسول اللّه صـلّى اللّه عليه وسـلّم يعلّمون من عَلّموا ذلك من المسـلمين على وجه اللّحن ... وفى نقل المسلمين جميعاً ذلك- قراءة على ما هو به فى الخط مرسوماً- أدلّ دليل على صحة ذلك وصوابه وأن لا صنع فى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٩٠

ذلك للكتّاب» «١».

وقال الدانى بعد ما روى عن عثمان:

«هـذا الخبر عنـدنا لا يقوم بمثله حجـة ولا يصـح به دليل من جهتين ...» ثم بـدأ بتأويل الروايـة وقال: «أراد عثمان باللّحن المـذكور فيه التلاوة دون الرسم» «٢».

وقال الزمخشرى:

« «المقيمين» نصب على المـدح لبيان فضل الصـلاة وهو باب واسع قـد ذكره سـيبويه على أمثلـة وشواهـد، ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحناً فى خطّ المصحف ...» «٣».

وقال فى الآية «... حتى تستأنسوا ...» بعد نقل الرّواية عن ابن عبّاس فيها:

«ولا يعوّل على هذه الرواية» «۴».

هـذه هى كلماتهم فى ردّ تلك الأساطير، وفى «الإتقان» عن ابن الانبارى أنّه جنـح إلى تضـعيف هذه الرّوايات «۵»، وعليه الباقلانى فى «نكت الانتصار» «۶» وجماعة.

وجماعة ذهبوا إلى أبعد من كل هذا، وقالوا بوضع هذه الأحاديث واختلاقها من قبل أعداء الإسلام ...

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٩١

فيقول الحكيم الترمذى «١»:

«... ما أرى مثل هذه الرّوايات إلّامن كيد الزنادقة ...» «٢».

ويقول أبو حيّان الأندلسى:

«ومن روى عن ابن عباس ... وانه قرأ (حتّى تستأذنوا) فهو طاعن فى الإسلام ملحد فى الدين وابن عباس برىء من هذا القول» «٣».

ومثل هذا الموقف قاله بعض العلماء المعاصرين كصاحب المنار «۴» ومحمّد أبو زهرة «۵».

هذا وقد اغتاظ من هذا الموقف جماعة واسـتنكروه بشدّة ... ومن أشـهرهم الحافظ ابن حجر العسـقلانى، الذى تحامل على الزمخشرى ومن كان على رأيه قائلًا بعد الحديث عن ابن عباس- كتبها وهو ناعس:

«وأمّا ما أسـنده الطبرى عن ابن عباس فقد اشـتدّ انكار جماعة ممّن لا علم له بالرجال صـحته، وبالغ الزمخشرى فى ذلك كعادته- إلى أن قال:- وهى واللّه فرية بلا مرية وتبعه جماعة بعده، واللّه المستعان.

وقـد جاء عن ابن عباس نحو ذلك فى قوله تعالى: «وقضـى ربك ألّا تعبـدوا إلّاإيّاه» أخرجه سـعيد ابن منصور باسـناد جيّـد عنه، وهذه الأشياء- وإن كان غيرها المعتمد- لكنّ تكذيب المنقول بعد صحّته

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٩٢

ليس من دأب أهل التحصيل، فلينظر فى تأويله بما يليق» «١».

لكن ابن حجر وهو بصدد الدفاع عن هذه الأحاديث لم يذكر أىّ تأويل لائق على حدّ تعبيره!! «٢»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ١٩٣

ب: الجواب عن روايات التّحريف بالزيادة:

اختلف العلماء من أهل السنّة فى حديث إنكار ابن مسعود الفاتحة والمعوذتين ففى الإتقان، عن الفخر الرازى:

«نقل فى بعض الكتب القديمة أنّ ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة والمعوذتين من القرآن، وهو فى غاية الصعوبة، لأنّا إن قلنا إنّ النقل المتواتر كان حاصلًا فى عصر الصّحابة يكون ذلك من القرآن، فإنكاره يوجب الكفر، وإن قلنا لم يكن حاصلًا فى ذلك الزمان فيلزم أنّ القرآن ليس بمتواتر فى الأصل، قال: والأغلب على الظن أنّ نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل باطل وبه يحصل الخلاص عن هذه العقدة. وعن القاضى أبى بكر: «لا يصحُّ عنه- أى ابن مسعود- أنها ليست من القرآن ولا حفظ عنه». وعن النَّووى فى شرح المهذّب:

«أجمع المسلمون على أنَّ المعوذتين والفاتحة من القرآن، ومن جحد منها شيئاً كفر وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح» وقال ابن حزم: «هذا كذب على ابن مسعود وموضوع ...» «۱».

وقال الباقلانى فى ذلك:

«أمّا دعوى من ادّعى أن ابن مسعود أنكر أن تكون المعوذتان قرآناً منزلًا وجحد ذلك، فإنّها دعوى تدل على جهل من ظنَّ صحتها وغباوته وشدة بُعده عن التحصيل ...» «۲».

لكن ابن حجر استنكر هذا الموقف وردّه بشدة حيث قال فى شرح البخارى:

«قد صح عن ابن مسعود انكار ذلك وبعد سرد الرّوايات قال: فقول

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۹۴

من قال إنه كذب عليه مردود والطعن فى الرّوايات الصحيحة بغير مستند لا يقبل، بل الرّوايات صحيحة والتأويل محتمل ... ثم ذكر تأويل القاضى وغيره فى هذا المجال مع اشكال وجواب» «۱».

وبعد تنازع أهل السنّة فى سند حديث انكار ابن مسعود الفاتحة والمعوذتين بين كذب موضوع وصحيح مقبول، تنازعوا فى تأويل هذا الانكار، فقال القاضى أبو بكر:

«... إنّما حكها واسقطها من مصحفه انكاراً لكتابتها لا جحداً لكونها قرآناً ...»

ثم قال ابن حجر بعد ذكر تأويل القاضى:

«هو تأويل حسن إلّاأنّ الروايهٔ الصريحة التى ذكرتها تدفع ذلك حيث جاء فيها؛ ويقول: انهما ليستا من كتاب اللَّه، قال ويمكن حمل لفظ كتاب اللَّه على المصحف فيتم التأويل المذكور، لكن قال: من تأمل سياق الطرق المذكورة استبعد هذا الجمع قال: وقد أجاب ابن الصبّاغ ... انهما كانتا متواترتين فى عصره لكنهما لم يتواترا عنده» «۲».

وقال ابن قتيبة فى مشكل القرآن:

«... ظن ابن مسعود أنّ المعوذتين ليستا من القرآن؛ لأنّه رأى النبىّ صلّى اللَّه عليه وسلّم يعوذ بهما الحسن والحسين «۳» ... فأقامه على ظنّه ولا نقول: إنّه أصاب فى ذلك وأخطأ المهاجرون والأنصار ...، وأمّا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۹۵

إسقاطه الفاتحة من مصحفه فليس لظنّه أنّها ليست من القرآن معاذ اللَّه ... ولكنّه ذهب إلى أنّ القرآن انما كتب وجمع بين اللوحين مخافة الشكّ والنسيان والزيادة والنقصان ورأى أن ذلك مأمون فى سورة الفاتحة لقصرها ... ووجوب تعلمها على كلِّ أحد» «۱».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۹۶

ج: الجواب عن روايات إلقاء الشيطان فى الوحى

فبعضهم ردّ الاسطورة وحكم بضعف إسنادها:

ومن هؤلاء: «القاضی عیاض» قال:

«إنّ هذا حديث لم يخرجه أحد من أهل الصحة، ولا رواهُ ثقة بسند سليم متصل وإنّما اولِعَ به وبمثله المفسرون والمؤرّخون المولعون بكلّ غريب، المتلقّفون من الصحف كل صحيح وسقيم ...» «۱».

ثمّ بحث القاضی عیاض طرق هذا الحديث، وانتهى إلى أنّ اضطراب متنها وانقطاع سندها واختلاف كلماتها دليل على ضعف تلك الرّوايات.

وقال أبو جعفر النحاس: «الحديثان منقطعان» «۲».

وبعضهم قَبِل تلك الاسطورة وعزاها إلى المفسرين. كالشيخ عبد القادر أبی صالح الجيلانی قال:

«قال أهل التفسير ... نعس النبیّ صلّى اللّه عليه وسلّم فألقى الشيطان على لسانه: الغرانيق العلى عندها الشفاعة ترتجى يعنی الأصنام ففرح المشركون بذلك» «۳».

وممّن تابع عبد القادر الجيلانی فی رأيه، الخفاجی فی «نسيم الرياض» فهو لم يقبل قول القاضی عياض، وكذا أبو بكر بن العربی الذی يقول: «إنّ طرق هذا الحديث كلّها باطلة» يقول الخفاجی:

«فإنّ له طرقاً متعددة كثيرة متتابعة المخارج وكل ذلك يدل على أنّ له أصلًا، وقد ذكرنا له ثلاثة أسانيد منها ما هو على شرط

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۹۷

الصحيح ...» «۱».

وقد سار «ابن حجر» على هذه العقيدة فقال:

«... فإنّ الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها دل ذلك على أنّ لها أصلًا وقد ذكرت أنّ ثلاثة أسانيد منها على شرط الصحيح ... وإذا تقرر ذلك تعيّن تأويل ما وقع فيها ممّا يستنكر ... فإنّ ذلك لا يجوز حمله على ظاهره لأنّه يستحيل عليه صلّى اللّه عليه وسلّم ان يزيد فی القرآن عمداً ما ليس منه وكذا سهواً إذا كان مغايراً لما جاء به من التوحيد لمكان عصمته وقد سلك العلماء فی ذلك مسالك ...» «۲».

ثمّ ذكر محامل العلماء فی هذه المسألة- وأورد بحث ونقد القاضی عياض- تلك المحامل التی لا تسمن ولا تغنی من الحقّ شيئاً، ومن شاء فليرجع إلى فتح الباری «۳».

وظاهر كلام ابن تيمية أنّه قبل اسطورة الغرانيق حيثُ قال- وهو بصدد معنى المحكم والنسخ من آيات القرآن-:

«فإنّ الكلام هنا فيما يلقی الشيطان ممّا نسخه اللّه ثم يحكم اللّه آياته، وجعل المحكم ضد الذی نسخه اللّه مما ألقاه الشيطان ولهذا قال طائفة من المفسرين المتقدمين: إنّ المحكم هو الناسخ والمتشابه هو المنسوخ أرادوا واللّه أعلم قوله: «فينسخ اللّه ما يلقی الشيطان ثم يحكم آياته» «۴»

والنسخ هنا رفع ما ألقاه الشيطان لا رفع ما شرعه اللّه» «۵».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۹۸

د: الجواب عن الرّوايات التی تدلُّ على التّحريف بالنقيصة

۱- البحث فی أسانيد الأحاديث:

وهذه الأحاديث محلّ اختلاف وتنازع كثير جدّاً من ناحية السند؛ إذ إنّ بعض أهل السنّة يقول: إنّه من وضع الملاحدة واختلاقهم فی

كتب أهل السنة، وبعض آخر حكموا بصحة تلك الرّوايات وجلالة رواتها ووثاقتهم:

۱- إسقاط آية: «لو أنّ لابن آدم وادياً» من سورة البينة:

قال ابن الانبارى: «ان هـذا باطل عند أهل العلم، لأنّ قراءتى ابن كثير وأبى عمرو متصـلتان بابىّ بن كعب لا يفرقان فيهما هذا المذكور فى: لم يكن» «۱». لكن قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح» «۲».

۲- إسقاط آية الحمية من سورة الفتح:

فقال بعضـهم فى آية الحمية المزعومة فى سورة الفتح: «... فهذه وما يشـبهها أحاديث لم تشتهر بين نقلة الحديث، وإنّما يرغب فيها من يكتبها طلباً للغريب» «۳».

وقال فى عدد سورة الأحزاب: «يحمل- إن صحّ، لأنّ أهل النقل ضعّفوا سنده- على أنّ تفسيرها ...» «۴».

لكنّ ابن حزم الاندلسى قال: «هذا اسناد صحيح كالشمس لا مغمز فيه ...» «۵».

والحاكم فى المستدرك والذهبى فى تلخيصه صحّحاه «۶»، والضـياء المقدسى فى «المختارة فى الحديث» يرى أنّه صحيح حيث التزم فى المختارة أحاديث

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۱۹۹

صحاحاً «۱».

۳- إسقاط آية الرّضاع:

قال الطحاوى فى «آية الرّضاع»:

«هـذا ممّا لا نعلم أحـداً رواه كما ذكرنا، غير عبد اللّه بن أبى بكر، وهو عندنا وَهْم منه، أعنى ما فيه ممّا حكاه عن عائشة أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم توفى وهُنّ مما يقرأ من القرآن» «۲».

وقال النحّاس بعد ذكر حديث الرضاع:

«فتنازع العلماء [فى] هـذا الحديث لما فيه من الإشـكال، فمنهم من تركه وهو مالك بن أنس وهو راوى الحديث ... وممّن تركه أحمد بن حنبل وأبو ثور ...» «۳».

وقال السرخسى: «... حديث عائشة لا يكاد يصحّ» «۴».

وقال صاحب المنار:

«... إنّ الروايـة عن عائشـة مضـطربة ... وردّ هـذه الرواية عن عائشة لأهون من قبولها مع عدم عمل جمهور من السّـلف والخلف بها ...» «۵».

واعترف بعضهم بوضع الملاحدة فى كتب القوم، فمنهم صاحب الكشاف، حيث قال:

«... وأما كون الزيادة كانت فى صـحيفة عنـد عائشـة فأكلها الـداجن فمن وضع الملاحدة وكذبهم فى أنّ ذلك ضاع بأكل الداجن من غير

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۰۰

نسخ» «۱».

ومثله عن الدكتور مصطفى زيد حيث قال:

«نحن نسـتبعد صـدور مثـل هـذه الآثـار- أى منسوخ التلاوة باقى الحكم- بالرغم من ورودها فى الكتب الصّـحاح ... وفى بعض هـذه الرّوايات جاءت العبارات التى لا تتّفق ومكانة عمر ولا عائشة، ممّا يجعلنا نطمئن إلى اختلاقها ودسّها على المسلمين» «۲».

هذا وقال ابن حزم فى آيتى الرضاع الكبير والصغير أيضاً:

«هذان خبران فى غاية الصحة وجلالة الرواة وثقتهم ولا يسع أحداً الخروج عنها!» «۳».

ورواه مسلم فى صحيحه عن طريق مالك وعن طريق يحيى بن سعيد وما جاء فى صحيح مسلم، صحيح لا محالة عنده «۴».

۲- البحث فى متون الأحاديث:

اشارة

فالمعروف فى هذه الأحاديث- بعد اعترافهم بأنّها أكثر من أن تحصى «۵»-، حملها على القراءة الواردة أو نسخ التلاوة، لئلّا يلزم ضياع شىء من القرآن ولا الطعن فيما أخرجه الشيخان وما رواه الأئمة الأَعيان وسوف نبحث حول نسخ التلاوة إن شاء اللَّه تعالى، لكن أوردنا هنا وجوهاً أُخر من التأويلات، منها:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۰۱

۱- الحمل على التفسير والتأويل:

قال ابن سلّام بعد أن أخرج شطراً من تلك الرّوايات:

«فهذه الحروف وأشباهٌ لها كثيرة، قد صارت مفسرة للقرآن ... وإنّما أراد أهل العلم منها أن يستشهدوا بها على تأويل ما بين اللّوحين ويكون دلائل على معرفة معانيه وعلم وجوهه» «۱»، وقد حمل بعضهم على التفسير عدداً من الأحاديث بخصوصها

ومن ذلک: ماورد حول آية المحافظة على الصلوات عن عائشة وحفصة من الحاق كلمة «وصلاة العصر» بقوله تعالى: «حافظوا على الصلوات والصلاة الوُسطى» بأن الكلمة ادرجت على سبيل التفسير والايضاح» «۲».

ومن ذلک: ماورد عن أبى موسى الأشعرى حول سورة كانوا يشبّهونها فى الطول والشدّة بسورة براءة، فقد ذكر بعضهم له وجوهاً منها: «إنّه يجوز أن يكون تفسيراً، وحفظ منها أى من تفسيرها ومعناها» «۳».

ومن ذلک: ماورد حول ما أسميناه بآية الجهاد:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۰۲

«يحمل على التفسير، والمراد من «أسقط من القرآن» أى: أسقط من لفظه فلم تنزل الآية بهذا اللفظ، لا أنها كانت منزلة ثم اسقطت، وإلّا فما مَنَعَ عمر وعبدالرحمن من الشهادة على أنّ الآية من القرآن وإثباتها فيه» «۱».

وفى الفرقان:

«وقد ذهب بعضهم إلى أن أغلب ما وجد من الخلاف إنّما هو من وضع بعض كلمات بين الأسطر تفسيراً لما فى المصحف فظنّها القارئ من جنس القرآن خطأً وليست من القرآن» «۲».

ومن ذلک: ماورد عن زرّ بن حبيش، عن ابىّ بن كعب، أنه قال له:

«كم تقرأ سورة الأعراف- كذا، والذى نقلنا سابقاً عن مصادرهم كم تقرأ سورة الأحزاب؟ قلت: ثلاثاً وسبعين آية ...» فقد قيل: «يحمل إنْ صحّ- لأنّ أهل النقل ضعفوا سنده- على أن تفسيرها كان يوازى سورة البقرة وإن فى تفسيرها ذكر الرجم الذى وردت به السُّنة» «۳».

۲- الحمل على السنّة:

وهذا وجه آخر اعتمد عليه بعض العلماء بالنسبة لعدد من الأحاديث:

ومن ذلك: قول أبى جعفر النحّاس وبعضهم فى آية الرجم:

«إسناد الحديث صحيح، إلّاأنّه ليس حكمه حكم القرآن الذى نقله الجماعة عن الجماعة ولكنّها سُنّة ثابتة ... وقد يقول الإنسان: «كنت أقرأ كذا» لغير القرآن، والدليل على هذا أنّه قال: ولولا أنّى أكره أن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۰۳

يقال: زاد عمر فى القرآن، لزدته» «۱».

ومن ذلك: قول بعضهم حول آية: «لو كان لابن آدم ...»:

«إنّ هذا معروف فى حديث النبيّ صلّى اللَّه عليه وسلّم، على أنّه من كلام الرسول لا يحكيه عن ربّ العالمين فى القرآن ... ويؤيّده حديث روى عن العبّاس بن سهل، قال: سمعت ابن الزُّبير على المنبر يقول:

قال رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وسلّم: لو أنّ ابن آدم اعطى واديان ...» «۲».

وهو قول العلّامة الزبيدى حيث ذكره فى كتابه فى الأحاديث المتواترة وقال:

«الحديث الرابع والأربعون: «لو أنّ لابن آدم وادياً من ذهب لأحبَّ ...» رواه من الصّحابة خمسة عشر نفساً ...» «۳».

ويؤيد هذا الحمل ما قد روى مسلم بعدة أسانيد، أنّه من حديث الرسول «۴» وهكذا فى رواية أبى نعيم الأصبهانى «۵».

۳- الحمل على الحديث القدسى:

وعليه حمل ابن قتيبة إذ قال:

«يجوز أن يكون أنزله وحياً إليه كما كان تنزل عليه أشياء من أمور الدين ولا يكون ذلك قرآناً ... كقوله صلّى اللَّه عليه وسلّم: يقول اللَّه تعالى: إنّى خلقت عبادى جميعاً حنيفاً ...» «۶»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۰۴

وهكذا حمله الحافظ أحمد العاصمى (المولود ۳۷۸ ه.) فقال:

«إنّ هذا من جنس ما كان نزل على رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وسلّم من الأمر والنهى وغير ذلك على جهة التبليغ لا على جهة أنّه قرآن يُتلى ويكتب فى المصاحف؛ لأنّه لو كان من القرآن المتلوّ المكتوب فى المصاحف لما بطل بأكل الداجن ولما سقط بالنسخ، واللَّه عزّ وجلّ يقول: «إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون» وقال: «لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه»، ولو كان من القرآن لما اجتمع الناسخ والمنسوخ فى آية واحدة بل كانت الآية الناسخة تتأخر عن المنسوخ كما لا يجوز أنْ يجتمع حكمان مختلفان فى وقت واحد وحال واحدة.

وكيف يجوز أن يكون قرآناً يُتلى على عهد رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وسلّم على ما أخبرت به عائشة رضى اللَّه عنها ولا يحفظه واحد من الصحابة ولا كاتب الوحى الذى جمع القرآن فى زمن أبى بكر وعثمان وهو زيد بن ثابت رضى اللَّه عنهم، ولو كان من القرآن لما احتمل ما يذكرون حدوثه من السَّهو والإغفال والتفريط حتّى أكله الداجن أو سقط من المصحف مع شدة حرص الصّحابة رضى اللَّه عنهم على جمعه وحفظه كما لم يحدث فى غيره من الآى، يدل على أنّه من جنس ما كان ينزل عليه على جهة التبليغ والرِّسالة لا على جهة أنّه قرآن يتلى أو يكتب. ومن نحو هذا ما روى عن النبيّ صلّى اللَّه عليه وسلّم أنه قال حكاية عن ربّه عزّ وجلّ: «كل عمل ابن

آدم له إلّاالصوم فإنّه لی وأنا أجزی به» وقوله صلّی اللَّه علیه وسلّم: «أنا عند ظن عبدی بی فلیظن بی ما شاء» وما نحوها، أخبار کثیرهٔ ... وقولها (أی عائشهٔ) «کانت فی صحیفهٔ» تجوز أن تکون من السنهٔ المکتوبهٔ فی

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۲۰۵

الصحیفهٔ لأنّهم کانوا یکتبون السنن فی الصحیفهٔ.

ویحتمل- إن صحت هذه اللفظهٔ- أن یکون من القرآن متأوّلًا مفسّراً من حکمه لا متلواً من لفظه ونظمه ولولا أنه کذلک لما کانت الأمّهٔ تجمع علی إسقاط ما ضمّن اللَّه» «۱».

ویظهر ذلک- أی الحمل علی الحدیث القدسی أیضاً- من روایهٔ أبی واقد اللَّیثی حیث قال:

«کنّا نأتی النبیَّ صلّی اللَّه علیه وسلّم إذا انزل علیه، فیحدثنا فقال صلّی اللَّه علیه وسلّم لنا ذات یوم: إنّ اللَّه عزّ وجلّ قال: انا أنزلنا المال لإقام الصلوهٔ وایتاء الزَّکاهٔ ولو کان لابن آدم وادٍ لأحبّ أن یکون إلیه ثان ...» «۲».

وقال ابن حزم:

«قد قال قوم فی آیهٔ الرجم: إنّها لم تکن قرآناً وفی آیهٔ الرضعات کذلک، ونحن لا نأبی هذا ولا نقطع أنّها کانت قرآناً متلوّاً فی الصلوات ولکنّا نقول: إنّها کانت وحیاً أوحاه إلی نبیّه کما أوحی إلیه من القرآن فقرئ المتلوّ مکتوباً فی المصاحف والصلوات، وقرئ سائر الوحی منقولًا محفوظاً معمولًا به کسائر کلامه الذی هو وحی فقط» «۳».

۴- الحمل علی الدعاء:

وهذا ما قاله بعضهم فی ما سمّی بسورهٔ «الحفد» وسورهٔ «الخلع» فقال:

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۲۰۶

«وأمّا ما ذکر عن ابی بن کعب انه عدّ دعاء القنوت: اللّهم انا نستعینک ... سورهٔ من القرآن، فانه- إن صحّ ذلک- کتبها فی مصحفه لا علی أنّها من القرآن بل لیحفظها ولا ینساها احتیاطاً، لأنّه سمع النبیّ صلّی اللَّه علیه وسلّم وکان یقنت بها فی صلاهٔ الوتر ...» «۱».

۵- الحمل علی الوضع أو الخطأ فی الفهم:

قال الآلوسی فیما أخرج أبو عبید فی الفضائل وابن الانباری وابن مردویه، عن عائشهٔ حیث قالت: کانت سورهٔ الأحزاب تقرأ فی زمان النبیّ صلّی اللَّه علیه وسلّم مئتی آیهٔ، فلمّا کتب عثمان رضی اللَّه عنه المصاحف لم یقدر منها إلّاعلی ماهو الآن:

«وهو ظاهر فی الضیاع من القرآن، ومقتضی ما سمعت أنّه موضوع، والحق ان کل خبر ظاهره ضیاع شیء من القرآن إمّا موضوع أو مؤوَّل» «۲».

وقال الرافعی:

«ولا یتوهمن أحد أنّ نسبهٔ بعض القول إلی الصحابهٔ نصّ فی أنّ ذلک المقول صحیح البتهٔ؛ فإن الصحابهٔ غیر معصومین وقد جاءت روایات صحیحهٔ بما أخطأ فیه بعضهم من فهم أشیاء من القرآن علی عهد رسول اللَّه صلّی اللَّه علیه وسلّم وذلک العهد هو ما هو. ثم بما ذَهَلَ عنه بعضهم مما تحدثوا من أحادیثه الشریفهٔ فأخطأوا فی فهم ما سمعوا ...» «۳».

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۲۰۷

۶- القول بالتحريف:

وهو ظاهر قول أبى الحسن محمد بن أحمد المعروف بابن شنبوذ البغدادى (ت/ ۳۲۸ ه.) قال:

«إنّ عثمان قد أسقط من القرآن خمسمائة حرف وإنّه والصحابة زادوا فى القرآن ما ليس فيه ... والمصحف الذى فى أيدينا اشتمل على تصحيف حروف مفسدة مغيرة» «۱».

وأيضاً قول الشعرانى حيث قال:

«ولولا ما يسبق للقلوب الضعيفة ووضع الحكمة فى غير أهلها لبيّنت جميع ما سقط من مصحف عثمان» «۲».

وفى القرن الأخير محمد الخطيب حيث ألّف كتاب الفرقان فى سنة ۱۹۴۸ م.

وحشاه بتلك الروايات وقد طلب الأزهر من الحكومة مصادرة هذا الكتاب «۳».

وعلى هذا قد تبيّن زلة أخرى من الدكتور القفارى حيث اتّهم محمّد مهدى الآصفى بأنّه كذب على علماء أهل السنة حيث قال:

«شذّ عن اجماع الفريقين على سلامة القرآن من التحريف بعض الشيعة وبعض أهل السنة» «۴».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۰۸

إلى هنا تبيّن أن بعض أهل السنة اعتمد تلك الرّوايات للاستدلال بها على وجود لحن وخطأ فى القرآن- نعوذ باللَّه- فى الوقت الذى يعتبر فيه جمع آخر منهم أنّ هذه الرّوايات مردودة، وذهب جمع إلى أنّ تلك الرّوايات التى يستفاد منها سقوط آيات من سورة الأحزاب وسورة لم يكن، ووجود سورة شبيهة بسورة براءة و ...، حملوها على أنّها من التفسير أو السنة، وقد حمل بعضهم وجود بعض السورة كسورتى الحفد والخلع بأنّهما من باب الدعاء، بينما عدّ جمع آخر هذه الرّوايات باطلة. وجمع آخر قَبِل هذه الرّوايات بالاجمال وقال: إنّها تحمل على التأويل بيد أنّه لم يذكر نوع التأويل، كما عدّ قسم آخر هذا التأويل من باب الحديث القدسى.

ولكن المحصل من آراء الكثير من علماء أهل السنة هو اعتبار هذه الرّوايات صحيحة وأن الآيات المذكورة فيها نسخت وسمّوا ذلك «نسخ التلاوة دون الحكم أو مع الحكم» وإليك تفصيلها:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۰۹

دراسة فى نسخ التلاوة:

اشارة

استدلّ بعض علماء أهل السنة بوجود آيات منسوخة التلاوة على وجه العموم بآيتين كريمتين:

أ- آية «ما ننسخ من آية أو نُنسها نأت بخير منها أو مثلها» «۱».

فيكون المعنى- على حدّ زعمهم- ما ننسخ من آية من آيات القرآن أو نمحها من الأَذهان، نأت بآيات قرآنية خير منها أو مثلها.

ب- آية «وإذا بدّلنا آية مكان آية ...» «۲».

فيكون المعنى فيها أيضاً: إذا بدّلنا آية من آيات سور القرآن مكان آية أخرى.

وقد استشهد علماء السنة بالآيتين «۳» وأوردوا فى تفسيرهما الرّوايات السابقة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۱۰

التى تتحدث عن نقصان القرآن «۱». وبتفسيرهم هذا وجدوا حلّاً لمعضلة تلكم الرّوايات وقالوا: إنّها نسخت تلاوتها، أى إن اللَّه سبحانه كان قد أنزل على نبيّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم تلكم الآيات والسور ثم نسخها مع حكمها أو بدون حكمها.

فقال ابن حزم:

«فأمّا قول من لا يرى الرجم أصلًا فقول مرغوب عنه، لأنّه خلاف الثابت عن رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وسلّم وقد كان نزل به القرآن ولكنه نسخ لفظه وبقى حكمه» «۲».

وعلى ذلك حمل «أبو شامة» وكذا «الطحاوى» فقال:

«لكنّ عمر لم يقف على النسخ فقال ما قال ووقف على ذلك غيره من الأصحاب» «۳».

وقال السيوطى:

«وأمثلة هذا الضرب كثيرة».

ثمّ حمل قول ابن عمر: «لا يقولَنَّ أحدكم قد أخذت القرآن كلّه ... قد ذهب منه قرآن كثير ...». وكذلك ما روى عن عائشة فى شأن سورة الأحزاب «۴».

وفى «المحلّى» بعد أن روى قول ابى بن كعب فى عدد آيات- مزعومة من- سورة الأحزاب قال:

«هذا اسناد صحيح كالشمس لا مغمز فيه ... ولو لم ينسخ لفظها

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۱۱

لأقرأها أُبى بن كعب زِرّاً بلا شك ولكنّه أخبره بأنّها كانت تعدل سورة البقرة ولم يقل له: إنّها تعدل الآن؛ فصح نسخ لفظها» «۱».

وقال «الآلوسى»:

«اسقط زمن الصديق ما لم يتواتر وما نسخت تلاوته وكان يقرأه من لم يبلغه النسخ وما لم يكن فى العرضة الأخيرة ...»

ثمّ ذكر طائفة من الآثار الدّالة على نقصان القرآن عن كتبهم وقال:

«ومثله كثير وعليه يحمل ما رواه أبو عبيد عن ابن عمر أنّه قال: «لا يقولَنَّ أحدُكم ...» والرّوايات فى هذا الباب أكثر من أن تحصى إلّا أنّها محمولة على ما ذكرنا» «۲».

ووافق «الزرقانى» على حمل هذه الأحاديث على النسخ لورود ذلك فى الأحاديث «۳»، وكذا ذكر غيرهم.

وقد عدّ الدكتور القفارى أيضاً كل هذه الطوائف من الرّوايات من باب «القراءة الواردة» أو «منسوخ التلاوة» تبعاً لغيره، ودافع عن هذه النظرية بشدّة قائلًا:

«إنّ تلك الآثار كان قرآناً ثمّ رفع فى حياة الرسول والوحى ينزل، ولهذا وضعت من باب النسخ من مباحث علوم القرآن عند أهل السنة ...» «۴».

ونسب هذا النسخ إلى اللَّه تعالى ودافع عنه وقد أصرّ على أن نظر السيد الخوئى رحمه اللَّه تعالى فى ردّ هذه النظرية يوصد باب نسخ التلاوة الذى هو بمثابة القاعدة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۱۲

الثابتة من اللَّه تعالى؛ ولهذا نراه يتهم السيد الخوئى بالتظاهر بالدفاع عن القرآن، فيقول:

«... وكأنّه أراد [السيد الخوئى] ان يوصد هذا الباب ويرد هذه القاعدة الثابتة [أى نسخ التلاوة] ليثبت بطريق ملتو عقيدة فى نفسه يكاد يخفيها ...» «۱».

وأخيراً فإن الدكتور القفارى يجعل من نظرية نسخ التلاوة أمراً مشتركاً بين الفريقين «۲»، مع أنّه لا يخفى أنّ من يقول بنسخ التلاوة فى آيات القرآن لا يحتاج إلى التواتر فى اثبات آيات الوحى «۳»، أو التواتر فى نسخها؛ لأنّا نرى أنّ من روى تلك الآيات المزعومة هم ثلة قليلة لا- تبلغ حد التواتر ك «عائشة»، «عمر بن الخطاب»، «عبد اللَّه بن عمر»، «ابى بن كعب» و «أبو موسى الأشعرى» ولو كانت متواترة لكثر الراوون لها، بل انهم قرأوا تلك الآيات المزعومة ولا يعلمون أنّها منسوخة «۴» ومع ذلك يعتبر أكثر علماء أهل السنة أنها

من آيات الوحى أولًا ونسخها ثانياً.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢١٣

هل نسخ التلاوة واقع أم خيال؟

نأتى هنا إلى بحث الجانب التطبيقى لنظرية «نسخ التلاوة»، يعنى أننا لو فرضنا أن هذه الأنواع الثلاثة من النسخ ممكنة ثبوتاً، وأيضاً على فرض أن هاتين الآيتين «ما ننسخ من آية أو ننسها ...» و «وإذا بدلنا آية مكان آية» ناظرتان إلى نسخ التلاوة، مع هذه الفرضيات نقول: إنّ هذه الرّوايات التى تتحدث عن نقصان القرآن هل يمكن أن يشملها نسخ التلاوة أم أنها فى مقام التطبيق تواجه اشكالات كثيرة جداً؟ وهنا لسنا بحاجة إلى أدلة علماء الإمامية، فى ردّهم على تلك النظرية، بل يكفى الاعتماد على أدلّة جماعة من متقدمى أهل السنّة ومتأخريهم فى ردّهم لتلك النظرية- نسخ التلاوة- فى مقام التطبيق.

وأدلتهم تلك تنقسم الى أقسام ثلاثة:

١- إنّ هذه الرّوايات أخبار آحاد ومن البديهى أنه لا يمكن اثبات آية قرآنية أو إثبات نسخها اعتماداً على خبر الواحد:

قال الزركشى فى مورد آية الرضاع المزعومة:

«حكى القاضى أبو بكر (ت ۴۰۳) فى «الانتصار» عن قوم إنكار هذا الضرب لأنّ الأخبار فيه أخبار آحاد ولا يجوز القطع على انزال القرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجّة فيها» «١».

وقد ردّ «أبو جعفر النحّاس» (ت ٣٣٨) منسوخ التلاوة دون الحكم بقوة وأورد فى جملة كلامه حديث الرجم عن عمر بن الخطاب وقال:

«واسناده صحيح إلّاأنه ليس حكمه حكم القرآن الذى نقله جماعة عن الجماعة ولكنّه سنة ثابتة ...» «٢».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢١۴

وقال أبو عبد اللّه بن ظفر صاحب كتاب «الينبوع فى التفسير»:

«خبر الواحد لا يثبت القرآن وقد صرّحوا- أى العلماء- بعدم جواز نسخ الكتاب بخبر الواحد ونسبه «القطّان» إلى الجمهور» «١».

وقال الشوكانى:

«لقد اختلف فى المنقول آحاداً هل هو قرآن أم لا؟ فقيل: ليس بقرآن لأنّ القرآن ما تتوفر الدواعى على نقله ... فما لم يتواتر فليس بقرآن «٢».

وقال فى موضع آخر: منع قوم من نسخ اللّفظ مع بقاء الحكم وبه جزم «شمس الدين السرخسى» لأنّ الحكم لا يثبت بدون دليل» «٣».

وقال ابن الجزرى:

«... فما عدا مصحف عثمان- وهو المصحف الموجود- لا يقطع عليه وإنّما يجرى مجرى الآحاد» «۴».

وهكذا غيرهم من العلماء «۵».

ومن المعاصرين «رشيد رضا» «۶» و «صبحى الصالح» و «الرافعى» «٧» و «مصطفى زيد» «٨» وغيرهم حيث أنكروا نظرية نسخ التلاوة، فقال صبحى الصالح:

«والولوع باكتشاف النسخ فى آيات الكتاب أوقع القوم فى أخطاء

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢١۵

منهجية كان خليقاً بهم أن يتجنبوها لئلّا يحملها الجاهلون حملًا على كتاب اللّه ... لم يكن خفياً على أحد منهم أنّ الآية القرآنية لا تثبت إلّا بالتواتر، وأنّ أخبار الآحاد ظنية لا قطعية وجعلوا النسخ فى القرآن- مع ذلك- على ثلاثة أضرب: نسخ الحكم دون التلاوة،

نسخ التلاوة دون الحكم ونسخ الحكم والتلاوة جميعاً ... ففى الضربين الثانى والثالث اللّذين نسخت فيهما بزعمهما تلاوة آيات معينة أمّا مع نسخ أحكامها وأمّا دون نسخ أحكامها والناظر فى صنيعهم هذا سرعان ما يكتشف فيه خطأ مركّباً وجميع ما ذكروه منها أخبار آحاد، ولا يجوز القطع على انزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجّة فيها ...» «۱».

وفى تفسير «المنار»:

«ان عائشة نقلت آية خمس رضعات معلومات يحرمن نقل قرآن لا نقل حديث ... [لكن] لو صحّ أن ذلك قرآناً يتلى لما بقى علمه خاصاً بعائشة بل كانت الرّوايات تكثر فيه ويعمل به جماهير الناس ويحكم به الخلفاء الراشدون وكل ذلك لم يكن ...» «۲».

۲- نصوص الآيات المزعومة لا تتفق مع سنخ آيات القرآن:

من البديهى أنّ الآيات التى أُوردت بعنوان «منسوخ التلاوة» يجب ان تتوافق مع بقية الآيات القرآنية من حيث الاسلوب والفصاحة والبلاغة فى حدّ الإعجاز، فإن الآيات المزعومة طبقاً لهذه النظرية كانت ممّا نزل من اللّه تعالى فى الأصل، لكنّها نسخت بعد ذلك، ولكن لو نظر إليها أىّ شخص له أدنى معرفة بآيات القرآن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۱۶

الكريم لأذعن بأنّها خزعبلات ليس فيها من طلاوة وعذوبة آيات القرآن الكريم من شىء، بل على العكس يظهر منها ولأوّل وهلة التناقض والاختلاف، ولو كانت من عند اللّه لم يرد فيها هذا الاضطراب والتناقض، يقول عزّ وجلّ: «ولو كان من عند غير اللّه لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً» «۱».

قال فى الفرقان:

«... ومن ذلك أيضاً ما يدّعونه من نسخ تلاوة «إنا أنزلنا المال لاقام الصلوة وإيتاء الزكاة ولو أنّ لابن آدم وادياً لأحبّ ...» ونسخ تلاوة «وان اللّه يؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم» ونسخ تلاوة «يا أيّها الذين آمنوا لا تقولوا ما لا تفعلون فتكتب شهادة فى أعناقكم ...» وكثير غير هذا يضيق المقام عن ذكره ويعلم العقلاء انه ليس بكلام الخالق تعالى وليست له طلاوة وليست به حلاوة وعذوبة وليست عليه بهجة بل ويتبرأ من ركاكته المخلوقون فكيف برب العالمين» «۲».

وقال «صبحى صالح»:

«ومما يدل على اضطراب الرواية، أنّ فى صحيح ابن حبان ما يفيد أن هذه الآية التى زعموا نسخ تلاوتها كانت فى سورة الأحزاب لا فى سورة النور ...» «۳».

وأخيراً قال «العلامة البلاغى» من علماء الإمامية:

«هب ان المعرفة والصدق لا يطلبان المحدثين «ولا نقول القصاص» ولا يسألانهم عن هذا الاضطراب الفاحش فيما يزعمون انه من

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۱۷

القرآن ولا يسألانهم عن التمييز بين بلاغة القرآن وعلو شأنه فيها وبين انحطاط هذه الفقرات، ولكن أليس للمعرفة ان تسألهم عن الغلط فى قولهم «لا المشركة» فهل يوصف الدين بأنّه مشركة؟ وفى قولهم «الحنيفة المسلمة» وهل يوصف الدين أو الحنيفة بأنّه مسلمة؟ ...» «۱».

ثمّ تطرق إلى الاضطراب والغلط فى قولهم «انا انزلنا المال لاقام الصلوة ...» فقال:

«أو لم يكونوا عرباً أو لهم إلمام باللغة العربية ... وها أنت ترى روايات عائشة وجابر وأنس وابن عباس تجعل حديث الوادى والواديين من قول رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وتمثله فهى بسوقها تنفى كونه من القرآن الكريم ومع ذلك فقد نسب إلى كلام الرسول صلّى اللّه عليه وآله ما يأتى فيه بعض من الاعتراضات المتقدمة مما يجب ان ينزّه عنه ودع عنك الاضطراب الذى يدع الرواية مهزلة» «۲».

۳- إنّ نسخ الآيات إنّما يختص بزمن نزول الوحى وبعض تلك الأخبار توحى بأنّ النسخ كان بعد وفاة النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم

وانقطاع الوحی:

وهذا اشكال متين لأنّ موضوع النسخ والإنساء بعد انقطاع الوحی بوفاة الرّسول صلّی اللّه علیه وآله منتف موضوعاً كما هو معلوم، ولكن كلام بعض الناقلين الذين رووا هذه الآيات المزعومة يوحی بأنّها كانت تتلی حتّی بعد وفاة النبیّ صلّی اللّه علیه وآله وسلّم وليست من النسخ فی شیء.

فهذه عائشة تقول فی آية الرضاع المزعومة:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢١٨

«فتوفی رسولُ اللّه وهنّ مما نقرأ من القرآن» «١».

وأيضاً قولها:

«كانت سورة الأحزاب تقرأ فی زمان النبیّ صلّی اللّه علیه وسلم مأتی آية فلما كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلّاعلی ما هو الآن» «٢».

وذاک عمر بن الخطاب القائل:

«واللّه لولا أن يقول القائلون زاد عمر فی كتاب اللّه لأثبتها كما انزلت» «٣».

وقول حميدة بنت أبی موسی قالت:

«قرأ علیّ أبی وهو ابن ثمانين سنة فی مصحف عائشة: «إنّ اللّه وملائكته يصلّون علی النبیّ يا أيّها الّذين آمنوا صلّوا علیه وسلموا تسليماً وعلی الّذين يصلون الصفوف الأول، قالت قبل أن يغير عثمان المصاحف» «۴».

أليس هذا القول صريحاً فی عدم النسخ فی عصر نزول الوحی؟ بل إنّ عائشة لم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢١٩

تقرأ به باعتباره قرآناً فحسب، وإنّما عملت بمضمون آية الرضاع طيلة حياتها وقد جاء فی «الموطأ» «١» و «صحيح مسلم» «٢»:

«فأخذت بذلک- أی رضاع خمس رضعات لنشر الحرمة- عائشة امّ المؤمنين فيمن كانت تحبّ أن يدخل عليها من الرِّجال فكانت تأمر اختها امّ كلثوم بنت أبی بكر الصديق وبنات اختها أن يُرضعْنَ من احبّت أن يدخل عليها من الرِّجال، وأبی سائر أزواج النبیّ صلّی اللّه علیه وسلّم أن يدخل عليهن بتلک الرضاعة أحد من الناس».

ولا ننسی أنّ هذه الوقعة كانت بعد وفاة رسول اللّه صلّی اللّه علیه وآله وسلّم.

هذا عجيب وأعجب منه تشبّثهم ببعض الآيات التی فيها كلمة «النسخ» أو «الانساء» حتی يضفوا علی نظريتهم طابعاً قرآنياً.

وقد تفطن جمع من علماء أهل السنة إلی هذه النكتة فقال أبو جعفر النحاس (٣٣٨ ه.):

«وفی الحديث- الرضاع- لفظة شديدة الاشكال وهو قولها- أی عائشة- فتوفی رسول اللّه وهن مما نقرأ فی القرآن» «٣».

وقال السرخسی:

«والدليل علی بطلان هذا القول قوله تعالی: «إنّا نحن نزّلنا الذكر ...» وبه يتبين أنّه لا يجوز نسخ شیء منه بعد وفاته صلّی اللّه علیه، وما ينقل من أخبار آحاد شاذ لا يكاد يصح شیء منها» «۴».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٢٠

والحاصل أنّه هل يجب علی كلّ عالم تقبّل هذه الرّوايات مع انها أخبار آحاد أولًا، ومضطربة المتن ثانياً، وبعيدة كلّ البعد عن فصاحة القرآن وتعاليمه ثالثاً، وكون تلک الآيات نسخت بعد وفاة النبیّ رابعاً؟

وأیّ معنی ل «نسخ التلاوة» بعد كلّ هذه الأمور؟ ومع كلّ هذا انظر كيف يسوغ للدكتور القفاری أن يجعل من ردّ نظرية «نسخ التلاوة» من أهل السنّة وغيرهم محتجاً بهذه الإشكالات مكذّباً لربّ العالمين، فيقول:

«من يزعم أنّ نسخ التلاوة من الباطل يكذّب ربّ العالمين وقد وقع [هذا النسخ] فى كتاب اللَّه فانظر ما أعظم جرمه؟!» «۱».

والطريف أنّ الدكتور القفارى نفسه أورد نصَّ عبارة أبى جعفر النحّاس قائلًا:

«إنّ النسخ ارتفع بموت النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم» ثم قال: إنّ من زعم أنّ النسخ يمكن وقوعه بعد النبىّ فهو من أصناف الغلاة «۲».

والحاصل أنّ علماء السنة لم يتخذوا موقفاً واحداً من تلك الرّوايات، بل اختلفت آراؤهم فى ردّ وقبول وتأويل وتوجيه هذه الرّوايات، وسبب هذا الاختلاف هو التباين فى محور التفكر وهل هو القرآن أو الحديث؟ فالذاهبون إلى أنّ القرآن هو المحور الاساس، رأوا أنّ الرّوايات وإن بلغت ما بلغت من أعلى درجات الصحّة، إذا كانت مخالفة للقرآن، ولم يوجد محمل تحمل عليه، فإنّها تضرب عرض الجدار، ذلك لأنّ ساحة القرآن المقدسة أعلى وأعظم من هذا النوع من الرّوايات المزعومة، وكان أصل هذا التفكير معرفة عمق الرسالة والقرآن الكريم، وهذا يعنى أنّه وقف على أنّ حجية الرّوايات حدوثاً وبقاءً منوطة بالقرآن الكريم؛ لأنّ القرآن نفسه عهد إلى السنة أمر تبيينه وتوضيحه والرّوايات حاكية

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۲۱

عن السنة. وعلى هذا فان هذه الرّوايات إن لم تكن ممضاة من قبل القرآن فلا دليل على حجّيتها، وصحّة سندها لا تكفى لاعتبارها كما لا يخفى.

وفى مقابل هذا الاتجاه، اتجاه من تمسّك بالصّحاح والمسانيد والسنن إلى الحدّ الذى لم يسمح لنفسه بتجاوز هذه الرّوايات وصحّتها، فأوقع نفسه فى الحيرة، فإذا أراد أن ينأى بنفسه عن تلك المشكلة دخل فى مشكلة أخرى، كاللجوء إلى نظرية نسخ التلاوة مع ما فيها من اشكالات عديدة لا مفرّ منها.

وعلى هذا ينبغى لنا حفظ حريم القرآن كما هو حقه تبعاً لمسلك القرآن نفسه فى صيانة حريمه عن التّحريف وأن نبتعد عن التعصب الأعمى حيال الرّوايات وأصحابها ونجلّ ساحة القرآن عن الابتذال والتوهين.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۲۲

شهادة علماء أهل السنة بنزاهة القرآن عن التحريف:

قلنا مسبقاً إنّ سلامة القرآن من التحريف موضع اتفاق علماء أهل السنة كما هو موضع اجماع علماء الشيعة ومن شذّ من الفريقين لا يعبأ برأيه، فههنا نشير إلى بعض أسماء علماء أهل السنة الذين صرّحوا بنزاهة القرآن من التحريف تتميماً للفائدة:

الثعلبى «۱» (ت/ ۴۳۷ ه.)، ابن حزم الأندلسى «۲» (ت/ ۴۵۶ ه)، الواحدى النيسابورى «۳» (ت/ ۴۶۸ ه.)، البغوى «۴» (ت/ ۵۱۶ ه.)، جار اللَّه الزمخشرى «۵» (ت/ ۵۲۸ ه.)، القاضى عياض «۶» (ت/ ۵۴۴ ه.)، ابن عطية الأندلسى «۷» (ت/ ۵۴۶ ه.)، الفخر الرازى «۸» (ت/ ۶۰۶ ه.)، ابن عربى «۹» (ت/ ۶۳۸ ه.)، محمد بن أحمد القرطبى «۱۰» (ت/ ۶۷۱ ه.)، أبو البركات النسفى «۱۱» (ت/ ۷۱۰ ه.)، أبو الفداء ابن كثير الدمشقى «۱۲» (ت/ ۷۷۴ ه.)، البيضاوى «۱۳» (ت/ ۷۹۱ ه.)، ابن الجزرى «۱۴»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۲۳

(ت/ ۸۳۳ ه.)، جلال الدين السيوطى «۱» (ت/ ۹۱۱ ه.)، الشوكانى «۲» (ت/ ۱۲۵۰ ه.)، محمود الآلوسى «۳» (ت/ ۱۲۷۰ ه.)، السيد قطب «۴» وغيرهم كثير.

۷۷

۷سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۲۵

الفصل السابع نظرة عابرة إلى أجوبة الإمامية عن روايات أهل السنّة

إنّ علماء الإماميـة لم يترددوا أبـداً فى بطلان تلك الرّوايات إلّاإذا وجـدوا التأويل الصـحيح لها. ويمكنك مشاهدة أجوبتهم عن تلك الرّوايات فى كتب التفسير وعلوم القرآن والكلام وغيرها، ونحن هنا نكتفى بذكر عدد من علماء الإمامية:

۱- من القدماء:

الفضل بن شاذان (ت ۲۶۰)

السيد المرتضى علم الهدى (ت ۴۳۶)

الشيخ أبو على الفضل بن الحسن الطبرسى (ت ۵۴۸)

رضى الدّين على بن طاووس (ت ۶۶۴)

الحسن بن يوسف بن المطهر- العلامة الحلّى- (ت ۷۲۶)

۲- من المتأخرين:

الشيخ محمّد جواد البلاغى النجفى (ت ۱۳۵۲)

السيد محمّد حسين الطباطبائى- العلامة الطباطبائى- (ت ۱۴۰۲)

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۲۶

السيد الخوئى (ت ۱۴۱۳)

السيد مرتضى العسكرى (مدّ ظله)

الأستاذ محمّد هادى معرفة (مدّ ظله)

ولابن شاذان فى بطلان تلك الرّوايات الموهومة بحث مفصّل نسبياً، وممّا جاء فيه قوله:

«... ثم رويتم عن ابن مسعود أنّ المعوذتين ليستا من القرآن وانّه لم يثبتهما فى مصحفه وأنتم تروون أنه من جحـد آية من كتاب اللَّه عزّ وجلّ فهو كافر باللَّه وتقرّون انّهما من القرآن ... فان لم تكن المعوذتان من القرآن لقـد هلك الـذين اثبتوهما فى المصاحف ولئن كانتا من القرآن لقـد هلـك الـذين جحـدوهما ولم يثبتوهما فى المصاحف- إن كان ما رويتم عن ابن مسعود حقّاً ... فايّ وقيعـةٍ فى أصحاب رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله اشدّ من وقيعتكم فيهم ...» «۱».

وللسيد المرتضى فى ردّ توهّم الخطأ فى الفاظ القرآن الكريم بيان عميق واستدلال متين ولولا مخافة الاطالة لذكرته حرفيّاً «۲»، وأمّا الشيخ الطبرسى فقـد كتب فى بطلان هـذه الرّوايات فى عـدّة مواضع من تفسيره، ومنها ما ذكره حول توهّم اللحن فى الآيات وخطأ كتّاب الوحى قال:

«وامّا ما روى عن عروة عن عائشة ... فقالت يا ابن اختى هـذا عمل الكتّاب أخطاوا فى الكتاب وما روى عن بعضـهم ان فى كتاب اللَّه اشياء ستصلحها العرب بألسنتها ... فمما لا يلتفت إليه لانه لو كان

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۲۷

كذلك لم يكن لتُعلّمه الصحابةُ الناسَ على الغلط وهم القدوة والذين أخذوه عن النبيّ صلّى اللَّه عليه وآله» «۱».

وكذلك ابن طاووس فى مناظرته مع أبى على محمّد بن عبد الوهاب الجبّائى- من علماء العامّة- حول آية البسملة فإنّه قال:

«... قد رأينا فى تفسيرك ادعيت ان «بسم اللَّه الرحمن الرحيم» ما هى من القرآن الشريف ولا تروونها آية من القرآن وهى مائة وثلاث عشرة آية فى المصحف الشريف تزعمون انها زائدة وليست من القرآن فهل هذا الاعتراف منك يا أبا على بزيادتكم فى المصحف الشريف ... [وهذا باطل] لأنّ القرآن مصون من الزيادة والنقصان كما يقتضيه العقل والشرع» «۲».

ثمّ فصّل الكلام فى مقام هذه التوهمات، ومن أراد المزيد فليراجعه «۳».

وللعلامة الحلّى أيضاً فى ابطال سورتى الخلع والحفد كلام متين فى كتابه «تذكرة الفقهاء» «۴».

وقال العلّامة البلاغى فى مقدمة تفسيره بعد أن ذكر شطراً من تاريخ القرآن ما نصُّه:

«فلم يتفق لأمر تاريخى من التواتر وبداهـة البقاء مثل ما اتفق للقرآن الكريم كما وعد جلّت آلاؤه بقوله فى سورة الحجر: «إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون» «۵»

.»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۲۸

ثمّ شرع بذكر روايات أهل السنّة حول جمع القرآن، وكشف عن تعارضها واضطرابها، ثمّ نبّه إلى ما ورد فى روايات أهل السنة حول سورة «لم يكن» وبعد بيان الاضطراب والانحطاط والغلط فى فقرات تلك الرّوايات قال:

«... ودع عنك الاضطراب الذى يدع الرواية مهزلة» «۱».

وأشار أيضاً إلى أنواع اخر من تلك الرّوايات التى من جملتها اكذوبة الغرانيق فقال:

«وإنّ كثيراً من كتب التفسير قد لهج باكذوبة شنيعة وهى ما زعموا من أنّ الرسول صلّى اللّه عليه وآله وسلّم قرأ سورة النجم فى مكة فى محفل من المشركين حتى إذا قرأ قوله تعالى: «أفرأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى» قال صلّى اللّه عليه وآله وسلّم فى تمجيد هـذه الأوثان وحاشا قدسه: «تلك الغرانيق العلى وإنّ شفاعتهن لترتجى» فأخبره جبرائيل بما قال فاغتمّ لذلك فنزل عليه فى تلك اللّيلة آية تسليه ولكن بماذا تسليه بزعمهم تسليه بما يسلب الثقة من كلّ نبىّ وكل رسول فى قراءته وتبليغه، والآية هى قوله تعالى فى سورة الحجّ:

«وما أرسلنا من قبلك من نبىّ ولا رسول إلّاإذا تمنّى ألقى الشيطان فى امنيته» «۲»

فقالوا معنى ذلك إذا تكلّم أو حدّث أو تلا وقرأ أدخل الشيطان ضلاله فى ذلك.

اذن فما حال الامم المسكينة؟ وما حال هداهم مع هذا الإدخال الذى لم يسلم منه بزعمهم نبىّ أو رسول؟ ولم يسلم منه شىء من كلامهم أو حديثهم أو تلاوتهم على ما يزعمون «ما هكذا تورد يا سعدُ الابل»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۲۹

أفلا صدّهم من ذلك على الأقل أنّ سورة الحج مدنية امر فيها بالأذان بالحج «۱» واذن فيها بالقتال «۲» وامر فيها بالجهاد «۳» ولم يكن هـذا الأمر وهـذا الاذن إلّابعد الهجرة بأعوام وإنّ الذى بين ذلك وبين الوقت الذى يجعلونه لخرافة الغرانيق وخرافة نزول هذه الآية فى ليلتها يكون أكثر من عشرة أعوام» «۴»؟

وقد ذكر أيضاً نحو هذا فى الجزء الأوّل من كتاب الهدى صفحه ۱۲۳- ۱۲۹ فلا بأس بمراجعته.

وقال أيضاً فى نقد محتوى السورتين المزعومتين وهما «الخلع» «۵» و «الحفد» «۶» اللّتين سبق نصّهما:

«لا- نقول لهـذا الراوى إنّ هـذا الكلام لا يشبه بلاغة القرآن ولا سياقه فإنّا نسامحه فى معرفة ذلك ولكنّا نقول له: كيف يصح قوله «يفجرك» وكيف تتعدى كلمة يفجر وأيضاً ان الخلع يناسب الاوثان اذن فماذا يكون المعنى وبماذا يرتفع الغلط؟».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۳۰

وقال فى نقد سورة الحفد المزعومة:

«ولنسامح الراوى أيضاً فيما سامحناه فيه فى الرواية الاولى، ولكنّا نقول له: ما معنى «الجدّ» هنا أهو العظمة أو الغنى أو ضد الهزل أو هو حاجة السجع؟ نعم فى رواية عبيد «نخشى نقمتك» وفى رواية عبد اللّه «نخشى عذابك» [أو ليس هذا الاختلاف دليلًا على إنّه من عند غير اللّه] وما هى النكتة فى التعبير بقوله: «ملحق» وما هو وجه المناسبة وصحة التعليل لخوف المؤمن من عذاب اللّه بان عذاب اللّه بالكافرين ملحق؟ بل ان هذه العبارة [لا] تناسب التعليل؛ لأن لا يخاف المؤمن من عذاب اللّه لأنّ عذابه بالكافرين ملحق.» «۱»

وللعلّامة الطباطبائى بحث مفصّل بعنوان «كلام فى أنّ القرآن مصون عن التّحريف» ضمن عدّة فصول، الفصل الثالث منها فى بيان الأخبار المروية من طرق الشيعة وأهل السنّة فى تحريف القرآن، وتبعها بأجوبة متينة وأدلّة قوية حول بطلان تلك الرّوايات وإليك بعضاً ممّا جاء فى كلامه:

«... وبالجملة احتمال الدس- وهو قريب جداً مؤيد بالشواهد والقرائن- يدفع حجية هذه الرّوايات- أى روايات التّحريف- ويفسد اعتبارها فلا يبقى معه لها لا حجية شرعية ولا حجية عقلائية حتى ما كان صحيح الاسناد فان صحة الاسناد وعدالة رجال الطريق انّما يدفع تعمدهم الكذب دون دس غيرهم فى اصولهم وجوامعهم ما لم يرووه ...

وبعض هذه الرّوايات تذكر آيات وسوراً لا يشبه نظمها النظم القرآنى بوجه فهو ظاهر لمن راجعها فانه يعثر فيها على شيء كثير من

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۳۱

ذلك كسورتى «الخلع» و «الحفد» ...

وليت شعرى هل يسعنا أن ندعى أنّ ذاك الجمّ الغفير من الآيات التى يرون سقوطها ... كانت خفية مستورة عن عامة المسلمين لا يعرفها إلّا النزر القليل منهم مع توفر دواعيهم وكثرة رغباتهم فى أخذ القرآن كلّما نزل، وتعلمه وبلوغ اجتهاد النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم فى تبليغه وإرساله إلى الآفاق وتعليمه وبيانه ...»

ثم بدأ ببحث نظرية «نسخ التلاوة» و «الإنساء» وبعد ذكر الأدلة على بطلانها قال:

«فالحق إن روايات التّحريف المروية من طرق الفريقين وكذا الرّوايات المروية فى نسخ تلاوة بعض الآيات القرآنية مخالفة للكتاب مخالفة قطعية» «۱».

وكان السيد الخوئى بعد بيان أدلّة صيانة القرآن من التّحريف وابطال شبهات القائلين بالتحريف ونقد الرّوايات سنداً ومتناً قد قال فى شأن روايات أهل السنة وروايات التّحريف ما نصّه:

«إنّ الإلتزام بصحة هذه الرّوايات التزام بوقوع التّحريف فى القرآن ...

لأنّ القول بنسخ التلاوة- الذى هو عمدة جواب [فريقٍ من أهل السنة] لتلك الرّوايات- هو بعينه القول بالتحريف والإسقاط، وبيان ذلك:

ان نسخ التلاوة هذا إمّا أن يكون قد وقع من رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم وإمّا أن يكون ممّن تصدّى للزعامة من بعده، فإن أراد القائلون بالنسخ وقوعه من رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم فهو

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۳۲

أمر يحتاج إلى الاثبات وقد اتفق العلماء اجمع على عدم جواز نسخ الكتاب بخبر الواحد وقد صرّح بذلك جماعة فى كتب الاصول وغيرها «۱» بل قطع الشافعى وأكثر أصحابه وأكثر أهل الظاهر بامتناع نسخ الكتاب بالسنة المتواترة، وإليه ذهب أحمد بن حنبل فى أحد الروايتين عنه بل ان جماعة ممن قال بامكان نسخ الكتاب بالسنة المتواترة منع وقوعه «۲» وعلى ذلك كيف تصح نسبة النسخ إلى النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم بأخبار هؤلاء الرواة؟ مع أن نسبة النسخ إلى النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم تنافى جملة من الرّوايات التى تضمنت أن الإسقاط قد وقع بعده.

وان أرادوا أن النسخ قد وقع من الذين تصدّوا للزعامة بعد النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم فهو عين القول بالتحريف ... نعم ذهبت طائفة من المعتزلة إلى عدم جواز نسخ التلاوة «۳»» «۴».

وأما السيد مرتضى العسكرى فقد عرض تلك الرّوايات بأبعادها التأريخية والسندية والدلالية مع التنبّه لشرائط زمان ومكان صدورها ومن جملة ما بحثه:

* روايات البسملة وتناقضها ومنشأها.

* روايات جمع القرآن وتناقضها.

* روايات اختلاف المصاحف والزيادة والنقصان فى القرآن.

* دراسة نظرية النسخ والإنساء فى ضوء القرآن الكريم.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۳۳

وقد قسّم روايات اختلاف المصاحف والزيادة والنقص إلى أربعة أقسام:

أ: ما لم يفهم معنى الرواية فيه لتغيير معنى المصطلح الاسلامى فى عصرنا عن معناه فى عصر الصحابة.

ب: ما افترى بها على اللَّه وكتابه ورسوله صلّى اللَّه عليه وآله وأصحابه، أو ما زيد فى الرواية الصحيحة من تحريف.

ج: ما لم يفهم منها معنى كلام الصحابى، وبعض ممّا لم يرو بلفظ الصحابى نسياناً أو تعمداً.

د: ما افترى بها على كتاب اللَّه أحد وُلاة الجور.

وقد بحث الاستاذ بعمق كلّاً من تلك الأنواع مع ذكر الشواهد المتعددة ولأجل الفهم الصحيح والكامل لشرائط زمان ومكان صدور ذلك النوع من الرّوايات فقد كتب بحثاً تاريخياً حول القرآن من عهد رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم إلى زمن العباسيين.

ونحن هنا بلحاظ رعاية حجم البحث نكتفى بذكر بعض الموارد منها:

ذكر فى شأن الآية الشريفة «بسم اللَّه الرحمن الرحيم» روايات كثيرة من كتب أهل السنة وبعد دراستها بعمق «۱» توصَّل إلى النتيجة الآتية:

«تواترت الرّوايات الصحيحة بأنّ البسملة كانت تنزل فى ابتداء كل سورة من القرآن، وأنّ الرسول صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم والخلفاء كانوا يقرؤونها جهراً فى السورتين من الصلاة، غير أنَّ معاوية كان لا يقرؤها فى الصّلاة ولمّا اعترض عليه الصحابة فى مسجد الرسول صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم قال: نسيتها «۲».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۳۴

ويظهر أنّه ترك قراءتها عندما عاد إلى مقرّ خلافته فى الشام وتبعه على ذلك عمّاله مثل والى المدينة، ثم رويت روايات نسبت الى رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله تفيد أن الرسول صلّى اللَّه عليه وآله لم يقرأها فى الصلوات ورويت روايات أخرى للدفاع عن الخليفة، مثل رواية أبى هريرة نسيان الرّسول صلّى اللَّه عليه وآله ركعتين من الصلاة وأمثالها. ونرى أنّ كل تلكم الرّوايات رويت احتساباً للخير ودفاعاً عن كرامة خليفة المسلمين معاوية.» «۱»

وقال فى إسناد اسطورة الغرانيق:

«لقد بينّا زيف هذه الاسطورة السخيفة بتفصيل وافٍ فى الجزء الثانى من أحاديث أمّ المؤمنين عائشة بما بهرج الباطل وأزاحه وأظهر الحق وأجلاه، فقد برهنّا- مثلًا- على أن أسانيد الاسطورة تنتهى إلى كلّ من:

أ- عبد اللَّه بن عباس؛ ولد فى السنة الثالثة قبل هجرة الرسول صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم إلى المدينة.

ب- أبى العالية رفيع بن مهران؛ اسلّم بعد وفاة رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم بسنتين ويعد من الطبقة الثانية من التابعين (ت: ۹۰ أو ۹۳ أو ۱۱۰، أو ۱۲۶ ه).

ج- عبد الرحمن بن الحارث؛ ولد فى عصر عمر (ت: ۹۴ ه).

د- أبى الحجّاج، مجاهد بن جبر المكّى. ولد سنة ۲۱ ه (ت: ۱۰۳ أو ۱۰۴ أو ۱۰۵ ه).

ه- محمّد بن سعد من سلالة يهود بنى قريظة، ولد سنة ۴۰ هجرية.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۳۵

و- سعيد بن جبير، قتله الحجّاج سنة ۹۰ أو ۹۴ أو ۹۵، وعمره تسع وأربعون سنة.

ز- ضحّاك بن مزاحم (ت: ۱۰۵ أو ۱۰۶ ه) ويعدّ من الطبقة الخامسة من الرّواة.

ح- محمّد بن قيس (ت: ۱۲۶ ه).

ط- أبى محمّد اسماعيل بن عبد الرحمن السدّى (ت: ۱۲۷ ه) ويعدّ من الطبقة الرابعة من الرواة «۱».

وهؤلاء ليس فيهم من شهد الواقعة المفتراة ليخبرنا عنها وأقدمهم ولادة ابن عباس الذى ولد لثلاث سنين قبل هجرة رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، فأنّى له أن يشهد الواقعة ليخبرنا عنها؟

نقول هذا ونحن نعلم أنّ القصة مفتراة من أساسها وافترى على الصحابة روايتها، وقد اختلقت فى عصر نشاط الزّنادقة فى أواخر القرن الأوّل وأوائل القرن الثّانى الهجرى ...» «۲».

وحول القسم الرابع من الأقسام الأربعة المتقدمة (أى ما افترى بها على كتاب اللّه وعلى أحد ولاة الجور) يقول:

«وذلك ما رووا أن الحجّاج بدّل من مصحف عثمان اثنى عشر حرفاً فنقول بالاضافة إلى ما ذكرناه آنفاً: مرّ بنا فى ذكر تاريخ الحجّاج: انه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۳۶

رمى الكعبة بالمنجنيق واحرقها وقتل ابن الزبير ومن معه وبعث برؤوسهم إلى الشام واستخف ببقايا الصحابة فى المدينة وختم ايديهم واعناقهم وأساء السيرة فى ولايته على الكوفة ... وقد قال سعيد بن جبير فى حق الحجّاج: واللّه ما خرجت عليه حتى كفر وقالوا فى حقه:

أ- كان الحجّاج ينقض عرى الإسلام.

ب- لم يبق حرمة إلّاارتكبها.

ج- الشيخ الكافر.

أمثل هذا الخبيث اللحنة يقبل منه المسلمون تبديل كلمات من القرآن فى مصحف انتشر إلى أقاصى أفريقيا وبلاد الهند وجميع بلدان العالم ...

ان كل ما أشرنا إليه من الامور المستحيلة عادة.

اذاً فمن اين انتشرت تلك الرّوايات المختلقة فى كتب الحديث والسيرة والتفسير فى مدرسة الخلفاء؟

ثم بيّن أصل وجود تلك الرّوايات قائلًا:

يتضح لنا بجلاء ووضوح أمرها ومصادرها بالتدبّر فى ما مرّ بنا من قيام الزنادقة بوضع الحديث، ودسّها فى كتب الحديث ...

ثمّ ذكر- مستدلًا بالشواهد والقرائن المتعددة- محنة الزنادقة وآثارهم التخريبية فى كتب الحديث وغيرها، واستمر قائلًا:

«وقد كشفنا فى المجلدات الأربعة من كتاب (عبد اللّه بن سبأ والاسطورة السبئية) وكتاب (خمسون ومائة صحابى مختلق) عن آلاف المختلقات التى اختلقها الزنديق سيف بن عمر تحت غطاء نشر فضائل ذوى السلطة من الصّحابة والدفاع عنهم ...»

ونورد هنا من باب المثال نصّ كلامه فيما افترى الزنادقة على ابن مسعود

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۳۷

الصحابى، قال:

«افترى على ابن مسعود لتحقيق ثلاث غايات للزنادقة:

۱- تهديم شخصية صحابى من خواص أصحاب الرّسول صلّى اللّه عليه وآله وسلّم.

۲- الدفاع عن ولاة من أمثال الوليد الفاسق السكّير.

۳- والأهم من كلّ ذلك نشر التشكيك بثبوت النصِّ القرآنى.

واتقنوا عملهم التخريبى بنشر نسخ باسم مصحف ابن مسعود كما أخبر عن ذلك ابن النديم فى فهرسته فقال:

قال محمّد بن اسحاق (ت: ۳۸۵ ه) رأيت عدة مصاحف ذكر نُسّاخها انها مصحف ابن مسعود، ليس فيها مصحفان متفقان وأكثرها فى رقٍّ كثير النسخ، وقد رأيت مصحفاً قد كتب منذ مائتى سنة فيه فاتحة الكتاب «۱».

ترى من نسخ تلك المصاحف المختلقة ونسبها إلى ابن مسعود غير الزنادقة الذين كانوا يحاربون الإسلام ويشكّكون المسلمين فى عقايدهم ولم يقتصر عملهم فى التهديم بما افتروا به على الصحابة بل افتروا على وال جائر مثل الحجّاج وقالوا انّه بدّل اثنى عشر حرفاً من مصحف عثمان ...» «۲».

ولننتقل الآن إلى بيان ما خطته أنامل الاستاذ محمّد هادى معرفة فى كتابه الموسوم ب «صيانة القرآن عن التّحريف» حيث خصص أحد فصوله وهو بعنوان «التّحريف عند حشوية العامّة» وبحث تلك الرّوايات التى لا تعتمد على أساس، ثمّ

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۳۸

بحث بطريقة استدلالية فى إسناد ودلالة هذه الرّوايات مع التأويل الصحيح لها أو إبطالها من الأساس فقال:

«... قام أهل الحشو بشحن حقائبهم من شواذ الأخبار وغرائب الآثار ... وهكذا نجد فى بضائعهم حشداً من أخبار التّحريف سجّلتها المجاميع الحديثية الكبرى أمثال الصحاح الستّة وغيرها من المدوَّنات المعروفة عند أهل السنة وقد اغتّر بها جماعات، كانوا حسبوا من تلك الرّوايات حقائق مرهونة، فلابد من تأويلها أو علاج آخر، ممّا ابتدعه أهل الاصول باسم «نسخ التلاوة» فغيّروا من عنوان «التّحريف» إلى عنوان آخر تمويهاً لواقع الأمر.

وقد بحثنا فيما سلف أن تغيير العبارة لا يحلّ مشكلة الواقع وإنّما يزيد فى صلب الاشكال، لا سيما وأنّ بعض تلك الرّوايات تنّص على أن الآية (المزعومة) كانت مما تتلى حتّى بعد وفاة الرسول صلّى اللّه عليه وآله.

نعم، كانت المشكلة محلولة عند أصحابنا الإماميين، بسبب رفضهم الباتّ لتلكم الأَراجيف السخيفة ...» «۱».

ويقول حول إبطال الآيات المزعومة: «الرجم» «الرغبة» «الجهاد» «الفراش»- التى تقدم ذكرها-:

«تلك آيات أربع زعمهنّ عمر بن الخطاب محذوفات من القرآن، ولم يتوافق مع زعمه أحد من الأصحاب لا زيد ولا أُبىّ ولا غيرهما، وإلّا لسجلوها فى مصاحفهم ... وهذا الاتفاق على رفض مزعومة ابن الخطاب جعله أيضاً يشكّ فى نفسه، ومن ثم لم يجرأ على الأمر بثبتها فى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۳۹

المصحف حتى فى أيّام سلطته على الحكم ... ولو كان قاطعاً بالأمر لم يكن يمنعه شىء ...

وللإمام بدر الدين الزركشى هنا كلام طويل فى توجيه ما صدر عن ابن الخطاب بما لا يغنى ولا يسمن من جوع ... «۱»» «۲».

وقال حول الآيتين من سورة البيّنة:

«نسب إلى ابىّ بن كعب أنه كانت آيتان من سورة البيّنة فأسقطتا من المصحف ... والحديث مكذوب على ابىّ قطعاً، إذ لو كان كما زعم لوجد فى مصحفه وقد كان هو المملى للقرآن على عهد عثمان فى لجنة توحيد المصاحف- على ما أسلفنا فى الجزء الأوّل من التمهيد- ...

والغريب أنهم ذكروا حديث عدم ملء جوف ابن آدم على أشكال وتعابير، ونسبوه (تارة) إلى كلام الرسول صلّى اللّه عليه وآله وسلّم كما فى الرواية عن أنس «۳» وقد أخرجه أبو نعيم الاصبهانى من حديث ابن جريج عن عطاء بن أبى رباح عن ابن عباس أنّه سمع النبىّ صلّى اللّه عليه وآله هكذا: «لو أن لابن آدم ...» قال أبو نعيم: هذا حديث صحيح متفق عليه «۴».

و (اخرى) إلى كونه من القرآن كما فى رواية عن أبى موسى وابن كعب و (ثالثة) إلى الحديث القدسى- ولعلّه الأصح- كما فى الرواية عن أبى واقد الليثى ...» «۵».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۴۰

وقـد بحث الأسـتاذ معرفة أيضاً في بعض الرّوايات الأخرى- أمثال مزعومات الخطأ واللّحن في القرآن- الزيادة في سور وآيات القرآن الكريم، وإسـقاط السور والآيات وأورد بحثاً مفصلًا تضمن نقدها، وإن أردت الوقوف على حقيقة الأمر فعليك بمراجعة كتاب «صيانة القرآن عن التّحريف» «۱».

VV

Vسلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۴۱

المقام الثانی: تفنيد الإفتراءات على الشيعة الإمامية

دراسة ونقد آراء الدكتور ناصر بن على القفارى

نظرة اجمالية لكتاب أصول مذهب الشيعة للدكتور القفارى

وقفة قصيرة مع الدكتور القفارى

دعاوى الدكتور القفارى في ميزان النقد

تذييل: دراسة ادعائى الدكتور القفارى الآخرين

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۴۵

نظرة إجمالية إلى كتاب «اصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية»

كتاب اصول مذهب الشـيعة الاثنى عشـرية- الذى سميناه اختصاراً ب «اصول مذهب الشيعة»- من تأليف الدكتور ناصر بن عبد اللَّه بن على القفارى، وهو فى الأصل رسالـة علميـة تقدم بها المؤلف لنيل درجة «الدكتوراه» من قسم العقيدة والمذاهب المعاصـرة فى جامعة الإمام محمّد بن سـعود الاسـلامية بإشـراف الدكتور محمّد رشاد سالم «۱» وقد اجيزت هذه الرسالة بمرتبة الشـرف الاولى مع التوصـية بطبعهـا وتبادلها بين الجامعات «۲». وقـد طبعت مرّتين كـانت ثانيتهما عام ۱۴۱۵ ه. فى ثلاثـة أجزاء وقـد بلغ مجموع صـفحاتها: ۱۳۸۰ صفحة.

اشتمل الكتاب على تمهيد وخمسة أبواب:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۴۶

وقد تناول فى التمهيد: التعريف بالشيعة ونشأتها وجذورها التاريخية وفرقها وألقاب الاثنى عشرية وفرقها

الباب الأوّل: اعتقاد الشيعة فى مصادر الإسلام: القرآن والسنة والاجماع.

الباب الثانى: اعتقاد الشيعة فى اصول الدين من التوحيد والأسماء والصفات، واعتقاد الشيعة فى الإيمان وأركانه.

الباب الثالث: يتعلق بعقائـد الشـيعة واصولها التى تفردوا بها- بزعم المؤلف- وهى الإمامـة، العصـمة، التقيـة، المهدوية والغيبة، الرجعة، الظهور، البداء والطينة.

الباب الرابع: يتصل بالشيعة المعاصرين وصلتهم بأسلافهم

الباب الخامس: يتعلق بالحكم عليهم واثرهم فى العالم الإسلامى

ومن ثم الخاتمة: وفيها عرض لأهم النتائج التى توصل إليها البحث «۱».

ومن أبرز ظواهر كتاب الدكتور القفارى هو تتبعه الشاسع والاعتماد على كثير من مصادر الشيعة وأهل السنّة، فهو يريد أن يثبت للقارئ

أنّه توصّل إلى نتائجه بعد مطالعة المصادر ودراستها وبحثها، وأنه ليس أمثال الآخرين الذين يحكمون على غيرهم دون الرجوع إلى مصادرهم «۲». ولعله لهذه الميزة إضافة إلى المميزات الأخرى التى ادعاها الدكتور القفارى فى بداية تأليفه وهى:

الموضوعية الصادقة. أن ننقل من كتبهم بأمانة!

أن نختار المصادر المعتمدة عندهم!

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۴۷

أن نعدل فى الحكم!

أن نحرص على الرّوايات الموثقة عندهم أو المستفيضة فى مصادرهم- مهما أمكن- كما أننى أحياناً أناقشهم على وفق منطقهم وبمتقضى مقرراتهم وقواعدهم وعلى ضوء رواياتهم» «۱».

تلك المميزات التى طالما كررها الدكتور القفارى فى كتابه «۲»، وتعهد لنا بالالتزام بها ليوحى للقارئ بأن كتابه يكون بمثابة مصدر له قيمة علمية فى بيان آراء الشيعة، كما أن المؤلف- كما يدّعى- نأى بنفسه عن التعصّب والحقد المرير وتحرّى الأمانة والدقّة والعدالة ومراعاة أُصول التحقيق والنقد عند دراسة آراء الشيعة، ويتراءى من قوله أنه كشف فى رسالته تلك القناع عن كثير من الحقائق الخافية لدى الشيعة وابرزها بحيث صارت رسالته صالحة للتداول بين المجامع العلمية والتحقيقية ولذا يطالعك فى أول رسالته بالقول:

«وقد أجيزت هذه الرسالة بمرتبة الشرف الأولى، مع التوصية بطبعها وتبادلها بين الجامعات» «۳».

فهل يصمد هذا المدّعى أو لا؟

إنّ من يمتلك أدنى علم بهذا الكتاب يتّضح له جليّاً عدم صحّة هذا المدّعى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۴۸

بالمرة، فإنّ الدكتور القفارى لم يراع إطلاقاً فى رسالته «التقوى العلمية»؛ إذ إنّ ادّعاوه الأمانة العلمية، فالمتتبع لما نقله الدكتور القفارى من المصادر يرى أنّه قد خان الأمانة العلمية مرّات، فالخيانة واضحة لكلّ من يلقى نظرة فاحصة على كتابه، ويرى عدم الدقة فى النقل فى كثير من الأحيان.

وأمّا العدالة فى الحكم، فقد حاد الدكتور القفارى عنها كثيراً وجار، وهو ما لا يليق برجل يدّعى العلم والمعرفة.

وأمّا اختياره المصادر المعتمدة والرّوايات المستفيضة والموثقة عندنا فهذا أيضاً ممّا لم يفِ به الدكتور القفارى فى كثير من الأحيان كما ستراها، ووقع الدكتور فى كثير من الأحيان تحت تأثير الأفكار السلفيّة ومبانيها، التى هى فى الغالب كانت محلّ كلام ونقاش بين أهل السنّة أنفسهم «۱»، كما رأينا بأنّ مقاييسه فى صحّة آراء الشيعة وسقمها لا- تخرج عن التعصّب، والحكم اعتماداً على الآراء المسبقة عند مذهبه.

ولإثبات صحّة ما ذكرناه مما تقدّم، نقدّم لك هذا المبحث «مبحث هل الشيعة تقول بأنّ فى كتاب اللَّه نقصاً أو تغييراً» الذى كتبه الدكتور القفارى مع دراسته ونقده وهو فى الحقيقة غيض من فيض، ونترك الحكم لك أيها القارئ على سائر مباحث كتاب الدكتور القفارى.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۴۹

مؤلف الكتاب وغرضه من التأليف:

إنّ الدكتور القفارى يعتبر من متعصّبى الوهابيّة «۱»، وله إيمان كبير بآراء ابن تيمية، ويمكننا القول بجرأة إنّ رسالته فى الواقع ما هى إلّاشرح لدعاوى ابن تيمية فى كتابه «منهاج السنّة»، فالدكتور القفارى فى أكثر فصول الكتاب حينما يصل إلى المقاطع الحسّاسة من بحثه أو ما يسمى ببيت القصيد أو صلب البحث؛ تراه يأتى برأى ابن تيمية ويحاول جاهداً باذلًا أقصى طاقته لإثبات صحَّته ولكن فى

بعض الأحيان- مع الأسف- عن طريق اعتماده على تقطيع وتحريف العبارات وصرفها عن وجهها الحقيقى ليصل إلى غايته.

ألّف الدكتور القفارى- اضافة إلى اصول مذهب الشيعة- كتابه الموسوم ب «مسألة التقريب بين أهل السنّة والشيعة» وهى فى الواقع رسالته فى الماجستير، والتى يعتبرها الدكتور القفارى البذرة الأولى فى معرفته بالشيعة حيث يقول:

«ولقد كانت صلتى بقضية الشيعة تعود إلى مرحلة «الماجستير» حيث كان موضوعها «فكرة التقريب بين أهل السنة والشيعة» «۲».

والحقيقة أنّ الدكتور القفارى فى كتابيه هذين- وخصوصاً فى كتابه أُصول مذهب الشيعة- قد بزّ غيره ممن سبقه فى الاتهام والافتراء والسبّ والشتم مستعملًا أقبح الألفاظ وأكثرها فحشاً، بحيث لا تخلو صفحة من كتابه من هذه الألفاظ المبتذلة.

ومثل هذا النوع من الحديث المبتذل والكلام الفاحش يجعل القارئ الذى لا يعرف مصدر علوم الدكتور القفارى يعجب من أمره لأنّه قلّ وجود مثل هذا النمط من الكلام فى الأبحاث العلمية، إلّاانّ الشخص العارف بمسلك الدكتور القفارى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۵۰

وأتّباعه المتشدد إلى حدّ التعبّد لمسلك ابن تيمية المعروف بألفاظه القبيحة يزول عنه هذا العجب.

فانّ كتاب منهاج السنّة لابن تيمية الذى كتبه ردّاً على الشيعة مملوء بهذه الألفاظ البذيئة، بل إنّ ساحة أمير المؤمنين المقدّسة لم تسلم من لسان ابن تيمية الفاحش، وهو ما حدا بابن حجر لأن يقول:

«... وكم من مبالغة لتوهين كلام الرافضى أدّته أحياناً إلى تنقيص على رضى اللَّه عنه» «۱».

ويمكننا القول بكلّ جرأة إننا لو جمعنا شتائم الدكتور القفارى فى هذا الكتاب فقط لبلغت الخمس من حجمه، بل إنّ مجرّد عمل فهرس لهذا الموضوع يحتاج إلى بضع الصفحات، وهذا ممّا يزيد من عجب القارئ، ذلك لأنّ الدكتور القفارى ادّعى الدفاع عن الدّين، وإحياء سنّة السلف باعتباره فرداً من المسلمين وقد اعتبر مسلكه مسلك السنة والجماعة!! فقال فى طليعة كتابه فى معرض بيان غرضه من التأليف:

«ولا شكّ بأنّ بيان حال الفرق الخارجة عن الجماعة والمجانبة للسنّة ضرورىّ لدفع الالتباس وبيان الحقّ للناس ونشر دين اللَّه سبحانه، وإقامة الحجّة على تلك الطوائف؛ ليهلك من هلك عن بيّنة ويحيى من حىّ عن بيّنة. فإنّ الحقّ لا يكاد يخفى عن أحد، وإنّما يضلّل هؤلاء أتباعهم بالشبهات والأقوال الموهمة، ولذلك فانّ اتباع تلك الطوائف

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۵۱

هم ما بين زنديق أو جاهل، ومن الضرورى تعليم الجاهل وكشف حال الزنديق ليعرف ويحذر» «۱».

فهل إن بيان الحقّ للناس ونشر دين اللَّه وإقامة الحجّة تقتضى اعتماد الألفاظ الفاحشة والأقوال السخيفة؟

ولعلّ الدكتور القفارى سلك هذا المسلك- أى مسلك السبّ والشتم- لاعتقاده بأنه نوع من وجوب إنكار المنكر وتبيينه دون غموض، ولذا يقول:

«وأمّا إنكار ما أقف عليه من منكر وبيان فساده فهذا ليس خروجاً عن الموضوعية بل هو جزء من واجب كلِّ مسلم، فمن يتعرّض لكتاب اللَّه سبحانه ويدّعى فيه نقصاً وتحريفاً أو يقول بأن علياً هو الأوّل والآخر والظاهر والباطن وأمثال هذه الكفريات الظاهرة لا تملك إلّاأن تصمه بما يستحقّه، وأن تظهر فداحة جرمه وشناعة معتقده، وإلّا كان فى الأمر خداع وتغرير بالقارئ المسلم» «۲».

فلو سلّمنا أنّ الشيعة متلبّسة بالمنكرات والفساد والصدّ عن دين اللَّه «۳»، كما

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۵۲

ادّعى ذلك الدكتور القفارى زوراً وبهتاناً، ولكن لنسأل الدكتور القفارى هل إنّ طريقته تتفق وطريقة القرآن والأنبياء سيما خاتمهم وأفضلهم نبينا محمّد صلّى اللَّه عليه وآله الذين هم فى طليعة المنكرين للمنكر والدافعين للفساد والآمرين بالمعروف؟

فهل وجب على أنفسهم تلويث ألسنتهم بالكلمات البذيئة لأجل انكار المنكر «۱».

أخرج الكلينى بسنده عن أمير المؤمنين علىّ عليه السلام قال:

«قال رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم: إن اللَّه حرّم الجنّة على كلّ فحّاش بذىٍّ قليل الحياء لا يبالى ما قال ولا ما قيل له ...» «۲».

وعلى هذا فكتاب الدكتور القفارى الذى يحمل تلك الصفات المشينة لا يستحق النشر فى المجامع العلمية فكيف يكون محلًا للدراسة والنقد؟ ولكننا انما تعرضنا لنقد بعض دعاويه كى لا يترك أثراً سلبياً على عقول بعض الناس.

ودعاوى الدكتور القفارى هذه التى ذكرها لتوجيه عدم عفّته وبُعده عن الخلق العلمى، يمكن ان يخدع بها كثيراً من المسلمين فيتصوّرون أن الشيعة تتعرّض لكتاب اللَّه وتدّعى- والعياذ باللَّه- أن فيه نقصاً أو تحريفاً، أو تقول بأنّ علياً هو الأوّل والآخر و ... وهذا مما يؤدّى إلى إثارة مشاعر المسلمين ضدَّ الشيعة ويجعل قلوبهم تمتلى غيظاً وحنقاً على الشيعة، وبالنهاية يؤدى إلى حصول التفرقة بين

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۵۳

المسلمين ونفرة بعضهم من بعض، وهو بالضبط ما يريده أعداء الإسلام. لكن يخفى عليهم أن أساس هذه الدعاوى من الدكتور القفارى مبتنٍ على الافتراء والبهتان والخيانة العلمية وظلم الغير.

نعم فالدكتور القفارى طفق ينقل كلمات متناثرة من هنا وهناك ويتفوّه بألفاظ بذيئة يصم بها علماء الشيعة فهو يصفهم ب «شرذمة الكذّابين، مصدّقى الخرافات معقودين بالهوى والغرض «۱»، يشايعون الشيطان «۲»».

ولكن الدكتور القفارى لا- يعلم- أو يتجاهل بأنّ تلك الألفاظ طبقاً لمعاييره تنطبق على علماء وكبار وحفاظ أهل السنة بلا شك أمثال: محمّد بن سعد، ابن أبى داود، محمّد بن أيوب بن الضريس، ابن المنادى، أبو نعيم الاصبهانى، ابن عبد البر، عبد الكريم الشهرستانى و ... «۳».

وإذا كان الدكتور القفارى قد اتّهم الشيخ الصدوق وغيره من الشيعة بأنّهم لم تسلم كتبهم من «الإلحاد»، فإنّنا لو اعتمدنا على مقياسه لحكمنا بعدم سلامة كتب أحمد بن حنبل، وسعيد بن منصور والطبرانى والديلمى من الإلحاد «۴».

وإذا كان الدكتور القفارى قد اتّهم جمعاً من علماء الشيعة الذين أتوا بأدلّة قويّة على إبطال نظرية نسخ التلاوة فاتهمهم بأنّهم مكذّبون لربّ العالمين قائلًا: «ما أعظم جرمهم!!» هذا الحكم نفسه منطبق على مجموعة كبيرة من علماء أهل السنة قديماً وحديثاً الذين أنكروا نسخ التلاوة بأدلّتهم ورأيتم نص آرائهم كأبى جعفر النحّاس وشمس الدين السرخسى وأبى عبد اللَّه ظفر والقطّان وصبحى الصالح

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۵۴

والرافعى «۱» و ...

وإذا كان الرافضة بزعم الدكتور القفارى لغرض إشباع أهوائهم وميولهم يلجأون إلى جعل القراءات بما يطيب لأنفسهم فابن جرير الطبرى وغيره أولى بذلك «۲».

وإن كان الرافضة وارثين للتأويلات المنحرفة فالقرطبى والسيوطى والآلوسى بل عائشة وغيرهم هم أيضاً ممّن ورث ذلك بلا شك «۳».

وإن كان ...

وإن كان ...

VV

Vسلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۵۵

وقفة قصيرة مع الدكتور القفارى

اشارة

قال الدكتور القفارى فى مدخل مبحثه «هل الشيعة تقول بأنّ فى كتاب اللّه نقصاً أو تغييراً»:

«... ومن قال بأن فى القرآن نقصاً وتحريفاً فليس من أهل القبلة وليس من الإسلام فى شيء ... فإن الباحث المسلم يعانى بلا شك من قراءة تلك السوداء ومن الاستماع لُاولئك الأقزام الذين يتطاولون على كلام اللّه سبحانه ويعانى من ذلك أبلغ المعاناة ... ثم ما أسهل الادعاء الكاذب على حاقد موتور ومن ثم فليس علينا ان نتتبع كل دعوى كاذبة لنردها.

لو كل كلب عوى ألقمته حجراً لكان كل مثقال بدينار «۱»

كما ان إهمال القول الكاذب قد يكون أحرى لأماتته وانصراف الانظار عنه ما لم يتفش هذا القول ويشتهر وتحمله طائفة وتسير به

كتب فحينئذٍ يجب كشف المبطل وباطله ... ومن حاول المساس بكتاب اللّه والنيل من قدسيّته فإنّه بعيد عن الإسلام وإن تسمّى به، وإنّه يجب كشفه لتعرف الأمّة عداوته لأنّه يحارب الإسلام عن أصله العظيم وركنه المتين ...» «۱».

لابدّ أن نيّة الدكتور القفارى هى فقط الدفاع عن حريم القرآن وحفظ قداسته ولهذا تراه مضطرب البال مكسور الخاطر كثير المعاناة، وحكم بكفر أصحاب الكتب الذين أوردوا فيها روايات التّحريف!

ثمّ ذكر انّه ينبغى الاحتياط أشدّ الاحتياط فى هذه المسألة قائلًا:

«ومن هنا فإن العدل يقتضى ان نحتاط فى دراستنا لهذه المسألة أبلغ الاحتياط وان نعدل فى القول، فلا نرمى طائفة بهذه المقالة الّا بعد الدرّاسة والتثبت ...» «۲».

وأخيراً، وبعد الدرّاسة والبحث فى أطراف هذه المسألة توصل إلى النتيجة الآتية:

«فرية التّحريف ابتدأ القول بها الروافض فى القرن الثانى ونسبت إلى هشام بن الحكم وشيطان الطاق ... وإنّ بعض أهل العلم ينسب هذه العقيدة إلى الباطنية فى حين أنّ الباطنية لم تخص بهذه المقالة والذى تولى كبرها وأكثر الوضع فيها هم الاثنا عشرية، وقد سجلت هذه المقالة فى ... كتاب سليم بن قيس ...» «۳».

وقد بلغ احتياطه وعدالته فى الحكم أوجَه!! حين حكم على كتب حديث الشيعة كالكافى وتفسيرهم بالمأثور كتفسير على بن إبراهيم بقوله:

«أنّ أصحاب هذه المقالة والكتب التى حوت هذا الكفر- أى تحريف القرآن نعوذ باللّه- هى محل تقدير عند هؤلاء [أى الإمامية] وصدق الموقف يقتضى البراءة من معتقديها كالكلينى وكتابه الكافى والقمّى وتفسيره وغيرهما ممّن ذهب إلى هذا الكفر» «۱».

وبالتالى فإنّ فى كتابه مواضع من هذه الأحكام والقضايا ليست بالقليلة وكنموذج لذلك قوله:

«إنّه لا ثقة برواياتهم بعد هذا وإنّ كتبهم هى المحرفة المفتراة ... وقد انكشف أمرها بهذه الفرية ...

وكثرة الأخبار فى هذا الباب تدل على أن دين الشيعة سداه ولحمته الكذب والكيد للإسلام بمحاربة ركنه العظيم وأصله الذى يقوم عليه وهو القرآن ...» «۲».

وقال أيضاً:

«... وهذا بلا شك دليل بطلان أخبارهم كلّها ... وكان من أعظم الأدلة والبراهين على سقوط أخبارهم وتهافت رواياتهم ...» «۳».

بعد كلّ هذا نسأل:

هل أنّ الدكتور القفارى عادل فى احكامه تلك؟

وهل أنّ الدكتور القفارى يراعى الموازين العلمية فى هذا البحث الذى يعد من البحوث المهمة جداً عند المسلمين؟

وهل أنّ الدكتور القفارى تحلّى بالأمانة العلمية فى نقل روايات وعبارات الشيعة من مصادرهم؟

وهل؟

وهل؟

وسيأتيك عن قريب الجواب الشافى عن كلّ تلكم الأسئلة، وأنت تحكم بنفسك عليه، وقبل أن نبحث فى أجوبة تلك الأسئلة، علينا أن نقف وقفة قصيرة مع الدكتور القفارى ونسأل السؤال الذى يدور فى الخاطر، وهو: ماذا يقول الدكتور القفارى فى روايات أهل السنّة فى هذا المقام؟ إذ أنّه لابدّ أن يكون قد اطلع على الأنواع المختلفة لتلك الرّوايات فى كتب أهل السنة، من حيث العدد (حيث يقول الآلوسى إنّها أكثر من أن تحصى «۱»، ويقول السيوطى وأمثلة هذا الضرب كثير «۲») ومن حيث كيفية المصادر (فهى من كتب الصّحاح والكتب الأخرى المعتبرة عندهم) ومن حيث قوّة متونها وتنوع مدلولها (بأنها من خطأ الكتّاب، وإلقاء الشياطين فى الوحى، وتغيير الحجّاج فى كلمات القرآن، والرّوايات الدالة على الزيادة والنقيصة فى القرآن، وإسقاط آيات بعد وفاة الرّسول الأكرم صلّى اللّه عليه وآله) والدكتور القفارى يعلم علم اليقين أنّهم رووا بمثل ما رواه الكلينى وغيره وبعضه أكثر صراحة وأشدّ ظهوراً فى التّحريف وأصح سنداً وأقوى حجة وأبعد عن التأويل الظاهر والمقبول وقد لاحظ هو بنفسه أجوبة علماء أهل السنة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۵۹

المتناقضة عن تلك الرّوايات ومع ذلك فقد أصدر تلك الأحكام على الشيعة مع كونه محتاطاً أبلغ الاحتياط حسبما ادّعى!!

فإذا كان الدكتور القفارى عادلًا فى حكمه وبقصد الدفاع عن الدين وقد توصل إلى تلك النتائج الموهومة على طبق الموازين العلمية، فيجب عليه أن يطبق النتائج التى توصل إليها فى كتب الشيعة على كتب أهل السنة: كموطأ مالك، صحيحى البخارى ومسلم، سنن الترمذى والنسائى وأبى داود والبيهقى، ومسند أحمد والطيالسى، ومستدرك الحاكم ومعجم الطبرانى ومصنف عبد الرزاق وابن أبى شيبة والمحلى لابن حزم الأندلسى وفضائل القرآن لابن سلام وتفسير الطبرى والدرّ المنثور والقرطبى وغير ذلك من كتب الحديث وعلوم القرآن والتفسير من تأليف كبار العلماء والأئمة من أهل السنة.

فعلى الدكتور القفارى أن يتبرأ من هذه الكتب والمؤلفات ويحكم بأنّ كثرة الأخبار فى هذا الباب يدل على الكيد والكذب على الإسلام والمحاربة لركنه العظيم- وهو القرآن- وفى نهاية المطاف ليقل: «لا ثقة بروايات أهل السنة بعد هذا ...»!! حتّى يثبت عدالته ونثق بكلامه وإلّا فالتعصب فى المجال العلمى لا يؤدّى إلّاإلى التفرقة وتضييع الحقائق وإضلال العباد كما لا يخفى.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۶۰

اتهام مفضوح

الدكتور القفارى وهو ينكر روايات أهل السنة قد اتّهم الشيخ الطوسى بالكذب حيث قال الشيخ الطوسى:

«رويت روايات كثيرة من جهة العامة والخاصة بنقصان كثير من آى القرآن ونقل شىء منه من موضع إلى موضع لكن طريقها الآحاد لا توجب علماً، فالأوْلى الاعراض عنها ... لأنّه يمكن تأويلها» «۱».

فقال الدكتور القفارى:

«إنّ ما زعمه الشيخ الطوسى أنّ العامة قد شاركوا طائفته فى رواية هذا الكفر، كذب ...» «۲».

وتعليقاً على كلام الطبرسى الذى قال:

«روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامة أنّ فى القرآن تغييراً ونقصاناً ...» «۳».

قال الدكتور القفارى:

«يحاول الطبرسى- كعادة هؤلاء- أن يشرك بعض أهل السنة الذين عبر عنهم «بحشوية العامة» فى هذا الكفر كنوع من الدفاع عن

المذهب وحفظ ماء الوجه ولون من النقد المبطن لاهل السنة» «۴».

ولكنّ انكار الدكتور القفارى واتهامه للطوسى والطبرسى لا وجه له فإنّ روايات أهل السنة التى أوردنا شطراً منها تصدّق قولهما.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۶۱

محاولة فاشلة

نعم الدكتور القفارى يقول فى موضع آخر فى مقام قبوله لتلك الرّوايات: إنّ الرّوايات الموجودة فى كتب أهل السنة من جنس «روايات القراءات» أو «نسخ التلاوة» بخلاف روايات الشيعة التى هى من جنس التّحريف، وقد كرّر الدكتور القفارى هذا القول عشرات المرات ودافع عنه دفاعاً مريراً، فمثلًا تراه يقول:

«فكيف يجعل نسخ التلاوة كالقول بالتحريف إنْ ذلك إلّاضلال مبين وكيد متين ... لان غاية ما تدل عليه تلك الآثار ان ذلك كان قرآناً ثمّ رفع فى حياة الرسول والوحى ينزل ...» «۱».

وقال أيضاً:

«فمن يقل من الشيعة إنّ رواياتهم الواردة فى كتبهم من جنس روايات القراءات ونسخ التلاوة فهو يتستر على هذا الكفر ويساوى بين الحق والباطل» «۲».

ولكن كيف يمكن حمل كل روايات أهل السنة- التى أوردناها فى المقام الأوّل «مبحث دراسة أحاديث التحريف فى مصادر أهل السنة»- على القراءات أو نسخ التلاوة؟ وإذا كانت نظرية نسخ التلاوة من عند اللَّه، وتعطى جواباً شافياً لقسم من الرّوايات، فلماذا هذا الترديد والإنكار من أهل السنة أنفسهم لهذه النظرية؟ وكيف تبطل نصوص تلك الرّوايات تلك النظرية؟ وإشكالات متعددة اخر ذكرناها فى المقام الأوّل، وعلى فرض المحال فلو قبلنا بأن القراءات أو نسخ التلاوة كلها من عند اللَّه فإن الرّوايات الموهومة التى تقول بوجود اللّحن فى القرآن والزيادة فى القرآن وإلقاء الشياطين فى الوحى القرآنى وتغيير بعض الحكام فى كلمات القرآن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۶۲

وغيرها من الرّوايات هل هى من جنس القراءات أو من جنس نسخ التلاوة؟؟

والأعجب من هذا، الإدّعاء الآخر الذى ذكره الدكتور القفارى بقوله:

«الإقرار بنسخ التلاوة أمر مشترك بين الفريقين وهو شيء آخر غير التّحريف» «۱».

أولًا: من هو الذى أقرّ بنظرية نسخ التلاوة المزعومة من الأساطين الإمامية؟

ذكر الدكتور القفارى أسماء ثلاثة من علماء الإمامية وهم «شيخ الطائفة الطوسى» و «الشيخ أبو على الفضل بن الحسن الطبرسى مؤلف مجمع البيان» و «الشريف المرتضى علم الهدى» وقال: الاقرار بنسخ التلاوة أمر مشترك بين الفريقين ...».

ثانياً: ما المقصود من «نسخ التلاوة» فى عبارة الدكتور القفارى هل هو نسخ التلاوة دون الحكم أو نسخها مع الحكم؟ فالأول ورد مرّة واحدة وهى آية الرجم، والشيخان الطوسى والطبرسى قبلا هذا المورد فقط، ولكنّ تمام الرّوايات المزعومة والتى هى أكثر من أن تحصى- ما عدا هذا المورد- هى من باب نسخ التلاوة مع الحكم، ولا يوجد أحد من الإمامية يشترك مع غير الإمامية فى هذا الأمر البيّن الغيّ وإليك تفصيل ذلك: قال شيخ الطائفة:

«ما نسخ لفظه دون حكمه كآية الرجم فإنّ وجوب الرجم على المحصنة لا خلاف فيه والآية التى كانت متضمنة له منسوخة بلا خلاف وهى قوله: «الشيخ والشيخة إذا زنيا ...» «۲».

وفى موضع آخر يقول شيخ الطائفة:

«وقد أنكر قوم جواز نسخ القرآن وفيما ذكرناه دليل على بطلان

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٦٣

قولهم» «١».

وهذه العبارات بعينها ذكرها الدكتور القفارى عن الشيخ ولم يورد ما بعده.

فالشيخ الطوسى حينما ذكر جواز النسخ فإنّما أراد به الاستدلال على جواز النسخ فى عالم الثبوت والإمكان- مقابل قول بعض المعتزلة بعدم جواز النسخ حتى فى عالم الثبوت «٢»- ولم ينظر الشيخ فى كلامه إلى عالم الإثبات والوقوع، فقال الشيخ بعد استدلاله: «وفيما ذكرنا دليل على بطلان قولهم».

ثم قسّم الشيخ رحمه اللّه النسخ فى الشّرع إلى ثلاثة أقسام، وقال فى القسم الثالث (نسخ التلاوة مع الحكم) ما نصّه:

«الثالث- هو مجوّز وإن لم نقطع بأنّه كان. وقد روى عن أبى بكر أنّه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٦٤

كان يقرأ لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر» «١».

ولو دققنا فى قول الشيخ: «هو مجوّز» فإنه يعنى امكان حدوث النسخ ثبوتاً لكنّه فى مقام الإثبات قال: «لم نقطع بأنّه كان» أى لم يثبت النسخ فى عالم الإثبات والوقوع، وما ورد فى الرّوايات ليس آية قرآنية حتى يمكن اعتبارها قسماً من النسخ وإنما هى روايات آحاد لا حجّة فيها فى المقام.

هذا الكلام كان فى مورد شيخ الطائفة، وأمّا الشيخ الطبرسى فهو كالشيخ الطوسى ذهب إلى أنّ الآية الوحيدة التى جرى فيها نسخ التلاوة دون الحكم هى آية الرجم «٢».

أمّا السيد المرتضى رحمه اللّه فهو منكر لكلا هذين القسمين من النسخ؛ ولا أدرى من أين جاء الدكتور القفارى بهذه النسبة للسيد المرتضى إذ يقول:

«وهو (أى السيد المرتضى) يقرّ بنسخ التلاوة ففى كتابه الذريعة قال:

«فصل فى جواز نسخ الحكم دون التلاوة ونسخ التلاوة دونه ثم تكلّم عن ذلك» «٣».

ونحن نعجب من الدكتور القفارى كيف فهم من عبارة المرتضى القول بجواز نسخ التلاوة فى عالم الوقوع والإثبات، والحال إنا ننقل لك نصّ عبارته لتتضح لك واقعية الدكتور القفارى. قال السيد المرتضى:

«فصل فى جواز نسخ الحكم دون التلاوة ونسخ التلاوة دونه ... مثال نسخ الحكم دون التلاوة نسخ الاعتداد بالحول وتقديم الصدقة أمام المناجاة ومثال نسخ التلاوة دون الحكم غير مقطوع به لأنّه من جهة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٦٥

خبر الآحاد ... وهكذا مثال نسخ الحكم والتلاوة معاً موجود- أيضاً- فى أخبار الآحاد ...» «١».

فالسيد المرتضى- كالشيخ الطوسى- فى مقام بيان أنّ نسخ الحكم دون التلاوة ونسخ التلاوة دونه ثبوتاً جائز أو لا، فمثال نسخ الحكم دون التلاوة هنا موردان من الآيات يمكن الاتيان بهما لأنّه مقطوع به وأمّا فى مقام نسخ التلاوة دون الحكم أو معه فهو غير مقطوع به لانّ طريقه هو خبر الواحد، إذ ان نسخ الآيات القرآنية- كالآيات القرآنية نفسها- يجب أن يكون متواتراً ومقطوعاً به، وعلى هذا يكون نسخ التلاوة بكلا قسميه مردوداً عنده لأن أخبارهما آحاد وبناء على هذا فكيف يمكن للقفارى أنْ يقول بأنّ السيد المرتضى يذهب إلى قبول نسخ التلاوة؟

على هذا فإنَّ كل ما عند الدكتور القفارى من جواب لروايات أهل السنَّة هو نسخ التلاوة أو القراءة الواردة فنسخ التلاوة موهوم لا غير وادّعاؤه بأنّه مشترك بين الفريقين كذب لا غير وأمّا القراءة الواردة فإنّها من عند اللّه إذا كانت تلك الرّوايات فى كتب أهل السنة فقط لا فى كتب الآخرين. قال الدكتور القفارى:

«الأحاديث الصريحة الدلالة في أنّ كلّ واحد من القرّاء قد أخذ قراءته من الرسول صلّى اللَّه عليه وسلّم وهي مخالفة لقراءة صاحبه وأنّ النبيّ أقرّ كلًا منهم وأخبر بأنها هكذا نزلت فبان أنّ الجميع نازل من عند اللَّه» «٢».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٦٦

فعلى هذا كل قراءة في زعم الدكتور القفاري من عند اللَّه لكن إذا كانت نفس تلك الرّوايات في كتب الشيعة فإنها من باب كذب وافتراء.

فعلى سبيل المثال جاءت في بعض مصادر الشيعة «١» قراءة الآية بدون كلمة «عن» في الآية الشريفة «يسألونك عن الأنفال ...»

فقال الدكتور القفاري:

«وغرض الرافضة من هذا الزعم أنّ الأنفال كانت خاصة لرسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وسلّم ثم هي للأئمة الاثني عشر المعصومين من بعده والصحابة إنما كانوا يسألون الرسول صلّى اللَّه عليه وسلّم أن يعطيهم منها على سبيل الصدقة ولم يكن سؤالهم عن حكمها وهذا لا يتأتي للرافضة إلّابحذف كلمة «عن» «٢».

لكن هذه القراءة توجد في مصادر أهل السنة عن كثير من الصحابة والتابعين «٣» بل نقل «ابن جرير» عن بعض انهم قالوا:

«نزلت الآية لأنَّ أصحاب رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وسلّم سألوا قسمة الغنيمة بينهم يوم بدر فأعلمهم اللَّه أنَّ ذلك للّه ولرسوله دونهم» «۴».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٦٧

فهل يريد الدكتور القفاري أصرح من هذا، فلماذا افترى على الشيعة وقال:

«وهذا لا يتأتّى للرافضة إلّابحذف كلمة «عن».

ومثله كثير وسيأتي بعضه «١».

وهنا نستعرض نكاتاً قصيرة في أصل وجود روايات أهل السنة، وموقف الدكتور القفاري منها، ونقف هنا وقفة قصيرة لمقارنة «أجوبة» أهل السنة- عن رواياتهم- بمعايير الدكتور القفاري وموازينه.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٢٦٨

نظرة إلى أجوبة أهل السنّة وموازين الدكتور القفاري

لو وازنّا بين أجوبة علماء أهل السنة ومعيار الدكتور القفاري لتوصّلنا إلى نتائج عجيبة غريبة، فمثلًا حينما قال العلّامة البلاغي (ت/ ١٣٥٢ ه.) في أسانيد روايات الشيعة التي ظاهرها يدل على وقوع التّحريف في القرآن ما نصّه:

«منها ما لا يتيسر احتمال صدقها ومنها ما هو مختلف باختلاف يؤول إلى التناقض والتعارض ... هذا مع أنّ القسم الوافر من الرّوايات ترجع أسانيدها إلى بضعة أنفار وقد وصف علماء الرجال كلّاً منهم إمّا بأنّه ضعيف الحديث فاسد المذهب مجفو الرواية وإمّا بأنّه مضطرب الحديث والمذهب ... وإمّا بأنّه كذّاب متهم ... وإمّا بأنّه ضعيف لا يلتفت إليه و ...» «١».

وهو ما ذهب إليه الميرزا مهدي الشيرازي (ت/ ١٣٨١ ه.) في مجال هذه الأخبار «٢».

ردّ عليهم الدكتور القفاري بعد نقل عباراتهم بقوله:

«هذا قول البلاغي والشيرازي في رجالهم وأسانيدهم.

ولسنا بحاجة إلى حكم الروافض ولكن نذكرها لبيان تناقض أقوالهم وشعورهم بتفاهة قولهم وسقوطه ومحاولتهم التستر على مذهبهم أو نفي هذا الكفر والعار الذي ألحقه بالطائفة شيوخهم الأوائل» «٣».

أقول: إذا كان تقييم الدكتور القفاري صحيح ومنصف بالنسبة لحكم العلماء

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۶۹

المعاصرين من الشيعة كالبلاغى والشيرازى على رواة وروايات التّحريف فهل يمكن للدكتور القفارى تطبيق هذا الحكم- العادل والصائب!!- على بعض العلماء المعاصرين من أهل السنة الذين حكموا بضعف رواة وروايات التّحريف ووضعها وجعلها ويقول:

«هذا قول الآلوسى ومصطفى زيد ورشيد رضا ومحمد أبو زهرة و ...

فى رجال أهل السنة وأسانيدهم ... نذكرها لبيان تناقض أقوالهم وشعورهم بتفاهة قولهم وسقوطه ومحاولتهم التستر على مذهبهم أو نفى هذا الكفر والعار الذى الحقه بأهل السنة شيوخهم الأوائل ...» «۱».

وهل أذعن الدكتور القفارى إلى أنّ ما حكم به على جواب العلّامة الطباطبائى من الإمامية قد شمل أجوبة بعض علماء أهل السنة إذ يقول العلّامة:

«المراد فى كثير من روايات التّحريف من قولهم عليهم السلام كذا انزل، هو التفسير بحسب التنزيل فى مقابل البطن والتأويل ...» «۲».

فقال الدكتور القفارى:

«فهذا تأكيد للُاسطورة وليس دفاعاً عنها، ذلك أنّ من حرّف وردّ وأسقط النصوص النازلة من عند اللَّه والتى تفسر القرآن وتبيّنه هو لردّ وتحريف الآيات أقرب ...» «۳».

ألم يكن هذا هو نفس جواب علماء أهل السنّة عن رواياتهم؟ ألم يعدّ جمع من علمائهم أمثال «أبو عبيد القاسم بن سلّام» و «الحافظ أحمد العاصمى» و «ابن حزم الاندلسى» و «بدر الدين الزركشى» وغيرهم تلك الرّوايات من باب التفسير

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۷۰

والسنّة؟

ففى هذه الصورة وطبق معيار الدكتور القفارى أليست أقوال هؤلاء أقرب إلى رد وتحريف الآيات، وتأكيداً للُاسطورة ...!؟

فلو ركنّا إلى معيار وموازين الدكتور القفارى فى البحث والدرّاسة عن تلك الرّوايات لصار علماء كلٍّ من الفريقين ممّن يقول بالتحريف بحسب نظره، وسنشير لاحقاً الى بعض المقاييس الاخر للدكتور القفارى.

هذا، ولو اتّبع الدكتور القفارى وأضرابه الموازين العلمية وابتعدوا عن التعصبات ثمّ وَلَجوا فى مثل هذه الأبحاث لتوصلوا قطعاً إلى النتيجة التى تستفاد من روح تعاليم الوحى والتى اعترف بها محققو الفريقين واستدلوا عليها، وهى: «إذا وجدنا لهذه الرّوايات تأويلًا صحيحاً متّفقاً مع السليقة القرآنية فهذا أمر مقبول لا محالة وإلّا فيجب تبرئة ساحة القرآن المقدسة عن هذه الأوهام لوجود الأدلة القاطعة على صيانة القرآن عن التّحريف؛ سيّما وأنّ نصوص بعض تلك الرّوايات يعتبر خير شاهد على أنّها أجنبية بالمرّة عن كلام اللَّه تعالى.»

فلا ينبغى لاحد نسبة القول بتحريف القرآن لأيّة طائفة بسبب وجود بعض الرّوايات فى كتبهم أو وجود عدّة قليلة ممّن قبلت هذه الرّوايات، والقاء مسؤولية تلك الرّوايات والقائلين بها على عهدة تلك الطائفة بأجمعها.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۷۱

حديث مصحف الإمام على عليه السلام فى سطور:

وهناك مطلب آخر ذكره الدكتور القفارى فى مدخل موضوع بحثه، يرتبط بمصحف الإمام على عليه السلام حيث قال:

«ومن أمر هذه الدعوى والتى وجدت فى محيط الشيعة ... أنّها ولدت وفى أحشائها أسباب فنائها وبراهين زيفها وكذبها ... فهى تقوم على دعوى أنّ القرآن ناقص ومغير ... وان القرآن الكامل المحفوظ من أى تغيير هو عند أمير المؤمنين على بن أبى طالب ثم أورثه الأئمة من بعده ...

ولو كـان لـدى أمير المؤمنين غيره لأخرجه للنـاس ولم يجز أن يتعبّد اللّه بكتـاب محرّف ونـاقص، ولتـدارك الأمـر حين أفضت إليه الخلافة؛ لأن من أقرّ الخائن على خيانته كان كفاعلها ...

لم يجد أصحاب هذا الافتراء ما يجيبون به عن هذا السؤال الكبير الذى ينسف بنيانهم من القواعد سوى قولهم على لسان عالمهم نعمة اللّه الجزائرى ...

كمـا أنّهم ربطوا- والكلام للقفارى- وجود المصـحف بإمامهم المنتظر ... والإمام الغائب والمصـحف الغائب كلاهما وهم وخيال ...» «۱».

فالدكتور القفارى فى موارد متعددة تحدّث عن مصحف الإمام على عليه السلام، وكل مرة يستعمل أقبح الألفاظ وأهجنها، التى هى فى الواقع بعيدة كلّ البعد عن ذوق كلّ محقق يطلب الحقيقة والدفاع عن دين اللّه.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۷۲

بل إنّه يفرد بحثاً مستقلّا «۱» تحت عنوان «مصحف [الإمام] على» يستنتج فى نهايته أنّ:

«... أوّل كتـاب تعرض لهـذه الفريـة هو كتاب سـليم بن قيس حيث نجـد الصورة لهـذه الفريـة فى بـدايتها فترد هـذه المسألـة فى أثناء روايتين ...

وفيها «أن عليّاً لزم بيته حتى جمع القرآن وكان فى المصحف والرِّقاع ...» «۲».

وهذا الخبر لمصحف الإمام على عليه السلام فى كتاب سليم بن قيس، يوجب عند الدكتور القفارى أن يحكم ويقول:

«وقد سجلت هذه المقالة- أى تحريف القرآن- فى أول كتاب ظهر لهم ... وهو كتاب سليم بن قيس» «۳».

ونحن قد تكلمنا عن جميع الخطوط العامة لمسألة مصـحف الإمام على عليه السـلام من مصادر الفريقين فى المقام الأوّل، وسترى قريباً «فى مبحث مصـحف الإمـام علىّ» أن خبر مصـحف الإمـام على عليه السـلام فى كتب أهل السـنة فاق روايات الشـيعة وبعضـها وردت بأسانيد صحيحة ومتضافرة.

وعلى هذا، فقول الدكتور القفارى بأنّ خبر هذا المصـحف وجد منحصـراً فى محيط الشيعة وهذا المصحف وَهم وخيال وكذلك قوله بأنّ هـذا المصـحف فى نظر الشيعة خال من التغيير والتّحريف بخلاف المصـحف الموجود، وكـذلك قوله: الوحيـد الـذى أجاب عن ذلك السؤال الكبير- وهو إذا كان عند الإمام على عليه السـلام مثل هذا المصحف فلماذا لم يخرجه للناس- السيد نعمة اللّه الجزائرى، كل هذه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۷۳

الدعاوى من سوء الفهم والتجاهل من الدكتور القفارى لأنّه:

أولًا: إن خبر مصحف الإمام على عليه السلام فى مصادر الفريقين ورد متواتراً معنى.

ثانياً: إن المصـحف الموجود عنـد المسـلمين عامّـة بنظر علماء ومحققى الإمامية مصون عن كل نوع من التغيير والتّحريف وقد عرضـنا عليك فى المقام الأوّل أقوالهم وأدلتهم، وقلنا: إنّ مصـحف الإمام على عليه السـلام عند محققى الإماميـة- وهـم أكثرهـم- مشـتمل على التنزيـل الـذى هو بمعنى شـرح المراد من اللّه والتأويـل وما يرجع إليه الكلام من المعانى ظاهراً وباطناً وكـذا بيان شأن النزول والناسـخ والمنسوخ و ... وبيّنا هناك أنّ هذه الامور لا مساس لها بمسألة التّحريف اطلاقاً.

ثالثـاً: ذلـك السؤال الـذى هو فى الواقع متوجه لكلاـ الفريقين لاـ الى الشيعة فقـط، أجـاب عنه كـلّ علمـاء الإماميـة- مـا عـدا قلّـة من الأخباريين- بقولهم:

«لو كـانت مخالفـة مصـحف الإمام فى بعض الحقائق الدينيـة متعلقـة بالوحى القرآنى لعارضـهم بالاحتجاج ودافع عنه ولم يقنع بمجرد اعراضهم عما جمعه واستغنائهم عنه» «۱».

وعلى هذا فلم يكن المحدث الجزائرى هو الوحيد الذى أجاب عن السؤال.

هذا، ولنا فى مبحث مصحف الإمام على عليه السلام فى هذا المقام بحث مفصّل نسبياً فانتظر.

إلى هنا كانت وقفة قصيرة مع الدكتور القفارى لمدخل مبحثه «هل الشيعة تقول بأنّ فى كتاب اللّه نقصاً أو تغييراً» والآن نشرع بإذن اللّه فى أصل المبحث وهو تحت عنوان «دعاوى الدكتور القفارى فى ميزان النقد».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۷۵

دعاوى الدكتور القفارى فى ميزان النقد

اشارة

قال الدكتور القفارى بعد مدخل الموضوع:

«وفيما يلى نبدأ بدراسة هذه القضية عند الشيعة ومتى بدأت وكيف امتدت، ومن الذى تولى كبر وضعها، وهل تقول الشيعة كلها بذلك أم فيها من أنكر وتبرأ؟ وسنذكر أولًا ما تقوله كتب السنة ثم نرجع لتحقيق ذلك من كتب الشيعة الإثنى عشرية نفسها» «۱».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۷۶

بداية هذا الافتراء كما تقوله مصادر أهل السنة

يتّضح لنا من هذا العنوان أنه يحاول كشف نقطة البداية فى تحريف القرآن من وجهة نظر الإمامية فى مصادر أهل السنة، فهو فى تفحصه، يتشبث بقول ابن الانبارى (ت ۳۲۸) إذ يقول:

«يقول الإمام أبو بكر محمّد بن القاسم الانبارى: «لم يزل أهل الفضل والعقل يعرفون شرف القرآن وعلو منزلته ... حتى نبغ فى زماننا هذا زائغ عن الملة بما يحاول به ابطال الشريعة فزعم ان المصحف الذى جمعه عثمان باتفاق أصحاب رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله على تصويبه فيما فعل لا يشتمل على جميع القرآن إذ كان قد سقط منه خمسمائة حرف ... (ثم ذكر ابن الانبارى) ان هذا الزنديق اخذ يقرأ القرآن على غير وجهه زندقة والحاداً فكان يقرأ: (ولقد نصركم اللّه ببدر بسيف على وأنتم أذلة)» «۱».

وكما ترى فان ابن الأنبارى لم يبين هويّة هذا الشخص ومذهبه، وكذا القرطبى الذى نقل كلام ابن الأنبارى لم يذكر شيئاً فيما يتعلق بهذا الناقل، ولكن الدكتور القفارى تمكن من معرفة هوية القائل حين قال:

«هذا النص قاله ابن الانبارى المولود سنة (۲۷۱ ه) والمتوفى سنة (۳۲۸ ه) وهو يشير إلى ان هذا الافتراء بدأ فى زمنه ... ويدل النص المذكور على أن مصدر هذا الافتراء من طائفة الشيعة كما تفيده تلك الزيادة المفتراة (بسيف على) ... وكأنّ ابن الانبارى بهذا يشير إلى شخص بعينه إلّاانه لم يذكره باسمه ... ولكن بدت هويته المذهبية من

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۷۷

خلال افتراءاته» «۱».

فهل أصاب الدكتور القفارى الحقيقة فى اكتشافه هذا؟؟

لنرجع الآن إلى كلام «القرطبى» فى تفسيره الذى نقل لنا كلام «ابن الانبارى» كى نعرف هوية مذهبية هذا الشخص من خلال «افتراءاته» الاخرى ونعرف صحة دعاوى الدكتور القفارى فى هذا المجال.

قال القرطبى أيضاً فيما ينقل عن «ابن الانبارى»:

«فزعم- هذا الزائغ- ان المصحف الذى جمعه عثمان رضى اللّه عنه لا يشتمل على جميع القرآن إذ كان قد سقط منه خمسمائة حرف

... فمنها:

«والعصر ونوائب الدهر» ومنها: «حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازّينت وظنّ أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلًا أو نهاراً فجعلناها حصيداً كأن لم تغن بالأمس- وما كان اللّه ليهلكها إلّا بذنوب اهلها-» وادعى أنّ عثمان والصحابة زادوا فى القرآن ما ليس فيه ... وادعى أنّ المصحف الذى فى أيدينا اشتمل على تصحيف حروف مفسدة مغيّرة ...

وقال هذا القائل: لى ان اخالف مصحف عثمان كما خالفه أبو عمرو بن العلا فقرأ: «انّ هذين لساحران» ... «۲»

وقد مرّ عليك فى المقام الأوّل أن قائل هذا القول ... «ان المصحف الذى جمعه عثمان لا يشتمل على جميع القرآن إذ كان قد سقط منه خمسمائة حرف» فى الأصل هى «عائشة» أمّ المؤمنين فقد نقل عنها «مصعب بن الزبير» أنها قالت:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۷۸

«كانت سورة الأحزاب تقرأ فى زمان النبىّ صلّى اللّه عليه وسلّم مائتى آية فلما كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلّاعلى ما هو الآن» «۱».

وأيضاً ما قاله ابن الانبارى عن ذلك الشخص فى قراءة سورة «العصر» لم يرد فى مصادر الشيعة قط بل جاء فى كتاب «فضائل القرآن» «۲». لأبى عبيد القاسم بن سلّام من أهل السنة وما قاله «ابن الانبارى» بقوله: «وذكر هذا الإنسان أنّ ابى بن كعب هو الذى قرأ ... «كأن لم تغن بالأمس- ما كان اللّه ليهلكها إلّابذنوب أهلها-» هذا الاختلاف فى القراءة أيضاً يوجد فى مصادر أهل السنة «۳» لا الشيعة، كما أن أصل اختلاف القراءة فى قراءة «ان هذان لساحران» أيضاً عن عائشة حيث قالت:

«هذه الآية- وآيات أخرى- من عمل الكتّاب أخطأوا فى الكتابة ورأت أنّ الصحيح قراءتها بالنصب «۴».

وأمّا ما قاله «ابن الانبارى»: «... وحكى لنا آخرون عن آخرين أنّهم سمعوه يقرأ: «ولقد نصركم اللّه ببدر- بسيف على- وأنتم أذلة ...» فهذه القراءة لا توجد فى كتب التفسير بالمأثور من الشيعة كتفسير «البرهان» و «نور الثقلين» وتفسير «القمى» و «العياشى» وغيرها. فلو كان هذا الشخص شيعياً لَوُجِدَت قراءته فى أحد هذه الكتب وما شابهها على أقلّ تقدير، نعم يوجد نحوها فى شواهد التنزيل للحاكم الحسكانى الحنفى النيسابورى وهو من كبار المحدثين فى القرن الخامس من أهل السنة بأسانيد عن عبد اللّه بن مسعود وابن عباس، ومثله «۵» فى تفسير الدرّ المنثور للسيوطى عن ابن أبى حاتم وابن مردويه وابن عساكر عن ابن مسعود:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۷۹

إنّه كان يقرأ الآية: «كفى اللّه المؤمنين القتال- بعلى بن أبى طالب-» «۱».

ومع هذا كلّه كيف يدّعى الدكتور القفارى إنّه كشف عن هوية هذا الشخص الشيعية!! وهذه الرّوايات فى مصادر أهل السنة والقائلون بها منهم، بل إن كان الدكتور القفارى وغيره يريدون أن يعرفوا هذا الرجل بشخصه، فهذه هو الخطيب البغدادى صرّح بأبلغ التصريح بأنّ هذا الشخص لا يكون إلّا «أبا الحسن محمّد بن أحمد المقرى» المعروف «بابن شنبوذ» وهو من كبار علماء أهل السنة «۲» (ت ۳۲۸) قال:

«كان قد تخيّر لنفسه حروفاً من شواذ القراءات تخالف الاجماع فقرأ بها، فصنّف أبو بكر بن الأنبارى وغيره كتباً فى الردّ عليه» «۳».

وهذا أبو شامة المقدسى فى كتابه «المرشد الوجيز» قال:

«هذا الشخص المشار إليه هو «أبو الحسن محمّد بن أحمد بن أيوب المقرى» المعروف «بابن شنبوذ البغدادى» فى طبقة ابن مجاهد ...» «۴».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۸۰

فهل يريد الدكتور القفارى إعلاماً أصرح من هذا. والعجيب انّ الدكتور القفارى مع علمه (أو على الأقل على ظنّه) بذلك لاشتهار قضية ابن شنبوذ وأنّه عاش فى عصر ابن الانبارى- ووجود كتاب «المرشد الوجيز» لابى شامة فى دليل المراجع من كتابه «۱» وغيره من

القرائن- اختلق هذه الأقاويل!

واعجب من هذا أنّ الدكتور القفاري لإدامة مسرحيته كان قد جعل ذلك الشخص هشام بن الحكم متشبثاً بكلام الملطی فقال:

«بينما نجد الملطی (ت ۳۷۷) يشير إلی هذا الشخص صاحب الفرية هو هشام بن الحكم فانه زعم أن القرآن الذی فی أيدی الناس وضع أيام عثمان، وأما القرآن فقد صعد به إلی السماء لردّة الصحابة بزعمه ...» «۲».

واذاً نسأل الدكتور القفاری: كيف يمكن أن يكون هذا الشخص هشام بن الحكم الذی توفی قبل ولادة ابن الانباری ب ۱۹۰ سنة حيث أن ابن الانباری ولد فی (۲۷۱ ه.)، وقد ذكر «ابن الانباری» أنّ هذا الشخص حیّ يرزق فی زمانه وعصره حيث قال «... حتی نبغ فی زماننا هذا زائغ عن الملة ...» قال الدكتور القفاری اعتماداً علی اكتشافه!!

«... إذا لاحظنا أن هذه الفرية مرتبطة أشد الارتباط بمسألة الإمامة والأئمة عند الشيعة ... إذاً أدركنا ذلك فإنّه لا يبعد أن يكون ما قاله «الملطی» فی أن هشاماً هو الذی تولی كبر هذا الافتراء ...» «۳».

ثمّ يضيف بضرس قاطع:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۸۱

«لا- يبعد أن يكون هذا واقعاً، لا- سيما أنّ هشاماً كان أول من تكلّم فی الإمامة حتی قال ابن النديم: إن هشام بن الحكم ممّن فتق الكلام فی الإمامة ... وقال ابن المطهر الحلّی: وكان ممّن فتق الكلام فی الإمامة وهذّب المذهب بالنظر ...» «۱».

أقول: أما كان ينبغی للدكتور القفاری أن يتأمل ولو يسيراً فی كلام الملطی؟! فإنّ الملطی يرمی هشام بن الحكم «۲» بالافتراء وقال: إنّ عقيدته فی القرآن هی: «...

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۸۳

القرآن فقد صعد به إلی السماء لردّة الصحابة بزعمه» فمع صعود القرآن الواقعی إلی السماء؛ أولًا: كيف يدّعی ذاك الشخص الذی يعيش فی عصر ابن الانباری بأنّه يأخذه ويقرأ به. وثانياً: إنّ الشخص الذی يعيش فی زمن ابن الانباری قد زعم:

«إنّ المصحف الذی جمعه عثمان لا يشتمل علی جميع القرآن إذ كان قد سقط منه خمسمائة حرف ...» ولكن الملطی يقول فی مورد هشام ما نصه: «زعم أن القرآن الذی فی أيدی الناس وضع أيّام عثمان» وهذا يعنی أن هوية هذا القرآن الموجود تختلف جوهرياً عن القرآن الصاعد إلی السّماء لا- أنّه نفس هذا القرآن الموجود ونقص شیء منه. وعلی هذا كيف يمكن نسبة ذاك القول إلی هشام وأنّی له ذلك؟

ثالثاً: تعبير «سيف علی» ما ربطه بمسألة الإمامة، حتی يعتبره الدكتور القفاری مرتبطاً أشدّ الارتباط بمسألة الامامة والأئمة عند الشيعة»؟ فتعبير «سيف علی» فی الرواية علی فرض صدورها يمكن أن يكون شرحاً وتفسيراً للآية وبياناً لمنقبة من مناقب الإمام التی لا تحصی، وقد ورد نحوها فی تفسير «الدرّ المنثور»،- كما تقدّم- ويدعم ذلك الشواهد التأريخية «۱». علماً ان هذا التعبير لم يستدل به أحد من علماء الإمامية المتقدمين والمتأخرين علی مسألة النص علی إمامة الإمام علیّ عليه السلام.

رابعاً: أی شخص من الخاصة أو العامة ذكر أن هشام بن الحكم لاجل مسألة الإمامة تمسك بهذا النوع من التعبير؟

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۸۴

وخامساً: نسأل الدكتور القفاری ما علاقة قراءة سورة «العصر» بذاك الشكل وقراءة «إنّ هذين لساحران» بمسألة الإمامة؟

وأخيراً لا بدّ أن نذكر أنّ «ابن النديم» قال فی هشام بن الحكم: من متكلمی الشيعة ممن فتق الكلام فی الامامة وهذب المذهب بالنظر» «۱».

وقد أورد هذه العبارة أيضاً «العلامة الحلّی» لكنّ الدكتور القفاری لم يورد عبارة «هذب المذهب بالنظر» من عبارة ابن النديم كی تصبح عبارة ابن النديم مطابقة لإرادته. والحال ان مراد «ابن النديم» وكذلك «العلامة الحلّی» هو أن هشام بن الحكم طرح مسألة

الإمامة بشكل استدلالى وبرهانى، كما فى محاجّته المعروفة مع عمرو بن عبيد، وإلّا فمسألة الإمامة سابقة على زمان هشام بن الحكم «۲».

ولعلّ الدكتور القفارى استوحى هذا الاكتشاف العجيب من «الدكتور الرافعى» ويحتمل أن يكون الرافعى أيضاً قد سلك خطّ غيره فهو حينما يعجز عن إيراد الدليل على قوله يلجأ إلى سلاح العاجز وهو الشتم والاتهام والقول الفاحش.

فان الرافعى يقول:

«أمّا الرافضة- أخزاهم اللَّه- فكانوا يزعمون ان القرآن بدّل وغيّر وزيد فيه ونقص منه وحرّف عن مواضعه وان الأمّة فعلت ذلك بالسنة أيضاً وكل هذا من مزاعم شيخهم وعالمهم (هشام بن الحكم) لاسباب لا محل لشرحها هنا وتابعوه عليها جهلًا وحماقة» «۳».

وما عسانا أن نقول فى مقام الكلام عن تلك التعابير البعيدة عن التقوى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۸۵

والانصاف إلّاان نذكر قول الأستاذ الشيخ معرفة:

«كلّ كلمة من تعابيره هذه كذب فظيع وفرية شنيعة وإن شئت فقل كلّها سباب وشتائم لاذعة لا تليق بقلم كاتب أديب له شأن فى امته وبلاده اللّهم إلّاإذا استحوذ عليه الشيطان فأنساه ذكر اللَّه والعياذ باللَّه ولا حول ولا قوة إلّاباللَّه العلّى العظيم والعاقبة للمتقين» «۱».

وبعد أن أتمّ الدكتور القفارى قوله فى هشام انتقل الدور إلى «مؤمن الطاق» فَلْنَرَ ماذا كتب الدكتور القفارى عنه بعد التتبع والبحث. يقول:

«فتشير القرائن- كما ترى- إلى هشام وشيعته فهذا يدل على أقل الإفتراضات ان هذه «الفرية» وجدت فى عصر هشام وممّا يدل على وجود هذه الدعوى فى تلك الفترة ما ذكره ابن حزم عن الجاحظ قال: أخبرنى أبو اسحاق النظّام وبشر بن خالد أنهما قالا لمحمد بن جعفر الرافضى المعروف بشيطان الطاق: «ويحك أما استحيت من اللَّه أن تقول فى كتابك فى الإمامة ان اللَّه تعالى لم يقل قط فى القرآن: «ثانى اثنين إذ هما فى الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إنّ اللَّه معنا» قالا:

فضحك واللَّه شيطان الطاق طويلًا حتى كأنا نحن الذى [كذا فى المصدر والصواب الذين] أذنبنا» ... وشيطان الطاق هو محمّد بن علىّ ابن النعمان أبو جعفر الأحول (ت ۱۶۰ ه) ... فقد يكون أحد الشركاء فى هذه «الجريمة» مع هشام بن الحكم فهو شريك فى التأليف حول مسألة الإمامة والتى هى السبب والأصل للقول بهذا الافتراء ...» «۲».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۸۶

ويعلم من كلام الدكتور القفارى فى مؤمن الطاق «۱»- الذى سموه: شيطان الطاق- أنّ مؤمن الطاق بزعم هؤلاء يقول بتحريف القرآن بالزيادة لا النقيصة، يعنى أنّ مؤمن الطاق بناء على قول هؤلاء يعتبر قوله تعالى: «ثانى اثنين ...» ليس من القرآن فى الأصل، وإنّها اضيفت فيما بعد إليه، وستعرف قريباً بأنّ أحداً من علماء الشيعة المتقدمين والمتأخرين لم يقل بتحريف القرآن بالزيادة إطلاقاً وهو ممّا يعترف به الدكتور القفارى نفسه «۲» وكل أهل السنّة من أمثال «الأشعرى» «۳» وآخرين أيضاً اعترفوا بذلك.

وبناء على ذلك فكيف يمكن ل «مؤمن الطاق» الذى هو فى معرض الاتهام- وحتى سمّوه بشيطان الطاق- أن يورد أمراً كهذا فى كتابه «الإمامة» ولم يطلع عليه أحد؟! والحال أنّه لو فرضنا أنّه كتب واقعاً فى موضوع تحريف القرآن بالزيادة لذاع خبره وانتشر صيته وعرفه القاصى والدانى لكثرة أعدائه والمخالفين له الذين يترصّدون منه أقل خطأ للايقاع به فكيف بمثل هذه المسألة الخطيرة؟ ولم يكن الراوى الوحيد لهذه المسألة هو الجاحظ الذى يعتبر متهماً فى الرواية وغير موثوق به عند أهل السنة حتى قال ابن قتيبة عنه:

«إنّه [أى الجاحظ] من أكذب الأمة وأوضعهم للحديث ...» «۴».

وهذا معلوم لمن له أدنى تأمل.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۸۷

وعلى فرض صحة المحاورة بين مؤمن الطاق وأبى اسحاق النظّام وبشر بن خالد، فلعلّ مؤمن الطاق ضحك على زعم الشخصين اللّذين حاجّاه، واتّهماه بالتحريف بالقول بالزيادة فى القرآن! ولم يرهما أهلًا للبحث والجدل فاكتفى بالسخرية من كلامهما وفارقهما. والحاصل بداية هذا الافتراء كما تقول مصادر أهل السنة لا يكون إلّارجل من علماء أهل السنة وهو «ابن شنبوذ شيخ الاقراء ببغداد».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۸۸

شيوع هذه المقالة عندهم كما تقول كتب أهل السنة:

اشارة

تحت هذا العنوان جمع الدكتور القفارى وحشّد كثيراً من الأقوال التى يندرج بعضها تحت الاتهام المحض الخالى عن الدليل أو أنهم اعتمدوا فى أقوالهم تلك على مصادر لا وزن لها فى نظر الشيعة حتى يعتمدوا عليها، أو أنهم اعتمدوا على روايات من دون أن ينظروا فى أجوبة العلماء عنها، وإليك بعضاً من تلك الأقوال:

۱- ادعاء ابن حزم الاندلسى (ت ۴۵۶) ونقده:

لقد نسب ابن حزم القول بالتحريف إلى الإمامية قاطبة من دون الاتيان بدليل على كلامه إلّاأنّه استثنى من الإمامية ثلاثة أشخاص من القول بالتحريف، وتعرف سوء فهمه من عبارته نفسها بقوله:

«من قول الإمامية كلّها قديماً وحديثاً أن القرآن مبدّل زيد فيه ما ليس منه ونقص منه كثير وبدّل منه كثير حاشا على بن الحسن بن موسى ... وكذلك صاحباه» «۱».

ولذلك- وكما أشرنا سابقاً- فإنَّ من المقطوع به أنّ الإمامية من الذين كانوا قبل زمان ابن حزم، والذين عاصروه والذين جاءوا بعده لم يذكروا رواية واحدة تقول بالتحريف بالزيادة فى القرآن الكريم، وأيضاً لم يقل أحد من علماء الإمامية ب «أن القرآن زيد فيه ما ليس منه» وهذا القول مجمع على بطلانه إطلاقاً كما يقول الطبرسى (ت ۵۴۸) فى «مجمع البيان» «۲» و «الأشعرى» من علماء السنة فى «مقالات الاسلاميين» «۳» بل حتى المحدّث النورى صاحب «فصل الخطاب» الذى جمع من الرّوايات كل ما يتعلق بهذا الموضوع، صحيحها وسقيمها، ومع هذا قال فى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۸۹

المقدمة الثانية من كتابه المذكور:

«... التّحريف بمعنى زيادة السورة، ولا ريب فى امتناعها ... وتبديل السورة كالاوّل ... وزيادة الآية وتبديلها منتفيان بالاجماع وليس فى أخبار التغيير ما يدل على وقوعهما بل فيها ما ينفيهما ...» «۱».

نعم اتّهم الأشعرى (ت ۳۳۰ ه) طائفة من الإمامية بأنها قالت قد نقص منه فقط، وجاء ابن حزم بعده (ت ۴۵۶ ه) وقال زوراً وبهتاناً: كلّ الإمامية قالوا بأن القرآن مبدّل زيد فيه ما ليس منه ونقص منه كثير وبدّل منه كثير إلّاثلاثاً" يعنى على قول ابن حزم فى هذه الفترة (بين وفاة الأشعرى وابن حزم) أى فى قرنٍ وربع قرن؛ كان الإمامية كلّهم يعتقدون بالتحريف بالزيادة والنقيصة والتبديل لكنّ أساطين الإمامية فى هذه الفترة معروفون، وكتبهم موجودة، كالشيخ الصدوق (ت ۳۸۱) والشيخ المفيد ۴۱۳) والشريف المرتضى (ت ۴۳۶) وشيخ الطائفة الطوسى (ت ۴۶۰) وغيرهم وقد ذكرنا آراءهم فى المقام الأوّل وسنذكر شيئاً من التفصيل عند بيان آرائهم فى نقد دعاوى الدكتور القفارى.

نعم هذا ابن حزم الظاهرى مع رأيه هذه: «القول بأنّ بين اللوحين تبديلًا كفر صحيح وتكذيب لرسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم» «۲» قَبِل

القول بالنقيصة والتبديل فى القرآن واعترف به صريحاً- من حيث علم أو لا يعلم- فيما رواه بإسناده عن أَبى بن كعب حيث قال:
«كم تعدون سورة الأحزاب؟ قيل له: ثلاثاً أو أربعاً وسبعين آية، قال: إن كانت لتقارن سورة البقرة أو لهى أطول منها، وإن كان فيها لآية الرجم وهى: «إذا زنى الشيخ والشيخة فارجموهما البتة نكالًا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۹۰

من اللَّه واللَّه عزيز حكيم».

قال ابن حزم:

«هذا إسناد صحيح كالشمس لا مغمز فيه.»

ثمّ قال:

«ولكنها مما نسخ لفظها وبقى حكمها «۱»»؟!!

وهذا تعليل عليل كما اعترف به جماعة من أهل السنة أنفسهم كما رأيتم فى المقام الأوّل.

وأشنع من هذا قوله فى الآية المزعومة فى عدد الرضعات المحرمة التى نقلتها عايشة، قال ابن حزم بعد ذكرها:

«هذان خبران فى غاية الصحة وجلالة الرواة وثقتهم ولا- يسع الخروج عنهما ... ثم اعترض على نفسه وقال: قول الراوى: «فمات عليه الصلاة والسلام وهو مما يقرأ من القرآن»؛ قول منكر وجرم فى القرآن ولا يحل أن يجوز أحد سقوط شىء من القرآن بعد وفاة رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وسلّم.

فاعتذر بأنه مما يقرأ من القرآن الذى بطل أن يكتب فى المصاحف وبقى حكمه كآية الرجم سواء بسواء» «۲».

ولعمرى إنَّ هذا لقولٌ عجيب يناقض بعضه بعضاً: إذ لو كان القرآن الذى بطل أن يكتب فى المصاحف قرآناً منزلًا من اللَّه فلماذا بطل أن يكتب؟ وإن لم يكن قرآناً أو قرآناً منزلًا لكن مع هذا بطل ونسخ فلماذا قرأته عائشة وقالت: «توفى رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم وهى مما يقرأ من القرآن» وعملت بمضمونها إلى آخر

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۹۱

حياتها «۱»؟ وكيف عائشة- كما رأينا فى ترجمته- وهى عالمة لو جمع علمها إلى علم جميع النساء لكان علم عائشة أفضل «۲»، لم تكن تعرف الناسخ من المنسوخ!!

۲- ادعاء ميرزا مخدوم الشيرازى ونقده:

و «ميرزا مخدوم الشيرازى» (من القرن العاشر) الذى ادّعى- على ما نقل الدكتور القفارى- إنه قد عاش بين الشيعة وقرأ كثيراً من كتبهم ولم يطلع أحد على تفصيل كتبهم وأقوالهم وشروح عاداتهم وأعمالهم كما اطلع عليه، قال فيما قال:

«إنّهم ذكروا فى كتب حديثهم وكلامهم أنّ عثمان نقص من آيات القرآن» ويشير إلى أمثلة ممّا قال الشيعة- بزعمه- إنّه كان فى سورة «ألم نشرح» بعد قوله سبحانه «ورفعنا لك ذكرك» «وعليّاً صهرك». والطريف هذه الرواية أوردها أسعد بن إبراهيم بن الحسن الإربلى من مشاهير الحنابلة كما سترون ترجمته ولا توجد فى كتب الشيعة الروائية والكلامية بل هى من متفردات كتاب «مشارق الأنوار» «۳» الذى لا اعتبار له عند الإمامية كما قاله «المجلسى» فى مقدمة بحار الأنوار:

«كتاب مشارق الأنوار وكتاب الألفين للحافظ رجب البرسى ولا اعتمد على ما يتفرد بنقله لاشتمال كتابيه على ما يوهم الخبط والخلط والارتفاع وإنّما أخرجنا منهما ما يوافق الأخبار المأخوذة من الاصول المعتبرة» «۴».

وقال السيد محسن الأمين العاملى فى شأن الحافظ رجب البرسى:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۹۲

«فی مؤلفاته خبط وخلط وشیء من المغالاة لا موجب له ولا داعی إلیه» «۱».

ومثله فی «روضات الجنات» للخوانساری «۲» وغیرهم.

نعم- وکما قلنا- قد ذکر تلک الروایة أسعد بن إبراهیم بن الحسن الإربلی من علماء أهل السنة فی أربعینه بإسناده عن المقداد بن الاسود الکندی وسیأتی إن شاء اللَّه تمام الکلام فی مبحث «الصلة العقدیة بین القدامی والمعاصرین».

هذا وما زعم میرزا مخدوم من أنّ عثمان نقص من آیات القرآن، یوجد فی مصادر أهل السنة بروایة عائشة أمّ المؤمنین صریحاً کما سبق.

۳- ادعاء صاحب کتاب «تکفیر الشیعة» ونقده:

الذی ألفّه سنة (۹۹۰ ه) یذکر ما صنعه شیعة زمانه من إحراق المصاحف واهانتها واختراعهم مصحفاً محدثاً علی ما نقله الدکتور القفاری «۳».

سبحانک اللّهم، ما هذا إلّابهتان عظیم، ولماذا لم یر أحد من الشیعة وغیر الشیعة هذا المصحف لا قدیماً ولا حدیثاً ولا خبر لهذا المصحف فی کتب السیر والتاریخ التی دوّنت فی ذاک العصر وما بعده. والعجیب من هذا المصحف المخترع المزعوم والذی کان عند صاحب «تکفیر الشیعة» معلناً ومتداولًا ولکنه قد خفی بمرور الزمان وصار المصحف السرّیّ إلی زماننا هذا إلی أن قام الدکتور القفاری بالبحث فیه وسبر أغواره تحت عنوان: «هل لدی الشیعة مصحف سری یتداولونه؟» وسیأتی

البحث فیه إن شاء اللَّه تعالی.

۴- ادعاء محمّد بن عبد الوهاب ونقده:

وقس علی هذا محمّد بن عبد الوهاب (ت ۱۲۰۴) وما ذکره عن کتب الشیعة من القول بنقص القرآن، وأورد الدکتور القفاری نصّ کلامه وقال:

ویذکر بأنّ شیعة زمنه- علی ما قیل- أظهروا سورتین مزعومتین أنهما من القرآن الذی أخفاه عثمان کل سورة مقدار جزء وألحقوهما بآخر المصحف احداهما سورة النورین والاخری سورة الولایة.

أیُّ مصحف فی آخره تلکما السورتان؟ وأین تلک السورتان فی کتب الشیعة؟

نعم لا أثر لهما فی أی کتاب من کتب الشیعة بل إن المحدث النوری مع کثرة تتبعه قال:

«لم أجد لها- أی لسورة الولایة- أثراً فی کتب الشیعة سوی ما یحکی عن کتاب «المثالب» للشیخ محمّد بن علی بن شهرآشوب المازندرانی.» «۱»

فتری إنّ المحدث النوری یقول: «سوی ما یحکی عن کتاب المثالب» والحاکی عنه هو الآلوسی صاحب تفسیر روح المعانی ومفتی الدولة العثمانیة ببغداد، وقد نسب الآلوسی ذلک إلی ابن شهرآشوب والحال أن کتاب «المثالب» لابن شهرآشوب لا یوجد فیه مما قال الآلوسی عین ولا أثر! وسیأتی البحث فی تلک السورة قریباً فی مبحث «هل لدی الشیعة مصحف سرّی یتداولونه» إن شاء اللَّه.

ولعلّ محمّد بن عبد الوهاب یقول «إن شیعة زمنه- علی ما قیل- أظهروا سورتین» قال ذلک تحت تأثیر السیوطی الواقع تحت تأثیر کثرة روایات أهل

السنة لسورتی الحفد والخلع المزعومتین، وقد سجّل السیوطی تلکماالسورتین تحت هذا العنوان فی آخر تفسیره، ویحتمل أن ذلک

الشخص الذی ذكره ابن عبد الوهاب- بقوله علی ما قیل- اختلط علیه الأمر بین سورتی الحفد والخلع وهاتین السورتین.

۵- ادعاءات الآلوسی البغدادی (ت ۱۲۷۰) ونقدها

قال الدكتور القفاری عن الآلوسی:

«لعل الآلوسی أول من كتب بالعربیة عن هذه القضیة بذلک الاستیعاب (النسبی) حیث عرض لهذه الفریة مقرونة بالاستشهاد المباشر من كتبهم وعرض أحادیثهم كما جاءت فی اصول الكافی وغیره وذكر الجناح الآخر من الشیعة الذی أنكر هذه الفریة واستشهد بكلامه وناقشه».

وقال الآلوسی بعد ذكر روایات من الكافی وغیره:

«ولما تفطّن بعض علمائهم- أی علماء الشیعة- لما من قولهم هذا- أی تحریف القرآن!- من الفساد جعله قولًا لبعض أصحابه قال الطبرسی فی مجمع البیان: أما الزیادة فیه- أی القرآن- فمجمع علی بطلانها وأما النقصان فقد روی قوم من أصحابنا وقوم من حشویة العامة والصحیح خلافه وهو الذی نصره المرتضی واستوفی الكلام فیه غایة الاستیفاء فی جواب المسائل الطرابلسیات».

ثم أورد كلام السید المرتضی بتمامه وعقّبه بالقول:

«وهو كلام دعاه إلیه ظهور فساد مذهب أصحابه حتی للأطفال ... إلّا إن الرجل- أی السید المرتضی- قد دسّ فی الشهد سماً، وأدخل الباطل فی حمی حق الأحمی، فلأنّ نسبة ذلک إلی قوم من حشویة

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۲۹۵

العامة (الذین یعنی بهم أهل السنة والجماعة) فهو كذب أو سوء فهم ...

نعم أسقط زمن الصدیق ما لم یتواتر وما نسخت تلاوته وكان یقرأ من لم یبلغه النسخ وما لم یكن فی العرضة الأخیرة ...».

وبعدها أورد من موارد اختلاف مصحف عائشة مع المصحف الموجود وقال:

«إنّ ذلک قبل أن یغیّر عثمان المصاحف و ...» «۱».

ثم یعرّج الآلوسی علی أساطیر أهل السنة للروایات التی نسبت إلی أُبی بن كعب فی شأن سورة «البیّنة» واسقاط آیات منها وما روی عنه أیضاً أنه كتب فی مصحفه سورتی الخلع والحفد- وأورد السورتین بتمامهما- وقال:

«فهو من ذلک القلیل ومثله كثیر وعلیه یحمل ما رواه أبو عبید عن ابن عمر قال: لا یقولَنَّ أحدكم قد أخذت القرآن كله وما یدریه ما كله، قد ذهب منه قرآن كثیر ولكن لیقل قد أخذت منه ما ظهر والرّوایات فی هذا الباب أكثر من أن تحصی إلّاإنها محمولة علی ما ذكرناه ...» «۲».

وللآلوسی هنا عدّة ادّعاءات:

أ- إن وجود روایات تدلّ علی التّحریف فی بعض كتب الحدیث كالكافی وغیره یدلّ علی أن صاحب الكتاب أیضاً یقول بالتحریف.

ب- إن جمیع علماء الشیعة قالوا بالتحریف إلی القرن السادس زمان المرحوم الطبرسی (ت ۵۴۲)- أو القرن الخامس زمان المرحوم السید المرتضی (ت ۴۳۸)- وحیث تفطن إلی فساد هذا القول ولعدم وجود الحیلة والمخرج نسبوا القول بالتحریف إلی عدّة من الإمامیة- لا إلی جمیعهم- حتی ینأوا بأنفسهم عن هذا

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۲۹۶

المأزق.

ج- ما قال الطبرسی تبعاً للسید المرتضی من أن قوماً من حشویة العامة نقلوا أخباراً ضعیفةً ظنوا صحتها، فهو كذب أو سوء فهم لانهم أجمعوا علی عدم وقوع النقص فیما تواتر قرآناً كما هو موجود بین الدفتین الیوم.

د- اسقط زمن أبى بكر ما لم يتواتر من القرآن وما نسخت تلاوته وكان يقرأه من لم يبلغه النسخ وما لم يكن فى العرضة الأخيرة.

ه- الرّوايات فى هذا الباب أكثر من أن تحصى إلّاأنه محمول على نسخ التلاوة.

الجواب عن ادعاءات الآلوسى:

أ- من الواضح لـدى كل محقق منصف أنّ وجود روايات يمكن حملها على التّحريف فى كتب الحـديث أو التفسير بالمأثور هو غير القول بالتحريف، فأصل الروايـة شـىء، ودرايـة الروايـة وفقهها شـىء آخر، وعلى هذا لو فرضـنا جدلًا أننا نحكم على كل راوٍ لروايات التّحريف بـأنّه متهم بـالقول بـالتحريف لتحتَّم علينـا القول بـأنّ أهـل السـنّة هم أول من يُتّهم بتحريف القرآن وفساد القول، ودليلنا على ذلك الرّوايات الكثيرة المبثوثـة فى كتبهم بل الأدهى من ذلك أن بعضـهم أورد هذه الرّوايات وهو معتقد بصـحّتها وملتزم بها، وعلى هذا فادعاء الآلوسى خطأ محض، وهو ادعاء انّ علماء الشيعة كلهم متهمون بالتحريف بمحض وجود روايات التّحريف فى كتبهم.

ب- فى بيان كـذب ادعاء الآلوسـى نكتفى بذكر فحوى كلام فضل بن شاذان (۲۶۰ ه) فهو قد أنكر على أهل السنة قولهم بالتحريف وعدّ ذلك من المطاعن عليهم وهذا يعنى براءة الشيعة من تلك الفرية فى عصره بالفحوى «۱».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۹۷

وعلى الأقل نـذكر رأى أبى جعفر الصـدوق (ت ۳۸۱) والـذى أجاب عن هـذه المسألة قبل الشيـخ الطبرسـى رحمه اللَّه بحوالى قرنين حيث كـان فى جملـة جوابه ردّاً على تلك الروايـة التى نقلها الآلوسـى من الكافى قال: «روى الكلينى منهم عن هشام بن سالم عن أبى عبد اللَّه، ان القرآن الذى جاء به جبرئيل إلى محمّد صلّى اللَّه عليه وسلّم سبعة عشر ألف آية».

قال الصدوق رحمه اللَّه ضمن بيان قسم من آرائه:

«... بل نقول انه قد نزل الوحى الذى ليس بقرآن ما لو جمع إلى القرآن كان مبلغه مقدار سبعة عشر ألف آية و ...» «۱».

وعلى هذا فان قول الآلوسى بأن علماء الإمامية وحتى القرن السادس تقول بالتحريف مدفوع بما ذكرنا وفاسد من أصله. فالصدوق سبق الطبرسـى بعشـرات السـنين وهو صراحةً ينكر التّحريف. وهذا إن دلّ على شىء فانما يدل على جهل الآلوسى بآراء الشيعة وعلمائها فى هذا المجال أو تعصبه المرير ضدهم «۲». وإن شئت

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۹۸

فعليك بمراجعة الغدير للعلامة الامينى فى جزئه الأوّل لتطلع على حقيقة الآلوسى واضرابه، ومن اللافت للنظر بل المضحك للثكلى أنّ الآلوسـى أورد روايات التّحريف من كتب الشيعة وانتقدها بشدّة والحال انّها بعينها فى كتب السنّة وهذا دليل آخر على جهله أو تعصّبه ومن جملتها «وكفى اللَّه المؤمنين القتال- بعلى بن أبى طالب-» «۱»

. أو «وقفوهم إنّهم مسؤولون- عن ولايـة على بن أبى طـالب عليه السـلام-) «۲» وأمثالهما التى لو فرضـنا صحة سندها لكانت فى مقام التبيين والتفسير للآيـة الشـريفة أو بيان شأن النزول، ولا مساس لها بمسألة تحريف القرآن بالمرّة، ولا تتوافق مع مزعومة «نسخ التلاوة»، أو من جملتها ما مرّ عليك من روايـة حول سورة الأحزاب، وقـد ذكرناها من كتب أهل السـنة بروايات عديدة، بل إنّ الآلوسـى نفسه ذكر تلـك الرّوايـات- روايـات التّحريف- فى مطلع تفسير سورة الأحزاب من مصـادر أهل السنة، ولجأ إلى الاعتراف بأن الملاحـدة وضـعوا ايـديهم فى كتب أهل السـنة، ثمَّ أعطى قاعـدة كلية مفادها: «والحق انّ كل خبر ظاهره ضـياع شـىء من القرآن امّا موضوع أو مؤول» «۳».

فلنقف الآن مع الآلوسى فى قاعدته تلك ونسألـه: إن كـانت تلك القاعـدة صـحيحة لا غبار عليها برأيكم فلماذا تطبقونها فقط على روايات السنة ولا تطبقونها على روايات الشيعة!؟ وحكم الامثال فيما يجوز أو لا يجوز واحد. وبهذا يتضح أن أقوال الآلوسى فى الشيعة لا قيمـة علميـة لها عنـد أهل التحقيق، فاذا قال السـيد المرتضـى: «... إن قوماً من حشوية العامّة نقلوا أخباراً ضـعافاً ظنّوا صـحّتها» إتَّهمه الآلوسى بدون تدبّر وقال: «فهو كذب أو سوء فهم!» ونقول: أيّها الآلوسى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۲۹۹

- ومن حذا حذوه- ألم تعترف سلفاً بوجود أخبار كثيرة فی التّحريف وقلت بأنّها من وضع الملاحدة عندما ضاق عليك الدليل؟ فلماذا تنقض هنا ما قلته سابقاً وتتهم السيد المرتضى بالكذب؟!

وكذلك نسب الآلوسی وغيره «۱» سورة الولاية إلی كتاب المثالب لابن شهرآشوب وهو كذب محض، وستعرف عمّا قريب بأنّ الشيعة لم يذكروا هذه السورة أبداً لا فی هذا الكتاب ولا فی غيره، وإنّما مصدرها فقط وفقط كتاب «دبستان مذاهب» فمؤلف هذا الكتاب- وهو من القرن الحادی عشر- ذكر هذه السورة والحال أنّ المؤلف من الزردشتيين (أی يعبدون النار) ولا يعلم من أين أخذ تلك الرّواية، حيث إنّه لم يشر إلی أیّ مصدر فی كتابه، ولذلك فهو محكوم بالافتراء والكذب عندنا أيّاً كان مذهبه، فيكون الكتاب المذكور المصدر الوحيد لكل من نقل ذلك من الشيعة وغيرهم.

ج- لا بدّ أن الآلوسی فی ادّعائه الثالث من قوله «فهو كذب أو سوء فهم» يريد أنّ الطبرسی تبعاً للسيد المرتضی فی قوله: «إنّ قوماً من حشوية العامة نقلوا أخباراً ضعيفةً ظنّوا صحّتها» يقصد أنّ الناقل لهذه الأخبار ليس الحشوية فقط وإنّما أهل السنَّة عامة، وانّ هذه الأخبار ليست ضعيفة بل قويّة- واعترفوا هم أنفسهم بقوتها أيضاً- ولكن فی رأی الآلوسی أولًا: إنّ هذه الأخبار فی مورد الآيات التی ليست متواترة. وثانياً: إنّ تلك الآيات منسوخة. وثالثاً: الأشخاص الذين كانوا يقرأونها لا يعلمون أنها منسوخة التلاوة. فالآلوسی يظنّ أن طرح نظرية «نسخ التلاوة» و «عدم التواتر» فی بعض آيات القرآن يحلّ مشكلة كل تلك الرّوايات، ولكنّه غفل عن انه كالمستجير من الرمضاء بالنار حيث لاحظت فی المقام الأوّل بأنّه لا يمكن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۰۰

حمل تلك الرّوايات على نسخ التلاوة وقد تفطّن لهذا الأمر عدد كبير من علماء أهل السنّة أيضاً قديماً وحديثاً واعترفوا به. واضافة إلی ذلك فقول الآلوسی: «وكان يقرأه من لم يبلغه النسخ» قد فضح أمره أكثر؛ لأنّ هذه الصورة توجب أن نقول: إن عائشة التی قالوا فی حقها: «أفقه الناس وأعلم الناس ...» وأيضاً قالوا: «لو جمع علم عائشة ... إلی علم جميع النساء لكان علم عائشة أفضل» «۱» و «كانت سألها الأكابر من أصحاب رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله» «۲» أو مثل «عمر بن الخطاب الخليفة» الذی نقل فی حقّه «لو وضع علم احياء العرب فی كفة ميزان ووضع علم عمر فی كفّة لرجح علم عمر ولقد كانوا يرون أنّه ذهب بتسعة أعشار العلم ...» «۳» و ... ومثل ولده «عبد اللَّه بن عمر» الذی قالوا فی حقّه: «يُعَدُّ من فقهاء الأحداث» «۴» و «أفضل مئة ضِعف من سعيد بن المسيّب الذی يُعدّ افضل أهل المدينة فی عصره» «۵» أو مثل «أُبی بن كعب» الذی قال فی حقّه النبیّ الاكرم صلّى اللَّه عليه وآله: «أقرأهم أُبی بن كعب» أو قال: «أقرأ امتی ابی» «۶» كل هؤلاء الأفراد يعتبرون غير مطّلعين على آيات القرآن ولا يعرفون أيّاً من آيات القرآن متواتر وأيّاً منها آحاد، ولا يعرفون المنسوخ من الآيات ولذلك يقرأون الآيات المنسوخة، والأعجب من ذلك كلّه أنّ كل واحد منهم بقی إلی آخر عمره غير مطّلع على هذا الموضوع؛ ذلك لأنّه لم يقل أحد منهم أبداً: إن هذه الآيات منسوخة، والأدهی من

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۰۱

ذلك كله أنه يعمل بمضمون الآية، فدونك موطأ مالك «۱» وصحيح مسلم «۲» اللّذين أوردا آية الرضاع المزعومة وقالا: «فأخذت بذلك عائشة ام المؤمنين فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال فكانت تأمر أختها أمّ كلثوم بنت أبی بكر الصديق وبنات أختها أن يرضعن من احبت أن يدخل عليها من الرجال». فهل يلتزم الآلوسی بهذه النتائج الغريبة العجيبة؟ وعلى كل حال فإنّ للآلوسی ادعاءات اخر غير ما ذكرنا، وتعقبها نتائج أغرب من تلك «۳»، وسنأتی على بعضها عند البحث حول مصحف الإمام علی عليه السلام.

د- الادعاء الخامس: ذكر الآلوسی أنّ هذه الرّوايات كثيرة، بل إنّها أكثر من أن تحصی، ولكنّها جميعاً تحمل على نسخ التلاوة ونحن نقول: إنّ الشطر الأوّل من ادعائه صحيح- كما لاحظت فی المقام الأوّل- فإنّ أیّ شخص يسبر كتب الحديث والتفسير والتأريخ وغيرها من كتب أهل السنة يری كثيراً من تلك الرّوايات وبصور مختلفة، ولكن الشطر الثانی باطل لأنّ «نسخ التلاوة» سراب ليس إلّا.

وعلى هذا فإذا لم نجد جواباً شافياً عن تلك الرّوايات، فإنّها ستكون ساقطة لا محالة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۰۲

رغم أنّ أصحاب الصّحاح عدّوها صحيحةً.

۶- ادعاء الشيخ موسى جار اللّه (ت ۱۳۶۹) ونقده:

ومن مدّعياته فی هذا المقام قوله:

«عاش بين الشيعة فترة وتجوّل فی مدنها وحضر حلقات دروسها فی البيوت والمساجد والمدارس وقرأ فی العديد من امّهات كتبها.» «۱»

ثمّ يقول فی مسألة التّحريف عند الشيعة:

«القول بتحريف القرآن باسقاط كلمات وآيات قد نزلت، وبتغيير ترتيب الكلمات والآيات أجمعت عليه كتب الشيعة ...» «۲»

«وأخبار التّحريف مثل أخبار الإمامة متواترة عند الشيعة ومن ردّ أخبار التّحريف أو أوّلها يلزم عليه ردّ أخبار الإمامة والولاية، ونسب إلى المجلسی وصاحب الوافی، أنّ أخبار التّحريف متواترة مثل أخبار الولاية وأخبار الرّجعة» «۳».

ولمعرفة تفصيل أجوبة تلك المسائل والأكاذيب للشيخ جار اللّه يمكنك مراجعة كتاب «نقض الوشيعة» «۴» و «أجوبة مسائل جار اللّه» «۵» ونحن نتعرض هنا لمسألتين منها على نحو الاختصار:

أ: إذا كان مراد «موسى جار اللّه» أنّ تلك الرّوايات موجودة فی جميع كتب الشيعة، فاضافة إلى أن دعواه هذه باطلة فإنّ هذه الرّوايات موجودة فی كتب

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۰۳

العامة والخاصّة على حدّ سواء، وسبق أن قلنا إنهم إن أرادوا أن يعدلوا فی قولهم فعليهم أن يُجروا تلك الأحكام على كتب أهل السنّة أيضاً، وإذا كان مراد جار اللّه هو أنّ علماء الشيعة أجمعوا على القول بالتحريف- والعياذ باللّه- فهذا كذب أشنع من الأوّل، لأنّ الشيخ موسى جار اللّه نفسه قد قرأ كتاب الاعتقادات للشيخ الصدوق، وقد أورد رأی الصدوق حول الغلاة المفوضة فی الصفحة ۱۳۲ من كتابه «الوشيعة»، والحال أنّه تجاهل رأی الصدوق فی صيانة القرآن عن التّحريف الذی ذكره فی كتاب «الاعتقادات» نفسه «۱».

ب: إنّ الشيخ موسى يقول: «أخبار التّحريف مثل أخبار الإمامة متواترة عند الشيعة ...» ونسب هذا إلى «المجلسی» و «صاحب الوافی» وهذا يعد خيانة فی البحث العلمی إذ الأمانة تقتضی نقل العبارة حرفيّاً من غير تلاعب. وقد تابع جار اللّه فی طريقته الفاسدة آخرين «۲». وإليك نصّ عبارة المجلسی قال:

«وعندی أنّ الأخبار فی هذا الباب متواترة معنى ...» «۳»

ومثله فی «الوافی» «۴»، إنّ من الواضح الفرق الشاسع بين لفظ «متواتر» بصورة مطلقة، ولفظ «متواتر» مع قيد «معنى» فالمجلسی وصاحب الوافی يقولان بأنّ أخبار التّحريف متواترة معنى، وهو يعنی أنّ جميع تلك الأخبار فی معنى مشترك متواتر، وهذا المفهوم المشترك أعم من: «اختلاف القراءات» و «التّحريف فی المعنى» و «تفسير وتأويل الآيات» و «نقل الشیء عن موضعه وتحويله إلى غيره» وكلّ تغيير، وواضح أنّ تلك المعانی المشتركة بعيدة عن محلّ النزاع، وسيأتيك توضيح

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۰۴

أكثر لهذه النقطة مع شواهدها فيما بعد.

وقد سار على هذه الشاكلة «احسان إلهی ظهير» و «محمّد مال اللّه» وغيرهما، إذ قال أولهما:

«إنّ الشيعة كلّها على هذا الكفر ... ويعدّ إنكار المنكرين لهذه المسألة تقية لا حقيقة» «۱».

وجاء الدكتور القفارى ليعضد «احسان الهى» فتشبث بكلام صاحب «فصل الخطاب» وقد حرّف فى الواقع كلام النورى وقال:

«وعزا- أى صاحب «فصل الخطاب»- إنكار التّحريف من شيوخه السابقين إلى التقية أو إلى عدم توفّر المصادر عندهم- كما سيأتى- فذهب احسان الهى إلى مذهب صاحب «فصل الخطاب» نفسه» «۲».

وقال محمّد مال اللّه:

«إنّ شيوخ الشيعة اتفقوا على القول بهذه الفرية ...»

وعلّق عليه الدكتور القفارى:

«لم يشر محمّد مال اللّه إلى وجود خلاف بينهم فى هذا مع أنّ طائفة من شيوخهم أنكروه» «۳».

وقال الدكتور القفارى فى موضع آخر:

«إنّ فيها- أى فى الرّوايات التى جمعها مال اللّه من كتب الشيعة فى هذا الباب- ما ليس بصريح فى هذا الأمر، بل هو يندرج بشكل واضح فى باب التأويل كما انه وقع- كما وقع إحسان من قبله- بذكر بعض

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۰۵

الرّوايات للشيعة والتى ذكر فيها قراءة للآية مروية عن السلف واعتبرها بجهل من قبيل التّحريف، والسبب فى ذلك هو اعتمادهم بدون تدبّر على كتاب فصل الخطاب» «۱».

أقول: وهذا أدلّ دليل على سوء فهم وجهل- على حد تعبير الدكتور القفارى- محمد مال اللّه وإلهى ظهير وأمثالهما وسيأتى البحث حول آراءهما.

ويبقى هذا السؤال وهو: هل المحدث النورى، صاحب كتاب «فصل الخطاب» اعتقد بأنّ جميع علماء الشيعة إلى عصره يقولون بالتحريف وانكارهم لذلك من قبيل التقية؟ كما نسب إليه الدكتور القفارى تبعاً لمحب الدين الخطيب واحسان الهى ظهير وهل النورى عزا إلى الشيوخ السابقين بعدم توفر المصادر عندهم وسيأتى إن شاء اللّه نصّ كلام المحدث النورى وحينئذٍ يتبين لك مدى أمانتهم وصدقهم فى دعاويهم.

نستنتج من مجموعة البحوث المتقدمة فى هذا القسم إنّ هذه المجموعة من الباحثين لو سلكوا العدالة والانصاف لوصلوا إلى نفس ما توصل إليه «محمّد المدينى» عميد كلية الشريعة بجامعة الأزهر، والجدير بالذكر ان الدكتور القفارى لم ينقل عن المدينى حرفاً واحداً، وإليك خلاصة كلامه:

«وأمّا الإمامية فيعتقدون نقص القرآن فمعاذ اللّه وإنّما هى روايات رويت فى كتبهم كما روى مثلها فى كتبنا وأهل التحقيق من الفريقين قد زيفوها وبيّنوا بطلانها ... ويستطيع من شاء أن يرجع إلى مثل كتاب الاتقان للسيوطى ليرى فيه أمثال هذه الرّوايات التى نضرب عنها

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۰۶

صفحاً».

ثم ذكر قضية تأليف أحد المصريين فى سنة ۱۴۹۸ كتاباً اسمه «الفرقان» والذى حشاه بكثير من أمثال هذه الرّوايات السقيمة المدخولة المرفوضة ناقلًا لها عن كتب ومصادر أهل السنة ورفض العلماء لذلك ومصادرة الحكومة هذا الكتاب وقال:

«أفيقال إنّ أهل السنة ينكرون قداسة القرآن؟ أو يعتقدون نقص القرآن لرواية رواها فلان؟ أو لكتاب ألّفه فلان، فكذلك الشيعة الإمامية، إنّما هى روايات فى بعض كتبهم كالروايات التى فى بعض كتبنا ...» «۱».

لقد خلا الآن الميدان للدكتور القفارى ليصول فيه ويجول فهو بعد أن جمع أطراف البحث فى آراء أهل السنة عرّج على بعض مصادر الشيعة فقال:

«وبعـد هـذا نرجع إلى مصادر الشـيعة المعتمـدة عندها نسـتنطقها علّنا نعرف جلياً الخبر عندها ... والعدل والانصاف واجب ولازم «وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل» «ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألّا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى»».

فيتعهد لنا الدكتور بأنّ مبناه هنا أيضاً هو الاعتماد على المصادر المعتمدة عند الشـيعة، وسيسلك طريق العدل والإنصاف، فهل هو وعد بقوله أم لا؟ فيصدر بحثه بالعنوان «ما تقوله مصادر الشيعة فى هذه الفرية».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۰۷

ما تقوله مصادر الشيعة فى هذه الفرية:

اشارة

ثم يُتبع ذلك بقوله:

«وقبل أن نأخذ بيد القارئ فى رحلة تبدأ من نقطة الصـفر من أول كتاب وضـعه الشـيعة وألّفوه، نعرض لصوتين مختلفين ومتعارضـين، هـذان الصوتان المتعارضان كان لهما- فى الغالب- وجود وصـدى فى كل الكتب الشـيعية التى تعرضت لهذه القضـية فلنسـتمع إليهما ليتسنى إدراك وتصور هذه المسألة عند هؤلاء حتّى لا يحصل غبش فى تصورها ...

يقول شـيخ الشيعة فى زمنه ابن بابويه القمِّى [الشيخ الصدوق] (ت ۳۸۱ ه.): اعتقادنـا ان القرآن الـذى انزله اللَّه تعالى على نبيه محمّد وهو ما بين الدفتين وهو ما فى أيدى الناس ليس بأكثر من ذلك ... ومن نسب إلينا أنا نقول اكثر من ذلك فهو كاذب.

هـذا ... ويقول المفيد [محمّد بن محمّد بن النعمان] (ت ۴۱۳ ه.): «إن أخباراً قد جاءت مسـتفيضة عن أئمة الهدى من آل محمّد صلّى اللَّه عليه وآله وسـلّم باختلاـف القرآن ومـا أحـدثه بعض الطاعنين فيه من الحـذف والنقصان» ويقول: «واتفقوا- أى الإماميـة- على أنّ أئمة الضلال خالفوا فى كثير من تأليف القرآن وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنّة النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم».

هذا قولان مختلفان ومتعارضان صدرا من شـيخين من شيوخهم يجمعهما وحدة الزمان والمكان! فمن نصدِّق منهما؟ وأىّ القولين يعبّر عن مذهب الشيعة؟ ... والتعرف على الحقيقة وسط هذا الركام من الاقوال المتعارضة والمتناقضة ليس بسهل المنال ... وإذا لاحظنا أن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۰۸

من أركان الـدين عند هؤلاء التقية ولا دين لمن لا تقية له أدركنا أنّ الحقيقة محجوبة بغيوم من الكذب والتزوير وركام من التناقضات والتعارضات ...» (۱)

الدكتور القفارى وتحريفه لكلام الشيخ المفيد:

أوردنا كلام الـدكتور القفارى برغم طوله ليتبين للقارئ، تحريف الـدكتور القفارى فهل هـذا القول الـذى نسـبه الـدكتور القفارى إلى الشـيخ المفيـد رحمه اللَّه حقّ، أم أنّ الدكتور القفارى- مع الأسف- خان الأمانة وحذف ما قبل وما بعد كلام الشـيخ المفيد؟ ثم حمله على ما أراد وعقّبه بما قال مع بشاعة قوله وما يليق بسوء أدبه، كما سبق منه.

قال الشيخ المفيد رحمه اللَّه ما نصُّهُ:

«إنّ الأخبار قد جاءت مسـتفيضة عن أئمة الهدى من آل محمَّد صـلّى اللَّه عليه وآله وسلّم، باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحـذف والنقصان، فأمّا القول فى التأليف فالموجود يقضـى فيه بتقـديم المتأخر وتأخير المتقـدّم ومن عرف الناسـخ والمنسوخ والمكّى والمدنى لم يرتب بما ذكرناه.

وأمّا النقصان فإنّ العقول لا تحيله ولا تمنع وقوعه وقـد قال جماعـة من أهل الإمامـة إنّه لم ينقص من كلمـة ولا من آيـة ولا من سورة

ولكن حذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله وذلك كان ثابتاً منزلًا وإن لم يكن من جملة كلام اللّه تعالى الذي هو القرآن المعجز ...

وعندي أنّ هذا القول أشبه من مقال من ادّعى نقصان كلم من نفس

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۰۹

القرآن على الحقيقة دون التأويل وإليه أميل واللّه أسأل توفيقه للصواب.» «۱»

هذا نصّ كلام الشيخ رحمه اللّه في كتابه «أوائل المقالات» وقال في موضع آخر من الكتاب نفسه:

«اتّفقوا- الإمامية- على أنّ أئمة الضلال خالفوا في كثير من تأليف القرآن وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم وأجمعت المعتزلة والخوارج والزيدية والمرجئة وأصحاب الحديث على خلاف الإمامية» «۲».

هل أراد الشيخ المفيد رحمه اللّه من قوله «... خالفوا في كثير من تأليف القرآن وعدلوا فيه عن موجب التنزيل ...»، تحريف القرآن ونقصانه؟ فهذا ما أراد الدكتور القفاري لكن خاب في صفقته، فكلام الشيخ في قوله السابق يفسّر كلامه هنا حيث قال:

«فأمّا القول في التأليف فالموجود يقضي فيه بتقديم المتأخر وتأخير المتقدم ومن عرف الناسخ والمنسوخ والمكّي والمدني لم يرتب بما ذكرناه».

وهذا لا مساس له بمسألة التّحريف اطلاقاً والشيخ المفيد نفسه اعترف بصيانة القرآن عن التّحريف مطلقاً وقال: «عندي أنّ هذا القول أشبه من مقال من ادّعى نقصان كلم من نفس القرآن على الحقيقة دون التأويل وإليه أميل» كما رأيتم في عبارته السابقة.

ولمزيد من التوضيح نقول:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۱۰

أ- ما معنى كلمة «التأليف» هل هو بمعنى التّحريف والنقصان في القرآن؟ هذا ما لا يقول به أحد من أهل اللغة وغيرهم، قال «ابن حجر»:

«تأليف القرآن أي جمع آيات السورة الواحدة أو جمع السور مرتبة في المصحف» «۱».

فمراد الشيخ المفيد رحمه اللّه من مخالفتهم في كثير من تأليف القرآن وعدلوا فيه عن موجب التنزيل أي في ترتيب آيات القرآن من جهة التقديم والتأخير والناسخ والمنسوخ وغير ذلك على حسب نزول الوحي، فانهم لا- يرتّبون الآيات على حسب نزولها والقرآن الموجود شاهد عليه «۲».

وتأليف القرآن على غير تأليف المصحف الموجود لا- تستغرب فإنّ مصاحف بعض الصحابة مغايرة للمصحف الموجود من حيث التأليف، قال شمس الدين الذهبي في ترجمة عُقبة بن عمر:

«قال أبو سعيد بن يونس: مصحف عقبة بن عامر الآن موجود بخطه، رأيته عند عليّ بن الحسين بن قُديد على غير التأليف الذي في مصحف عثمان ... ولم أزل أسمع شيوخنا يقولون: إنّه مصحف عقبة ...» «۳».

ب- في مصنّفات الشيخ المفيد رحمه اللّه رسالة مشهورة باسم «تصحيح الاعتقادات» وهذه الرسالة مشتملة على تعليقات قيّمة على رسالة «الاعتقادات»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۱۱

لاستاذه ابن بابويه الصدوق- رحمه اللّه- فالشيخ المفيد رحمه اللّه في كل أمر يخالف استاذه يعلّق على كلامه. ومع هذا فهو عند رأي استاذه فيما قال: «اعتقادنا ان القرآن الذي انزله اللّه تعالى على نبيّه محمّد صلّى اللّه عليه وآله وسلّم وهو ما بين الدفتين وهو ما في أيدي الناس ليس باكثر من ذلك ومن نسب إلينا أنّا نقول أكثر من ذلك فهو كاذب ...» لم يعلق عليه وقَبِله من غير أيّ تعليق أو تصحيح ولا ننسى أنّ رسالة «تصحيح الاعتقادات» وضعت لبيان عقائد الإمامية في اصول المذهب وغيره.

ج- المحدّث النورى الذى ذكر عبارة الشيخ المفيد «۱» لم يوردها بعنوان تحريف القرآن، وفى الواقع فان الدكتور القفارى إنّما نقل تلك العبارة من «فصل الخطاب» لكنه حذف ما قبل العبارة وما بعدها لكى يصل إلى مقصوده، ويُضلّ الآخرين.

والآن حيث وصلنا إلى هذه النقطة اسمحوا لى أن أبحث أيضاً مع الدكتور القفارى فى هذا المجال، فالدكتور فى عدّة مواضع من كتابه أورد عبارة الشيخ المفيد معلقاً عليها بألفاظ يأباها البحث العلمى، وإليك هذه المواضع مرتبة وفق ما جاء فى كتابه، ففى الصفحة «۲۳۰» يقول:

«نرى شيخهم المفيد (ت ۴۱۳ ه) سجّل فى كتابه «اوائل المقالات» إجماع طائفته على هذا المنكر ونقل بعض أخباره فى بعض كتبه كالارشاد وهو من كتبهم المعتبرة»

لاحظت بيان الشيخ المفيد الذى يؤكد إجماع الإمامية على مخالفة «تأليف القرآن» لا «تحريف القرآن»، ورأيت توضيح الشيخ المفيد نفسه، اما إخبار الدكتور القفارى عن كتاب الارشاد، فالذى جاء فيه:

«روى جابر، عن أبى جعفر عليه السلام انه قال: إذا قام قائم آل محمّد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۱۲

عليه السلام ضرب فساطيط لمن يعلم الناس القرآن على ما انزل اللَّه جلّ جلاله فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم لأنّه يخالف فيه التأليف» «۱».

فمتن هذه الرواية واضح لا يحتاج إلى تبيان فهى تقول: «فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم لأنه يخالف فيه التأليف» أى قد اِلفَ الجمهور هذا النسج الحاضر، واعتادوا عليه خلفاً عن سلف طيلة عشرات القرون، فيصعب عليهم التعوّد على خلافه كما أشار إليه الحديث. فتأليف القرآن غير تحريفه وهذا لا يخفى على ذى مسكة من عقل وقد سبق لنا فى المقام الأوّل أن ذكرنا، روايات الفساطيط وبسطنا الكلام فيها فراجع إن شئت.

وكتب الدكتور القفارى أيضاً فى الصفحة ۲۶۹:

«كانت دوائرُ الغلاة فى القرن الثالث تعمل على الإكثار من صنع الرّوايات فى هذا حتّى أنّ شيخهم المفيد الذى يلقبونه بركن الإسلام ...

يشهد باستفاضتها عند طائفته فيقول: إن الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمّد صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان».

وهذه الاستفاضة هى ثمرة الكذب ... على يد شرذمة من شيوخهم.

فكيف يعقل أنّ المفيد يقول باستفاضة هذا الكفر بين طائفته رغم أنّ شيخه ابن بابويه يقول: إن من نسب إلى الشيعة مثل هذا القول فهو كاذب ...»

هذا بعض كلام الدكتور القفارى المحرّف والمبعثر أورده تحت عنوان «حجم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۱۳

أخبار هذه الاسطورة فى كتب الشيعة ووزنها عندهم» وسنبحث ذلك إن شاء اللَّه مفصلًا ونبيّن دعاوى الدكتور القفارى فيها، ولكن ينبغى لنا التذكير بهذه النكتة وهى أن الشيخ المفيد هل أراد من كلامه، استفاضة الرّوايات فى باب التّحريف، أو استفاضة القائلين بالتحريف؟ فهذه عبارة الشيخ: «إن الأخبار قد جاءت مستفيضة» ورأيتم تتمّة هذه العبارة، بأنّ فى رأى الشيخ المفيد ما حذف ونقص من القرآن لا يرتبط بمتن القرآن ولكن بتأويله وتفسير معانيه التى توجد فى مصحف الإمام على عليه السلام.

وقال فى كتاب «المسائل السروية» ما نصّه:

«فإن قال قائل كيف يصحّ القول بأنّ الذى بين الدفتين هو كلام اللَّه تعالى على الحقيقة من غير زيادة فيه ولا نقصان وأنتم تروون عن

الأئمة عليهم السلام أنّهم قرأوا: «كنتم خير أئمة اخرجت للناس» و «كذلك جعلناكم أئمة وسطاً».

وقرأوا: «يسألونك الأنفال» وهذا بخلاف ما في المصحف الذى في أيدى الناس؟

قيل له: قد مضى الجواب عن هذا، وهو أنّ الأخبار التى جاءت بذلك؛ أخبار آحادٍ لا يقطع على اللَّه تعالى بصحّتها، فلذلك وقفنا فيها ولم نعدل عما فى المصحف الظاهر على ما أُمرنا به حسب ما بيّناه مع أنه لا ينكر أن تأتى القراءة [يأتى بالقرآن] على وجهين منزلين:

أحدهما: ما تضمنه المصحف.

الثانى: ما جاء به الخبر، كما يعترف مخالفونا به من نزول القرآن على أوجه شتّى ...» «١».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣١٤

وعلى هذا فهناك تفاوت كبير بين «استفاضة الأخبار» و «استفاضة القائلين بالتحريف» والشيخ المفيد نفسه عالج تلك الأخبار المستفيضة والشيخ الصدوق يقول أيضاً: هذه الرّوايات كثيرة، ولكن فى مقام علاجها يقال: إنها وحى غير قرآنى.

قال الصدوق ما نصّ كلامه:

«... بل نقول إنه قد نزل الوحى الذى ليس بقرآن ما لو جمع إلى القرآن كان مبلغه مقدار سبعة عشر الف آية- ثم ذكر نماذج منه وقال- ومثل هذا كثير، كلّه وحى ليس بقرآن» «١».

وتلك العبارة ادامة لنفس عبارة الصدوق فى كتاب الاعتقادات والتى أوردها الدكتور القفارى دون أن يذكر تتمتها. وهى تقول بأنّ أخبار الوحى الذى ليس بقرآن لو جمع مع آى القرآن صارت سبعة عشر ألف وهذه الأخبار هى التى توحى بعضها بتحريف القرآن.

اذن نستنتج أنه لا تفاوت بين آراء هذين العلمين اللّذين يعتبران من أركان التشيع وهما المفيد والصدوق رحمة اللَّه عليهما فى مسألة صيانة القرآن عن التّحريف، فكلاهما يقول باستفاضة أخبار الباب وكلاهما يقول بصيانة القرآن عن التّحريف لكنّ الدكتور القفارى الذى رأى تلكما العبارتين- على ما ادّعاه- حذف بعضهما كى يتمكن من اثبات مدّعاه، فحرّف استفاضة الأخبار الواردة فى قول الشيخ المفيد إلى استفاضة القائلين بالتحريف فكتب قائلًا:

«هذا والمفيد يقول باستفاضة هذا الكفر بين طائفته رغم أن شيخه ابن بابويه [الشيخ الصدوق رحمه اللَّه] يقول إن من نسب إلى الشيعة مثل

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٣١٥

هذا القول فهو كاذب ...» «١».

وإذا ذهبنا إلى نفس مبنى الدكتور القفارى فى تلك المسألة وقبلنا استبدال استفاضة الأخبار بالتحريف باستفاضة القائلين بالتحريف، فهذا سيكون حجّة عليه دامغة، حيث أنّ أهل السنّة رووا كثيراً من روايات التّحريف فى كتبهم، بل إنّ الآلوسى يقول: «وأخبار تلك الباب أكثر من أن تحصى» وعلى هذا نستطيع ابدال العبارة بالشكل الآتى «عدد القائلين بالتحريف من علماء أهل السنّة أكثر من أن يحصى» ترى هل يقبل الدكتور القفارى بهذا؟ أم له مع الشيعة حسابات اخرى خارجة عن المنطق والاستدلال؟

وأخيراً قال الدكتور القفارى فى الصفحة ٢٧٥ بعد أن أورد كلام الشيخ المفيد رحمة اللَّه تعالى عليه باتفاق الإمامية على ان أئمة الضلال خالفوا فى كثير من تأليف القرآن ...- وقد سبق نصّ كلامه- إذ قال:

«وهذه شهادة مهمة واعتراف صريح من مفيد الشيعة بأن سائر الفرق الإسلامية لم تقع فى هذا الكفر الذى وقعت فيه طائفته وهى شهادة تلجم اولئك الروافض الذين يحاولون من منطق جبان أن يصموا أهل السنة بشيء من هذه الفرية. وعصمة أهل السنة من هذا الضلال لا تحتاج إلى هذا الاعتراف ولكن ذكرناه هنا لأنه صادر من المخالف وانصاف المخالف أشد وقعاً من انصاف الموافق، ولأنّ فى هذا وأمثاله مايسكت اولئك المفترين الذين يفترون الكذب ولا يؤمنون.

كما أنّ مفيدهم يعترف أيضاً بأن اجماع طائفته قائم على هذا الكفر البين ولم يذكر مفيدهم وجود خلاف بين علمائهم فى هذا!! مع

إن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۱۶

شيخه ابن بابويه القمى الملقب عندهم بالصدوق (ت ۳۸۱ ه) قد أنكر هذا فى رسالته «الاعتقادات» ... هل تجاهُلُ المفيد لذلك من قبيل اقتناعه بأن مخالفته بسبب التقية أم ماذا ...».

يظن الدكتور القفارى بأنّ استعماله للألفاظ البذيئة- التى لا تليق بأىّ باحث- يسدل الستار على الحقائق فإنّ اللَّه تعالى يقول: «ما يلفظ من قول إلّالديه رقيب عتيد) فإنّه يكتب من غير خوف من اللَّه، وليت الدكتور القفارى عمل بهذه النكتة التى سقطت من لسانه: «انصاف المخالف أشد وقعاً من انصاف الموافق».

ونريد أن نحكّمك أنت أيها القارئ فيما إذا قال شخص بأنّ ترتيب القرآن الآن ليس على طبق النزول، ولكن يوجد فيه تقديم وتأخير كما هو نص كلام الشيخ المفيد:

«فأمّا القول فى التأليف فالموجود يقضى فيه بتقديم المتأخر وتأخير المتقدم ومن عرف الناسخ والمنسوخ والمكى والمدنى، لم يرتب بما ذكرناه» «۱».

فهل هذا الشخص «كافر» أو «مفتر كاذب» أو «متجاهل» أو ...

وجدير بالذكر أن نغمة الدكتور القفارى بعنوان «التقية» التى تكرّر سماعها فى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۱۷

كلّ موضع من طنبوره والتى من جملتها ما أورده الدكتور فى طليعة هذا الفصل بعد تقطيعه عبارتى الشيخ الصدوق والشيخ المفيد رحمهما اللَّه وقال:

«... والتعرف على الحقيقة وسط هذا الرُّكام من الأقوال المتعارضة ...

ليس بسهل المنال ... وإذا لاحظنا أنّ من أركان الدين عند هؤلاء- أى الشيعة- التقيّة ... أدركنا أنّ الحقيقة محجوبة بغيوم من الكذب والتزوير ...» «۱».

وهذا ليس بشىء لأنّك سترى قريباً إنّ مَن له معرفة بأركان التقيّة ومفهومها، يتجلّى له أنّ الأقوال المتقدِّمة لا يمكن حملها على التقية بأىّ وجه من الوجوه، فإذا كانت مصادر لا- تخلو من الروايات التى تدل بظاهرها التّحريف بل إنّه يوجد حتى القائل بالتحريف من بينهم، فاين هو موضع التقيۀ؟ وسيأتى تفصيل أكثر لهذه المسألة فيما بعد إن شاء اللَّه.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۱۸

بداية الافتراء كما يؤخذ من كتب الشيعة

اشارة

الدكتور القفارى قبل ولوج هذا البحث- وكما فعل من قبل- ادّعى التزام كمال الصدق والأمانة العلمية فى نقل الأقوال، وفى موقف الناصح المشفق والفقيه الناسك ليوحى إلى الآخرين صدق أقواله، وقال:

«سنبدأ بدراسة هذه القضية من بدايتها، والتحرى فى صدق الأقوال من تقيتها بتحليل الاقوال ... وأسأل اللَّه سبحانه أن يعصمنا من اتهام الآخرين بما ليس فيهم ... وسنتناول هذه القضية الخطيرة التى يترتب على رمى الشيعة بها انفصالها عن المسلمين لمفارقتها للأصل الذى يتفقون عليه ...» «۱».

ثمّ قال:

«أول كتاب تسجل فيه هذه الفرية- أى فرية التّحريف- هو «كتاب سليم بن قيس» الذى رواه عنه أبان بن أبى عيّاش، لم يرو عنه غيره وهو «أول كتاب ظهر للشيعة» كما يقول ابن النديم وغيره.

وقد أكثر الشيعة من مدحه وتوثيقه والثناء على كتابه رغم إننى لم أجد لمؤلفه ذكراً فيما رجعت إليه من مصادر ... بل ان من متقدمى الشيعة من قال: «إنّ سليماً لا يعرف ولا ذكر فى خبر» وإن كان هذا ليس بمرضى عند متأخرى الشيعة. ورغم أنّ الكتاب يحمل أخطر آراء السبئية وهو تأليه على [عليه السلام] ووصفه بأوصاف لا يوصف بها إلّارِبّ العالمين ... وسليم الذى يزعمون أنّه مؤلف الكتاب مجهول. وقد لا يكون له وجود إلّافى خيالات الشيعة ...

وجاء فى الكتاب «إنّ الأئمة ثلاثة عشر» وهذه طامة كبرى تهدد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۱۹

بنيان الاثنى عشرية بالسقوط ... ولهذا كفونا مؤنة نقض هذا الكتاب ...» «۱».

فالدراسة التحليلية ل «كتاب سليم بن قيس» المتداول بين الناس واسعة النطاق جداً وخارجة عن اطار بحثنا هذا، وما يتراءى من اختلاف آراء العلماء فى هذا الكتاب يرجع أساساً الى اختلاف نسخه- شأنه شأن كل كتاب لم يوفّق المصنف لنشره بنفسه بل يقوم الآخرون بنشره بعد وفاته- ويقسم بعض الأفاضل نسخ الكتاب إلى ستّة أنواع وبيان طرقها ونذكر من جملة طرقها، طريق علماء أهل السنة إليه «۲». وجملة القول عند علماء الإمامية رحمة اللَّه عليهم أجمعين فى شأن الكتاب:

«إنْ تأيّد ما فيه بدليل من الخارج فهو وإلّا فلا اعتبار بما يتفرد به» «۳».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۲۰

بعد هذه المقدمة الموجزة حول كتاب سليم بن قيس نبحث فى صحة أقوال الدكتور القفارى الذى ادّعى:

أ- إنّ سليم بن قيس غير موجود إلّافى خيالات الشيعة «۱».

ب- أول كتاب فيه هذه الفرية- وهى فرية تحريف القرآن- هو كتاب سليم بن قيس.

ج- إنّ الكتاب يحمل اخطر آراء السبئية وهو تأليه على [عليه السلام].

د- جاء فى الكتاب «إنّ الأئمة ثلاثة عشر» وهذه طامة كبرى ..

سليم بن قيس شخص واقعى أم خيالى؟

هل أن سليماً موجود خيالى «۲»؟ كيف يمكن للدكتور القفارى ادعاء أن سليم بن قيس مختلق؟ فهل يريد اخفاء جريمة الامويين- وسقوط الدولة الاموية التى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۲۱

يعتبره بعضهم سقوطاً لعزة الإسلام- «۱» وكذا التستر على جرائم الحجّاج ابن يوسف «۲».

قال الدكتور القفارى:

«رجعت فى البحث عنه إلى مصادر كثيرة من كتب أهل السنة فلم أجد له ذكراً ...»

ولكنك لو رجعت إلى كتاب «الجرح والتعديل» للحافظ شيخ الإسلام الرازى (۳۲۷) لوجدت ما يلى:

«سليم بن قيس العامرى روى عن سحيم بن نوفل روى عنه أبان سمعت أبى يقول ذلك» «۳».

وسليم بن قيس هذا شهد صفين على ما نقله ابن عساكر إذ قال فى كتابه «تاريخ مدينة دمشق» بسنده عن عبداللَّه بن اذينة البصرى عن أبان بن أبى عيّاش، عن سليمان بن قيس العامرى، قال:

«رأيت اوَيساً القَرَنى بصفين صريعاً بين عمّار وخزيمة بن ثابت» «۴».

هـذا، و «سـليمان بن قيس العـامرى» تصـحيف «سـليم بن قيس العـامرى» قطعـاً، لقرينـهٔ اللّقب (العامرى) والراوى (أبان ابن أبى عيّاش) وعدم وجود شخص

سلامهٔ القرآن من التحريف، ص: ۳۲۲

مسمى ب «سليمان بن قيس العامرى» فى كتب التراجم والرِّجال من العامهٔ والخاصهٔ.

و «سليم بن قيس» هذا، يوجد فى طريق كثير من الرّوايات، فمن روى عنه من علماء الإماميهٔ فكثير جداً «۱» ومن علماء أهل السنهٔ:

۱. الفاضل المحـدّث القاضـى أبو القاسم عبيـد اللَّه بن عبد اللَّه النيسابورى المعروف بالحاكم الحسـكانى (ت ۴۸۳) فى كتابه «شواهد التنزيل» (ص: ۴۱، ۱۲۹، ۲۰۲، ۳۴۵، ۷۹۴).

۲. الحافظ أبو المؤيد موفق بن أحمد المكّى الحنفى المعروف بخطيب خوارزم (۵۶۸) فى كتابه «مقتل الحسين» (ج ۱، ص ۱۴۶).

۳. الشـيخ أبو اسحاق إبراهيم بن سعد الدين محمّد بن محمّد المعروف بالحموينى (۷۲۲) فى كتابه «فرائد السمطين» (ج ۱، ص ۳۱۲، باب ۵۸ ح ۲۵۰).

۴. المحـدّث على بن شـهاب الـدّين بن محمّد الهمدانى (ت ۷۸۶) فى كتـابه «مودهٔ القربى» ورواه عنه «القنـدوزى» فى «ينـابيع المودهٔ» (ص ۱۱۴، ۱۶۸، ۲۵۸، ۴۴۵، ۴۹۲). وفيه كفايهٔ ومثل هذا كثير «۲».

ثمّ قام الدكتور القفارى تأييداً لآرائه التى قد سبقت- بأن لا يكون لسليم بن قيس وجود إلّافى خيالات الشيعهٔ- قال:

«بل إن من متقدمى الشيعهٔ من قال: ان سليماً لا يُعرف ولا ذُكر فى خبر» «۳».

هذا الادعاء نقل عن «أبى عبد اللَّه الحسين ابن الغضائرى» (ت ۴۱۱) عن بعضٍ

سلامهٔ القرآن من التحريف، ص: ۳۲۳

- على مـا نقـل عنه العلّامـهٔ الحلّى رحمه اللَّه فى «خلاصـهٔ الأـقوال فى معرفـهٔ الرجـال»- ثم قـال ابن الغضائرى ردّاً عليه: «وقـد وجـدت ذكره- أى سـليم بن قيس- فى مواضع من غير جهـهٔ كتابه ولا روايهٔ أبان بن أبى عيّاش وقد ذكر «أبو العباس بن عقدهٔ» فى رجال أمير المؤمنين عليه السلام أحاديث عنه» «۱».

وبناء على هـذا فإن الـدكتور القفارى- وكعادته السالفـهٔ- قام بتقطيع عبارهٔ ابن الغضائرى وترك ما بعدها ليضـفى على آرائه وخيالاته طابع الصحهٔ.

فريهٔ التّحريف فى كتاب سليم بن قيس:

أمّا ما ادّعاه الدكتور القفارى بأنّ فريهٔ التّحريف سجّلت فى أول كتاب ظهر للشيعهٔ وهو «كتاب سليم بن قيس». لا يكون إلّابوجود خبر مصحف الإمام علىّ- الذى جمعه الإمام بعد وفاهٔ النبىّ- فى كتاب سليم بن قيس.

هـذا الادعاء ذكره الدكتور القفارى فى أول الكتاب «۲»، ثم ذكره أيضاً فى الخلاصـهٔ فى خاتمهٔ كتابه «۳»، وكذلك كرره فى مواضع أُخر.

وقد تكلّمنا فى مدخل بحثنا هذا بعض الشىء عن هذا الموضوع، وعرفنا ماهيّهٔ تلك الاقاويل.

هـذا ومـا ذكره الـدكتور القفـارى بعنوان بدايـهٔ فريـهٔ التّحريف فلم تكن إلّاثلاـث روايـات- وإن ذكر الـدكتور القفـارى أنّهـا روايتـان اشتباهاً- فى كتاب «سـليم بن قيس» حول مصـحف الإمام على عليه السـلام، وذكرنا أنّ مضـمون هذه الرّوايات هو أنّ الإمام عليّاً عليه السـلام بعد وفاهٔ النبىّ صـلّى اللَّه عليه وآله وسـلّم جمع القرآن وجاء به إلى المسـجد، ولكنّهم لم يقبلوا به، وقد وردت هذه القضيهٔ فى كتب أهل

سلامهٔ القرآن من التحريف، ص: ۳۲۴

السنة بشكل مستفيض، وبعضها جاء بروايات صحيحة، ودلالتها واضحة لا إبهام فيها. وسنورد موضوع «مصحف الإمام عليّ عليه السلام» بشكل تفصيلى وندرس أسانيد تلك الروايات ومحتواها إن شاء اللّه وسوف ترون أن تلك الروايات لا علاقة لها بمسألة التحريف إطلاقاً.

وعلى هذا فعلى قبول كلام الدكتور القفارى، الذى مؤداه أنه لمجرّد وجود خبر عن مصحف الإمام على عليه السلام فى كتاب من الكتب يحكى عن فكرة السبئية، وتحريف القرآن، والطعن فى كتاب اللّه، فيكون جميع كتب أهل السنة التى تحدثت عن مصحف الإمام على عليه السلام وهى إلى القرن العاشر أربعة عشر كتاباً محكومة بهذه الأحكام.

نعم، الدكتور القفارى وهو فى تفحصٍ لآثار السبئية قال:

«هذه الوقفة عند كتاب سليم بن قيس أرى أنّها ضرورية لمحاولة اكتشاف الأيدى السبئية التى افترت هذه الفرية [أى فرية تحريف القرآن] إذ أنّنا نلاحظ ان الفرية بدأت من كتاب سليم بن قيس ...» «۱».

ولكنّه وبعد السعى اليائس والبحث الفاشل أقرّ قائلًا:

«فإذن لم تكن هذه القضية من مقالات السبئية بل حدثت فيما بعد» «۲».

ولو سألنا الدكتور لِمَ لم تنجح فى اكتشافك؟ لوجّه كلامه بتوجيه يضحك الثكلى، حيث يقول:

«وقد تتبعت الآراء المنسوبة إلى ابن سبأ وطائفة السبئية فلم أجد أن هذه المقالة [أى تحريف القرآن] قد نقلت عن ابن سبأ لأنّها- فيما

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۲۵

يبدو- لم تخطر على باله لوضوح بطلانها امام الجيل الذى عاصر التنزيل ولأنّها وسيلة سريعة لانكشاف كذبه فلم يتجرأ ابن سبأ على إشاعة هذه الفرية ...» «۱».

عجبا! كيف تجرّأ ابن سبأ- على فرض وجوده فى العالم- وادعى النبوّة وزعم أنّ أمير المؤمنين عليه السلام هو اللّه- تعالى اللّه وتقدّس- واستتابه الإمام على عليه السلام فلم يتب فَأحرقه بالنار «۲»، لكن مع هذا، لم يتجرّأ على اظهار القول بهذه الفرية- أى فرية التّحريف-؟ هل هذا الادعاء اسرع لانكشاف كذبه أم دعوى النبوة وألوهية الإمام على عليه السلام ...؟؟

أظنّ أنّ الدكتور القفارى فى الواقع- ويحتمل علمه بذلك- أعدّ مسرحية ثرثارة عرضها بصور مختلفة ليُوهم الناس صحّة ادعائه ولينال على هذا الاكتشاف الكبير وهو وجود قصّة السبئية فى كتب الشيعة استحسان الجمهور!!

والطريف فى الأمر أنّ الدكتور القفارى بعد علمه بفشله فى هذا الاكتشاف وعدم الحيلة للخروج من هذا المأزق لجأ إلى اختراع عدّة ادعاءات اخر، وهى كما سترى فاقدة لأىّ دليل، يقول:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۲۶

«فاذن لم تكن هذه القضية من مقالات السبئية بل حدثت فيما بعد، أمّا من هو الذى تولّى كبر وضع هذا الكفر بين الشيعة؟ فإن الاجابة المحددة قد لا- تكون ميسرة ولا يجدى فى هذا تتبع أسانيد روايات التّحريف لأنّ فى أخبارها ماهو عار من السّند كالروايات التى جاءت فى كتاب الاحتجاج للطبرسى، ولأنّ مسألة الإسناد عندهم قد وجدت بعض القرائن- كما سيأتى- التى تدل على انها صنعت متأخرة، كما ان من أساليبهم وضع الأسانيد الصحيحة لمتون مكذوبة فلا يؤدى سلوك هذا المنهج لنتيجة جازمة» «۱».

إنّ ما قاله الدكتور القفارى: «ان مسألة الاسناد عندهم قد وجدت بعض القرائن كما سيأتى ...» إلى آخر كلامه. هذه دعوى ذكرها الدكتور القفارى بدون ذكر أىّ دليل وبدون بيان الموضع الذى وعدنا بذكره فى قوله كما سيأتى وهو أيضاً من الاشكالات المنهجية الواضحة فى كتاب الدكتور القفارى.

ولكن نقول للدكتور القفارى على وجه المماشاة:

إن كان فى روايات التّحريف ما هو عارٍ من السند فهى غير معتبرة وغير صالحة لأن تعتمد أنت وغيرك عليها، ولكنّك حينما يقول

الشيعة بعدم اعتبارها تقول:

قولهم «تقية»؟! واختلط الحابل بالنابل.

وأما كتاب «الإحتجاج» للطبرسی الذی أشار إلیه الدکتور القفاری، فهو من القرن السابع الهجری فقد ذکر مؤلّفه فی مقدمة کتابه علة عدم ذکره الإسناد «۲».

أخطر آراء السبئية فی کتاب سلیم بن قیس

هل الکتاب یحمل أخطر آراء السبئیة؟

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۳۲۷

وهو مانصّ علیه الدکتور القفاری بقوله:

«إنّ کتاب سلیم بن قیس یحمل أخطر آراء السبئیة وهو تألیه علی ووصفه بأوصاف لا یوصف بها إلّاربّ العالمین فجاء فی بعض روایات الکتاب مخاطبة علی بهذه الالقاب «یا أول یا آخر یا ظاهر یا باطن یا من هو بکل شیء علیم» ... وهذه الأوصاف هی من الآثار السبئیة التی تؤلّه علیاً والتی ورثتها الاثنا عشریة ... وهذه أوصاف لرب العالمین قال تعالی: «هو الأوّل والآخر والظاهر والباطن وهو بکل شیء علیم»» «۱»

هذا أیضاً کذب عظیم وأسوأ من الاکاذیب المتقدمة، فانظر أصل الخبر ومصدره:

قال محقق کتاب سلیم بن قیس، فی مقدمة الکتاب:

«الفائدة الخامسة: فیما أورده العلماء من الأحادیث المرویة عن سلیم ممّا لا یوجد فی کتاب سلیم بن قیس، ما رواه الشیخ عبد الوهاب بإسناده عن أبان بن أبی عیاش عن سلیم بن قیس الهلالی، قال:

سمعت أبا ذرّ جندب بن جنادة الغفاری. قال: رأیت محمّداً صلّی اللَّه علیه وآله وسلّم وقد قال لأمیر المؤمنین علیه السلام ذات لیلة إذا کان غداً اقصد إلی جبال البقیع وقف علی نشز من الأرض فإذا بزغت الشمس فسلّم علیها فان اللَّه تعالی قد أمرها أن تجیبک بما فیک فلمّا اطلعت الشمس قرنیها قال علیه السلام: السلام علیک یا خلق اللَّه الجدید المطیع له. فسمعوا دویّاً من السماء وجواب قائل یقول: وعلیک السلام یا أول یا آخر یا ظاهر یا باطن یا من هو بکل شیء

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۳۲۸

علیم، فلما سمع أبو بکر وعمر والمهاجرون والأنصار کلام الشمس صعقوا ثمّ أفاقوا بعد ساعات وقد انصرف أمیر المؤمنین علیه السلام عن المکان فوافوا رسول اللَّه صلّی اللَّه علیه وآله وسلّم من الجماعة وقالوا أنت تقول أنّ علیاً بشر مثلنا وقد خاطبته الشّمس بما خاطب به الباری نفسه فقال النبیّ صلّی اللَّه علیه وآله وسلّم وما سمعتموه منها؟ فقالوا: سمعناها تقول: السلام علیک یا أوّل. قال: صدقت هو أول من آمن بی، فقالوا: سمعناها تقول: یا آخر قال: صدقت هو آخِرُ الناس عهداً بی یغسّلنی ویکفّننی ویُدخلنی قبری، فقالوا: سمعناها تقول: یا ظاهر، قال: صدقت ظهر علمی کلُّه له، فقالوا: سمعناها تقول: یا باطن قال: صدقت بَطُنَ سری کلُّه له قالوا: سمعناها: تقول یا من هو بکلّ شیء علیم، قال: صدقت هو العالم بالحلال والحرام والفرائض والسُّنن وما شاکل ذلک فقاموا کلهم ...» «۱».

علی هذا، فإنَّ الروایة لیست من کتاب سلیم بن قیس، بل من کتاب عیون المعجزات بسند مؤلفه الشیخ حسین عبد الوهاب- المعاصر للسیدین الرضیّ والمرتضی «رحمهما اللَّه» فی القرن الخامس- عن سلیم بن قیس عن أبی ذر جُندب بن جنادة. وعلی فرض اعتبار کتاب عیون المعجزات وصحَّة تلک الروایة، فلا علاقة لها بتألیه الإمام علی علیه السلام.

فالدکتور القفاری- مع الأسف- خِلوٌ من الأمانة العلمیة، وقد بلغت خیانته العلمیة أوجها حینما اقتطع من الرّوایات ما لو ذکره لبطل

استدلاله بها، فتتمة الرّواية تكمل المعنى المقصود منها، ولا يتم بذكر الصدر فقط، فانظر وتعجب!

وعلى هذا لا توجد فى كتاب سليم بن قيس روايات تشتمل على طعن فى كتاب

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۲۹

اللَّه، ولا توجد رواية فى تأليه الإمام على عليه السلام.

الطامة الكبرى!

۵- وأخيراً ما ذكره الدكتور القفارى مسمّياً إيّاه ب «الطامة الكبرى التى تهدد بنيان الاثنى عشرية بالسقوط» وهو ما جاء فى بعض نسخ «كتاب سليم بن قيس» بأنّ «الأئمة ثلاثة عشر» فنرجىء تفصيل الكلام فيه إلى مبحث «الإمامة» ونكتفى هنا بذكر ملخّص ما قاله محقق «كتاب سليم بن قيس»:

۱- النصوص التى وردت فى «كتاب سليم» نفسه فى حصر عدد الأئمة الطاهرين فى اثنى عشر، واحد وعشرون مورداً «۱»، وموارد كثيرة أخرى فيها تلويحات واشارات إلى الموضوع عينه، وعلى هذا لا مجال للتمسك بمورد واحد.

۲- ورد فى بعض نسخ «كتاب سليم بن قيس» مورد واحد هذا نصه:

«سليم بن قيس بسنده [عن سلمان] عن رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم: «... الا وان اللَّه نظر إلى أهل الأرض فاختار منهم رجلين أحدهما أنا ... والآخر على بن أبى طالب ... ألا وإن اللَّه نظر نظرة ثانية فاختار بعدنا اثنى عشر وصيّاً من أهل بيتى فجعلهم خيار أُمتى واحداً بعد واحد ...» «۲».

وترتكز المناقشة فى رجوع الضمير فى «بعدنا» إلى رسول اللَّه وأمير المؤمنين صلوات اللَّه عليهما وذكر «اثنى عشر» بعدهما.

قال: الاجابة على هذه الشبهة بوجوه:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۳۰

«الأوّل: إنه لا اشكال فى العبارة بأن تكون فاطمة الزهراء عليها السلام داخلة فى الاثنى عشر وذلك ان موضوع الحديث من اختارهم اللَّه وليّاً لنفسه عند ابتداء خلقه من بين جميع أهل الأرض والذين جعلهم خيار امة الرسول صلّى اللَّه عليه وآله ... فانا نعتقد عصمتها وانها صاحبة الولاية الإلهيّة إلّاانها ليست بامام.

ويؤيد ذلك ما فى الحديث ۲۵ من كتاب سليم فى تفسير آية التطهير حيث قال صلّى اللَّه عليه وآله: «انما نزلت فىّ وفى أخى علىّ وابنتى فاطمة وابنىَّ الحسن والحسين وفى تسعة أئمة من ولد الحسين ابنى خاصة ليس معنا غيرنا» «۱».

الثانى: ان «بعدنا» تصحيف «بعدى» على تقدير ان يكون المراد عدد الأئمة وقد وجدنا فى بعض النسخ «بعدى» من دون تصحيف، خاصة وان الكلمة مما يقبل التصحيف مطمئنّين إلى وقوع ذلك من الراوى أو الناسخ عند الكتابة أو السماع.

ويؤيد ذلك استعمال ضمير المتكلم بعد ذلك فى قوله «أهل بيتى» و «امتى» وكذلك يحتمل تصحيف كلمة «احد عشر» إلى «اثنى عشر» كما أشار العلّامة المجلسى إلى ذلك فى البحار «۲» ويؤيد ذلك انّ هذا الحديث بعينه مذكور فى الحديث ۱۴ من الكتاب أيضاً بهذه العبارة: «ان اللَّه نظر نظرة ثالثة فاختار منهم بعدى اثنى عشر وصيّاً من أهل بيتى وهم خيار امّتى، منهم احد عشر إماماً بعد أخى واحداً بعد واحد ...» وأورد فى آخر الحديث ذكر أسمائهم بقوله صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم: «أول الأئمة علىّ خيرهم ثم ابنى الحسن ...».

الثالث: إذا علمنا باشتهار كتاب سليم بن قيس فى التنصيص على الأئمة الاثنى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۳۱

عشر عليهم السلام وذكر أسمائهم فى كثير من موارده وعلمنا أيضاً ان هذه العبارة المبحوث عنها ليست نصّاً فى الثلاثة عشر بل فيه

ايهام لـذلك يحصـل اليقين من جميع ذلـك انها من قبيل سوء تعبير الرواة فى النقل ... يعنى ان الراوى لم يُرد إلّاذكر التنصيص على الاثنى عشر فعبّر ب «الإثنى عشر» وغفل عن كلمة «بعدنا» التى ذكرها قبله ونظائر هذا فى الكتب كثيرة «۱».

أقول: اضف إلى ذلـك مـا جاء فى الكتب المعتبرة عنـد أهل السـنة من روايات كثيرة عن رسول اللّه صـلّى اللّه عليه وآله وسـلّم، بان الأئمة إثنا عشر وفى بعضها كلهم من قريش.

فمن تلك الكتب: صحيح البخارى: ج ۲، ص ۱۰۱ وصحيح مسلم: ج ۳، ص ۱۴۵۳ وسنن الترمذى: ج ۴، ص ۵۰۱ وسنن أبى داود: ج ۴، ص ۴۷۲ والبزّاز وغيرهم. وفى «الصواعق المحرقة» أورد ثمانية من هذه الأحاديث، والسيوطى فى «تاريخ الخلفاء»: ص ۱۱ وقد أورد السيوطى آراء العلماء حول الحديث المذكور.

فإن كان حـديث كتاب سـليم بن قيس يهـدد بنيان الإثنا عشـرية، فإنّه يهـدد أيضاً بنيان هـذه الكتب ومؤلفيها حذو النعل بالنعل والقذّة بالقذّة.

شيوع هذه المقالة فى كتب الشيعة:

اشارة

إن جميع الكتب التى اعتمـد عليها الـدكتور القفارى فى هـذا الفصل هى كتب الحـديث والتفسير بالمأثور لدى الشـيعة، وقد سـبق أن ذكرنـا وأكـدنا مراراً وتكراراً بمـا لاـ يقبـل الشـك بأنّ الكتاب الـذى جمع الرّوايات من مصادر شتى شـىء، وتمحيص تلك الرّوايات والحكم عليها بالصـحّة والفساد شىء آخر، وهذا الأمر لا يخصّ مذهب الشيعة بل يشمل جميع المذاهب الاسلامية، فاننا لا نحكم على طائفة بحكم مّا لمجرّد وجود رواية فى كتبهم الروائية، وإلّا فما الفائدة من وجود علم الرّجال وعلم الدرّاية وفقه الرّوايات وغيرها؟ فهل هو إلّاللتأكُّد من صـحّة وفساد الراوى والرّواة وصـحّة مدلول الرواية؟ فكيف يحقّ للدكتور القفارى وأضـرابه الحكم على الشيعة بحكم ما وتكفيرهم؟ فى حين أنّ الشـيعة أنفسهم لا يصحّحونها بل يعتبرونها باطلة الدلالة، وهذا هو الإنصاف، فما يحكم به الدكتور القفارى علينـا من خلاـل كتب حـديثنا عليه أن يحكم به على سـائر الفرق لوجود نفس تلـك الرّوايـات قال تعالى: «إنّ اللّه يأمركم بالعـدل ...» ومما ينبغى التنبيه عليه فى هـذا المقام هو أن الدكتور القفارى- تعمّداً أو جهلًا- كثيراً ما يخلط بين مدلول الرواية وفقهها، ولذا وقع فى أخطاء عديدة أشرنا إلى بعضها وسنشير إلى بعضها الآخر.

كما ينبغى الاشارة إلى أن الـدكتور القفارى كثيراً ما يبتعـد عن فقه الروايـة بل عن الرواية نفسـها وينشـغل بالألفاظ البذيئة البعيدة كل البعد عن روح البحث العلمى، وإذا ضاقت به السبل وتعذّر عليه الدليل تشـبث بفكرة التقية التى فى هذا المبحث لا معنى معقول- كما ستعرف بعـد ذلك- ولأن مباحث هذا الفصل تكرّر بعضـها، فنحن هنا نوجز مناقشة آراء الدكتور القفارى فى هذه المسألة ضـمن عدّة نقاط. قال الدكتور القفارى:

«إن البداية لهذه الفرية كانت بكتاب سليم وبدأت القضية بروايتين

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۳۳

فقـط ... ولم يكثر الوضع والكـذب حولهـا ... وجـاء فى القرن الثـالث من تلقف هـذه الاسـطورة وزاد عليهـا ... [وهو] على بن إبراهيم القمّى وحشا تفسيره بهذه الاسـطورة وصـرّح بها فى مقدمة تفسيره؛ ولهذا قال شـيخهم الكاشانى: «فإنّ تفسيره مملوء منه وله غلو فيه» وكـذلك قال شـيخهم الآخر النورى الطبرسـى ... ومع أنّ الكتاب قـد مُلىء بهـذه الزندقـة فإن كبير علماء الشـيعة اليوم «الخوئى» يوثّق روايات القمّى كلّها- كما سلف-» «۱».

ثم أورد الدكتور القفارى عدة روايات من تفسير القمّى وقال:

«تلك على سبيل المثال وغيرها كثير».
قد مرّ عليك سابقاً قول الدكتور القفارى حول كتاب سليم فى هذا المقام وأنّه لا علاقة له بمسألة تحريف القرآن. وأمّا تفسير القمّى واسطورة تحريف القرآن.

تفسير القمّى واسطورة تحريف القرآن:

إن هذا التفسير منسوب الى القمّى من غير ان يكون من صُنعه، وإنّما هو تلفيق من املاءاته على تلميذه «أبى الفضل العباس بن محمّد العلوى» من سورة الفاتحة والبقرة وشطر قليل من سورة آل عمران (الآية ۴۵) وقسط وافر من تفسير أبى الجارود، ضمّه إليها أبو الفضل وأكمله بما رواه هو عن سائر مشايخه تتميماً للفائدة.
اذن فهذا التفسير بهذا الشكل، هو من صنع أبى الفضل العلوى وإنّما نسبه إلى شيخه القمّى لأنه الأصل من روايات هذا التفسير «۲».
والشاهد عليه تصريح مؤلف هذا التفسير فى بعض الموارد بأنّ ما أورده فى تفسيره ليس فى رواية علىّ بن إبراهيم
سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۳۴
القمّى «۱». فعلى هذا نقول:
أولًا: إن ما قاله الدكتور القفارى بأنّ «علىّ بن إبراهيم صرّح فى مقدمة تفسيره بهذه الفرية» خطأ، فان مقدمة التفسير ليست من صنع علىّ بن إبراهيم لأنّا نجد فى آخر المقدمة هذا الكلام: «أقول: تفسير بسم اللَّه الرحمن الرحيم. حدثنى أبو الفضل العبّاس بن محمّد بن القاسم العلوى قال حدثنا أبو الحسن علىّ بن إبراهيم القمّى قال حدّثنى أبى رحمه اللَّه عن ...» «۲».
فمقدمة التفسير ليست لعلى بن إبراهيم رحمه اللَّه كى نتهمه بالتحريف بل ان المقدمة من شخص قد جمع هذا التفسير وهو مجهول. أى الشخص الذى روى عن أبى الفضل العباس بقوله: «حدثنى»، فهو غير معلوم شخصه وأوصافه كما أنّ أبا الفضل العباس أيضاً لا يوجد له أثر فى الاصول الرّجالية أصلًا.
ثانياً: إذا أردنا أن نأخذ بما قاله سيّدنا الخوئى رحمه اللَّه بتوثيق روايات تفسير القمى، لَزِمَنا حينئذٍ توثيق ما روى القمّى بسنده فى تفسيره لا ما روى جامع تفسير على بن إبراهيم- وهو أبو الفضل العباس- عن مشايخه، فان شهادة القمّى تكون حجّة فى ما يرويه نفسه لا ما يرويه تلميذه عن مشايخه. وما يرويه على بن إبراهيم عن المعصومين باسناده قليل جداً أى لا يتجاوز «۱۷» رواية.
فذاك خطأ آخر من الدكتور القفارى الذى ينسب وثاقة روايات القمى كلها إلى السيد الخوئى رحمه اللَّه. ولو سلمنا بذلك، فان وثاقة الرواة عند السيد الخوئى لا تساوق قبول متن الرواية واعتبارها عنده مطلقاً «۳». هذا وقد أخطأ الدكتور
سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۳۵
القفارى أيضاً حيث يقول: «هذا التفسير يحظى بتقدير الشيعة كلّها» «۱».
ثالثاً: ما أورده الدكتور القفارى على سبيل المثال «۲» من تفسير [منسوب الى] القمى لتأييد اتهاماته، ينقسم إلى أربعة اقسام:
القسم الأوّل: ما جاء فى التفسير بدون إسناد، فبعضه من آراء كاتبه- وهو شخص غير معلوم كما سبق- كقوله: قال اللَّه «فبدّل الذين ظلموا قولًا غير الذى قيل لهم فانزلنا على الذين ظلموا- آل محمّد حقّهم- رجزاً من السّماء بما كانوا يفسقون» «۳».
وبعضه عن على بن إبراهيم كما فى قوله تعالى: «... وما جعلنا الرؤيا التى أريناك إلّا فتنةً للناس والشجرة الملعونة فى القرآن» قال- أى على بن إبراهيم- نزلت لمّا رأى النبىّ فى نومه كأنّ قروداً تصعد منبره فساءه ذلك وغمّه غمّاً شديداً فأنزل اللَّه:
«وما جعلنا الرؤيا التى أريناك إلّافتنةً للناس- ليعمهوا فيها- والشجرة الملعونة فى القرآن» قال: كذا نزلت وهم- أى الشجرة الملعونة- بنو امية»
.وقد قال الدكتور القفارى عن ابن تيمية ما لفظه:

«جاء تأويلها- أى تأويل الشجرة الملعونة- عند الاثنى عشرية بانها بنو أمية فى أكثر من اثنتى عشرة رواية ... وهذا من التأويلات

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۳۶

المنحرفة التى ورثتها طائفة الاثنى عشرية» «۱».

وإذا كانت تلك التأويلات وردت فى بعض مصادر الشيعة بدون أسانيد «۲» فإنّها فى كتب أهل السنة وردت بأسانيدها «۳».

ولابدّ أن يكون أهل السنة- بناءً على زعم الدكتور القفارى وابن تيمية- قد ورثوا تلك التأويلات المنحرفة أيضاً، بل قد ورثتها عائشة التى قالت لمروان:

«سمعت رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم يقول لأبيك وجدّك: إنّكم الشجرة الملعونة فى القرآن» «۴».

القسم الثانى: ما جاءت فى التفسير وهى مرسلة، كالرواية التى رويت عن العالم عليه السلام فى ذيل الآية «إنّ اللّه اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين» وقال العالم عليه السلام: نزل: «وآل عمران وآل محمّد على العالمين» فاسقطوا آل محمّد من الكتاب «۵».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۳۷

وهذه الرواية مضطربة المتن، وقد جاءت بعدّة طرق فى كتب أهل السنة وسيأتى تحقيقها ان شاء اللّه فى بحث «الطبرسى وانكاره لهذه الفرية».

ومنها ما روى عن أبى عبد اللّه عليه السلام مرسلة أيضاً فى قوله تعالى: «ولقد نصركم اللّه ببدر وأنتم أذلة» قال أبو عبد اللّه عليه السلام: «ما كانوا أذلة وفيهم رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم وإنّما نزل «لقد نصركم اللّه ببدر وأنتم ضعفاء» «۱».

فعلى فرض صحّة الرواية، يحتمل انّه عليه السلام يفسّر أنتم أذلّة، بأنتم ضعفاء فى هذا المكان للعلّة التى ذكرها عليه السلام.

القسم الثالث: الرّوايات التى لا تمتُّ إلى مسألة التّحريف بصلة على الإطلاق بل من باب المخالفة فى التأليف.

فمنها: ما أورد فى شأن نزول الآية: «إنّما المؤمنون الذين آمنوا باللّه ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه ...» قال: «بأنها نزلت فى حنظلة بن أبى عامر واستئذانه رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله، ثم عقّب بقوله: فهذه الآية فى سورة النور وأخبار احد فى سورة آل عمران فهذا دليل على ان «التأليف» على خلاف ما انزله اللّه» «۲». وقد قلنا فيما سبق ان التأليف غير التّحريف كما هو واضح.

ومنها ما أورده أيضاً فى شأن نزول الآية: «وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين» وقال: «فهذه الآية فى سورة النّحل وكان يجب ان تكون فى هذه السورة التى فيها أخبار احُد (وهى سورة آل عمران)» «۳».

القسم الرابع: روايات مسندة فى ظاهرها:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۳۸

فمنها: ماروى عن على بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبى عمير عن ابن سنان قال:

«قرأت عند أبى عبد اللّه عليه السلام «كنتم خير أُمّةٍ اخرجت للناس» فقال أبو عبد اللّه عليه السلام «خير أمّة» يقتلون أمير المؤمنين والحسن والحسين عليهم السلام؟ فقال القارى جعلت فداك كيف نزلت؟ قال: نزلت «كنتم خير أئمة اخرجت للناس» ألا ترى مدح اللّه لهم «تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون باللّه» «۱».

ومنها: ما روى أيضاً بسند على بن إبراهيم عن أبى جعفر عليه السلام؛ قال:

« «ولو أنّهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك- يا على- فاستغفروا اللّه واستغفر لهم الرسول لوجدوا اللّه تواباً رحيماً» هكذا نزلت» «۲».

ومنها: ما روى أيضاً بسند على بن إبراهيم عن أبى عبد اللّه عليه السلام؛ قال:

«انما انزلت «لكن اللّه يشهد بما أنزل إليك- فى على- أنزله بعلمه والملائكة يشهدون وكفى باللّه شهيداً» «۳».

ومنها: ما روى أيضاً بسند على بن إبراهيم عن أبى جعفر عليه السلام قال:

«نزل جبرئيل عليه السلام على رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم بهذه الآية هكذا: «وقال الظالمون- لآل محمّد حقّهم- إن تتبعون إلّارجلًا مسحوراً* انظر كيف ضربوا لك الأمثال ...» «۴».

صحيح أنّ تلك الرّوايات مسندة فى الظاهر، ولكنها- كما ذكرنا سابقاً- تعتبر مقطوعة الاسناد؛ لأنَّ الراوى عن على بن إبراهيم فى هذا التفسير مجهول، وأمّا من

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۳۹

جهة المتن فإنه يوجد بعض مضامينه فى كتب أهل السنّة «۱» أيضاً، ولكن عند التنبّه إلى التعابير الواردة فيها ك «نزلت هكذا» والقرائن الاخرى، حمل على المعنى التفسيرى والتأويلى أو بيان شأن نزول أو مصداق أتم و ...- كما فصّلنا ذلك فى المقام الأوّل- وإذا لم نستطع حمل تلك الرّوايات على المعانى المتقدمة فانّا نحكم بسقوطها أيضاً لمعارضتها الأدلة القطعية على صيانة القرآن عن التّحريف.

وعلى كلّ حال فإنّا أوردنا نصوص تلك الرّوايات التى أوردها الدكتور القفارى كنموذج للتحريف من تفسير على بن إبراهيم، أوردناها بكاملها لتكون مقدّمة لفهم كلام المحدّث الكاشانى الذى يقول:

«فإنّ تفسيره- [منسوب إلى] على بن إبراهيم- مملوء منه وله غلوٌّ فيه» «۲».

والدكتور القفارى حين أورد هذا القول بوصفه شاهداً على كلامه «۳»؛ قد غفل تماماً عن أنّ مراد المحدث الكاشانى منه هو أن تفسير على بن إبراهيم ملىء بروايات التّحريف بمعناه الأعم (يعنى الشامل لكلّ أنواع التغيير كالاختلاف فى القراءة أو الاختلاف فى التأليف وغيره) واشتمل هذا المعنى الأعم- على الأقل- على أربعة أقسام من الرّوايات التى أوردناها، ويؤيد ما نذهب إليه من كلام المحدّث الكاشانى رحمه اللّه نصّ كلامه حيث قال:

«... إن بعض المحذوفات كان من قبيل التفسير والبيان ولم يكن من أجزاء القرآن فيكون التبديل من حيث المعنى ... فمعنى «كذا انزلت» ان المراد به التفسير والبيان لا انها نزلت مع هذه الزيادة فى لفظها

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۴۰

فحذف منها ذلك اللفظ، ومما يدل على هذا ...» «۱».

وكذلك المحدّث النورى القائل:

«وقوع التغيير والنقصان فى القرآن وهو مذهب الشيخ الجليل على بن إبراهيم القمى وملأ كتابه من أخباره ...» «۲».

كان مراده أعمّ من كل نوع من انواع التغيير والنقصان والتغيير فى التأليف والقراءة و ...، ومعلوم أنّ التغيير والنقصان فى تلك المعانى أعمّ من التّحريف بمعنى النقصان فى نصوص آيات الوحى القرآنى الذى هو محلّ البحث والنزاع.

وشاهد كلامنا ان ما أورده المحدث النورى من روايات تفسير القمى كلها تندرج ضمن المعانى المتقدمة اجمع ولا تختص بالتحريف بمعنى النقصان فى نصوص آيات الوحى «۳».

ثمّ قال الدكتور القفارى:

«ومن بعد القمّى جاء تلميذه الكلينى (ت ۳۲۸) الملقّب عند الشيعة ب «ثقة الإسلام» ... فقد روى الكلينى فى الكافى من أخبار هذه الاسطورة الشىء الكثير مع أنّه التزم الصحّة فيما يرويه ولهذا قرر الكاتبون عنه من الشيعة: «انه كان يعتقد التّحريف والنقصان فى القرآن، لانه روى روايات فى هذا المعنى فى كتابه الكافى ولم يتعرض لقدح فيها مع إنه ذكر فى أول كتابه انه يثق بما رواه» ... ولكن يلاحظ ان ابن بابويه القمى حكم بوضع ما روى فى تحريف القرآن مع

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۴۱

وجودها فى الكافى الذى يصفونه بهذا الوصف.

وقد رجعت إلى مرآة العقول للمجلسى فرأيته يحكم على بعض أحاديث الكافى بالضعف ولكنه حكم على روايات فى التّحريف بالصحّة وكذلك الشافى فى شرح اصول الكافى» «۱».

فنقول: لو دققنا النظر فى قول الدكتور القفارى لتبادرت إلى أذهاننا الأسئلة الآتية:

۱- هل الكلينى يعتقد بالتحريف والنقصان فى القرآن؟

۲- هل يوجد تهافت بين رأى ابن بابويه (الشيخ الصدوق) وروايات الكافى؟

۳- هل إنّ العلامة المجلسى وكذا صاحب كتاب «الشافى» حكما على روايات التّحريف ب «الصحّة»؟

وإليك الجواب.

موقف الكلينى من روايات التّحريف

هل إنّ الكلينى رحمه اللَّه قائل بالتحريف- بالمعنى المتنازع فيه- أو لا؟

إننا لو فتّشنا الكافى من أوّله إلى آخره لم نعثر على قول صريح للشيخ الكلينى بتحريف القرآن، ومن قال- وهو المحدّث النورى- بإنّ الكلينى يقول فى كتابه بتحريف القرآن الكريم ينحصر دليله فى طريقين لا ثالث لهما:

أ- إنّه روى روايات فى معنى التّحريف فى كتابه الكافى ولم يتعرض لقدح فيها، مع التزامه بأنه يثق بما رواه كما قاله المحدّث الكاشانى «۲» وأوردها الدكتور القفارى هنا تأييداً لرأيه.

ب- استظهار هذا المعنى من عناوين أبواب الكافى فمنها: باب «انه لم يجمع

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۴۲

القرآن كله إلّاالأئمة عليهم السلام» كما استظهر المحدث النورى ذلك تبعاً لشارح كتاب الوافية «۱».

لكن نقول: هذه الاستفادة غير تامّة.

أولًا: انه مرّ عليك مكرراً بما لا مزيد عليه بأنّ ذكر الراوى لرواية فى كتابه لا يعنى أنه يقول بها، فكثير من الرواة يروون روايات معتبرة، ولكن لا من حيث الدلالة بل من حيث السند، واعتبار سند الرواية لا يعنى اعتبار متنها مطلقاً، وخصوصاً إذا كان متن هذه الرّوايات متعارضاً مع روايات اخرى اقوى منها سنداً ومتناً، وإلّا لصار أصحاب الصحاح الستّة وكتب التفسير بالمأثور من أهل السنة والذين ختموا على كتبهم بخاتم الصحّة صاروا جميعهم متهمين بالقول بالتحريف وهذا تكرر كثيراً.

ثانياً: على فرض ان هذه المجموعة من روايات الكافى وردت فى التّحريف بالمعنى المتنازع فيه فإنها معارضة بروايات اخرى فى كتاب الكافى نفسه وهى أكثر عدداً وأقوى متناً ووردت تحت عناوين أكثر وضوحاً حول القرآن من تلك «۲».

وهناك قاعدة قطعية أخذها الكلينى من الأئمة الطاهرين وجعلها فى بداية كتابه وهى اننا حينما تتعارض الرّوايات ولا يوجد لها محمل صحيح يمكن حمل الرواية عليه أى ان التعارض من نوع التعارض المستقر، فهنا نعرض الروايتين على القرآن الكريم، فما وافق القرآن اخذ به وما خالفه ضرب عرض الجدار وسقط عن الحجية، قال ثقة الإسلام الكلينى:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۴۳

«فاعلم يا أخى- أرشدك اللَّه- إنّه لا يسع أحداً تمييز شىء ممّا اختلف الرواية فيه عن العلماء عليهم السلام برأيه إلّاعلى ما أطلقه العالم عليه السلام [أى الإمام أبو الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام] بقوله: اعرضوهما على كتاب اللَّه فما وافق كتاب اللَّه فخذوه وما خالف كتاب اللَّه فردّوه ...» «۱».

والكلينى رحمه اللَّه وان لم يكن دأبه من كتابه الردّ والقدح فى الرّوايات، بل كان قصده ذكر الرّوايات المعتبرة فقط وهو ملتزم قطعاً

وبشكل لا يقبل الشكّ بقاعدة عرض الرّوايات المتعارضة على القرآن وعلى هذا تكون روايات التّحريف ساقطة عنده عن الحجّية.

ونقصد بما ذكرنا أنّ كلام المحدّث الكاشانى الذى يقول فى المرحوم الكلينى: «إنّه كان يعتقد التّحريف والنقصان لأنّه روى روايات فى هذا المعنى» ... غير تام إن كان مراده من لفظة «التّحريف والنقصان» المعنى المتنازع فيه- يعنى إسقاط آيات القرآن- وإلّا فانّ الكاشانى فى تتمة كلامه المتقدّم قال:

«إنّ بعض المحذوفات- التى سقطت من القرآن- كان من قبيل التفسير والبيان ولم يكن من أجزاء القرآن فيكون التبديل من حيث المعنى أى حرَّفوه وغيروه فى تفسيره وتأويله أعنى حملوه على خلاف ما هو به.

ومما يدل على هذا مارواه فى الكافى باسناد صحيح عن أبى جعفر عليه السلام، أنه كتب فى رسالته إلى سعد الخير: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده فهم يروونه ولا يرعونه والجهال يعجبهم حفظهم للرواية والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية ...»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۴۴

الحديث.

وما رواه العامة من أنّ عليّاً عليه السلام كتب فى مصحفه الناسخ والمنسوخ. ومعلوم ان الحكم بالنسخ لا يكون إلّامن قبيل التفسير والبيان ولا يكون جزءاً من القرآن ...» «۱».

وهذا يدلّنا على ان مراد المحدث الكاشانى من لفظة التّحريف والنقصان فى عبارته المتقدمة غير المعنى المتنازع فيه.

ومن هذا المنطلق، فإنّ أحداً من كبار علماء الشيعة كالشيخ الصدوق رحمه اللَّه والشيخ المفيد والسيد المرتضى والشيخ الطوسى رحمة اللَّه عليهم أجمعين وقد كان لديهم كتاب الكافى «۲» ووقع نظرهم على عناوين أبوابه لكنهم لم يستنتجوا من هذه الرّوايات والأبواب تحريف القرآن فى رأى الكلينى، بل إنّك تراهم أوّلوا ما ورد فى التّحريف بأنه إمّا «حديث قدسى» أو «تأويل الآيات» أو «القراءة الواردة» كما ذكرنا نصوص عباراتهم فيما تقدم.

ب- استظهار معنى التّحريف من عناوين أبواب الكافى:

لو أننا تمكنّا من استظهار عناوين أبواب الكافى لأمكن القول بأنّ المرحوم الكلينى معدود فى القائلين بالتحريف «۳» ولكن قبل البحث فى عناوين الكافى يتحتم علينا الجلوس مع القدامى من العلماء لنسألهم عن معنى التّحريف والتنزيل و ... ما

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۴۵

هو؟ فانهم سيقولون لنا: إنّ «التّحريف» يقصد به الأعم من التغيير فى المعنى واللفظ، و «التنزيل» أيضاً بمعنى مطلق ما نزل من الوحى من آيات القرآن أو تفسيره وبيانه «۱»- ومع تلك الحال فلو فتشنا الكافى من أوله إلى آخره، لما وجدنا باباً تحت عنوان «تحريف القرآن» أو شيئاً من هذا القبيل، والذين أرادوا الايقاع بالكلينى رحمه اللَّه واتهامه بفرية التّحريف لم يجدوا إلّاعنواناً واحداً ليتشبثوا به فى دعواهم وهو باب «لم يجمع القرآن كلّه إلّا الأئمة عليهم السلام وإنّهم يعلمون علمه كلَّه» «۲» ولكن هذا العنوان لا يدلُّ على التّحريف بالمعنى المتنازع فيه وشاهد ذلك وجود (۶) روايات فى ذيل ذلك العنوان.

ورد فى هذه الرّوايات أنّ جميع القرآن ظاهره وباطنه عند الأئمة الطاهرين عليهم السلام، فالروايتان الأوليان مجملتان والأربعة الباقيات فى مقام شرح وتفصيل الأوليين «۳»، وقد يعطى نفس عنوان الباب، الاجمال والتفصيل «۴»، وفى المجموع فإنّ هذه الأحاديث تثبت أنّ القرآن الكريم من جهة تنزيله وتأويله وعلوم ظاهره وباطنه عند الأئمة الطاهرين «۵»، ولا غرو فى ذلك فإنّهم أحد الثقلين اللّذين أوصى بهما النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله، وهما إمامان لا يختلفان وأخوان لا يتخاذلان ومجتمعان لا يفترقان.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۴۶

التهافت بين حكم الشيخ الصدوق وروايات الكافى:

هل يوجد تهافت بين رأى ابن بابويه (الشيخ الصدوق ت ۳۸۶) وروايات كتاب «الكافى»؟

إنّ القفارى فى كلّ موضع يحاول وبألفاظ رنّانة طنّانة أن يثبت وجود تعارض بين رأى الصدوق وأحاديث الكافى واستنتج من هذا التباين المزعوم نتائج غريبة سيأتى بعضها، قال الدكتور القفارى:

«فقد روى الكلينى فى الكافى: «إنّ القرآن الذى جاء به جبرائيل إلى محمّد صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، سبعة عشر ألف آية» ... وهذا يقتضى سقوط ما يقارب ثلثى القرآن فما أعظم هذا الافتراء!

وقال ابن بابويه: «... إنّه قد نزل من الوحى الذى ليس بقرآن ما لو جمع إلى القرآن لكان مبلغه مقدار سبع عشرة ألف آية وذلك مثل قول جبرائيل ... عش ما شئت فإنّك ميت ...»

فانظر إلى هذا الاختلاف والتباين بين نصّ الكلينى ونصّ ابن بابويه ... ان ابن بابويه يقول: ان النقص فى غير القرآن والكلينى يصرح بأن النقص فى القرآن» «۱».

أنا فى الواقع لا أدرى لماذا يتجاهل الدكتور القفارى نفسه، وما هو غرضه فى الحقيقة؟ فقد قطّع فيما مضى كلام الشيخ المفيد وحرّفه ليحصل له ما يريد، ثمّ بدأ يقارن ويوازن بين قولى الصدوق والكافى، وظلّ يعزف على هذا الوتر ولا أدرى ماذا سيحصل له بعد ذلك، هل أنّ الدكتور القفارى حقاً لا يفرق بين الكتاب الحديثى الذى غرض مؤلفه وصاحبه جمع الأحاديث من المصادر المعتبرة (كالكافى) وهو يهتمّ بأن يودع فى كتابه من الأحاديث ما هو معتبر السند، ويكون

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۴۷

أميناً فى نقله ومتثبتاً فيما يرويه- والكتاب الذى أُلّف لبيان الاعتقادات و «دراية الحديث» (كرسالة الاعتقاد للشيخ الصدوق رحمه اللّه) الذى يهتم بتحصيل العقائد ويعطى رأيه فى فقه الرّوايات مع الدرّاسة والتّأنى وحل المتعارضات والأجوبة للمناقشات وغير ذلك فلا يجد الدكتور القفارى فرقاً بين هذين النوعين من الكتب؟

وإذا كان فى كتب الشيعة تباين وتناقض بين كتب الحديث وكتب دراية الحديث، فهذا الاختلاف والتناقض أيضاً موجود فى كتب أهل السنة.

فعلى سبيل المثال انظر إلى التباين والاختلاف بين ما روى مالك فى الموطأ «۱» ومسلم «۲» فى صحيحه وغيرهما من قول عائشة: «كانت فيما انزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ...» وهذا صريح بحصول النقص فى القرآن لأنّها قالت:

كانت فيما انزل من القرآن، وقد اجتهد لحلّ تلك المعضلة بعض العلماء كالحافظ العاصمى (المولود سنة ۳۷۸) وابن قتيبة وغيرهما، قال العاصمى:

«إنّه- أى عشر رضعات معلومات- من جنس ما كان ينزل عليه على جهة التبليغ والرسالة لا على جهة أنّه قرآن يتلى أو يكتب ومن نحو هذا ما روى عن النبىّ صلّى اللّه عليه وسلّم أنّه قال حكاية عن ربّه عزّ وجلّ أنّه قال: كلّ عمل ابن آدم له إلّاالصوم فانه لى وأنا أجزى به. وقوله صلّى اللّه عليه وسلّم: أنا عند ظن عبدى بى فليظنّ بى ما شاء وما نحوها أخبار كثير» «۳».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۴۸

وهذا تصريح بأنّ النقص فى غير القرآن وذاك- أى قول مالك فى موطأه ومسلم فى صحيحه- تصريح بأنّ النقص فى القرآن!! ومثل هذا التباين والاختلاف كثير جداً «۱».

وعلى كلّ حال يبدو أنّ الدكتور القفارى يرى التفاوت بينهما ولكنّه يتجاهل هذه المسألة، بل يلجأ إلى الكذب ويقول: «انّ ابن بابويه القمّى حكم بوضع ما روى فى تحريف القرآن مع وجودها فى الكافى الذى هو عند شيوخ الرافضة فى أعلى درجات الصحّة» «۲».

والحال إنّ ابن بابويه لم يقل قط، أولًا: إنّ تلك الرواية من الكافى وثانياً: إنّها موضوعة، بل لم يتعرض لصحّة سندها أو سقمه، فابن بابويه عالج متن الرواية فقط وقال: «إنّه قد نزل من الوحى الذى ليس بقرآن ...» «۳».

موقف المجلسى من روايات التّحريف:

هل إنّ العلامـة المجلسـى رحمه اللّه وصاحب كتاب «الشافى» قـد حكما بصـحّة روايات تحريف كتاب «الكافى»؟ هـذا بعض ما ادّعاه الدكتور القفارى قائلًا:

«وقـد رجعت إلى مرآة العقول للمجلسـى فرأيته يحكم على بعض أحـاديث الكـافى بالضـعف ولكنّه حكم على روايـات فى التّحريف بالصحّة وكذلك الشافى فى شرح اصول الكافى» «۴».

هذا كتاب «مرآة العقول» للمجلسـى رحمه اللّه، فعمدة ما فى الباب على ما صرّح به الدكتور القفارى الرّوايات التى توجد فى باب «فيه نكت ونتف من التنزيل فى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۴۹

الولايـة» من كتاب الكافى ففيه اثنتان وتسعون روايـة- مع غضّ النظر عن مكرراتها- حكم المجلسـى بالصـحّة والحسن فى ثمانية منها «۱» وهى لا علاقة لها بمسألة التّحريف أصـلًا، بل هى صريحة فى بيان تأويل الآيات وتفسيرها، ثمّ إنّها لا تتطابق مع الأرقام التى ذكرها الـدكتور القفـارى فى الهامش- وهى ۱۴ روايهٔ- «۲» وعـدّها من أخبار اسـطورة التّحريف، والحال إنّ المجلسـى حكم بتضـعيفها- أى الروايات الأربع عشرة التى ذكرها الدكتور القفارى بأرقامها كلّها- إلّارواية واحدة فيها قال انها مجهولة «۳».

وأورد الدكتور القفارى أيضاً ستّ روايات من الجزء الثانى من كتاب «الكافى» ونصّ على أرقامها فى الهامش «۴».

وهذه الروايات أيضاً لم يحكم المجلسـى عليها بالصـحّة- كسابقاتها- بل وثّق روايتين منها فقط وحكم على الباقى بالضـعف والإرسال «۵».

نعم ممّا وثقه العلّامة المجلسى رحمه اللّه الخبر المتقدّم ذكره فى عدد آى القرآن وقال تعليقاً عليه:

«وفى بعض النسخ عن هشام بن سالم موضع هارون بن مسلم فالخبر صحيح حينئذٍ» «۶».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۵۰

فعلى كـل حـال، فى تلك الأخبار التى نصّ عليها الـدكتور القفارى بأرقامها وعـدّها من اسـطورة التّحريف لا يوجـد خبر صـحيح عند المجلسـى رحمه اللّه إلّاهـذا الخبر إن كان على روايـة «هشام بن سالم» وإلّا فموثّق إن كان راويه «هارون بن مسـلم» وهـذه عثرة أخرى من الدكتور القفارى.

وأمّا صاحب كتاب «الشافى» فقـد حكم بصـحّة ستّ روايات فقط «۱» من اثنتين وتسـعين روايـة وكلُّ هـذه الستّ لا تتطابق مع الأرقام التى ذكرها الدكتور القفارى وقال هنّ من أخبار اسطورة التّحريف «۲».

إذن لماذا يفترى الدكتور القفارى على العلامة المجلسـى وكذلك عبد الحسين المظفّر قائلًا: إنّهما حكما بصحّة روايات التّحريف، بل انه يـذكر ارقاماً لروايات يـدعى صـحّتها، فى حين لم يحكم أحـدٌ منّا بصـحتها، فهل هـذه طريقـة المحقق الـذى يبغى الحقيقـة ويلازم التقوى ليصل إلى مطلوبه أم حَنَّ قِدْحٌ ليس منها!

وبعـد أن أتمّ الـدكتور القفـارى بحثه حول كتـاب الكـافى انتقل إلى البحث حول «تفسـير العياشـى» و «تفسـير فرات» و «كتاب الغيبـة» لمحمد بن إبراهيم النعمانى و «الاسـتغاثة» لأبى القاسم الكوفى، وقد اعترف بنفسه بأن «تفسير العياشى» عارٍ عن السند، وأبرز أيضاً رأى كبار علماء الشيعة فى أبى القاسم الكوفى مؤلف كتاب «الاستغاثة» كالنّجاشى الذى قال: «إنه اصيب آخر عمره بالغلو وفساد المذهب» «۳» ولا يوجد أيضاً فى كتاب «الغيبة» شيء يدلّ على

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۵۱

التّحريف «۱» ما عـدا صـفحة واحدة «۲» أشـار إليهـا وهى قسم من روايـة طويلـة عن أبى الحسن على بن موسـى عليهما السـلام والتى

استدل فيها الإمام الرِّضا عليه السلام على مسألة الإمامة بعدّة آيات؛ وهي لا ربط لها بمسألة التّحريف، فماذا أراد الدكتور القفارى فى بحثه حيث خلط الصحيح بالسقيم والحابل بالنابل وقال:

«ومن بعد هؤلاء نرى شيخهم المفيد (ت ۴۱۳) سجل فى كتابه «اوائل المقالات» اجماع طائفته على هذا المنكر ونقل بعض أخباره عن بعض كتبه كالارشاد وهو من كتبهم المعتمدة» «۳».

أوردنا مسبقاً تلك العبارة عن الدكتور القفارى فى بحث آراء الشيخ المفيد، ولاحظنا أنّ الدكتور القفارى قام بتقطيعها وهى خيانة واضحة لا تخفى على من له حظ من العلم، ومن ثمّ نسب الاتهام العظيم إلى الشيخ المفيد، وقد صرح الشيخ المفيد بأنّ القرآن الموجود بين أيدينا من جهة «ترتيب الآيات» من حيث التقديم والتأخير والناسخ والمنسوخ والمكّى والمدنى، خلاف ما نزل، وفى رأى الشيخ المفيد أن الإمامية اتفقوا على ذلك، ولكنّ الدكتور القفارى زوراً وبهتاناً أبدل «تأليف الآيات» ب «تحريف الآيات» ثم قال: «سجّل الشيخ المفيد اجماع طائفته على هذا المنكر» فقد مرّ ذلك منه كثيراً؛ إذ وعدنا بالأمانة فخان وعده بل حرّف.

وأمّا رواية كتاب الارشاد التى أشار إليها الدكتور القفارى أوردناها فى المقام الأوّل تفصيلًا تحت عنوان «روايات الفساطيط» فإنّها كما لاحظتم لا تمت إلى التّحريف بصلة لا من قريب ولا من بعيد بل تؤيّد الرّواية نفسها، القرآنَ الموجود.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۵۲

وعلى كلّ حال فان الدكتور القفارى تابع البحث لكى يصل إلى مقصوده الواقعى وهو استخدام أبشع الألفاظ وأهجنها وأقذرها واتهام الإمامية بأبشع الاتهامات قائلًا:

«وهذا الزخم! من المصنفات وغيرها لتأييد هذا الكفر واثباته لا يشك مسلم انه كيد زنديق حاقد على كتاب اللَّه ودينه واتباعه ... فادعوا- أى علماء الإمامية- أنّ فى كتاب اللَّه نقصاً وتغييراً ... ولكنَّهم فيما يبدو لم يحسبوا لهذه الدعوى حسابها فارتدت عليهم بأسوأ العواقب فقد فضحتهم أمام الملأ وكشفت عن وجوههم وأبانت عن عداوتهم ونفاقهم وقطعت صلتهم بالإسلام والقرآن وأهل البيت» «۱».

وبعد هذا تطرّق إلى كتاب «الاحتجاج» للطبرسى واعترف أيضاً بأنّ رواياته مجردة عن كلّ إسناد، وهذا الاعتراف يعنى عدم اعتبار الكتاب فى مقام الاحتجاج بلا شك ولا سيما فى المسألة الخطيرة التى تمس قداسة القرآن الكريم.

وإن ذكر صاحب الاحتجاج أنّ الرّوايات التى أوردها فى كتابه مما اشتهر بين الإمامية، وقوله هذا على الرأس والعين، ولكنّه لا يمكن الركون إليه فى مجال التحقيق اعتماداً على هذا القول كما لا يخفى.

ثم قال الدكتور القفارى:

«فى ظلّ الحكم الصفوى الذى شهد إثارة لهذه الاسطورة واختراع روايات لها وترويجها أشد مما كان فى القرن الثالث ... حتى يلاحظ ان هذه الاسطورة التى بدأت بروايتين فى كتاب سليم بن قيس أصبحت كما يعترف شيخهم نعمة اللَّه الجزائرى أكثر من ألفى رواية، حيث إن شيوخ الدولة الصفوية كالمجلسى فى بحاره والكاشانى فى تفسير

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۵۳

الصافى والبحرانى فى البرهان ونعمة اللَّه الجزائرى فى الأنوار النعمانية وما سواها من كتبه وأبى الحسن الشريف فى مرآة الأنوار والمازندرانى فى شارح الكافى وغيرهم تولوا نشر هذه الفرية على نطاق واسع فى ظل الحكم الصفوى الذى ارتفعت فيه التقية إلى حدّ ما» «۱».

الحكم الصفوى وفرية التّحريف:

إنّ حكومة الصفويين بدأت سنة ۹۰۶ واستمرت إلى سنة ۱۱۳۴، وقد كان هناك فى هذه الفترة مجموعة كبيرة من العلماء الذين

عاصروا الحكومة الصفوية ولكنّهم ذهبوا جمعياً إلى صيانة القرآن عن التّحريف وهم:

۱- قاضی القضاة علی بن عبد العالی المعروف بالمحقق الكركی (ت ۹۴۰) فی «رسالة نفی النقیصة» «۲».

۲- ملا فتح اللّه الكاشانی (ت ۹۸۸) فی تفسیره «منهج الصادقین» وخلاصة تفسیره المسمی ب «خلاصة المنهج» «۳».

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۳۵۴

۳- المحقّق المولی أحمد الاردبیلی (ت ۹۹۳) فی «مجمع الفوائد والبرهان» «۱».

۴- محمّد بن علیّ النقی الشیبانی (ت قبل ۹۹۴ ه.) «۲».

۵- الشیخ أبو الفیض الناكوری (ت ۱۰۰۴) فی «سواطع الالهام» «۳».

۶- السید نور اللّه التستری (ت ۱۰۱۹) فی «مصائب النواصب» «۴».

۷- شیخ الإسلام عصر الصفویة محمّد بن الحسین الشهیر ببهاء الدین العاملی (ت ۱۰۳۰) فی «العروة الوثقی» «۵».

۸- محمد بن إبراهیم صدر الدین الشیرازی المعروف بملّا صدرا (ت ۱۰۵۰ ه.) فی شرحه علی «اصول الكافی» و «تفسیر القرآن» «۶».

۹- الملا عبد اللّه البشروی الخراسانی (المعروف بالفاضل التونی ت ۱۰۷۱) فی «الوافیة فی الاصول» «۷».

۱۰- الشریف اللّاهیجی (ت ۱۰۹۷) فی تفسیره المشتهر ب «تفسیر شریف اللاهیجی»»

.۱۱- الشیخ محمّد بن الحسن الحر العاملی (ت ۱۱۰۴) فی «رسالة تواتر القرآن وعدم نقصه وتحریفه» «۹».

۱۲- القاضی سعید محمد بن محمد مفید القمی (ت/ ۱۱۰۷ ه.) فی كتابه

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۳۵۵

«الأربعینیات لكشف أنوار القدسیّات» «۱».

۱۳- نور الدین محمّد بن مرتضی الكاشانی (ت ۱۱۱۵) فی «تفسیر المعین» «۲».

فإذا ارتفعت التقیة فی العصر الصفوی- علی حد مزعومات الدكتور القفاری- فكیف یحكم هؤلاء بصیانة القرآن عن التّحریف وهم یستطیعون أن یكشفوا الستر ویعلنوا عما فی ضمائرهم من القول بتحریف القرآن فی ظلّ الحكم الصفوی.

وعلی هذا فإن فی ذلك دلالة علی أن الدكتور القفاری تجاهل فی معنی التقیة ویرید أن یشغل القارئ بمسرحیته ولو بهذه الكلمات وبذلك ینهدم بنیانه الذی أسسه.

نعم فی ظلّ الحكومة الصفویة فسح مجال كبیر لعلماء الشیعة فی ان یجمعوا روایات الشیعة من الكتب المتفرقة، وراج فی ذلك العصر تدوین الحدیث وعلومه والتفسیر بالمأثور وغیرها من العلوم. ولكننا ذكرنا مراراً بأن الروایات وتدوینها شیء، وفقه الرّوایات وبیان مدلولها شیء آخر.

وعلی أیة حال فالدكتور القفاری عاد مرّة أخری وأخری إلی التمسّك بروایتی سلیم بن قیس، واللّتین اثبتنا بالدلیل القاطع بعدهما الشاسع عن مسألة التّحریف.

ولو بنینا علی ما قال الدكتور القفاری أی أنّنا ننظر إلی حجم الرّوایات فقط بغض النظر عن مدالیلها وعلاجها، لحكمنا علی روایات أهل السنة، وقلنا: «ان هذه الاسطورة- أی اسطورة التّحریف- بدأت بروایة فی كتاب «الموطأ» لمالك بن أنس «۳» (ت ۱۷۹ ه) ثم أصبحت كما یعترف به «قاسم بن سلّام» (م ۲۲۴ ه) «بأنّها

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۳۵۶

كثیرة» «۱» واشتدّ اختراع الرّوایات وترویجها حتی قال الآلوسی (م ۱۲۷۰) «بأنها أكثر من أن تحصی» «۲».

فهل هذا الحكم صحیح وعادل؟

أمّا قول الدكتور القفاری: «یعترف شیخهم نعمة اللّه الجزائری أكثر من ألفی روایة» فإن مراد السید نعمة اللّه الجزائری هو جمیع

الرّوايـات التى تحـدّثت عن التّحريف بمعنـاه العـام الشامـل لكـل نوع من انواع التغيير أمثـال اختلاـف القراءات المخالفـة فى التأليف، والتّحريف المعنوى و ... وأيضـاً الشامـل للأعمّ من الرّوايات المسـندة والمرسـلة والضـعيفة والمجهولـة، والأعم من روايات أهل السـنة والشـيعة، والحقيقـة إنّ تلك الرّوايات التى ادّعاها السـيد الجزائرى هى الرّوايات التى ذكرها المحـدّث النُّورى فى فصل الخطاب، وقد فصّلنا فيها القول فى المقام الأوّل فى بحث «كتاب فصل الخطاب ونقاط مهمّة» فراجع إن شئت.

وأمّا فيما يخصّ قول الدكتور القفارى فى بحار الأنوار فنقول:

إذا لاحظنا أنّ مصادر «بحار الأنوار» الذى الّف فى العصـر الصـفوى- وهو أكبر موسوعة حديثية عند الشيعة- تصل إلى أربعمائة كتاب من كتب الشـيعة وخمسـة وثمانين كتاباً من كتب أهل السـنة «۳». ومصـنّف هـذا الكتاب لمّا رأى أنّ كثيراً من كتب الحديث- لصـغر حجمها وقـدمها- سـيكون مآلها إلى التلف، أخذ فى جمعها وتدوينها فى كتابه «بحار الأنوار» وإن كان لا يلتزم بصـحّة كل ما فى هذه الكتب «۴». إذا لاحظنا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۵۷

ذلـك يسـهل لنا الخطب بأن تكون فى كل باب من أبواب البحار عشـرات الروايات المزيـدة على روايات أبواب «الكافى» مثلًا، وهـذا مثل كتاب «كنز العمّال فى سـنن الأقوال والأفعال» لعلاء الـدين على المتقى الهندى (ت ۹۷۵) فـان الرّوايات فى كلّ باب منه أكثر من الرّوايات التى فى المصادر أخذ عنها كلًا على انفراد ولا غرو.

وعلى هذا المنوال جرت كتب التفسير بالمأثور التى يهتمّ مؤلفوها بأن تجمع فيها الأخبار من مصادر شتّى، فمن الطبيعى أن يوردوا فى تفسـير كلّ آية روايات كثيرة ربّما بلغ بعضها إلى عشرات الرّوايات- من غير تحرى الصحّة- كتفسير «البرهان فى تفسير القرآن» للسيد هاشم البحرانى رحمه اللّه (ت ۱۱۰۷) و «الدرّ المنثور فى التفسير بالمأثور» لجلال الدين السيوطى (ت ۹۱۱).

فعلى هذا، لا مجال لتوجيه الدكتور القفارى الاتهام فى المقام بقوله: «تولّوا نشر هذه الفرية على نطاق واسع فى ظلّ الحكم الصفوى ... إلى آخر اتهاماته» فوجود الحكم الصـفوى وعدمه سيّان فى المقام، طبعاً جمع الأخبار من مصادر شتّى مع تأليفه وتنسيقه من جديد فى كتاب واحد، يقتضـى كمّية هائلة وحجماً واسـعاً. ولا علاقة له بالدولة الحاكمة فسواء حكم الصفويون أم غيرهم ممن هو مضادّ للشيعة فالمسألة تبقى ثابتة وهى أنّ اسـتخراج جميع الأخبار من مجموعة كتب تزيد على خمسمائة كتاب وجمعها فى كتاب واحد يحتاج إلى عشرات المجلدات.

والطريف فى الأمر أن الـدكتور القفارى أورد مثالًا عـدّه قطرة من بحر من كتاب «بحار الأنوار» لإثبات مطلوبه فى فريـة التّحريف فأشار إلى: «بـاب تـأليف القرآن وإنـه على غير مـا أنزل اللّه عزّ وجـلّ» «۱». وهـذا البـاب فى الواقع لاـ علاقـة له بتحريف القرآن، بـل العلّامة المجلسى- وكما هو واضح من عنوان بحثه الذى هو تأليف القرآن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۵۸

لا تحريفه- فى صدد إثبات انّ ترتيب الآيات القرآنية الشـريفة هو اجتهادى لا توقيفى، وضرب لذلك عدّة امثلة: من جملتها الآية ۲۳۴ من سورة البقرة «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصـية لأزواجهم متاعاً إلى الحول غير اخراج» فالعلّامة المجلسـى يقول بانّ الآية ۲۴۰ منسوخة «۱»، والآية ۲۳۴ ناسـخة، والمنسوخ لابـد أن يأتى قبل الناسخ، وهذا يدلّ على أنّ تأليف الآيات- لا تحريف الآيات- هو على غير ما أنزل اللّه، ثمّ ذكر أمثلة اخر فى هذا المقام، وبيان مذهب الشيخ المفيد «۲»، وبالتالى ذكر قصّة جمع القرآن بواسطة زيد بن ثابت من مصادر أهل السنة «۳».

وليت شعرى كيف فهم الدكتور القفارى مسألة التّحريف من هذا الباب؟

واما رأى الدكتور القفارى فى تفسير الصافى لمؤلفه المحدّث الكاشانى فأقول:

فـإنّ المرحوم المحـدّث الكاشانى (ت ۱۰۹۱ ه.) مؤلف «تفسـير الصـافى» ذكر بشـكل صـريح لاـ يقبـل الجـدل بأنّ القرآن مصون من

التّحريف والتغيير «۴»، ولكنَ

سلامهٔ القرآن من التحريف، ص: ۳۵۹

الدكتور القفاری زعم- كما ذكره فی الهامش- أنَّ الصافی ذكر التّحريف فی مقدمهٔ تفسيره وبعض من رواياته المنقولهٔ فيه «۱».

إن هذه الرّوايات عددها أربع لا أكثر، وقد نقلها من الكتب الروائيهٔ الشيعيهٔ مثل «الكافی» و «تفسير العياشی» و «التفسير المنسوب إلی القمّی». ولكنّ هذه الرّوايات أيضاً باعتقاد المحدّث الكاشانی نفسه رحمهٔ اللَّه عليه فی مقدمهٔ تفسيره أنّها من باب التفسير والتأويل، وفی غير هذه الصورهٔ فهی ساقطهٔ.

إنّ المرحوم الفيض الكاشانی فی ابتداء تفسيره كغيره من المفسّرين، رتّب مقدّمات، ومن جملتها «المقدمهٔ السادسهٔ» ذكر فيها مسألهٔ «جمع القرآن وتحريفه وزيادته ونقصه وتأويله». ثمّ عرض الرّوايات الخاصهٔ بالتحريف فی هذا المقام وأدلّهٔ الموافقين والمخالفين لها، وناقش «۲» كلا الرأيين، والذی يعتبر حقّاً لكلّ باحث وطالب للحقيقهٔ، وليس معنی مناقشته الدليل علی قبوله أو عدم قبوله للطرف الآخر، وقد افترض جدلًا فی البدايهٔ وجود التّحريف فی القرآن لوجود أدلّهٔ روائيهٔ، ولكنه ما لبث أن ردّ هذا الفرض قائلًا:

«ويرد علی هذا كلّه إشكال؛ وهو أنه علی هذا التقدير لم يبق لنا اعتماد علی شیء من القرآن اذ علی هذا يحتمل كل آيهٔ منه ان يكون محرفاً ومغيراً ويكون خلاف ما أنزل اللَّه فلم يبق لنا فی القرآن حجّهٔ أصلًا فتنتفی فائدته وفائدهٔ الأمر باتباعه والوصيهٔ بالتمسك به إلی غير ذلك.

هذا وقد قال اللَّه عزّ وجلّ: «وإنّه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه». وقال: «إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون» فكيف يتطرق إليه التّحريف والتغيير.

سلامهٔ القرآن من التحريف، ص: ۳۶۰

اضافهٔ إلی أنّه قد استفاض عن النبیّ صلّی اللَّه عليه وآله وسلّم والأئمهٔ عليهم السلام حديث عرض الخبر المروی علی كتاب اللَّه ليعلم صحته بموافقته له وفساده بمخالفته، فإذا كان القرآن الذی بأيدينا محرّفاً فما فائدهٔ العرض؟ مع أنّ خبر التّحريف مخالف لكتاب اللَّه مكذب له فيجب رده والحكم بفساده أو تأويله.

ثم بقی رحمه اللَّه متردداً فی صحّهٔ أسانيد الأخبار التی تدلُّ بظاهرها علی التّحريف والتغيير فقال:

ويخطر بالبال فی دفع هذا الاشكال والعلم عند اللَّه أن يقال: إنْ صحّت هذه الأخبار- أی أخبار التّحريف- فلعلّ التغيير إنما وقع فيما لا يخل بالمقصود كثير إخلال ...

ولا يبعد أيضاً أن يقال: إنّ بعض هذه المحذوفات كان من قبيل التفسير والبيان ولم يكن من أجزاء القرآن، فيكون التبديل من حيث المعنی أی حرَّفوه وغيروه فی تفسيره وتأويله أعنی حملوه علی خلاف ما هو به.

وممّا يدلّ علی هذا ما رواه الكافی بإسناده عن أبی جعفر عليه السلام؛ إنّه كتب فی رسالته إلی سعد الخير: «... وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده فهم يروونه ولا يرعونه ...»

وما رواه العامهٔ أنّ عليّاً عليه السلام كتب فی مصحفه الناسخ والمنسوخ، ومعلوم أنّ الحكم بالنسخ لا يكون إلّامن قبيل التفسير والبيان ولا يكون جزءاً من القرآن فيحتمل ان يكون بعض المحذوفات أيضاً كذلك» «۱».

سلامهٔ القرآن من التحريف، ص: ۳۶۱

أوردنا كلام المحدّث الكاشانی رحمه اللَّه تعالی علی رغم طوله لكی يعرف صدوف الدكتور القفاری وغيره عن احكام الشرع وسنن الاخلاق لأنهم ذكروا شطراً من كلام المحدث الكاشانی وحذفوا بقيهٔ كلامه لكی يتهموه بالتحريف والتغيير.

ثمّ قال الدكتور القفاری:

«وفی القرن الثالث عشر وقعت الفضيحهٔ الكبری للشيعهٔ فی هذا الباب فقد ألّف شيخهم حسين النوری الطبرسی ... مؤلفاً فی هذا الكفر

جمع فيه كل ما لهم من «اساطير» فى هـذا الباب وسـماه «فصل الخطاب فى تحريف كتاب ربّ الارباب» فاصـبح هذا الكتاب عاراً على الشيعة أبـد الـدهر ... وقـد كشف بهـذا الكتاب ما كان خفيّاً وأبان ما كان مسـتوراً. لقد وضع «المجهر» الذى كشف ما فى زوايا كتب القوم وخباياهم من كيد حاقد وعداوة مبيتة للقرآن وأهله.

وبعـد هـذه الفضـيحة والخزى قـام فئـة من شـيوخ الشـيعة المعاصـرين يتبرأون من هـذه المقالـة وينكرونها كالبلاغى فى آلاء الرحمن، ومحسن الأمين فى الشـيعة بين الحقائق والاوهام، وعبـد الحسـين شـرف الـدين فى أجوبة مسائل جار اللَّه، والخوئى فى تفسـيره البيان، ومحمّـد حسـين آل كاشف الغطاء فى أصل الشـيعة واصولها، ومحمّـد جواد مغنيـة فى الشـيعة فى الميزان، وفى عدد من كتبه وغيرهم وسنتوقف فى مناقشة أقوالهم فى فصل «الشيعة المعاصرون وصلتهم بأسلافهم» «۱».

نحن لا ننكر، أنّ بعض محدّثى الشيعة قد جرى له ما جرى لبعض أهل السنة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۶۲

أيضاً، حيث ان بعض علماء أهل السنة قد خدع برواياتهم التى شحنت بها صحاحهم وزخرت بها مجاميعهم الحديثية المعتمدة عندهم، ككتـاب «الفرقان» «۱» الـذى أثـار فى وقته ضـجّة عارمـة فى القطر المصـرى وقـام الأزهر فى وجهه موبّخـاً ومؤنّبـاً وأبان وجه البطلان والفسـاد فيه ومن ثمّ طلب إلى الحكومـة مصادرته، فاسـتجابت الحكومـة لهـذا الطلب وصادرته لكن بقيت منه نسـخ كثيرة منتشـرة فى أرجاء العالم الاسلامى وغيره.

هـذا، ومحاولـة الدكتور القفارى- وغيره- نسـبة ما فى كتاب فصل الخطاب إلى الشـيعة بأجمعهم، محاولة يائسة وبعيدة عن الانصاف، وقد اعترف هو نفسه بأنّ جلّة علماء الشيعة قد أنكروا على هذا المحدّث فعله وقبّحوا صنيعه وردّوه بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة.

بـل فى الوقت نفسه كتب الردّ عليه بعض معاصـريه، كالفقيه المحقق الشـيخ محمود بن أبى القاسم الشـهير بالمعرب الطهرانى «۲» (ت ۱۳۱۳) والسـيد محمّد حسين الشهرستانى «۳» (ت ۱۳۱۵) وغيرهما وما تزال الردود تترى عليه إلى الآن. وقـد رأيتم فهرس الكتب التى ألّفها علماء الشيعة للردّ على مزعومات المحدث النورى فى النقطة الرابعة فى بحث «كتاب فصل الخطاب ونقاط مهمّة».

وعلى هذا فقول الدكتور القفارى:

«لقد وضع «المجهر» الذى كشف ما فى زوايا كتب القوم وخباياهم من كيد حاقد وعداوة مبيتة للقرآن واهله»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۶۳

بعيد عن الورع والدين.

وليت شعرى ما هذا الكيد الحاقد والعداوة المبيتة من الشيعة للقرآن؟

فكم من كتب كتبت وهى لا تعبر فى الحقيقة إلّاعن رأى كاتبها ومؤلفها ويكون فيها الغث والسـمين والحق والباطل وتحمل فى طيّاتها الخطأ والصواب، ونحن نجـد ذلـك عنـد كـلّ الفرق الاسـلامية وليس هو أمر يختصّ بالشـيعة دون سواهم، أفيجوز لنا أن نحمّل أهل السـنة والجماعة مسؤولية كلّ مكتوب فى عالم أهل السنة؟ أفيجوز لنا أن نقول قول الدكتور القفارى بالنسبة إلى كتاب «الفرقان»: «لقد وضع المجهر الذى كشف ما فى زوايا كتب القوم ... الخ»؟

بل كيف يشـنع أهل الشـقاق على الشيعة من أجل كتاب النورى الذى- على الأقل- نصف رواياته المبثوثة فى فصوله هى مصادر أهل السنة، فهل يسوغ لنا أن نقول كما قال الدكتور القفارى لقد وضع المحدّث النورى «المجهر» الذى كشف ما فى زوايا كتب أهل السنة وخباياهم من ... الـخ. ونحن بحمـد اللَّه فى المقام الأول بحثنا تحت عنوان «فصل الخطاب والنقاط الهامـة» ما هو الحق فى المقام الذى لا يستغنى عنه كلّ محقق منصف فراجع إن شئت.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۶۴

مضامين روايات التّحريف فى كتب الشيعة

لم يكتب الدكتور القفاری تحت هذا العنوان شيئاً يستحق الذكر سوی الألفاظ الفاحشة البذيئة التی تدلّ علی عدم العفّة والنزاهة، وسوی بعض الأمور المكررة، ومن جملتها خبر مصحف الإمام علیّ عليه السلام فی كتاب سليم بن قيس، وسنعقد ان شاء اللَّه فصلًا مستقلًا للكلام حول هذا المصحف ونذكر الرّوايات الواردة فيها من كتب أهل السنّة، لنبين أنّ ادعاءات الدكتور القفاری هنا مبنية علی أساس هش، وستسقط بمجرد هبوب نسمة خفيفة.

المسألة الاخری هنا هی ذكر مضامين روايات التّحريف فی كتب الإمامية، وجواب هذه الرّوايات أيضاً مرّ عليك فی السابق ولا حاجة لاعادته وهو بحمد اللَّه واضح لكلّ منصف، وأكتفی هنا بذكر بعض النكات:

۱- ان طريقة الدكتور القفاری هی ذكر المصادر المختلفة لرواية واحدة ليبيّن كثرتها، مثلًا: فی هذه الرواية «لو قرئ القرآن كما انزل لألفينا فيه مسمّين» ذكر أربعة مصادر هی: «تفسير العياشی» «۱»، «بحار الأنوار» «۲»، «تفسير الصافی» «۳»، «اللوامع النورانية» «۴»، والحال انّ هذه الرواية هنا فی مصدر واحد هو «تفسير العياشی» وجاءت مرسلة، وأمّا الكتب الاخری التی ذكرها الدكتور القفاری فقد صرحت بأنّها نقلت الرواية من «تفسير العياشی»، وعدم إشارة الدكتور إلی أنّه نقل الرّوايات من مصدر واحد- وهو «تفسير العياشی»- يعدّ مخالفاً للطريقة العلمية الصحيحة فی البحث، ولم تكن طريقته هذه مع هذا الفصل فقط بل سبق له

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۶۵

أن فعلها مراراً وتكراراً «۱».

۲- إنّ الرّوايات التی ذكرها وجمعها الدكتور القفاری عن مضامين التّحريف فی كتب الشيعة أكثرها ترجع فی الأصل إلی التفسير المنسوب للقمّی، ليسوغ له الحكم بتكفير الآخرين ونفاقهم مستعملًا فی ذلك أقبح الألفاظ وأشنعها، وهلمّ معی إلی بعض ما قاله فی هذا المقام:

«إن الكلمات المفتراة التی يقدمها اولئك المفترون أمثلة للآيات الساقطة بزعمهم قد كشفت القناع عن كفرهم كما إنها فضحت كذبهم وكشفت افتراءهم ...» «۲».

فی حين أنّ أكثر الرّوايات التی ذكرها الدكتور بعنوان المثال موجودة فی كتب أهل السنة أيضاً، ولذلك أوّلها الدكتور القفاری بأنّها من باب «القراءة الواردة» أو «تفسير الآيات» أو «نسخ التلاوة»، وهی كلّها- بزعم الدكتور القفاری- من اللَّه، ولهذا بقی الدكتور القفاری يناقض نفسه بنفسه من دون أن يجد حلًا.

وإليك ما جاء من تلك الرّوايات فی بعض كتب أهل السنة أيضاً. ففی الآية الشريفة: «يا أيُّها الرسول بلغ ما انزل إليك من ربّك وإنْ لم تفعل فما بلَّغت رسالته ...» «۳»

أخرج السيوطی فی «الدرّ المنثور» عن ابن مردويه بسنده عن ابن مسعود قال: كنا نقرأ الآية علی عهد رسول اللَّه صلّی اللَّه عليه [وآله] وسلّم هكذا:

«يا أيُّها الرسول بلغ ما انزل إليک من ربّک- أن علياً مولی المؤمنين- وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته ...» «۴».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۶۶

وقد تقدم منّا فی دراسة كلمة «الإقراء» بأنّ تعبير «أنّ علياً مولی المؤمنين» من قبيل تعليم الآية وتفسيرها، لا من باب التّحريف كما زعمه بعض، ولا من باب الكفر والكذب و ... علی ما افتراه الدكتور القفاری.

ومثله: الآية «كفی اللَّه المؤمنين القتال» أخرج السيوطی عن ابن مردويه وابن أبی حاتم وابن عساكر عن ابن مسعود أنّه كان يقرأ «كفی اللَّه المؤمنين القتال- بعلی بن أبی طالب). والحاكم الحسكانی بأسانيد متعددة عن ابن مسعود «۱»، وأيضاً عن ابن عبّاس وقال، قال ابن عبّاس: «وكفی اللَّه المؤمنين القتال- يوم الخندق بعلی ابن أبی طالب-» «۲».

ومثله ما ورد فی قراءهٔ الآیهٔ الاولی من سورهٔ الأنفال؛ قال الدکتور القفاری:

«الأحادیث الصریحهٔ الدلالهٔ فی أنّ کل واحد من القرّاء قد أخذ قراءته من الرسول صلّی اللّه علیه وسلّم وهی مخالفهٔ لقراءهٔ صاحبه وأنّ النبیّ أقرّ کلّاً منهم وأخبر بأنها هکذا نزلت فبان أنّ الجمیع نازل من عند اللّه» «۳».

فعلی هذا إنّ کل قراءهٔ فی زعم الدکتور القفاری من عند اللّه، إلّاأنّ الدکتور القفاری نفسه تغافل عن هذا حینما عثر بروایات من مصادر الشیعهٔ حیث جاءت فی بعضها علی سبیل المثال قراءهٔ الآیهٔ بدون کلمه «عن» فی الآیهٔ الشریفهٔ «یسألونک عن الأنفال ...» «۴».

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۳۶۷

فقال الدکتور القفاری:

«وغرض الرافضهٔ من هذا الزعم أن الأنفال کانت خاصهٔ لرسول اللّه صلّی اللّه علیه وسلّم ثم هی للأئمهٔ الاثنی عشر المعصومین من بعده، والصحابهٔ إنّما کانوا یسألون الرّسول صلّی اللّه علیه وسلّم أن یعطیهم منها علی سبیل الصَّدقهٔ ولم یکن سؤالهم عن حکمها وهذا لا یتأتی للرافضهٔ إلّابحذف کلمهٔ «عن».» «۱».

لکن هذه القراءهٔ توجد فی مصادر أهل السنهٔ عن کثیر من الصحابهٔ والتابعین، بل نقل «ابن جریر» عن بعض أنّهم قالوا:

«نزلت الآیهٔ لأنّ أصحاب رسول اللّه صلّی اللّه علیه وسلّم، سألوا قسمهٔ الغنیمهٔ بینهم یوم بدر فأعلمهم اللّه أنّ ذلک للّهولرسوله دونهم» «۲».

فهل یرید الدکتور القفاری أصرح من هذا، فلماذا افتری علی الشیعهٔ وقال:

«وهذا لا یتأتی للرافضهٔ إلّابحذف کلمهٔ «عن»».

ومثل هذا کثیر سیأتی بعضه «۳» والمتتبع فی کتب التفسیر بالمأثور یجد کثیراً منه.

ومثله ما أورده الدکتور القفاری عن «بحار الأنوار» مع تقطیع لکلام المجلسی فقال:

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۳۶۸

«إنّ هذه المحاولات الغبیهٔ! لاقحام کلام البشر فی کلام اللّه سبحانه، عملت شرذمهٔ من هذه الطائفهٔ قروناً متواصلهٔ ... وهناک أمثلهٔ عدیدهٔ لهذه المحاولات، ذکر المجلسی جزءاً منها فی باب عقده بعنوان (باب التّحریف فی الآیات التی هی خلاف ما انزل اللّه عز وجلّ ممّا رواه مشایخنا ...)» «۱».

لکن نصّ کلام المجلسی رحمه اللّه هکذا:

«وجدت فی رسالهٔ قدیمهٔ سنده هکذا:

جعفر بن محمّد بن قولویه عن سعد الأشعری القمّی أبی القاسم رحمه اللّه وهو مصنفه، روی مشایخنا عن أصحابنا عن أبی عبد اللّه علیه السلام قال: قال أمیر المؤمنین علیه السلام: وساق الحدیث إلی أن قال: باب التّحریف فی الآیات التی هی خلاف ما أنزل اللّه عزّ وجلّ ممّا رواه مشایخنا رحمهٔ اللّه علیهم عن العلماء من آل محمّد صلوات اللّه علیه وعلیهم ...» «۲».

فقوله «مما رواه مشایخنا» کلام «سعد الأشعری القمّی» لا «المجلسی»- کما زعم الدکتور القفاری- ولا اعتبار للرسالهٔ لإرسال سندها، والمجلسی رحمه اللّه أورد الرّسالهٔ بتمامها- وهی تستوعب ستّ صفحات من بحار الأنوار- لتحقیق هدفه فی «بحار الأنوار» لجمع الأخبار وعدم ضیاعها.

وأمّا متن الرسالهٔ- وهو المهم فی المقام- فأکثر روایاته من باب اختلاف القراءات، وهذا یدلّنا علی انّ کلمهٔ التّحریف فی عنوان «باب التّحریف فی الآیات ...» تعمّ کل التغییر والتبدیل ولو من باب القراءهٔ لا إسقاط الکلمات

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۳۶۹

والآیات فقط، وکثیر من هذه القراءات التی فی تلک الرسالهٔ توجد فی مصادر أهل السنهٔ أیضاً کقراءهٔ «یسألونک الأنفال ...» «۱»

، «ما أرسلنا قبلك من رسول ولا نبی– ولا محدث–» «۲»، «فليس عليهنّ جناح أن يضعن– من– ثيابهن غير متبرجات» «۳»

، «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى– صلاة العصر–» «۴» و «وكان وراءهم ملك يأخذ كلّ سفينة– صالحة– غصباً» «۵»

ومثلها كثير ... وإن شئت فراجع «فضائل القرآن» لأبی عبيد القاسم بن سلّام، باب «الزوائد من الحروف التی خولف بها الخط فی القرآن» «۶» وقارن مع روايات تلك الرّسالة.

۳– إنّ عمدة هذا البحث من الدكتور القفاری تختصُّ برواية: «إنّ القرآن الذی جاء به جبرئيل إلی محمّد صلّی اللَّه عليه وآله وسلّم سبعة عشر ألف آية» وقد بحثناها سنداً ومدلولًا فيما تقدم فلا نعيد. وبعد ذكره هذه الرّواية قال الدكتور:

«فهذا يقتضی سقوط ما يقارب ثلثی القرآن فما أعظم هذا الافتراء!» «۷».

ثمّ بين رأی الإمامية فی سند تلك الرواية وخلط تلك الاقوال بالتقية!! وبتقطيعه لعبارة المجلسی عاد مرة أخری إلی مقولة علماء العصر الصفوی، ثمّ استمر بمزاعمه بالمقايسة بين رأی ابن بابويه ورواية الكلينی حتی وصل إلی بيت القصيد قائلًا:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۷۰

«وأقول هل لرواية الكلينی وجه يمكن قبوله خلافاً لما يراه ويفتريه المجلسی والمازندرانی وأضرابهما؟ لعله من الممكن لو كان لهؤلاء أرادة خير لمذهبهم وأتباعهم أن يحملوا ما زاد علی عدد آيات القرآن علی منسوخ التلاوة إذا لم يكن لديهم الشجاعة علی ردّ هذه الرواية وأمثالها ...

ولكن شيخ الشيعة اليوم «الخوئی» ومرجعها الأكبر– وهو يتظاهر بالدفاع عن القرآن يری أنّ القول بنسخ التلاوة هو قول بالتحريف وكأنه أراد أن يوصد هذا الباب ويردّ هذه القاعدة الثابتة ليثبت بطريق ملتوٍ عقيدة فی نفسه يكاد يخفيها ... والفرق واضح ...

فالتحريف من صنع البشر وقد ذمّ فاعله اللَّه والنسخ من اللَّه قال تعالی: «ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها» «۱»

وهو لا يستلزم مسّ كتاب اللَّه سبحانه بأی حال» «۲».

وقد ناقشنا فيما تقدم هذه الرواية سنداً ومتناً، وبينّا آراء علماء العهد الصفوی فی مسألة التّحريف وبحثنا أيضاً فی الموازنة بين كلام ابن بابويه ورواية الكلينی وهنا نقول:

عجباً! كيف يقول الدكتور القفاری: «لم يكن لدی الشيعة الشجاعة علی ردّ هذه الرواية وأمثالها» والحال إنّ أول من ردّ تلك الرواية بشجاعة هو الشيخ أبو جعفر الكلينی رحمه اللَّه الذی جاء بالرواية فهو– كما لاحظت– ذكر فی مقدمة كتابه معيار قبول وردّ الرّوايات المتعارضة؛ وهو عرضها علی كتاب اللَّه، وطرح ما يخالفه «۳»،

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۷۱

وعلی هذا فالرواية مردودة– إنْ كانت علی نسخة سبعة عشر ألف آية «۱»– حسب رأی الكلينی، وكذا غيره من علماء الشيعة الذين يصحّحون الرّوايات المتواترة فی عرضها علی القرآن، ومن علماء الشيعة فی هذا القول السيد الخوئی قدس اللَّه سره فهو بعد أن ذكر عدّة محامل فی مقام علاج مثل هذا النوع من الرّوايات قال:

«إذا لم تتم هذه المحامل فی تلكم الرّوايات فلابدّ من طرحها لأنّها مخالفة للكتاب والسنة» «۲».

وكلام السيد الخوئی– كماتری– ينطوی علی شجاعة فائقة.

والآن تعال معی لنناقش الدكتور القفاری ونری شجاعته العلمية، فهو لم يذكر مناقشات أهل السنة أنفسهم لنظرية نسخ التلاوة– التی أراد لنا أن نتقبلها– بل إنه لم تكن لديه الشجاعة ليورد أدلّة السيد الخوئی لردّ تلك النظرية أوّلًا ومن ثم يقوم بردّها، بل ادّعی أنّ نسخ التلاوة ثابت بين الفريقين، وأقصی ما فعله هو ايهام القارئ بأنّ السيد الخوئی رحمه اللَّه يقول بأنّ نسخ التلاوة هو عين القول بالتحريف وإنّه– أی الخوئی– لم يأت بدليل لاثبات مدّعاه. ولكننا ننقل لك الآن نصّ دليل السيد الخوئی ومناقشته لنظرية نسخ التلاوة لتحكم أنت بنفسك فيما إذا كانت عين القول بالتحريف أم لا، قال السيد الخوئی:

«إن نسخ التلاوة إما أن يكون قد وقع من رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم وإما أن يكون ممّن تصدّى للزعامة من بعده، فإن أراد القائلون بالنسخ وقوعه من رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم فهو

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۷۲

أمر يحتاج إلى الاثبات وقد اتفق العلماء أجمع على عدم جواز نسخ الكتاب بخبر الواحد وقد صرّح بذلك جماعة في كتب الاصول وغيرها «۱» بل قطع الشافعي وأكثر أصحابه وأكثر أهل الظاهر بامتناع نسخ الكتاب بالسنة المتواترة، وإليه ذهب أحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه بل إن جماعة ممّن قال بامكان نسخ الكتاب بالسنة المتواترة منع وقوعه «۲» وعلى ذلك كيف تصح نسبة النسخ إلى النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم بأخبار هؤلاء الرواة [وأخبارهم آحاد]؟ مع إن نسبة النسخ إلى النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم تنافي جملة من الرّوايات التي تضمنت أن الإسقاط قد وقع بعده.

وإن أرادوا إن النسخ قد وقع من الذين تصدّوا للزعامة بعد النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم فهو عين القول بالتحريف ... نعم ذهبت طائفة من المعتزلة إلى عدم جواز نسخ التلاوة «۳»» «۴».

فالدكتور القفاري والآخرون من أمثاله «۵» بعد أن رأوا عجزهم عن الاستدلال لم يوردوا أدلّة السيد الخوئي في ردّ نظريتهم بل إنّه بدل ذلك قام باتّهام السيد الخوئي بالنفاق وقال:

«كأنه أراد أن يوصد هذا الباب ويردّ هذه القاعدة الثابتة ليثبت بطريق ملتوٍ عقيدة في نفسه يكاد يخفيها ...» «۶».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۷۳

وعلى أية حال فما ذكره الدكتور القفاري في القسم الآخر من هذا الفصل، وأشبع فيه القول في هذه المسألة بأقبح الألفاظ وأشنعها إنّما هو تشبث ببعض عبارات كتاب الاحتجاج وقد فصّلنا القول فيه بما لا حاجة معه إلى الإعادة.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۷۴

هل لدى الشيعة مصحف سري يتداولونه؟

اشارة

أحسب لا حاجة بنا في هذا الفصل إلى بحث الاقوال للدكتور القفاري وافتراءاته وأوهامه، فهو نوع من اللّهو، ذلك لأن مسألة «المصحف السري» كان قد طرحها الأجانب وأعداء الإسلام، والآخرون لعبة- من حيث لا يشعرون- في أيدي أعداء الدين فإنهم ذكروا هذه المسائل كالمصحف السري وغيره على لسانهم حتى يلهو المسلمون بها عن مسائلهم الأساسية ويفسح المجال لأعداء الدين لبثّ روح العداء والتفرقة بين المسلمين.

فقد اعتمد بعض الناس على المكر والحيلة ليوحي للقارئ بأنّ الشيعة بعيدون عن هذا القرآن الموجود، وأنّ لهم مصحفاً سرّياً خاصاً بهم يتداولونه بينهم، لتحصل التفرقة بين المسلمين وليحقق أعداء الإسلام غرضهم. وعلى هذا آثرت هنا مضطراً- رغم عدم رغبتي في ذلك- أن أناقش ادّعاءات الدكتور القفاري تلك وأبين خطأها وفسادها.

قبل كلّ شيء ينبغي الالتفات إلى حقيقة غير قابلة للانكار، حتى يتّضح كلّ شيء وهي:

إن كان للشيعة مصحف سرّي متداول بينهم، فكيف ألّفوا عبر القرون مؤلفات كثيرة في تفسير هذا القرآن وعلومه؟ ونكتفي هنا بما قال الشيخ علي الكوراني:

«إذا لاحظنا إن نسبة عدد الشيعة عبر العصور المختلفة كانت خُمس عدد الأمّة الإسلامية وبقية المذاهب السنية أربعة أخماس ... فالوضع الطبيعي أن تكون نسبة مؤلفاتهم في تفسير القرآن ومواضيعه الاخرى خمس مجموع مؤلفات إخوانهم السنة ...

وإذا لاحظنا ظروف الاضطهاد التى عاشها الشيعة عبر القرون، نكون منصفين إذا توقعنا من علمائهم عُشر ما ألّفه إخوانهم السنة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۷۵

حول القرآن بل نصف العشر ... بينما نجد أنّ مؤلفات الشيعة حول القرآن قد تزيد على الثلث. وقد أحصت دار القرآن الكريم فى قم التى أسسها مرجع الشيعة الراحل السيد الكلبايكانى رحمه اللّه، مؤلفات الشيعة فى التفسير فقط فى القرون المختلفة، فزادت على خمسة آلاف مؤلّف ...

فكيف يصح أن نعمد إلى طائفة أسهموا على مدى التاريخ الاسلامى أكثر من غيرهم فى التأليف فى تفسير القرآن وعلومه ... ونتهمهم بعدم الإيمان بالقرآن أو بأنّ عندهم قرآناً آخر!!» «۱».

إننا لو سألنا الدكتور القفارى؛ إذا كان للشيعة مصحف سرىّ يعملون به، فماذا تقول فى كلّ هذه الرّوايات المذكورة فى كتب الشيعة حول فضيلة القرآن وقراءته وحفظه وتعليمه ...؟ وعندها سيبقى الدكتور القفارى حائراً، وهذا هو سبب لجوئه إلى طريقته فى تزوير الحقائق فقال مشيراً إلى بعض تلك الرّوايات من الكافى «۲»:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۷۶

«وهذه تنقض تلك الرّوايات بل تثبت من كتبهم زيف وكذب ما يفترونه على آل البيت من تلك «الأكاذيب» إذ كيف يأمرون بقراءة القرآن ويذكرون الثواب العظيم لمن قرأه، وإنّه ينبغى للمسلم أن يقرأه فى كلّ يوم وأن ينوّر بيته به. وهم يقولون إنّه مغيّر مبدل؟ أليس هذا يدلّ على عظيم التناقض فى هذا المذهب؟» «۱».

ما أبعد هذا الكلام عن الانصاف!

اين التناقض العظيم؟

من هم الذين يقولون بأنّ القرآن مغيّر مبدّل؟

وهل أن موضوع الكلام هو فى التغيير والتبديل فى القرآن الموجود بين ايدينا أيُّها الدكتور القفارى؟! أم الكلام فى المصحف السرّى؟ وهل إنّ كلّ تلك الرّوايات لا تعتبر حجّة لكلّ محقق حتّى يحسم القول باسطورة المصحف السرّى- التى وضعها فى الأصل أعداء الدين- وكذلك القول بتحريف وتبديل القرآن؟

ولكنَّ الدكتور القفارى- وبهدف حرف الافكار عن الموضوع- عدل إلى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۷۷

الكلام عن التغيير والتبديل فى القرآن فى حين أنّ البحث فى هذا الفصل كان تحت عنوان «المصحف السرى» لا التغيير والتبديل فى القرآن الموجود.

من هنا فإنّ الإنسان يقطع بأنّ الدكتور القفارى- من حيث يشعر أو لا يشعر- يسهل السبيل لأعداء الإسلام ليزرعوا بذور التفرقة والاختلاف بين المسلمين وليستمر أعداء الإسلام فى سرقة وسلب ثروات المسلمين أكثر فأكثر.

وإلّا فإنّ علماء أهل السنة فى علوم القرآن يعلمون يقيناً أنّ أحكام الدكتور القفارى هذه لو كانت صادقة لكان الحكم على روايات أهل السنّة أشد وأمرَّ وأدهى، ذلك لأننا لو قارنا بين روايات الإمامية الواردة حول تلاوة القرآن وحفظه وقراءته و ... لوجدناها أكثر بكثير من روايات أهل السنة فى هذا الباب من حيث العدد، وأقوى من حيث الدلالة وفيما يرتبط بروايات التّحريف والتبديل سيّان على الأقل.

وعلى كلّ حال، فالدكتور القفارى أورد فى هذا الفصل عدة مسائل بعضها أجنبى عن بعض- لكنّه وانسجاماً مع طريقته فى تقطيع وتحريف العبارات- لفّقها ليمرّر مؤامرته وإلّا المحور الأصلى لكلامه فى هذا الفصل فهو اسطورة «سورة الولاية» لا غير وسيأتيك بحثها عن قريب، وأمّا المسائل الأخرى التى طرحها فى هذا الفصل فهى عبارة عن:

۱- وجود مصحف عند الإمام المهدى عجّل اللّه تعالى فرجه الشّريف، وهو مصحف الإمام على عليه السلام كما فى الرّوايات «۱» وصرّح به أعلام الإمامية وستأتى فى الفصل القادم دراسة حول مصحف الإمام على عليه السلام، ولا ندرى إن كان هذا المصحف عند الإمام المهدى عجّل اللَّه تعالى فرجه الشريف، كيف صار مصحفاً سرّياً عند الشيعة يتداولونه على وجه خفى؟!

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۷۸

۲- روايات الفساطيط وتعليم الناس القرآن على ما أنزل اللّه عزّ وجلّ فى عصر ظهور قائم آل محمّد صلّى اللّه عليه وآله وقد سبق منّا فى «المقام الأوّل» البحث فى تلك الرّوايات ومن جملتها ما أورده الدكتور القفارى هنا وهى الرواية التى رواها الشيخ المفيد مرسلًا عن جابر الجعفى عن أبى جعفر أنه قال: «إذا قام قائم آل محمّد صلّى اللّه عليه وآله ضرب فساطيط ويعلم الناس القرآن على ما أنزل اللَّه عزّ وجلّ، فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم؛ لأنّه يخالف فيه التأليف» «۱».

فهذا الحديث ونظائره صريح فى وجه الاختلاف فى المصحف الذى يكون عند المهدى عجل اللّه تعالى فرجه الشريف- وهو مصحف الإمام على عليه السلام- والمصحف الموجود لا يختلف عنه إلّافى النظم والتأليف لا شيء غيره فقد ألِف الجمهور هذا النسج الحاضر، واعتادوا عليه خلفاً عن سلف طيلة عشرات القرون فيصعب عليهم التعوّد على خلافه كما أشار إليه الحديث: ومما يدّل على أن القرآن الذى يأتى به صاحب الأمر عجل اللّه تعالى فرجه الشريف ليست فيه زيادة على هذا الموجود ما روى عن أبى جعفر عليه السلام، قال: «ولو قد قام قائمنا- عجل اللَّه تعالى فرجه الشريف- فنطق صدّقه القرآن» «۲»

. ولو كان ما دلّ على صدقه هى زيادات فى المصحف الذى لديه عجل اللّه تعالى فرجه الشريف ممّا لم يعهدها المسلمون من ذى قبل لكان ذلك من الدور الباطل إذ لا يعرف الشيء من قبل نفسه.

هذا وقد صرّح جملة من أعلام أهل السنة بأن مصحف الإمام على رتب على وفق النزول وهذا يعنى مخالفته فى تأليف القرآن الموجود وسيأتى نصّ كلامهم.

لكنّ الدكتور القفارى حرّف الكلام وجاء باتّهام قبيح وقال:

«وهذه النصوص ... تدعو باسلوب «مقنّع» وغير صريح إلى إهمال

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۷۹

حفظ القرآن لأنّه مغيّر بزعم الشيعة ومن حفظه على تحريفه يصعب عليه حفظه إذا جاء به منتظرهم» «۱».

فحرّف الدكتور نصّ الرّواية وكلام الفريقين وقال: «... لأنّه مغيّر ... ومن حفظه على تحريفه ...» بدل «يخالف فيه التأليف» والاختلاف فى التأليف لا مساس له بمسألة التّحريف إطلاقاً، كما أنّ ذكر التنزيل بعنوان شرح المراد والتأويل وما يؤول إليه الكلام- وإن كان من الوحى الّا أنّه غير قرآنى- فى مصحف الإمام على عليه السلام لا علقة له بمسألة التّحريف وسيأتى نص كلام الفريقين فى فصل «مصحف الإمام على عليه السلام» حول ذاك، بحول اللّه تعالى وقوته.

إلى هنا ثبت أنّ البحث لا علاقة له بمسألة المصحف السرى، وقد انتبه الدكتور القفارى نفسه إلى هذا الأمر، ولذا تراه غيّر شكل البحث قائلًا:

«فهل يقوم الشيعة بجمع أساطيرهم فى مصحف ليسهل حفظ المصحف الموعود حين ظهوره؟ يقول المجلسى نقلًا عن المفيد: «نهونا عليهم السلام عن قراءة ما وردت به الأخبار من أحرف تزيد على الثابت فى المصحف لأنّها لم تأت على التواتر وإنّما جاءت بالآحاد، وقد يغلط الواحد فيما ينقله ولأنّه متى قرأ الإنسان بما يخالف ما بين الدفتين غرر بنفسه مع أهل الخلاف ...

فهذا يعنى أن الآيات المفتراة والمتفرقة فى كتبهم والمخالفة لكتاب اللّه لم تصل عندهم إلى وضعها فى مصحف متداول بينهم لسببين، أحدهما:

الخوف [من أهل الخلاف] من المسلمين. والآخر: انّ الطريق لثبوتها عندهم طريق آحاد ...» «۲».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۸۰

كيف عبّر الدكتور القفارى عن كلام المجلسى نقلًا عن المفيد ب «الآيات المفتراة» فى حين أن كلام الشيخ المفيد حول «أحرف تزيد على الثابت فى المصحف» وهذه الأحرف هى القراءات بعينها، وشاهد ذلك هو نفس تتمة كلام الشيخ المفيد- الذى حذفه الدكتور القفارى فخان الأمانة العلمية- حيث ذكر الشيخ فى تتمة كلامه:

«ولا ينكر أن تأتى القراءة على وجهين منزلين أحدهما ما تضمنه المصحف والثانى ما جاء به الخبر كما يعترف مخالفونا به من نزول القرآن على وجوه شتّى فمن ذلك قوله تعالى: «ما هو على الغيب بضنين» يريد به ببخيل وبالقراءة الاخرى «بظنين» يريد بمتّهم ... و «يسألونك الأنفال» و ...» «۱».

وعلى هذا فإنّه إذا كان بزعم الدكتور القفارى:

أولًا: إن هذه القراءات هى آيات مفتراة.

ثانياً: إنّ الشيعة جعلوا هذه الآيات المفتراة فى مصحف مع أنّها خبر الواحد ليسهل حفظ المصحف الموعود.

ثالثاً: ان الإخباريين من الشيعة يعتبرون جميع أخبار الآحاد من قسم الصحيح «۲».

فتكون النتيجة كما زعم الدكتور:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۸۱

«إنّ مسألة التداول السرّى لمصحف مفترىً من الإخباريين أمر وارد» «۱».

فلو فرضنا- جدلًا- أنّ الدكتور القفارى توصّل إلى هذه النتيجة بعد بحث وتحقيق علمى صحيح، فإننا نطبق تلك المزاعم على روايات أهل السنة لتكون النتيجة أشدّ وقعاً واكثر وخامة، وذلك بأن نقول:

أولًا: ان القراءات المتعددة فى كتب أهل السنة التى تبلغ العشرات تكون من سنخ الآيات المفتراة والأساطير.

ثانياً: أكثر أهل السنة يحكمون بصحّة روايات التّحريف فى القرآن مع أنها أخبار آحاد عندهم وهم يزعمون أنها من آيات القرآن- وإن كانت منسوخة التلاوة عند بعضهم- بل تردّد الاصوليّون منهم فى جواز مس المحدث تلك المزعومات «۲»- مع ان اضطراب متونها خير شاهد على اجنبيّتها عن آيات القرآن الكريم- وعلى هذا يحق لنا الحكم بهذه النتيجة وهى: إنّهم جعلوا هذه الآيات المفتراة وتلك القراءات المتعددة فى مصحف و «إنّ مسألة التداول السرى لمصحف من قِبَلِ أكثر أهل السنة أمر وارد!!» بل إنّ الدكتور القفارى يعترف أكثر من ذلك فيقول:

«وقد وصلنى مصحف من باكستان طبعه الشيعة وقد حشّاه طابعه بتلك المفتريات ولكن لم تمتد أيديهم إلى الأصل فقد طبع كطبعة تفسير الجلالين حيث وضع نص القرآن فى الوسط والتفسير فى الحواشى» «۳».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۸۲

فأيدى الشيعة لم تمتدَّ إذاً إلى الأصل، لكن تعال معى إلى روايات أهل السنة لتجدها تقول: إنّ الآية الشريفة «بسم اللّه الرحمن الرحيم» ليست من القرآن وهذا معناه زيادة ۱۱۲ آية فى أصل القرآن الكريم، بل ذكرت أن يد الحجّاج قد حرّفت القرآن وغيّرت منه!! بل ادّعت أن «المعوذتين» ليستا من القرآن وإنما اضيفتا إليه و ... «۱».

فهل يجوز اقتفاء أثر بعض الرّوايات التى هى من نوع خبر الواحد، والتى يمكن احتمال تعرضها للوضع والخطأ والنسيان والتغيير، ولا يلتفت إلى قول المحققين من الفريقين حتى نصل إلى تلك النتائج المشؤومة والبعيدة عن الانصاف، ونشغل المسلمين بهذه الألاعيب الخطيرة السخيفة؟

جواب ذلك يقع على عاتق الدكتور القفارى ومن لفّ لفّه!

مصحف سرى أم اسطورة سورة الولاية (والنورين)

؟! والآن نرجع إلى صلب البحث:

إنّ أصل هـذا البحث من رأسه إلى قـدميه يـدور حول مسألـة «سورة الولاية» المزعومة، فالدكتور القفارى بدأ بحثه بذكر هذه السورة، ونقل ذلك عن محبّ الدين الخطيب، وقال:

«للشيعة مصاحف خاصة تختلف عن المصحف المتداول وقد نشر الخطيب صورة «لسورة مفتراة» يسمونها سورة «الولاية» وقال بأنّها مصورة من مصحف إيرانى مخطوط عند المستشرق مستر براين وقبل ذلك أثبتها شيخ الرافضة فى كتابه «فصل الخطاب» ومن قبل قال صاحب [كتاب] تكفير الشيعة أنهم أحدثوا مصحفاً ...» «۲».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۸۳

وفى نهاية بحثه قال:

«إنّ مسألة التداول السرّى لمصحف مفترى من الإخباريين أمر وارد ولعلّ هذا يفسر ما نشره محبّ الدين الخطيب وأحمد الكسروى (الشيعى الأصل) من صورة «لسورة» تسمى «الولاية» مأخوذة من مصحف ايرانى» «۱».

وينبغى هنا القول:

إذا كان الدكتور القفارى يمتلك الإنصاف فيتحتَّم عليه أن لا يعتمد على قول أمثال محب الدين الخطيب فى الخطوة الاولى من بحثه، إذ كيف يقول الخطيب «مصاحف خاصّة» بصيغة الجمع- لا «مصحف خاص»- «ومصحف إيرانى!!» متداول عند الشيعة بدون ذكر أى دليل ولا مستمسك لهذه المصاحف، وكذلك صاحب تكفير الشيعة فهو لم يأت بشىء من المصحف الجديد عدا سورة باسم «سورة الولاية»!

أفلا يكفى تسمية سورة واحدة ب «مصحف أو مصاحف خاصّة» لاثبات زلّة هؤلاء؟ ثمّ إنّه لو كان ثمّة شىء آخر غير سورة الولاية عند «مستر براين» لذكره وأشاعه وطبّل له وزمّرَ لكى يحطّ من قدر وقيمة القرآن وكذا الحال فى «الكسروى» الملحد الذى أنكر البعثة والرّسالة والخالقية «۲»- ومع الأسف تعتبر

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۸۴

آراؤه كالوحى المنزل عند الدكتور القفارى «۱»- وأمثاله.

هـذا وقد تورّط الدكتور القفارى فى خلط واضح بين سورة النورين وسورة الولاية، فما نشره محبّ الدين الخطيب وأعمل معول النقد فيه الـدكتور القفارى، إنّما هو سورة الولاية المزعومة من سبع (آيات)، فيما كانت تلك السورة الأخرى التى أوردها المحدث النورى فى كتابه فصل الخطاب نقلًا عن كتاب «دبستان مذاهب»، سورةَ النورين المكوّنة من ۴۱ (آية).

وبدورنا سوف نقوم- بغية استيفاء البحث كاملًا- بدراسة هاتين السورتين، وتسجيل ما عندنا من نقد متعلق بهما.

نظرة إلى بنية السورتين (الولاية والنورين):

إنّ البنية الداخلية واللّحن العام الذى يحكم هاتين السورتين هو إمامة ووصاية أهل البيت عليهم السلام لا سيما الإمام علىّ عليه السلام، وكذلك ما يتعلق بانحراف المخالفين لهم، وما ينتظرهم من عذاب وعقاب إلهيين.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۸۵

إنّ البنية المغلوطة والمضمون الساذج والفقير لهاتين السورتين يمثلان دليلًا واضحاً وجلياً لكلّ باحث قرآنى أو من له أدنى اطلاع على المحتوى القرآنى والبلاغة والفصاحة القرآنيين على تدخّل يد الجعل فيهما، وكلّ من ينظر إليهما بعين الإنصاف والعدل لا يتردد فى الحكم عليهما بالوضع والجعل «۱».

أ- وكنموذج، المقطع الأول من سورة النورين حيث نقرأ «يا أيّها الذين آمنوا آمنوا بالنورين أنزلناهما يتلوان عليكم آياتى ويحذرانكم عذاب ...»، ففى هذا المقطع يتم أمر المؤمنين بالإيمان بالنورين اللذين أنزلا ليتلوا آيات الكتاب و ...، من هو المراد بالنورين المنزلين لتلاوة كتاب اللَّه وتحذير الناس من العذاب والعقاب؟

هل يمكن استنتاج معنى معقول ومحصل من وراء هذه الجمل؟!

ب- وكذلك نقرأ فى مقطع آخر من السورة نفسها: «واصطفى من الملائكة وجعل من المؤمنين أولئك فى خلقه ...» فلماذا اصطفى من الملائكة وجعل المؤمنين، وما معنى أنهم فى خلقه؟

ج- وهكذا فى مقطع ثالث نجد: «ولقد أرسلنا موسى وهارون بما استخلف فبغوا هارون فصبر جميل» فما معنى هذه العبارة التى لا أول لها ولا آخر؟!

د- وفى موضع آخر جاء: «ولقد آتينا بك الحكم كالذين من قبلك من المرسلين وجعلنا لك منهم وصياً لعلهم يرجعون»، ما معنى أننا آتيناك كلمات لعلهم يرجعون؟ وما هو مرجع الضمير فى لعلهم يرجعون؟

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۸۶

ه- وفى موضع آخر يقول: «يا أيّها الرسول قد جعلنا لك فى أعناق الذين آمنوا عهداً فخذه وكن من الشاكرين»، كيف يتسنى للنبىّ أن يأخذ عهداً وضع فى ذمة المؤمنين وتحت إرادتهم واختيارهم، ومن ثم يكون شاكراً على ذلك؟!

لعل هذه العبارة مستقاة- عن تقليد- من الآية الشريفة ۱۴۴ من سورة الأعراف، وأُريد لها أن تجعل على نسقها، فقد ورد فى هذه الآية ضمن خطاب موجّه إلى موسى عليه السلام: «يا موسى إنّى اصطفيتك على الناس برسالاتى وبكلامى فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين* وكتبنا له فى الألواح من كلّ شىء»، وهذه الآيات تشير إلى أن اللَّه سبحانه يطلب من موسى أخذ الألواح، والشكر على إعطائه التوراة، وهو أمرٌ يمكن فهمه وتعقله.

و- وفى موضع آخر أيضاً: «إنّ عليّاً قانت فى الليل ساجد يحذر الآخرة ويرجو ثواب ربّه قل هل يستوى الذين ظلموا وهم بعذابى يعلمون»، ما هو معنى جملة «قل هل يستوى الذين ظلموا» فى هذا النصّ؟ وما هى المناسبة الموجودة بين هذه الجملة وما بعدها؟

لعلّ من اختلق هذه الآية حاول محاكاة الآية ۱۱ و ۱۲ من سورة الزمر التى كانت آنذاك فى ذهنه، والتى جاء فى نهايتها: «قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون»، فأراد استخلاص أنموذج من هذه الآية دونما معرفة بسياقها ونسقها، غافلًا عن كونها فى مقام الاستفهام الإنكارى، فالقرآن الكريم يقوم هنا بمقايسة ما بين أولئك الذين اتخذوا- جهلًا وعناداً- شريكاً للّه‌تعالى، وذلك لإضلال الناس عن الطريق السوى، وأولئك العاكفين فى محاريب الليل فى محضر اللَّه تعالى خاضعين له وخاشعين، يرجون رحمته ويخافون عذابه، «قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون»، لكن هل للاستفهام الإنكارى فى تلك العبارة المجعولة السخيفة من معنى؟!

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۸۷

ز- وفى سورة الولاية، جاء فى المقطع السابع: «يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالنبىّ وبالولى اللذين بعثناهما يهديانكم إلى صراط مستقيم* نبى وولى بعضهما من بعض وأنا العليم الخبير* إنّ الذين يوفون بعهد اللَّه لهم جنات النعيم* والذين إذا تليت عليهم آياتنا كانوا بآياتنا مكذبين* إن لهم فى جهنّم مقاماً عظيماً إذا نودى لهم يوم القيامة أين الظالمون المكذبون المرسلين* ما خلقهم المرسلين إلّابالحق وما كان اللَّه لينظرهم إلى أجل قريب* وسبّح بحمد ربّك وعلىّ من الشاهدين».

ففى هذه السورة المختلقة، ثمّة أغلاط فاحشة وجمل لا معنى لها، من قبيل كلمة «ولىّ» التى جاءت فى المقطع الأول، ومسألة عدم خلق المرسلين إلّابالحق، وعدم إعطاء اللَّه سبحانه المهلة لهم إلى أجل قريب، وتوجيه أمر مركّب من تسبيح اللَّه تعالى وشهادة علىّ عليه السلام فى المقطع الأخير و ... كلّ ذلك شاهد جلىّ على جعل هذه السورة واختلاقها من جانب مجموعة من الأفراد الجاهلين بالمحتوى والنسيج القرآنيين.

وعلى أية حال، فكلّ شخص يدرك ويعرف أدلة سلامة القرآن من التحريف، وينظر ويجول في تلك العبارات التي لا أول لها ولا آخر من هاتين السورتين، يحكم- بوضوح- بكونهما مجعولتين، ولا يجد نفسه مضطراً للولوج في بحث آخر، وهذه القضية لا تختص بهاتين السورتين المختلقتين، بل المسألة أوسع من ذلك وأشمل؛ فبعد نزول القرآن الكريم كل شخص يسعى جاهداً للإتيان بمثله وعلى شاكلته ويعمل على تكوين سورة على نسق سور القرآن الكريم فإن مآل جهده هذا لن يكون سوى الاستهزاء والسخرية، وليس ذلك إلّالأنّ القرآن الكريم غير قابل للإتيان بمثله، ومن ثم لا يمكن قياس مضامينه السامية وبنيته الرائعة الجمال مع أيّ نصّ آخر على الإطلاق.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۸۸

دراسة مستندات أسطورة سورتي النورين والولاية:

ما نلحظه ونركز نظرنا عليه هنا هو دراسة المستندات التاريخية لهاتين السورتين، وذلك ليقف الباحثون القرآنيون- كل في دائرة اختصاصه- على مبدأ ظهورهما، ولتتبدّى لهم سخافة ادعائهم أننا بهاتين السورتين يمكننا اتهام الشيعة بالقول بالتحريف، أو ادعاء أنهما جزء من مصحف الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ومن ثَمّ لندلل لهم على أن هاتين السورتين لم يكن لهما عين ولا أثر قبل القرن الحادي عشر الهجري في كافة المصادر الشيعية وغير الشيعية أيضاً، ولتظهر أمام الجميع كذلك ركاكة ذاك التوهم الذي عاشه جماعةٌ مالوا إلى القول بتحريف القرآن.

سورتي النورين والولاية في قراءات وتقارير المستشرقين:

لقد اهتم المستشرقون- بغية إيجاد التفرقة بين المسلمين- بهاتين السورتين، وقاموا بنشرهما في كتبهم ومجلاتهم، وقد كانت نتائج دراساتهم وتقاريرهم حولهما على الشكل التالي:

۱- نولدكه (۱۸۳۶- ۱۹۳۱ م، ۱» (Noldeke»: يذكر سورة النورين في كتاب تاريخ القرآن نقلًا عن كتاب «دبستان مذاهب» «۲».

۲- غولدتسيهر (۱۸۵۰- ۱۹۲۰ م، Ignas Goldziher): إنه يقرأ هذا الموضوع بمزيد من التفصيل فيقول:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۸۹

«وهم في الحق لا- يأتون بالأجزاء الناقصة من النص، وبدلًا من ذلك جاءوا بسور ناقصة بالكلية من القرآن العثماني، أخفتها الجماعة التي كلّفها عثمان بكتابته، عن سوء نية، في زعمهم، إذ هي تشتمل على تمجيد لعليّ، وقد نشر جارسان دي تاسي Garcin de Tassy ومرزا كاظم بك، لأول مرّة، في المجلة الآسيوية ۱۸۴۲ (Journal Asiatique)، سورة من هذه السور المتداولة في دوائر الشيعة.

وحديثاً وجدت في مكتبة بانكيبور (بالهند) نسخة من القرآن تشتمل، فضلًا عن هذه السورة، على سورة «النورين» (۴۱ آية)، وسورة أخرى شيعية أيضاً (ذات سبع آيات)، وهي سورة الولاية، أي الموالاة لعليّ والأئمة، كما تشتمل على تفسيرات مذهبية كثيرة في بقية السور المشتركة.

وكل هذه الزيادات الشيعية نشرها كلير تسدال Tisdall W. st. Clair باللغة الإنجليزية.

وكل ذلك يدل على استمرار افتراض الشيعة حصول نقص غير قليل في نص القرآن العثماني بالنسبة إلى المصحف الأصلي الصحيح» «۱».

هذا هو ما استنتجه وتخرج به غولدتسيهر، وهو أن تلك السورة التي نشرها كل من «دي تاسي» و «كاظم بيك» كانت متداولة في الأوساط الشيعية، وهاتين السورتين غير تلك السورتين الموجودتين في تلك النسخة من القرآن التي عثر عليها في بلاد الهند، ويردف غولدتسيهر ادعاءاته هذه- ودونما دليل- معتبراً أن أولئك الذين عنوا بتدوين المصحف العثماني بأمر من عثمان بن عفان قاموا- وفقاً

لمنطق التفكير الشيعى- بإلقاء هاتين السورتين من القرآن، نظراً لاشتمالهما على

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۹۰

فضائل علىّ عليه السلام.

والأسئلة التى لا بدّ من إثارتها أمام المستشرقين هى:

۱- ما هو المصدر الذى استند إليه دى تاسى وكاظم بيك فيما يخص هاتين السورتين؟

۲- هل أن هاتين السورتين اللتين تحدّث عنهما دى تاسى وكاظم بك غير تلك السورتين المعروفتين باسم النورين والولاية؟

۳- هل أن ما نقله كلير تسدال- الذى يدعى غولدتسيهر بأنه جمع كل الموارد التى ادعى فيها أنها حرّفت من القرآن الكريم- من سور ناقصة كان أزيد من هاتين السورتين؟

إن الجواب عن هذه الأسئلة يمكن استحصاله عن طريق الرجوع إلى المصادر التى ارتكز عليها غولدتسيهر فى هذا الموضوع.

ففى عام ۱۸۴۲ م قام دى تاسى- ولأول مرّةٍ- بنشر النص العربى لسورة النورين فى مجلة «۱» Journal Asiatique مرفقاً إياه بترجمة فرنسية له، ويذكر دى تاسى بأن المصدر الذى استقى منه هذه السورة إنما هو أثر فارسى يعود إلى القرن السابع عشر الميلادى (۱۱ هجرى) واسمه «دبستان مذاهب»، وهو من تأليف شخص إيرانى زرادشتى يقطن الهند «۲»، وبعد سنة واحدة من ذلك، أى عام ۱۸۴۳ م، وفى نفس المجلة، قام كاظم بيك بإيراد هذه السورة طبقة لنسخة تجعل آياتها ۴۳ آية، ونشرها مقدّماً ترجمة أكثر دقّةً عنها، بيد أن كاظم بيك لم يشر لا من قريب ولا من بعيد إلى تلك النسخة التى اعتمد عليها «۳».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۹۱

وبمقايسة متن «سورة النورين» فى كلتا المجلتين، نرى أنه ليس هناك أى تفاوت ما بين ألفاظهما، الأمر الذى يدلل على أن كاظم بيك إنما أخذ هذه السورة عن نفس الكتاب، أى عن «دبستان مذاهب» «۱»، وبالتالى عن نفس ذاك المصدر الذى كان دى تاسى قد أخذ السورة عنه.

وفى تموز من عام ۱۹۱۳ م كتب كلير تسدال (Clair Tisdall فى مجلة «۲» The Moslem World وفى مقالة حملت عنوان «إضافات الشيعة على القرآن» shiah () addions to the koran يقول:

«إن هناك علاوةً على سورة النورين المكونة من ۴۲ آية، سورةً أخرى هى سورة الولاية، المؤلفة من سبع آيات، كما قام هو بنفسه بترجمة السورتين إلى اللغة الإنجليزية، وتحدث عن مصدره الذى اعتمده فى هاتين السورتين فقال: «إن هاتين السورتين مأخوذتان من نسخة خطية للقرآن تعود إلى القرن السادس عشر أو السابع عشر الميلادى موجودة فى بانكيبور فى الهند» «۳».

لكن تسدال يذعن- فيما يتعلق بنص هاتين السورتين- بأن:

«الأشخاص العارفين باللغة العربية، يمكنهم اكتشاف وضع واختلاق

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۹۲

هاتين السورتين عدا تلك الأجزاء التى وجدت فيهما، مما هو من القرآن نفسه، والتكوين الجعلى لهذه الإضافات لم يكن ليمنحها مجالًا لتحظى بالتوفيق أبداً، بل لقد احتوت على أخطاء نحوية أيضاً، والنص الموجود بين يدىَّ لسورة النورين يختلف فى كثير من المواضع عمّا هو الموجود فى النص الذى نشره كانون سيل) Canon Sell (، وقد كان «سيل» أخذ النص الذى عنده عن مقالة المرزا كاظم بيك المنشورة فى المجلة الآسيوية» «۱».

وبناء عليه، فهاتان السورتان لا تعودان إلى مرحلة زمنية أسبق من القرن السادس عشر الميلادى- هذا على فرض أن تلك النسخة من القرآن قد دوّنت فى ذلك القرن- والحالات التى يتحدث فيها تسدال عن وجود اختلاف بين نسخته والنسخة التى كانت عند كانون سيل، إنما هى من باب الاختلاف ما بين النسخ الخطية، والذى هو أمرٌ طبيعى.

لکن محمـد صبیح، ذکر خمس عشرة (آیة) من آیات سورة النورین دونما إشارةٍ إلی المصدر الذی اعتمد علیه، مطلِقاً علی ما أتی به سورة النورین «۲»، مـدعیاً- ودون اتکـاءٍ علی مسـتند- بأن هـذه السورة کانت فی مصـحف الإمام علیّ علیه السـلام، ولکن عثمان قام بتنحیتها جانباً؟! «۳»

ویکتب محمد جواد مشکور أیضاً فیقول:

«لقد تمّ العثور فی الهند علی نسخة مختلقة من القرآن تشتمل علی سورة ثالثة غیر سورتی الولایة والنورین، تحتوی علی سبع آیات،

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۳۹۳

وهی فی زعم غلاة الشیعة سورة ولایة علیّ والأئمة» «۱».

لکن مشـکور یقع هنا فی خطأ واشتباه، ذلک أنه لا توجد سورة باسم سورة ولایة الأئمة غیر هاتین السورتین، أی سورة النورین وسورة الولایـة، ومقایسـة نص هاتین السورتین اللتین أوردهما الـدکتور مشـکور مع السورة التی ذکرها اللاهیجی «۲» وکلیر تسدال «۳» باسم سورة الولایـة، یرشـد إلی أنهما سورة واحـدة، ومسـتند الجمیع لیس سوی تلک النسـخة المجهولـة الاسم والعنوان للقرآن الکریم التی ادعی العثور علیها فی الهند.

والحاصل أن مصـدر ومرجع المستشـرقین، ومشـکور، والآخرین حول سورتی النورین والولایـة، لیس سوی کتاب «دبسـتان مـذاهب»، ونسخة من القرآن یقال إنها مکتوبة فی القرن السابع عشر المیلادی، ولم یقدّم أحد أی مصدر ومستند آخر لهما.

أسطورة سورتی الولایة والنورین فی کلمات السلفیین:

ثمّـة الکثیر من التمسـک بهاتین السورتین فی کلمات وکتابات السـلفیین (الوهابیـة) لاتهام الشـیعة بتحریف القرآن، ونهایـة الخیط فی ذلک تعود إلی رأسهم، محمّد بن عبد الوهّاب (ت ۱۲۰۶ ه)، فهو یقول:

«... یقال إن الشیعة فی هذا العصر أبرزت سورتین من القرآن، یظنون أن عثمان بن عفان أخفاهما، وقد أضافوهما فی نهایة المصحف، إحداهما سورة النورین والأخری سورة الولاء» «۴».

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۳۹۴

وعقب محمـد بن عبـد الوهاب، رکّز أنصاره علی هـذا الاتهام، وکان من بینهم، الشاه عبد العزیز الدهلوی «۱»، وعلی أحمد السالوسی «۲»، ومحب الدین الخطیب «۳»، وموسی جار اللّه «۴»، ومحمد مال اللّه «۵»، وإحسان إلهی ظهیر «۶»، والدکتور أحمد الجلی «۷»، و ...

وکما لاحظنا، فإن الدکتور القفاری یدّعی وجود هاتین السورتین فی المصحف السرّی المتداول بین الأخباریین «۸».

ویکتب محب الدین الخطیب أیضاً قائلًا:

«ونتیجـة البحث حول السورتین (النورین والولایة) هو أن هناک قرآنیین رائجین بین الشـیعة، أحدهما هذا القرآن، والآخر قرآن خاص مخفی موجود عندهم» «۹».

إن المصادر الـذی اعتمـد علیه کل هـذا الفریق، وکـذلک أحمد کسـروی «۱۰»، لیس سوی کتاب «دبسـتان مـذاهب» وتاریـخ القرآن لنولدکه، ومذاهب التفسیر الإسلامی لغولدتسیهر، وفصل الخطاب للمحدث النوری، وتذکرة الأئمة لمحمد

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۳۹۵

باقر اللاهیجی، وقـد عالجنا بالبحث والتحقیق المصـدر الـذی اعتمـد علیه غولدتسـیهر، أمّا اللاهیجی فإنه یذکر السورتین دونما تعرض لمصدر کلامه ومستنده «۱» وسـیأتی البحث فی اللاهیجی وکتابه أکثر، (وإذا ما لاحظنا النص الـذی یـذکره اللاهیجی، وقارناه بالنص المـذکور فی کتاب «دبسـتان مـذاهب»، نجـد أن الاختلاف بسـیط جداً، لا یعدو کونه اختلافاً فی النسخ لیس إلّا)، أمّا البقیة، فالمصدر الوحید الذی اعتمدوا علیه فی نقلهم هذا، إنما هو کتاب «دبسـتان مذاهب»، وحتی المحدث النوری، ینقل سورة النورین عن نفس هذا

الكتاب أيضاً، ثم يكتب المحدث النورى:

«إن الظاهر من كلام دبستان مذاهب هو أنه أخذ هذه السورة من كتب الشيعة، لكننى لم أجد لهذه السورة عيناً ولا أثراً فى كتبهم، ولم أعثر على خبر عنها فيها، عدا بناء على ما ينقل عن محمد بن شهرآشوب المازندرانى فى كتاب المثالب، من أن المخالفين طرحوا من القرآن سورة الولاية، ولعل مراده هذه السورة» «۲».

ومع الأسف، فإن المحدث النورى لم يدقق جيداً فى نقل دبستان مذاهب،، وكذا فى كلام من نسب ذلك إلى ابن شهرآشوب، بل قام- وعوضاً عن ذلك- بالاعتماد على هذا النقل دون تحقيق، كما سترى ذلك سريعاً، إن شاء اللّه تعالى.

ومن وجهة نظرنا، فإن تاريخ ظهور سورة النورين ليس سوى كتاب «دبستان مذاهب» الذى يعود إلى القرن الحادى عشر الهجرى، وتذكرة الأئمة الذى جاء بعد حوالى القرن منه استقى منه هذه الفكرة، أمّا النسخة المجهولة التى عثر عليها فى بلاد الهند فى القرن السابع عشر الميلادى، وادعى كلير تسدال بأن هذه السورة موجودة فيها، فثمّة احتمال قوى- عندما نلاحظ تاريخ كتابة هذه النسخة- فى أن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۹۶

تكون مأخوذة من كتاب «دبستان مذاهب» نفسه أيضاً، وبالتالى فقبل هذا الكتاب ليس ثمة مصدر أو مستند يرجع إليه فيما يخص سورة النورين.

أمّا سورة الولاية، فلم يعثر عليها إلّافى تلك النسخة المجهولة من القرآن فى القرن السابع عشر الميلادى.

وعليه، فلا يوجد أى أثر عن هاتين السورتين فى أى مصدر من مصادر الشيعة على الإطلاق، من الكتب الأربعة المتقدمة، وكذلك الكتب المتأخرة، لا- سيما فى المصادر التى تقع فى مظانّ بحثٍ كهذا، ككتاب سليم بن قيس الهلالى (ت ۹۰ ه)، وكتاب القراءات (والذى سمى اشتباهاً بكتاب التنزيل والتحريف) لأحمد بن محمد السيارى (ت ۲۵۶ ه)، والتفسير المنسوب إلى علىّ بن إبراهيم القمّى، وكذلك فى مطاوى كلمات الذين يميلون إلى فكرة تحريف القرآن، من أمثال، أبى الحسن محمد بن أحمد المعروف بابن شنبوذ البغدادى (ت ۳۲۸ ه)، من علماء أهل السنة، الذى كان يعتقد بهذا الوهم السخيف القائل بالتحريف، حيث كان يرى بأن عثمان أسقط خمسمائة حرف من القرآن «۱»، وكذلك فى كلماتهم التى تعرضت- قبل القرن الحادى عشر الهجرى- لمعتقدات الشيعة حول القرآن، كأبى الحسن الأشعرى «۲»، أو التى نقدت العقائد الشيعية، واتهمتها بالقول بتحريف القرآن، من أمثال ابن حزم الأندلسى «۳»، والميرزا مخدوم الشيرازى «۴» (ت فى القرن العاشر الهجرى)، والمطهر

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۹۷

بن عبد الرحمن «۱» (توفى فى القرن العاشر الهجرى).

وعليه، فكل من تعرض لبحث صيانة القرآن من التحريف أو كان بصدد الدفاع عن المعتقدات الشيعية ورفع اتهام التحريف عنها، والإجابة عن الشبهات والاشكالات الموجّهة إليها، وهم جمع غفير من علماء الإمامية، الذين لاحظنا كلماتهم فى المقام الأول لدى البحث عن «أدلة سلامة القرآن من التحريف» ... لا يعثر فى كل آثارهم وكلماتهم على أى اسم أو رسم لهاتين السورتين، لا لإثباتهما ولا لنفيهما، وكما أذعن المحدث النورى- الذى يصنف كواحدٍ ممّن قل نظراؤهم فى مجال التتبع والاستيعاب الشامل والاطلاع الواسع على كتب الفريقين- لم يعثر على أثر لهاتين السورتين فى الكتب الشيعية.

ونتيجةً لكل ذلك، فإن المصدر الأول لسورة النورين ليس سوى كتاب «دبستان مذاهب»، الذى يعود إلى القرن الحادى عشر الهجرى، فالآن ننظر ما هو كتاب دبستان مذاهب وحقيقته.

كتاب دبستان مذاهب واسطورة سورة النورين:

كتاب «دبستان مذاهب» الذى هو مجهول المؤلف (وسيأتى البحث عن تشخيص هوية المؤلف طبقاً لتفحص محقق الكتاب)، فقد قال:

«انّ بعض الشيعة يقولون انّ عثمان احرق المصاحف التى تتضمن سوراً فى شأن على وفضله، ومن تلك السور سورة الولاية»

ثم أورد متن تلك الاسطورة الغريبة المزعومة التى ملأت ما يقارب الصفحة «۲».

وهو بدوره لم يذكر أيّاً من الشيعة الذين نسب إليهم ذلك القول وفى أىّ كتاب ورد ذلك، وما سنده و ...؟ لم يذكر لنا شيئاً عن ذلك.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۹۸

وقد نقل المحدث النورى فى كتابه «فصل الخطاب» هذه السورة المزعومة عن كتاب «دبستان مذاهب» فقط وفى نهاية المطاف قال:

«قلت: ظاهر كلامه [أى كلام مؤلف دبستان مذاهب] أنه أخذها من كتب الشيعة ولم أجد لها أثراً فيها غير أنّ الشيخ محمّد بن على بن شهرآشوب المازندرانى ذكر فى كتاب المثالب على ما حكى عنه أنهم أسقطوا من القرآن تمام سورة الولاية ولعلّها هذه السورة واللّه العالم» «۱».

أقول:

أولًا: إنّ ما قاله المحدّث النورى بأنّ الظاهر من كلام صاحب دبستان مذاهب أنّه أخذها من كتب الشيعة؛ خطأ كبير، لأنّ نفس صاحب دبستان مذاهب قال فى الفصل الأوّل الذى عقده تحت عنوان «در [أى فى] ذكر مذهب إثنا عشرية» ما ترجمته: «ما سمعته من جماعة فى سنة ۱۰۵۳ فى لاهور فأوردته» «۲».

ثمّ ذكر تلك السّورة المزعومة بكاملها، وعلى فرض أنّه لم يحدث دسّ ووضع فى كتاب دبستان مذاهب فيما بعد- وهو ما نحتمله قوياً وسنورد شواهد عليه فيما بعد- فإنّ المؤلف لم ينقل هذه السورة من كتب الشيعة، بل صرّح بأنّه سمعها من جماعة بلاهور وأنّ المحدّث النورى نفسه يقول: «لم أجد لها أثراً فيها- أى فى كتب الشيعة-».

ثانياً: إنّ ما قاله المحدّث النورى: «إنّ الشيخ محمّد بن على بن شهرآشوب ذكر فى كتاب المثالب على ما حكى عنه ...» هذه النسبة أيضاً بتمامها لا أساس لها من الصحّة، ولا يبعد أنّ المحدث النورى انطلت عليه خديعة الاعداء- كما خُدع فى تأليفه لكتاب «فصل الخطاب»- لأنّ كتاب «المثالب» اليوم موجود بين أيدينا وقد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۳۹۹

بيّن مؤلفه (أى ابن شهرآشوب ت ۵۸۸ ه.) وبصراحة رأيه فى مسألة صيانة القرآن عن التّحريف، وهو يذهب- كما هو رأى السيد المرتضى علم الهدى (ت ۴۳۶)- فى الأساس إلى أنّ القرآن قد جمع ودوّن فى عصر النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم ومع هذا كيف يمكن لعثمان أن يحذف منه شيئاً؟! ولنستمع إلى نصّ كلام ابن شهرآشوب فى التعريض بأهل السنّة:

«... وزعمتم أنه- أى عثمان- جمع القرآن وقال اللّه تعالى «إنّ علينا جمعه وقرآنه فاذا قرأناه فاتّبع قرآنه» على أنّ لفظة القرآن تدل على خطابه لأنّ القرآن هو المجموع من الأمثال والحكم والوعد والوعيد وأمثالها ... ورويتم أنه لم يحفظ القرآن أحد من الخلفاء وكيف يجمع من لم يحفظ أو يحفظ غير المجموع ...؟ وقد ثبت أنّ النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم قرأ القرآن وحصره وأمر بكتابته ... وكان يقرأ على جبرئيل كلّ سنة مرّة إلّاالسنة التى قبض فيها فانه قرأ عليه مرتين ولا يمكن قراءة ما ليس بمجموع ومؤلف ومرتب ...» «۱».

كما أنّك لاحظت نصّ عبارة «ابن شهرآشوب» فى كتاب آخر أى «متشابه القرآن ومختلفه» فقد ذكر هناك وبصراحة؛ حفظ القرآن من التّحريف وقال- بعد أن ثبت بالدليل أنّ القرآن كان مجموعاً على عهد النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم-:

«... والصحيح كل ما يروى فى المصحف من الزيادة إنما هو تأويل، والتنزيل بحاله ما نقص منه وما زاد» «۲».

وعلى هذا يكون المحدّث النورى قد أخطأ باعتماده على قول الآخرين بقوله:

«... إنّ الشيخ محمّد بن على بن شهرآشوب ذكر فى كتاب المثالب على

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۰۰

ما حكى عنه أنهم أسقطوا من القرآن تمام سورة الولاية ...».

وأمّا من هو الشخص الذى حكى عن «ابن شهرآشوب» هذا القول؟ فقد توصلنا بعد البحث إلى أنه «محمود الآلوسى» فى «روح المعانى» حيث قال:

«وذكر ابن شهرآشوب المازندرانى فى كتاب المثالب له أنّ سورة الولاية اسقطت بتمامها ...» «۱».

ويحتمل قوياً أنّ المحدّث النورى اعتمد على قول الآلوسى، لأنّ الآلوسى توفى سنة (۱۲۷۰ ه) والمحدّث النّورى توفى سنة (۱۳۲۰ ه) وأمّا «فصل الخطاب» فقد طبع فى سنة (۱۲۹۸ ه.) بل قد ينقل النورى عن تفسير روح المعانى فى كتاب فصل الخطاب «۲» ولم يحك أحد هذا القول عن ابن شهرآشوب سوى الآلوسى.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۰۱

۲- كتاب «تذكرة الأئمة» وهو المصدر الثانى الذى وردت فيه «سورة النورين» المزعومة لمحمد باقر بن محمّد تقى اللاهيجى، وقد فرغ من هذا الكتاب فى سنة ۱۰۸۵ ه.

وقد أورد المؤلف تلك السورة المزعومة تماماً وهى بنفسها ما وردت فى كتاب دبستان مذاهب.

من هو مؤلف كتاب تذكرة الأئمة؟

لقد عدّ بعض جهلّا هذا الكتاب من مؤلفات «العلامة محمّد باقر المجلسى رحمه اللّه» «۱»، بلحاظ التشابه الاسمى بين المجلسى ومؤلف الكتاب، ولكنّ الناظر للصفحات الأولى من هذا الكتاب يتبادر له أنّ مؤلفه من الطائفة الصوفية، وليس هناك ولو علقة بسيطة بين طريقة مؤلفه وطريقة الشيخ المجلسى «۲»، ولم يوجد فى موسوعة «بحار الأنوار» الذى ألّفه المجلسى لجمع الأخبار وفى المجلّدين اللّذين خصصهما لذكر الروايات حول القرآن الكريم، يضاف إلى ذلك أنه لا يوجد فى مؤلفات المجلسى كتاب بهذا الاسم «۳» وإنّه ممّا لا يخفى على من راجع فهرست مؤلفات العلّامة المجلسى، كما إنّ كلّ من كتب حول حياة العلّامة المجلسى كالسيد مصلح الدين المهدى فى كتابه «حياة العلامة المجلسى» لم يذكر هذا الكتاب له، هذا وقد قال الشيخ آغا بزرگ الطهرانى حول كتاب «تذكرة الأئمة»:

« (تذكرة الأئمة) فى تواريخ الأئمة المعصومين عليهم السلام من

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۰۲

ولادتهم ووفياتهم وبيان سائر حالاتهم وما يتعلق بذلك، للمولى محمّد باقر بن محمّد تقى اللاهيجى، فارسى ... فرغ من تأليفه فى (۱۰۸۵) حكى شيخنا فى الفيض القدسى، تصريح صاحب الرياض بأنّ مؤلفه كان معاصراً للعلّامة المجلسى مشاركاً معه فى الاسم واسم الأب وكان مائلًا إلى التصوف، ومع هذا التصريح من صاحب الرياض وهو تلميذ العلّامة المجلسى وخرّيت الصناعة فتكون نسبة الكتاب إلى المجلسى توهم منشأه الاشتراك الإسمى ...» «۱».

فلو كان هذا الكتاب للعلّامة المجلسى لما قال «المحدّث النورى» فى «فصل الخطاب» حول السورة المزعومة: «لم أجد لها أثراً فى كتب الشيعة» «۲»، بل إنّ محمد حسين الخاتون آبادى سبط العلامة محمد باقر المجلسى فى رسالته التى ألّفها لبيان عدد تأليفات جدّه وعدد أبيات كل واحدة منها لم يذكر هذا الكتاب فى سلسلة مؤلفات المجلسى «۳» والمحدث النورى أيضاً ألّف كتاباً بعنوان «الفيض القدسى فى أحوال العلّامة المجلسى» وقال هناك بعد بيان فهرست جميع مؤلفات العلامة المجلسى ما نصّه:

«قال الفاضل المعاصر المحقق سلّمه اللّه تعالى فى الروضات بعد ذكر كلام اللؤلؤة فى نسبة كتاب «تذكرة الأئمة» إليه:

قلت:- أى صاحب الرّوضات- وهذا باطل من وجوه، أخصرها وأمتنها عدم تعرض ختنه (أى العالم محمّد حسين الخاتون آبادى رحمه اللَّه) الذى هو بمنزلة القميص على بدنه فى كراسه التى وضعها

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۰۳

لخصوص فهرس مصنفات المجلسى أصلًا مع أنّه كان بصدد ضبط ذلك جدّاً بحيث لم يدع رسالة تكون عدد أبياتها خمسين بيتاً فما دونها».

ثم قال المحدث النورى رحمه اللَّه:

«إنّ أمتن الوجوه بل الشاهد على كذب النسبة قطعاً أنّ تلميذه الفاضل الميرزا عبد اللَّه الاصفهانى قال فى الرياض فى الفصل الخامس المعدّ لذكر الكتب المجهولة وقد كتب هذا الموضع منه فى حياة استاذه كما يظهر من مطاوى الفصل ما لفظه: كتاب تذكرة الأئمة من تأليفات بعض أهل عصرنا ممن كان له ميل إلى التصوف.

وكيف يخفى عليه مؤلّف شيخه وهو جذيلها المحكك وعذيقها المرّجب.» «۱»

هذا ويقوى احتمال أنّ هاتين السورتين قد وضعتا وجعلتا من قبل مجموعة من الصوفية لأن سجعما ووزنهما ومفادهما شبيه بأذكار وأوراد الصوفية التى يصوغونها تقليداً لكلمات القرآن الكريم، ويحتمل أنهما لم تسمّا بادئ ذى بدء «بسورة الولاية والنورين» أى لم يطلق عليهما كلمة «سورة» ولكنّ بعضاً ممّن جاء فيما بعد وبالتدريج كمؤلف «تذكرة الأئمة» توهم أن هذه سورة من سور القرآن الكريم.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۰۴

حصيلة القول فى مصدر السورتين المزعومتين:

إنّ المصدر الوحيد لسورة الولاية ليس إلّانسخة مخطوطة من القرآن يقال قد كتبت فى القرن السابع عشر الميلادى ولم يقدم أحد أى مصدر ومستند آخر لها ومصدر سورة النورين هو كتاب «دبستان مذاهب» ولم يكن لهذه الاسطورة قبله من أثر وقد أخذهما مؤلف تذكرة الأئمة منهما.

ولو حقّقنا فى مؤلف كتاب «دبستان مذاهب» وقضية تأليفه والأفراد الّذين نقل عنهم المؤلف ومكان التأليف والذين اهتمّوا بنشره و ...؛ لاتَّضح لنا بما لا يقبل الشك أنَّ هذه السورة المزعومة لم تكن إلّامؤامرة من قِبَلِ أعداء الدين، أو هى من أذكار وأوراد الصوفيين الجهلة، والآن نذكر لك بعضاً ممّا خطّته أنامل المحقق البارع لكتاب «دبستان مذاهب» الذى بذل جهداً كبيراً فى تحقيق هذا الكتاب «۱» حيث قال فى مقام مؤلف هذا الكتاب ما ترجمته:

«الخلاصة إنّ المحققين صبّوا جلّ اهتمامهم حول مؤلف هذا الكتاب؛ فبعضهم نسب هذا الكتاب إلى الشيخ محمّد محسن فانى الكشميرى، وهى نسبة لو تنبّهنا إلى الأدّلة المتعددة لثبت لدينا أنّ هذه النسبة غير مطابقة للواقع» «۲».

ثمّ ذكر أدلّته، وبعد التنبه إلى القرائن والشواهد المتعددة كتب:

«إنّ كلّ هذه القرائن والشواهد الكافية تجعلنا نعتقد ونقول بضرس قاطع: إنَّ مؤلف «دبستان» هو أحد الأتباع الخلّص لآذركيوان وآيين دساتيرى، الذى هو مورد احترام سائر الآذركيوانيين» «۳».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۰۵

وبعد البحث والمطالعة توصّل إلى: «أنّ مؤلف «دبستان مذاهب» لا يكون إلّا موبد كيخسرو اسفنديار ولد آذركيوان» «۱».

وأمّا ما يتعلّق بالمصادر التى اعتمد عليها مؤلف «دبستان مذاهب» فقد قال المحقق- بعد ذكر القرائن والشواهد-:

«الذى أعتقده أن مؤلف «دبستان» لم يراجع إلّارسائل وكتب آذركيوان وبعض كتب ورسائل الزردشتية مباشرة، إلّاأنّ قسماً من الكتب

والرسائل المتعددة التى ذكرها فى متن كتابه لم يرها أصلًا» «۲».

وأمّا ما يتعلق بأغراض وأهداف المؤلّف فقد قال محقق الكتاب:

«إنّ مؤلف الكتاب وإن حاول أن يوحى للقارئ بأنه التزم الحياد، ولم يعدّ نفسه من أيّة فرقة أو دين، بل أظهر أنه يقبل بكلّ الاديان والمذاهب، ويأخذ بقول المعتقدين بالأديان والفرق لتمجيد وتعظيم وتحسين وتكريم وحاول إثبات أحقية كل المذاهب والفرق ... ولكنه [فى الحقيقة] سعى أن يحصر جميع الأديان والمذاهب فى مبدأ واحد ومنشأ فرد، وحاول تضليل القارئ لقبول فكرة ان أول المسلك هو مسلك «بارسيان» وآخر المذهب هو مذهب «الآذركيوانيين» وانه جامع لجميع جهات الحسن والصحة» «۳».

وأخيراً كتب حول بعض مضامين كتاب دبستان قائلًا:

«إنّ قسماً كبيراً من المستندات التى ذكرت حول الأديان والمذاهب المختلفة ومن جملتها المسلمون وخصوصاً الشيعة منهم، باطلة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۰۶

ومغرضة حيث يمكن للقارئ أن يلاحظ أنّ أكثر مستنداته بل جميعها قد أخذها عن أفواه جمع من السفلة والأوباش، كما أن مؤلف دبستان وإن أظهر نفسه بأنه حيادى، ولكننا نعلم بأنه من الدعاة إلى المسلك المجعول والكاذب وغرضه الاساس- وإن كان قد أخفاه علينا- هو إبطال اعتقاد المتدينين بالأديان وجرّهم إلى زمرة المعتقدين بمسلكه.

وفى مقام هذه المطالب السخيفة التى وردت فى دبستان لنا احتمال آخر يمكن أن نذكره وهو:

«إنّ كتاب «دبستان» ترجم لأول مرّة من قِبَلِ الانجليز، وطبعه بالفارسية أول مرة «ويليام صاحب»! ومن ذلك يظهر أنه ليس ببعيد أن الانجليز طبقاً لقانونهم. Divide And Rule [أى فرّق تسد]. قد دسّوا فى هذا الكتاب كثيراً من المطالب الخاطئة والمغرضة والموضوعة، ولأنّ تلك المطالب الموضوعة لا سابقة لها وهى دالّة على حمقهم بوضوح فقد نسبوها إلى أفواه الناس» «۱».

وعلى أية حال فماذا ننتظر من كتاب هذه قصته، وهذا مؤلفه وماهيته؟ وماذا ينبغى أن نقول فى رجل جعل من نفسه- من حيث يعلم أو لا يعلم- «حمّالة الحطب» لأعداء الإسلام بنشر أفكاره المجعولة تلك؟ وماذا يريد الدكتور القفارى وغيره فى تشبثه بسورة النورين بالاعتماد على كتاب ألّفه كافر أراد منه هدم الكيان الاسلامى.

أفلا يتحتّم علينا تنزيه ساحة القرآن المقدّسة من مثل هذه المصادر كدبستان

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۰۷

مذاهب، وما من يوم إلّاوينشر فيه المستشرقون المغرضون- كما رأيتم- اسطورة سورة الولاية وسورة النورين اعتماداً على كتاب دبستان مذاهب ونسخة مخطوطة مجهولة من القرآن.

نعم إذا كان فى الماضى قد حيكت تلك المؤامرة لأنّ الإنجليز قد ملأوا جيوبهم من الباوندات الإنجليزية، فإنه فى الحاضر يمكن له الحصول على المزيد من الدولارات الأمريكية بواسطة زمرة من بعض الناس ليحصل له ما يريده من الكيد والتفرقة بين المسلمين.

والحاصل أنّ قصة المصحف السرّى ليست إلّاسراباً طبّل وزمّر له الدكتور القفارى كثيراً، وجذور هذه القصّة تمتد إلى كتاب «دبستان مذاهب» ونسخة مجهولة من القرآن لا غير، هذا من حيث السند وما أقبحه من سند.

وأمّا لو غضضنا الطرف عن سند تلكما السورتين المزعومتين وألقينا نظرة خاطفة على مضامينهما لوجدنا لأول وهلة أنّ تعابيرهما رديئة كلّ الرداءة ومضطربة، وهى ممّا يتبرأ المخلوقون منه لركاكته فكيف بربّ الخلق وخالق اللّسان والقلم؟! كما رأيتم مسبقاً وبالتأكيد أنّ علماء الإمامية لا سيّما الذين ردّوا على كتاب «فصل الخطاب» قد فنّدوا جملهما وبيّنوا زيفهما وبطلانهما.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۰۸

مصحف [الإمام] علىّ [عليه السلام]

اشارة

لاحظت فی الأبحاث المتقدمة أن الدكتور القفاری لم يترك الكلام عن مصحف علی بمناسبة أو بغير مناسبة، فانّه افتتح مبحثه هذا بخبر مصحف الإمام علی عليه السلام، وقد عدّ هذا المصحف من الأمور الموجودة فی وهم الشيعة وخيالهم، ولا حقيقة له فی الواقع، وانّه وُلد فی محيط الشيعة فقط، وقال:

«ومن هذه الدّعوی والتی وجدت فی محيط الشيعة ... أنّها ولدت وفی أحشائها أسباب فنائها وبراهين زيفها وكذبها ... فهی تقوم علی دعوی أنّ القرآن ناقص ومغيّر ... وأنّ القرآن الكامل المحفوظ من أیّ تغيير هو عند أمير المؤمنين علی بن أبی طالب ثم أورثه الأئمة من بعده ...

ولو كان لدی أمير المؤمنين غيره لأخرجه للناس ولم يجز أن يتعبّد اللّه بكتاب محرّف وناقص ولتدارك الأمر حين أفضت إليه الخلافة، لأنّ من أقرّ الخائن علی خيانته كان كفاعلها ...

وأنهم- أی الشيعة- ربطوا وجود المصحف بإمامهم المنتظر ... والإمام الغائب والمصحف الغائب كلاهما وهم وخيال ...» «۱».

ثم ربط خبر مصحف الإمام علی عليه السلام بالأيدی السبئية وحاول اكتشافها فقال:

«هذه الوقفة عند كتاب سليم بن قيس أری أنها ضرورية لمحاولة اكتشاف الأيدی السبئية التی افترت هذه الفرية إذ أنّنا نلاحظ أن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۰۹

الفرية بدأت من كتاب سليم بن قيس ...» «۱».

ومراد الدكتور القفاری من بدء فرية التّحريف واثر الأيدی السبئية فی كتاب سليم بن قيس، خبر مصحف الإمام علی عليه السلام فيه. حيث قال:

«وأول كتاب تعرض لهذه الفرية هو كتاب سليم بن قيس حيث نجد الصورة لهذه الفرية فی بدايتها فترد هذه المسألة فی أثناء روايتين ...

وفيها «إنّ عليّاً لزم بيته حتی جمع القرآن وكان فی الصحف والرقاع» «۲».

وبالتالی فإنّ الدكتور القفاری حكم من خلال هاتين الروايتين علی مصحف الإمام علی عليه السلام بهذا الحكم:

«وقد سجلت هذه المقالة- أی مقالة تحريف القرآن- فی أول كتاب ظهر لهم ... وهو كتاب سليم بن قيس» «۳».

ونكتفی بهذا المقدار من الكلام لأن نذعن بأنّ مصحف الإمام علی عليه السلام برأی الدكتور القفاری- وغيره «۴»- يكتسب أهمية كبری، فإنّ هذا المصحف سراب ويعتبرونه فی الأصل من أفكار «عبد اللّه بن سبأ»، ومجرّد وجود خبر هذا المصحف- بقطع النظر عن محتواه- يشير إلی نقطة الصفر فی تحريف القرآن فی عقيدة الشيعة، وخبر هذا المصحف يعتبر مبرراً للحملة الشرسة التی قام بها الدكتور

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۱۰

القفاری وأضرابه ضدّ الشيعة مستخدمين أشنع الألفاظ وأقبحها.

ونحن هنا نری أنّ من واجبنا البحث حول هذا المصحف وذلك من خلال ثلاث مسائل:

المسألة الاولی: البحث عن مصحف الإمام علی عليه السلام فی مصادر الفريقين.

المسألة الثانية: البحث عن محتوی هذا المصحف ومضمونه.

المسألة الثالثة: دراسة الشبهات والمناقشات التی أثارها الدكتور القفاری فی هذا المقام ونقدها.

المسألة الاولی: مصحف الإمام علی عليه السلام فی مصادر الفريقين:

اشارة

إنّ وجود هذا المصحف من الامور الثابتة المتفق عليها بين الفريقين، وهنا نشير إلى بعض مصادر الفريقين:

مصحف الإمام علىّ فى مصادر الشيعة:

۱- كتاب سليم بن قيس (سليم بن قيس الهلالى ت ۷۶ ه.): فى هذا الكتاب ذكرت مسألة مصحف الإمام على عليه السلام ضمن ثلاث روايات؛ هى الرابعة، والحادية عشرة والثانية عشرة. وقد فصّلت الرواية الرابعة القول فى هذا المصحف «۱».

۲- كتاب التفسير (المعروف بتفسير العيّاشى) لمحمد بن مسعود العيّاشى (المتوفى نحو ۳۲۰ ه.) «۲».

۳- الكافى لثقة الإسلام أبى جعفر الكلينى (ت ۳۲۹ ه.) «۳»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۱۱

۴- الاعتقادات لأبى جعفر الصدوق (ت ۳۸۱ ه.) «۱».

۵- مناقب آل أبى طالب لابن شهرآشوب (ت ۵۸۸ ه.).

وقد نقل ابن شهرآشوب خبر مصحف الإمام على عليه السلام من طرق الفريقين، فمن طرق الشيعة نقله عن أبى رافع، ومن طرق أهل السنة عن قول «الشيرازى» «۲» فى كتابه «نزول القرآن» و «أبى يوسف يعقوب» «۳» فى تفسيره، باسنادهما عن «ابن عباس» وعن «الخطيب البغدادى» فى كتابه «الأربعين» باسناده عن عبد خير وأيضاً بسنده عن «أبى العلاء العطار» «۴» و «الموفق خطيب خوارزم» «۵» باسنادهما عن «على بن رباح» «۶».

والقدر المتيقن من تلك الرّوايات فى جميع هذه المصادر هو: أنه «لمّا توفى النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم لزم الإمام على عليه السلام بيته وجمع القرآن فى مصحف».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۱۲

مصحف الإمام علىّ فى مصادر أهل السنة:

۱- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد (ت ۲۳۰ ه.) فقد أخرج ابن سعد بسنده عن «محمّد بن سيرين»:

«نبئت أنّ علياً أبطأ عن بيعة أبى بكر وقال ... آليت بيمين أن لا أرتدى بردائى إلّاإلى الصلاة حتّى أجمع القرآن» «۱».

۲- الفضائل، لمحمد بن أيوب بن الضريس (ت ۲۹۴) بسنده عن «محمّد بن سيرين» عن «عكرمة مولى ابن عبّاس» عن [الإمام] على [عليه السلام] قال:

«فحدّثت نفسى أن لا أرتدى ردائى إلّاالصلاة حتّى أجمع القرآن ...» «۲».

۳- كتاب المصاحف، لابن أبى داود (ت ۳۱۶) إذ أورد مثل ما أورده «ابن الضريس» وأضاف:

«لمّا توفى النبىّ صلّى اللَّه عليه وسلّم أقسم علىّ أن لا يرتدى برداء إلّا لجُمُعة حتّى يجمع القرآن فى مصحف ففعل» «۳».

وبمضمونه فى:

۴- كتاب الفهرست للنديم، عن أحمد بن جعفر بن محمّد المنادى (المعروف بابن المنادى ت ۳۳۲ ه.) «۴».

۵- المصاحف لمحمد بن عبد اللَّه بن أشته (ت ۳۶۰) «۵».

۶- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبى نعيم الإصبهانى (ت ۴۳۰ ه.) بسنده

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۱۳

عن «عبد خير» «۱».

۷- الاستيعاب فى معرفة الأصحاب لابن عبد البرّ (ت ۴۶۳ ه.) بسنده عن «محمّد بن سيرين» وأيضاً عن «عكرمة مولى ابن عباس» «۲».

۸- شواهد التنزيل للحاكم الحسكانى من أعلام القرن الخامس، فقد ذكر خبر المصحف بأسانيد متعددة «۳».

۹- مفاتيح الأسرار ومصابيح الأنوار، لعبد الكريم الشهرستانى (ت ۵۴۸ ه.) وقد ذكر هذه المسألة بتفصيل أكثر من بين علماء أهل السنة فقال:

«وهو عليه السلام لمّا فرغ من تجهيز رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وعلى آله وتغسيله وتكفينه والصلوة عليه ودفنه، آلى أن لا يرتدى برداء إلّا لجمعة حتى يجمع القرآن، إذ كان مأموراً بذلك أمراً جزماً فجمعه كما انزل من غير تحريف وتبديل وزيادة ونقصان وقد كان أشار النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله إلى مواضع الترتيب والوضع والتقديم والتأخير ...

ويروى أنّه لمّا فرغ من جمعه أخرجه هو وغلامه قنبر إلى النّاس وهم فى المسجد ... وقال لهم هذا كتاب اللَّه كما أنزله على محمّد صلّى اللَّه عليه وسلّم جمعته بين اللّوحين فقالوا: ارفع مصحفك لا حاجة بنا إليه، فقال واللَّه لا ترونه بعد هذا أبداً إنّما كان عَلَيَّ أن اخبركم حين جمعته. فرجع به إلى بيته قائلًا «يا ربِّ إنّ قومى اتّخذوا هذا القرآن مهجوراً» «۴»

وتركهم على ما هم عليه كما ترك هارون عليه السلام

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۱۴

قوم أخيه موسى بعد إلقاء الحجّة عليهم واعتذر لأخيه بقوله: «إنّى خشيت أن تقول فرّقت بين بنى إسرائيل ولم ترقب قولى» ...» «۱».

۹- المناقب، لخطيب خوارزم (ت ۵۶۸ ه.) «۲».

۱۰- التسهيل فى علوم التنزيل، لابن جزى الكلبى (ت ۷۴۱ ه.) «۳».

وغيرهم من العلماء.

فكثرة المصادر فى هذا المقام تحكى لنا عن اهتمام علماء الإسلام بهذا المصحف واتفاقهم على وجوده.

فعلى هذا لو بنينا على قول الدكتور القفارى بأن مجرّد وجود خبر مصحف الإمام على عليه السلام فى كتاب يحكى عن وجود «الأيدى السبئية» فى هذا الكتاب، وأن خبر المصحف يدلّ على وجود «التّحريف فى القرآن»، فإنّ قصّة الأيدى السبئية قد ذكرتها جميع المصادر المتقدّمة لأنّها تكلّمت عن المصحف ولأنهم قد تكلّموا عن هذا المصحف لتحقق لنا أنهم يعتقدون بفرية التّحريف لا محالة!!

مع أننا لا نحتاج إلى بحث سند هذه الرّوايات لنصدر هذه الأحكام بالضبط كما أصدرها الدكتور القفارى جزافاً لأنّ الدكتور نفسه صرّح بأنَّ «أبان بن أبى عيّاش» راوى كتاب سليم بن قيس ضعيف باتفاق علماء رجال الفريقين، ومع هذا ترى الدكتور القفارى يقول:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۱۵

«وهذه الوقفة عند كتاب سليم بن قيس أرى أنها ضرورية لمحاولة اكتشاف الأيدى السبئية التى افترت هذه الفرية، إذ إنّنا نلاحظ أنّ الفرية بدأت من كتاب سليم بن قيس فترد هذه المسألة فى اثناء روايتين ... وفيها «أنّ عليّاً [عليه السلام] لزم بيته حتّى جمع القرآن ...» «۱».

دراسة فى أسانيد خبر مصحف الإمام علىّ فى مصادر أهل السنة:

ونحن نريد هنا أن نبحث فى اسناد هذا المصحف من وجهة نظر علمية فى كتب أهل السنّة من حيث صحّته واستفاضته، ذلك أن بعضاً من علماء أهل السنّة ناقش فى إسناد هذا الخبر ومن جملتهم ابن أبى داود حينما أورد الخبر بسنده عن محمّد بن فضيل عن

أشعث عن محمّد بن سيرين قال:

«لمّا توفى النبىّ صلّى اللّه عليه وسلّم أقسم علىّ أن لا يرتدى برداء إلّا لجمعة حتى يجمع القرآن فى مصحف ففعل» «۲».

ثم قال:

«لم يذكر المصحف أحد إلّاأشعث وهو ليّن الحديث وإنّما رووا حتّى أجمع القرآن يعنى أتمّ حفظه فإنّه يقال للذى يحفظ القرآن قد جمع القرآن» «۳».

فعلى هذا يكون خبر مصحف الإمام على عليه السلام مخدوشاً عند ابن أبى داود من عدّة جهات:

أ: لم يذكر المصحف أحد إلّاأشعث.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۱۶

ب: اشعث ليّن الحديث.

ج: جمع القرآن يعنى أتم حفظه لا بمعنى جمعه فى مصحف.

لكنّ كلّ مناقشاته لا تتم. وإليك تفصيل ذلك:

أ: إنّ ما قاله ابن أبى داود من أنه «لم يذكر أحد إلّاأشعث» خطأ منه لأنّ من روى الخبر ليس أشعثاً فقط، بل هو كما قال السيوطى:

«قد ورد من طرق أخرى، أخرجه ابن الضريس فى فضائله بسنده عن عون عن محمّد بن سيرين عن عكرمة عن على «... فحدثت نفسى أن لا ألبس ردائى إلّاالصلاة حتى أجمعه ...» قال محمّد بن سيرين: فقلت لعكرمة الّفه كما انزل الأوّل فالأول، قال: لو اجتمعت الإنس والجن على أن يؤلّفوه هذا التأليف ما استطاعوا» «۱».

وقال أيضاً:

«واخرجه ابن أشته فى المصاحف من وجه آخر عن ابن سيرين وفيه أنه كتب فى مصحفه الناسخ والمنسوخ وابن سيرين قال: «تطلبت ذلك الكتاب وكتبت فيه إلى المدينة فلم أقدر عليه» «۲».

ب: وأمّا قوله بأنّ «أشعث» ليّن الحديث:

فإنّ «الأشعث» فى سند أبى داود بقرينة الراوى- وهو محمّد بن فضيل- والمروى عنه- وهو محمّد بن سيرين- هو «الأشعث بن سوّار الكندىّ النجّار» وتضعيفه ليس مورد اتفاق الجميع، فإنّ يحيى بن معين عدّه من الثقات، وكذا العجلى وابن شاهين والبزّاز أيضاً قَبِلَ قول ابن عدى فى حقّ الأشعث إذ يقول:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۱۷

«وفى الجملة يكتب حديثه» «۱».

ج: وأمّا قوله أجمع القرآن يعنى أتمّ حفظه، وإنّما رووا حتى أجمع القرآن يعنى أتمّ حفظه الخ فهذا منه ادّعاء خالٍ من الدليل بل هو مجازفة؛ ذلك لأنّه لم ترد رواية بهذا التعبير، بل فيما نحن فيه لا يجوز جمع القرآن بمعنى حفظه فى الصدر كما سنتكلم عنه.

هذا وقد قال ابن حجر فى المقام:

«ما أخرجه ابن أبى داود فى المصاحف من طريق ابن سيرين قال:

«قال على: لمّا مات رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم، آليت أن لا آخذ علىَّ ردائى إلّاالصلاة جمعة حتى أجمع القرآن، فجمعه» فاسناده ضعيف لانقطاعه وعلى تقدير أن يكون محفوظاً فمراده بجمعه حفظه فى صدره والذى وقع فى بعض طرقه حتّى جمعته بين اللّوحين، وَهم من راويه.» «۲»

وقد أورد العينى فى عمدة القارى نفس مضمون عبارة ابن حجر «۳».

والآلوسى لم يتأخّر عن قافلة العلماء فى اقوالهم تلك، إذ تبع ابن حجر بقوله:

«وما شاع أنّ عليّاً كرّم اللّه وجهه لمّا توفى رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم تخلّف لجمعه، فبعض طرقه ضعيف «۴» وبعضها موضوع «۵» وما

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۱۸

صحّ «۱» فمحمول كما قيل على الجمع فى الصدور وقيل كان جمعاً بصورة أخرى لغرض آخر ويؤيده أنه قد كتب فيه الناسخ والمنسوخ لكتاب علم» «۲».

وبالتالى فانّ الدكتور القفارى قد ألقى بنفسه فى ذلك الخضم فقال:

«مثل هذه الدعوى- أى تأليف القرآن وجمعه من الإمام على عليه السلام- وردت فى بعض كتب أهل السنة ولكنّها لم تثبت بسند صحيح».

ثم وضع يده بيد ابن حجر مستنداً إلى قوله الموهوم بأنّ المصحف من نسج الخيال «۳».

وبناء على هذا فإنّ وجود مثل هذا المصحف فى نظر ابن حجر والآخرين أمر غير مقبول للأدلة الآتية:

أ: إنّ سند الرّوايات الواردة حول مصحف الإمام على عليه السلام ضعيف لانقطاعها.

ب: وعلى تقدير أن يكون الاسناد محفوظاً فقول الإمام على عليه السلام، «حتى أجمع القرآن» يعنى حفظه فى صدره.

ج: الذى وقع فى بعض طرقه بقوله عليه السلام «حتى جمعته بين اللّوحين» وَهم من راويه.

وإليك ما فى هذه الإيرادات من الوهن والضعف:

فأمّا الاشكال الأوّل: فان انقطاع السند ب «محمّد بن سيرين»- الذى هو من

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۱۹

التابعين- إنما هو فى بعض الطرق، ولكنّه فى بعضها الآخر غير مقطوع، إذ أنَّ أحد طرقه ما ذكره «ابن الضريس» حيث نقله عن محمّد بن سيرين عن عكرمة عن الإمام على عليه السلام «۱» وعكرمة يعتبر من الموثوقين عند ابن حجر «۲». وهذا وقد اعتبر الآلوسى نفسه طريق «ابن الضريس» صحيحاً «۳». مضافاً إلى ذلك أنّ «محمّد بن سيرين» ذكر له علماء الرجال عدة أوصاف منها: ثقة، عابد، كبير الشأن ولا يرى الرواية بالمعنى «۴»، وقد ثبت لديه وجود هذا المصحف.

وقد سأل عكرمة عن خصوصيات المصحف. وفى رواية أخرى حول بحثه عن ذلك المصحف يقول:

«تطلبت ذلك الكتاب وكتبت فيه إلى المدينة فلم أقدر عليه» «۵».

والاشكال الثانى لابن حجر سببه حذف بعض الرواية الواردة ثمّ إيراد الاشكال وهو ما لا يتفق والأمانة العلمية، فان رواية ابن أبى داود هكذا: «... أقسم علىّ [عليه السلام] أن لا يرتدى برداء إلّالجُمُعة حتّى يجمع القرآن فى مصحف ففعل». فقال ابن حجر عن ابن أبى داود: «... أقسم علىّ ... حتّى أجمع القرآن فجمعه». فحذف ابن حجر عبارة «يجمع القرآن فى مصحف ففعل» ثمّ بنى عليه اشكاله وقال: «حتى أجمع القرآن فجمعه مراده حفظه فى صدره».

وهذا من مثل ابن حجر غريب جداً.

وأمّا الاشكال الثالث: فإنّه غير وارد أيضاً وهو ما ذكره ابن حجر حيث قال:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۲۰

«والذى وقع فى بعض طرقه حتّى جمعته بين اللّوحين وَهْم من راويه».

أىّ حكم هذا من ابن حجر؟ والحال أنّ راويه الذى اتهمه ابن حجر بالوهم والخطأ مما يوجب تضعيفه هو «عبد الخير»

وعبد الخير نفسه ورد فى رواية اخرى عن أمير المؤمنين عليه السلام فى هذا المقام وأوردها ابن حجر قائلًا:

«... وأصحّ منه- أى من حديث جمع الإمام المصحف- وهو المعتمد ما أخرجه ابن أبى داود باسناد حسن عن عبد الخير؛ قال: «سمعت

علّياً يقول أعظم الناس فى المصاحف أجراً أبو بكر، رحمة اللّه على أبى بكر هو أول من جمع كتاب اللّه» «۱».

فالراوى واحد وقد اتهمه ابن حجر هناك بالوهم والخطأ أمّا هنا فقد جعله محلّ اعتماده وثقته، فهل هذا من العدل؟!

والعجب من الآلوسى حيث صحّح رواية ابن الضريس، والتى ورد فى متنها أنّ ابن سيرين سأل عكرمة عن خصوصيات ذلك المصحف بقوله:

«فقلت لعكرمة ألّفه كما انزل الأوّل فالأوّل ...؟».

ومع هذا الوصف يقول الآلوسى:

«وما صحّ فمحمول كما قيل على الجمع فى الصدر».

فلا بدّ أن يكون مراد الآلوسى هو أنّ الإمام علياً عليه السلام الّف القرآن فى صدره كما انزل الأوّل فالاول!! وما عشت أراك الدهر عجبا!

هذا ولا يخفى أنّ الآلوسى والآخرين لم يسلكوا الطريقة العلمية فى هذه الأحاديث؛ لأنّ مضمون تلك الأحاديث واحد، وهو فى اصطلاح علم الدراية

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۲۱

يسمّى بالحديث «المتابع» أو «الشاهد» «۱». وهذا يعنى أنّ الرّوايات التى هى فى نظر الآلوسى ضعيفة أو موضوعة؛ تعطى القوة للحديث الصحيح لموافقتها الصحيح فى المضمون، ولذا يكتسب الصحيح صفة الاستفاضة لا أنها تعزل عن الصحّة وتؤوّل بما يلائم الاذواق.

ولندع ذلك جانباً ونقول: إنّ القول بأنّ تعبير «جمع القرآن»- الذى ورد فى بعض الرّوايات- لا يمكن حمله هنا على معنى الجمع فى الصدر- أى الحفظ فى الصدر- لأنّ الإمام بعد وفاة النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم وتعيين الخليفة فى السقيفة لم يشتغل بشىء فما الحاجة لجلوسه فى البيت وتفرغه لحفظ القرآن فى صدره؟

وإن كان هذا ممّا حدا بالبعض إلى توجيه كثرة المعارف والرّوايات والعلوم الصادرة عن الإمام على عليه السلام بذلك فقال:

«معظم ما روى من التفسير عن الخلفاء الراشدين هو من على كرم اللّه وجهه وذلك لبعده عن مهام الخلافة إلى نهاية عثمان ...» «۲»

وهذا التوجيه هزيل لا أساس له من الصحّة كما ترى، وذلك:

أولًا: إنّ الإمام علىّ عليه السلام ذكر فى عصر خلافته كثيراً من تفسير القرآن والرواية عن النبىّ الأكرم صلّى اللّه عليه وآله وسلّم- خصوصاً فى خطبه-.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۲۲

ثانياً: إنّ مثل عثمان بن عفان أيضاً كان بعيد عن مهام الخلافة فى عصر الخليفتين الأوّل والثانى ومع ذلك لم يرو عنه سوى تسع روايات فى التفسير فقط- ولو قبل هذا التوجيه- فنحن نسأل: إذا كان الإمام بعد وفاة النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم قد تفرّغ عن كل شغل لبعده عن مهام الخلافة، فما الحاجة إلى الجلوس فى البيت والإيلاء على نفسه بأنه لا يرتدى برداء حتّى يحفظ القرآن فى صدره؟

وعلاوة على ذلك فان الآلوسى نفسه ذكر فى ذيل الآية «ولنجعلها لكم تذكرة وتعيها اذن واعية» قال:

«فى الخبر أنّ النبىّ صلّى اللّه عليه وسلّم، قال لعلى كرم اللّه وجهه: «إنى دعوت اللّه تعالى ان يجعلها اذنك يا علىّ» قال على كرّم اللّه تعالى وجهه: فما سمعت شيئاً فنسيته وما كان لى ان انسى» «۱».

بهذه الخصوصية حفظ الإمام على القرآن بل السنة والسيرة وكلّ العلوم التى أودعها النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم فى صدره الشّريف، ولا يحتاج إلى الجلوس فى البيت وحفظ القرآن فى صدره. نعم جمع علىّ عليه السلام القرآن فى مصحف بعد وفاة النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم كما أشارت مجموعة من الرّوايات إلى أنّ النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم قد أمره بذلك، وقام الإمام على عليه السلام بجمع القرآن تنفيذاً لأمره صلّى اللّه عليه وآله وسلّم ولا- أحد غير الإمام على عليه السلام كان يمتلك صلاحية القيام

بذلک العمل الخطیر «۲»، وعلی هذا فالروایة التی ذکرها ابن

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۴۲۳

حجر وجعلها محلّ اعتماده هی خبر الواحد «۱» فی مقابل تلک الرّوایات المستفیضة والتی جاء بعضها بسند صحیح، ولا یمکن الاعتماد علی الحدیث الذی یسمّی «شاذّاً» «۲» فی اصطلاح علم الحدیث.

علاوة علی هذا إنّ هذه الروایة لا تتلاءم والواقع التأریخی، حیث إنّ أبا بکر لا یمکن عدّه أول من جمع القرآن بل کان قبله مصحف ابن مسعود وابی بن کعب وآخرین، رغم أنّهم حاولوا توجیه المسألة قائلین: إن هذه المصاحف کانت شخصیة «۳» وأمّا صحائف أبی بکر فهی للُامّة، ولکننا نستطیع ردّ ذلک بالاعتماد علی نفس کتب أهل السنة، فاننا علی فرض قبول ذلک فی عصر خلافة أبی بکر، حیث أمر زید بن ثابت بجمع تلک الصحائف کما تذکر بعض روایاتهم «۴»، ولکنّ تلک الصحائف لم تستنسخ للُامة، ولم تصل إلی ید أحد من أبناء الأمّة، بل إنّها بقیت فی

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۴۲۴

ید أبی بکر، ثمّ انتقلت إلی عمر، ومن بعد ذلک صارت لحفصة وانقطع خبرها، وأغلب الظنّ أنّ عثمان لم یطلب تلک الصحائف من حفصة ولم یستنسخها بل بقیت محفوظة فی أعقاب عمر لو لم یخبر حذیفة بن الیمان عثمان باختلاف قراءات الصحابة فی حرب أرمینیة «۱».

فحاصل القول فی المسألة الاولی: إنّ مصحف الإمام علی علیه السلام أمر ثابت وواقع موقع القبول لدی الفریقین، والخدش فی روایاته یعدّ مکابرة، وکما قال أحد الکتّاب المعاصرین:

«لعلّ إعراض القوم عن مصحف علی علیه السلام هو السبب فی قدح ابن حجر العسقلانی ومن تبعه کالآلوسی فی الخبر الحاکی له ... مع أنّ هذا الأمر من الامور الثابتة المستغنیة عن أیّ خبر مسند ...» «۲».

والعجیبُ من الدکتور القفاری أن یدّعی أنّ خبر مصحف الإمام علی علیه السلام فی کتاب سلیم بن قیس یعتبر من آثار الأیدی السبئیة، وهی نقطة البدایة فی القول بتحریف القرآن عند الشیعة!!

وکما هو حال البعیدین عن القیم القرآنیة فأنت تراه قد طرحها بأقبح الألفاظ وفی غایة الإساءة للأدب فی حق أمیر المؤمنین علیه السلام «۳»، وبالتالی حکم علی من نقل خبر المصحف بهذا الحکم الجائر حیث قال:

«وکیف یصدق مثل هذا الافک الذی نقله شرذمة الکذّابین ... إنّها

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۴۲۵

خرافات لا یصدقها عقل بریء من الهوی والغرض، ولا تدخل قلباً خالطته بشاشة الایمان» «۱».

فهل إنّ الدکتور القفاری یعی لوازم کلامه هذا؟ وهل إنّ جمیع علماء أهل السنة الذین نقلوا خبر مصحف علی علیه السلام لا ینطبق علیهم هذا الحکم؟ أفلیسوا والحالُ هذه من «شرذمة الکذابین» و «مصدقی الخرافات» و؟! ... أفهل یدری الدکتور القفاری ما یقوله؟

وعلی أیة حال فمع إحراز وجود هذا المصحف فی کتب الفریقین یبقی هذا السؤال مطروحاً بین الفریقین لا الشیعة وحدها وهو أنه لماذا لم یظهر الإمام علی علیه السلام فی زمان خلافته هذا المصحف للناس»

؟ وسوف تری جوابه إن شاء اللّه، ولکن قبل الإجابة عن ذلک نودّ أن نبیّن ماهیة هذا المصحف.

المسألة الثانیة: دراسة فی محتوی ومضمون مصحف الإمام علیّ:

أ: محتوی المصحف فی مصادر أهل السنة:

توجد لدينا عدّة روايات من كتب أهل السنّة تدور حول مضمون مصحف الإمام على عليه السلام، نشير إلى بعضها:

قال محمّد بن سعد بعد أن أورد الخبر:

«فزعموا أنّه كتبه على تنزيله، وقال محمّد بن سيرين فلو اصيب

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۲۶

ذلک الکتاب لکان فيه علم ...» «۱».

وقال ابن عبد البرّ بسنده عن محمّد بن سيرين مثله «۲».

وقال ابن جزى:

«فجمعه على ترتيب نزوله ولو وجد مصحفه لكان فيه علم كبير ولكنّه لم يوجد» «۳».

وقال ابن اشته:

«كتب فى مصحفه الناسخ والمنسوخ» «۴».

وقال ابن الضريس بسنده عن عكرمة:

«... لو أجمعت الإنس والجن على أن يؤلفوه هذا التأليف ما استطاعوا» «۵».

وأخيراً قال السيوطى:

«جمهور العلماء اتفقوا على أنّ ترتيب السور كان باجتهاد الصحابة وان ابن فارس استدل لذلك بان منهم من رتبها على النزول وهو مصحف على كان أوله إقرأ ثمّ نون ثم المزّمّل هكذا ذكر السور إلى آخر المكّى ثم المدنى» «۶».

وقد ذكر عبد الكريم الشهرستانى فى مقدمة تفسيره فهرساً لترتيب السور فى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۲۷

مصحف الإمام على عليه السلام «۱».

فنلاحظ ان مضامين هذه الرّوايات تتحد مع روايات الشيعة- الآتى ذكرها- فى الدلالة على ان مصحف الإمام على عليه السلام علاوة على أنّ سوره وآياته مرتبة كما أنزلها الوحى، فهو يشتمل على حقائق كثيرة من تبيين وتفسير للآيات الشريفة. فعلى هذا فإنَّ ما قاله ابن سيرين فى شأن المصحف: «كتبه على تنزيله»- مع التنبه إلى اصطلاح «التنزيل» عند القدماء- كان بهذا المعنى أى إنَّ ذلك المصحف يشتمل على حقائق شرح وتفسير مراد اللَّه عز وجل بحيث صار كنزاً عظيماً من العلم وهذا ما اكدته الرّوايات بقوله: «لو اصبت ذلك الكتاب لكان فيه علم» ولو كان التفاوت بين مصحف الإمام على عليه السلام وهذا المصحف الذى هو الآن فى أيدينا هو الترتيب والتأليف فى الآيات والسور فقط لما قال عنه ابن سيرين وآخرون: «لكان فيه علم كثير» وهذا ممّا لا شكَ فيه لأنّا إذا تنبَّهنا إلى عظمة شخصية الإمام على عليه السلام ومكانته من القرآن والنبىّ- فيما لو أمعنّا فى مفاد حديث الثقلين وأنه عدل القرآن- لقطعنا بأنّ أمر تدوين القرآن الكريم لم يعرف علمه عند غير الإمام على عليه السلام، ولو اجتمعت الإنس والجنّ على أن يؤلّفوه هذا التأليف لما استطاعوا.

ب: محتوى المصحف فى مصادر الإمامية:

لقد ذكرت روايات الخاصّة أيضاً شيئاً عن مضمون هذا المصحف، ولأنّ هذا المصحف موجود لدى الأئمة الطاهرين وراثة عن أمير المؤمنين عليه السلام فيجب ان نبحث هذه المسألة أكثر تفصيلًا، لأنّ الدكتور القفارى ادّعى بأنّ هاتين الرّوايتين فيما يتعلق بهذا المصحف «۲» وكلاهما تدلان على التّحريف اولاهما عن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۲۸

الباقر عليه السلام يقول:

«ما ادّعى أحد من الناس أنّه جمع القرآن كلّه كما انزل إلّاكذّاب وما جمعه وحفظه كما نزّله اللَّه تعالى إلّاعلى بن أبى طالب عليه السلام والأئمة من بعده.» «۱».

وفى الحديث الآخر عن الإمام الباقر عليه السلام أيضاً يقول:

«ما يستطيع أحد ان يدّعى أنّ عنده جميع القرآن كلّه ظاهره وباطنه غير الأوصياء» «۲».

ولكنَّ هاتين الروايتين مع غض النظر عن سندهما «۳» لا تدلان على تحريف القرآن إطلاقاً وهذا ما يستفاد من القرائن الداخلية فى تلكما الروايتين كما قاله العلّامة الطباطبائى:

«قوله عليه السلام «إنّ عنده القرآن كلّه» الجملة وإن كانت ظاهرة فى لفظ القرآن ومشعرة بوقوع التّحريف فيه لكن تقييدها بقوله: ظاهره وباطنه يفيد أنّ المراد هو العلم بجميع القرآن من حيث معانيه الظاهرة الفهم العادى ومعانيه الخافية على الفهم العادى وكذا قوله فى الرواية السابقة «وما جمعه وحفظه» الخ، حيث قيد الجمع بالحفظ فافهم» «۴».

وقرينة «الاوصياء والأئمة من بعده» فى هذه الرّوايات هى أيضاً خير شاهد على أنّ المراد من جمع القرآن كله ظاهره وباطنه، هو العلم بجميع القرآن من حيث معانيه الظاهرة والباطنة وعلى الرغم من أنّ الدكتور القفارى قد تجاهل ذلك قائلًا:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۲۹

«ثم هم يقولون فى رواياتهم وأبوابهم «من ادعى إنّه جمع القرآن غير الأئمة فهو كذّاب» مع أنهم زعموا أن القرآن كان مدوّناً مجموعاً من عهد النبىّ صلّى اللَّه عليه وسلّم، ويستدلّون على هذا برواية جاءت فى البحار فهل كان الحسن والحسين وبقية الأئمة هم الذين يتولّون جمعه فى عهد النبىّ صلّى اللَّه عليه؟» «۱».

أقول: من فمك ندينك ايها الدكتور فإنّ نفس الرواية التى جاءت فى بحار الأنوار ورواية سليم القائل: «جمع تنزيله وتأويله والناسخ والمنسوخ» وأيضاً الرّوايات الاخرى بعنوان قرائن خارجية وقرائن داخلية فى نفس تلك الرّوايات تدل على ان المراد من «الجمع»- فى الحديث ما ادّعى أحد إنّه جمع القرآن كلّه ...- هو نفس المعنى الذى ذكرناه يعنى جميع علومه ظواهرها وبواطنها عند الأئمة عليهم السلام فعلى أساس تلك الرواية والدراية فى مفادها تسالم كبار علماء الشيعة من متقدمين ومتأخرين على وجود تفاوت بين مصحف أمير المؤمنين والمصحف الموجود، بعد أن اتّفقوا على ان هذا التفاوت ليس من سنخ الآيات والوحى القرآنى، ومن هؤلاء العلماء اعتقدوا بأنّ هذا الاختلاف فى الزيادة والنقصان من نوع الأحاديث القدسية كالشيخ الصدوق رحمة اللَّه عليه إذ يقول:

«وقد نزل من الوحى الذى ليس بقرآن ما لو جمع إلى القرآن لبلغ مقدار سبع عشرة ألف آية ... كما كان أمير المؤمنين عليه السلام جمعه، فلمّا جاء به قال: هذا كتاب ربّكم كما انزل على نبيّكم، لم يزد فيه حرف ولم ينقص منه حرف ...» «۲».

وبعضهم اعتقدوا بان هذا الاختلاف هو من ناحية التأويل والتفسير كالشيخ

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۳۰

المفيد حيث يقول:

«... ولكن حذف ما كان مثبتاً فى مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله، وذلك كان ثابتاً وإن لم يكن من جملة كلام اللَّه تعالى الذى هو القرآن المعجز ...» «۱».

وكذلك المحدّث الكاشانى «۲»، والشيخ جعفر الكبير «۳»، والمحقّق الكاظمى «۴»، والسيد الخوئى فى «البيان» قال:

«... لا دلالة على أنّ هذه الزيادات كانت من القرآن وقد اسقطت بالتحريف، بل الصحيح أنّ تلك الزيادات كانت تفسيراً بعنوان التأويل، وما يؤول إليه الكلام، أو بعنوان التنزيل من اللَّه شرحاً للمراد» «۵».

ويرى بعض آخر من العلماء أنّ هذا التفاوت إنّما هو ترتيب وتأليف الآيات كالشيخ المفيد فى موضع آخر إذ يقول:

«... قد جمع أمير المؤمنين عليه السّلام القرآن المنزل من أوله إلى آخره بحسب ما وجب من تأليفه فقدّم المكّى على المدنىّ والمنسوخ على الناسخ ووضع كلّ شيء منه فى موضعه ولذلك قال جعفر بن محمّد الصّادق عليه السّلام: أما واللَّه لو قرئ القرآن كما انزل لألفيتمونا فيه مسمَّين كما سمّى من كان قبلنا ...» «۶».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۳۱

ومنهم ابن شهرآشوب فى «المناقب» «۱» والنهاوندى فى «نفحات الرحمن» «۲» وأبو عبد اللَّه الزنجانى فى «تاريخ القرآن» «۳» والعلّامة الطباطبائى فى تفسيره «الميزان» مستدلًا بالآتى:

«... ولو كان مخالفته فى بعض الحقائق الدينية لعارضهم بالاحتجاج ودافع فيه ولم يقنع بمجرد اعراضهم عمّا جمعه واستغنائهم عنه» «۴».

والشخص الوحيد من الإمامية الذى ادّعى أنّ التفاوت بين مصحف الإمام على عليه السلام والمصحف الموجود بين أيدينا هو تفاوت فى جوهر القرآن- بحسب علمى- هو المحدّث النورى تابعاً للمحدّث الجزائرى فى فصل الخطاب على عادته!! فهو فى اثبات توهماته يقول:

«إنّها- زيادات- من أعيان المنزل اعجازاً أى نفس القرآن حقيقة لا من الأحاديث القدسية ولا من التفسير والتأويل» «۵».

لقد كان بعض أدلّة المحدث النورى فى هذا المقام من روايات أهل السنة، ولكن لو تأمّل أىُّ منصف أدلة المحدّث النورى وهى عبارة عن روايات عن العامة والخاصة لرأى أنها من حيث السند ساقطة، ومن حيث المتن فبعضها لا ربط له بمصحف الإمام على عليه السلام وبعضها الآخر لا يدل تماماً على مراده، واليك تفصيله:

إنّ المحدث النورى توهم أنّ هذه الرّوايات تدل على ما ادّعاه وهى:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۳۲

۱- ما رواه السيارى عن هشام عن الصادق عليه السلام فى قوله تعالى:

«والملائكة حول العرش يسبّحون بحمد ربّهم ولا يفترون ويستغفرون لمن فى الأرض من المؤمنين» قلت ما هذا جُعلتُ فداك، قال: هذا القرآن كما انزل على محمّد بخطّ علىّ صلوات اللَّه عليهما قلت، إنّا نقرأ «... ويستغفرون لمن فى الأرض ...» قال: ففى الأرض اليهود والنصارى والمجوس وعبدة الاوثان أفَترى أن حملة العرش يستغفرون لهم ...؟ «۱»

ففى سند هذه الرواية السيارى يعنى أحمد بن محمّد السيارى الذى اتفق علماء الرجال من الشيعة والسنة على فساد مذهبه وتضعيفه، واتفقوا أيضاً على سقوط كتابه «القراءات» بالاتفاق «۲».

وأمّا من جهة المتن فلا دلالة فيه على مدّعى النّورى، لأنّنا نجد فى القرآن فى هذا المقام آيتين إحداهما الآية الثامنة من سورة غافر وهى قوله تعالى: «الذين يحملون العرش ومن حوله يسبّحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا ربّنا وسعت كلّ شىء رحمة وعلماً فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم» والاخرى هى الآية الخامسة من سورة الشورى وهى قوله تعالى: «... والملائكة يسبحون بحمد ربّهم ويستغفرون لمن فى الأرض إنّ اللَّه هو الغفور الرحيم»، وآية سورة الشورى عامة وآية سورة غافر خاصّة، وحمل العام على الخاص هو مطابق للمحاورات العرفية، وقد ذكر سلفاً بأنّه فى مصحف الإمام على عليه السلام شخصت الآيات العامة والآيات الخاصّة، وعلى فرض صدور هذه الرّوايات فإنّ الإمام الصادق عليه السلام استفاد من هذه الطريقة فى «تفسير

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۳۳

الآية».

۲- الرّوايات التى وردت حول سورة «لم يكن» واستند إليها الدكتور القفارى أيضاً وسيأتيك الكلام عنها قريباً إن شاء اللَّه.

۳- الرّوايات التى وردت فى باب القراءة وجاءت فى كتب الفريقين «۱» مثل زيادة كلمة «وصلاة العصر» فى قوله تعالى: «... والصلاة

الوسطى» «۲»

وزيادة كلمة «ولا محدّث» فى قوله تعالى: «وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبىّ ...» «۳»

وزيادة «إلى آخر الدهر» بعد قوله تعالى: «إن الإنسان لفى خسر» «۴»

ومثل تعبير «آل محمّد» فى آية «ان اللَّه اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران- وآل محمّد- على العالمين» وهى تعدّ من القراءات الواردة و ...»

.۴- الرواية التى تقول: «إنّ القرآن الذى جاء به جبرئيل إلى محمّد صلّى اللَّه عليه وآله سبعة عشر ألف آية». وقد فصلنا القول فى هذه الرواية فى المقام الأول فى مبحث «دراسة روايات التحريف فى كتب الشيعة».

المسألة الثالثة: دراسة ونقد شبهات الدكتور القفارى حول مصحف الإمام علىّ:

اشارة

إنّ الدكتور القفارى بعد أن جعل فكرة وجود مصحف الإمام على عليه السَّلام من الامور الخيالية، وبنى على ذلك اكتشافه وهو أن القول بفكرة وجود هذا المصحف يعنى بداية وجود التّحريف فى القرآن والتى وضع لبنتها- بحسب رأى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۳۴

الدكتور القفارى- عبد اللَّه بن سبأ، والآن وليضفى الدكتور القفارى الصبغة العلمية على اشكالاته فقد طرح عدة مناقشات على النحو الآتى:

المناقشة الاولى:

قال الدكتور القفارى:

«نجد الصورة لهذه الفرية فى بدايتها ... التى يرويها أبان بن أبى عياش المتفق على ضعفه- كما اسلفنا- عن سليم وفيها: «إنّ علياً لزم بيته حتى جمعه وكان فى الصحف والرقاع ...» وهذه الدعوى وردت فى بعض كتب أهل السنة ولكنها لم تثبت بسند صحيح» «۱».

ثم ذكر الدكتور القفارى رأى ابن حجر تأييداً لمذهبه.

لقد اثبتنا فى المسألتين الاولى والثانية أن وجود المصحف أمر مستفيض لدى الخاصة والعامة ورأيت:

أولًا: ان مصدره ليس هو فقط كتاب سليم بن قيس برواية أبان بن أبى عياش.

ثانياً: لا يوجد فى الرواية ما يدل على التّحريف والطعن فى كتاب اللَّه بل يؤكّد حجّية القرآن الموجود.

وقد ذكرنا لك سابقاً عبارة سليم وبحثناها باختصار وعرضنا عليك جواب مناقشات ابن حجر وأمثاله.

وأمّا الآن فنحن نقف مع الدكتور القفارى حول هذه النقطة وهى: إنّ الدكتور القفارى تعهّد فى كتابه أن ينقل الأحاديث من الكتب المعتبرة لدى الشيعة ويعتمد على الرّوايات الموثقة «۲»، ولكنه نسى ولعلّ تناسى تعهده فى هذه المسألة العظيمة،

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۳۵

فنسب إلى الشيعة القول بتحريف القرآن وحكم بتكفيرهم «۱» مستدلًا برواية أبان بن أبى عياش الذى أقرّ الدكتور القفارى نفسه بأنّه متفق على ضعفه.

المناقشة الثانية:

قال الدكتور القفارى:

«تصف روايـة سـليم جمع على القرآن بأنه لم يكن كلّه قرآناً بل جمع تنزيله وتأويله والناسـخ والمنسوخ منه وهذا رغم أنّه لا يصحّ من أصـله إلّاأنه يدل على أنه ليس وفق الاصول التى أمر بها النبىّ صـلّى اللَّه عليه وسـلّم لجمع القرآن ومنها قوله: «لا تكتبوا عنّى شـيئاً غير القرآن» «۲» فقد أمر النبىّ صلّى اللَّه عليه وسلّم بكتابة القرآن ونهى أن يكتب معه غيره خشية أن يختلط بشىء آخر» «۳».

أولًا: إنّ روايـة سـليم ليست وحـدها التى ذكرت أنّ فى هـذا المصـحف التنزيل والتأويل والناسـخ، بل إنّ ذلك ورد فى روايات أهل السنة أيضاً.

ثانياً: إنّ الدكتور القفارى نفسه يدّعى أنه:

«كان لابن مسعود وأبى بن كعب وعائشة وسالم مولى حذيفة مصاحف ... وقد يكتبون تفسيراً لبعض الآيات فى نفس المصحف ... وربما كتبوا ما نسخت تلاوته ...» «۴».

فهـل انّ جميع هؤلاء نسوا أمر النبىّ صـلّى اللَّه عليه وآله وسـلّم بعـدم كتابـة شـىء سوى القرآن؟ أم انّ روايـة «لا تكتبوا عنّى شـيئاً غير القرآن» فى الأساس إمّا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۳۶

صادرة فى مورد خاص أو انها موضوعة ومختلقة كما هو الاقوى.

ثالثاً: ان رواية «لا تكتبوا عنّى شـيئاً سوى القرآن» لم ترد من طريق أهل البيت ولا من طريق من يركن إليه، وهى من الحديث الموقوف «۱» والمعارض «۲» بزخم من الرّوايات، وما هو فى الواقع إلّاتوجيه لحفظ عمل الخلفاء وامراء بنى امية الذين منعوا كتابة- وحتى نشـر- روايـات رسول اللَّه صـلّى اللَّه عليه وآله وسـلّم إلى النصف الأـوّل من القرن الثـانى «۳»، فهـم لم يجـدوا حيلـة يـدافعون بها عن اجتهاد الخلفاء وحكام الجور إلّاالاسـتناد إلى رواية هى على أضـعف الفرضيات موقوفة وعلى أكثر الشواهد مختلقة. بل إنّ الخلفاء أنفسهم قد منعوا من كتابة ونشر حديث النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله لم يستندوا إلى هذه الرواية.

رابعاً: كما ان سـنة النبىّ صـلّى اللَّه عليه وآله لم تكن على منع كتابة الحديث، إذ هل يعقل ان المولى عزّ وجلّ امر النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله بتبيين وتعليم آيـات الوحى للنـاس فى جميع ابعادهـا من الاـصول والفروع ولكن النبىّ صـلّى اللَّه عليه وآله وهو معلِّم الوحى «۴» ومبيّنه «۵» منع عن كتابة كلامه؟! والحال ان دين الإسلام هو الدين العالمى ويجب أن يصل صوته إلى جميع أرجاء المعمورة إلى يوم القيامة الأمر الذى يقع على عاتق الكتاب والسنة.

خامساً: إنّ مسألة منع كتابة الحديث ليست بالأمر الهيّن إذ هى محل ابتلاء

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۳۷

الناس وهم فى أمسِّ الحاجـة إليها فعلى هـذا كيف ترد فى تلك المسألـة العظيمـة ومحل الابتلاء، روايـة أو روايتان فقط وتتعارض مع روايات عديدة «۱».

والطامة الكبرى هى أنّ كثيراً من الصحابة خالفوا هذا الأمر الخطير فهذه الرواية المنقولة عن عائشة أمّ المؤمنين وفيها:

«جمع أُبى الحديث عن رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه [وآله] وسلّم وكانت خمسمائة حديث، فبات ليلته يتقلّب كثيراً قالت: فغمّنى، فقلت: أتتقلّب لشكوى أو لشىء بلغك؟ فلمّا أصبح قال: أى بنيّة هلمّى الأحاديث التى عندك، فجئته بها، فدعا بنار فحرّقها ...» «۲».

وهكذا الأمر بالنسبة إلى عمر بن الخطاب الخليفة، إذ بلغه انه قد ظهر فى أيدى الناس كتب فاستنكرها وكرهها وقال:

[«أيها الناس ... فلا يبقين أحـد عنده كتاب إلّاأتانى به، فأرى فيه رأيى فظنوا انه يريد ينظر فيها، ويقوّمها على أمر لا يكون فيه اختلاف فأتوه بكتبهم فأحرقها بالنار ...»] «۳».

سادسـاً: ثم كيف يمكن أن ينهى النبىّ صـلّى اللَّه عليه وآله عن الكتابـة والحـال انّ الرّوايات الاخرى الكثيرة تنقل عن النبىّ صـلّى اللَّه

عليه وآله وسلّم أمره بالكتابة والتعليم والتعلم، وحتى الأمر بكتابة الحديث، فعلى سبيل المثال:

إن النهى عن الكتابة يخالف ما روى عن النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم فى كتاب وصيته فى حادثة يوم الخميس التى روتها أهل السنة والشيعة «۴»، ولوضوح موقفه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۳۸

صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم من كتابة الحديث وأمره به، فانّ ثلّة من علماء أهل السنّة اعتمدوا على ذلك فى جواز كتابة العلم فى عصر النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم منهم «ابن حجر» فى فتح البارى «۱» ورفعت فوزى «فى توثيق السنّة فى القرن الثانى الهجرى» «۲».

وأمّا التوجيه الذى ذكره بعضٌ وتبعه الدكتور القفارى فى نهى النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم عن الكتابة وهو: «نهى أن يكتب معه- أى مع القرآن- غيره خشية أن يختلط بشىء آخر» فهو غير مقبول ولا مسموع، وإنّ ما ذهب إليه الدكتور القفارى مستفاد من قول النووى فى شرحه على صحيح مسلم حيث يقول النووى:

«اختلفوا- أى المسلمون- فى فهم المراد بهذا الحديث: لا تكتبوا عنّى شيئاً غير القرآن الوارد فى النهى»

وبعد أن أورد وجوهاً فى تعيين المراد من هذا الحديث قال:

«قيل: إن حديث النهى منسوخ بالأحاديث الواردة فى جواز الكتابة، وكان النهى حيث خيف اختلاطه بالقرآن، فلمّا أمن ذلك أذن فى الكتابة و ...» «۳».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۳۹

لكن إعجاز القرآن ينفى وجود مثل هذا الاختلاط، وخاصة فى حياة النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم وعلى مرأىً منه، إذ إنّ النبىّ صلى اللَّه عليه وآله وسلم سيمنع من وقوع أى اختلاط، ومع جواز هذا الاحتمال الباطل فان الخوف من الاختلاط إنّما يتأتّى فى أوائل البعثة يعنى الزمان الذى لم يدوّن فيه القرآن كما ذهب إليه كثير من أهل السنة قديماً «۱» وحديثاً «۲»، فهناك يكون خوف الاختلاط أمراً وارداً، لكن الاشكال حينئذٍ يصبح أشدّ صعوبة حيث ان الراويين للحديث اثنان فقط أحدهما:

«أبو سعيد الخدرى» «۳» والآخر «أبو هريرة» «۴». فأمّا أبو سعيد فكان عُمره يوم احُد ثلاث عشرة سنة، وأبو هريرة دخل الإسلام فى السنة السابعة من الهجرة فى المدينة، فكيف يتسنّى لهما نقل رواية كهذه فى أوائل البعثة.

نعم، إنّ مسألة منع كتابة الحديث فى زمن الخلفاء لها جذور تمتد إلى عصر الرسالة، حيث انّ صدى الرسالة لم يصل إلى أعماق نفوسهم، فجوّزوا لأنفسهم الاجتهاد فى مقابل النص، وإليك ما ذكر «عبد اللَّه بن عمرو بن العاص» شاهداً على ما ذكرناه، فقال:

«كنت أكتب كلّ شىء سمعته من رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وسلّم، يريد حفظه، فنهتنى قريش فقالوا: إنّك تكتب كلّ شىء تسمعه من رسول

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۴۰

اللَّه صلّى اللَّه عليه وسلّم وهو بشر يتكلّم فى الغضب والرّضا، فأبيت عن الكتابة، فذكرت ذلك للرسول فقال: اكتب فوالذى نفسى بيده ما خرج منّى إلّاالحقّ» «۱».

والمؤسف أنَّ هذه الفكرة استمرت إلى ما بعد وفاة النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله وتركت آثاراً مضرّة ومخرّبة، ودراسة تلك الأضرار، من فتح الطريق لدخول الاختلاق والوضع فى الأحاديث ونشر الاسرائيليات بشكل واسع، وابتعاد الناس عن المنبع الثانى فى التشريع وهم أهل البيت عِدل القرآن- ونقدها وتقويم آراء العلماء فى هذه المسألة يحتاج إلى مجال آخر.

المناقشة الثالثة:

قال الدكتور القفارى:

«علی أی الأحوال فإنّ قصاری ما فی هذه الدعوی أن یکون لعلیّ [علیه السلام] مصحف مثل بعض الصحابة کابن مسعود وغیره ... وهذا لا یتضمن الطعن فی کتاب اللَّه سبحانه ...» «۲».

سبحان اللَّه!! هل أنّ فی روایات الشیعة أو فی آراء کبار علماء الشیعة رأی کهذا؟

فمن من عظماء الشیعة یذهب إلی وجود مصحف للإمام علیّ علیه السلام ویطعن فی کتاب اللَّه؟! ثمّ إنّ الدکتور القفاری لیدّعی ویقول:

«قد أکثر القوم فی الحدیث عن مصحف [الإمام] علی [علیه السلام] المزعوم والذی یحتوی کما یزعمون علی زیادات فی کتاب اللَّه» «۳».

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۴۴۱

وقد ذکرنا لک عزیزی القارئ روایات کتاب سلیم فهل وجدت فیها موارد للطعن فی کتاب اللَّه أم العکس هو الصحیح؟ فإنّ الرّوایات تؤکّد حجّیة هذا القرآن الموجود، وأنَّ الأخذ به موجب للنجاة من النار ودخول الجنة، ففیها یقول الإمام علی علیه السلام لطلحة حینما سأله علیه السلام: «ما أراک یا أبا الحسن أجبتنی عمّا سألتک عنه من أمر القرآن؛ ألا تظهره للناس؟! قال علیه السلام: یاطلحة! عمداً کففت عن جوابک.

قال: فاخبرنی عما کتب عمر وعثمان، أقرآن کلُّه أم فیه ما لیس بقرآن؟

قال علیه السلام: بل هو قرآن کلّه إن أخذتم بما فیه نجوتم من النار ودخلتم الجنّة فإنّ فیه حجّتنا وبیان [أمرنا و] حقّنا وفرض طاعتنا، فقال طلحة، حسبی، أما إذا کان قرآناً فحسبی» «۱».

ونحن قد ذکرنا أنه لا یوجد مصحف کمصحف الإمام علی علیه السلام من حیث احتوائه علی کافة علوم الوحی کما دلّت علی ذلک روایات الفریقین.

علی هذا فإن ما قاله الدکتور القفاری: «والذی یحتوی کما یزعمون علی زیادات فی کتاب اللَّه ...» إذا کان المقصود من الزیادات ما ورد بعنوان التأویل والتفسیر و ...

کما هو علیه اتفاق علماء الإمامیة فهذا مالا- یوجب الطعن فی القرآن، وإن کان المراد من الزیادات هو الزیادة فی نصوص آیات الوحی والقرآن المُنزل، فما هو دلیل الدکتور القفاری علی ذلک؟ لا دلیل لدیه سوی عدّة روایات من خبر الواحد، ولو غضضنا النظر عن سندها ومتنها وفرضنا صحّة سندها وقوّة متنها، وغمضنا أیضاً عن أن ما یرتبط بنفس آیات الوحی والقرآن المنزل، یحتاج إلی روایات متواترة لفظیاً لا- معنویاً ولا اجمالیاً- لو أغمضنا النظر عن کل ذلک- لما وجدنا فیها دلالة علی وجود زیادات فی نصوص الآیات القرآنیة کما هو واضح لدی کل منصف.

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۴۴۲

المناقشة الرابعة:

وهی التّی أثارها الدکتور القفاری مستنداً إلی بعض الرّوایات فی کتب الشیعة.

فالدکتور القفاری فی بحثه تلک الرّوایات بدأ بالنقل علی «کتاب الاحتجاج» لکن روایات کتاب الاحتجاج خالیة من السند کما یعلم بذلک الدکتور القفاری، ورغم أن المؤلف ألزم نفسه بأنه لا یذکر فی احتجاجه إلّاالرّوایات المعتبرة، ولکنه- کما قلنا- بحذفه الاسناد سقط کتابه الاحتجاج فی مقام الاحتجاج والاستدلال وهو غیر قابل للاعتماد فی البحث العلمی، بل هناک تردید لدی بعض علماء الشیعة فی المؤلف الحقیقی لکتاب الاحتجاج «۱»، ومع هذه الأوصاف التی یحملها کتاب الاحتجاج فلننظر إلی ماتمسک به الدکتور القفاری من کتاب الاحتجاج؟ فیقول:

«فإذا كانت رواية سليم تقول بأنهم ردّوا مصحف علىّ حينما جاء لأوّل وهلة فإن رواية الطبرسى تشير إلى أنهم أخذوه؛ فلمّا فتحه أبو بكر خرج فى أول صفحة فضائح القوم؛ وهى هنا تقدم لنا موضوعاً من موضوعات مصحف على وهو فضائح القوم يعنى الطعن فى صحابة رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم».

وقام بعد ذكر هذه العبارة كما هو شأنه وشأن غيره كابن تيمية بكيل السباب والألفاظ البذيئة ضد الشيعة «۲».

فنحن نقول:

أولًا: إنّ هذا حسب قولك هو طعن فى الصحابة لا طعناً فى كتاب اللّه، فالكلام

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۴۳

هنا ليس فى الزيادات فى متن آيات الوحى.

ثانياً: إنّ وجود المنافقين من الصحابة فى عصر الوحى وقبيل وفاة النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أمر مسلَّم به دلّ عليه القرآن والسنّة، ومن البديهى أيضاً أنّه فى خلافة أبى بكر لم يكن جميع هؤلاء قد ماتوا، وليس جميعهم قد دخل نور الإيمان فى قلوبهم، بل ان بعضهم قد بقى حياً بعد وفاة النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم واستمر فى نفاقه، ودليل ذلك قوله تعالى: «يحذر المنافقون أن تنزل عليهم سورة تنبئهم بما فى قلوبهم قل استهزئوا إنّ اللّه مخرج ما تحذرون» «۱»

وكذلك قوله تعالى: «وممّن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرّتين ثمّ يردون إلى عذاب عظيم» «۲»

. وقال السيوطى: نقلًا عن «ابن المنذر» و «ابن حاتم» و «أبى الشيخ» عن «قتادة»:

«كانت هذه السورة تسمى الفاضحة، فاضحة المنافقين وكان يقال لها المثيرة، أنبأت بمثالبهم وعوراتهم» «۳».

وعلى هذا فإنّ وجود المنافقين فى أوساط صحابة النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أمر بديهى، واللّه تبارك وتعالى ذكر فى سور القرآن الكريم ومن ضمنها سورة التوبة الأوصاف الروحية للمنافقين، وخططهم وبرامجهم التى أعدّوها للكيد للإسلام والمسلمين، ولكن طريقة القرآن الكريم لم تكن ذكر المنافقين بأسمائهم، وهو أيضاً سنة وسيرة النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم التى استقاها من السّماء، «فانّ سيرة النبىّ صلّى اللّه عليه وآله مع المنافقين تأبى ذلك فان رأيه تأليف قلوبهم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۴۴

والأسرار بما يعلمه من نفاقهم»»

وطريقة أمير المؤمنين ليست إلّاطريقة الكتاب والسنة، فهو لم يذكر أسماء المنافقين أبداً وأئمتنا عليهم السلام علّمونا بأنّ كلما خالف الكتاب والسنة الصحيحة هو زخرف من القول «۲».

وعلى هذا فلو تغاضينا عن سند تلك الرّوايات ونظرنا إلى دلالتها فما دلّ منها على ذكر أوصاف المنافقين فقط لا أسمائهم فهذا ممّا لا سبيل إلى ردّه وإنكاره، وما كان مصحوباً بذكر أسمائهم فإننا نردّه أيّاً كان سنده لمخالفته الكتاب والسنة الصحيحة.

والرواية الاخرى ذكرها الدكتور عن كتاب «قرب الإسناد نقلًا عن بحار الأنوار» عن إبراهيم بن عبد الحميد، قال:

«دخلت على أبى عبد اللّه عليه السلام فأخرج إلىّ مصحفاً، قال: فتفحصته فوقع بصرى على موضع منه فإذا فيه مكتوب هذه جهنم التى كنتما بها تكذبان فاصليا فيها لا تموتان فيها ولا تحييان يعنى الاولين» «۳».

كيف يسوغ للدكتور القفارى الاعتماد على هذا الخبر فى إثبات وجود الزيادة فى القرآن، والحال ان هذا الخبر من حيث السند خبر الواحد، ومن حيث المتن «مدرج» وبالتالى فهو ساقط عن الاعتبار؟ وأمّا أنّه مدرج فان هذا المصحف الّذى ادّعى الراوى أنّه أخذه من الإمام الصادق عليه السلام لو كان هو مصحف الإمام على عليه السلام، فإنّ الإمام علياً دوّنه فى زمان خلافة أبى بكر ولمّا يحكم عمر بعد، حتّى يصدق عليهما عنوان الأولين وهذا ممّا يثبت إدراج عبارة «يعنى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۴۵

الاولين» فى متن الرواية- التى نسبها الدكتور القفارى اشتباهاً إلى المجلسى- فالإدراج كما رأيت من الراوى فكيف يمكن إثبات الزيادة فى متن القرآن بتلك الرواية والحال ان متن القرآن لا يثبت إلّاعلى خبر متواتر باجماع الفريقين.

الرواية الثالثة هى رواية الكافى بسند مرسل وقد ذكرت فى كتاب بصائر الدرّجات واختيار معرفة الرجال بمضمون آخر، ففى بصائر الدرّجات بسنده عن البزنطى قال:

«... ففتحت المصحف لأقرأ فيه، فلما نشرته نظرت فيه فى «لم يكن» فاذا فيها أكثر مما فى أيدينا أضعافه فقدمت على قراءتها فلم أعرف منها شيئاً، فأخذت الدواة والقرطاس فأردت أن أكتبها لكى أسأل عنها، فأتانى مسافر قبل أن أكتب منها بشىء ومعه منديل وخيط فقال، مولاى يأمرك أن تضع المصحف فى منديل وتختمه وتبعث إليه بالخاتم ففعلت ذلك.» «۱».

وفى الكافى أورد عن البزنطى نفسه:

«دفع الى أبو الحسن مصحفاً وقال: لا تنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه «لم يكن الذين كفروا» فوجدت فيها اسم سبعين رجلًا من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم، قال فبعث إلىّ: ابعث إلىّ بالمصحف.» «۲».

وفى «اختيار معرفة الرجال» أيضاً عن البزنطى قال:

«لما أُتى بابى الحسن عليه السلام اخذ به على القادسية ولم يدخل الكوفة واخذ به على البرّ إلى البصرة قال، فبعث إلىّ مصحفاً وانا بالقادسية، ففتحته فوقعت بين يدى سورة «لم يكن» فإذا هى أطول وأكثر مما يقرأها الناس، قال فحفظت منه أشياء قال، فأتانى مسافر ومعه منديل وطين وخاتم فقال، هات! فدفعته إليه فجعله فى المنديل ووضع عليه الطين وختمه فذهب عنّى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۴۶

ما كنت حفظت منه وجهدت أن أذكر منه حرفاً واحداً فلم أذكره.»

وهذه الرواية أيضاً من حيث السند خبر الواحد، ومن حيث المتن مضطربة، ولا يمكن إطلاقاً الاعتماد عليها فى هذا الموضوع المهم جدّاً، وعلى فرض صدورها واعتبار متنها فهى لم تصرّح بزيادة أسماء سبعين رجلًا من قريش أو أشياء أخرى كانت فى متن السورة، وهو كما ذكره المحدث الفيض الكاشانى بقوله:

«لعلّ المراد انّه وجد تلك الأسماء مكتوبة فى ذلك المصحف تفسيراً للذين كفروا والمشركين مأخوذة من الوحى، لا أنها كانت من أجزاء القرآن» «۱».

ولكن الكلام هنا مع الدكتور القفارى كيف طوعت له نفسه الاعتماد على مثل هذا الحديث الضعيف سنداً والمضطرب متناً مع إنّه لاحظ ذلك الحديث وقال:

«نصوص متناقضة كالعادة فى كلّ اسطورة وإذا كان يصعب كتابة شىء منه أو حفظ جزء منه، فكيف حفظت وكتبت تلك الأساطير؟ وإنّها أوهام يناقض بعضها بعضاً» «۲».

ثم استفاد من هذا التناقض بطلان المذهب بقوله:

«والتناقض أمارة بطلان المذهب» «۳».

وعلى هذا يمكن لنا أن نستنتج أنّ كلّ رواية من روايات كتب أهل السنة مضطربة المتن- وهو ما يوجب عدم اعتبارها- فإنها فى نظر أهل الشقاق دليل على التناقض وعلامة بطلان المذهب!! وهكذا يستمر الدكتور القفارى ويقول:

«... هذا المصحف يشير إلى أنّ من موضوعاته تكفير صحابة رسول

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۴۷

اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم فهو ليس كتاب اللّه الذى انزل للناس كافّة والذى أثنى على الصحابة فى جمل من آياته ... بل هو مصحف

تتداوله الأيدى الباطنية بصفة سرية وتنسب بعض الأخبار لأهل البيت لتسيء لهم».

ورجماً بالغيب يقول:

«وإنّ ما حفظ من سبعين اسماً يتعلق بأعداء الأئمة من قريش» «۱».

هذه الخرافة نسبها الدكتور القفارى إلى رواية البزنطى، والحال أنّ سورة «لم يكن» لم تكن فى الأصل تخص المنافقين، وإنّما هى حول أهل الكتاب والمشركين وفى الواقع إن تلك الثورة العاصفة والغضب الصاعق والاتهامات الصادرة من الدكتور القفارى إنّما سببها فى الحقيقة هو بحسب زعم الدكتور القفارى إنّ مصحف الإمام على طعن فى الصحابة وكفّر بعضهم والصحابة بأجمعهم أعلى وأجلّ من الكفر والنفاق فى حين أنّ المنافقين كانوا فى أوساط الصحابة. فهذا ابن تيمية يقول فى «حذيفة بن اليمان»:

«وأما حديث حذيفة فقد ثبت فى الصحيح ان حذيفة كان يعلم السر الذى لا يعلمه غيره وكان ذلك ما أسرّه إليه النبىّ صلّى اللّه عليه وسلّم عام تبوك من أعيان المنافقين، فإنّه روى أن جماعة من المنافقين أرادوا أن يحلّوا حزام ناقة رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم بالليل ليسقط من بعيره فيموت وإنّه أوحى إليه بذلك وكان حذيفة قريباً منه فأسرّ إليه أسماءَهم» «۲».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۴۸

وعلى هذا فإنّه بزعم الدكتور القفارى ان رسول اللّه صلّى اللّه عليه يكون- والعياذ باللّه- أول من طعن بالصحابة لأنّه ذكر بعضاً من المنافقين من الصحابة وعرّف حذيفة أسماءهم.

وعلى أية حال فإنّا نقول: ساحة القرآن المقدسة أعلى وأعظم شأناً من أن تمس بوجود أمثال هذه الرّوايات أو الافتراءات التى لفقّها الدكتور القفارى، وإلّا فهذا النوع من الرّوايات يوجد أمثالها فى كتب أهل السنة فى مقام نفس هذه السورة «لم يكن» أيضاً- كما مرّ علينا فى المقام الأوّل- فهل يجب علينا الركون إلى معايير الدكتور القفارى وتعصّبه مع تلك الرّوايات المتعددة والتى بعضها صحيح السند، يعنى أنّه بدلًا من أن يجعل الاضطراب فى متن هذه الرّوايات وبُعدها عن الفخامة والعذوبة دليلًا على أجنبيتها عن القرآن وكونها ليست منه، بدلًا عن ذلك يستنتج من التناقض الذى فيها بطلان المذهب، أو يستدل بهذه الرّوايات المزعومة على وجود مصحف سرّى فى أيدى الباطنية، فاى من هذين الطريقين يمكن عدّه من الطريقة التحقيقية السليمة المتصفة بالإنصاف والحكم بالعدل لبيان الحقائق؟

وعلى هذا فماذا يريد أن يثبته الدكتور القفارى من ادّعائه هذا يا ترى؟ طبعاً الشيعة تقول- كما هو قول كبار علماء أهل السنة أيضاً- إنّنا لو كان هذا المصحف- أى مصحف الإمام على عليه السلام- فى متناول أيدينا لحصلنا على معلومات أكثر عمقاً فيما يرتبط بالآيات وتفسيرها وتأويلها وشأن نزولها وغير ذلك ممّا هو فى أيدينا الآن، وهذه النكتة غير خافية على المحققين. وأظنّ انّ هذا المصحف الذى لم ير النور بين أوساط المسلمين بالنظر إلى مؤلفه الذى يمتلك تلك الشخصية العظيمة؛ هو باتفاق الفريقين «باب مدينة علم النبىّ» «۱»

و «لم يسبقه الاوّلون ولم يدركه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۴۹

الآخرون بعلم» «۱»

و «على مع القرآن والقرآن مع على» «۲»

. ومن أخبر عن نفسه بأنّه:

«واللّه ما نزلت آية إلّاوقد علمت فيما نزلت وأين نزلت وعلى من نزلت ...» «۳»

وقال:

«سلونى عن كتاب اللّه فإنّه ليس من آية إلّاوقد عرفت بليل نزلت أم بنهار فى سهل أم فى جبل» «۴»

وشواهد ذلك كثيرة جداً، نعم، لو كان لدينا ذلك المصحف، لما كان وضع علم التفسير كما هو عليه الآن، ولما قال أحمد بن حنبل: «ثلاثة ليست لها أصل، التفسير والملاحم والمغازى» «۵».

وكذلك ابن تيمية بعد ذكره الوضع والاختلاق فى الأحاديث إذ يقول:

«وفى التفسير من هذه الموضوعات قطعة كبيرة ... والموضوعات فى كتب التفسير كثيرة» «۶».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۵۰

ولو كان لدينا ذلك المصحف، لما فسح المجال لدخول الاسرائيليات فى كتب التفسير أو لكانت قليلة، تلك الاسرائيليات التى بدأت فى عصر الصحابة، ثم توسعت فى عصر التابعين، وكما يقول الذهبى:

«إنّ دخول الاسرائيليات فى التفسير أمر يرجع إلى عهد الصحابة رضى اللّه عنهم ... وسبق لنا القول بأن الرجوع إلى أهل الكتاب كان مصدراً من مصادر التفسير عند الصحابة ... وأما التابعون فقد توسعوا فى الأخذ عن أهل الكتاب فكثرت على عهدهم الرّوايات الإسرائيلية فى التفسير ...» «۱».

فإنّ عمدة هذه المصائب هو تجريد القرآن من تبيين وتفسير النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم له، والفراغ الحاصل لدى المسلمين فى تفسير القرآن لوجود فاصلة بين المجتمع الاسلامى والأشخاص الذين جعلهم النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم عدل القرآن وورّاثه «۲»، ولَنِعْمَ ما قاله عبد الكريم الشهرستانى فى المقام:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۵۱

«كيف لم يطلبوا جمع على بن أبى طالب أوَ ما كان أَكتَب من زيد بن ثابت؟! أوَ ما كان أَعرَب من سعيد بن العاص؟! أوَ ما كان أقرب إلى رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله من الجماعة؟! بل تركوا بأجمعهم جَمعَه واتخذوه مهجوراً ونبذوه ظهرياً وجعلوه نسياً منسياً ...

ومن المعلوم إنّ الذين تولوا جمعه كيف خاضوا فيه ولم يراجعوا أهل البيت عليهم السلام فى حرف، بعد اتفاقهم على أنّ القرآن مخصوص بهم وإنّهم أحد الثقلين فى قول النبىّ صلّى اللّه عليه وآله إنى تارك فيكم الثقلين كتاب اللّه وعترتى وفى رواية أهل بيتى ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا وإنّهما لن يفترقا حتى يردا علىّ الحوض ...» «۱».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۵۳

المناقشة الخامسة:

وهى ما زعمه الدكتور القفارى بقوله:

«إذا كان لعلى [عليه السلام] مصحف يخالف المصحف الإمام فما يخالف المصحف الذى أجمع عليه المسلمون لا اعتداد به ...» «۱».

إن كان مراد الدكتور القفارى من مخالفة مصحف الإمام على عليه السلام للمصحف الموجود المجمع عليه من حيث عدم اشتماله على تبيين وتفسير النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم ولكنَّ مصحف الإمام على عليه السلام كان مليئاً بالتفسير والتبيين، فعلى هذا يجب الرجوع إلى المصحف المجمع عليه وغيره لا اعتبار له. هذا التفاوت فى المصحف لا يوجد خللًا فى جوهر القرآن، رغم ان المصادر والشواهد اثبتت بان تجريد المصاحف من تبيين رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم كان فى الحقيقة اجتهاد فى مقابل النصّ، وهو استمرار لشعار «حسبنا كتاب اللّه» «۲» وتنفيذ سياسة منع كتابة ونشر حديث النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم وقد بحثنا ذلك آنفاً.

ورغم أنّ القرائن والشواهد المتعددة تفيد بأنّ الصَّحابة- باقتضاء حضورهم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۵۴

حول النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم- كانوا يكتبون تأويل وتبيين النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم فى القرآن، فكانوا يشخّصون بشكل

جيد الوحى القرآنى من الوحى التبيينى، قال ابن الجزرى:

«كانوا- أى الصحابة- ربما يدخلون التفسير فى القراءة أيضاً وبياناً لأنهم محققون لما تلقوه عن النبىّ قرآناً فهم آمنون من الالتباس وربما كان بعضهم يكتبه معه» «۱».

وقال القاضى أبو بكر الباقلانى وهو فى بيان قصد عثمان لتوحيد المصاحف:

«أخذه بمصحف لا تقديم فيه ولا تأخير ولا تأويل اثبتت مع التنزيل ...» «۲».

ولكنّ سياسة تجريد القرآن من السنّة حدثت بعد وفاة النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلم. يقول الطبرى فى سيرة عمر ما نصّه:

«كان عمر إذا استعمل العمّال خرج معهم يشيعهم فيقول جرّدوا القرآن وأقلّوا الرواية عن محمّد صلّى اللّه عليه وأنا شريككم» «۳».

والحقيقة أنّ ذلك الموقف السلبى من كتابة سنة النبىّ صلّى اللّه عليه وآله تمتد جذوره إلى عصر الرسالة كما ظهر جليّاً فى موقف قريش من عبد اللّه بن عمرو بن العاص «۴»- الذى مرّ ذكره- ولذا فالنبى صلّى اللّه عليه وآله لعلمه بالغيب وما

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۵۵

سيحصل بعد وفاته قد حذّر المسلمين بقوله:

«أيحسب أحدكم متكئاً على أريكته قد يظن اللّه لم يحرم شيئاً إلّاما فى هذا القرآن، الا وانّى وَعظت وأمرتُ ونهيتُ عن اشياء انها لمثل القرآن أو أكثر» «۱».

ويتحصّل من ذلك أن عمل الإمام على عليه السلام فى مجال القرآن الكريم منطبق تماماً مع سنة النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وأما عمل الآخرين الذين جرّدوا القرآن عن التفسير والتبيين فهو مخالف للسنة، ولان التفاوت بين مصحف الإمام على عليه السلام والمصحف الموجود بين أيدينا هو فى تفسير وتبيين الآيات لا ـ فى متن الوحى- كما اتفق عليه تقريباً كل علماء الإمامية- فلا يوجد أىّ تناقض واختلاف غير قابل للجمع بالنسبة للروايات التى تحدّثت عن مصحف الإمام على عليه السلام والرّوايات التى تحدثت عن أن القرآن الموجود هو ما أنزل اللّه على نبينا محمّد صلّى اللّه عليه وآله لا زيادة فيه ولا نقص- ولا بالنسبة للروايات التى تتصل بالقراءات السبعة إلى الإمام على عليه السلام- فهذا التناقض والاختلاف الموهوم من دعاوى الدكتور القفارى مبنىّ على رأيه بأنّ فى مصحف الإمام على عليه السلام آيات من الوحى القرآنى وقد حذفت من المصحف الموجود والحال أن الدكتور القفارى لم يأت بدليل لاثبات ادعائه إلّاما مرّ من أخبار الآحاد الضعيفة السند والناقصة الدلالة والتشبث بقول المحدّث النورى وقد بحثنا ذلك فيما

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۵۶

تقدم.

وإذا كان كلام الدكتور القفارى إلى هنا شبيهاً بالتحقيق العلمى إلى حدّ ما، فإنّ كلامه من الآن فصاعداً لا يخلو من صخب وثرثرة، ولهذا لا يستحق المناقشة والبحث لكن حتى تزول الشبهة من الاذهان نقف معه قليلًا. فالدكتور القفارى فى البداية أورد من كلام عبد الصبور شاهين ومحمّد بلتاجى ما نصّه:

«ويلاحظ أنّ من بين القراء المشهورين ما يرجع سند قراءته إلى أئمة أهل البيت ولهذا استدل الدكتور عبد الصبور شاهين على براءة أهل البيت وزيف ادعاءات الشيعة، إن من بين القراء السبعة المشهورين حمزة الزيات وسند قراءته هو: حمزة الزيات عن جعفر الصادق [عليه السلام] وهو قرأ على محمّد الباقر [عليه السلام] وهو قرأ على زين العابدين [عليه السلام] وهو قرأ على أبيه الحسين [عليه السلام] وهو قرأ على أبيه علىّ بن أبى طالب [عليه السلام] فهؤلاء الأبرار من آل البيت لم يخرجوا على إجماع المسلمين على المصحف الإمام، آية رضاهم به إقراؤهم الناس بمحتواه دون زيادة أو نقص أو ادعاء يمس كمال كتاب اللّه سبحانه.

وقال الدكتور محمّد بلتاجى: ونضيف إلى ذلك أن قراءة على بن أبى طالب [عليه السلام] للقرآن قد رويت بطريق زيد بن على أخى الإمام الباقر وعمّ الإمام الصادق [عليهما السلام] وهذا ما يسلم به الإمامية الاثنا عشرية أنفسهم» «۱».

بعدها أضاف الدكتور القفارى قائلًا:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۵۷

«قلت: أضيف- أيضاً- اقراراً واعترافاً آخر من شيخ الشيعة المجلسى حيث يقول: «القراء السبعة إلى قراءته (يعنى قراءة على [عليه السلام]) يرجعون» ... والعدد الكوفى فى القرآن منسوب إلى على عليه السلام وليس فى الصحابة من ينسب إليه العدد غيره ...»»

.ثم أورد دليل العلامة المجلسى على كلامه هذا قائلًا:

«بل يقولون- كما ذكره شيخهم على بن محمّد بن طاووس العلوى الفاطمى فى كتابه سعد السعود- ثم عاد عثمان فجمع المصحف برأى مولانا على بن أبى طالب» «۲».

وبالتالى توصّل الدكتور القفارى إلى النتيجة التى كان يترصّدها؛ وهى:

«أليس هذا كلّه ينقض كل ما ادعوه ويهدم كل ما بنوه ... وهو دليل على اختلاف أخبارهم وتناقضها والتناقض أمارة بطلان المذهب ...» «۳».

نحن نسأل الدكتور القفارى ما هو ادعاء الشيعة الّذى نقضه الآن؟ وأى بناء كان لهم والآن هدموه؟ وأى تناقض فى أخبارهم أدّى إلى بطلان المذهب؟

أين التناقض؟ هل رأى الدكتور القفارى التناقض فى الرّوايات حول أصل وجود مصحف الإمام على عليه السلام- والذى توجد أخباره فى كتب أهل السنة بصورة أكثر- والمصحف الموجود بين أيدينا فليس فى تلك الرّوايات تناقض كما رأيتم، أم هل ان الرّوايات التى تتحدث عن محتوى مصحف الإمام على عليه السلام تكشف عن وجود تناقض بينه وبين المصحف الموجود حينما نقارن بينهما؟

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۵۸

وقد لاحظتم أنّ شيئاً من هذا لم يكن، والرّوايات القليلة التى هى مورد اعتماد الدكتور القفارى متشبثاً بقول المحدّث النورى أيضاً إضافة إلى أنها خبر الواحد ممّا يؤدى إلى سقوطها من حيث السند فإنّها ناقصة الدلالة على المراد، وعلى هذا فلا بدّ أن يكون التناقض فى نظر الدكتور القفارى هو الحاصل بين آراء كبار علماء الشيعة حول المصحف الموجود ومصحف الإمام على عليه السلام، ولكنّك لاحظت آراء كبار علماء الشيعة وتبين لك انهم لا يرون تفاوتاً فى جوهر آيات الوحى فى كلا المصحفين عند المقايسة بينهما.

ولابدّ أن الدكتور القفارى يرى التناقض فى كلام المجلسى إذ يقول المجلسى:

«القراء السبعة إلى قرائته يرجعون ... والعدد الكوفى فى القرآن منسوب إلى الإمام على عليه السلام ...»

لكن ما ذكره المجلسى صرّح بأنه نقله من كتاب «مناقب آل أبى طالب» لابن شهرآشوب «۱». واخبر ابن شهرآشوب نفسه بسنده عن أهل السنّة بعدّة طرق عن مصحف الإمام على عليه السلام من جملتها:

«حدثنى أبو العلاء والموفق خطيب خوارزم فى كتابيهما بالاسناد عن على بن رباح: أن النبىّ صلّى اللّه عليه وسلّم أمر عليّاً [عليه السلام] بتأليف القرآن فالّفه وكتبه» «۲».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۵۹

أو يحتمل أن الدكتور القفارى استنتج التناقض من قول على بن محمّد بن طاووس فى كتابه سعد السعود بقوله: «ثم عاد عثمان فجمع المصحف برأى مولانا على بن أبى طالب» لكن الدكتور القفارى- وكما هو دأبه- لم ينقل تمام عبارة ابن طاووس التى ذكرها أبو عبد اللّه الزنجانى فى كتاب تأريخ القرآن، ونقلها الدكتور القفارى من هذا الكتاب نفسه- أى كتاب تاريخ القرآن- كى لا يتضح القائل الأصلى لهذا القول والذى هو «أبو جعفر محمّد بن منصور» من كبار علماء الزيدية «۱» لا من الاثنى عشرية،- ولو كان كلام هذا القائل مسنداً وصحيحاً فإنّه لا يلزم منه التناقض أيضاً-، فانظر إلى عبارة أبى عبد اللّه الزنجانى:

«ذكر على بن محمّد بن طاووس العلوى الفاطمى فى كتابه سعد السعود نقلًا عن كتاب أبى جعفر محمّد بن منصور ... ثم عاد عثمان فجمع المصحف برأى مولانا على بن أبى طالب رضى اللّه عنه» «۲».

إذاً قائل هذا القول هو: أبو جعفر محمّد بن منصور وهو من الزيدية ولكن الدكتور القفارى قال:

«بل يقولون (أى الإمامية الاثنى عشرية) كما ذكره ...»

ومن ثم يكتشف التناقض!!

والحق أنّ أبا عبد اللّه الزنجانى- ناقل هذا القول- فى هذا الكتاب نفسه يرى أن الاختلاف بين المصحف الموجود ومصحف الإمام على عليه السلام فقط فى الترتيب، وقد كتب فصلًا تحت عنوان: «فى ترتيب السور فى مصحف الإمام على عليه السلام» «۳» وعلى هذا فإنّ رأيه أيضاً لا يكون موجباً للتناقض وهدم البناء

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۶۰

و ... ممّا ادّعاه الدكتور القفارى.

هذا، وينتقل الدكتور القفارى فى تتمة حديثه إلى كتاب «المعارف الجلّية» فيقول عنه:

«إنّه ورد عن أهل البيت عليهم السلام أن عثمان بن عفان طلب من على عليه السلام مصحف فاطمة الذى كانت هى سلام اللّه عليها دوّنته باشارة من أبيها وطابقه مع المصاحف الاخرى التى كانت بيد الصحابة فما طابق منها مصحف فاطمة نشره وما لم يطابقه أحرقه ...» «۱».

ثمّ يصل إلى هذه النتيجة:

«ويبدو من خلال النصّ أنّ ذلك محاولة منهم للرجوع عن تلك المقالة بعد ما جلبت عليهم العار وأورثتهم الذلّ والشماتة وضرت مذهبهم ولم تنل من كتاب اللّه شيئاً ... ولعلهم وضعوا المقالة الأخيرة التى تقول إنّ عثمان قابل القرآن على مصحف فاطمة المزعوم وضعوها للخروج من هذا المأزق لكن هذا مخالف أخبارهم التى تقول أن مصحف فاطمة غير القرآن» «۲».

وتلك المقالة التى جلبت عليهم العار و ... لا تكون فى الواقع إلّا لدى أمثال الدكتور القفارى الذى يسعى جاهداً لإخفاء الحقائق، فهم يعدّون مصحف الإمام على عليه السلام من الخرافات والأوهام على الرغم من أنّ كثيراً من مصادر الفريقين قد نقلته. ويذهبون إلى أنّ وجود ذكر لهذا المصحف فى الكتب دليل على بداية القول بالتحريف وأنّه من آثار السبئية.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۶۱

وأخيراً اختلق «تلك المقالة الموهومة» وأضاف إليها الموهومات الاخرى، وإلّا فإنّكم لاحظتم أقوال محققى الشيعة فى مقام نزاهة القرآن وأيضاً مصحف الإمام على عليه السلام عن التّحريف فما الذى قاله الشيعة يا ترى حتى ساغ للدكتور القفارى القول: «جلبت عليهم العار وأورثتهم الذل و ... والآن يحاولون الرجوع عن تلك المقالة»؟!!

وارتكب الدكتور القفارى هنا زلّة كبيرة وعلى إثرها كتب:

«مصحف فاطمة المزعوم وضعوها للخروج من هذا المأزق ...»

لكن مصحف فاطمة فى عبارة كتاب «المعارف الجلية»- على فرض صحة خبره- غير مصحف فاطمة المشهور فى لسان روايات الشيعة، ذاك المصحف كما قال صاحب «المعارف الجلية» دونته فاطمة بإشارة من أبيها وهو فى عصر حياة النبىّ صلّى اللّه عليه وآله كسائر مصاحف الصحابة والمصحف فى الروايات هو من تحديثات جبرائيل للأمور الآتية على فاطمة سلام اللّه عليها- لأنّ فاطمة محدَّثة «۱»- بعد وفاة النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وهو غير القرآن،- وسيأتى البحث عنه أكثر فى دراسة ونقد آراء محمد مال اللّه- فعلى هذا كلمة مصحف مشترك لفظى وهما مصحفان كما لا يخفى على ذى الحجى.

وهنا يلزمنا إضافة هذه النكتة وهى أنّ مؤلّف «المعارف الجلية» بعد أن كتب:

«وقد سبق البحث فی حفظ الکتاب الشریف عن السقط والتّحریف».

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۴۶۲

وقال فی مقام مصحف الإمام علی علیه السلام:

«... وأمّا ردّهم لمصحف علی علیه السلام حین جمعه وأتی به إلیهم فی المسجد فمن القریب جداً أنه کان مشتملًا علی التفسیر والتأویل الوارد عن اللَّه تعالی وعن النبیّ صلّی اللَّه علیه وآله وسلّم وممّا کان لا یمکنهم إنکاره فأراد علیه السلام إلزامهم به علی الحق ...» «۱».

وعلی هذا فإنّه- صاحب المعارف الجلیة- أیضاً لا یری تفاوتاً فی جوهر الآیات بین المصحف الموجود ومصحف الإمام علی علیه السلام، ولا- ینطبق علی رأیه ما قاله الدکتور القفاری بقوله: «جلبت علیهم العار وأورثتهم الذل و ...» بالإضافة إلی أنّ صاحب «المعارف الجلیة» نقل هذا القول: أی «إنّه ورد عن أهل البیت علیهم السلام أنّ عثمان بن عفان طلب من علیّ علیه السلام مصحف فاطمة ...» عن کتاب «دیوان دین» «۲»، ومؤلفه نقل هذا القول عن کتاب «تاریخ طبرستان» «۳» ولکننی لدی تصفّحی کتاب «تاریخ طبرستان» لم اعثر علی هذا المطلب ودلیله، وعلی فرض وجوده- مع احتمالی عدم رؤیتی له- فانّ مطالب هذا الکتاب خالیة عن المصدر والسند، ولم یقل أحد من الشیعة اطلاقاً بأنّ مصحف فاطمة علیها السلام اعطی إلی عثمان علی أنه باتفاق الآراء والرّوایات الواردة عن أهل البیت فإنّ مصحف فاطمة هو غیر القرآن «۴».

والآن تصل مرحلة الجواب عن هذا السؤال المهم؛ وهو أنه: لِمَ ظلّ مصحف الإمام علی علیه السلام مخفیّاً؟ وهذا السؤال طبّل له الدکتور القفاری مراراً

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۴۶۳

وتکراراً، ودار حوله ونسج فیه القول بأبشع الألفاظ وأخسّها وأبعدها عن روح البحث العلمی، فتراه یقول:

«... وکیف یصدّق مثل هذا الافک الّذی نقله شرذمة الکذّابین» «۱».

وأمثال هذه العبارات السخیفة، حتی أنّه وبکل وقاحة وبصورة ضمنیة نسب تهمة الخیانة- والعیاذ باللَّه- إلی ساحة الإمام علی علیه السلام القدسیة فقال:

«ولو کان شیء ممّا یدّعون لأخرج علیّ القرآن الکامل الّذی جمعه ...

لأنّ من أقرّ الخائن علی الخیانة کان کفاعلها ...» «۲».

وقد اتّضح من الأبحاث السابقة أنّ هذا السؤال قد طرح فی أوساط أهل السنة والشیعة علی حدّ سواء؛ لأنهم جمیعاً قد رووا فی کتبهم الحدیثیة ما یرتبط بوجود هذا المصحف.

ومن المسلَّم به- کما قلنا مراراً- أنّ مصحف الإمام علی علیه السلام یشتمل علی زیادات غیر ما فی القرآن الموجود، وجمیعها من قبیل التفسیر والتأویل وبیان الناسخ والمنسوخ والترتیب علی أساس النزول و ... فانّ الإمام علیاً علیه السلام احتفظ بهذا المصحف وأخفاه عن القوم بعد أن رفضوه، وصار هذا المصحف من مواریث الامامة یتلقّاه الإمام تلو الإمام حتی صار إلی ید الإمام المهدی روحی وأرواح العالمین لتراب مقدمه الفداء. ورغم إخفاء الإمام علیه السلام لهذا المصحف فانه بإظهاره للقوم أتمّ علیهم الحجّة إلی یوم القیامة، وهذا العمل؛ (وهو اخفاء المصحف) لهو أعظم دلیل علی أن الزیادات الموجودة فیه لیست کآیات القرآن النازلة بعنوان الاعجاز، ولو کان بین مصحفه والمصحف الموجود تفاوت جوهری إذن لما جاز له السکوت عن هذا الأمر، لأن الثقل الأصغر وهم العترة

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۴۶۴

الطاهرة علیهم السلام قد ابعدوا عن ساحة الخلافة التی هم أحقّ بها والثقل الأکبر الذی هو القرآن لو اشتمل علی التّحریف، لما بقی

من الثقلين شيء تلجأ الأمّة إليه، فتبقى تائهة في غياهب الظلمات ولما بقى شيء من ميراث رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله في أمر الثقلين، وقد لاحظت في الرّوايات أنّ الإمام علياً عليه السلام اعتبر هذا القرآن الموجود حجّة «۱». واستدلّ علماء الفريقين على هذا ورأيتم آراءهم كشيخ المحدّثين الصدوق عليه الرحمة من الإمامية حيث قال ما نصّه:

«ولو كان- ما زاد فيه- قرآناً لكان مقروناً به، وموصولًا إليه غير مفصول عنه» «۲».

والشهرستاني من أهل السنة الذي ذكر في مقدمة تفسيره:

«... إنّه كان في مصحفه المتن والحواشي، ويروى أنّه لمّا جمعه أخرجه هو وغلامه قنبر إلى الناس وهم في المسجد ... وقال لهم: هذا كتاب اللَّه كما انزله على محمّد صلّى اللَّه عليه وسلّم جمعته بين اللوحين فقالوا:

ارفع مصحفك لا حاجة بنا إليه فقال: فواللَّه لا ترونه بعد هذا أبداً، إنّما كان عليّ أن اخبركم حين جمعته، فرجع به إلى بيته قائلًا «يا ربّ إنّ قومي اتّخذوا هذا القرآن مهجوراً» وتركهم على ما هم عليه كما ترك هارون عليه السلام قوم أخيه موسى بعد القاء الحجّة عليهم، واعتذر

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۶۵

إلى أخيه بقوله: «إنّي خشيت أن تقول فرقت بين بني إسرائيل ولم ترقب قولي»» «۱».

وعلى هذا فإذا لم يكن تفاوت جوهري بين المصحف الموجود ومصحف الإمام علي عليه السلام، وقد أخبر الإمام عليه السلام أنّ القرآن الموجود تامّ الحجّة، فما الداعي لأن يشهر الإمام عليه السلام سيفه كي يظهر قرآنه وهل حصل هذا العمل من الإمام عليّ؟ وكل شخص له أدنى إلمام بسيرة الإمام علي عليه السلام يعلم ويعتقد بأنه عليه السلام كرسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم كانت سيرته لمّ شعث المسلمين وتوحيدهم وإبعاد كلّ ما يؤدّي إلى تفرّقهم، فمثلًا كان موقف الإمام في قضية قتل عثمان معروفاً. فقد اتّهمه عثمان بأنه وكاتبُ عثمان كتبوا كتاباً بقتل الثوّار «۲»، ولكن الإمام عليه السلام ظلّ إلى آخر لحظة يسعى جاهداً لإخماد الفتنة وحقن دماء المسلمين، وبعث الحسنين عليهما السلام للدفاع عن الخليفة وهذا ما يظهر جلياً من رسالة الإمام عليه السلام إلى أبي موسى الأشعري إذ يقول فيها:

«... وليس رجلٌ- فاعلم- أحْرَص على جماعة امّة محمّد صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم وأُلفتها منّي ...» «۳».

وبناءً على هذا فإنّ الدكتور القفاري وأضرابه كتبوا وكرّروا أنّ الإمام كان أسد اللَّه وأسد رسوله، فلماذا لم يظهر قرآنه بسيفه؟ فالدكتور القفاري بهذا السؤال إمّا أن يكون جاهلًا بوضع المجتمع الاسلامي، وسيرة النبيّ صلّى اللَّه عليه وآله والإمام عليه السلام، أو يتجاهل ذلك.

فبعد توحيد المصاحف من قبل عثمان- بعد ان اخبره حذيفة بن اليمان بوجود

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۶۶

اختلاف بين الصحابة في قراءة القرآن وتكفير بعضهم لبعض «۱»- وحسم الاختلاف فما الدّاعي لان يوجد الإمام علي عليه السلام اختلافاً جديداً بين الأمّة الاسلامية. وقد ذكرنا فيما مضى انه لو كان بين مصحف الإمام علي والقرآن الموجود اختلافٌ جوهريٌّ لاتخذت المسألة منحى آخر.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۶۷

حجم أخبار هذه الاسطورة في كتب الشيعة ووزنها عندهم:

اشارة

ماذا يريـد الـدكتور القفاری من هـذا العنوان؟ أيريـد الكلام عن أصل وجود هـذه الرّوايات وحجمها فی كتب الشـيعة؟ أم يريد علاج الإماميـة لهـذه الأخبار وأجوبتهم عنها؟ لأنّ هناك- كما قلنا مراراً- بوناً شاسـعاً بين إثبات وضـبط هذه الأخبار فی الكتب وبين البحث فی فقهها وعلاجها، فالـدكتور القفاری فی مقام مناقشته لجأ كعادته- كما حصـل منه فی مسائـل اخری كالتواتر المعنوی والتواتر اللفظی- إلی خلط الامور بعضها ببعض، مع تقطيعه للعبارات بما يحلو له، واستعمل فی بحثه الألفاظ البذيئة الفاحشة اكثر فاكثر كعادته ولأنّ مطالب هذا البحث فی العمدة تدور حول آراء كبار علماء الإمامية وسنتكلم عنها بشكل موسع فيما بعد.

فهنا نبحث ادعاءات الدكتور القفاری مختصراً:

أ: يقول الدكتور القفاری فی بداية بحثه بعد عدة أسطر مليئة بالأقوال البذيئة:

«لقد لاحظنا أنّ هذه الاسطورة بدأت بروايتين اثنتين فی كتاب سليم بن قيس ... فما لبث أن أخذت بعداً أكبر وزادت أخبارها.» «۱»

وهذا الاتهام ذكره الدكتور القفاری فيما سبق وكرّره وأعاده كثيراً كما لاحظت والحال أن روايتی سليم بن قيس لا علاقة لهما بمسألة التّحريف، لانّهما وردتا فی مقام الحديث عن مصحف الإمام علی عليه السلام، ومثل هاتين الروايتين فی كتب أهل السنّة كثير، كما أن محتوی مصـحف الإمام علی عليه السـلام لا علاقـة له بمسألـة التّحريف، وقـد قـدّمنا فيما مضـی أنّنا بحسب مقاييس الـدكتور القفاری يتحتم علينا تعدية الحكم بالتحريف إلی كتب أهل السـنّة ومؤلفيها. تلك الكتب التی ملئت بروايات مصـحف الإمام علی عليه السلام، وهذا ما لا ينطبق مع المنهج العلمی!

ب: قال الدكتور القفاری:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۶۸

«وقد تولی كبر هذه الفرية ووزر هذا الكفر شيخ الشيعة علی بن إبراهيم القمّی فقد أكثر من الرّوايات ... وتلقف هذه الرّوايات عن كل أفّاك أثيم وسجلها فی تفسيره الذی يحظی بتقدير الشيعة كلها» «۱».

وقد تكلمنا فی مبحث «شـيوع هذه المقالة فی كتب الشـيعة» حول هذا الكتاب وقيمته لدی الإمامية، وكمية وكيفية رواياته، وذكرنا بأنّ هـذا الكتـاب هو من التفسير بالمـأثور؛ وهو مثل أی كتاب فی التفسـير بالمأثور فإنّه يشـتمل علی عـدّة روايات بعضـها سـقيم وبعضـها صحيـح كما هو الحال فی «تفسـير الطبری» و «الـدرّ المنثور» والتی ذكر فيها من أمثال تلك الرّوايات الشـیء الكثير، وأمّا قول الدكتور القفاری: «إنّ هذا التفسير يحظی بتقدير الشيعة كلّها» فهو كذب محض فراجع بحث:

شيوع هذه المقالة فی كتب الشيعة.

ج: قال الدكتور القفاری:

«كانت دوائر الغلاة فی القرن الثالث تعمل علی الاكثار من صنع الرّوايات فی هذا حتی أن شيخهم المفيد يشهد باستفاضتها عند طائفته (الاثنی عشرية)».

ثم أورد الـدكتور القفاری عبارة الشـيخ المفيـد رحمه اللّه تعالی التی تقول: «إنّ الأخبار قد جاءت مسـتفيضة عن أئمة الهدی ...» وبعد عدّة أسطر عاد إلی ألفاظه البذيئة قائلًا:

«إنّ دينـاً يسـتفيض فيه الباطل باطل، والمفيـد يقول باسـتفاضة هـذا الكفر بين طائفته رغم أن شـيخه ابن بابويه يقول: إنّ من نسب إلی الشيعة مثل هذا القول فهو كاذب- كما سبق- وسُلالة أهل البيت الشريف المرتضی وهو من معاصری المفيد بل من تلامذته يقول إنّ

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۶۹

أخبارهم فی هذا لا يعتد بها لأنها أخبار ضعيفة لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع علی صحّته» فهل كل شيخ من هؤلاء يمثل مدرسة ونحلـة والتشـيع يجمعهم. أم هم يتلونـون تلون الحربـاء بحكم التقيـة، أم أنهم قـد أحكموا خطتهم، وأزمعوا أمرهم علی أن يظهر منهم حسب المناسبات والظروف صوتان مختلفان متعارضان حتی لا يتمكن أحد من الوقوف علی حقيقة المذهب ...» «۱».

وقد تكلمنا فی أول هذا المقام عن رأی الشیخ المفید بالتفصیل، وهنا نری أنّ الدكتور القفاری الذی یدعی الصدق والانصاف فی التحقیق ارتكب خیانهٔ علمیهٔ كبری، وذلك أن الشیخ المفید یقول:

«إنّ الأخبار قد جاءت مستفیضهٔ ...».

ولكن الدكتور القفاری استند إلی قول الشیخ المفید بأنّ الحكم بالتحریف مستفیض لدی علماء الإمامیهٔ، ومن ثمّ قارن بین رأی الشیخ المفید ورأی ابن بابویه والسید المرتضی رحمهٔ اللَّه تعالی علیهم أجمعین لینتج تلوّن الشیعهٔ وطبّل بالقول بالتقیهٔ و ...

هل الحكم باستفاضهٔ أخبار التّحریف- كما قاله الشیخ المفید- هو عین الحكم باستفاضهٔ القول بالتحریف لدی الإمامیهٔ- كما نسب الدكتور القفاری إلی الشیخ المفید زوراً وبهتاناً؟

وأمّا رأی ابن بابویه، فإنّه صرّح فی مقام بیان كمّیهٔ تلك الأخبار:

«إنّه قد نزل من الوحی الذی لیس بقرآن ما لو جمع إلی القرآن لكان مبلغه مقدار سبعهٔ عشر الف آیهٔ».

وبعد ذكره عدّهٔ روایات قال:

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۴۷۰

«ومثل هذا كثیر، كلّه وحی لیس بقرآن» «۱».

والسید المرتضی أیضاً یقول:

«توجد تلك الأخبار لكنها ضعیفهٔ لا یعتد بها» «۲».

فعلی هذا، فإنّ الكلام إذا كان یرتبط باصل وجود الرّوایات فهؤلاء الأعلام اعترفوا جمیعهم بوجودها وأمّا إذا كان الكلام فی مقام علاج هذه الرّوایات فهؤلاء الأساطین من الإمامیهٔ یصرّحون بنفی القول بالتحریف. فمنهم من حمل الرّوایات علی الحدیث القدسی كالشیخ الصّدوق ومنهم من حملها علی الوحی التنزیلی غیر القرآنی كالشیخ المفید- الذی مرّ نصُّ عبارته فی مبحث «ما تقوله مصادر الشیعهٔ فی هذه الفریهٔ»- ومنهم من حكم بتضعیف الرّوایات بالمرهٔ وسقوطها للمبنی الذی اتخذوه- وهو أنّ القرآن قد جمع ودوّن بشكله الموجود الآن فی زمان النبیّ صلّی اللَّه علیه وآله وسلّم- كالسید المرتضی رحمهٔ اللَّه تعالی علیهم أجمعین.

فمع هذا، ما هذه الأقاویل من الدكتور القفاری بقوله: «یتلونون تلوّن الحرباء بحكم التقیهٔ ... صوتان مختلفان متعارضان و ...» إلی آخر دعایاته.

قال الدكتور القفاری:

«فی ظل الدولهٔ الصفویهٔ كثر الوضع لأخبار هذه الأسطورهٔ ...

وتجاوزت الحجم الذی سجلته هذه الزمرهٔ إلی درجهٔ أن شهد شیخهم المجلسی صاحب بحار الأنوار بأنّ أخبارهم فی هذا أصبحت تضاهی أخبار الإمامهٔ یقول: «وعندی أنّ الأخبار فی هذا الباب متواترهٔ معنی وطرح جمیعها یوجب رفع الاعتماد عن الأخبار رأساً بل ظنی أن الأخبار فی هذا الباب تقصر عن أخبار الامامهٔ» هذه

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۴۷۱

شهادهٔ من المجلسی المتوفی سنهٔ (۱۱۱۱ ه.) علی تضخّم أخبار هذه الاسطورهٔ والتی كانت ... عند ابن بابویه القمّی المتوفی (۳۸۱ ه.) لا تكاد توجد ... والشیخ الطوسی أنكر نسبهٔ هذا إلی الشیعهٔ ...» «۱».

نلاحظ هنا أنّ الدكتور القفاری ارتكب فی هذه العبارهٔ عدّهٔ أخطاء عمداً أو سهواً:

أولًا: مرّ علیك إنّ علماء العصر الصفوی صرّحوا بعدم التّحریف فی القرآن بالاتفاق.

ثانیاً: إنّ الدكتور القفاری بقوله: «فی ظل الدولهٔ الصفویهٔ كثر الوضع لأخبار هذه الاسطورهٔ ...» تنبّه إلی خطأه ولم یجد من حیلهٔ للخلاص إلّاالاعتراف بقوله:

«لكن يرد على ذلك أنّ تلك الرّوايات موجودة فى كتب معاصرة للطوسى أو أقدم كتفسير القمّى والعياشى وفرات إلّاإذا قلنا أن الشيعة يغيّرون فى كتب قدمائهم كما فعلوا فى كتاب سليم بن قيس» «۲».

ثالثاً: قلنا آنفاً ان المجلسى اعتمد فى كتابة موسوعته الحديثية (أى بحار الأنوار) على أربعمئة كتاب من كتب الشيعة، وخمسة وثمانين كتاباً من كتب أهل السنّة، وعليه فمن الطبيعى أن يضم كل باب من أبواب البحار مجموعة كبيرة من الأحاديث تفوق ما يضمّ غيرها من الكتب، ويكون حاله كحال كتاب «كنز العمال» الذى يضمّ كل باب منه أضعاف ما يحويه أى كتاب آخر من الأحاديث.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۷۲

رابعاً: يقول العلامة المجلسى:

«إنّ الأخبار فى هذا الباب متواترة معنى».

ألا يُعلَم الفرق بين «المتواتر» بصورة مطلقة و «المتواتر مع قيد المعنى» «۱» أم يتجاهل ذلك؟ إنّ نصَّ عبارة المجلسى هو «المتواتر» بقيد «المعنى» وكما ذكرنا سابقاً فانّ التعبير بهذا اللفظ معناه: وجود عدّة روايات فى هذا المقام كلها تتفق على معنى كلّى مشترك بينها، وهو عبارة عن التغيير بالمعنى الأعمّ، وهو بهذا المعنى يشمل التّحريف بالمعنى المتنازع فيه- أى التّحريف بمعنى النقيصة- والتغيير فى تأليف الآيات، ونقل آية من القرآن من موضع إلى موضع آخر، والاختلاف فى القراءات، وتأويل وتفسير الآيات على حسب تنزيل الوحى غير القرآنى، والجرى، وتطبيق الآيات على المصاديق وغير ذلك. وعلى هذا فإنّ حجم الرّوايات الواردة فى خصوص التّحريف بمعنى النقيصة هو أقل بقليل ممّا يدّعون، وإذا كان المحدث الجزائرى يقول: «إنّ الأخبار الدالّة على ذلك تزيد على ألفى حديث» «۲» فمراده أنّ الأحاديث التى تشمل كل هذه الأقسام المتقدمة من التّحريف تبلغ هذا العدد، وهى الشاملة للتغيير بمعناه الأعم، هذا بحسب مداليل تلك الرّوايات، أما بحسب أسانيدها ورواياتها فهى شاملة لكل أقسام الرّوايات من ضعيفة ومرسلة وصحيحة ومجعولة والتى رواتها ضعاف أو مجاهيل من العامة أو الخاصّة، فهما- أى المحدثان المجلسى والجزائرى- يخبران فقط عن كمية هذه الأحاديث لا نوعيتها،

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۷۳

وهذه الأحاديث هى نفس الرّوايات التى أوردها المحدّث النورى فى فصل الخطاب، وقد تكلمنا عنها مفصلًا فى مباحث «كتاب فصل الخطاب ونقاط مهمّة»، ولاحظت كيف أنّ مراسيلها تلحق بمسانيدها، وأنّها على طوائف متعددة، وأكثرها- على فرض صحّة إسناده ودلالته- بعيد عن محلّ النزاع.

خامساً: انّ ابن بابويه رحمه اللَّه لم يقل إطلاقاً «تلك الأخبار لا تكاد توجد» كما نسب إليه الدكتور القفارى ولكنه- أى ابن بابويه- فى مقام «علاج» الرّوايات يقول:

«لم يذهب أحد من الشيعة إلى القول بالتحريف اعتماداً على هذه الأخبار، وقال: هذه الأخبار تحمل على الحديث القدسى».

أمّا نصّ عبارته فى مقام كميّة الأخبار فهى:

«... ومثل هذا كثير،- أى هذه الأخبار- كثير كلّه وحى ليس بقرآن.»

سادساً: ادّعى الدكتور القفارى قائلًا:

«والشيخ الطوسى أنكر نسبة هذا إلى الشيعة».

ثم قارن بين هذا القول وقول العلامة المجلسى:

«إنّ الأخبار فى هذا الباب متواترة معنى ...».

وقد خلط الدكتور القفارى كما هو واضح بين كلامين أحدهما فى مقام بيان كمية هذه الرّوايات وهو قول العلّامة المجلسى، والثانى فى مقام علاج هذه الرّوايات وهو قول الشيخ الطوسى، ومن ثم أثبت التناقض بين القولين والحال أنه لا تناقض اطلاقاً بين قولى

العلمين لأنّ من شروط التناقض وحدهٔ الموضوع، أمّا هنا فالموضوع مختلف، فالأول يتحدث عن كمیهٔ الرّوايات، والآخر عن علاجها.

ودليلنا على ما ذكرنا قول الشيخ الطوسی بعد ذلک والذی حذفه الدكتور

سلامهٔ القرآن من التحريف، ص: ۴۷۴

القفاری من كلامه:

«ورويت روايات كثيرهٔ من جهة العامّهٔ والخاصّهٔ بنقصان كثير من آی القرآن ونقل شیء من موضع الی موضع ...» «۱».

فحذف الدكتور القفاری هذه العبارهٔ عمداً واكتفى بالجملهٔ الاولى التی ذكرناها ليثبت التناقض الموهوم بين القولين فی حين أنّ قول الشيخ الطوسی «رويت روايات كثيرهٔ» يتفق مع قول المجلسی «الأخبار فی هذا الباب متواترهٔ معنى» تماماً «۲».

شهادهٔ هامهٔ أو موهومهٔ!

هذا، والآن انظر إلى «الشهادهٔ الهامهٔ» و «الوثيقهٔ التاريخيهٔ» التی حصل عليها الدكتور القفاری بعد جهده، يقول الدكتور القفاری حول المحدّث النوری:

«وقد أرهق النُّوری صاحب فصل الخطاب ليجد وسيلهٔ يتخلص بها من كلام الطوسی فقال: والطوسی فی إنكاره- يعنی إنكار التّحريف- معذور لقلّهٔ تتبعه الناشیء من قلّهٔ تلک الكتب عنده» «۳».

ثمّ قال الدكتور القفاری:

«لكن الطوسی هو شيخ الشيعهٔ فی زمنه وهو مؤلف كتابين من كتبهم الأربعهٔ المعتمدهٔ فی الحديث وكتابين من كتبه المعتمدهٔ فی الرّجال فلا يتصور أن يوصف بقلهٔ التتبع أو بقلهٔ الكتب عنده كما يقوله هذا

سلامهٔ القرآن من التحريف، ص: ۴۷۵

النوری الطبرسی. بل نحن نأخذ من قول الطبرسی هذا شهادهٔ هامهٔ أو وثيقهٔ تاريخيهٔ تثبت أن الوضع لهذه الاسطورهٔ لم يتسع ويصل إلى هذا المستوى الموجود اليوم إلّافی ظل الحكم الصفوی ولا يستبعد أن تضاف روايات من هذه الرّوايات إلى شيوخهم القدامى لخدمهٔ هذه الاسطورهٔ ...» «۱».

فما نسبه الدكتور القفاری إلى المحدث النوری وأخذ منه: «شهادهٔ هامّهٔ» و «وثيقهٔ تاريخيهٔ» هو نوع من الجهل أو الخيانهٔ فی نقل العبارهٔ ليس إلّا؛ فإنّ المحدث النوری فی ردّ رأی المحقق البغدادی (ت ۱۲۲۷) قال ذلک «۲»، ولا علاقهٔ له أساساً برأی وعبارهٔ شيخ الطائفهٔ الطوسی، حتى يتوصل الدكتور القفاری إلى نتائجه تلک. انظر وتعجّب!

وبعد هذه الشهادهٔ الهامّهٔ والوثيقهٔ التاريخيهٔ يستمر الدكتور القفاری فی عثراته قائلًا:

«... الشواهد قائمهٔ على أن الكذب فی الشيعهٔ كثير كما تشهد بهذا كتب أهل السنهٔ وتقر بذلک كتب الشيعهٔ نفسها» «۳».

أیُّ من كتب أهل السنهٔ يشهد بأن الكذب فی الشيعهٔ كثير؟ لم يأتِ الدكتور

سلامهٔ القرآن من التحريف، ص: ۴۷۶

القفاری بأی دليل على قوله كی يتسنى لنا بحثه، ثمّ إنّه ترقّى ليدّعی: «وتقرّ بذلک كتب الشيعهٔ نفسها ...» وهذا أيضاً كذب فاضح وسيأتی البحث عنه.

والحاصل إنّ من تكلّم من الإماميهٔ قديماً وحديثاً فی مقام حجم وكمّيهٔ هذه الأخبار إذا كان ناظراً إلى المفهوم الجامع من مدلول تلک الرّوايات يعنی التغيير بمعنى الاعم (المشتمل على كلِّ نوع من التغيير من اختلاف فی تأليف الآيات والقراءات، والتّحريف المعنوی ونقص فی الوحی بعنوان التنزيل أو التأويل، وتطبيق الآيات على غير شأن نزولها والنقص فی الوحی بعنوان الحديث القدسی وأخيراً النقص فی الفاظ آيات الوحی القرآنی- وهو محل النزاع- و ...) فصحّ أن يعبّر عنه ب «روايات كثيرهٔ»، «أخبار متواترهٔ معنى»،

«تزيـد على ألفى روايـة»، «ضـرورة المـذهب» و ... وأقوى شاهـد على ذلك كتاب فصل الخطاب فقد ذكر تمام تلك الرّوايات وبحثنا عنه فى عـدة نقـاط ولاحظت عزيزى القـارئ أن أكـثر مـا ذكره المحـدث النورى خـارج عن محـلّ النزاع وهو مـا اعترف به الـدكتور القفارى نفسه بقوله:

«إنّ فى الرّوايات التى جمعها «محمّد مال اللَّه» من كتب الشيعة فى هذا الباب ما ليس بصريح فى هذا الأمر بل هو يندرج بشكل واضح فى بـاب التأويـل كمـا إنه وقع- كمـا وقع احسـان الهى ظهير من قبله- بـذكر بعض الرّوايات للشـيعة والتى جمعها فيها ذكر قراءة للآية مروية عن السلف واعتبرها- بجهل- من قبيل التّحريف» «۱».

وإنّ من الإماميـة من ذكر فى مقام حجم أخبار التّحريف بمعناه الأخص- يعنى التّحريف باسـقاط الآيات من وحى القرآن وهو المعنى المتنازع فيه- أن هذه التعابير: «أخبار آحاد»، «أخبار ضعيفة»، وهذا لا يختص بماضى الشيعة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۷۷

وحاضرهم والعصر الصفوى وغيره.

ومن هـذا المنطلق قسَّم السـيد الخوئى كـذلك روايات هـذا الباب إلى عـدّة طوائف، ولكن الـدكتور القفارى- مع الأسف- أخـذ من عبارة السـيد الخوئى رحمه اللَّه بعضـها وترك بعضـها الآخر ممّا يوهم الآخرين ويسند ادّعاءاته، فقد نقل الدكتور القفارى بعض عبارة السيد الخوئى رحمه اللَّه وهو قوله:

«إنّ كثرة الرّوايات (رواياتهم) من طريق أهل البيت تورث القطع بصدور بعضـها عن المعصومين ولا أقل من الاطمئنان بذلك وفيها ما روى بطريق معتبر» «۱».

والآن ننقل إليك نصّ عبارة السيد الخوئى رحمه اللَّه- التى قالها فى مقام علاج هذه الرّوايات- ليتضح لك مراده:

«إنّ هـذه الرّوايات لا دلالـة فيها على وقوع التّحريف فى القرآن بالمعنى المتنازع فيه، توضـيح ذلك: إنّ كثيراً من الرّوايات وإن كانت ضعيفة السـند فإنّ جملة منها نقلت من كتاب أحمد بن محمّد السيّارى الذى اتفق علماء الرّجال على فساد مذهبه وإنّه يقول بالتناسخ، ومن على بن أحمـد الكوفى الذى ذكر علماء الرجال إنّه كذّاب وإنّه فاسد المذهب، إلّاأنّ كثرة الرّوايات تورث القطع بصدور بعضـها عن المعصومين عليهم السـلام ولا أقل من الاطمئنان بـذلك وفيها ما روى بطريق معتبر ... وعلينا أن نبحث عن مـداليل هـذه الرّوايات وايضاح أنها ليست متحدة فى المفاد وأنها على طوائف» «۲».

ثم يقسّم رحمه اللَّه الرّوايات إلى أربع طوائف، ويعالج كل طائفة على حدة، وقال

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۷۸

فى البحث عن مـداليلها مـا حاصـله، منهـا: من قبيـل القراءات والتّحريف المعنوى أى حمـل الآيـات على غير معانيهـا، ومنهـا: من قبيل التنزيل بعنوان التفسـير، ومنها من قبيل التّحريف بالزيادة فى القرآن؛ وهى باطلـة باجماع الفريقين ومعلوم أنَّ كل هـذه الطوائف خارج عن محلّ النزاع.

ومنها: من قبيل التّحريف فى القرآن بالنقيصة- وهو محلّ النزاع- وعالجه بالتفصيل فراجع إن شئت «۱».

فقول السـيد الخوئى «إن كثرة الرّوايات ...» شامل لكلّ هـذه الطوائف برغم أنّ الدكتور القفارى خان الأمانة فى نقله للعبارة، ولم يورد ما قبل عبارة السيد الخوئى وما بعدها.

ونقول الآن إذا كان منهـج الدكتور القفارى علمياً وأن ما أورده فى المقام حقّ، فهل نحن من حقّنا سـلوك هذه الطريقة العلمية نفسـها حيـال حجم الرّوايـات التى تتحـدث عن موضوع التّحريف فى كتب أهـل السـنة، بطوائفها المختلفـة التى أشـرنا إليها؟ ومن ثمّ نتشـبّث باعتراف قـدماء أهل السـنة مثل «قاسم بن سـلّام» (ت ۲۲۴) الـذى صـرّح بكثرة هذه الرّوايات «۲» ومتأخرى أهل السـنة مثل «السيوطى» الـذى قال بعـد ذكر طائفة من هذه الرّوايات: «ومثله كثير» «۳» وأيضاً العلماء المعاصـرين مثل «الرافعى» الـذى يقول: «ليست بقليل» «۴»

وكـذلك نتمسّك باعتراف «الآلوسـى» بقوله: «لا تحصـى كثرة» «۵» وبتقطيع هـذه العبـارات من أماكنها- كما فعل الـدكتور القفارى- تحصل لنا النتيجة الآتية: إنّ عدد القائلين بالتحريف من بين أهل

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۷۹

السنّة قـديماً وحـديثاً ليس بقليـل، بـل إنّه أكثر من أن يحصـى. أو نأخـذ كلام الشوكانى القائل: «هـذه الرّوايات قليلـة» دون النظر إلى الطوائف المختلفـة من هـذه الرّوايات ثم نقارنه بكلام «الآلوسـى» ونقول بعده: هذه هى الشـهادة الهامّة والوثيقة التاريخية ونغض النظر عن علاج علماء أهل السنة لهذه الأخبار ولإثارة احساسات وعواطف القراء ننقل عين الفاظ الدكتور القفارى مع تطبيق ما توصّلنا إليه:

«وبعـد هـذا الاعتراف من أساطين أهل السـنة وشـيوخهم، هل يشك أحد يقرأ هذه الدعاوى العريضة فى أنّ القوم قد وقعوا فى درك مظلم وفى مستنقع آسن ...

وكم يتألم المسـلم وهو يقرأ مثل هـذه الكلمات المظلمة وكم يشـفق على قوم اعتمدوا فى دينهم على كتب حوت هذا «الغثاء» وركنوا فى أمرهم إلى شيوخ يجاهرون بهذا الكفر، قد باعوا أنفسهم للشيطان وجعلوا نواصيهم بيده ... «۱».

ولقد لاحظنا إنّ هذه الاسـطورة قد بدأت برواية واحدة فى كتاب «الموطأ» لمالك بن أنس «۲» وما لبث أن أخذت بعداً أكبر وزادت أخبارها حتى قال شـيوخهم بتواتر هذه الفرية عندهم واستفاضـتها فى كتبهم إلى أن قيل إنّها أكثر من أن تحصى، وهذا بلا شك دليل بطلان أخبارهم كلها فما دام الكـذب عندهم يصل إلى حد لا يحصـى كثرة فلا ثقة بسائر أخبارهم وكل من يذهب هذا المذهب فإنّه ليس من الإسـلام فى شيء ... وإنّ أخبارهم التى نسبوها زوراً وكذباً للنبى صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم قد ظهر كذبها واستبان زيفها بهذا الكفر المعلن» «۳».

وإنّ الكذابين على النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم كما تقول كتب أهل السنة قد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۸۰

كثروا فى صفوفهم وكان الوهابيون مطية لكل من أراد الكيد للاسلام واهله، كما أثبتته الأحداث والوقائع» «۱».

فهل هذا من القضاء العادل والمنهج التحقيقى؟ وجواب ذلك يكون بعهدة الدكتور القفارى!!

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۸۱

هل إنكار المنكرين لهذا الكفر من الشيعة من قبيل التقية؟

نظرة إلى التقية

إنّ البحث والتحقيق فى موضوع التقية له مجال آخر غير هذه الرّسالة، إلّاأنه ينبغى لنا ذكر بعض النكات الأساسية فى هذا الموضوع بما يرتبط بنقد مقالة الدكتور القفارى:

۱- إنّ الآيات القرآنية نفسها هى أساس تشريع التقية «۱».

۲- إنّ التقية ليست بكذب ولا نفاق كما يدّعى بعض الوهابيين أمثال «احسان الهى ظهير» الذى يقول:

«لا تصدقوهم- أى لا تصدقوا الشيعة- فإنّهم يعتقدون بالتقية والتقية هى الكذب والخداع وعلماء الشيعة يكذّبون ولا يعتقدون بالقرآن بل عندهم قرآن آخر» «۲».

أو الدكتور القفارى القائل:

«إنّ التقية عندهم هى الكذب والنفاق ومع هذا يعتبرون ذلك من الدين بل هو الدين كلّه» «۳».

ثم إنّه إن كانت التقية نفاقاً فلقد اسـتعمل أحمد بن حنبل هذا النفاق بعينه لما احضـر للمرّة الاولى فقال له الوالى: ما تقول فى القرآن؟

قال: «هو كلام اللّه قال:

أمخلوق هو؟ قال: هو كلام اللّه لا أزيد عليها» «۴».

ولكنه زاد بعد ما علا نجمه فى عصر المتوكّل، وكفّر من لم يزد فكان يقول

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۸۲

ويكتب فى رسائله:

«ومن زعم أنّ القرآن كلام اللّه ووقف، ولم يقل ليس بمخلوق فهو أخبث من القول الأوّل» «۱».

يعنى أخبث من القول بخلق القرآن نفسه.

وقال أيضاً فى الفرق الثلاث التى ينبزها بلقب الجهمية:

«وقالت طائفة، القرآن كلام اللّه وسكتت (كما سكت ابن حنبل فى ذاك المجلس تقية) وهى الواقفة الملعونة» «۲».

بل إن عامة أهل الحديث قد استعملوا هذا النفاق أيضاً حيث أجابوا المأمون بما يريد فى محنة خلق القرآن، ما عدا أفراداً معدودين منهم «محمّد بن نوح» و «أبو نعيم» و «البويطى» «۳».

هذا وإذا فتّشنا زوايا كتب القوم نجد أكثر من تلك الموارد «۴».

۳- فى موضوع التقية هنالك اختلاف بين وجهات نظر علماء الشيعة، ولكن المحققين من الإمامية رحمة اللّه عليهم أجمعين يتفقون على أنّه:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۸۳

«لا تقية فيما يرجع بفساد فى بيضة الإسلام وهدم لحصن الإسلام ولا فى عظائم الامور الدينيّة ... وكذلك لا تقية فى الدماء المحقونة ... إنّما التقية فيما الخطب فيه سهل من الأعمال والأقوال لمن خاف على نفسه أو على اهله وأصحابه» «۱».

ورغم اختلاف آراء العلماء فى حدّ التقية وحدودها، ولكن القدر المتيقّن المتّفق عليه هو أن التقية تشرع فى الحالات التى يعتقد فيها الإنسان اعتقاداً حقاً فى الواقع ولكنه باطل بنظر المخالف، ويعاقب عليه، فعلى الإنسان أن يدفع الخطر والخوف عن نفسه ويتّقى المقابل، هذا هو القدر المتيقن من التقيّة، وبدونه تصبح التقية لغواً وموضوعها منتفياً.

وعلى هذا فإذا كان المنكرون لتحريف القرآن من الشيعة يقولون بذلك تقيّة يعنى أنهم فى باطنهم يعتقدون بوجود التّحريف فى القرآن الكريم، ولكنهم يظهرون خلاف ما بدا لهم، أليس لهم مدرك يعتمدون عليه فى معتقدهم هذا؟ والمستمسك الوحيد للاعتقاد بتحريف القرآن هو الرّوايات قطعاً ليس إلّا. وإذا كان لهم دليل آخر فمنشأه أيضاً هو الرّوايات كما رأيتم فى مبحث «دراسة روايات التحريف فى مصادر الشيعة وأهل السنة» فنقول متسائلين:

ألا توجد مثل هذه الرّوايات فى كتب أهل السنة (والتى يجب حملها على التقية فى فرضنا)؟

أليست رواياتهم من حيث مصادر وقوة سندها أقوى من روايات الشيعة؟

أليست المصادر التى تذكر هذا النوع من الرّوايات من الكتب المعتبرة؟

أوَ لم يعتمد القائلون بالتحريف من علماء الشيعة أمثال «المحدث النورى»

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۸۴

و «سيد نعمة اللّه الجزائرى» وبعض آخر على روايات أهل السنّة من أجل إثبات أوهامهم؟

ألا يوجد بين علماء أهل السنة أفراد مثل «ابن شنبوذ» و «الشعرانى» و «ابن الخطيب» وغيرهم ممّن يتمسك ببعض هذه الرّوايات ويقولون بتحريف القرآن؟ «۱»

وعلى هذا لا وجه للتقية فى مسألة تحريف القرآن اطلاقاً.

والآن وبعد هذه المقدمة نلقى نظرة على هذا الفصل، فالدكتور القفارى بادئ ذى بدء تشبّث بأوهام «المحدث الجزائرى» و «المحدث النورى» فالمحدث الجزائرى يقول:

«إنّ هذا القول- أى القول بعدم تحريف القرآن- إنّما صدر منهم- أى من أجلّاء علماء الإمامية كالصدوق والشيخ الطوسى والشريف المرتضى- لأجل مصالح كثيرة منها سد باب الطعن عليهم بأنّه إذا جاز هذا فى القرآن فكيف جاز العمل بقواعده وأحكامه مع جواز لحوق التّحريف لها.» «۲»

وأمّا «المحدث النورى» فقد قال:

«ثمّ لا- يخفى على المتأمل فى كتاب التبيان ان طريقته فيه على نهاية المداراة والمماشاة مع المخالفين فإنّك تراه اقتصر فى تفسير الآيات على نقل كلام الحسن وقتادة والضحاك والسدى وابن جريح والجبائى والزجاج وابن زيد وامثالهم ... ولم يذكر خبراً عن أحد من الأئمة عليهم السلام إلّاقليلًا ... وهو بمكان من القرابة لو لم يكن على وجه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۸۵

المماشاة فمن المحتمل أن يكون هذا القول- أى الإعراض عن روايات كثيرة رويت من جهة العامة والخاصة بنقصان كثير من آى القرآن منه- أى من الشيخ الطوسى رحمه اللَّه- فيه- أى فى تفسير التبيان- على نحو ذلك ومما يؤكد كون وضع هذا الكتاب على التقية ما ذكره السيد الجليل على بن طاووس فى سعد السعود وهذا لفظه: ونحن نذكر ما حكاه أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسى فى كتاب التبيان وحملته التقية على الاقتصار عليه من تفصيل المكّى من المدنى والخلاف فى أوقاته الخ» «۱».

وبعد بيان عبارتى المحدّثَين قال الدكتور القفارى:

«انهما- أى المحدث الجزائرى والنورى- ممن يجاهر بهذا الكفر ويعلنه ومن يفعل ذلك فليس من الإسلام فى شيء وإذا كنّا نتثبت فى خبر الفاسق فما بالك بأخبار هؤلاء ... وأرى خطأ من يأخذ كلام هذا الجزائرى ومن على شاكلته باطلاق ...

وإذا كنا لا نأخذ بكلام هؤلاء الأفاكين الآثمين فهذا لا يعنى أيضاً أن نأخذ بسذاجة ظاهرة وبسطحية غافلة ما يقوله أصحاب الرأى الآخر باطلاق ونحن نعلم ان التقية من اصولهم ...

وعلى هذا فلابد من دراسة متأنّية وأمينة لهذه القضية فاقول كما نقل شيخهم المفيد اجماع طائفته على هذا الكفر كما أسلفنا ...» «۲».

نحن الآن لسنا فى صدد أن هذا النوع من الاتهامات، وارد فى شأن المحدثين الجزائرى والنورى أم لا؟ وإنما نريد أن نبين أنّ الدكتور القفارى شرط على نفسه فى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۸۶

أول بحثه أن تكون دراسته لمذهب الإمامية «متأنّية!!» و «أمينة!!!».

والآن لنأتِ ونحاكم الدكتور القفارى على «تأنيه!» و «أمانته!» وهل أنه وفى بهما أم لا؟

فهو ومن أول وهلة لدراسته قد خان وقطّع عبارة الشيخ المفيد فأخذ صدرها وترك ذيلها، وحرّف كلمة «تأليف» الواردة فى كلام الشيخ المفيد إلى «تحريف» لتصل (أمانته) العلمية إلى أوجها، وبعد ذلك قام بالافتراء على الشيخ المفيد وقال زوراً وبهتاناً «نقل إجماع طائفته على هذا الكفر!!» فأين ادّعى المفيد ذلك؟ وفى أى كتاب؟

أيّها الدكتور ضاعت الأمانة التى تعهدت بالتزامها فى بداية بحثك!

والآن ينبغى لنا الوقوف على بعض النكات التى ذكرها الدكتور القفارى لرفع الشبهات التى فيها.

إنّك لو تتبعت هذا الفصل من أوله إلى آخره لما وجدت شيئاً مما قاله الدكتور القفارى يستحق الذكر سوى هاتين العبارتين من المحدث النورى والجزائرى اللتين لا سابقة قبلهما أى لم يقل أحد من الشيعة بأن القول بسلامة القرآن هو التقية عند الشيعة، فإن كان عند الدكتور القفارى عدالة فى الحكم يكفيه اعتراف «المحدّث النورى» بانفراده من بين الشيعة بالقول بالتحريف وقد أورد الدكتور

القفاری نصّ کلامه «۱»، وأیضاً إقرار المحدّث الجزائری الذی یقول: إنّه لا یقین عنده بأنّ علماء الإمامیة قالوا ذلک تقیة، وقد أورد الدکتور القفاری أیضاً نصّ عبارته قائلًا:

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۴۸۷

«وحتّی نعمة اللَّه الجزائری الذی قال: إن إنکارهم تقیّة لم یکن علی یقین من هذا ...» «۱».

نعم تکفی هذه الاعترافات من المحدثین النوری والجزائری لِطیّ صفحة التقیة وإقرار الدکتور القفاری بأنّ وعوده للقرّاء فی أکثر فصل کتابه وإحالته لهم إلی هذا الفصل سراب لیس إلّا «۲».

لکن یبدو أنّ الدکتور القفاری ذکر کل تلک المقدمات لکی یمکن له الخدشة فی کلمات ونصوص أجلاء علماء الإمامیة فی نزاهة القرآن عن التّحریف حتی یصل أخیراً إلی اتّهام جلّ الإمامیة بالقول بالتحریف ولذا تراه یقول:

«والذی تولی کبر عقیدة التّحریف وأکثر من الوضع فیها هم الاثنا عشریة» «۳».

واستنتج أیضاً من بحث هذه الادعاءات، شیوع الکذب والدس فی کتب الشیعة فقال:

«وفی النهایة أقول: ... تبین شیوع الکذب والدس فی کتبهم ...» «۴».

ویحتمل أنّ الدکتور القفاری یرید ان یوجد جواباً نقضیاً لقول أکثر علماء أهل السنة- مع التنبیه إلی مناقشات أهل السنة أنفسهم فی نسخ التلاوة والأدلة علی عینیة نسخ التلاوة مع التّحریف- لأنک لاحظت أنّ الدکتور القفاری فی مقابل هذه الأدلة- من السید الخوئی وغیره- لم تکن لدیه جواب ونقد، بل إنّه تحفّظ علی أدلّة

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۴۸۸

السید الخوئی ولم یأت بها «۱» مستبدلًا إیّاها بوابل من الکلمات الفاحشة وغضَّ الطرف عن مناقشات أهل السنة أنفسهم لنسخ التلاوة. وإلّا فإنّ قول الدکتور القفاری هذا بأنّه: شاع الکذب والدس فی کتب الشیعة- وخصوصاً فی العهد الصفوی دسّ الشیعة فی کتب قدمائهم- معناه فی الواقع أنّ الرّوایات لم تکن موجودة فی کتب القدماء حتّی یستعمل أمثال الشیخ الصدوق وشیخ الطائفة الطوسی التقیّة فی هذا المجال، وأساساً یجب أن ینتفی موضوع التقیة فی نظر الدکتور القفاری.

هذا وإنّ توهم المحدث الجزائری فی احتماله التقیّة لیس بصحیح وهذه المشکلة وقع فیها المحدث الجزائری بلحاظ مسلکه الأخباری الذی یقبل بکل روایة فی هذا الباب من غیر النظر إلی الأسانید والمدالیل، ویعدّهامن روایات التّحریف والحال إنّ أکثر روایات هذا الباب فی نظر أعلام الإمامیة روایات مرسلة، أمّا من حیث المدلول فهی أجنبیة عن التّحریف بالمعنی المتنازع فیه- وهو التّحریف بالنقیصة- ولعلّ المحدّث الجزائری مع تفطّنه لهذه النکتة انصرف عن هذا التوهم وتردّد فی نسبة التقیة لهؤلاء الاعلام فی هذه المسألة کما رأیتم نصَّ کلامه.

وعلاوة علی ذلک فإن کان أعلام الإمامیة- بزعم المحدث الجزائری- قد قالوا بعدم التّحریف فی القرآن لسد باب الطعن علیهم من قبل المخالفین، لتوجّه الطعن أولًا وقبل کل أحد إلی المخالفین أنفسهم، فهذا «الفضل بن شاذان» (ت ۲۶۰) الذی کان قبل الشیخ الصدوق (ت ۳۸۶) والسید المرتضی (ت ۴۳۶) والشیخ الطوسی ۴۶۰) یقول فی التعریض بأهل السنَّة:

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۴۸۹

«رویتم أنّ الشاة جاءت فأکلت الصحیفة التی فیها القرآن، فذهب من القرآن جمیع ما کان فی تلک الصحیفة ... ورویتم أنّ عمر بن الخطاب قال: لقد قتل بالیمامة قوم یقرؤون قرآناً کثیراً لا یقرؤه غیرهم فذهب من القرآن ما کان عند هؤلاء النفر ... ورویتم أن أبا موسی الأشعری ... قال «واللَّه لقد کنا نقرأ سورة علی عهد رسول اللَّه صلّی اللَّه علیه وآله کنا نشبّهها ببراءة تغلیظاً وتشدیداً فنسیناها غیر إنی أحفظ حرفاً واحداً منها أو حرفین: لو کان لابن آدم ...» ورویتم أن سورة الأحزاب کانت ضعف ما هی فذهب منها مثل ما بقی فی أیدینا، ورویتم أن سورة «لم یکن» کانت مثل سورة البقرة قبل أن یضیع منها ما ضاع ... فلئن کان الأمر علی ما رویتم لقد

ذهب عامة كتاب اللّه عز وجل الذى أنزله على محمّد صلّى اللّه عليه وآله ... فأىّ وقيعةٍ تكون أشد ممّا تروونه ...» «۱».

ومع وجود مثل هذا التعريض بكتب أهل السنة لا يبقى مجال للطعن فى كتب الشيعة. وعلى أية حال فالدكتور القفارى- حسبما قال- يريد من هذه التمهيدات إنّه لا يقبل بسذاجة ظاهرة وسطحية غافلة آراء أعلام الإمامية كالشيخ الصدوق (ت ۳۸۱ ه)، والشيخ الطوسى (ت ۴۶۰)، والسيد المرتضى (ت ۴۳۶)، والطبرسى (ت ۵۴۸) صاحب مجمع البيان فى صيانة القرآن عن التّحريف، وإنما يريد مع «دراسة متأنية وأمينة» البحث فى هذه القضية، فيقول:

«ولكن بقى أن ندرس البرهان الذى قدمه نعمة اللّه الجزائرى فى أنَّ إنكار هؤلاء المنكرين كان على سبيل التقية بدليل أنهم «رووا فى مؤلفاتهم أخباراً كثيرة تشتمل على وقوع تلك الامور فى القرآن ...» فهل هذا حقيقى بالنسبة لأولئك المنكرين؟».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۹۰

ثم قال:

«نبدأ بابن بابويه القمى «الصدوق» (ت ۳۸۱) باعتباره أول من أنكر على هؤلاء الغلاة وأعلن أنّ هذا لا يمثل مذهب الشيعة» «۱».

ابن بابويه وانكاره لما ينسب لطائفته:

لم تكن الأبحاث التى ذكرها الدكتور القفارى فى الواقع إلا تكراراً لما ذكره أولًا ونحن هنا نورد أهم البحوث التى أوردها مع نقدها:

أ: يقول الدكتور القفارى فى مقام بيان الرأى الصريح لابن بابويه الصدوق رحمه اللّه فى نزاهة القرآن عن التّحريف:

«فى قوله- أى قول ابن بابويه الصدوق رحمه اللّه-: «ومن نسب إلينا إنا نقول بأن القرآن أكثر من ذلك- أى أكثر ممّا هو بين الدفتين وهو ما فى أيدى الناس ... ومبلغ سوره عند الناس مائة وأربع عشرة سورة- فهو كاذب» فقوله تكذيب للكلينى صاحب الكافى وشيخه القمى صاحب التفسير والنعمانى صاحب الغيبة وغيرهم الذين يجاهرون بهذا المعتقد ويعدونه من مذهب الإمامية أو كأنه يعتبر من يقول بهذا ليس فى عداد الشيعة» «۲».

أقول: إنّ من الخطأ الفادح أن يقارن الدكتور القفارى بين قول «ابن بابويه» ورواية «ثقة الإسلام الكلينى» و «تفسير النعمانى» ليصل إلى النتائج التى توخّاها

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۹۱

وهى تكذيب ابن بابويه، للكلينى، والقمى وخروج الكلينى والنعمانى من دائرة التشيّع، ... بل إن هذا يعتبر فى الحقيقة تزويراً للحقائق، وقد مرّ منّا إنّ الدكتور القفارى يخلط بين كتب الحديث والتفسير بالمأثور وهى التى فى صدد جمع الرّوايات وبين الكتب الاعتقادية التى هى فى صدد علاج الرّوايات، ولو قبلنا مقارنة الدكتور القفارى الباطلة تلك وطبقناها على كتب أهل السنة لأوقعنا الدكتور القفارى فى مصيبة عظمى لا يمكن له الخلاص منها، وقد أشرنا الى ذلك فى مبحث «شيوع هذه المقالة فى كتب الشيعة، التهافت بين حكم الشيخ الصدوق وروايات الكافى».

ب: يقول الشيخ الصدوق فى مقام مصحف الإمام على عليه السلام:

«ومثل هذا كثير كلّه وحى ليس بقرآن ولو كان قرآناً لكان مقروناً به وموصولًا إليه غير مفصول عنه كما قال أمير المؤمنين لما جمعه فلما جاء به فقال لهم هذا كتاب اللّه ربكم كما انزل على نبيكم لم يزد فيه حرف ولم ينقص منه حرف فقالوا لا حاجة لنا فيه عندنا مثل الذى عندك فانصرف ...» «۱».

وقد توصل الدكتور القفارى بعد بيانه خبر مصحف الإمام على فى كلام ابن بابويه إلى النتائج الآتية: «ذلك من رواسب روايات الاسطورة فى ذهن ابن بابويه»، «خرافة يفتح باب التقية»، «النقض على قول ابن بابويه بصيانة القرآن عن التّحريف»، «عدم تمكن ابن بابويه من الخلاص النهائى عن تلك السموم» «۲».

فإذا كانت تلك النتائج- التى لابد أن يكون الدكتور القفارى قد توصّل إليها بعد «دراسة متأنّية» كما يدّعى- علمية وصحيحة، فإذن تكون جميع روايات وكتب

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۹۲

أهل السنة التى تحدّثت عن مصحف الإمام على عليه السلام- وهى كما رأيت أكثر بكثير من كتب وروايات الشيعة- متصفة بهذه الأحكام الموهومة والنتائج الخاطئة، يعنى إنها كلّها من رواسب روايات الاسطورة، وإنها خرافة، وإنّها تنقض قولهم بصيانة القرآن عن التّحريف إلى آخر المدّعيات التى أوردها الدكتور القفارى، وقد تقدّم البحث مفصلًا حول مصحف الإمام على عليه السلام وتوصلنا إلى أنّ ذلك المصحف- كما صرّح به ابن بابويه وغيره من أجلاء الإمامية- لا يختلف عن المصحف الموجود جوهرياً فكيف تصحّ ادعاءات الدكتور القفارى؟

ج: إنّ مقارنة الدكتور القفارى بين كتابى «التوحيد» لابن بابويه و «الاحتجاج» للطبرسى- فى قسم من رواية احتجاج الإمام على عليه السلام مع الزنديق- بعد التشبث بقول المحدّث النورى أوصلته إلى هذه النتيجة:

«ألا- يحتمل أن يكون الأصل هو ما فى كتاب التوحيد وان تلك المفتريات المتعلقة بالتحريف زيادة بعد الصدوق من صاحب الاحتجاج أو غيره وهذا الاحتمال وارد ...» «۱».

كيف يمكن مقارنة كتاب «التوحيد» الذى هو من الكتب المسندة والقيمة لدى الإمامية مع كتاب «الاحتجاج» ذى الرّوايات المرسلة وغير القابلة للاحتجاج، واستحصال نتيجة كهذه؟ كما انّ كلمة «أو غيره» كذب، فانه لا توجد هذه الزيادة فى غير كتاب «الاحتجاج» وقد ناقشنا أيضاً فى المقام الأوّل شيئاً من تلك الزيادة الموهومة، بالاضافة إلى ذلك أنّه لو كانت تلك المفتريات بزعم الدكتور القفارى زيادة من صاحب الاحتجاج، لما كانت تلك الرّوايات فى السابق حتى يستعمل الصدوق التقية.

ثمّ ذكر الدكتور القفارى بعد هذه المناقشات- المتكررة- ما يلى:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۹۳

«ولكن لم تسلم كل كتب الصدوق من هذا «الإلحاد» فقد جاء فى كتابه «ثواب الأعمال» ... ان سورة الأحزاب فضحت نساء قريش من العرب وكانت أطول من سورة البقرة ولكن نقصوها وحرّفوها.

وفى كتاب «الخصال» جاء برواية تقول: «يجىء يوم القيامة ثلاثة يشكون إلى اللّه عز وجل: المصحف، والمسجد، والعترة يقول المصحف: يارب حرقونى ومزقونى ...» «۱».

وقد وردت فى بحار الأنوار «حرفونى» وهى أدل على الوقوع فى هذا الكفر ولكنها خلاف الأصل».

أولًا: إنّ تلك الرواية فى شأن سورة الأحزاب، كانت قد وردت فى كتاب «ثواب الأعمال» فقط وفى سندها «محمّد بن حسّان» «۲» الذى لم تثبت وثاقته و «ابن أبى حمزة البطائنى» الذى هو واقفى، ضعيف جداً متهم «۳». فإن كان ذكر تلك الرواية آية الالحاد كما يزعم الدكتور القفارى فمضونها مع عدّة طرق عن عائشة وحذيفة وأُبى بن كعب وبعضها بسند صحيح وردت فى عدة من كتب أهل السنة «۴» فعلى هذا كل من هؤلاء ومن خرّج الرواية معقود بهذا الالحاد وموصوف بما قاله الدكتور القفارى من الأوصاف.

لا سيّما أمثال «الآلوسى» حيث تحيّروا فى المقام فتارة قالوا: إنه موضوع قد وضعه الملاحدة وتارة قالوا: مُؤوّل، بدون بيان وجه تأويله «۵» لكن إن كنا نحن فى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۹۴

موقف التحقيق والدّراسة نقول: إنّ تلك الرّوايات تضرب عرض الجدار لا محالة.

ثانياً: إنّ الشيخ الصدوق اعتبر ما زاد على آيات القرآن من نوع الحديث القدسى، وقد اجاب علماء السنة كما رأيتم فى علاجهم لروايات التحريف بنفس هذا الجواب على هذه الرّوايات وأمثالها.

والآن هل يوجد تهافت بين ذكر أصل الرواية وبيان جوابها؟ وهل أنّ ذكر هذه الرواية دليل على الدس والزيادة فى كتب الشيعة؟ وكيف يدّعى الدكتور القفارى إنّ دراسته متأنية؟! ولو كان ما يقوله الدكتور القفارى صحيحاً لصدق هذا الحكم نفسه على كتب أهل السنة التى تحمل تلك الرّوايات، لأنّ حكم الامثال فيما يجوز وما لا يجوز واحد، نعم إذا كان مبنى الدكتور القفارى الخدش فى جواب الشيخ الصدوق، فهذا شيء، وإلّا لماذا هذا النوع من الأحكام؟!

وأما الرواية التى أخرجها الصدوق رحمة اللّه عليه فى كتابه «الخصال» فقد رواها بسنده عن جابر بن عبد اللّه الانصارى، ونفس هذه الرواية التى سمّاها الدكتور القفارى برواية «الالحاد» رويت فى كتب أهل السنة عن أبى امامة الباهلى، وعن جابر نفسه. ففى كنز العمال عن مسند أحمد ومعجم الطبرانى وسنن سعيد بن منصور عن أبى امامة الباهلى (صدى بن عجلان الصحابى) وأيضاً عن الديلمى عن جابر عن النبىّ صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم:

«يجيء يوم القيامة المصحف والمسجد والعترة فيقول المصحف: يا رب حرّقونى ومزقونى ويقول المسجد: يارب خربونى وعطلونى وضيعونى وتقول العترة: يارب طردونا وقتلونا وشرّدونا وأجثو بركبتى للخصومة فيقول اللّه: ذلك إلىَّ وأنا أولى بذلك» «۱».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۹۵

أيّها الدكتور: هل إن أحمد بن حنبل والحافظ أحمد الطبرانى والحافظ سعيد بن منصور «۱» والحافظ شيرويه الديلمى جاءوا بالالحاد فى كتبهم؟؟

بالرغم من أنّ هذه الرواية إذا كانت بصورة «حرّفونى- بالفاء-»- وهى الأصحّ ظاهراً «۲»- فلا تتأتّى أيّة مشكلة أيضاً.

نحن فى المقام الأوّل بحثنا فى الرّوايات التى وردت فى متنها لفظة «تحريف» واتّضح آنذاك أن المراد من التّحريف هناك هو التّحريف المعنوى المساوق للتفسير بالرأى لا اللفظى. ولكن طائفة كبيرة من الباحثين تشبّثوا بلفظة «تحريف» ليثبتوا مقصودهم- وهو إنّ الشيعة تقول بتحريف القرآن- بغض النظر عن الشواهد والقرائن الداخلية والخارجية لهذه الرّوايات، وعدّوا هذه الرّوايات من باب التّحريف بالزيادة أو النقيصة فى ألفاظ الآيات القرآنية، ويحتمل كثيراً أنّهم يفهمون المقصود من هذه الرّوايات إلّاأنهم أغمضوا أعينهم وتجاهلوا هذا الأمر لحاجة فى نفوسهم.

وإن مجيء القرآن يوم القيامة وشكايته إلى اللّه قائلًا: «ياربّ حرفونى [أو حرقونى] ومزقونى»- هذه الشكاية الموجودة فى كتب الفريقين- وهى شكوى النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم يوم القيامة إذ يقول: «يا رب إنّ قومى اتخذوا هذا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۹۶

القرآن مهجوراً» «۱»

. كلّ ذلك بمعنى هجر القرآن وتركه جانباً ومخالفة أوامره ونواهيه وتحريف معانى آياته وحملها على غير ما أراد اللّه، وهذا النوع من التّحريف موجود منذ صدر الإسلام وإلى الآن وسيظل بعد هذا كما فى حديث ابن مسعود عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله قال: قال رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم: «يأتى على الناس زمان يكون عامتهم يقرؤون القرآن ... يأكلون الدنيا بالدين هم أتباع الدجال الأعور. قلت: يا رسول اللّه كيف ذلك وعندهم القرآن؟ قال: يحرفون تفسير القرآن على ما يريدون كما فعلت اليهود والنصارى ...» «۲».

ويدلّ على هذا أيضاً روايات كثيرة وردت عن النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم كروايات «الحوض»:

ففى صحيح البخارى بسنده عن عبد اللّه بن عباس:

قال النبىّ صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم: «أنا فرطكم على الحوض ... فأقول:

يا ربِّ أصحابى فيقال: إنّك لا تدرى ما أحدثوا بعدك» «۳».

وفى رواية أخرى عن أبى هريرة عن النبىّ صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم مثله باضافة:

«... إنّهم ارتدّوا على أدبارهم القهقرى» «۴».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۹۷

وهذا المضمون ورد بطرق كثيرة جداً «۱» واعترف ابن حجر بأنّها متواترة «۲».

أليس ارتداد بعض الصحابة، والأحداث السيئة التى حصلت بعد النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم إلّاالتّحريف المعنوى فى القرآن والانفصال عن أحكام الوحى وليست شيئاً آخر؟

ثمَّ انظر بعد هذا كله ما قاله الدكتور القفارى:

«إنّ الزيادة أمر ميسور عندهم كما بدا لنا ذلك فى كتاب «سليم بن قيس» والذى اعترف بوضعه والتغيير فيه شيوخهم- كما سلف- وكما زادوا فى روايات كتاب: «من لا يحضره الفقيه» لابن بابويه نفسه اكثر من الضعف كما سيأتى فى فصل: «اعتقادهم فى السنة» «۳».

وقد بحثنا مسألة وضع كتاب «سليم بن قيس» الذى كررها الدكتور القفارى مراراً، ولاحظت- مع الأسف- أنّ الدكتور القفارى حينما نقل عبارة «العلّامة الشعرانى» حول كتاب سليم قطّعها وحذف منها ما طاب له «۴»، وأدهى منه قوله هنا، بأنهم- أى الشيعة- زادوا أكثر من الضعف فى روايات كتاب «من لا يحضره الفقيه»، وأحال الكلام فى ذلك إلى فصل «اعتقادهم فى السنّة» إلّاأنّه فى ذلك الفصل لم يورد أى شىء عن هذا الموضوع، فيتعجب الإنسان ممّن يدّعى إحياء سنّة السلف!!

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۹۸

وحاصل القول: إنّ «ابن بابويه» هو ممّن يقولون بصيانة القرآن عن التّحريف، وليس هناك محل للشك والشبهة فيه، وإذا كان «المحدّث الجزائرى» قد ذكر بعنوان الاحتمال أنّ القول بعدم التّحريف تقية من علماء الشيعة فهذا توهّم منه ناشئ من مشربه الأخبارى ليس إلّا، كما بيّنا لك سابقاً.

الطوسی وانكاره للتحريف:

بعد أن أورد الدكتور القفارى نصّ كلام الشيخ الطوسى وهو واضح بشكل لا يقبل الشك، وقف حائراً لا يدرى ماذا يقول أمام المنطق الاستدلالى القوى والمتين للشيخ فى مسألة صيانة القرآن من التّحريف، ولذا نراه بعد نقله قول الشيخ يسأل نفسه:

«هذا كلام شيخهم الطوسى صاحب كتابين من كتبهم المعتمدة فى الحديث عندهم وكتابين من كتبهم المعتمدة فى الرجال فهل هذا الإنكار تقيّة ...؟» «۱».

ثم يخرج بالبحث عن موضوعه الأصلى ويتكلم عن امارات التقية دون إقامة دليل عليها أو إمكان تطبيقها على رأى الشيخ الطوسى، ثمّ لم يلتفت إلى أنّ لازم كلامه هو أمر لا يقبله هو ولا من سار على خطّه لأنه قال:

«إنّ التقية من اماراتها التناقض والاختلاف فى الرّوايات والآراء، وقضية الاختلاف هى ظاهرة لكل دين ليس من شرع اللَّه «ولو كان من عند غير اللَّه لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً»» «۲».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۴۹۹

فإن كانت التقية من اماراتها التناقض والاختلاف الخ فهذا المعيار أشد وأوضح تطبيقاً فى أخبار أهل السنة ولا سيّما الرّوايات التى دلت على التّحريف، ويكفينا فى المقام النظر إلى أجوبة أهل السنَّة عن رواياتهم فى باب التّحريف وشعورهم بتناقض آرائهم.

ثمّ قال الدكتور القفارى:

«لقد لوحظ أنّ الطوسى هذا نقل فى تهذيبه لرجال الكشّى بعض روايات هذه الاسطورة كنقله للرواية التى تقول: «لا تأخذن معالم دينك من غير شيعتنا فإنّك إن تعديتهم أخذت دينك عن الخائنين ...

الذين اؤتمنوا على كتاب اللَّه جلّ وعلا فحرّفوه وبدّلوه ...»

كما إنّه نقل بعض أخبار هذه الاسطورة على أنّها قراءة فى تفسير التبيان، [ثم قال الدكتور القفارى فى الهامش] كما فى تفسيره لقوله تعالى: «إنّ اللَّه اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين» قال: وفى قراءة أهل البيت «وآل محمّد على العالمين» وهذا تلطف فى التعبير أو محاولة للتغيير فى أساطيرهم ... وهذا التغيير قد يكون الهدف منه التستر على الفضيحة ...» «۱».

وقد مرّ عليك بحث هذه المسألة وهى أن المراد من لفظة «تحريف» هو التّحريف المعنوى فى الآيات والمساوق للتفسير بالرأى وحمل الآية على غير المعنى الظاهرى لها لا ما توهّمه الدكتور القفارى وغيره.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۰۰

وأمّا قراءة «وآل محمّد على العالمين» فسنبحثها فى فصل «الطبرسى وانكاره لهذه الفرية».

وعلى فرض أنّ هذه الرواية وأمثالها تدل على التّحريف بمعنى الاسقاط فإنّ الشيخ الطوسى صرّح بأنّ هذه أخبار آحاد، وهى ساقطة لتعارضها مع الرّوايات المتضافرة التى توجب العمل بالقرآن، وكذلك الرّوايات التى أعطتنا ميزان قبول الأخبار. والطريف أنّ الدكتور القفارى نقل عبارة شيخ الطائفة المتضمنة للمعنى المتقدم وقال:

«ولكن يرى الشيخ الطوسى أنّ كل هذه الرّوايات من قبيل روايات الآحاد التى لا يعتمد عليها ولا تدفع ما تضافر من رواياتهم التى توجب العمل بالقرآن والرجوع إليه عند التنازع» «۱».

وعلى هذا فإنّ الدكتور القفارى بعد ما رأى بأنّ هذه الرّوايات لم تنفعه فى كشف التناقض فى كتب وآراء شيخ الطائفة لم يبق له إلّاان يتشبث بقول «المحدث النورى» أى صاحب فصل الخطاب- رغم اعتراف الدكتور القفارى نفسه باختلاف رأى المحدث النورى فى هذا المقام حيث قال:

«أمّا صاحب فصل الخطاب فقد اختلفت أقواله فى توجيه هذا الانكار ...»»

.ومع هذا فالدكتور القفارى قد تشبّث بقول المحدِّث النورى وهو قوله: إنّ الشيخ الطوسى استعمل التقيّة، فتعال معى ندقّق فى عبارة «المحدّث النورى» لنرى ما الذى أراد:

أولًا: انّ «المحدّث النورى» أورد هذا القول فى توجيه كلام شيخ الطائفة على نحو

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۰۱

«الاحتمال» لا القطع وقال:

«فمن المحتمل إعراض شيخ الطائفة عن الرّوايات الكثيرة التى رويت من جهة العامّة والخاصّة بنقصان كثير من آى القرآن يكون على نحو المماشاة ونهاية المداراة مع المخالفين ...» «۱».

إذاً فالمحدّث النورى أورد هذا القول بعنوان الاحتمال، ولو أردنا استفادة قطعية القول بالتقية من هذا الكلام ثم نسبنا ذلك- أى استعمال التقية فى مسألة التّحريف- إلى جلّ علماء الطائفة لابتعدنا عن جادّة الحقّ وجانبنا الطريقة العلمية فى البحث.

ثانياً: ان «المحدث النورى» أخطأ حتى فى احتماله نسبة التقية إلى الشيخ الطوسى، فإنّه لا يمكن لنا تقبل فكرة استعمال الشيخ للتقية فى مسألة التّحريف، والدليل على ذلك أنّ الشيخ نفسه قد صرّح بأنّ الرّوايات الدالة على التّحريف بنقصان القرآن رويت بكثرة من جهة العامة (أى أهل السنة) بالاضافة إلى الخاصة، بل ان نفس «المحدث النورى» قال بعد ذكر روايات كثيرة من أهل السنة فى باب التّحريف ما نصُّه:

«ويوجد فى كتب العامّة أخبار كثيرة غير ما نقلناه» «۲».

فمع وجود هذه الرّوايات عند أهل السنة وكون المتمسكين بها قد عاشوا قبل ولادة الشيخ الطوسى ك «ابن شنبوذ» (ت ۳۲۸) ينتفى موضوع التقية عند الطوسى بالمرّة.

ثالثاً: ما الحاجة إلى التقية مع وجود الدليل؟ فالشيخ استدلّ فى ردّ هذه الأخبار بقوله:

«... لكنّ طريقها الآحاد التى لا توجب علماً ... ويمكن تأويلها،

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۰۲

ورواياتنا متناصرة بالحث على قراءته والتمسّك بما فيه، وردّ ما يرد من اختلاف الأخبار ...» «۱».

واستمرّ بذكر أدلّة «السيد المرتضى» فى مقام صيانة القرآن عن التّحريف مؤيداً لها، فمع وجود الدليل والاعتراف بردّ ما يرد من اختلاف الأخبار أيّة حاجة للتقية فى هذه المسألة؟ وعلاوة على ذلك فإننا أثبتنا أنه لا إشكال ولا شبهة فى أنّ مسلك شيخ الطائفة هو التمسُّك بصيانة القرآن عن التّحريف ولم يأت بهذا الرأى لإسكات الخصم إذ إنّه يعتبر القرآن هو المعيار لصحّة أو سقم الرّوايات المتعارضة فيقول:

«... ورد عنهم عليهم السّلام ما لا خلاف فيه من قولهم: «إذا جاءكم عنّا حديث فاعرضوه على كتاب اللّه، فما وافق كتاب اللّه فخذوه وإن خالف فردّوه ...» وذلك صريح بالمنع عن العمل بما يخالف القرآن» «۲».

كما أنّه فى مقام الافتاء يُلزم نفسه بهذا المعيار، فمثلًا فتواه فى «دية القتل» التى هى فى ظاهر تلك الرّوايات مخالفة لظاهر القرآن فأسقط تلك الرّوايات «۳».

وقال فى باب «نسخ السنّة بالقرآن»:

«... والذى يعتمد فى ذلك، جواز نسخ السنة بالقرآن والذى يدل على ذلك انه قد ثبت أنّ القرآن أقوى فى باب الدلالة من السنة على الأحكام فإذا كان أقوى منها جاز نسخها» «۴».

فإذا كان الشيخ الطوسى معتقداً بالتحريف فكيف يمكن أن يقول ذلك؟

وهل من الممكن أن يعتبر شيخ الطائفة القرآن مقياساً وميزاناً فى صحة وسقم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۰۳

الرّوايات مع أنّه يعتقد بوجود التّحريف فى القرآن؟

رابعاً: إنّ المحدّث النورى أخطأ فى نسبة التقية إلى الشيخ الطوسى فى مسألة التحريف زاعماً- أى المحدث النورى- أنّ «على بن طاووس» يذهب إلى أنّ الشيخ يستعمل التقية فى مسألة التّحريف، والحال إنّ «على بن طاووس» صرّح بأنّ «طريقة» شيخ الطائفة فى تفسير التبيان هى أنه:

«يقتصر فيه من تفصيل المكّى من المدنى والخلاف فى أوقاته و ...»

وفى هذه الطريقة مماشاة مع أهل السنة ولم يذكر- أى على بن طاووس- شيئاً عن رأى الشيخ الطوسى فى مورد صيانة القرآن عن التّحريف، فالمحدّث النورى أخطأ فى احتماله هذا، ولا يمكن الاعتماد على قوله، ورغم خطأ المحدث النورى فى احتماله فإنه أهون بكثير من ادعاءات الدكتور القفارى التى من جملتها إنه نسب إلى النورى القطع بأنّ شيخ الطائفة استعمل التقية فى مسألة التّحريف، بل نسب إلى النورى بأنّ جميع علماء الإمامية الذين نفوا التّحريف- أمثال السيد المرتضى وابن بابويه القمّى والطبرسى وغيرهم- استعملوا التقية بنظر المحدث النورى، وهو افتراء على المحدث النورى، ولنستمع إلى نص الدكتور القفارى فى هذا المقام:

«من أعظم مصائب الشيعة وبلاياها: أساطير نقص القرآن وتحريفه والتى سرت فى مذهبهم وفشت فى كتبهم وحينما تصدى لذلك شيخهم المرتضى وابن بابويه القمى والطبرسى و ... ونفوا عن مذهب الشيعة هذه المقالة حمل ذلك طائفة من متأخرى شيوخهم كنعمة اللّه الجزائرى والنورى الطبرسى حملوا ذلك على التقية» «۱».

فنعمة اللّه الجزائرى كما رأيتم نصّ كلامه متردد فى القول بالتقية، والمحدث النورى لم يقل بحمل أقوال السيد المرتضى وابن بابويه الصدوق والطبرسى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۰۴

صاحب مجمع البيان والآخرين على التقية، وإنّما نسب قول الشيخ الطوسى فقط إلى التقية بعنوان الاحتمال.

والآن ينبغى أن نتأمل فى عدّة نقاط حتى نتعرّف وبصورة أوسع على «الدرّاسة المتأنية والبرهانية» للدكتور القفارى:

أ: يقول الدكتور القفارى عن «المحدِّث النُّورى»:

«يقول- أى المحدث النورى- إنّ الطوسى معذور فى انكار التّحريف لقلة تتبعه الناشئ من قلة الكتب عنده.» «۱».

فقد اعتبر الدكتور القفارى هذا القول «شهادة هامّة» أو «وثيقة تأريخية» وقال:

«بل نحن نأخذ من قول الطوسى هذا شهادة هامة أو وثيقة تاريخية تثبت أنّ الوضع لهذه الاسطورة لم يتسع ويصل إلى هذا المستوى الموجود ...» «۲».

والحال إن هذه العبارة ذكرها المحدّث النورى حول «المحقق البغدادى» (۱۲۲۷) وقال فيه: إنه «لقلة تتبعه الناشئ ...» ولكن الدكتور القفارى عمداً أو جهلًا جعل هذا القول فى حقّ شيخ الطائفة (ت ۴۶۰) واعتبره «شهادة هامّة» أو «وثيقة تاريخية» «۳».

ب: يقول الدكتور القفارى:

«يشير النورى إلى أنّ فى كلام الطوسى تناقضاً يشعر أنه تقية، فقال النورى: «إنّ إخباره- أى إخبار الشيخ الطوسى- بأنّ ما دلّ على

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۰۵

النقصان روايات كثيرة يناقض قوله لكنّ طريقه الآحاد إلّاأن يحمل على ما ذكرنا» أى من التقية.» «۱».

فهل فى كلام الشيخ الطوسى تناقض يشعر أنه تقية؟

هل المراد من كلام النورى «إلّا ان يحمل على ما ذكرنا» حمل الكلام على التقية؟

هذا ما أراده الدكتور القفارى نفسه فحمل كلام النورى على المعنى الذى لا يرضى به صاحبه، فإنّ المراد من كلام النورى «إلّا أن يحمل على ما ذكرنا» أى يحمل كلام شيخ الطائفة على أنّ «النزاع فى قرآنية ما روى بالآحاد لا فى أصل وجود النقص» كما صرح به النورى نفسه «۲»، وهذا غير حمل كلامه على التقية على حد زعم الدكتور القفارى.

ج: قد أصرّ الدكتور القفارى على أن روايات التّحريف هى من جعل شيوخ الدولة الصفوية «۳»، ولكنّه تنبّه إلى فساد كلامه فاستدرك قائلًا:

«ولكن يرد على ذلك أن تلك الرّوايات موجودة فى كتب معاصرة للطوسى أو أقدم كتفسير القمّى والعياشى وفرات» «۴».

ولكى لا يفتضح أمره بشكل أكبر فإنّه لجأ إلى دعاية أخرى قائلًا:

«إلّا إذا قلنا أنّ الشيعة يغيّرون فى كتب قدمائهم».

وقد تكلمنا مسبقاً «فى دراسة رأى الشيخ الصدوق» عن وضوح الفساد فلا نعيد.

د: والآن بدأ الدكتور القفارى بتوجيه عدّة اتهامات مستعملًا أخس الألفاظ،

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۰۶

واستمر فى عثراته قائلًا:

«والطوسى كما يلاحظ فى إنكاره قد دس فى الشهد سمّاً، وتناقض فى حكاية مذهبه كما لا يخفى، من ذلك زعمه أنّ العامّة- يعنى بهم أهل السنّة- قد شاركوا طائفته فى رواية هذا الكفر، وهذا كذب، وقد شهد شيخهم المفيد بتفرّد طائفته بهذا البلاء» «۱».

ثمّ أورد الدكتور القفارى آراء علماء التفسير من أهل السنّة حول الآية: «إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون» «۲»

وقولهم بصيانة كتاب اللّه عزّ وجلّ وسلامته من التّحريف.

وحينئذ يحقّ لنا أن نسأل الدكتور القفارى هل إنّ شيخ الطائفة الذى يقول:

«ورويت روايات كثيرة من جهة العامّة والخاصّة بنقصان كثير من آى القرآن، ونقل شىء منه من موضع إلى موضع ...» كاذب فى قوله- والعياذ باللَّه- حتّى يتّهمه الدكتور القفارى بالكذب؟!! إذاً فماذا يقول الدكتور فى الرّوايات الكثيرة المختلفة فى كتب أهل السنة التى نقلت هذا «الكفر!!» والتى قد ذكرنا بعضاً منها فى المقام الأوّل؟

وعلى هذا فانكار ما هو واقع، واتّهام الآخرين لا يجدى شيئاً، وإذا أردنا أن نحكم كما حكم الدكتور القفارى فيجب علينا القول: هذه «شهادة هامّة» و «وثيقة تأريخية» لأنّه بناءً على قول الدكتور القفارى، لو تنزّلنا وقلنا بصدق مدّعاه بانه فى عصر الشيخ الطوسى لم توجد رواية واحدة فى كتب أهل السنة تقول بالتحريف، وأنّ الشيخ- وحاشاه من ذلك- كذب فى ادعائه حيث قال «رويت روايات كثيرة من جهة العامّة»، فاننا نرى كتب أهل السنة الآن مشحونة بهذه الرّوايات، وهذا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۰۷

يدلّ على أنّ تلك الرّوايات دسّت وجعلت فى كتب أهل السنة الحديثية والتفسيرية بعد زمان الشيخ الطوسى، ممّا يعنى أن أهل السنة قد دسّوا وحرفوا فى كتب قدمائهم، فهل يقبل الدكتور بهذا القضاء؟!

وعلاوة على ذلك، فلو كانت آراء علماء التفسير وغيرهم من أهل السنة حول الآية الكريمة: «إنّا نحن نزّلنا الذكر ...» يختم كلّ شىء فى مسألة التّحريف، فإذاً لماذا لا يتعامل الدكتور القفارى مع آراء علماء الإمامية بنفس هذا التعامل ويريد اخفاء الحقائق على الآخرين حيث إنّ آراء علماء الإمامية حول هذه الآية- التى ذكرت بعضها فى المقام الأوّل- لم يقع موقع القبول لدى الدكتور القفارى وأضرابه، وإنّما لجأوا إلى الاستناد إلى بعض روايات الإمامية الضعيفة فى نظرهم أو آراء بعض علماء الأخباريين ليعمموا الحكم بكفر الشيعة!! فهل هذا من الانصاف؟

وأمّا ما ذكره الدكتور القفارى حول شهادة الشيخ المفيد، فقد فصلنا القول فيه سابقاً وقلنا بأنّ الدكتور القفارى قام بتقطيع عبارة الشيخ المفيد، ثم حرّفها وإلّا فنحن قد عرضنا عليك نصّ عبارة الشيخ المفيد وبيّنا ما هو الحق فيها «۱».

وعلى أية حال فالنص الذى ذكره الشيخ الطوسى حول صيانة القرآن من التّحريف كلام وزين واستدلال قويم ويثبت بشكل واضح لا غبار عليه موقف الشيخ من التّحريف ورفضه له رفضاً قاطعاً، ولا ينفع الدكتور القفارى التشبث بقول النورى والآخرين لإثبات مطلوبه السقيم.

الشريف المرتضى وإنكاره لهذه الفرية:

لقد أثبت السيد المرتضى علم الهدى (ت/ ۴۳۶ ق.) رحمه اللَّه صيانة القرآن عن التّحريف مستدلًا بالعقل والشواهد التاريخية مستوفياً لاطراف البحث، وقد نقل

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۰۸

الدكتور القفارى لنا نصّ عبارته وأتبعها بمناقشات سخيفة، وحينما عجز عن ردّ الكلام المتين للسيد المرتضى عمد إلى تخريج كلام المرتضى بانّه استعمل التقية وطبعاً من دون أن يذكر دليلًا على قوله، وإليك بعض ما ورد فى كلام السيد ومناقشاته.

أ: قال السيد المرتضى بعد بيان استدلاله على نفى التّحريف ما نصّه:

«إن من خالف ذلك من الإمامية والحشوية لا يعتد بخلافهم، فان الخلاف فى ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخباراً ضعيفة ظنّوا صحتها لا يرجع مثلها عن المعلوم المقطوع على صحته» «۱».

فاستنتج الدكتور القفارى من هذه العبارة:

«وكأن الجملة الأخيرة تشير إلى ما ذهب إليه الإخباريون من الشيعة من القول بهذا الضلال» «۲».

فهل إنَّ اصطلاح «الحشوية» غير معلوم لدى الدكتور القفارى؟ إنّه يريد وبأىّ شكل من الأشكال انكار وجود أية رواية من روايات

التّحريف فى كتب أهل السنّة، فعمد هنا إلى تحريف معنى كلام السيد المرتضى؛ فاصطلاح «الحشوية» الذى ذكره السيد المرتضى حرّف الدكتور القفارى معناه إلى الإخباريين من الشيعة، كما فعل حرّف كلام الشيخ الطوسى.

وعلى أية حال فان اصطلاح «الحشوية» معلوم لدى العلماء، كقول القاضى عبد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۰۹

الجبّار فى كتابه:

«الحشوية، النوابت من الحنابلة» «۱».

فأراد الشريف المرتضى اولئك القوم من أهل السنة بلا شك، فإنّهم حشدوا النقول والحكايات فى حقائبهم حشداً، ونقلوا أخباراً ضعيفة فى المقام متوهّمين صحّتها كما فعل ثلّة من محدّثى الإمامية «۲».

ب: قال الدكتور القفارى فى مصدر كلام السيد المرتضى:

«لم يقع لنا هذا الكتاب، ولم أجد منه- فيما اطّلعت عليه- إلّاهذا النص الّذى حفظه الطبرسى فى مجمع البيان ... ولو كانت هذه عقيدة الرجل لكثر حديثه عنها» «۳».

فاعتبر الدكتور القفارى ذلك الاشكال أساسياً، واستنتج منه:

«فإمّا أن يكون هذا النص مدسوساً عليه ... وإمّا أن يكون ...» «۴».

أقول:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۱۰

أولًا: هذا النص منقول عنه أيضاً فى تفسير ملا فتح اللَّه الكاشانى (ت ۹۸۸ ه.) المسمى بتفسير «منهج الصادقين» بل موجود بعينه فى كتاب «الذخيرة فى علم الكلام» للشريف المرتضى نفسه، جواباً عن إشكال من قال: «الإمامية تدّعى التغيير فى القرآن نقصاناً، وكذلك حشوية أصحاب الحديث» حيث قال:

«قلنا: قد بيّنا صحّة نقل القرآن فى المسائل الطرابلسيات وانه غير منقوص ولا مبدّل ولا مغيّر ... وذكرنا ان العناية اشتدت بالقرآن ... وقد كنا ذكرنا فى جواب المسائل المتقدم ذكرها عند الكلام فى صحة نقل القرآن ... وقد بينا فى الموضع الذى أشرنا إليه ... وذكرنا أيضاً أن من يخالف هذا الباب من الإمامية والحشوية لا يعتد بخلافهم ...» «۱».

ثانياً: إن كان هذا النصّ مدسوساً على السيد المرتضى فيما بعد كما زعم الدكتور القفارى فكيف يقول ابن حزم (ت ۴۵۶) الذى كان معاصراً للسيد المرتضى:

«... وكان الشريف المرتضى إمامياً يظاهر بالاعتزال، ومع ذلك كان ينكر هذا القول- أى تحريف القرآن- ويكفّر من قاله وكذلك صاحباه» «۲».

فعلى زعم الدكتور القفارى إما أن يكون كتاب «الفصل» لابن حزم قد دسّ فيه فيما بعد، أو أن ابن حزم قال ذلك من دون الاعتماد على مستمسك ودليل، وفى هاتين الحالتين لا يبقى مجال للاستدلال بكتب «ابن حزم»!

ج- زعم الدكتور القفارى وجود التناقض فى كلام السيّد المرتضى واستنتج منه «التقية» فى رأى السيد المرتضى رحمه اللَّه. قال الدكتور القفارى:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۱۱

«ولكن قيل إنّ هذا الانكار- من السيد المرتضى- تقية لأنّه كما قال صاحب فصل الخطاب: «قد عدّ هو فى الشافى من مطاعن عثمان ومن عظيم ما أقدم عليه جمع الناس على قراءة زيد واحراقه وابطاله ما شك أنه من القرآن».

وهذا بلا شك يناقض انكاره لهذه الفرية، وبيانه بالدليل العقلى والتاريخى استحالة حصولها؛ فإمّا أن يكون هذا النص مدسوساً عليه ...

وإمّا أن يكون الإنكار على سبيل التقية ... وهذا النص علاوة على إنّه طعن فى كتاب اللَّه سبحانه فهو حكم بالضلال على الأمّة بما فيهم على- رضى اللَّه عنه- من قوم يزعمون التشيع له وموالاته ...

إنّ هذا لبهتان عظيم بل الحق إنّ عمل عثمان هذا من أعظم مناقبه ووقع باجماع من الأمّة ...» «۱».

لابد للقارئ الكريم أن يتساءل ماذا يريد الدكتور القفارى أن يقول هنا؟ وعمّن يريد أن يدافع أعن «عثمان» أم عن «القرآن»؟! فإحراق المصاحف بأمر عثمان وكراهة جماعة من أصحاب رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله أمر لا شك فيه «۲»، والآن إمّا أن نعدّ ذلك من عظيم مثالب عثمان أو من عظيم مناقبه، لكنّ السؤال الوارد هنا إنّه إذا كان إحراق المصاحف يعد من المطاعن فكيف يوجب ذلك التناقض فى كلام السيد المرتضى ويتحصل من قوله التقية، ولابد أن يكون بزعم الدكتور القفارى إنه إذا كان عمل عثمان من عظيم المناقب فهو تأييد لكلام السيد المرتضى ولا مجال للمناقشة فى كلامه!!

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۱۲

وعلاوة على هذا فإنّ هذه العبارة للسيد المرتضى من كتابه «الشافى» منقولة من كتاب «المغنى» «۱» للقاضى عبد الجبار الهمدانى «۲»، وليست من السيد المرتضى نفسه حتى يحرّفها الدكتور القفارى ويقول: «هذا بلا شك يناقض إنكاره ... وإنه طعن فى كتاب اللَّه و ...» إن السيد المرتضى ذكر فى كتابه «الشافى» «۳»:

«ثم ابتدأ- أىالقاضى عبد الجبار- بذكر أحداث عثمان قال: فمن ذلك قولهم: إنّه ولّى المسلمين ما لا يصلح لذلك ... ومن ذلك انه اقدم على كبار الصحابة بما لا يحل نحو اقدامه على ابن مسعود عندما أحرق المصاحف ... ثم من عظيم ما أقدم عليه من جمعه الناس على قراءة زيد واحراقه المصاحف وابطاله ما شك [لما شك- ن] انه منزل من القرآن وانه مأخوذ عن الرسول عليه السلام ولو كان مما يسوغ لسبق إليه الرسول صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم ولفعله أبو بكر وعمر ...» «۴».

وبعد هذه العبارة قال صاحب المغنى فى مقام الدفاع عن عثمان فى احراقه للمصاحف:

«إنّ فيه- أى فى إحراق المصاحف- تحصين القرآن وقطع المنازعة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۱۳

والاختلاف فيه.»»

ثم إنّ السيد المرتضى فى مقام الحكم بين كلام القاضى عبد الجبار ومخالفيه بصورة المجادلة بالتى هى أحسن، قال:

«لا شك فى أنّ ابن مسعود كره احراق المصاحف كما كرهه جماعة من أصحاب رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم وتكلموا فيه، وذكر الرواة كلام كل واحد منهم فى ذلك بالتفصيل ...

فأمّا اختلاف الناس فى القراءة والأحرف فليس بموجب لما صنعه عثمان لأنّهم يروون أنّ النبيّ صلّى اللَّه عليه وآله قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف كلّها شاف كاف» فهذا الاختلاف فى القرآن مباح مسند عن الرسول صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم فكيف يحظر عليهم عثمان من التوسّع فى الحروف وهو مباح؟ فلو كان فى القراءة الواحدة تحصين القرآن كما ادّعى، لما أباح النبيّ صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم فى الأصل إلّاالقراءة الواحدة لأنّه أعلم بوجوه المصالح من جميع امّته من حيث كان مؤيداً بالوحى مُوَفّقاً فى كلّ ما يأتى ويذر ...» «۲».

وهكذا استمر بدراسة ونقد استدلالات القاضى عبد الجبار فى كتابه «الشافى».

والسيد المرتضى هنا- كما قلنا- فى مقام الجدال بالتى هىأحسن، وقد أثبت بالأدلة القاطعة أنّ القرآن الموجود زمان النبيّ صلّى اللَّه عليه وآله هو القرآن الموجود هنا، وروايات جمع القرآن فى عهد أبى بكر إضافة إلى أنّ روايات توحيد المصاحف فى زمان عثمان متعارضة مع هذا الأمر القطعى ولذا تكون ساقطة عن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۱۴

الاعتبار، قال السيد المرتضى فى بعض استدلالاته:

«... إنّ القرآن كان على عهد النبىّ صلّى اللّه عليه وآله مجموعاً مؤلفاً على ما هو عليه الآن ... ولا يقطع من قال غير ذلك. على ان هذا القرآن الموجود بيننا هو الـذى جمعه عثمان وأن لا يأمن ان يكون بعضه قـد وقع فيه تغيير وتبديل عما سـطره عثمان وجمعه بعده، لانه إذا جاز فيما أدّاه النبىّ صـلّى اللّه عليه وآله نيفاً وعشرين سنة وتداوله الناس ونشره أن يتم فيه لعثمان النقص والحذف، جاز ذلك فيما جمعه عثمان نفسه، وهذا حدّ لا يبلغ إليه محصّل.» «۱»

فمن أراد تمـام اسـتدلال الشـريف المرتضـى ودفع الشـبهات فليراجع «الـذخيرة فى علم الكلام» «۲» ومقدمـة تفسير مجمع البيـان فان الطبرسى أورد استدلال السيد المرتضى بتمامه نقلًا عن كتاب المسائل الطرابلسيات «۳».

والحاصـل أنّ الـدكتور القفـارى قـد القم حجراً مرة أخرى، وانتفى بانتفـاء موضوعه سـعيه لكشف التناقض فى كلام السـيد المرتضـى واخذه النتائج من ذلك كقوله:

«هذا النص مدسوس عليه ... انكاره على سبيل التقية ... انه طعن فى كتاب اللّه سبحانه ... هذا بهتان عظيم.»

وجميعها لا مورد لها.

الطبرسى وانكاره لهذه الفرية:

قال الدكتور القفارى بعد ذكر كلام الطبرسى فى مورد صيانة القرآن عن التّحريف:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۱۵

«فهو يشـير هنا إلى أنّ جماعة من أصـحابه رووا روايات فى نقص كتاب اللّه وتغييره، وأنّ مذهـب محققى الشيعة على خلافه ويحاول- كعادة هؤلاء- أن يشـرك بعض أهل السـنة الـذين عبر عنهم «بحشويـة العامـة» فى هذا الكفر كنوع من الدفاع عن المذهب وحفظ ماء الوجه ولون من النقد المبطن لاهل السنة وهو كما قال الآلوسى كذب أو سوء فهم» «۱».

ثم أورد الدكتور القفارى كلام الآلوسى وقال:

«وقد ناقش الآلوسى ما قاله الطبرسى وبيّن أوهامه» «۲».

إنّ الدكتور القفارى أنكر الواقعيات هنا وتخيل أنّه بهذه الألفاظ البذيئة والاتهامات الساذجة- المبتنية على أنّ الطبرسى لحفظ ماء وجه المـذهب أو الـدفاع عنه قـد نسب ذلك إلى بعض من «حشوية العامّة»- أو بالتشـبث بقول الآلوسـى يمكن له اظفاء الطابع العلمى على انكاره، والحال انّ كتب السنّة موجودة بين يديك، ويمكنك الآن مراجعتها وقد أوردنا نحن قسماً منها فى المقام الأوّل، وهى بخلاف ما يدعيه الدكتور القفارى تماماً، وأمّا فيما يرتبط ب «الآلوسـى» واتهاماته فقد فصـلنا القول فى ذلك فيما مضى، ولاحظت أن الآلوسى جانب الانصاف بشـكل كبير، وحكم علينا حكماً جائراً. بل وقع فى التناقض فى كلامه من حيث لا يشـعر «۳»، وعلى هذا فانكار ما هو واقع، أو التشبث بأقوال الآلوسى لا ينفع الدكتور القفارى شيئاً فى هذا المقام.

نعم. الحل الناجع لهذه المشكلة هو أن نقول ان المرحوم الطبرسى ذهب إلى أنه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۱۶

توجد روايات فى المقام رواها بعض الإمامية وأيضاً قوم من حشوية أهل السـنة، ولكنّها فى نظر المحققين لا محل لها من الصحّة، وقد أبطلها محققو الفريقين بأدلّة دامغة.

ثم قال الدكتور القفارى:

«وقـد اكتشـفت أثناء قراءتى فى مجمع البيان أنّ الطبرسـى قـد قام بحيلة أو محاولة لستر هذا العار فأتى إلى بعض روايات أصـحابه فى هـذه الاسـطورة والتى فيها أنّ الآية كذا ثم غُيِّرت إلى كذا، فغير صورة عرضـها بما ينخدع به أهل السـنَّة أو بما لا تتضح به صورة هذا

الخزی فعبّر عن بعض هذه الأساطیر بأنها قراءة واردة.

جاء فی تفسیر القمّی فی قوله سبحانه: «إنّ اللّه اصطفی آدم ونوحاً وآل إبراهیم وآل عمران علی العالمین» قال العالم [علیه السلام] نزل: «وآل عمران وآل محمّد علی العالمین» فأسقطوا آل محمّد من الکتاب.

وفی تفسیر فرات عن حمران قال: سمعت أبا جعفر یقرأ هذه الآیة: «إنّ اللّه اصطفی آدم ونوحاً وآل إبراهیم وآل محمّد علی العالمین» قلت لیس یقرأ هکذا قال: أُدخل حرف مکان حرف.

وفی تفسیر العیاشی عن هشام بن سالم قال: سألت أبا عبد اللّه عن قوله تعالی: «إنّ اللّه اصطفی آدم ونوحاً وآل إبراهیم وآل عمران علی العالمین» قال: هو آل إبراهیم وآل محمّد علی العالمین فوضعوا اسماً مکان اسم.

والهدف من هذا الافتراء والتزویر هو محاولة اثبات قولهم باثنی عشر إماماً من کتاب اللّه ...

نلاحظ أنّ صاحب مجمع البیان یعبر عنها بقوله: «وفی قراءة أهل

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۵۱۷

البیت وآل محمّد علی العالمین» وکذلک فعل فی عدة من مفتریاتهم جعلها قراءات. کما فی قوله سبحانه: «یا أیّها النبیّ جاهد الکفار والمنافقین» [التوبة، آیة: ۷۳] فان الطبرسی قال: «وروی فی قراءة أهل البیت جاهد الکفار بالمنافقین» وهی اسطورة وضعت لتوافق مذهب الرافضة فی الصحابة من رمیهم بالنفاق ... ولم یقم الجهاد فی الإسلام بالمنافقین ...» «۱».

لماذا یتهم الدکتور القفاری الشیخ الطبرسی ب «الحیلة» و «الافتراء» و «التزویر» و «خدعة أهل السنة» والحال

أولًا: إنّ هذه القراءة وردت أیضاً فی کتب أهل السنة أنفسهم، ولعلّ الطبرسی استند إلی کتب الفریقین فی هذه الرّوایات، فعلی هذا لا یکون قول الدکتور القفاری إلّا مجرد اتهام. فعلی سبیل المثال:

روی «الحاکم الحسکانی» بسنده عن شقیق قال: قرأت فی مصحف عبد اللّه بن مسعود

«إنّ اللّه اصطفی آدم ونوحاً وآل إبراهیم وآل عمران وآل محمّد علی العالمین» «۲».

وروی بسند آخر له مثله «۳».

وروی «الثعلبی» أیضاً بسنده عن «أبی وائل» قال: قرأت فی مصحف ابن مسعود مثله «۴».

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۵۱۸

ثانیاً: إنّ الرّوایات التی استشهد بها الدکتور القفاری علی موضوعه- وکذلک الرّوایات الاخری فی هذا المقام- هی روایات مضطربة متناً، وعلی فرض صحّة سندها فلا صلاحیة فیها لإثبات وجود الوحی القرآنی.

ثالثاً: إنّنا یمکن لنا- مع الاخذ بنظر الاعتبار القرائن والشواهد- أن نستفید من تلک الرّوایات لمعنی الآیة وبیان مصداق تعبیر «آل إبراهیم» وخصوصاً إنّ بعض التعابیر الواردة فی هذه الآیة یستفاد منها أنّ الإمام علیه السلام فی مقام «الإقراء»- وذکرنا بأنّ الإقراء معناه القراءة مع تعلیم المعنی وتفسیر الآیة- وبیان أنّ مصداق آل إبراهیم فی هذه الآیة شامل ل «آل محمّد» قطعاً، فهم داخلون فی الآیة، ولکن لا بصورة الوحی التنزیلی القرآنی وإنّما بصورة الوحی التنزیلی التفسیری.

ویؤیده ما أخرجه السیوطی عن ابن جریر وابن المنذر وابن أبی حاتم من طریق علی [علیه السلام] عن ابن عباس فی قوله تعالی: «... وآل إبراهیم وآل عمران» قال: «هم المؤمنون من آل إبراهیم وآل عمران وآل یاسین، وآل محمّد» «۱».

وفی أمالی الصّدوق رحمه اللّه باسناده إلی أبی عبد اللّه علیه السلام. قال: قال محمّد بن أشعث بن قیس الکندی للحسین علیه السلام: یا حسین بن فاطمة! أیّة حرمة لک من رسول اللّه لیست لغیرک؟ فتلا الحسین علیه السلام هذه الآیة «إنّ اللّه اصطفی آدم ونوحاً وآل إبراهیم وآل عمران علی العالمین» قال واللّه إنّ محمّداً لمن آل إبراهیم والعترة الهادیة لمن آل محمّد ...» «۲».

وفی «عیون الأخبار» فی باب ذکر مجلس الإمام الرضا علیه السلام مع المأمون فی الفرق بین العترة والامة حدیث طویل وفیه: فقال

المأمون هل فضّل اللَّه العترة على سائر الناس؟ فقال أبو الحسن الرضا عليه السلام: ان اللَّه تعالى أبان فضل

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۱۹

العترة على ساير الناس فى محكم كتابه فقال له المأمون: أين ذلك من كتاب اللَّه تعالى؟ فقال الرضا عليه السلام: «فى قوله تعالى: «إنّ اللَّه اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين» «۱»

أى العترة من آل إبراهيم».

ومثله كثير «۲».

وعلى أساس هذه الرّوايات قال الشيخ الطبرسى فى تتمة كلامه:

«وقالوا (أى أهل البيت) أيضاً: إنّ آل إبراهيم هم آل محمّد الذين هم أهله ويجب أن يكون الذين اصطفاهم اللَّه تعالى مطهّرين معصومين منزّهين عن القبائح لأنه تعالى لا يختار ولا يصطفى إلّامن كان كذلك ويكون ظاهره مثل باطنه فى الطهارة والعصمة. فعلى هذا يختص الاصطفاء بمن كان معصوماً من آل إبراهيم وآل عمران سواء كان نبيّاً أو إماماً» «۳».

رابعاً: قول الدكتور القفارى فى مقام قراءة «جاهد الكفّار بالمنافقين» الذى صاحبه الغضب والانكار ففى الواقع ليست من أجل القراءة الواردة، فهى لو صحّت فإنّما تمس بعقيدة الدكتور القفارى وتحط من قدر بعض الصحابة الذين لا مجال للطعن فيهم عند الدكتور القفارى والسلفيين جميعاً ولعلّه هو ما جعل الدكتور القفارى يستشيط غضباً فيقول:

«وهى اسطورة وضعت لتوافق مذهب الرافضة فى الصّحابة من

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۲۰

رميهم بالنفاق وزعمت أنّ اللَّه يأمر رسوله بالاعتماد على المنافقين فى الجهاد وجعلت الجهاد فى الإسلام قائماً على أكتاف المنافقين فهى جهل فاضح بالإسلام وتاريخ المسلمين وتفسير القرآن أو زندقة والحاد ...» «۱».

كيف يمكن أن تكون أحكامٌ كهذه- من الدكتور القفارى بقوله: «جهل فاضح بالإسلام وتاريخ المسلمين و ...»- علمية وبعيدة عن التعصب؟! وهل يكفى للقفارى قوله تعالى: «إذ جاءوكم من فوقكم ومن أسفل منكم وإذ زاغت الأبصار وبلغت القلوب الحناجر وتظنون باللَّه الظّنونا* هنالك ابتلى المؤمنون وزلزلوا زلزالًا شديداً* وإذ يقول المنافقون والذين فى قلوبهم مرض ما وعدنا اللَّه ورسوله إلّاغروراً» «۲».

فالمنافقون فى صفوف المسلمين يوم الأحزاب.

أخرج ابن جرير وابن أبى حاتم عن قتادة قال: قال المنافقون يوم الأحزاب حين رأوا الأحزاب قد اكتنفوهم من كل جانب فكانوا فى شك وريبة من أمر اللَّه ...

فأنزل اللَّه «وإذ يقول المنافقون والذين فى قلوبهم مرض ما وعدنا اللَّه ورسوله إلّا غروراً» «۳»

وأيضاً فى معركة تبوك وهو تصريح محمّد بن اسماعيل البخارى فى صحيحه أيضاً بحضور أعيان المنافقين فى جيش المسلمين فى معركة تبوك، وهو ما ذكره ابن تيمية أيضاً وأمضاه بقوله:

«... فقد ثبت فى الصحيح أنّ حذيفة كان يعلم السرّ الذى لا يعلمه غيره وكان ذلك ما أسرّه إليه النبىّ صلّى اللَّه عليه وسلّم عام تبوك من أعيان المنافقين فانه روى أنّ جماعة من المنافقين أرادوا أن يحلوا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۲۱

حزام ناقة رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وسلّم بالليل ليسقط من بعيره فيموت وإنّه اوحى إليه بذلك وكان حذيفة قريباً منه فأسرّ إليه أسماءهم» «۱».

وهذا مثال واحد فقط من حضور المنافقين فى جيش المسلمين وشاهد مقالى على أنّ قراءة: «وجاهد الكفار بالمنافقين» ليست اسطورة

وضعت لتوافق مذهب الرافضة. وهناك شواهد اخر لا تخفى على من سبر التاريخ والسير وراجعهما وما ذكرناه فيه الكفاية.

الصلة العقدية بين القدامى والمعاصرين

اشارة

قد تصدى الدكتور القفارى فى هذا البحث، دراسة آراء المعاصرين من الشيعة حول موضوع تحريف القرآن. وبعد أن أفصح الدكتور القفارى عن هدفه من ذكر هذا الفصل قال:

«لا بدّ من الاستماع لما يقوله شيوخ الشيعة المعاصرون فى عقائدهم الخطرة التى تفصل بينهم وبين المسلمين» «۱».

فلننظر الآن على أىِّ العقائد الخطرة التى تفصل الشيعة عن المسلمين تلك التى وضع الدكتور اصبعه عليها فكتب تحت عنوان «المبحث الأوّل: عقيدة المعاصرين فى كتاب اللَّه»:

«المجال الأوّل ... فماذا يقول شيعة العصر الحاضر عن هذه القضيّة [أى: إنّ فى كتاب اللَّه نقصاً وتحريفاً] التى تحول بينهم وبين الإسلام وهم ينشطون فى الدعوة إلى التقارب مع أهل السنّة، ويرفعون شعار الوحدة الإسلامية» «۲»؟

ثمّ قسّم- بزعمه- آراء المعاصرين حول فرية التحريف إلى أربعة أوجه:

الوجه الأول- إنكار وجودها فى كتبهم أصلًا.

الوجه الثانى- الاعتراف بوجودها ومحاولة تبريرها.

الوجه الثالث- المجاهرة والاحتجاج على هذا الافتراء.

الوجه الرابع- التظاهر بإنكار هذه الفرية، ومحاولة إثباتها بطرق ماكرة خفية.

ولنبدأ الآن بمناقشة الدكتور القفارى فى الأوجه الأربعة فنقول:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۲۳

الوجه الأول: إنكار وجودها فى كتبهم أصلا

قال الدكتور القفارى:

«لقد اتّجه صنف من شيوخهم إلى إنكار وجودها أصلًا، ومن هؤلاء عبد الحسين الأمينى النجفى فى كتابه الغدير ... وعبد الحسين شرف الدين ... ولطف اللَّه الصافى» «۱».

ثمّ قال الدكتور القفارى:

«إنّ إنكار ما هو واقع لا يجدى شيئاً فى الدفاع، و سيؤوّل من جانب المطّلعين على كتبهم من أهل السنّة بأنّه تقيّة ... وهذا المسلك فى الإنكار يسلكونه فى كلّ مسألة ينفردون بها عن المسلمين ... وبهذا المبدأ هدموا كلّ الروايات التى تتفق مع المسلمين، وعاشوا مع المسلمين بالخداع والتزوير» «۲».

أقول: وهل إنّ الأمينى رحمه اللَّه منكر لأصل وجود هذا النوع من الروايات فى كتب الشيعة أم إنّه منكر لوجود قائلين بالتحريف من علماء الشيعة الذين يقيم لهم المجتمع وزناً، لأنّه فرق واضح بين وجود الروايات ووجود القائلين بها.

إنّ المرحوم الأمينى فى معرض الردّ على الاتهام الذى نسبه ابن حزم للشيعة من غير دليل والذى جاء فيه: «من قول الإمامية كلها قديماً وحديثاً إنّ القرآن مبدّل زيد فيه ما ليس منه ونقص منه كثير وبدّل منه كثير» قال: «إنّ أيّاً من كبار علماء الإمامية- القدامى منهم والمتأخرين- لم يُعِرْ هذه الروايات اهتماماً، ولا اعتقد بتحريف القرآن» ليقول ابن حزم: «من قول الإمامية ...» ولكنّه لم ينكر الأمينى

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۵۲۴

أصل وجود هذه الروايات فی كتب الإمامية «۱».

وعلى هذا فماذا يقصد الدكتور القفارى من ترديد نغمته البالية بقوله: «هذه هی التقية» ويتشبّث بكلام شيخ الطائفة لإثبات نظريته «۲»، فی حين إننا فصّلنا القول فی هذا المجال وأصبح من الواضح أنّه لا محل للتقية هنا، كما- قلنا مراراً وتكراراً- إنّ أصل وجود الروايات فی الكتب شیء، والإقرار بمحتواها شیء آخر. وعلى هذا لو أردنا أن نماشى الدكتور القفارى فی معاييره هذه إذ يقول:

«فالأمينى النجفى الذى طلب فی ردّه على ابن حزم أن يثبت دعواه بكلام أیّ فرد من أفراد الشيعة؛ هل يجهل ما جاء فی كتاب الكافى والبحار، وما صرّح به شيوخهم فی هذا الضلال ممّا مضى ذكره ...» «۳».

للزمنا القول بأنّ الدكتور القفارى الذى ادّعى فی مواطن كثيرة من كتابه أنّ صيانة القرآن موضع إجماع أهل السنّة، ولا يوجد منهم من يقول بهذه الفرية؛ هل يجهل ما جاء فی الصحيحين والكتب الأخرى، وما صرّح به شيوخ أهل السنة فی

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۵۲۵

هذا الضلال مما مضى ذكره؟ «۱» فهل ينبغى لنا أن نكتب نفس قوله ونقول الدكتور القفارى وأتباعه قد عاشوا مع المسلمين بالخداع والتزوير؟!

ثمّ قال الدكتور القفارى:

«ومن العجيب أنّه- أی الأمينی- وهو ينكر وجود تلك المقالة فی كتبهم فی الجزء الثالث من كتابه، نراه فی الجزء التاسع من الكتاب نفسه يصرّح هو بهذا الكفر حيث قال- وهو يتحدّث عن بيعة المهاجرين والأنصار لصدّيق هذه الأمة ...: «بيعةٌ عمّت شؤمها الاسلام، وزرعت فی قلوب أهلها الآثام ... وحرّفت القرآن وبدّلت الأحكام»، بل أورد آية مفتراة فی الكتاب نفسه وهی: (اليوم أكملت لكم دينكم بإمامته [أی بإمامة علیّ عليه السلام]، فمن لم يأتمّ به وبمن كان من ولدی من صلبه إلى يوم القيامة فأولئك حبطت أعمالهم وفی النار هم خالدون ... وفی علیّ نزلت سورة: والعصر ...) وهی واضحة الافتراء لركاكة لفظها ومعناها ومع ذلك يزعم هذا الرافضی أنّ رسول اللّه قال: إنّها نزلت فی علیّ، وحاول أن يموّه ويخدع القرّاء فنسب هذا الافتراء إلى محمد بن جرير الطبرى السنّى وهو محمد بن جرير الطبرى الرافضى إن صحّت النسبة إليه ... فالرجل- أی الأمينی- افترى على اللّه وكتابه ورسوله وأئمة المسلمين» «۲».

ومن المؤسف أنّ الدكتور القفارى هنا لم يتخلّ عن عادته البذيئة التى درج عليها فی عدم الأمانة العلمية فی النقل وفی الابتعاد عن التقوى التحقيقية حيث:

أولًا- إنّ المرحوم الأمينی نفسه قد أوضح قصده من قوله: «بيعة ... حرفت

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۵۲۶

القرآن» بقوله:

«وإن دارت بين شدقی أحد من الشيعة كلمة التحريف فهو يريد بها التأويل بالباطل بتحريف الكلم عن مواضعه، لا الزيادة والنقيصة، ولا بتبديل حرف بحرف» «۱».

مثل هذا التحريف (تحريف المعنى) موجود فی القرآن، وإنّ البيعة كذلك قد أصبحت موجباً لتحريف معنى آيات اللّه، لأنّ الآيات التى وردت حول ولاية أمير المؤمنين عليه السلام- ومنها آية الولاية: «إنّما وليكم اللّه ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون»- قد أهملت وحملت على التأويل بالباطل وقد سبق منّا التحقيق آنفاً فی تحريف المعنى لآيات القرآن.

ثانياً- أين ذكر المرحوم الأمينی أنّ: «اليوم أكملت لكم ... بإمامته فمن لم يأتمّ به ...» آية قرآنية ليقول الدكتور القفارى: فالرجل افترى على اللّه وكتابه ورسوله؟

فانظر إلى نصّ عبارة الأمينی- التى نقلها بالنصّ من «كتاب الولاية» لابن جرير الطبرى- ولاحظ- مع الأسف- عدم أمانة الدكتور فی

النقل.

الأمینی رحمه اللَّه یکتب قول النبیّ صلّی اللَّه علیه وآله وسلّم عن کتاب الولایة بقوله:

«اللّهمّ إنّک أنزلت عند تبیین ذلک فی علیّ، الیوم أکملت لکم دینکم بإمامته فمن لم یأتم به ...» «۲».

لماذا یخون الـدکتور القفاری الأمانـة العلمیـة فی النقل فیحـذف صـدر کلام الأمینی الـذی نقل عن الرسول صـلّی اللَّه علیه وآله بقوله صلّی اللَّه علیه وآله: «اللّهمّ إنّک أنزلت عند تبیین ذلک ...».

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۵۲۷

تری هـل أنّ معنی «اللّهـمّ إنّـک أنزلـت عنـد تـبیین ذلـک فی علیّ» فی قـول الرسـول صـلّی اللَّه علیـه وآله غیر معلـوم لـدی الـدکتور القفاری؟!

ثالثاً- کیف یقول الـدکتور القفاری: «وحاول أن یموّه ویخـدع القرّاء فنسب هـذا الافتراء لمحمـد بن جریر السـنّی وهو محمد بن جریر الطبری الرافضی إن صحّت النسبة إلیه ...» ثمّ یستنتج منه افتراء الأمینی علی أئمّة المسلمین؟

فانظر إلی نصّ کلام الأمینی فهو بعـد أن أورد آیة: «یا أیّها الرسول بلّغ ما أنزل إلیک من ربّک ...» قال: هذه الآیة نزلت فی ولایة علیّ بن أبی طالب یوم غدیر خمّ، ثمّ قال:

«إنّا نحتجُّ فی المقام بأحادیث أهل السنّة فی ذلک فإلیک البیان:

۱- الحافظ أبو جعفر محمّـد بن جریر الطبری (المتوفی ۳۱۰ ه.) أخرج بإسـناده فی کتاب الولایة (أو الفضائل) فی طرق حدیث الغدیر عن زید بن أرقم ... لمّا نزل النبیّ صلّی اللَّه علیه وسلم بغدیر خم ...

فخطب خطبة بالغة إلی أن قال صـلّی اللَّه علیه وآله: إنّ علیّ بن أبی طالب أخی ووصـیّی وخلیفتی والإمام بعدی ... اللّهمّ إنّک أنزلت عند تبیین ذلک فی علیّ الیوم أکملت لکم دینکم بإمامته ...».

فنسب الأمینی کتاب الولایة لابن جریر السـنی وهذا ما لا طریق إلی إنکاره إلّا من غمض عینیه عن الحق، فاسـتمع الآن لاعترافات کبار علماء أهل السنّة لما نسب إلی ابن جریر الطبری السنّی فی المقام:

قال یاقوت فی ترجمة محمد بن جریر الطبری السنّی من معجم الأدباء عند عدّ مؤلفاته:

«وکتاب فضائل علیّ بن أبی طالب رضی اللَّه عنه تکلّم فی أوله بصحة

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۵۲۸

الأخبار الواردة فی غدیر خم ثم تلاه بالفضائل ولم یتمّ» «۱».

وقال فی موضع آخر فی سبب تألیف محمد بن جریر الطبری السنّی لهذا الکتاب:

«وکان قد قال بعض الشـیوخ ببغداد بتکذیب غدیر خم!! ... ولما بلغ أبا جعفر ذلک فابتدأ بالکلام فی فضائل علیّ بن أبی طالب وذکر طرق حدیث خمّ فکثر الناس لاستماع ذلک ...» «۲».

وذکر الذهبی فی ترجمة الطبری من تذکرة الحفاظ وحکی عن الفرغانی أنّه قال:

«ولمّا بلغه أنّ ابن أبی داود تکلّم فی حدیث غدیر خم! عمل کتاب الفضائل وتکلّم علی تصحیح الحدیث».

ثمّ قال الذهبی:

«قلت: رأیت مجلّداً من طریق هذا الحدیث لابن جریر فاندهشت له ولکثرة تلک الطرق!» «۳».

وقال ابن کثیر فی البدایة والنهایة فی ترجمة الطبری:

«وقد رأیت له کتاباً جمع فیه أحادیث غدیر خمّ فی مجلدین

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۵۲۹

ضخمين» «۱».

وقال فی موضع آخر من كتابه:

«وقد اعتنى بأمر هذا الحديث [أی حديث غدير خمّ] أبو جعفر محمّد ابن جرير الطبری صاحب التفسير والتاريخ فجمع فی مجلدين أورد فيهما طرقه وألفاظه ...» «۲».

وقال ابن حجر فی تهذيب التهذيب فی ترجمة أمير المؤمنين علیّ عليه السلام وهو يتكلّم عن حديث الغدير:

«وقد جمعه ابن جرير الطبری فی مؤلّف فيه أضعاف من ذكر [أی ابن عقدة] وصحّحه» «۳».

فعلى هذا تبيّن صدق قول الأمينی فيما نسب إلى ابن جرير الطبری السنّی وكشف عدم صدق الدكتور القفاری فی أمانته ودعاياته.

رابعاً- إنّ الذی نقله المرحوم الأمينی من كتاب «الولاية» لابن جرير الطبری «فی علیّ نزلت سورة والعصر» قد أورده السيوطی فی الدرّ المنثور عن ابن عباس حيث قال:

«أخرج ابن مردويه عن ابن عباس فی قوله [تعالى]: «والعصر* إنّ الإنسان فی خسر» يعنی أبا جهل «إلّاالّذين آمنوا وعملوا الصالحات» ذكر عليّاً وسلمان» «۴».

وبمثله أخرج الحاكم الحسكانی عن أبی هريرة عن رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۳۰

وآله وسلّم، قال:

« «إلّا الّذين آمنوا وعملوا الصالحات ...» هم علیّ وشيعته».

وبسند آخر عن ابن عباس قال:

«جمع اللَّه هذه الخصال كلّها فی علیّ: «إلّاالّذين آمنوا» كان واللَّه أوّل المؤمنين إيماناً «وعملوا الصالحات» وكان أوّل من صلّى وعَبَدَ اللَّه من أهل الأرض مع رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلم» «۱».

هذا وادّعى الدكتور القفاری دعاوى خطرة أُخرى فی المجال، انظر وتعجّب قال:

«إنّ الروافض استغلّوا التشابه فی أسماء بعض أعلامهم مع بعض أعلام أهل السنّة وقاموا بدس فكری رخيص يضلل الباحثين عن الحق ... حيث ينظرون فی أسماء المعتبرين عند أهل السنة فمن وجدوه موافقاً لأحد منهم فی الاسم واللقب أسندوا حديث رواية ذلك الشيعی أو قوله إليه.

ومن ذلك محمّد بن جرير الطبری الإمام السنّی المشهور صاحب التفسير والتاريخ فإنّه يوافقه فی هذا الإسم محمّد بن جرير بن رستم الطبری من شيوخهم ... وقد استغلّ الروافض هذا التشابه فنسبوا للإمام ابن جرير بعض ما يؤيد مذهبهم مثل: كتاب المسترشد فی الإمامة مع أنّه لهذا الرافضی وهُم إلى اليوم يسندون بعض الأخبار التی تؤيّد مذهبهم إلى ابن جرير الطبری الإمام كالأمينی النجفی فی الغدير (ج ۱/ ص ۲۱۴- ۲۱۶).

ولقد ألحق صنيع الروافض هذا- أيضاً- الأذى بالإمام الطبری فی حياته وقد أشار ابن كثير إلى أنّ بعض العوام اتّهمه بالرفض ومن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۳۱

الجهلة من رماه بالإلحاد وقد نسب إليه كتاب عن حديث غدير خم يقع فی مجلّدين ونسب إليه القول بجواز المسح على القدمين فی الوضوء.

ويبدو أنّ هذه المحاولة من الروافض قد انكشف أمرها لبعض علماء السنة من قديم، قد قال ابن كثير: ومن العلماء من يزعم أنّ ابن جرير اثنان أحدهما شيعی وإليه ينسب ذلك وينزهون أبا جعفر من هذه الصفات» «۱».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۳۲

وإن كانت مناقشة هذه الدعاوى يطول بها المقام ولكنها ضرورية ليتعرف القارىء على الحقائق، لذلك سنتابع هذا البحث خلال عدّة فقرات:

۱- مَنْ مِن علماء الشيعة استغلّ تشابه الأسماء، وعلى سبيل المثال نَسَب كتاب (المسترشد فى الإمامة) لابن جرير الطبرى السنى ليخدع الآخرين ويضللهم بالشكل الذى يدعيه افتراءاً الدكتور القفارى؟

ثمّ ما هى حاجة الشيعة لاستغلال تشابه الأسماء؟ هذه أسماء بعض كبار الإمامية ممن صرّحوا أنّ محمد بن جرير الإمامى صاحب كتاب المسترشد هو غير محمد بن جرير السنى صاحب كتاب التاريخ، فمَن قال من متقدميهم:

أ: الشيخ الجليل أبو العباس أحمد بن علىّ النجّاشى (ت/ ۴۵۰ ه.) قال:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۳۳

«أبو جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبرى إنّه جليل من أصحابنا الإمامية كثير العلم ... له كتاب المسترشد» «۱».

ب: شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسى (ت/ ۴۶۰ ه.) قال:

«محمد بن جرير بن رستم الطبرى يُكنى أبا جعفر فاضل وليس هو صاحب التاريخ فإنّه عامى المذهب [أى من أهل السنة]، وله كتب ...

منها كتاب المسترشد» «۲».

ج: ومحمد بن علىّ بن شهرآشوب (ت/ ۵۸۸ ه.) قال:

«أبو جعفر محمد بن رستم الطبرى ديّن فاضل وليس هو صاحب التاريخ، من كتبه المسترشد» «۳».

وغيرهم كمحمد بن الحسن الشهير بابن اسفنديار فى تاريخ طبرستان «۴» المؤلف عام (۶۱۳ ه.). والعلّامة الحسن بن علىّ بن داود الحلىّ (ت/ ۷۰۷) «۵» و ...

وهذا من متقدمى الإمامية وأمّا من المتأخرين:

محمد باقر الخوانسارى «۶» (ت/ ۱۳۱۴ ه.) والسيد حسن الصدر «۷» (ت/ ۱۳۵۴ ه.) والسيد محسن الأمين «۸» (ت/ ۱۳۷۱ ه.) والسيد الخوئى «۹» (ت/ ۱۴۱۳ ه.) وغيرهم ... فإنهم كلّهم أجمعين قديماً وحديثاً صرّحوا بأبلغ تصريح بأن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۳۴

محمد بن جرير الإمامى صاحب كتاب المسترشد غير محمد بن جرير السنى صاحب كتاب التاريخ.

فأين استغلال الروافض- على حد تعبير الدكتور القفارى- التشابه فى الأسماء ونسبتهم لابن جرير السنى كتاب المسترشد فى الإمامة؟

نعم ذكر ابن النديم فى الفهرست- عند عدّ مصنفات محمد بن جرير الطبرى السنى- كتاب المسترشد فلعلّه وَهمٌ منه ولم يركن لقوله أحد من الإمامية.

۲- هل إنّ العلّامة الأمينى- وبالشكل الذى يقوله الدكتور القفارى متشبثاً بكلام ابن كثير- يُسند كذباً بعض الأخبار التى تؤيد مذهب الإمامية لابن جرير الطبرى السنى؟

لاحظنا أن الأمينى ما كان ينسبه إلى ابن جرير هو عين الصدق والحقيقة، ورأينا اعتراف كبار علماء أهل السنة ک «ياقوت» و «الذهبى» و «ابن كثير» و «ابن حجر» أن محمد بن جرير الطبرى السنى له كتاب فى مجلدين وهو المسمى بكتاب الولاية أو كتاب فضائل علىّ وأورد فيه طرق حديث الغدير وقد شاهدوه بأنفسهم.

وبناءً على ذلك فما هو قصد «ابن كثير» عندما يقول عبارته التالية: «ومن العلماء من يزعم إنّ ابن جرير اثنان أحدهما شيعى وإليه ينسب ذلك ويُنزّهون أبا جعفر من هذه الصفات»؟

إذا كان قصده أنّ محمد بن جرير السنى لم يكن له كتاب يتعلق بغدير خم ولم يقل بجواز مسح القدمين فى الوضوء، فإن ذلك

متناقض مع نصّ عبارة ابن كثير نفسه الذى كان يقول: إنه رأى كتاب ابن جرير السنى الذى تناول فيه حديث الغدير وكذلك يتناقض مع عبارة ابن جرير فيما يخص جواز المسح فى الوضوء- اضافة إلى ذلك فإنه لا يوجد كتاب يخص غدير خم بين مصنفات ابن جرير الأمامى، وجواز المسح على القدمين ممّا أجمع عليه الإمامية وليس من مختصات ابن جرير الإمامى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۳۵

- وهذا تفسير جامع البيان لابن جرير الطبرى السنى الذى كتب فيه بعد أن نقل أحاديث تخص جواز المسح على القدمين- ما يلى:

«والصواب من القول عندنا فى ذلك: أنّ اللّه أمر بعموم مسح الرجلين بالماء فى الوضوء كما أمر بعموم مسح الوجه بالتراب فى التيمم» «۱».

والعجيب أن الدكتور القفارى لم يراعِ الأمانة حتى فى نقل عبارة ابن كثير ويكتب مستنداً لكلام ابن كثير بأنّ: «الروافض قد آذوا الإمام الطبرى السنى فى حياته، فى الوقت الذى (ابن كثير) نفسه فيما يخص ابن جرير الطبرى السنى يقول:

(ظلمته الحنابلة ونسبوه إلى الرفض) انظر نص عبارته:

«ولقد ظلمته الحنابلة ... ودفن فى داره لأنّ بعض عوام الحنابلة ورعاعهم منعوا من دفنه نهاراً ونسبوه إلى الرفض ومن الجهلة من رماه بالإلحاد» «۲».

إلى هنا كانت مناقشة دعاوى الدكتور القفارى فيما يخص العلّامة الأمينى، والآن نرجع إلى أصل البحث.

ونرى ماذا يقول الدكتور القفارى فيما يخصّ عبد الحسين شرف الدين؟ فى بداية هذا البحث عندما نقلنا عبارة الدكتور القفارى لوحظ إنه عدَّ عبد الحسين شرف الدين من ضمن الإتجاه الأوّل وقال:

«لقد اتّجه صنف من شيوخهم إلى انكار وجودها [أى فرية التحريف] أصلًا ومن هؤلاء عبد الحسين الأمينى النجفى فى الغدير و ... عبد الحسين شرف الدين ...» «۳».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۳۶

ثم كتب الدكتور القفارى فيما يخص عبد الحسين شرف الدين ما يلى:

«أما أسلوب عبد الحسين فى نفيه لهذه الاسطورة ففيه شىء من المكر والمراوغة قد لا يتنبّه له إلّامن اعتاد على أساليبهم وحيلهم ... تأمل قوله: «فإنّ القرآن الحكيم متواتر من طرقنا بجميع آياته وكلماته» ماذا يعنى بالقرآن المتواتر من طرقهم هل هو القرآن الذى بين أيدينا أم القرآن الغائب مع المنتظر كما يدعون ...

إنّ تخصيصه بأنّه متواتر من طرقهم يلمس منه الإشارة للمعنى الأخير ذلك أنّ القرآن العظيم كان من أسباب حفظه تلك العناية التى بذلها عظيما الإسلام أبو بكر وعمر وأتمّها أخوهما ذو النورين عثمان بن عفان فى جمعه وتوحيد رسمه تحقيقاً لوعده عزّ وجلّ ومعتقد الشيعة فى الخلفاء الثلاثة معروف فهذا القرآن إذاً غير متواتر من طرقهم» «۱».

مع الأسف إنّ الدكتور القفارى لا زال ملتزماً بأسلوبه الخيانى فى نقل العبارات، لا بل فإنّه هنا يكيد القرآن هذه المرة إضافة إلى كيده المسلمين، وذلك:

أولًا: فإن العلّامة عبد الحسين شرف الدين غير منكر مطلقاً لأصل وجود هذه الروايات فى كتب الفريقين- بالشكل الذى كتب عنه الدكتور القفارى- لقد اتّجه صنف من شيوخهم إلى إنكار وجودها، وإليكم نصّ عبارته:

«نعم لا- تخلو كتب الشيعة وكتب السنة من أحاديث ظاهرة بنقص القرآن، غير أنّها مما لا وزن لها عند الأعلام من علمائنا لضعف سندها ومعارضتها بما هو أقوى منها سنداً وأكثر عدداً وأوضح دلالة، على أنّها من أخبار الآحاد ... فلا يرجع بها عن المعلوم المقطوع به ولا سيما بعد معارضتها لقوله تعالى: «إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۳۷

لحافظون» «۱».

ثانیاً: یقصد السید شرف الدین من القرآن المتواتر، القرآن الموجود نفسه ولا ـ شک، والدکتور القفاری مع الأسف خان فی کلام شرف الدین وقطّعه، بالشکل الذی یوقع القاریء فی اشتباه، وهذا نص عبارة شرف الدین:

«فإنّ القرآن العظیم والذکر الحکیم متواتر من طرقنا بجمیع آیاته وکلماته وسائر حروفه وحرکاته وسکناته تواتراً قطعیاً عن أئمة الهدی من أهل البیت علیهم السلام لا یرتاب فی ذلک إلّامعتوه وأئمة أهل البیت کلّهم أجمعون رفعوه إلی جدّهم رسول اللَّه صلّی اللَّه علیه وآله وسلّم عن اللَّه تعالی وهذا أیضاً ممّا لا ریب فیه ...

وکان القرآن مجموعاً أیّام النبیّ صلّی اللَّه علیه وآله وسلم علی ما هو علیه الآن من الترتیب والتنسیق فی آیاته وسوره وسائر کلماته وحروفه بلا زیادة ولا نقصان ولا تقدیم ولا تأخیر ولا تبدیل ولا تغییر ... وقد عرضه الصحابة علی النبیّ صلّی اللَّه علیه وآله وتلوه علیه من أوّله إلی آخره ...».

إلی أن قال (رحمه اللَّه تعالی):

«وکیف کان فإنّ رأی المحققین من علمائنا الإمامیة أنّ القرآن العظیم إنّما هو بین الدفتین الموجود فی أیدی الناس ...» «۲».

ثالثاً: إن القرآن الغائب مع الإمام المهدی «عج» لیس إلّامصحف الإمام علیّ علیه السلام والذی تثبته روایات الفریقین وقد تحدّثنا عن ذلک مفصّلًا ونتیجة الکلام فیما یخص مصحف الإمام علیّ علیه السلام کما قاله عبد الکریم الشهرستانی

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۵۳۸

- مؤلف الملل والنحل- وکذلک آخرون الذین سبق ذکرهم کان کالآتی:

الإمام علیّ علیه السلام جمع القرآن بعد وفاة الرسول الأکرم صلی اللَّه علیه وآله، بعد ذلک أراه الصحابة وقد أعرضوا عنه فقال لهم: سوف لن تروه أبداً ...

وبناءً علی ذلک فکیف یقول الدکتور القفاری «القرآن الغائب متواتر من طرقهم- أی من طرق الشیعة-»؟!

فی أی مکان من هذه المصادر والأدلة جاء أن الإمام علیّ علیه السلام جمع القرآن من طرق الشیعة بجمیع آیاته وکلماته و ...؟ هل ان الدکتور القفاری منتبه إلی التناقض الواضح فی کلامه؟

رابعاً: هنا الدکتور القفارری مع الأسف یغمض العین عن القواعد الواضحة فی «علم الحدیث» ومن ذلک یقول: «... ومعتقد الشیعة فی الخلفاء الثلاثة معروف فهذا القرآن إذاً غیر متواتر من طرقهم» علی فرض أن اعتقاد الشیعة فیما یخص الخلفاء الثلاثة هو ما قاله الدکتور القفاری فمن القائل من علماء الحدیث إن وثاقة الأفراد شرط فی الخبر المتواتر؟

قال فی شرح النخبة:

«إنّ المتواتر لیس من مباحث الإسناد، إذ علم الإسناد یبحث فیه عن صحّة الحدیث أو ضعفه لیعمل به أو یترک من حیث صفات الرجال وصیغ الأداء، والمتواتر لا یبحث عن رجاله بل یجب العمل به من غیر بحثه» «۱».

هذا والشخص الآخر الذی أورده الدکتور القفاری ضمن الاتجاه الأول هو الشیخ لطف اللَّه الصافی، الذی لا ینکر بدوره وجود تلک الأخبار فی کتب الفریقین وإلیکم نصّ عبارته، فقد قال الشیخ الصافی بعد ذکره لشطر من الأخبار:

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۵۳۹

«وهذه الأخبار وإن کانت مطروحة لا ـ یجوز الاتکال علیها وقامت الضرورة والاجماع من الفریقین علی خلافها ... إلّاأنّ المنصف یعرف منها أنّه لو جاز نسبة القول بوقوع النقص فی القرآن بوجود تلک الأخبار لکان أهل السنة أولی بها فإنهم نقلوا فی کتبهم المعتبرة وتفاسیرهم ذلک» «۱».

الوجه الثانی: الاعتراف بوجودها ومحاولة تبریرها

قال الدكتور القفارى:

«وقد اتخذ هذا الاعتراف صوراً متعددة، فصنف منهم يعترف بأن عندهم بعض الروايات فى تحريف القرآن ولكنه يقول إنها «ضعيفة شاذة وأخبار آحاد لا تفيد علماً ولا عملًا فإمّا أن تؤول بنحو من الاعتبار أو يضرب بها الجدار.

وصنف يقول بأنها ثابتة، ولكن «المراد فى كثير من روايات التحريف من قولهم عليهم السلام كذا نزل هو التفسير بحسب التنزيل فى مقابل البطن والتأويل.

وصنف ثالث يقول بأن القرآن الذى بين أيدينا ليس فيه تحريف ولكنه ناقص قد سقط منه ما يختص بولاية علىّ وكان الأولى أن يعنون المبحث تنقيص الوحى أو يصرح بنزول وحى آخر وعدمه.

وصنف رابع يقول: نحن معاشر الشيعة نعتقد بأن هذا القرآن الذى بين أيدينا الجامع [يعنى المجموع] بين الدفتين هو الذى أنزله اللّه تعالى على قلب خاتم الأنبياء صلى اللّه عليه وآله وسلم من غير أن يدخله شىء بالنقص أو بالزيادة ... على أنّنا معاشر الشيعة نعترف بأن هناك

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۴۰

قرآناً كتبه الامام علىّ عليه السلام بيده الشريف بعد أن فرغ من كفن رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وتنفيذ وصاياه ... وهو محفوظ عند الامام المهدى «عج».

واتجاه خامس يقول: «وقع بعض علمائنا المتقدمين بالاشتباه فقالوا بالتحريف ولهم عذرهم كما لهم اجتهادهم ... غير أنّا حينما فحصنا ذلك ثبت لنا عدم التحريف فقلنا به وأجمعنا عليه».

وفريق سادس: يقول بأن هذه الفرية إنّما ذهب إليها من لا تمييز عنده بين صحيح الأخبار وسقيمها من الشيعة وهم الأخباريون أما الأصوليون فهم ينكرون هذا الباطل».

أقول: قبل أن أبدأ بنقد دعاوى الدكتور القفارى لا بدّ أن أوضح أنّ التقسيم الذى ذكره يقوم- وكما هو دأبه- على أساس تقطيع العبارات وتحريف آراء علماء الامامية، لأنّه فى الواقع إن جميع الأصناف الستة التى ذكرها فى هذا الاتجاه ما هى إلّا صنف واحد لا غير، وهى تقريباً مما اتفقت عليها الإمامية- بالشكل الذى نقلناه فى مبحث «دراسة روايات التحريف فى كتب الشيعة» فى المقام الأول- هؤلاء عند تناولهم أسانيد تلك الروايات قالوا: أكثرها ضعيفة شاذة وأخبار آحاد وعند تناولهم المضمون (فقه الرواية) يقولون: بناء على القرائن والشواهد الكثيرة إن قصد المعصومين عليهم السلام بقولهم: «كذا أنزل» هو التفسير بحسب التنزيل فى مقابل البطن والتأويل ولأن هذا التنزيل من اللّه حسب الأدلة الثابتة والشواهد الكثيرة من الفريقين، فإنهم أسموه بنزول وحى آخر، وهؤلاء أنفسهم أيضاً يعتبرون مصحف الإمام علىّ عليه السلام أمراً ثابتاً بالاستناد إلى روايات الفريقين واختلاف ذلك المصحف عن الموجود بين أيدينا فقط فى ترتيب السور وبيان حقائق تفسيرية وتأويلية وذلك بالاستناد إلى الأدلة والقرائن، ونفس

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۴۱

هؤلاء المحققون من الامامية قالوا: بعض الإمامية- كالأخباريين- وكذلك الحشوية من أهل السنة اعتبروا روايات التحريف صحيحة، لتعلقهم أكثر من المعقول بالروايات، مما أدى أن يقولوا بالتحريف، فى حين أنّها ساقطة، لعدم احتواءها المعنى الصحيح والمعقول، ومخالفتها الأدلة القطعية لصيانة القرآن من التحريف.

بناءاً على ذلك فإن الأصناف الستة التى ذكرها الدكتور القفارى ما هى إلّا صنف واحد، ولو كان الدكتور قد جاء بكل عبارات وآراء هؤلاء فإن هذا الأمر لكان واضحاً بشكل جيد.

على سبيل المثال لاحظوا كل العبارة التى أوردها الدكتور القفارى عن العلامة الطباطبائى باعتباره من الصنفين الثانى والسادس،

العلامة الطباطبائى يقول:

«ذهب جماعة من محدثى الشيعة والحشوية وجماعة من محدثى أهل السنة إلى وقوع التحريف بمعنى النقص والتغيير ...».

وفيما يخص أسانيد روايات التحريف يقول:

«إنّ أكثرها ضعيفة والسالم منها من هذه العلل أقل قليل ... وعلى تقدير صحّة إسنادها مخالفة للكتاب مخالفة قطعية حسب ما قررناه ... وإن ما جمعه الإمام علىّ عليه السلام القرآن وحمله إليهم [أى إلى أصحاب النبىّ صلّى اللَّه عليه وآله] وعرضه عليهم لا ـ يدل على مخالفة ما جمعه لما جمعوه فى شيء من الحقائق الدينية الأصلية أو الفرعية ...

ولو كان كذلك لعارضهم بالاحتجاج ودافع فيه ولم يقنع بمجرّد إعراضهم عمّا جمعه ...» «۱».

بناءاً على ذلك فإن العلّامة الطباطبائى سيكون ضمن الأصناف الستة جميعها،

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۴۲

وكذلك المرحوم محمد حسين آل كاشف الغطاء الذى عَدّهُ الدكتور القفارى ضمن الصنف الأول فقط، وكذلك المرحوم آغا بزرك الطهرانى الذى قال عنه الدكتور القفارى إنه من الصنف الثالث، حتى أولئك الذى أوردهم الدكتور القفارى ضمن الاتجاه الأول- المرحوم شرف الدين والأمينى والصافى- هم كذلك من هذه المجموعة، وقد لاحظتم نص عباراتهم، بل سترون عما قريب أنّ أولئك الذين يقول عنهم الدكتور القفارى بعنوان «الاتجاه الرابع» هم كذلك جزءاً من المجموعة التى نتناولها حالياً.

وعلى هذا فإن الحق هو ما قدمناه: الإمامية فى هذا المجال ليسوا إلّاصنفاً واحداً لا غير، فهؤلاء يعترفون بوجود الروايات التى تدلّ بظاهرها على التحريف فى كتب الإمامية- كما فى كتب أهل السنّة- ولكن فى مقام فقه الرواية يقومون بمعالجة أسانيد ومضامين تلك الروايات.

الآن لنرى ما هى مناقشات الدكتور القفارى للأصناف الستة- الموهومة-؟

فهو هكذا يكمل:

«نبدأ فى مناقشة الآراء السابقة على حسب ترتيب عرضها:

أولًا: إنّ القول بأن تلك «الأساطير» هى فى مقاييس الشيعة روايات ضعيفة شاذة، يرد عليه ما ردده طائفة من شيوخهم من القول باستفاضتها وتواترها كالمفيد والكاشانى ونعمة اللَّه الجزائرى وغيرهم، بل إنّ المجلسى جعل أخبارها كأخبار الإمامة فى الكثرة والاستفاضة كما سلف ...» «۱».

أقول: لقد تم البحث بالتفصيل سابقاً فى هذا الموضوع ولا ـ يوجد تناقض فى القول بين أولئك الذين يقولون إن الأخبار فى هذا المجال ضعيفة شاذة وبين أولئك

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۴۳

الذين يقولون إنها متواترة ومستفيضة «۱» لأنّ كلًا من هؤلاء نظروا إلى الموضوع من زاوية معينة فأولئك الذين حكموا بشذوذ تلك الروايات، نظروا إلى روايات التحريف بالمعنى الأخص- أى التحريف بمعنى النقيصة فى متن آيات القرآن- أما أولئك الذين يقولون بتواتر الروايات واستفاضتها فإنهم نظروا إلى التحريف بمعناه الأعم- يشمل التحريف فى معنى الآيات، اختلاف القراءات، الاختلاف فى تأليف الآيات و ...- ومن هنا فإن هؤلاء حكموا عن كميّة تلك الروايات بعنوان «متواتر معنىً» مع قيد «معنى» وواضح أنّ أكثر الروايات حينئذ خارجة عن النزاع، من هنا نرى إن العلامة المجلسى فى حين أنّه يعد تلك الأخبار مستفيضة كأخبار الإمامة لكن فى موسوعته العظيمة (بحار الأنوار) فى بداية كل بحث يأتى بالآيات المناسبة مع البحث ثم يشرع بالبحث مستنداً بالآيات ومستشهداً بها بالشكل الذى يمكن القول معه وبجرأة إن كل آيات القرآن هى مورد استناد المجلسى فى بحار الأنوار، وقد قال بكلّ صراحة فى طليعة «كتاب القرآن» من موسوعة بحار الأنوار:

«باب فضل القرآن وإعجازه وأنّه لا يتبدل بتغير الأزمان» «۲».

والشيخ المفيد الذى يعد تلك الأخبار مستفيضة، يصرح بأنّ تلك الأخبار، هى أخبار آحاد وأكثرها فى باب القراءات أو فى باب تأليف الآيات- لا التحريف بمعنى النقيصة- قال رحمه اللَّه:

«إنّ الأخبار التى جاءت بذلك أخبار آحاد لا يقطع على اللَّه بصحّتها ... مع إنّه لا ينكر أن تأتى القراءة على وجهين منزلين ... كما

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۴۴

يعترف مخالفونا به من نزول القرآن على أوجه شتّى» «۱».

كذلك المحدث الكاشانى ونعمة اللَّه الجزائرى، حيث لاحظتم نص كلامهما من قبل «۲»، والعجيب إن الدكتور القفارى نفسه أورد فى مكان آخر بعض عبارات هؤلاء كالمفيد والكاشانى «۳». ولا بدّ أن يكون قد فهم مقصوده الحقيقى ولكنه هنا تجاهل الحق وكتب ما يلى:

«فإن هذا الحكم من كبير علماء الشيعة على تلك الروايات بالشذوذ مع كثرتها التى اعترف بها شيوخهم تدل على شيوع الكذب فى هذا المذهب بشكل كبير ...» «۴».

إذا كان معيار الدكتور القفارى صحيحاً فيحق لنا بدورنا أن ننسج على منواله ونقول: بأنّ الحكم من كبار علماء أهل السنة على تلك الروايات بالشذوذ والآحاد- كفخر الرازى والسرخسى ومصطفى وزيد و ...- مع كثرتها فى كتب أهل السنة بحيث اعترف بها شيوخهم- كابن سلّام والسيوطى والآلوسى- يدلّ على شيوع الكذب فى هذا المذهب بشكل كبير ... «۵».

هل إن هذا الحكم صحيح، الجواب بعهدة الدكتور القفارى وأمثاله؟! مع أنا نعلم- والقفارى أيضاً يعلم لو تخلّى عن هواه- أن كثرة الأحاديث ووقوعها فى كتب

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۴۵

الفريقين شىء، وبيان معالجة تلك الأسانيد ومضامينها فى الأمور المختلفة شىءٌ آخر.

ثم قال الدكتور القفارى فى مناقشته للصنف الثانى:

«ثانياً: أمّا القول بأن المقصود بروايات الشيعة فى هذا هو تحريف بعض النصوص التى نزلت لتفسير آيات القرآن فهذا تأكيد للأسطورة وليس دفاعاً عنها، ذلك إنّ مَن حرّف وردّ وأسقط النصوص النازلة من عند اللَّه والتى تفسّر القرآن وتبيّنه هو لردّ وتحريف الآيات أقرب ...» «۱».

مع الأسف فإنّ الدكتور القفارى لم يراع الأمانة فى وصفه للصنف الثانى كذلك، لأنّ هؤلاء لم يقولوا: «إنّ المقصود ... هو تحريف بعض النصوص التى نزلت لتفسير آيات القرآن» ولكن قالوا: «المراد فى كثير من روايات التحريف من قولهم عليهم السلام كذا نزل، هو التفسير ...».

هذه هى نص عبارة هؤلاء وقد نقلها نفس الدكتور القفارى فى ابتداء بيان «الوجه الثانى» من الصنف الثانى من الأصناف عند تناولها- ونحن قمنا بالنقل عنه- والملاحظ إنّه هنا لم يراع الأمانة ومن ثم بناءاً على عمله هذا تتخذ المناقشات.

أما أصل جواب هذا الحكم وادعاء الدكتور القفارى فقد لوحظ من قبل على أنه:

أولًا: جواب علماء الشيعة الذين يقولون: (المراد فى كثير من روايات التحريف من قولهم كذا نزل هو التفسير) هو نفسه الذى تقول بصحته الشواهد والقرائن الكثيرة، علماً أن بعضاً من كبار أهل السنة مثل (أبو عبيد القاسم بن سلّام) و (ابن حزم الأندلسى) قالوا بذلك أيضاً «۲».

ثانياً: إنّ الدكتور القفارى بحكمه هذا أوقع نفسه فى التناقض فى القول لأنه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۴۶

يعترف فى مكان آخر من كتابه «إنّ الصحابة قد كتبوا نصوص نازلة من عند اللَّه والتى تفسّر لبعض الآيات فى نفس مصحفهم» «۱»، ولكن بعد وفاة رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وآله وسلم فإنهم جرّدوا القرآن من تلك النصوص، فبناءاً على ذلك إذا كان قول الدكتور القفارى «إنّ مَن أسقط النصوص النازلة من عند اللَّه هو لردّ وتحريف الآيات أقرب» صحيح، فإن الخلفاء يُتهمون بالتحريف، لأنّ قصد عثمان من توحيد المصاحف كما قال به القاضى أبو بكر الباقلانى هو:

«أخذه بمصحف لا تقديم فيه ولا تأخير ولا تأويل اثبت مع التنزيل ...» «۲».

وخاصة الخليفة الثانى حيث كان يُظهر إصراره على ذلك برفع شعار «جرّدوا القرآن» «۳».

ثمّ قال الدكتور القفارى:

«على أن هذا (التأويل لنصوص الاسطورة) لا يتلائم مع كثير من تلك الروايات إذ إنّ فى رواياتهم «المفتراة» التصريح بأنّ النص القرآنى قد شابه- بزعمهم- تغيير ألفاظه وكلماته فهذا التأويل ليس بمخرج سليم من هذا العار والكفر ... والموقف الحق هو ردّها وردّ مرويات من اعتقدها لأنّه ليس من أهل القبلة ...» «۴».

الدكتور القفارى نفسه يقصّ ويخيط، فاقرؤا نص عبارة الإمامية- والذى أورده

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۴۷

الدكتور القفارى نفسه- هم لم يقولوا مطلقاً بوجود تأويل لكل الروايات ولكنهم قالوا: «المراد فى كثير من روايات التحريف من قولهم عليهم السلام كذا نزل هو التفسير ...» معنى ذلك كما يظهره نص كلامهم أنه يخص «الكثير» من الروايات التى استعمل فيها تعبير «كذا أنزل» «۱».

ولكن فيما يتعلق بكل الروايات التى تخلو من التأويل الصحيح فإنهم أسقطوها وردوها بشكل قطعى، وهذه تكملة عبارة العلامة الطباطبائى التى أوردها الدكتور القفارى فى الصنف الثانى، وموقف الدكتور القفارى وحديثه هنا أيضاً عن الصنف الثانى، قال العلامة الطباطبائى:

«... فالحق إن روايات التحريف المروية من طرق الفريقين- إن لم يكن لها معنىً صحيح- مخالفة للكتاب مخالفة قطعية فهى ساقطة لا محالة» «۲».

بناءاً على ذلك فكيف يشغل الدكتور القفارى نفسه والآخرين بالمسرحية التى أنتجها؟

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۴۸

ثمّ قال الدكتور القفارى فى مناقشة الصنف الثالث:

«ثالثاً: أمّا القول بأن القرآن ناقص وليس بمحرف فهذا كسابقه ليس بدفاع ولكنه تأكيد لأساطيرهم وطعن فى كتاب اللَّه بما يشبه الدفاع فكيف تهتدى الأمة بقرآن ناقص ... وهذا هو مبلغ دفاعه عن القرآن والإسلام، سبحانك هذا بهتان عظيم» «۱».

ربما يتعجب القارئ إذا قلنا إن الدكتور القفارى لم يراع الأمانة مرّة أخرى هنا، فالقائل بذلك هو المرحوم آغا بزرك الطهرانى فنصّ عبارته هنا فيما يخص ب «تنقيص الوحى» لا «تنقيص القرآن»، فالوحى عنده شكلان وحى تنزيلى قرآنى، ووحى تنزيلى تفسيرى وقال: فالمنقوص من القرآن الموجود هو الوحى التنزيلى التفسيرى لا الوحى القرآنى المعجز، وواضحٌ إن التنقيص فى الوحى التفسيرى لا يُصيب القرآن بخلل وتحريف. وهذه نصّ عبارة الشيخ آغا بزرك الطهرانى انظر:

«إنّ ما بين الدفتين الذى وصل بأيدينا بالتواتر إلى اليوم بلا شك لأحد من المسلمين ولا ارتياب ... فالقرآن المجيد الذى هو بأيدينا ليس موضوعاً لأىخلاف يذكر فمحل الخلاف إنزال وحى آخر غير ما بين الدفتين ...» «۲».

ونحن سابقاً فى «دراسة تحليلية عن مفاهيم «الاقراء» و «التنزيل» تحدثنا عن ذلك مفصلًا وقلنا بوجود نوعين من الوحى استناداً إلى الأدلة والقرائن الموجودة عند الفريقين وهو أمرٌ ثابت ولا يختص بالشيعة، بل يُصرّح به عدد من كبار أهل

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۴۹

السنة مثل «ابن قتيبة» «۱» و «أحمد العاصمى» «۲» و «ابن حزم» «۳» و «أبو جعفر النحاس» «۴» و «أبو زهوة» «۵» وغيرهم، وتقدّم كلامهم فى بحث: «نظرة إلى أجوبة أهل السنة عن رواياتهم».

بناءاً على ما تقدم وطبقاً لقول الدكتور القفارى هل يصح أن نقول لابن حزم وأبو جعفر النحاس وأمثالهما: وهذا هو مبلغ دفاعهم عن القرآن والإسلام، سبحانك هذا بهتان عظيم؟!!

قال الدكتور القفارى فى صنف آخر:

«رابعاً: إنّ ما قاله الصنف الرابع بوجود قرآن آخر عند منتظرهم ...

فهذا يعنى إنّ الدين لم يكمل وإنّ مسألة وجود قرآن آخر ومسألة الطعن فى كتاب اللَّه سبحانه هما فى كتب الشيعة الإمامية واحدة ... فهم يزعمون إنّ علياً جمع القرآن بتمامه وجاء إلى الصحابة فردّوه وألّفوا قرآناً حذفوا منه ما يتصل بولاية علىّ ... فهذا الرافضى ومَن على منهجه أراد الخداع والتلبيس ...» «۶».

إنّ كل نوع من الاتهام والسب الذى أورده الدكتور القفارى فيما يتعلق بمصحف الإمام علىّ- وكرر ذلك عدّة مرات- يُصيبُ أكثر علماء أهل السنة، فلقد سمعتم أقوالهم الخاصة بمصحف الإمام علىّ، فمن خلال تتبعنا النسبى إلى القرن الثامن وجدنا بحدود عشرة أشخاص من كبار أهل السنة يُخبرون عن مصحف الإمام

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۵۰

علىّ بأسانيدهم «۱».

على سبيل المثال لاحظوا حديث العلّامة عبد الكريم الشهرستانى صاحب الملل والنحل فلقد تحدّث عن المصحف مفصلًا وكان يقول: بعد أن أرى الإمام علىّ عليه السلام المصحف للصحابة وقال «هذا كتاب اللَّه» فقالوا:

«ارفع مصحفك لا حاجة بنا إليه فقال: واللَّه لا ترونه بعد هذا أبداً ...

فرجع به إلى بيته قائلًا: «يا ربّ إنّ قومى اتخذوا هذا القرآن مهجوراً»».

إلى أن قال الشهرستانى:

«كيف لم يطلبوا جمع علىّ بن أبى طالب أوَ ما كان أكتبَ من زيد بن ثابت؟ أوَ ما كانَ أعرَبَ من سعيد بن العاص؟ أوَ ما كان أقربَ إلى رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله من الجماعة؟! بل تركوا بأجمعهم جَمعَهُ واتخذوه مهجوراً ونبذوه ظهرياً وجعلوه نسياً منسياً ...» «۲».

الآن نسأل الدكتور القفارى هل إن هؤلاء العلماء لا زالوا يعتقدون «إنّ الدين لم يكمل»؟ هل إن هؤلاء «أرادوا الخداع والتلبيس»؟ إلى آخر الألفاظ البذيئة والاتهامات الفارغة والتى تكرّرت فى مواضع متعددة صدرت وهى بعيدة عن الأخلاق العلمية «۳» فضلًا عن الإنسان المسلم.

أما ما يتهم به الدكتور القفارى ويقول «حذفوا منه ما يتصل بولاية علىّ» فهو مجرد اتهام ولم يشر إلى المصدر أو القائل لنرى مدى صحّة ذلك.

وفى الصنف الخامس قال الدكتور القفارى:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۵۱

«أما الفئة الخامسة الذين يقولون بأنّ القول بالتحريف رأى خاطىء وضلال سابق وكنا نذهب إليه ثمّ تبيّن لنا الحق فعدلنا عنه ... فإنه ليسر المسلم أن يرجعوا عن هذا المذهب الفاسد ... ولكن هذا القول قد يكون للتقية أثرٌ فيه ... ذلك إن أصحاب هذه المقالة والكتب التى حوت هذا الكفر، هى محلّ تقدير عند هؤلاء وصدق الموقف فى هذه المسألة يقتضى البراءة من معتقديها وكتبهم كالكلينى وكتابه الكافى والقمّى وتفسيره وغيرهما».

مرة أخرى عدم أمانة القفاری تجعل الإنسان يتعجب حقاً فلأی سبب وباعث يبتعد الدكتور القفاری عن الأمانة وإلى هذا الحدّ؟! لماذا يحرّف الدكتور القفاری كلام الآخرين فی كل جملة من كتابه متصوراً إنه سيجُر القارىء إلى الهدف والمقصد الذی يريده؟

انظر عبارة القائل وهو صاحب كتاب الشيعة والسنة فی الميزان هل إنه يقول:

«إنّا نذهب إلى القول بالتحريف ثم تبيّن لنا الحق فعدلنا عنه» بالشكل الذی ينقل عنه الدكتور القفاری ثم يكمل «فإنّه ليسر المسلم أن يرجعوا عن هذا ...» أو ذلك الذی يقول: «وقع بعض علمائنا المتقدمين بالاشتباه فقالوا بالتحريف ولهم عذرهم، كما لهم اجتهادهم غير إنا حينما فحصنا ذلك ثبتَ لنا عدم التحريف فقلنا به وأجمعنا عليه» «۱».

أما طبل التقية فإن الدكتور القفاری يقرعه فی أی مكان اشتهاه، ومع ذلك فليس له أی مكانة فی بحثنا هنا، كيف يعملون الشيعة التقية فی الوقت الذی ملئت كتب السنة من هذه الروايات؟ بل فی أوساطهم من يزعم بالتحريف ونحن قد قمنا بدراسة هذه تفصيلًا فی مبحث «هل انكار المنكرين لهذا الكفر من الشيعة من قبيل

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۵۲

التقية» فراجع إن شئت.

والعجيب من القفاری استدلاله هنا على استعمال التقية فی كتب الحديث مثل الكافی، وكتب التفسير بالمأثور مثل تفسير القمی، مع أنّ وجود روايات التحريف (بالمعنى المقصود فی البحث) فی تلك الكتب لو كان دليلًا على استعمال التقية لكان ذلك دليلًا على استعمال التقية لدى علماء السنة أيضاً. بل كان ذلك أولى بمراتب، حيث وجود روايات التحريف الكثيرة فی كتبهم الحديثية مثل الصحيحين، والتفاسير بالمأثور مثل تفسير الطبری والدرّ المنثور- مع اعتراف علماء السنة بعدم قلة هذه الروايات- وهو أمر مشهور، حتى إن بعض علمائهم لحفظ مكانة هذه الكتب لديهم التجأ بجعل تلك الروايات تحت عنوان نسخ التلاوة، وحتى يسلم أصحابها من طعنات النقص الحتمية. فيتضح أن لو كان ميزان الدكتور القفاری منصفاً لتبرأ من هذه الكتب وأصحابها أيضاً، ولقال: «وصدق الموقف فی هذه المسألة يقتضی البراءة من معتقديها وكتبهم كمالك وكتابه الموطأ، والبخاری ومسلم وصحيحيهما، والطبری والسيوطی وتفسيريهما، وغيرهم».

ثمّ ذكر الدكتور القفاری جواباً نقضياً فقال:

«ثمّ إن القول بأن الاثنا عشرية أجمعهم رجعوا عن هذا منقوض بصنيع عالمهم المعاصر حسين النوری الطبرسی فی كتابه فصل الخطاب، والذی ألّفه لاثبات هذه الفرية، وهو منقض أيضاً بكتاب تحريف القرآن لسيدهم على تقی بن السيد أبی الحسن النقوی اللكنهوی- المعاصر المولود سنة (۱۳۲۳ ه) وهو بالأردية وغيرهما من مؤلفاتهم فی هذا الضلال وهو معارض بما قدمناه عن آغا بزرک الطهرانی والأمينی النجفی وغيرهما ...» «۱».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۵۳

وجوابه النقضی هذا ليس إلّاضرب من الحيلة، لأنّ الذی قال: «وقع بعض علمائنا المتقدمين بالاشتباه فقالوا بالتحريف ولهم عذرهم» إنما هو صاحب كتاب الشيعة والسنة فی الميزان، وهو من المعاصرين الأحياء، ومراده من علمائنا المتقدمين الشيخ حسين النوری الطبرسی صاحب فصل الخطاب المتوفی سنة ۱۳۲۰ ه. أو السيد على تقی النقوی- إذا كان المراد من كتابه تحريف القرآن ما قاله الدكتور القفاری «۱»-.

وإذا كان نفس صاحب الشيعة والسنة فی الميزان يعترف بأن هؤلاء يقولون بالتحريف «۲» فكيف ينقض عليه الدكتور القفاری وأمّا نقض الدكتور القفاری بآغا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۵۴

بزرک الطهرانی والشيخ الأمينی فإنّه مجرد محض اتهام، وقد ذكرنا فيما تقدّم نص كلامهما الواضح فی عدم قولهما بالتحريف.

وقال الدكتور القفارى فى الصنف الأخير:

«سادساً: أما ما ذهبت إليه الطائفة الأخيرة من أنّ هذه المقالة لم يقل بها كلّ الاثنى عشرية وإنّما هى مقالة لفرقة منهم وهم الأخباريون الذين لا يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه فهذا قولٌ قاله أيضاً بعض شيوخ الشيعة وهو الشريف المرتضى حيث قال: «من قال فى ذلك من الإمامية لا يعتد بخلافهم، فإن الخلاف فى ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخباراً ضعيفة وظنّوا صحّتها لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحّته.

كما إنّ القول بأن هذه الفرية خاصة بالاخبارية قالها وأكدها مرجع الشيعة الأكبر فى عصره جعفر النجفى المتوفى سنة (١٢٢٧ ه‍).

ولكنه من الاصوليين يذهب فى روايات التحريف الواردة فى كتب الشيعة مذهباً لا يقل خطورة عن رأى إخوانه الأخباريين، حيث قال بعد أن ذكر أن تلك الفرية هى رأى للأخباريين وهو باطل بدلالة العقل والنقل وما علم من الدين بالضرورة» «١».

ثمّ ذكر الدكتور القفارى رأى الشيخ جعفر النجفى، وقد ذكرنا كلامه بأكمله عند

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٥٥

تعرضنا لأقوال الإمامية «١»، وحاصل قوله (قده): «إنّ الناقص من الأحاديث القدسية لا من الوحى القرآنى، وهذا القسم أخفاه النبى ولم يظهر عليه أحد سوى أمير المؤمنين عليه السلام ثمّ منه إلى باقى الأئمة عليهم السلام».

ويلاحظ على الدكتور القفارى بعدم ذكر تمام عبارة ما استشهد به من أن بعض الإمامية القائلين بنسبة القول بالتحريف إلى الأخبارية منهم، حيث إنّهم لم يقتصروا بنسبة هذا القول للأخبارية من الشيعة فقط بل شمل الحشوية من أهل السنة، قالوا: «إنّما هى مقالة لفرقة من بعض اخباريين الإمامية والحشوية العامة، ولا يعتمد على قولهم، وقد تقدم من الدكتور القفارى محاولة حمل الحشوية فى عبارة السيد المرتضى على أصحاب الحديث من الإمامية- على الرغم من تصريح علماء السنّة بأن الحشوية فرقة من الحنابلة «٢»-، وهنا لم يذكر كلمة الحشوية بالمرة من عبارة السيد المرتضى.

وما نقله الدكتور القفارى عن الشيخ جعفر النجفى من نقص بعض الأحاديث القدسية التى من غير الوحى القرآنى فهو خارج عن بحث تحريف القرآن، والقول به لا- يقدح فى سلامة القرآن من التحريف، وقد تقدّم منّا تكراراً بأن القول بوجود قسمين للوحى لا يختص بالإمامية، وأن الوحى قسم منه قرآن وهو المعجز، وقسم منه غير قرآن.

وأما تخصيص النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلم عليّاً عليه السلام بإظهار قسم من الأحاديث التى من الوحى التفسيرى- وقد يعبر عنه بالحديث القدسى- فتوجد عليه شواهد وأدلة من الفريقين وقد فصلنا البحث هذا فى محلّه «٣»، والقول به لا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٥٦

ينافى القول بسلامة القرآن من التحريف كما هو واضح.

فما قاله الدكتور القفارى فى الشيخ جعفر من أنّه:

«تاه فى بيداء التكلفات والتمحلات حتى وقع مما فر منه أو كاد» «١».

مبتنٍ على عدم التفريق بين الوحى التفسيرى أو الحديث القدسى وبين الوحى القرآنى، إلّاإنّ الفرق بينهما أوضح من الشمس لدى كافة العلماء من الفريقين، وكلام الدكتور القفارى ناشىء عن جهله أو تجاهله للحقيقة.

الوجه الثالث: المجاهرة بهذا الكفر والاستدلال به

قال الدكتور القفارى:

«والذى تولى كبر هذا البلاء هو المدعو حسين النورى الطبرسى المتوفى سنة ١٣٢٠ ه‍. الذى ألّف كتابه «فصل الخطاب» لاثبات هذه الأسطورة ...» «٢».

الدكتور القفارى مرات ومرات- ومع الأسف- لم يتوان عن كيل اتهاماته وافتراءاته على الشيعة ورميهم بأقبح وأسوء الألفاظ، وهنا حصل على ذريعة حتى يزداد فى تماديه ويكثر من سقطاته والتهجّم على الآخرين، وعلى الرغم من أنّ المنهج العلمى وتقوى اللّه يفرضان عليه الدفع بالتى هى أحسن، إلّاأنّه استعمل ألدغ الألفاظ والاتهامات والشتائم.

وبعد أن أفرغ ألفاظه القارصة وعباراته المشينة تحت العنوان المتقدم، أخذ على نفسه كشف ملابسات فصل الخطاب وبحث شبهاته، قال:

«فكان من الواجب أن تكشف ترهاته وأن تدك شبهاته ... وفيما يلى عرض موجز لمحتويات الكتاب ... مع نقده وكشف شبهاته

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۵۷

وأغاليطه» «۱».

وقد فصل الدكتور القفارى فى ردّه نظر المحدث النورى وكشف شبهاته فى ما يقارب من الخمسين صفحة، إلّاأنه فى أغلب الموارد لم يأت إلّابما ذكره الإمامية فى إبطال قول وشبهات المحدث النورى وردهم على فصل الخطاب.

نعم الدكتور القفارى بدل أن يكون أميناً ويشير إلى مصادر نقده وإجاباته كان غير منسجم الكلام، وفى مواجهته لما ذكره المحدث النورى لاثبات توهّمه من روايات أهل السنة الدالة على التحريف التى كثرت فى فصل الخطاب نرى القفارى وحتى يغطى على ذلك تارة يستعمل الألفاظ الفاحشة، وتارة يفترى، وتارة ينكر، إلى أن يقع فى مناقضة نفسه.

وقد ذكر علماء الإمامية ما ينبغى ذكره فى نقد ورد مزاعم المحدث النورى التى طرحها فى كتابه فصل الخطاب «۲»، وهنا لسنا فى حاجة لاعادتها، وقد قلنا بأن عظماء الإمامية فى زمان تأليف فصل الخطاب قد ألّفوا كتباً كثيرة للردّ على كتاب فصل الخطاب وهى كتب عظيمة الفوائد ودقيقة التحقيق، وقد تقدّم منّا عرض فهرس لأسماء هؤلاء المحققين حتى يرجع إليها من أراد التفصيل فى الرد على مدعيات المحدث النورى.

وفيما يلى نستعرض ما ذكره القفارى فى طيّات ردّه على المحدث النورى من الأخطاء وما كان منه من عدم الانصاف فى حكمه، وما تجاهله من أداء الأمانة.

قال الدكتور القفارى:

۱- «لقد قام المؤلف- مؤلف فصل الخطاب- بكشف الغطاء عن عقيدة الشيعة الاثنى عشرية فى تحريف القرآن وجمع ما تفرق من

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۵۸

أخبارهم فيها ...» «۱».

فى الخطوة الأولى للدكتور جاء بزلّة عظيمة حيث ادّعى أنّ مؤلف فصل الخطاب كشف الغطاء عن عقيدة الاثنى عشرية، فهل أن جمع الأخبار صحيحها وسقيمها، سواء كانت تامة الدلالة على المراد أو غير تامة الدلالة، ومن مصادر متعددة أكثرها غير معتبر عند الشيعة يدل على عقيدة الشيعة فى تحريف القرآن؟! إذاً صاحب كتاب الفرقان من أهل السنة فى نظر الدكتور القفارى كشف الغطاء عن عقيدة السنة فى تحريف القرآن أيضاً حيث جمع أخبار التحريف فى كتابه «۲».

۲- «كما لم يجبن- أى صاحب فصل الخطاب- عن ذكر بعض السور بكاملها تتناقلها دوائر الشيعة وليس لها ذكر فى المصحف» «۳».

ومراده من «بعض السور تتناقلها دوائر الشيعة» هى السورة المزعومة بسورة الولاية، إلّاأن صاحب فصل الخطاب قد صرح بأنه لم يجدها فى كتب الشيعة، وقد ذكرها من كتاب دبستان المذاهب، وقد ثبت أنه من كتب الملاحدة، وقد تعرضنا لدراسة سورتى الولاية والنورين تفصيلًا وقلنا إن تلكما السورتين قد وضعتا فى القرن العاشر بيد أعداء الدين لا غير، وقد تكفل بنشرها بعض المستشرقين بغضاً وعداءً، فراجع.

۳- «كما ردّ- صاحب فصل الخطاب- على من أنكر التحريف من طائفته وبين أن انكار القدامى كان تقية وأن من أنكر أخبار

التحريف يلزمه ردّ أخبار الإمامة لما بينهما من تلازم».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۵۹

أين قال صاحب فصل الخطاب إنكار القدامى كان تقية؟ وإنما قال ذلك فى رأى الشيخ الطوسى وعلى نحو الاحتمال لا الجزم، واتضح فى دراستنا بخطأ المحدث النورى فى هذا الاحتمال أيضاً «۱».

وفى أى مكان فى كتابه قال بالملازمة بين أخبار الإمامة وأخبار التحريف؟

ولماذا هذا التجاهل من الدكتور القفارى؟! بل إنّ صاحب فصل الخطاب كان فى مقام بيان حجم روايات التحريف قال: إنّ حجم روايات التحريف بحجم روايات الإمامة، واعترف الدكتور القفارى نفسه أن بعض تلك الروايات محمول على باب القراءة الواردة، وبعضها على نسخ التلاوة، أو كما ذهبنا إليه من حمل بعضها على التحريف فى المعنى والمصداق وذكرنا لاثبات ذلك شواهد وقرائن. انظر فصل الخطاب ونقاط مهمة.

۴- نقل الدكتور القفارى عن محب الدين الخطيب:

«إنّ سبب ورد وإنكار وضجة الشيعة ضد ذلك الكتاب- أى كتاب فصل الخطاب- ومؤلفه وناشره هو أنهم يريدون أن يبقى التشكيك فى صحة القرآن محصوراً بين خاصتهم ومتفرقاً فى مئات الكتب المعتبرة عندهم» «۲».

ففى رأى محب الدين الخطيب أنّ هذا الإنكار والضجّة على ذلك الكتاب لم يكن لحفظ حرمة القرآن، بل كان لأجل عدم كشف الستار عن ذلك. وروايات التحريف توجد فى مئات من الكتب المعتبرة عند الشيعة.

يا تُرى هل يوجد برهان لدى الخطيب على هذه الادعاءات الواهية؟ وأين مئات الكتب المعتبرة؟ فلا بدّ وإنها قد وصلت إليه! وإنّها كانت مخفية عن أعين

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۶۰

الشيعة.

وهل لدى محب الدين الخطيب هذا الحكم على كتاب الفرقان؟ وهل ذكر ردّ السنة لكتاب الفرقان وضجتهم عليه وإنكارهم له ولمؤلفه؟

وهل قال لأنهم يريدون أن يبقى التشكيك فى صحة القرآن محصوراً بين خاصتهم .... فيكون حجة عليهم ماثلة أمام أنظار الجميع إلى آخر ادعاءاته الواهية.

ونرى الدكتور القفارى هنا يتراجع قليلًا ويتظاهر بالانصاف ويقر بعدم صحة ما جاء به محب الدين الخطيب من الشواهد، حيث قال:

«فإنّى لا أجزم كالاستاذ محب الدين فى تعميم هذا الحكم على الشيعة، بل إن هناك فئة من الشيعة لا تزال تنكر هذا الكفر وتتبرأ منه ...» «۱».

ثمّ قال:

«وإن الحوار بين صاحب فصل الخطاب ومن ردّوا على صنيعه كان فى مسألة وقوع التحريف من عدمه لا فى وجوب التستر على هذه الفرية ...» «۲».

ثمّ سعى الدكتور القفارى جاهداً لحفظ ماء وجه الخطيب والتضليل على الحق والتشبّث بالأساليب الواهية والاحتمالات الشيطانيّة فقال:

«وهو لا ينافى أن يوجد اتجاهاً عند الشيعة يرى ضرورة التستر لحرمة المذهب» «۳».

۵- «قال صاحب فصل الخطاب وهو يذكر صورة التغير فى القرآن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۶۱

- الذى أوحاه إليه شيطان ودفعه إليه حقده على الإسلام وأهله- السابعة: زيادة الكلمة كزيادة «عن» فى قوله تعالى، «يسألونك عن

الأنفال»».

وخطأ المحدث النورى هنا ممّا لا شك فيه حيث اعتبر ذلك من باب التحريف، إلّا أن ذلك لا يسوغ للدكتور القفارى القول بأن ذلك من وحى الشيطان وحقد المحدث على الإسلام، وإلّا لصدق قوله هذا على جماعة من الصحابة والتابعين وبعض القراء السبعة حيث إنهم قرؤا هذه الآية الكريمة خالية عن كلمة «عن» «۱».

۶- عندما تعرض الدكتور القفارى لما قاله المحدث النورى فى المقدمة الأولى من كتابه فصل الخطاب (المتعلق بمصحف علىّ عليه السلام) قال:

«... هذه الدعوى- أى مصحف الإمام علىّ عليه السلام- لا وجود لها إلّافى خيالات هؤلاء الزنادقة ... فينقل مجموعة من رواياتهم يتهيأ لقارىء لها إن العقل الشيعى ... من أسرع العقول إلى تصديق الخرافة، فهو يؤمن بكتاب لا وجود له إلّافى أساطيرهم تتحدث هذه الأساطير عن جمع علىّ- عليه السلام- للقرآن وعرضه على الصحابة وردّ الصحابة له ...» «۲».

قد تقدّم منا البحث مفصلًا عن جمع الإمام علىّ عليه السلام للمصحف وعرضه له على الصحابة، وما كان يحتويه بالاعتماد على مصادر الفريقين، مع ردّ المناقشات والشبهات المطروحة على هذا المصحف، وقلنا- وحسب ما شهدت به أدلة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۶۲

الفريقين- بوجود ذلك المصحف، وإنه لا فرق بينه وبين القرآن الموجود إلّافى ترتيب السور والآيات، وتفسير وشرح الآيات، إلّاأن الدكتور القفارى قد رمى جميع علماء السنّة- ومن حيث لا يشعر- بالزندقة وتصديق الخرافة و ...، وذلك لما يلاحظ من أن مصادر السنة قد تعرضت لذكر مصحف الإمام علىّ عليه السلام أكثر من مصادر الشيعة، وذكر بعضهم- كالشهرستانى صاحب الملل والنحل- حديث عرض مصحف الإمام علىّ عليه السلام على الصحابة وردهم له وقد أوردنا مسبقاً نصّ كلامه.

۷- عندما تعرض الدكتور القفارى لقول المحدث النورى، «إن اليهود والنصارى غيروا وحرفوا كتاب نبيهم بعده، فهذه الأمة أيضاً لا بدّ وأن تغير القرآن بعد نبينا صلى اللَّه عليه وآله لأن كل ما وقع فى بنى إسرائيل لا بدّ أن يقع فى هذه الأمة على ما أخبر به النبىّ صلى اللَّه عليه وآله وسلم» «۱». ذكر فى ضمن جوابه عليه:

«الشيعة تحاول تحريف اللفظ وما قدمناه عنهم هو الدليل لكنهم لم يحققوا أهدافهم ...» «۲».

إلّا أن الدكتور القفارى لم يبيّن أين ذكر الدليل الذى يدعى أنه قدمه والدال على محاولة الشيعة لتحريف القرآن حتى نكشف النقاب عن زيف ادّعائه، وربما كان دليله الأحاديث الدالة على زيادة كلمة «عن» فى الآية الأولى من الأنفال، أو نقصان عبارة فى علىّ فى الآية ۶۷ من سورة المائدة، وعبارة «آل محمد» فى آية الاصطفاء ۳۲ من سورة آل عمران) و ... إلّاإنكم لاحظتم «۳» أن هذه الروايات رويت فى كتب السنة أيضاً، فإذا كان مراد الدكتور القفارى، واستاذه رشاد سالم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۶۳

بأنّ وجود تلك الأحاديث فى كتب الشيعة محاولة لنوع من التحريف عند الشيعة، فإن السنة بناء على هذا الاعتبار قد حاولوا تحريف القرآن، ولكن قد قدمنا أن مثل هذه الأحاديث إن لم يمكن تأويلها فإنها ساقطة عن الاعتبار، ولنزاهة ساحة القرآن العزيز عن أى نوع من أنواع التحريف.

۸- عندما تعرض الدكتور القفارى لقول المحدث النورى: «إن كيفية جمع القرآن وتأليفه- فى عصر أبى بكر- تستلزم عادة لوقوع التغيير والتحريف فيه» ضمن جوابه- ما هو بعيد عن التقوى العلمى-:

«وصياغته لهذه الشبهة تدل على أن كثيراً من شيوخ الإمامية قوم بهت يكذبون بالحقائق الواضحات ويصدقون الأكاذيب والخرافات» «۱».

وأفرغ عبارة مشينة واتهامات فارغة ثم عرّج ثانية على موضوع مصحف الإمام علىّ عليه السلام قائلًا:

«فلنحكم عقولنا ما جاءت هـذه الـدعوى إلّامن طائفـة الاثنى عشـرية من بين فرق الشـيعة كلّها وهى تتحدث عن قرآن جمعه علىّ عليه السلام وهو الكامل فى نظرها وترفض ما أجمع عليه المسلمون فأيهما نصدق أبالقرآن أم بكتاب غائب لم ير ولم يعرف.

أخرج لنا الشـيعة منه- أى من مصـحف الإمام علىّ- آيات يسـتحيل أن تكون من كلام ربّ العزة جل علاه لسـقوطها عن أداء الإنسان العادى فيكيف بكلام ربّ العالمين المعجز؟ ... ومن أضل ممّن يـدعو أتباعه للإعراض عن كتاب اللّه وانتظار كتاب موهوم مفترى ...» «۲».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۶۴

يا أيّها الدكتور القفارى أما سـمعت اللّه يقول: «ولا تزر وازرة وزر أخرى» كيف تسـتغلّ زلّة شخص اجتهد فأخطأ، وتعممها على طائفة هم أحرص النـاس على الـذبّ عن كيان الإسـلام والقرآن، وعلى طبق أى مصـدر ومسـتند قلت إن كثيراً من شـيوخ الإماميـة يكـذبون الحقائق الواضحات ويصدقون الأكاذيب والخرافات؟

وفى أى مورد رفضت الإمامية ما أجمع عليه المسلمون؟

وفى أى كتاب أخرجت الشيعة من مصحف الإمام علىّ آيات يستحيل ...؟

وأى شيخ من شيوخ الإمامية يدعو أتباعه للإعراض عن كتاب اللّه، وانتظار كتاب وهمى؟ «فأت ببرهانك إن كنت من الصادقين».

ولا أدرى لماذا هذه الأكاذيب والافتراءات والسباب والشتائم على الإمامية؟

وهل يمكن أن تكون هى لأجل حفظ كتاب اللّه العزيز وسنة رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله؟!! فلا حول ولا قوة إلّاباللّه.

۹- فى الزعم الثالث للمحدث النورى تعرض فيه لبطلان نسخ التلاوة، وقال الدكتور القفارى (فى ضمن جوابه):

«إن النسخ من اللّه سبحانه قال تعالى: «ما ننسخ من آية أو ننسـها نأت بخير منها أو مثلها» ... فكيف يجعل النسخ كالقول بالتحريف إن ذلك إلّاضلال مبين وكيد متعمّد ... لأن غاية ما تدل عليه تلك الآثار إن ذلك قرآناً ثمّ رفعه فى حياة الرسول والوحى ينزل ...» «۱».

أو لم ير الـدكتور القفارى النقـد والمناقشـة على نظرية نسخ التلاوة من نفس علماء السـنة «۲»، وأن من الروايـات والأحاديث المتنوعة الدالة بظاهرها على التحريف والتى هى من مصادر السنة غير قابلة للحمل على نسخ التلاوة، مثل خبر عائشة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۶۵

فى الآيـات المزعومـة فى الرضاعـة حيث قـالت فيه: «فتوفى رسول اللّه صـلى اللّه عليه وسـلم وهنّ مما تقرأ من القرآن» «۱». وقولها فى سورة الأحزاب «كانت سورة الأحزاب تقرأ فى زمن النبىّ صـلى اللّه عليه وسـلم مائتى آيـة فلما كتب عثمان المصاحف لم يقـدر منها إلّاعلى ما هو الآن» «۲» وغيرهما.

أو ليس قول عائشـة هـذا صريح فى عـدم نسخ تلاوة فهل يصح أن يقول الدكتور القفارى فى هذا المورد «إن ذلك قرآن ثم رفع فى حياة الرسول والوحى ينزل».

على أن نفس الـدكتور القفارى أورد مناقشـة أبى جعفر النحاس لنظريـة نسخ التلاوة فى نفس كتابه هذه «اصول مذهب الشـيعة» حيث قال عن أبى جعفر النحاس:

«إن النسخ ... ارتفع بموت النبىّ صلى اللّه عليه وسلم» «۳».

ومن جانب آخر علم الـدكتور القفارى بأن هـذه الأخبار آحاد ولا يمكن الاعتماد عليها فى اثبات النص القرآنى ولا فى اثبات نسـخها ومع هذا كلّه كيف يصح جوابه على المحدث النورى بأن هذه الآيات من آيات نسخ التلاوة ويتشبث بقوله تعالى:

«ما ننسـخ من آيـة ...» ولم يكتف بذلك بل وحتى يلتبس البحث على القارىء قال الاقرار بنسخ التلاوة أمر مشترك بين الفريقين «۴»، واستند بما جاء به من العبارات ومع الأسف مع تقطيعها من كتب بعض عظماء الإمامية (وهم الشـيخ الطوسى والسيد المرتضى والشيخ الطبرسى) حتى لا يفهم مرادهم، وقد تعرضنا لعباراتهم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۶۶

كاملة فيما تقدّم «۱» حتى يفهم مرادهم، وحتى تظهر عدم أمانة الدكتور القفارى فى نقله لعباراتهم.

فكان من الأفضل للدكتور القفارى بدلًا من الافتراء والبهتان وعدم الأمانة فى النقل واخفاء الحقائق أن يقرّ- كما أقرّ المحققون من الفريقين- بعدم إمكان حمل تلك الأحاديث على نسخ التلاوة وأن يقول إذا لم يكن لتلك الأحاديث تأويل صحيح فإنها ساقطة وليس لها أى قيمة اعتبارية، لمعارضتها للدليل القرآنى القطعى، وان ما عارض الكتاب الكريم يضرب به عرض الحائط كما جاء بشكل متواتر عن أهل البيت عليهم السلام.

۱۰- قال الدكتور القفارى للتعريض بالمحدث النورى:

«ذكر النورى نماذج مما جاء فى مصحف ابن مسعود- كما تزعم رواياتهم- ومما ذكره (وكفى اللَّه المؤمنين القتال- بعلىّ بن أبى طالب-) ...» «۲».

ثم بعد ذلك جاء بقول القاضى الباقلانى:

«فأما ادعائهم أنّ ابن مسعود قرأ (وكفى اللَّه المؤمنين القتال- بعلىّ بن أبى طالب-) وما أشبه ذلك من الأحاديث فإنّه إفك وزور لا يصحّ» «۳».

إلّا أنه وكما تقدم فى باب دراسة أحاديث التحريف فى مصادر الشيعة إنّ هذه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۶۷

القراءة المنسوبة لابن مسعود مروية فى مصادر أهل السنة أيضاً، فقد نقلها ابن أبى حاتم، وابن مردويه، وابن عساكر عن ابن مسعود، وتقدم منا أن عبارة بعلىّ بن أبى طالب ليست جزءاً من نص القرآن بل هى تفسير وشرحٌ للآية، خصوصاً مع ملاحظة خصائص معنى «الإقراء» فإنّها قد تستعمل فى قراءة الشىء بتفسيره، وهناك شواهد كثيرة فى غزوات النبىّ الأكرم صلى اللَّه عليه وآله وسلم بأن اللَّه كفى المؤمنين القتال بعلىّ ابن أبى طالب.

۱۱- قال المحدث النورى عن قراءة سورة الانشراح فى مصحف ابن مسعود:

«أسعد بن إبراهيم بن الحسن الأربلى فى أربعينه الحديث التاسع والثلاثون، يرويه بإسناده إلى المقداد بن الأسود الكندى قال: كنت مع رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وآله وسلم وهو متعلق بأستار الكعبة وهو يقول اللهمّ اعضد لى وشد أزرى واشرح صدرى وارفع ذكرى فنزل جبرئيل وقال: «ألم نشرح لك صدرك، ووضعنا عنك وزرك الذى أنقض ظهرك ورفعنا لك ذكرك- بعلىّ صهرك-» فأقرأها النبىّ صلى اللَّه عليه وآله ابن مسعود فألحقها بمصحفه وأسقطها عثمان بن عفان» «۱».

ثمّ يقول القفارى من دون أن يتأنى فى مصدر الرواية:

«سورة الانشراح مكية ... والزيادة التى زادوها وهى قولهم «وجعلنا علياً صهرك» كشف كذب الشيعة وذلك إن صهره- أى صهر النبى صلى اللَّه عليه وآله- الوحيد فى مكة هو العاص بن الربيع الاموى، فهم وضعوا ولم يحسنوا الوضع لجهلهم بالتاريخ ...» «۲».

وقد اقتفى الدكتور القفارى فى هذا أثر إمامه محمد بن عبد الوهاب حيث قال:

«ما ذكروه [أى الشيعة] فى كتبهم الحديثة والكلامية أن عثمان نقص

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۶۸

من القرآن فإنّه كان فى سورة «ألم نشرح» بعد قوله تعالى «ورفعنا لك ذكرك» وعلياً صهرك، فاسقطها بحسد اشتراك الصهرية ...» «۱».

وقد تغافل هؤلاء عن أنّ مصدر هذه الرواية من كتب أهل السنة ليس إلّا، فإن أسعد بن إبراهيم بن الحسن الأربلى من مشاهير علماء أهل السنة على ما يشهد به علماء الرجال والتراجم «۲»، وكذا يظهر من كتابه الأربعين، وقد ذكر ديباجة كتابه هذا:

«حدثنی الشیخ الإمام الحافظ الفاضل الحسیب النسیب جمال الدین أبو الخطاب عمر بن ذی الحسبین والنسبین بن دحیة الکلبی المغربی الأندلسی رحمه اللّه تعالی بقراءة المبارک بن موهوب الأردبیلی سنة عشر وستمأة فی مجلس واحد ...» «۳».

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۵۶۹

ثمّ ذکر الأربعین حدیثاً وهی کلها فی فضائل أمیر المؤمنین علیه السلام، والحدیث المتقدم منه هو الحدیث التاسع والثلاثون، بإسناد المصنف إلی المقداد بن الأسود.

فاتضح أن الذی بهته الدکتور القفاری ورماه بالجهل والکذب والوضع من غیر تأنی وتروی هو أحد علماء السنة.

وعلی کل حال فإذا ثبت أن الروایة غیر منسجمة مع الوقائع التاریخیة القطعیة، ولم یصح لها تأویل «۱»، فهی ساقطة عن الاعتبار، إما لأنها موضوعة، أو لاحتمال خطأ الراوی فی النقل، أو حصل التصحیف فیها من النساخ «۲».

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۵۷۰

۱۲- من الأدلة المزعومة التی ذکر المحدث النوری علی سقوط بعض الکلمات من القرآن الکریم أحادیث أهل السنة الدالة علی أن عثمان وحد المصحف وحرق ومزق سائر المصاحف، ثم استنتج المحدث النوری منها سقوط بعض الکلمات لأن ذلک الفعل لا ینفک عن سقوط بعض الکلمات فی رأی النوری.

وقد تشبث الدکتور القفاری بحدیث واحد أورده النوری- متجاهلًا لمصادر الأحادیث التی ذکرها المحدث النوری ومتجاهلًا أیضاً لما أجابت الإمامیة المحدث النوری وعدم صحة التمسک بالخبر الواحد- وقال:

«فإن «النموذج» الذی یخرجه لنا هؤلاء «الکذبة» ویزعمون أن عثمان أسقطه هو أکبر شاهد علی حقیقة قولهم.

فقد جاء صاحب فصل الخطاب بأربع روایات عن أربعة من کتبهم تقول إن علی بن موسی الرضا [- علیه السلام-] قال: «لا واللّه لا یری فی النار منکم اثنان أبداً لا واللّه ولا واحد، قال: قلت: أصلحک اللّه أین هذا من کتاب اللّه تعالی؟ قال: هو فی الرحمن وهو قوله تبارک وتعالی لا یسئل عن ذنبه أنس ولا جان قال: قلت: لیس فیها کلمة «منکم» قال: بلی واللّه إنه لمثبت فیها وأن أول من غیّر ذلک لابن أروی، ... ولو لم یکن فیها «منکم» لسقط عقاب اللّه عزّ وجلّ عن خلقه إذ لم یسئل عن ذنبه أنس ولا جان فمن یعاقب اللّه إذاً یوم القیامة؟ ویعنون بابن أروی، عثمان» «۱».

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۵۷۱

یرتکب الدکتور القفاری هنا عدّة أخطاء:

أولًا: هذا خبر واحد، ولیس أربع روایات عن أربعة کتب- کما یوهم القفاری- والروایة نقلها النوری عن کتابین، نقلا کلاهما- باعتراف النوری نفسه- عن کتاب «بشارة الشیعة» وهو من الکتب غیر المشهورة «۱».

ثانیاً: فی سند هذه الروایة «میسرة» الذی کان یسأل من الإمام علیّ بن موسی الرضا علیهما السلام، وهو- بقرینة روایة عثمان بن عیسی عنه- «میسر بن عبد العزیز النخعی، وهو شخص مجهول، إذ لا یوجد مدح ولا قدح له فی کتب الرجال «۲».

ثالثاً: علی فرض أن السند کان صحیحاً، لا یمکننا أبداً أن نستند علی خبر الواحد فی هذه المسألة المهمة، لأنّ القرآن متواتر فی آیاته وکلماته، ولا- یمکن مطلقاً أن نثبت أو ننفی بخبر الواحد کلمة من القرآن، کما أنّ هذه الروایة تتعارض مع الأدلة القطعیة لصیانة القرآن من التحریف، فهی ساقطة عن الاعتبار لا محالة.

مع هذه الخصائص انظر کیف یوجه الدکتور القفاری الاتهامات الکبیرة ویقول:

«والآیة کما یدّعون تثبت أنّ الشیعی لا یسأل عن ذنبه ... وهذه دعوی خطیرة لا یسندها دلیل، بل هی مناقضة لنصوص التنزیل وما علم من الإسلام بالضرورة ... ولها آثارها الخطیرة من التحلل من التکالیف الشرعیة ... والجرأة علی اقتراف المعاصی والموبقات» «۳».

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۵۷۲

نسأل من الـدكتور القفارى: أى فقيه من فقهاء الإماميـة اسـتند لأمثال هـذه الرواية واعتمد عليها، وأفتى بالاباحيّة والتحلل من التكاليف الشرعيّة؟

وهل يوجد مفسر من مفسرى الإمامية يتمسّك بهذا الحديث ويرفع اليد عن ظاهر الآية؟ ورأى فقهاء ومفسرى الإمامية واضح وصريح فى كتبهم الفقهية والتفسيرية «۱».

وإذا أردنا أن نحذو حذو الدكتور القفارى فى الفهم والاستنتاج فيلزم أن نقول مثلًا قد روى مسلم فى صحيحه بسنده عن أبى بردة عن أبيه عن النبىّ صلى اللَّه عليه وآله، قال:

«يجىء يوم القيامة ناس من المسلمين بذنوب أمثال الجبال فيغفرها اللَّه لهم ويضعها على اليهود والنصارى».

قال أبو بردة: فحدثت به عمر بن عبد العزيز فقال: أبوك حدّثك هذا النبى صلّى اللَّه عليه وسلم؟ قلت: نعم» «۲».

فنتمسّك بهذا الحديث- من دون مراجعة علماء فقه الحديث ومن دون تريث- ونقول بنفس كلمات الدكتور: قد اطمئن كل مسلم فى نفسه بأن كل ذنب أذنبه ولو كانت أمثال الجبال، فإن اللَّه يوم القيامة يرفعها عنه ويضعها على اليهود والنصارى- والعياذ باللَّه- ثمّ نقول: هذه دعوة خطيرة لا يسندها دليل ... ولها آثارها الخطيرة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۷۳

من التحلل من التكاليف الشرعية والجرأة على اقتراف المعاصى والموبقات؛ إلى آخر ادعاءات الدكتور القفارى، والرواية المتقدمة التى ذكرها من مصادر الشيعة ضعيفة سنداً ومن كتاب غير معتبر، وأما الرواية هذه فهى من صحيح مسلم وهى صحيحة سنداً لدى السنة.

فهل يقبل الدكتور القفارى بجريان كلامه فى أحاديث وعلماء أهل السنة، فإذا لم يقبل ذلك فعليه بالتأمل فى كلام الآخرين وعدم رميهم بكلام فارغ.

۱۳- قال الدكتور القفارى- ضمن جوابه على المحدث- فى روايات الشيعة الدالة بظاهرها على التحريف:

«... إنه لا ثقة برواياتهم بعد هذا وإن كتبهم هى المحرفة المفتراة ... قد انكشف أمرها بهذه الفرية ... وبانت حقيقتها بهذه الأسطورة ...» «۱».

ثمّ تعرض الدكتور القفارى لوجهة نظر عظيمين من عظماء الشيعة فى روايات التحريف وهما الشيخ محمد جواد البلاغى النجفى والميرزا مهدى الشيرازى حيث قالا:

«هذه الأخبار- أى أخبار التحريف- ضعيفة الإسناد، متناقضة فى متونها، متعارضة بما هى أصحّ منه سنداً ودلالة- وهى الروايات التى تدل على سلامة القرآن من التحريف-».

ثمّ قال الدكتور القفارى:

«ولسنا بحاجة إلى حكم الروافض ولكن نذكرها لبيان تناقض أقوالهم وشعورهم بتفاهة قولهم وسقوطه ومحاولتهم التستر على مذهبهم» «۲».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۷۴

وهل يا ترى إن الدكتور القفارى يحكم على روايات أهل السنة الدالة على التحريف والتى ذكر المحدث النورى قسماً منها فى نفس كتابه فصل الخطاب بنفس ما حكم على أخبار الإمامية، وهل يحكم على وجهة نظر علماء السنة لها كما حكم على وجهة نظر علماء الشيعة لروايات التحريف، أحبب لأخيك ما تحبّ لنفسك، وتقدم فى المقام الثانى تحت عنوان: «نظرة إلى أجوبة أهل السنة وموازين الدكتور القفارى» عرض روايات السنة وأقوال السنة فيها وذكرنا نتائج القفارى فيهما إذا عملنا بموازينه فى الحكم.

وأن لو أعملنا موازين حكم القفارى للزم أن نقول أن كتبهم إنها هى المحرفة وأقوالهم متناقضة، وقد انكشف أمرهم بهذه الفرية

ومحاولتهم للتستر على مذهبهم إلى آخر تقولاته وادعاءاته.

۱۴- يتابع الدكتور القفارى فى كلامه السابق قائلًا:

«أما الأمثلة- أى من الروايات التى تدل بزعم القفارى على التحريف- التى ساقها فهى محاولة يائسة لوضع سند عقائدهم فى كتاب اللَّه، اقناع أتباعهم والحائرين من بنى قومهم الذين حيّرهم وزلزل بنيانهم ...» «۱».

نسأل الدكتور القفارى مَن من عظماء الإمامية اعتمد على مثل هذه الروايات فى اثبات العقائد الحقة، وكتب العقائد لعظماء الإمامية فى الأعصار الماضية وإلى يومنا هذا لا تخفى عن الباحث عن الحق، فليأت الدكتور القفارى بمورد واحد منها على صحّة ما يدعيه من قوله: «... لوضع سند عقائدهم فى كتاب اللَّه واقناع اتباعهم ...» بل إن الإمامية لديها ما يكفيها وزيادة من الأدلة القوية والمتقنة والبراهين الواضحة على أحقية مسلكها، ولا حاجة لها للاستناد على تلك الروايات.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۷۵

والغريب أنّ الدكتور القفارى مع تظاهره التعهد- فى أكثر من مورد من كتابه- بأن لا يذكر إلّاالروايات الموثوقة والمستفيضة، تمسك خلال عرضه لأمثلة روايات التحريف بما يرويه المحدث النورى عن أحمد بن محمد السيارى وهو ضعيف، وباعتراف نفس الدكتور القفارى بتضعيف علماء الرجال له، فقد أورد فيه:

«إنّه ضعيف الحديث، مجفو الرواية، كثير المراسيل» «۱».

ثمّ عاد الدكتور القفارى وخلافاً لما أبداه من الالتزام بالصدق والأمانة فذكر رواية أخرى أيضاً عن النورى بالنحو التالى:

«روى الكلينى عن أبى عبد اللَّه: إن الذين فارقوا أمير المؤمنين وصاروا أحزاباً، يحاولون بذلك تغيير قوله سبحانه: «إنّ الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم فى شيء ...»» «۲».

وفيه أولًا: أنّ المحدث النورى لم يرو الرواية عن طريق الكلينى كما يدعيه الدكتور القفارى بل نقلها عن التفسير المنسوب لعلى بن إبراهيم.

وثانياً: أنّ الدكتور القفارى لم يراع الأمانة أيضاً حتى فى نقله نص الرواية من فصل الخطاب، وهذا نصّ الرواية:

«عن علىّ بن إبراهيم عن أبى عبد اللَّه عليه السلام فى قوله تعالى: «إنّ الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم فى شيء إنّما أمرهم إلى اللَّه ثمّ ينبئهم بما كانوا يفعلون» «۳»

، قال- أى الراوى- قال: فارقوا أمير المؤمنين [عليّاً عليه السلام] وصاروا أحزاباً» «۴».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۷۶

وهل هذا الحديث على فرض صحته يتعلق ببحث التحريف؟ أو ليست الرواية تدلّ على أن الإمام أبا عبد اللَّه عليه السلام قال هذا وهو عليه السلام فى مقام التأويل للآية؟!

وهل ينبغى أن يشك أن هؤلاء الذين خرجوا صفاً لمواجهة علىّ عليه السلام قد فارقوا الأمة وصاروا أحزاباً؟؟

نعم قد كان قتال أمير المؤمنين عليه السلام على تأويل القرآن للحديث المتواتر من الفريقين من أن رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وآله وسلم قال: «إنّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله» «۱».

وجاء المحدث النورى برواية أخرى من تفسير العياشى ومن الكافى تتعلّق بقوله تعالى: «... ثانى اثنين إذ هما فى الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إنّ اللَّه معنا فأنزل سكينته عليه وأيّده بجنود ...» «۲».

وفى رواية العياشى عن أبى الحسن الرضا عليه السلام قال: «لقد قال اللَّه فأنزل اللَّه سكينته على رسوله وما ذكره بخير قال- الراوى- قلت له: جعلت فداك وهكذا تقرؤنها؟ قال: هكذا قرأتها» «۳».

وفى رواية الكلينى قال: «هكذا نقرؤها وهكذا تنزيلها» «۴».

والدكتور القفارى- ومع الأسف- يكيل التهم وبألفاظٍ لاذعة فيقول:

«فترى هؤلاء الزنادقة- أى الشيعة- حاولوا تحريف قوله سبحانه:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۷۷

«فأنزل اللّه سكينته عليه» بحذفهم عليه وزيادتهم «على رسوله» «۱».

لكن مع المراجعة الدقيقة للمعنى الاصطلاحى لكلمة «الإقراء» وكلمة «التنزيل»- وتقدم منّا بحث ذلك مفصلًا- تبتعد الرواية من الاشكالات فلا تدل على ما يدعيه القفارى من التحريف بالزيادة والنقيصة، بل على فرض صحة الرواية فإن الإمام عليه السلام فى مقام الإقراء (بمعنى تعلم لفظ الآية مع معناها) وبيان التنزيل للقرآن (الذى يرد أحياناً بمعنى مفاد الآية ومعنى الآية)، وأرجع الضمير فى «عليه» إلى الرسول صلى اللّه عليه وآله وسلم «۲» وهو واضح، ففى مقام بيان معنى الآية هكذا يقول: فأنزل اللّه سكينته على رسوله.

۱۵- قد تعرض المحدث النورى لأدلة القائلين بعدم التحريف تحت عنوان «الباب الثانى فى أدلة القائلين بعدم تطرق التغيير مطلقاً فى كتاب اللّه تعالى، وأن الموجود هو تمام ما أنزل اللّه على رسوله إعجازاً وأمر بإبلاغه ... وهى أمور عديدة» وتعرض لمناقشة ونقد تلك الأدلة، إلّاأن نقده وردّه لها ضعيف للغاية وليس تحته شيء، والدكتور القفارى عند تعرضه للمحدث النورى هنا أقرّ بالواقع- من حيث لا يشعر- من رفض الإمامية القول بالتحريف حيث قال:

«والحقيقة إنّ هذا الباب الذى عقده أبطل به افتراءاته- المحدث النورى- لأنه لم يستطع أن يجيب على أدلة قومه المنكرين لكفره» «۳».

فإذا لم يستطع المحدث النورى وغيره من ردّ أدلة الإمامية الدالة على عدم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۷۸

تحريف القرآن فإن دلّ ذلك على شيء فإنّما يدلّ على متانة ورصانة تلك الأدلة، وإذا أقرّ الدكتور القفارى بعدم قول الإمامية بالتحريف لتلك الأدلة فلماذا يقول من جانب آخر أن قول الإمامية بعدم التحريف كان للتقية؟

ولماذا كلما تعرض للشيعة فى كلامه رماهم بألفاظ بذية للغاية حيث صدر منه مراراً وتكراراً ما لا يليق صدوره من كلّ إنسانٍ محقّق فضلًا عن مسلم؟ فلماذا يطلق على الشيعة هذه الألفاظ:

«إنهم زنادقة أعاجم ... فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً ...

ولم يعرف هؤلاء الملحدون، هؤلاء الطغام ... فإنهم لا يجرؤون على إظهاره- إظهار القول بالتحريف- وهو اعتقادهم هذا الكفر ... إنّ كثيراً من شيوخ الشيعة الإمامية قوم بهت يكذبون الحقائق الواضحات ويصدّقون بالأكاذيب والخرافات وهكذا يتمنون أن تكون المسألة- أى القول بالتحريف- مستورة لا مفضوحة ... وليبق سرّىّ التداول بينهم ...» «۱».

الوجه الرابع: التظاهر بانكار هذه الفرية مع محاولة اثباتها بطرق ماكرة خفية

خصّص الدكتور القفارى تحت عنوان: «التظاهر بانكار هذه الفرية مع محاولة اثباتها بطرق ماكرة خفية» لوجهة نظر السيّد الخوئى (قده) وفى الواقع لم يُظهر- ومع الأسف- تحت هذا العنوان إلّاما دلّ على عدم أمانته من تقطيع عبارة السيد الخوئى (قده) وافترائه عليه، قال:

«لقد لاحظت إنّه- أى السيد الخوئى- يحاول أن يثبت اسطورته- ويعنى القول بالتحريف- من طرق أهل السنة بأسلوب غريب ماكر حيث قال- وهو يتظاهر بالدفاع عن كتاب اللّه-: إنّ القول بنسخ التلاوة هو بعينه القول بالتحريف.

والأمر واضح بيّن والفرق جلى بين النسخ والتحريف ولا يخفى إلّا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۷۹

على مغرض صاحب هوى ... وعلماء الشيعة القدامى الذين ينكرون هذه الفرية يقرون به [أى بنسخ التلاوة] كالطبرسى فى مجمع البيان والمرتضى فى الذريعة وغيرهما فى حين أن الخوئى يرى أن نسخ التلاوة قول بالتحريف أليس هذا تناقض!

بل تراه يقول: إن القول بعدم التحريف هو قول علماء الشيعة ومحققيهم فى حين أن مذهب جملة من أساطين شيوخهم المجاهرة بهذا الكفر كالكلينى والقمى والطبرسى صاحب الاحتجاج وغيرهم من رؤوس هذا الكفر وهم يعدون عندهم من كبار شيوخهم ومحققيهم أليس هذا خداع!

بل أشد من هذا ... فإن هذا الخوئى الذى يتظاهر بالإنكار يذهب إلى صحّة تفسير القمى الذى أكثر من أخبار هذه الاسطورة فى تفسيره ويقرر أن روايات تفسيره كلها ثابتة وصادرة عن المعصومين لأنها انتهت إليه بواسطة المشايخ الثقات- كما يزعم- من الشيعة» «۱».

يلزم هنا وضع بعض النقاط على الحروف فنقول:

أولًا: إنّ ما ذكره السيد الخوئى (قده) من أن نسخ التلاوة هو بعينه القول بالتحريف ليس كما يدعيه الدكتور القفارى من أنه قول من غير دليل، بل إن السيد الخوئى (قده) ذكر الدليل على قوله إلّاأن الدكتور القفارى ولما انحصر فى دائرة عجزه عن جواب دليل الخوئى رماه بالاتهامات والكلمات البذية بدلًا من أن يأتى بدليل الخوئى (قده) ومناقشته فيه «۲».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۸۰

ثانياً: الدكتور القفارى- كما رأيتم «۱»- لم يراع الأمانة فى نقله لعبارات الشيخ الطبرسى فى مجمع البيان، والسيد المرتضى فى الذريعة، والشيخ الطوسى فى عدة الأصول، وادّعى أنهم يقولون بنسخ التلاوة، فيلاحظ هناك سوء نقل الدكتور القفارى، وهنا زاد فى دعواه؛ قال: «وعلماء الشيعة يقرّون بنسخ التلاوة فى حين أن الخوئى يرى أن نسخ التلاوة قول بالتحريف أليس هذا تناقض».

ثالثاً: إذا كان فى نظر الدكتور القفارى أن الكلينى والطبرسى صاحب الاحتجاج والقمى يعدون من رؤوس هذا الكفر لأنهم نقلوا أخبار التحريف فهل يا ترى أصحاب الصحاح الستة وأصحاب كتب الحديث والتفسير بالمأثور من أهل السنة يعدهم من رؤوس هذا الكفر أيضاً حيث أن أخبار التحريف فى كتبهم ليست قليلة. ونحن نعتقد أن التفريق بين شأن أصحاب الحديث والتفسير بالمأثور وبين شأن الدارسين والباحثين لمتون الروايات وما تتضمنها وحل التعارض والخلاف بينها ليس بخافٍ على الدكتور القفارى، ولكنّه مع ذلك يقول الدكتور القفارى هنا: «أليس هذا خداع»؟!

رابعاً: أين قال السيد الخوئى (قده) بأن روايات تفسير القمى كلها ثابتة الصدور عن المعصومين عليهم السلام، وما هذا إلّاكذب من الدكتور القفارى ونصّ عبارة السيد الخوئى التى أشار إليها الدكتور القفارى على نحو الإجمال هى:

«ونحكم بوثاقة جميع مشايخ علىّ بن إبراهيم الذين روى عنهم فى تفسيره مع انتهاء السند إلى أحد المعصومين» فرأى السيد الخوئى (قده) أن مشائخ علىّ بن إبراهيم فقط الذين ينتهى سندهم إلى أحد المعصومين هم الموثقون، وأسانيد علىّ بن إبراهيم فى هذا التفسير مع انتهاء السند إلى أحد المعصومين قليلة، وبالنسبة إلى الروايات الدالة فى ظاهرها- ولأول نظرة- على التحريف قليلة جداً.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۸۱

خامساً: كل من يطّلع على ما ذكره السيد الخوئى فى مقدمة كتابه «معجم رجال الحديث» من مسلكه ومبناه- وقد أشار إلى تلك المقدمة الدكتور القفارى أيضاً- يعرف عدم الملازمة على نحو الإطلاق بين صحة السند وبين قبول متن الرواية عند السيد الخوئى.

والسيد الخوئى نفسه عند ردّ دعوى تحريف القرآن وبيان الوجه الصحيح للروايات بأدلة قويّة يرفض أيّة حديث يدل على التحريف ولو فرض صحّة سندها ويقول فى نهاية المطاف:

«وممّا ذكرنا قد تبيّن للقارىء أن حديث تحريف القرآن حديث خرافة وخيال ولا يقول به إلّامن ضعف عقله أو من يتأمل فى أطرافه حق التأمل أو من ألجأه إليه بحب القول به والحب يعمى ويصم وأما العاقل المنصف المتدبر فلا يشكّ فى بطلانه وخرافته» «۱».

۷۷

۷سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۸۳

تذييل: دراسة ادعائی الدكتور القفاری الآخرَیْن

اشارة

رغم أن بحثنا الأساسی یختص بنقد الأراء والافتراءات التی ذكرها الدكتور القفاری فیما یخص مسألة تحریف القرآن الكریم، ومن وجهة نظرنا فإن المقدار الذی ذكرناه یكفی لمعالجة هذا الموضوع ودراسته لكی یتمكن القاریء من تحدید المنهاج الذی سار علیه القفاری فی سائر المواضیع التی عالجها فی كتابه «أصول مذهب الشیعة» وفهم طبیعة الآلیات التی استخدمها، بید أن بعض ادعاءات الدكتور القفاری فی هذا الكتاب تشكل ضربة قاصمة وخطیرة بحیث لا یتسنی للإنسان أن یمضی علیها دون اعتناء أو یتجاهلها دون اهتمام، وذلك نظراً للآثار البالغة السوء التی تتركها هذه الادعاءات فی أذهان الآخرین.

ومن هذه الجهة سوف أحاول فی هذا الملحق معالجة نقطتین أثارهما الدكتور القفاری علی سبیل الاختصار والإیجاز.

الإدعاء الأول: یقول الدكتور القفاری:

«نحوت فی دراسة الموضوع منحیً علمیاً تكشفت فیه معالم جدیدة

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۵۸۴

ولعل من أبرزها ... اكتشاف صلة شیخ الإسلام ابن تیمیة ومنهاج السنة بأكبر تحول فی تقویم النصوص عندهم وتقسیمها إلی صحیح وضعیف وموثق ...» «۱»

فهل صحیح أن التحول فی تقویم الشیعة للنصوص كان مرتبطاً بابن تیمیة وكتابه أو لا؟

الادعاء الثانی: وهو ادعاء كثیراً ما یكرّره الدكتور القفاری فی كتابه وهو قوله:

«... إنّ الشیعة یغیرون من كتب قدمائهم ...» «۲».

هل أنّ الشیعة فعلًا غیرت من كتب قدمائها مضیفة أو منقصة شیئاً مما فیها؟

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۵۸۵

الإدعاء الأوّل: صلة ابن تیمیة بتقویم النصوص عند الشیعة

فهنا ندرس كشف القفاری للصلة ما بین ابن تیمیة ومنهاج السنة وأكبر تحول فی تقویم النصوص عند الشیعة، وتقسیمها إلی صحیح وضعیف وموثق.

قال الدكتور القفاری:

«یلحظ أن بدایة تقویم الشیعة للحدیث وتقسیمه إلی صحیح وغیره قد كانت فی القرن السابع، وجاءت متوافقة مع حملة ابن تیمیة علیهم فی منهاج السنة حینما شنع علی الشیعة قصورهم فی معرفة علم الرجال.

إن التوافق الزمنی بین ردّ ابن تیمیة ووضعهم لهذا الاصطلاح قد ینبیء عن تأثرهم بنقد ابن تیمیة لهم حیث اعترفوا ب «أن هذا الاصطلاح (وهو تقسیم الحدیث عندهم إلی صحیح وموثق وضعیف) مستحدث من زمن العلّامة» «۱».

والعلّامة إذا أطلق فی كتب الشیعة یقصد به ابن المطهر الحلی الذی ردّ علیه ابن تیمیة، بل هناك ما یؤكد الموضوع أكثر، وهو أن ابن مطهر الحلّی هذا هو- كما یقول صاحب الوافی- «أول من اصطلح علی ذلك وسلك هذا المسلك» «۲». إذن ألا یدل هذا علی أن

لابن تيميـة ومنهاج السـنة أثراً في ذلك، وأن بـدء ابن المطهر في وضع هـذه المقاييس للشـيعة إنما هو بسـبب النقد الموجه له من ابن تيمية؟» «٣»

لكن اكتشاف الدكتور القفاري هذا ليس سوى ادعاء موهوم، بعيد عن الأدلة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٨٦

والإثباتات، وليس له أساس عدا تلك الرغبة الجامحة التي تشد الدكتور القفاري نحو إمامة في التعصب ومخالفة أهل البيت ابن تيمية. إن الدليل الوحيد الذي يقدمه لنا الدكتور القفاري على ادعائه هذا هو التوافق الزمني ما بين ابن تيمية والعلّامة الحلي (ت ٧٦٢ ه.)، وأن كتاب منهاج السنة لابن تيمية هو نقد على كتاب منهاج الكرامة في معرفة الإمامة الذي ألفه العلامة الحلي.

إننا نوافق الدكتور القفاري على مدعاه القول بأن ابن تيمية ترك أثره في العلامة الحلي نفسه عندما يثبت أمامنا بالدليل:

أ- أن العلّامة الحلي كان قد قرأ كتاب منهاج السنة المخصص للردّ على منهاج الكرامة في معرفة الإمامة للعلّامة الحلي نفسه.

ب- أن يكون العلامـة الحلي قـد استند في كتابه منهاج الكرامة على الروايات الشـيعية حتى يؤدي انتقاد ابن تيمية له إلى التفتيش عن مخلص يضع النصوص الروائية الشيعية في دائرة الميزان والمقياس.

ج- أن يثبت أن أول شـخص ابتكر فكرة وضع المقاييس لروايات الشـيعة هو العلامـة الحلي، وأنه هو الـذي قام بتقسـيم هذه الروايات إلى صحيح وحسن وموثق وضعيف.

هذا، ولكن إثبات هذه القضايا الثلاث أمر غير ممكن وذلك:

أولًا: إن الـدكتور القفـاري كأنه يغفل أو يتغافل عن أن الكتب السـنية- وبقطع النظر عن الكتب الشـيعية- قـد ذكرت بأن كتاب منهاج السـنة لابن تيميـة لم يتعرض للرد من طرف العلامـة الحلي، وأنه بمجرد أن لاحظ العلامـة الحلي عنوان كتاب ابن تيميـة «منهاج السـنة النبوية في الرد على الشيعة القدرية» قال: «لو كان يفهم ما

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٨٧

أقول أجبته» «١»، وذلك كنايـة عن أن الشـيعة لم تكن قدرية في يوم من الأيام، أي أن العلامة الحلي كان يريد القول بأن نفس عنوان كتاب منهاج السـنة الـذي يعرّف الشـيعة على أنهم قـدريون يدلل على أن ابن تيمية لم يفهم حتى الآن المعتقدات الشـيعية ولـم يتعقلها جيداً حتى يقدم على نقده أو ردّه.

وبناء عليه فإننا نسأل الـدكتور القفاري إن الكتاب الذي لم يقرأه العلامة الحلي على الإطلاق كيف يمكن أن يقع تحت تأثيرات مؤلفه حتى يكون ذلك باعثاً له على تأسيس تقسيم جديد لروايات الشيعة يضعها تحت أقسام أربعة؟

ثانياً: على تقدير قراءة العلامة الحلي الانتقادات التي سـجلها ابن تيمية عليه في كتاب منهاج السنة، لكن ابن تيمية نفسه لم يتمسك في نقـده هـذا على كتاب منهاج الكرامـة بروايات الشـيعة أبـداً، حتى يقع العلامـة تحت تأثير ابن تيميـة في هـذه الردود ليضع على أساس ذلـك مقـاييس لتمييز الروايـات الشـيعية فيما بعـد، ولتبقى مصوناً من تلك الهجمات التي قام بها ابن تيميـة عليه، بل إن كافـة روايات العلامـة الحلي التي اسـتند إليها إنما هي من كتب أهل السـنة، فابن تيمية نفسه- كما يقول ابن حجر- هو الذي ردّ الكثير من الروايات السـنية المعترف بها في أوساط أهل السنة والتي شكلت معتمداً للعلامة الحلي لإثبات الأفكارالشيعية، وقد وجه ابن تيمية إهانات كثيرة جداً إلى العلامة الحلي بحيث بلغت به الحال أن تعرض لنفس الإمام علي عليه السلام كما قاله ابن حجر «٢».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ٥٨٨

ثالثـاً: لقـد وقع خلاف بين علماء الإماميـة حول تحديـد الشخصيـة الأولى التي قامت بتقسـيم الأحاديث إلى أقسام أربعـة، وهو ما بعث بعض العلماء للوقوف موقف الشك والترديـد، وهل أن من قام بـذلك هو أحمد بن طاووس أسـتاذ العلامة الحلي أو أنه نفس العلامة الحلي؟ «١» ويضم المحدث الحر العاملي (م ١١٠۴ ه.) نفسه إلى هذه الفئة- أي المترددين- قائلًا:

«إن هذا الاصطلاح مستحدث فی زمن العلامة أو شیخه أحمد بن

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۵۸۹

طاووس کما هو المعلوم» «۱».

والملاحظ أنّ الـدکتور القفاری قـد اسـتند إلی نفس هـذه العبارة لإثبات مدعیاته، بید أنّه- ومع الأسف- قام بحذف الفقرة التی تقول «أو شیخه ابن طاووس» علّه بهذا التقطیع لکلمات الحرّ العاملی أن یبلغ ذاک الکشف الذی ادّعاه.

وإنّما أقدم علی هذه الخیانة التی فعلها فی عبارة الحر العاملی بتقطیعه النص لیستنتج منها بعد ذلک قائلًا:

«وکأنّ ... روایاتهم (أی الشیعة) کانت بلا زمام ولا خطام حتی شنع الناس علیهم بذلک فاتجهوا حینئذ لذکر الاسناد ...» «۲».

وهی نتیجة کاذبة نجمت عن ذاک التقطیع القبیح «۳».

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۵۹۰

الإدعاء الثانی: تغییر الشیعة فی کتب قدمائهم

فهنا ایضاً نـدرس ادعاء الدکتور القفاری فیما یتعلّق بتغییر الشـیعة ما فی کتب قدمائهم، یقول الدکتور القفاری فیما یتعلق بکتاب من لا یحضره الفقیه:

«زادوا فی روایات کتاب من لا یحضره الفقیه لابن بابویه أکثر من الضعف کما سیأتی فی فصل اعتقادهم فی السنة» «۱».

إن کتـاب القفـاری بین أیـدینا، وهـا هو الفصل المعنون بعنوان «اعتقادهم فی السـنة» لا نجـد فیه عیناً ولا أثراً لهـذا البحث بل ولا نجد ذلک فی أی فصل آخر، ومن ثم فلا نجد ما یدفعنا للبحث فی ردّ هذا الادعاء الذی أقامه الدکتور القفاری «۲».

أما فیما یتعلق بالکتب الأخری فیکتب قائلًا:

«إن کتبهم الأربعة الأولی (أی الکافی، وتهذیب الأحکام، والاستبصار، ومن لا یحضره الفقیه) لم تخل من دسّ وزیادة، وآیة ذلک أن تهذیب الأحکام للطوسی بلغت أحادیثه (۱۳۹۵۰) حـدیثاً کما ذکر آغا بزرک الطهرانی فی الذریعة ومحسن العاملی فی أعیان الشـیعة وغیرهما من شـیوخهم المعاصـرین، فی حین أن الشیخ الطوسی نفسه صرح فی کتابه عدة الأصول بأن أحادیث التهذیب وأخباره تزید علی (۵۰۰۰)، ومعنی ذلک أنها لا تصل إلّاإلی (۶۰۰۰) فی أقصی الأحوال، فهل زید علیها أکثر من الضعف فی

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۵۹۱

العصور المختلفة؟! الدلیل المادی الملموس أمامنا یؤکد ذلک.

وأیضـاً تراهم اختلفوا هل کتاب الروضـة- وهو أحـد کتب الکافی التی تضم مجموعـة من الأبواب وکل باب یتضـمن عـدداً کبیراً من الأحادیث- هل هو تألیف الکلینی أم مزید فیما بعد علی کتابه الکافی، فکأنّ أمر الزیادة شیئاً طبیعیاً ووارد فی کل حال.

بل الأمر أخطر من ذلک، فإن شیخهم الثقة عندهم حسین بن حیدر الکرکی العاملی (م ۱۰۷۶ ه.) قال: إن کتاب الکافی خمسون کتاباً بالأسانید التی فیه لکل حدیث متصل بالأئمة بینما نری شـیخهم الطوسی (م ۳۶۰ ه. هکذا فی کتاب الدکتور القفاری، والصـحیح ۴۶۰ ه.) یقول: «کتاب الکافی مشتمل علی ثلاثین کتاباً أخبرنا بجمیع روایاته الشیخ ....».

فهل زید علی الکافی للکلینی فیما بین القرن الخامس والحادی عشر عشرون کتاباً، مع أن کل کتاب یضم عشرات الأبواب، وکل باب یشـمل مجموعـة من الأحادیث؟! لعل هـذا أمراً طبیعیاً فمن کـذب علی رسول اللّه والصـحابة والقرابـة فمن باب أولی أن یکـذب علی شیوخه ... وشواهد هذا الباب کثیرة» «۱».

النقـد: أولًا: لنفرض المحال، أن الـدکتور القفاری کان مصـیباً فی دعواه التحریف هـذه، فهی مرتبطة بکتابین من الکتب الأربعة، وهما التهذیب والکافی، إذن فلماذا یعمم القفاری حکمه مدعیاً شمول التغییر للکتب الأربعة قائلًا: «إن کتبهم الأربعة الأولی لم تخل من دسّ

وزيادة»؟!

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۹۲

ثانياً: إن قول الدكتور القفارى: «إن الشيخ الطوسى نفسه صرح فى كتابه عدّة الأصول بأن أحاديث التهذيب وأخباره تزيد على (۵۰۰۰)» مستنتجاً عقب ذلك أنه «زيد على كتاب التهذيب أكثر من الضعف فى العصور المختلفة»، هذا القول هو من أساسه نتيجة عملية خيانة علمية تورط فيها الدكتور القفارى، فنص عبارة الشيخ الطوسى فى عدة الأصول ليس كذلك، بل هو على الشكل التالى:

«وقد ذكرت ما ورد عنهم عليهم السلام من الأحاديث المختلفة التى تختص الفقه فى كتابى المعروف ب «الاستبصار» وفى كتاب «تهذيب الأحكام» ما يزيد على خمسة آلاف حديث» «۱».

وبناء عليه فإن كلام الشيخ الطوسى إنما يتعرض لبيان كمية الأخبار المختلفة (أى الأحاديث المتعارضة) فى كتابى تهذيب الأحكام والاستبصار، ولا علاقة لكلامه بحجم الأحاديث الواردة فى هذين الكتابين بأجمعهما «۲»، وهنا نجدد مرة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۹۳

أخرى سؤالنا للدكتور القفارى، لماذا لا تراع أيها الدكتور الأمانة العلمية؟ ولماذا حذفت عبارة الأحاديث المختلفة ووضعت مكانها عبارة «أحاديث التهذيب وأخباره تزيد على (۵۰۰۰) ...» هل هذه طريقة علمية ودفاع عن الدين؟!

ثالثاً: إن كتاب «الروضة من الكافى» من وجهة نظر علماء الإمامية من تأليفات ثقة الإسلام أبى جعفر الكلينى رحمه اللّه «۱»، والشخص الوحيد الذى أثار الشكّ ووقف موقف المتردد من هذا الأمر هو «خليل بن الغازى القزوينى» (م ۱۰۸۹ ه.)، وإنّه أيضاً بل إنه لم يشكك فى أصل كون كتاب الروضة من تأليفات الكلينى وإنما تردد فى كونه جزءاً من كتاب الكافى أم لا، أى أنه تردد فى كونه كتاباً مستقلًا أو جزءاً من الكافى، يقول القزوينى فى هذا الصدد فى شرحه على الكافى ما معربه:

«اشتمل كتاب الكافى ثلاثة وثلاثين كتاباً، فإن كان كتاب الروضة من الكافى فحينئذ يكون كتاب الكافى أربعة وثلاثين كتاباً» «۲».

وهنا نسأل الدكتور القفارى على سبيل فرض المحال، لو فرضنا أن شخصاً واحداً أثار تشكيكاً فى صحة نسبة كتاب الروضة إلى الكلينى فهل يحق لنا سوق الكلام مساقاً عاماً والقول بأنهم «تراهم اختلفوا هل كتاب الروضة من تأليف

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۹۴

الكلينى ... فكان أمر الزيادة شىء طبيعى ووارد فى كل حال» فهل هذا الحكم حكم عادل؟!

هذا ويسرنى أن أستحضر هنا ما ذكره الدكتور حسين على محفوظ «۱» حول الموضوع فيما كتبه استجابة للفاضل على أكبر الغفارى محقق كتاب الكافى:

«وقد سألتنى عن الروضة ... أقول: صنف الكلينى رحمه اللّه كتاب (الكافى) فى الأصول والفقه ... ولما أكمل الكلينى كتابه هذا، وأتم ردّ موارده إلى فصولها، بقيت عنده زيادات كثيرة من خطب أهل البيت ورسائل الأئمة وآداب الصالحين وطرائف الحكم وأبواب العلم، ممّا لا ينبغى تركه، فألّف هذا المجموع الانف وسماه «الروضة» لأن الروضة منبت أنواع الثمار ومعدن ألوان الزهر ...» «۲».

رابعاً: إن كتاب الكافى كتاب معروف من زمن الكلينى إلى عصرنا الراهن، وهو كتاب متصل الاسناد والرواية مع تغير الأزمان وتبدل الدهور والأيام، وقد كان شيوخ أهل عصره يقرؤونه عليه ويروونه عنه سماعاً وإجازة، قال النجاشى:

«... جماعة من أصحابنا يقرؤون كتاب الكافى على (تلميذه) أبى الحسين أحمد بن أحمد الكوفى الكاتب» «۳».

وروى هذا الكتاب جماعة من أفاضل علماء الشيعة عن طائفة من كملة حملة.

ومن رواته من الأقدمين أبو جعفر الصدوق «۴» (م ۳۸۱ ه.) والشيخ

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۹۵

المفيد «۱» (م ۴۱۳ ه.)، والسيد المرتضى «۲» (م ۴۳۶ ه.)، وأبى العباس أحمد بن علىّ النجاشى «۳» (م ۴۵۰ ه.)، وشيخ الطائفة الطوسى

«۴» (م ۴۶۰ ه.) وغيرهم.

وممن روى عن الكافى من أهل السنة عبد الكريم الشهرستانى «۵» (م ۵۴۸ ه.) فى تفسيره، وغيره من العلماء ... «۶»

أما ما نسبه إلى السيد حسين بن السيد حيدر الكركى العاملى (م ۱۰۷۶ ه.) من قوله: «إن كتاب الكافى خمسون كتاباً ...» فهو- بالتأكيد- إما من سهو القلم أو اشتباه من النساخ أو على أبعد التقادير حساب من جانب السيد الكركى يجعل فيه بعض الأبواب أبواباً مستقلة، ودليلنا على هذا الأمر هو:

أ- لم يقل أحد من علماء الإمامية بأن كتاب الكافى مشتمل على خمسين كتاباً، فها هم علماء الإمامية وكبارهم من القدماء والمتأخرين حتى من كان منهم معاصراً للسيد الكركى وحتى أولئك الذين أتوا على سرد فهرس كتاب الكافى بشكل مفصل «۷»، لم يذكر أحد منهم على الإطلاق أمراً من هذا القبيل، وهو أن كتاب

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۹۶

الكافى مكوّن من خمسين كتاباً.

ب- إن كتاب الكافى موجود بأيدينا اليوم، وقد تم تحقيقه وطباعته لمرات كثيرة وعليه فبإمكاننا نحن والدكتور القفارى حساب عدد كتبه، هل هى فعلًا خمسون كتاباً أو لا؟ وعليه، إنه لأمر مثير للعجب والاستغراب أن يكون كتاب الكافى أحد المصادر التى اعتمدها الدكتور القفارى فى دراساته والتى رجع إليها فى تحقيقاته مرات ومرات ناقلًا عنها العديد من الروايات، أفهل كان هذا الكتاب- والسؤال موجه إلى الدكتور القفارى- مؤلفاً من خمسين كتاباً؟ هلا حسبها بنفسه ليتأكد من هذا الأمر.

إن الدكتور القفارى كأنه ملتفت إلى هذا الحكم غير العادل الذى يصدره فى هذا الموضوع وهو لكى يقنع قارئه، يكتب فى خاتمة ادعائه هذا: «وشواهد هذا الباب كثيرة» «۱» فأية شواهد هذه؟ ولماذا لم يأت على ذكرها فى كتابه؟

إننا نطالبه بالإتيان بشاهد على هذا الادعاء الذى تقدم به، وأن يذكر لنا أسماء تلك الكتب العشرين التى تمت إضافتها إلى الكافى نفسه وتحديد مواضعها من الكتاب مهما كانت، بل إذا أمكنه أن يأتينا برواية واحدة فى المصادر الشيعية أو السنية منقولة عن كتاب الكافى دون أن تكون هذه الرواية موجودة فى كتاب الكافى الذى بأيدينا فهذا أمر جيد يمكنه من القول: إن هذه الرواية جزء من تلك الكتب العشرين التى أسقطت من كتاب الكافى!!

إن الغرض الذى ابتغاه الدكتور القفارى وسعى إليه عبر إثباته وجود دس

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۹۷

وزيادة فى الكتب الشيعية الأربعة الأولى- وهو أمر لم يوفق فيه- وكان الأجدر به أن يتطرّق لما ذكره الكثير من أعلام السنة حول كتبهم ومناقشتها ففيها المجال الكثير من أمثال هذه الحكايات. وهنا نكتفى بذكر بعض الأمثلة على هذا الأمر:

أ- اختلاف روايات الموطأ لمالك بن أنس «۱».

قالوا:

«روى عن مالك روايات مختلفة تختلف فى ترتيب الأبواب وتختلف فى عدد الأحاديث حتى بلغت هذه الروايات عشرين نسخة، وبعضهم قال: إنها ثلاثون» «۲».

وقالوا أيضاً:

«وبين الروايات اختلاف كبير من تقديم وتأخير وزيادة ونقصان، ومن أكبرها وأكثرها زيادات رواية أبى مصعب، قال ابن حزم: فى رواية أبى مصعب زيادة على سائر الموطآت نحو مائة حديث، وقال السيوطى: فى رواية محمد بن الحسن الشيبانى أحاديث كثيرة يسيرة زيادة على الموطآت» «۳».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۹۸

ب- اختلاف روايات صحيح البخاري.

قال ابن الصلاح في عدد أحاديث صحيح البخاري:

«سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة، وقد قيل إنها بإسقاط المكرر أربعة آلاف حديث» «۱».

وقال ابن خلدون في المقدمة:

«إنها ۹۲۰۰ تسعة آلاف ومائتان» «۲».

وتبعه ابن حجر، قال في كشف الظنون عن ابن حجر:

«وجملة ما فيه المكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً خارجاً عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات على التابعين» «۳».

وقد حرره في مقدمة كتاب فتح الباري:

«إن عدة ما في البخاري من المتون الموصولة بلا تكرار ۲۶۰۲، ومن المتون المعلقة المرفوعة ۱۵۹، فمجموع ذلك ۲۷۶۱» «۴».

وقال في شرح البخاري إن عدته على التحرير ۲۵۱۳ حديثاً!! «۵»

وفي كتاب شروط الأئمة الخمسة قال:

«عدد أحاديث البخاري يزيد في رواية الفربري على عدده في رواية

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۵۹۹

إبراهيم بن معقل النسفي بمائتين ويزيد عدد النسفي على عدد حماد بن شاكر النسفي بمائة كما ذكره العراقي» «۱».

وقالوا:

«مات البخاري قبل أن يتم تبييض كتابه، قال أبو الوليد الباجي:

ويدل عليه اختلاف رواية أبي إسحاق المستملي ورواية أبي محمد السرخسي ورواية أبي الهيثم الكشميهني ورواية أبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير مع أنهم استنسخوا من أصل واحد، وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما، فأضافه إليه ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث» «۲».

واعترف بعض أهل السنة كابن قتيبة «۳» والآلوسي «۴» بوجود الدس والزيادة في مسند أحمد وغيره.

VV

Vسلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۰۱

دراسة ونقد آراء إحسان إلهي ظهير

نظرة لكتاب «الشيعة والقرآن» لإحسان إلهي ظهير

دعاوى إحسان إلهي ظهير في ميزان النقد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۰۳

نظرة في كتاب «الشيعة والقرآن» لإحسان إلهي ظهير

كنت قد أزمعت أولًا على مناقشة ونقد كتاب «الشيعة والقرآن» لإحسان إلهي ظهير وبشكل تفصيلي خصوصاً وأنّ المؤلف قد تحدى الآخرين مراراً في الإجابة على الإشكالات التي أوردها في كتابه فقد كتب:

«وتوقعنا أن يتصدى له أحد علماء الشيعة ويفنّد ما أثبتناه ويغلط ما أوردناه» «۱».

وبالرغم من وجود كتاب قيّم تحت عنوان «القرآن الكريم وروايات المدرستين» وفي ثلاثة أجزاء للسيد مرتضى العسكري والذي

خصص جزءه الثالث ل «مناقشة ما زعمه الأستاذ إحسان إلهى ظهير، ألف كتاب شيعى فى تحريف القرآن بيان زيف ما ادّعاه» فلمّا رأيت بأنّ الكتاب المذكور قد ناقش وفنّد الآراء المذكورة فى كتاب الشيعة والقرآن لم أجد ضرورة الخوض فى هذاالمعترك،

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۰۴

فالسيد مرتضى العسكرى أبطل ادّعاءات إحسان إلهى ظهير وناقش فى ۸۵۰ صفحة كلّ واحدة من الألف والإحدى وستين رواية التى أوردها إحسان ظهير من كتاب فصل الخطاب وادّعى دلالتها على تحريف القرآن الكريم. وأكّد أن جميع الروايات المذكورة ضعيفة السند، كما أن دلالتها فى مقام بيان وتفسير الآيات أو تحريف معانيها- المساوق للتفسير بالرأى- واختلاف القراءات لا على التحريف والتغيير فى ألفاظ القرآن، وعلاوة على ذلك فإنّ الكثير من هذه الروايات وخلافاً لما ذكره إحسان إلهى ظهير قد وردت فى كتب الفريقين معاً، ومع كون الكتاب الذى ألّفه الأستاذ العسكرى كان وافياً بالغرض إلّاأنّهُ لم يتناول المقدمة بالمناقشة لأنّه لم ير وجود حاجة لذلك، ولهذا فسأعمد هنا إلى مناقشة مختصرة لمقدمة كتاب إحسان إلهى ظهير ثم سأناقش باختصار منهج ومحتوى هذا الكتاب وذلك- من خلال ما سأحصل عليه من نتائج للبحث، ومن خلال ما توصّلت إليه من نتائج فى مناقشة ونقد أفكار الدكتور القفارى.

حينما يتصفح القارئ كتاب الشيعة والقرآن سيلاحظ بادئ ذى بدء العبارة التالية وبخط جليّ وواضح: «حديث شيعى: قال رسول اللَّه [صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم]: إنى تارك فيكم كتاب اللَّه وعترتى وقال أبو جعفر [عليه السلام]: أمّا كتاب اللَّه فحرّفوا وأمّا العترة فقتلوا» «۱».

لقد أورد إحسان إلهى ظهير هذا الحديث فى مطلع كتابه ليصّور للقارئ بأنّ الشيعة تقول بتحريف القرآن، فى حين تغافل عن أنّ معنى «التحريف» فى هذا الحديث على فرض صحّة السند هو التحريف فى معانى الآيات والتفسير بخلاف ما يريده اللَّه «۲»، وهذا النوع من التحريف واقع قطعاً وليس لهذا الأمر علاقة بما يدّعيه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۰۵

إحسان إلهى ظهير، أضف إلى ذلك وجود حديث ورد عن مصادر أهل السنة يشابه هذا الحديث عن حذيفة بن اليمان وسوف تقرأونه عاجلًا، فالدكتور القفارى كان قد أورد مثل هذا الحديث نقلًا عن كتاب «الخصال» للمرحوم ابن بابويه الصدوق (ت ۳۸۱ ه.) وسمّاه «الإلحاد فى كتب الصدوق» فى حين غاب عن ذهن الدكتور القفارى أنّ هذا الحديث قد رواه أحمد بن حنبل إمام الحنابلة وكذلك الحافظ سليمان بن أحمد الطبرانى والحافظ سعيد بن منصور والحافظ شيرويه الديلمى، ولذلك ينبغى له أن يُسمّى ما أوردوه بالإلحاد فى كتبهم أيضاً «۱».

وفى الصفحة التالية ذكر إحسان إلهى ظهير دوافع تأليف هذا الكتاب، وأشار فى مقدّمته الطويلة إلى الهدف الذى دعاه لكتابة هذا الكتاب، فيقول إنّهُ أُصيب بالدهشة والإنفعال حينما عرف رد الصافى على كتاب «الخطوط العريضة» لمحب الدين الخطيب، الذى طبع تحت عنوان «مع الخطيب فى خطوطه العريضة» وقال إحسان إلهى ظهير فى معرض الحكم على رد آية اللَّه الصافى: إنّ الصافى فى كتابه هذا اكتفى بالرمى والسب والشتم وإنكار الحقائق فقط. ثم يكمِّل قائلًا:

«ولم يجد [الصافى] فى جعبته نبلًا إلّاأرشقه به، ولا فى جيبه شتيمة إلّا ورماه بها، ويااليته اكتفى بسبه ورميه إيّاه، ولكنه تجاوز الحدود، وطعن أصحاب رسول اللَّه وخلفائه الراشدين المهديين، وأزواجه أمّهات المؤمنين رضوان اللَّه عليهم أجمعين ... كما أنكر جلّ معتقدات الشيعة ... ومنها عقيدتهم حول القرآن بأنّه محرّف ومغيّر فيه ... وإن لم يستند فى إنكاره إلى دليل ولا إلى برهان» «۲».

ويبرر إحسان إلهى ظهير السبب والداعى الذى دفعه إلى كتابة هذا المؤلف بما

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۰۶

يلى:

«لمّا رأيت هذا الكتيب [رد الصافى على الخطيب] اندهشت لما فيه من المخادعة الواضحة والكذب الظاهر، وإنكار الحقائق الثابتة. فاستعنت اللَّه وكتبت ذلك الكتاب ... وأثبتنا فيه صدق ما قاله الخطيب لا بالكلام والعواطف، بل بالأدلة القاطعة، والبراهين الساطعة، والنصوص الثابتة والعبارات الصريحة والروايات الجليّة والقطعيّة حيث الثبوت والنسبة» «۱».

ولم يذكر إحسان إلهى نموذجاً واحداً على إنّ آية اللَّه الصافى وفى معرض ردّه على كتاب الخطيب قد سبّ أو رمى أو شتم أصحاب رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وخلفائه أو زوجات النبى صلّى اللَّه عليه وآله وسلم، بل لم يذكر رقم الصفحة التى تهجّم فيها آية اللَّه الصافى على أولئك. ولذلك نراه يتهرب عن ذكر نموذج من هذا الكتاب بل يذكر موارد أخرى فى كتاب لآية اللَّه الصافى هو «صوت الحق ودعوة الصدق» ويسعى هناك إلى إقامة دليل على إنّ كتاب الصافى ليس فيه سوى السبّ والرمى وإنّ إنكاره لتحريف القرآن هو المخادعة الواضحة والكذب الظاهر وإنكار الحقائق الثابتة، ويكرّر كلامه السابق للقول بأنّ الصافى من جملة من يتطاولون على سيّد الخلق وأشرف الأنبياء ويشتمون أهله فيقول:

«ما الذى يرجى من الذين يتطاولون على سيد الخلق وأشرف الأنبياء صلوات اللَّه وسلامه عليه ويشتمون أزواجه الطاهرات وذريّته الطيبين وخلفائه المهديين» «۲».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۰۷

ففى حين لا نجد أثراً أو عنواناً لما إدّعاه إحسان إلهى ظهير من أنّ الصافى قد تطاول على الصحابة، يحق لنا أن نسأل أين وقع التطاول على النبى صلّى اللَّه عليه وآله وسلم؟ وفى المقام لا نجد سوى عبارة ظنّها إحسان إلهى ظهير شتماً لأهل الرسول صلّى اللَّه عليه وآله وسلم وخلفائه المهديين واعتبرها نفاق الصافى وهى:

«نسوا أى أهل السنة اعتماد عمر بن الخطاب وعثمان ومعاوية وعلمائهم ومحدثيهم على كعب الأحبار اليهودى الذى كان من أوثق الناس عند عمر ومعاوية وكانا يرجعان إليه ويأخذان بقوله كحجة شرعية».

وعبارة:

«والثورة على عثمان لم تقم عليه إلّابأسباب كلّها ترجع إلى سيرة عثمان وما ارتكب من الأحداث والأعمال ممّا لا يرتضيه المسلمون وكان خارجاً عن روح العدل الاسلامى» «۱».

ويعلّق إحسان إلهى على هذا الكلام بالعبارة التالية:

«وانظر إلى الحقد والضغينة التى تنطوى عليها الصدور وكيف يكفّرون صحابى رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلم الذى أسلم على

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۰۸

يديه وتشرّف برؤيته ...» «۱».

ولا نريد خلال هذا البحث أن نتحدث عن شخصية كعب الأحبار وكذلك الأسباب التى أدّت إلى مقتل عثمان الأمر الذى أثار نقمة واستياء إحسان إلهى ظهير وبهذا الشكل الذى أبرزه تجاه الصافى، بل نودّ أن نشير ومن باب كشف الحقيقة إلى نبذة إجمالية من حياة كعب الأحبار، فالقدر المتيقن أنّ الكثير من كبار علماء السنة أثاروا شكوكاً وترديداً فى شخصية كعب الأحبار، فهو وخلافاً لما ذكره إحسان إلهى ظهير لا- يعدّ من الصحابة بل كان إسلامه فى عهد عمر بن الخطاب و كان الأخير يعتمد على آرائه، انظر على سبيل المثال إلى نص كلام ابن كثير حيث يقول:

«لما أسلم كعب فى الدولة العمرية جعل يحدّث عمر رضى اللَّه عنه عن كتبه قديماً فربّما استمع له عمر فترخّص الناس فى استماع ماعنده ونقلوا ما عنده من غثها وسمينها وليس لهذه الأمّة واللَّه أعلم حاجة إلى حرف واحد عنده» «۲».

وقال الذهبى:

كعب [الأحبار] كان يهودياً فأسلم بعد وفاة النبى [صلّى اللَّه عليه وآله وسلم] وقدم المدينة من اليمن فى أيّام عمر رضى اللَّه عنه

فجالس أصحاب محمد [صلّى اللَّه عليه وآله وسلم] فكان يحدّثهم عن الكتب الإسرائيلية ويحفظ العجائب» «۳».

واستناداً إلى بحوث محمود أبو ريّة فى شخصية كعب الأحبار والتى اعتمد فيها

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۰۹

على المصادر السنّية، ذهب إلى القول بأنّ كعب الأحبار كان قد شارك فى قتل عمر الخليفة الثانى وكانت سجيّته الكيد والمكر، فكان يصطنع الإسرائيليات ويدخلها فى معتقدات المسلمين. وكانت له مكانة جمّة عند معاوية فيما اعتبره بعض الصحابة والتابعين كذّاباً، وهناك شواهد كثيرة على كذبه وكذا وهب بن منبه «۱».

وأمّا بالنسبة للدواعى التى أدّت إلى مقتل الخليفة الثالث فيمكن القول ليس لإحسان إلهى ظهير وغيره أن يخفى أو يظهر هذا الأمر لأنّه بات من الأمور القطعية التى لا يشوبها الشك، فسيرة الخليفة والمحيطين به هى التى أدّت إلى قيام بعض المسلمين بالثورة ضده ومقتله أخيراً «۲»، وعلى كل حال فحينما تحدث الصافى عن موضوع كعب الأحبار ومكانته عند الخليفة الثانى وهكذا مقتل عثمان اعتبر إحسان إلهى ظهير ذلك طعناً وتعريضاً ونفاقاً «۳»، وعلى هذا الأساس فلابد له من القول بأنّ بيان الحقائق ولو من قبل أهل السنة كابن كثير وآخرين هو أيضاً وقوع فى الطعن والنفاق!!

وبعد هذا فالرجل يسعى إلى أن يظهر نموذجاً آخر من نفاق وكذب آية اللَّه الصافى ولذلك نراه يركّز البحث على «سورة مزعومة تحت عنوان سورة الولاية» ويعتقد بأنّ ردّ الصافى على كتاب «الخطوط العريضة» لمحب الدين الخطيب وكتاب «الشيعة والسنة» لإحسان إلهى ظهير نفسه ليس سوى العمل بالتقية والخداع وإنكار الحقائق ولا يستند إلى دليل وبرهان (كما زعم إلهى إحسان ظهير)، لأنّ الخطيب كان قد دوّن فى كتابه:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۱۰

«إن الشيعة يعتقدون بسورة «الولاية» فى القرآن وإنّها أُسقطت والنورى أوردها فى ص ۱۸۰ من كتابه فصل الخطاب» «۱».

وقد كتب آية اللَّه الصافى فى الرد على الخطيب بما يلى:

«فانظر ما فى كلام هذا من الكذب الفاحش والإفتراء البيّن ليس فى فصل الخطاب ولا فى ص ۱۸۰ ولا فى غيرها من أول الكتاب إلى آخره ذكر من هذه السورة المكذوبة على اللَّه» «۲».

ثم يقول إحسان إلهى فى ردّه على آية اللَّه الصافى:

«فنقول فى جوابه وفى أسلوبه: أيّها الصافى، ألا تستحى من اللَّه؟ ولا تفكّر بأنّ فى الناس من يظهر كذبك؟ إتق اللَّه أيّها الصافى! ما مات العلم بموت الخطيب وإنّ من أهل السنة من يستطيعون أن يبيّنوا عواركم وكذبكم فهذا هو الطبرسى النورى يمثل للنقصان فى القرآن بسورة الولاية» «۳». ولعلّه ظنّ الشيخ الشيعى [أى آية اللَّه الصافى] بأنّ الكتاب [فصل الخطاب] لا يوجد عند أحد غيره ولذلك اجترأ على هذا القول، وها نحن نورد هذه السورة الكاملة من فصل الخطاب وننقلها حرفياً كما أوردها النورى الطبرسى نقلًا عن كتاب [دبستان المذاهب] ومن الصفحة ۱۸۰ و ۱۸۱» «۴».

ثم يظهر إحسان إلهى ظهير صورة فتوغرافية من الصفحتين ۱۸۰ و ۱۸۱ من كتاب فصل الخطاب ويكتب عن ذلك:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۱۱

«فهذه كل حقيقة الرد علينا من قبل السيد لطف اللَّه الصافى «المحترم» ويكفى هذه الشهادة من أهله عليه وتكذيبه إيّاه وبيان سيرة أسلافه الروافض من الفحش وإسناد الكذب إلى أهل الصدق»»

.وهنا يمكننا أن نتسائل، هل وردت سورة تحت عنوان «سورة الولاية» فى كتاب المحدث النورى وهل أورد محب الدين الخطيب سورة الولاية فى كتاب الخطوط العريضة نقلًا عن كتاب فصل الخطاب؟ وهل كذب آية اللَّه الصافى حين قال لا توجد هذه السورة فى فصل الخطاب؟. وفى الجواب على هذه الاسئلة اؤكد كما قال الصافى بأنّ هذه السورة لا توجد فى الصفحة ۱۸۰ ولا فى الصفحة ۱۸۱،

بـل لاـ نجـد أثراً لها فی جمیع ما ورد فی هـذا الکتاب. وما عرضه إحسان إلهی ظهیر من صورة فتوغرافیـة للصـفحتین ۱۸۰ و ۱۸۱ هی «سورة النورین» المکونـة من ۴۱ آیـة مزعومـة إنّما نقلها النوری من کتاب دبسـتان المـذاهب. فی حین أن ما ذکره الخطیب فی کتاب الخطوط العریضـة هی سورة الولایـة المکونـة من سـبعة آیات ویـدّعی محب الـدین الخطیب بأنّ مصـدر هـذه السورة هو قرآن ایرانی فلنقرأ ما کتبه:

«إنّها سورة مصورة من مصحف ایرانی! «۲» مخطوط عند المستشرق مستر براین».

وبناءً علی ما ذکر فهاتین السورتین متباینتین نقل کل منهما من مصـدر مسـتقل مع وجود تفاوت فی تعداد کل واحدة من حجم هاتین السورتین. والطریف إنّ إحسان إلهی ظهیر اعترف- من حیث لا یشعر- بأنّ السورة التی نقلها النوری هی

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۶۱۲

سورة النورین لا الولایة انظر نص عبارته:

«إنّ السورة التی ذکرت فی کتاب «دبستان مذاهب» ونقلها المحدّث النوری هی سورة النورین ولیس سورة الولایة» «۱».

بل یتجاوز ذلک فینقل السورة التی یزعم أنّها سورة الولایة بعینها ویقول:

«وهذه هی السورة بعینها التی ذکرها الخطیب فی رسالته الخطوط العریضة» «۲».

وبناءً علی هـذا کـذب إحسان إلهی ظهیر مرةً أخری، ولعلّه تصوّر بأنّ ادعائه الکاذب سـینطوی علی الآخرین ولا یظهره غیره. ولا أرید هنا أن أسـتخدم أسـلوبه فی السباب والفحش واستخدام العبارات البذیئة ولا أود الإستهزاء به کما فعل هو عندما ناقش آیة اللّه الصافی بل أدعوا القارئ للتمعّن فی ما کتب لکی یتعرف علی الحقائق والأشخاص «۳».

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۶۱۵

دعاوی إحسان إلهی ظهیر فی میزان النقد

اشارة

وقال إحسان إلهی ظهیر بعد تلک المقدمة ما یلی:

«ولکننا مع ذلک نریـد أن نبیّن الحق والحقیقـة أکثر من ذلک وأصرح حتی لا یتصـدّی بعد ذلک أحد لخداع المسـلمین السـنة حول هـذه المسألـة [أی مسألة تحریف القرآن] ولأجل ذلک أفردنا لها هذا الکتاب، وإنّ القارئ لیندهش حینما یری أنّ الروایات التی تنبئ وتصرّح ببیان عقیـدة القوم فی القرآن وتغییره وتحریفه تزیـد علی ألفی حـدیث عند القوم، ونحن نورد فی هذه العجالة أکثر من ألف حدیث شیعی فی هذا الخصوص» «۱».

ثم یبدأ إحسان إلهی ظهیر بتصنیف کتابه إلی أربعة أبواب:

الباب الأوّل: عقیدة الشیعة فی الدور الأوّل من القرآن.

الباب الثانی: عقیدة الشیعة فی الدور الثانی من القرآن.

الباب الثالث: بیان الرد علی من أنکر التحریف من الشیعة فی الدور الثالث.

الباب الرابع: نقل روایات وأحادیث القوم التی یتجاوز عددها ألف حدیث نقلًا

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۶۱۶

عن کتاب فصل الخطاب.

وقبل أن یبدأ إحسان إلهی ظهیر بحثه فی هذه الأبواب الأربعة یقول:

«وقبل أن آتى على آخر القول أريد أن أذكر إننى لست أنا ولا السيّد الخطيب رحمه اللّه أول من أنسب هذه العقيدة إلى القوم بل قبل ذلك اعترف وأقرّ بهذه العقيدة علماء الشيعة وكبراؤها فى كل عصر وأثبتوها لأنفسهم كما سيأتى ... وعلى ذلك صرح الحافظ ابن حزم الظاهرى [المتوفى سنة ۴۵۶ هجرى] بقوله:

ومن قول الإمامية كلّها قديماً وحديثاً إنّ القرآن مبدّل زيد فيه ما ليس منه، ونقص منه كثير وبدل منه كثير» «۱».

وسنكشف عاجلًا كذب مزاعم إحسان إلهى ظهير الذى يقول فيها: «وأقرّ بهذه العقيدة علماء الشيعة وكبراؤها فى كل عصر» خصوصاً وقد ناقشنا من قبل واستناداً للأدلّة مزاعم جميع من نسبوا هذه التهمة للشيعة كابن حزم، وقد لاحظتم فيما سبق بأنّ ابن حزم لا يمتلك دليلًا سوى حفنة من الإتهامات الفارغة لا بل تعدّى ذلك حين وقع هو ومن حيث لا يشعر فى القول بالتحريف، وللإطلاع على ذلك يمكن مراجعة بحث «شيوع هذه المقالة عندهم كما تقول كتب أهل السنة» فى المقام الثانى.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۱۷

الباب الأوّل: عقيدة الشيعة فى الدور الأوّل من القرآن

يكتب إحسان إلهى ظهير فى البداية مايلى:

«كل من يريد أن يعرف عقيدة الشيعة فى القرآن ويتحقق فيه ويبحث لابدّ له من أن يرجع إلى أمهات كتب القوم ومراجعهم الأصلية فى الحديث والتفسير حتى يكون منصفاً فى الحكم وعادلًا فى الإستنتاج.

ونحن نُلزم أنفسنا فى هذا الباب أن لا نورد شيئاً إلّاومن كتب الشيعة أنفسهم المعتمدة لديهم والموثوقة عندهم» «۱».

ثم يؤكد من جديد على هذا الأمر فيكتب:

«فيلزم الباحث المنصف أن لا ينسب شيئاً إلى القوم إلّاأن يكون ثابتاً من أئمتهم والظاهر إنّه لا يثبت إلّاحينما يكون وارداً فى الكتب التى خصصت لإيراد مروياتهم وأحاديثهم وهذه الكتب أمّا أن تكون من كتب الحديث أو التفسير وخاصة الكتب القديمة التى روت هذه الروايات بالسند ...» «۲».

أ: الكافى للكلينى: فى هذا المقام يستعرض إحسان إلهى ظهير كتاب الكافى لثقة الإسلام الكلينى بعد أن تطرق إلى خلاصة لترجمته ذكر بعض الأحاديث التى يزعم أنّها تدل على التحريف. وقبل الخوض فى دلالة وسند الأحاديث التى أوردها أود أن أخاطب إحسان إلهى ظهير بما يلى: إن كنت ترى بأنّ مراجعة كتب القوم (أى الشيعة) ومراجعهم الأصلية فى الحديث والتفسير والكتب التى خصصت لإيراد مروياتهم وأحاديثهم يكفى فى أن تكون منصفاً فى الحكم وعادلًا فى الاستنتاج، فعلى هذا يلزم أن تعطى النصف من نفسك فى الحكم وتعدل فى الاستنتاج عند

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۱۸

مطالعة كتب أهل السنة والتعرف على الأحاديث التى تحدثت عن تحريف القرآن، والتى لا يمكن احصائها على ما اعترف به أهل السنة بالذات، واتهام مؤلفى هذه الكتب كما اتهمت إخوانهم من الشيعة، لكن الإنصاف والعدل يقتضى أن لا تحكم بمجرد أن ترى رواية فى كتب الحديث والتفسير، بل ينبغى أن تلاحظ الآراء فى سند ومضمون هذه الأحاديث، وحينما تراعى مثل هذه الحالة سوف تجد بأن محققى الفريقين- السنة والشيعة- قد بحثوا من خلال القرائن والشواهد الداخلية والخارجية هذا الأمر، وتبنّوا الرأى القائل بأنّ أغلب مضامين هذه الأحاديث خارج عن موضع النزاع (أى تحريف وتغيير ألفاظ القرآن). هذا مع الاعتراف بأنّ بعض قليل من علماء الشيعة والسنة سواء قد قالوا بالتحريف استناداً لمثل هذه الروايات دون تمحيص، وهذا الأمر لا يختص بالشيعة فقط، ولا يركن إلى مزاعمهم أحدٌ، كما لاحظتم قبل ذلك وأثناء مناقشة أحاديث التحريف فى كتب الشيعة والسنة. وعلى كلّ حال فإنّ إحسان ظهير يستند هنا إلى جملة من كتب الكافى للكلينى حيث ذكر الحديث التالى:

«إنّ القرآن الذى جاء به جبرئيل [عليه السلام] إلى محمد [صلّى اللَّه عليه وآله وسلم] سبعة عشر ألف آية»
ويعلّق على الحديث قائلًا:
«ومعناه إنّ ثلثى القرآن راح على أدراج الرياح ...»
ثم ينقل بعد ذلك روايات من نفس المصدر أى الكافى باب الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام وذلك للحصول على دليل يقول بأنّ ثلثى القرآن قد نقل إلى الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة!؟؟ ويستمر فى سرد كلامه قائلًا:
«فأى قسم الذى حذف، يبينه الكلينى أيضاً من إمامه المعصوم محمد
سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۱۹
الباقر [عليه السلام] ... حيث يروى ...: نزل القرآن أربعة أرباع ربع فينا وربع فى عدوّنا وربع سنن وأمثال وربع فرائض وأحكام» «۱».
وأخيراً ينقل الرجل بزعمه أمثلة لتحريف ثلثى القرآن المحذوفة ويتطرق فى أثناء ذلك إلى مصحف الإمام على [عليه السلام] ليكتب فى النهاية مايلى:
«وهذه ومثل هذه الروايات كثيرة كثيرة فى أوثق كتاب من كتب القوم» «۲».
وللجواب على ذلك نقول:
«إنّ ما يستند عليه إحسان إلهى ظهير هو تكرار لما ذكره غيره من أمثال الدكتور القفارى وقد مرّ الجواب عليها ولا حاجة لذكر الجواب تفصيلياً هنا بل نذكر إجمالًا الأمور التالية:
أولًا: إنّ الحديث الذى ذكره إحسان إلهى موجود فى كتب أهل السنة فقد ورد فى الإتقان وكنز العمال عن الطبرانى فى الأوسط وابن مردويه وابن نصر السجزى فى الإبانة عن الخليفة عمر بن الخطاب أنّه قال:
«القرآن ألف ألف حرف وسبعة وعشرون ألف حرف» «۳».
وهذا يعنى ذهب أكثر من ثلثى القرآن لأنّ عدد حروف القرآن هى: ثلاثمائة ألف حرف وأربعون ألفاً وسبعمائة وأربعون حرفاً «۴».
ونقل عن عبد اللَّه بن عمر مثل هذا الحديث الذى رواه الخليفة الثانى حيث قال:
«لا يقولن أحدكم قد أخذت القرآن كلّه ما يدريه ما كلّه قد ذهب منه
سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۲۰
قرآن كثير ولكن ليقل قد أخذت ما ظهر منه» «۱».
فهل كتب إحسان ظهير فى هذه الأحاديث بقوله: «ومعناه إنّ ثلثى القرآن راح على أدراج الرياح ...» أو سيقول إنّها نسخ للتلاوة والّتى ظهر فى أهل السنة بعد قرون وأنّها مرفوضة من قبل جملة من علماء أهل السنة! هذا فى حين يحكم الرجل علينا بمجرّد وجود حديث فى أحد الكتب الروائية ويلقى باتهاماته على مؤلف الكتاب وينعته بأنّه ممّن يؤمنون بتحريف القرآن، كلّ ذلك من دون ملاحظة طرق العلاج والحلول، ولذلك ينبغى على إحسان ظهير أن ينصف فى الحكم هنا أيضاً ويتّهم الطبرانى وأبو نصر السجزى والسيوطى والمتقى الهندى وقبلهم الخليفة عمر بن الخطاب وولده عبد اللَّه بتحريف القرآن أو أن يرفع يده عن هذه العصبيات الباطلة.
ثانياً: ما الدليل الذى استند عليه إلهى ظهير حين زعم بأن الثلثين المفقودين من القرآن موجودين فى كتاب الجفر والجامعة والصحيفة ومصحف فاطمة؟ وهل تدلّ رواية الكلينى على ذلك؟ ماهو الدليل الذى يستند عليه لإثبات ما يزعمه؟ ولعلّه يستنتج ذلك من كلمة المصحف فى مصحف فاطمة؟ وعليه فلا يدل هذا إلّاعلى جهله أو تجاهله، لأنّ المصحف المقصود هو المصحف بمعناه اللغوى ولا علاقة له بالقرآن الذى يطلق عليه أحياناً مصحف وقد تناولنا موضوع مصحف فاطمة بشكل تفصيلى فيما يأتى فراجع ذلك إن شئت «۲».
ثالثاً: إنّ حديث «نزل القرآن أربعة أرباع ربع فينا ...» والذى استند إحسان إلهى ظهير به على ما يزعمه من نتائج و القول بأنّ الثلثين

المحذوفين من القرآن هما فى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۲۱

خصوص آل البيت وأعدائهم، قد ورد فى مصادر أهل السنة أيضاً وقد أوردناها عن كتاب «مناقب الامام على [عليه السلام]» لابن المغازلى الشافعى «۱»، و «شواهد التنزيل» للحاكم الحسكانى الحنفى «۲»، و «ينابيع المودة» للقندوزى الحنفى «۳»، و «حبيب السير» لغياث الدين بن همام عن الحافظ أبى بكر بن احمد مردوية ... «۴»، وقد بحثنا عن معناها ومفادها وأثبتنا أنّها غير معنيّة بتحريف القرآن، كما إنّ حديث مصحف الإمام على عليه السلام وقبل أن ينقل من مصادر الشيعة كان قد ورد فى مصادر أهل السنة ومن جملة من ذكره عبد الكريم الشهرستانى صاحب كتاب «الملل والنحل» وتحدّث عنه وعن كيفية تدوينه بإسهاب وذكر أنّ الإمام كان قد قدمه للصحابة ولكنهم رفضوا أن يقبوله «۵».

ب: تفسير القمى: بعد بيان ترجمة على بن إبراهيم القمى يستند إحسان إلهى ظهير إلى حديث ذكره فى مقدمة تفسيره، وقد ناقشنا فى المقام الثانى فى بحث «تفسير القمى وأسطورة تفسير القرآن» مقدمة هذا التفسير ومواضيعه بإسهاب، وثبت هناك وبالأدلّة التامة والشواهد الواضحة إنّ مفسّر هذا التفسير هو شخص مجهول روى عن أبى الفضل العباس بن محمد بن القاسم العلوى الذى لا تجد له أثراً فى كتب الأصول الرجالية، وأمّا التفسير ففى الواقع لأبى الفضل العلوى وإنّما نسبه إلى الشيخ القمى لأنّه الأصل من روايات هذا التفسير «۶»، وناقشنا الروايات التى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۲۲

ذكرت فى مقدمة هذا التفسير أو فى مادته والتى ذكر بأنّها تدل على تحريف القرآن فى بحث «تفسير القمى وأسطورة تحريف القرآن».

ج: تفسير العياشى: بعد الإشارة إلى ترجمة مؤلفه يعنى محمد بن مسعود العياشى يثبت إحسان إلهى ظهير واستناداً إلى ثلاثة أحاديث وردت فى مقدمته أنّه يؤمن بتحريف القرآن، وقد مرّت مناقشة هذه الأحاديث فى المقام الأوّل فى بحث «دراسة روايات التحريف فى كتب الشيعة» سنداً ودلالة وبشكل تفصيلى، واتضح أنّ هذه الروايات لا علاقة لها بمورد النزاع أى تحريف القرآن.

د: بصائر الدرجات: يروى إحسان إلهى ظهير ثلاثة أحاديث عن كتاب بصائر الدرجات لمحمد بن الحسن الصفار والذى يعد من الكتب الروائية، والرواية الأولى مشابهة للرواية التى أوردها فى أول كتابه أى حديث: «يا أيّها النّاس إنّى تارك فيكم حرمات اللَّه وعترتى والكعبة بيت اللَّه وأمّا الكتاب فحرفوا ...» وقد بحثنا قبل هذا وفى بداية الموضوع معنى ومفاد الحديث المذكور، وذكرنا بأنّ شخصيات كبيرة من أهل السنة نقلوا هذا الحديث وذكروا بأنّ المراد من التحريف فى الكتاب هو التحريف فى المعنى ومفاد الآيات، المساوق للتفسير بالرأى، لا تحريف ألفاظ القرآن التى هى مورد النزاع، والحديث الثانى الذى يورده إحسان إلهى ظهير عن كتاب بصائر الدرجات فهو: «ما من أحد من الناس ادعى أنّه جمع القرآن كلّه كما أنزل اللَّه إلّا كذب وما جمعه وحفظه كما أنزله اللَّه إلّاعلى بن أبى طالب والائمة من بعده» «۱»، ولا توجد أى دلالة لهذا الحديث على تحريف القرآن، والمراد من الجمع والحفظ المختص بعلى بن أبى طالب والائمة عليهم السلام هو العلم بجميع القرآن من حيث معانيه الظاهرة والباطنة، وقد تحدثت عن هذا الحديث وأمثاله فى مبحث «دعاوى الدكتور القفارى فى ميزان النقد» اعتماداً على الشواهد والقرائن بشكل تفصيلى،

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۲۳

وأمّا الحديث الثالث فهو: «... كانت فيه- أى القرآن- أسماء رجال فألقيت ...». ومع فرض صحّته فإنّه يدلّ على أنّ الوحى غير القرآنى كان ينزل على النبى صلّى اللَّه عليه وآله وسلم وهو الوحى التفسيرى ليخبره عن المبهمات والمتشابهات فى القرآن الكريم ولا يعنى أنّ تلك الأسماء كانت جزءً من القرآن الكريم، وقد فصّلنا البحث حول هذا الموضوع فى بحث «دراسة ونقد شبهات الدكتورالقفارى حول مصحف الامام على عليه السلام».

ه: تفسير فرات الكوفى: نقل إحسان إلهى ظهير رواية: «نزل القرآن أربعة أرباع ...» عن هذا التفسير وقد مرَّ البحث عنها آنفاً. ثم انتقل إلى كتاب فصل الخطاب فنقل مقدمته الثالثة حرفياً وأثبت ما يروم إليه. وفى هذه المقدمة ذكر المحدث النورى أسماء مؤلفى كتب الحديث والتفسير بالمأثور أمثال أبى جعفر الكلينى وعلى بن إبراهيم القمى، ومحمد بن الحسن الصفار، وفرات بن إبراهيم الكوفى ... وصنفهم ضمن القائلين بتحريف القرآن والسبب فى ذلك أنّهم نقلوا تلك الأخبار فى كتبهم. (وقد لاحظتم قبل هذا وفى بحث «فصل الخطاب ونقاط هامة» كيف وقع النورى فى أخطاء فاحشة وذلك فى جميع فصول كتابه وهذا ممّا لا يخفى على كل متمعّن منصف) وقد وجد إحسان إلهى ظهير ضالّته فى كتاب فصل الخطاب للنورى بل ويمكننى الإدعاء بأنّ كلّ ما ورد فى كتابه «الشيعة والقرآن» ليس سوى آراء وعبارات النورى بالذات.

وبعد هذه المقدمة التى نقلها إحسان إلهى ظهير عن كتاب النورى، يبدأ إحسان إلهى ظهير بتحدى الشيعة فيقول:

«هل يستطيع الصافى أو واحد ممّن يؤيّده ويسانده أن يثبت واحداً من السنة صرّح باسمه أنّه كان يعتقد التحريف فى القرآن، ويستدل من الأحاديث أو الروايات المزعومة التى تنسبها الشيعة إلى السنة؟

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۲۴

وأعيد القول هل أحد من الشيعة يستطيع؟ ... فنحن الصرحاء لا نقول لمن يخالف نصوص القرآن عالماً وفاضلًا فضلًا عن المحدث والفقيه ... و ...» «۱».

وهذا التحدّى لا يدّل إلّاعلى جهل وانتكاسة إحسان إلهى ظهير، لأنّ أمثال هذه الأحاديث التى وردت فى كتب الحديث والتفسير بالمأثور الشيعية، قد ذكرت فى كتب أهل السنة أيضاً كما لاحظتم آنفاً، ولذلك فلو أنّ أصحاب هذه الكتب كما زعم النورى وأيّده إحسان إلهى ظهير قد قالوا بالتحريف فينبغى أن يقال بأنّ مؤلّفى الكتب الروائية والتفسيرية بالمأثور لأهل السنة قد آمنوا بالتحريف وقالوا به، فكيف يطلب إحسان إلهى ظهير من آية اللّه الصافى وغيره بأن يذكروا شخصاً واحداً من علماء أهل السنة قد قال بالتحريف؟ بل وسيتضح لكم عاجلًا بأنّ إحسان إلهى ظهير الذى زعم وجود (۱۰۶۲) حديثاً فى الباب الرابع من كتاب فصل الخطاب ثم بدأ بالتطبيل والتحدى لخصومه فى حين غفل عن أنّ أكثر هذه الأحاديث وردت فى كتب أهل السنة أيضاً، والظاهر وكما ذكر رفيقه فى المعتقد الدكتور القفارى فإنّ إلهى ظهير يجهل ما ورد فى كتب أهل السنة ولذلك تراه يتحدّى الآخرين تمويهاً وستراً منه على الحقيقة، أمّا الدكتور القفارى فقد صرّح واعترف ببعض الحقيقة فقال:

«إنّ فيها أى فى الروايات التى جمعها مال اللّه من كتب الشيعة فى هذا الباب ما ليس بصريح فى هذا الأمر بل هو يندرج بشكل واضح فى باب التأويل كما إنّه وقع- كما وقع إحسان ظهير من قبله- بذكر بعض الروايات للشيعة والتى ذكر فيها قراءة للآية مروية عن السلف واعتبرها بجهل من قبيل التحريف والسبب فى ذلك هو اعتمادهم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۲۵

بدون تدبّر على كتاب فصل الخطاب» «۱».

وعلى كل حال فيكفى عند إحسان إلهى ظهير وأهل مذهبه عند الحكم على الشيعة بالتحريف وتحدّيهم ورود رواية فى كتب الشيعة من دون أن يبحث وينقّب فى آراء علماء الشيعة حولها، متّخذاً كتاب فصل الخطاب ذريعة للقول بأنّ الرواية التى جاءت فيه هى من متبنّياتهم، وكمثال على ذلك يذكر إحسان إلهى ۱۶ حديثاً من الحديث ۱۰۷ إلى ۱۲۳ وقال هى أحاديث شيعية تدلّ على التحريف، نقلًا عن فصل الخطاب «۲» حيث ورد فى هذه الأحاديث ذكر «وصلاة العصر» بعد الصلاة الوسطى فى الآية الشريفة: «وحافظوا على الصلاة والصلاة الوسطى وقوموا للّه قانتين» وقد ذكر أيضاً خمسة أحاديث من كتاب فصل الخطاب «۳» من ۳۳۷ وإلى ۳۴۱ وقال هى أحاديث وردت فى الكتب الشيعية وهى تدل على التحريف و فيها وردت آية «يسألونك عن الانفال» بحذف «عن» (وهى قراءة واردة)، وهناك أمثلة أخرى ستطّلعون عليها. والرجل يجهل إنّ هذه الروايات قد وردت فى كتب أهل السنة أيضاً «۴».

إنّ عـدم اطلاع إحسـان إلهى ظهير ومحمّد مال اللّه وبعـدهم الـدكتور القفارى بوجود روايات فى كتب أهل العامـة فى هـذا الصـدد جعلهم ينادون بوجود القول بالتحريف ويتّهمون مؤلفى كتب الحـديث والتفسـير بالمأثور الشـيعية بالتحريف، وما ان يكتشف احـدهم وجود هذه الأحاديث فى كتب أهل السنة حتى يغيّر موقفه ويعتبر ذلك من باب التأويل وقراءة واردة ويتهم أحدهم الآخر بالجهل.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۲۶

وكنموذج آخر على ما نقول يمكن ذكر محمد عبد الرحمن السيف الذى ألّف كتابه «الشـيعة الاثنا عشرية وتحريف القرآن» فى زمن متأخر عن كتاب إلهى ظهير ومحمـد مال اللّه والـدكتور القفارى وحين انتبه لوجود حـديث «وهى صـلاة العصـر» فى كتب أهل السـنة اعتـذر لوجـود الحـديث فى كتب الشـيعة أى فى التفسـير المنسوب إلى القمى وتفسـير العياشـى وإنّه من بـاب القراءة الواردة أو نسـخ التلاوة «۱» وكـان من المؤكـد أنّ الرجل لو لم ينتبه لهـذه المسألـة كما وقع إلهى ظهير وآخرين لقال بأنّ الحـديث من مصاديق القول بتحريف القرآن لأنّه ورد فى المصادر الشيعية.

ونتيجـة الكيل بمكيالين هى أنّ ميزان البحث والنقد للروايات التى يتوهم منها التحريف هو أمر واحد عند هؤلاء، فإذا ورد الحديث فى الكتب الشيعية فإنّه يدلّ على تحريف القرآن، وإن جاء فى كتب السنة فهو من باب القراءة الواردة أو نسخ التلاوة أو التأويل و ... وأنّها خارجة عن محل النزاع؛ انظر وتعجب.

وفى هـذا المقام لست فى صـدد التعليق على هـذه الأمور لكنّى ومن أجل أن تتّضـح ماهية هذا النوع من التحدى من قبل إحسان إلهى ظهير وغيره حين يقول:

«هل يستطيع ... أن يثبت واحداً من السنة صرح باسمه أنّه كان يعتقد التحريف من القرآن ... فنحن الصرحاء لا نقول ...»

أقول: انظر إلى أحاديث عائشة أمّ المؤمنين التى نُسب لها القول الصريح بتحريف سورة الأحزاب وفى الآية المزعومة التى تتحدث عن الرضـاع، أو الخليفـة الثانى الـذى يقول بتحريف ثلثى الآيات وآيـة الرجم المزعومـة، أو عبـد اللّه بن عمر وقوله باسـقاط بعض الآيات وهكـذا حميـدة بنت أبى موسـى التى تحـدثت عن تغييرات فى مصـحف عائشة، أو ما قاله أُبى بن كعب بالنسـبة لسورة الحفد والخلع وسورة البينة وابن مسعود بالنسبة للمعوذتين وسورة الحمد وأبو موسى الأشعرى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۲۷

فى خصوص سورة براءة والمسبّحات وحذيفـة بن اليمان بالنسـبة لسورة التوبة وما نسـبوا إلى مالك بن أنس من القول بسـقوط أوائل سورة التوبـة فإن ما ذكره يـدل على تحريف القرآن، وأخيراً تصـريح أبى الحسن محمد بن أحمد المعروف بابن شـنبوذ البغدادى وهو شيخ القراء بالعراق (ت ۳۲۸ ه.) والذى يعتبر من القراء الأربعة عشر حيث يقول:

«إنّ عثمان أسقط من القرآن خمسمائة حرف وإنّه والصحابة زادوا فى القرآن ماليس فيه ...»

إلى آخر ادعائاته، والشـيخ عبـد الوهاب بن أحمـد الشـعرانى (ت ۹۷۳ ه.) وقوله السـخيف بأنّه قد أسـقط عثمان من المصـحف أشـياء وغيره كمحمّد الخطيب و ... انظر تلـك الروايـات ونص كلام هؤلاء فى المقام الأوّل فى مبحث «دراسـة أحاديث التحريف فى كتب أهل السنة وأجوبتهم».

ولـذلك فإمّا أن يكون إحسان إلهى ظهير وأمثاله غافلين حقاً عن أمثال هؤلاء وأحاديثهم أو أنّهم يتغافلون لأغراض سياسـية أو عصبية جاهلية ويكتفون بالتشـنيع تشـبثاً بما توهمه صاحب كتاب فصل الخطاب، وراحوا يطلقون فى كلّ يوم نغمة جديدة، لا بل تجاوزوا هذا الأمر- وما عشت أراك الدهر عجباً- فأخفوا الحقائق التى ذكرت فى كتبهم وبدأوا يدعون الشـيعة إلى التوبة، يقول إحسان إلهى ظهير مخاطباً الشيعة:

«فارجعوا إلى الحق والصواب وتوبوا إلى اللّه توبة نصوحاً» «۱».

متناسـياً دور شـيعة أهل البيت الريادى فى حفظ كيان الأمـة وأنّهم فى الخنـدق الأول فى الذبّ عن حياض الإسـلام وتراث القرآن فى

الماضی والحاضر.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۲۸

الباب الثانی: عقیدة الشیعة فی الدور الثانی من القرآن

یحدد إحسان إلهی ظهیر مباحث کتابه فی محورین أصلیین:

أ- البحث فی السبب الذی دعا الشیعة- حسب زعم وافتراء إحسان إلهی ظهیر- إلی القول بأن القرآن محرّف.

ب- البحث فی تصریح أربعة من کبار علماء الشیعة الذین قالوا بعدم تحریف القرآن وهم الشیخ الصدوق والشیخ الطوسی والسید المرتضی والشیخ الطبرسی.

یقول إحسان إلهی ظهیر فی المحور الأول من حدیثه هذا وبعد تکرار مزاعمه من أنّ الشیعة یعتقدون بتحریف القرآن فی الدور الأول فیقول:

«أسسوا مذهباً خاصاً بهم جعلوا من أصله وأسبابه الإمامة والولایة»

ثم یذکر بعض الأحادیث التی وردت فی الکتب الشیعیة فی باب ولایة أهل البیت ویدّعی بلا- دلیل علی أنّ الشیعة تقوّلوا هذه الروایات، لیرکّز بعد ذلک مدار بحثه علی روایة أبی سعید الخدری الذی یقول فیها:

«سمعت رسول اللّه صلی اللّه علیه وسلم یقول: «ما بعث اللّه نبیاً إلّاوقد دعاه إلی ولایتک- أی علی- طائعاً أو کارهاً» «۱».

فیعلّق علی ذلک بالقول:

«فوجدوا- أی الشیعة- أنّ الولایة والوصایة والإمامة التی اختلقوها واصطنعوها [نعوذ باللّه من هذه الاتهامات ...] لیس لها وجود فی القرآن ... فالتجأوا لدفع هذا الإیراد إلی القول بأنّ القرآن قد غیّر ونقص منه أشیاء ...» «۲».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۲۹

وبعد ذلک یذکر عبارة من کتاب الاحتجاج للطبرسی ومقدمة تفسیر البرهان بشکل تفصیلی ویدّعی کونها تأیید لمزاعمه.

وللجواب علی ذلک نقول: لقد أکّد إحسان إلهی ظهیر جهله المطلق بکتب أهل السنة وفهم العبارات التی نقلت له عن کتب الشیعة وذلک للأمور التالیة:

أولًا: هناک روایات صحیحة السند عن أئمة أهل البیت علیهم السلام وذکرت فی مصادر الشیعة وهی تؤکد علی إنّ أسماء الأئمة علیهم السلام لم ترد فی القرآن وکمثال علی ذلک روایة الکلینی بإسناده عن أبی بصیر أنّه قال:

«سألت أبا عبد اللّه [علیه السلام] عن قوله تعالی: «أطیعوا اللّه وأطیعوا الرسول وأولی الأمر منکم» قال: نزلت فی علیّ والحسن والحسین قلت: إنّ الناس یقولون فما باله لم یسمّ علیاً وأهل بیته فی کتاب اللّه؟ قال [علیه السلام]: فقولوا لهم: إنّ رسول اللّه [صلی اللّه علیه وآله وسلم] نزلت علیه الصلاة ولم یسمّ له ثلاثاً وأربعاً حتی کان رسول اللّه [صلی اللّه علیه وآله وسلم] فسّر لهم ذلک».

قال السید الخوئی تعقیباً علی ذلک:

«هذه الصحیحة حاکمة علی جمیع تلک الروایات (أی الروایات التی تقول: إنّ القرآن أربعة أرباع: فربع فی أهل البیت وربع فی أعدائهم). والروایة التی تقول: لو قرئ القرآن کما أنزل لألفیتنا فیه مسمّین، وموضحة للمراد منها بأنّ ذکرهم (علیه السلام) فی الکتاب إنّما کان بالنعوت والأوصاف لا بالتسمیة المتعارفة «۱».

ثانیاً: إنّ الحدیث الذی ذکره إحسان إلهی ظهیر عن أبی سعید الخدری موجود فی مصادر أهل السنة أیضاً وقد نقل وبطرق متعددة وأوردنا الحدیث قبل هذا نقلًا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۳۰

عن الحاكم الحسكانى «۱» والحاكم أبى عبد اللَّه النيسابورى صاحب المستدرك على الصحيحين «۲» وابن عساكر «۳» والخوارزمى «۴» والثعلبى «۵» (انظر: تفصيله فى المقام الأوّل فى مبحث دراسة روايات التحريف فى كتب الشيعة).

ثالثاً: إن كتاب الاحتجاج الذى يتشبّث به إحسان إلهى ظهير لا يحلّ المشكلة التى وقع فيها وحسب بل أضاف عليه مشكلة أخرى، ذلك لأنّ هذا الكتاب وعلاوة على الارسال فى رواياته جميعاً، فهو مع ذلك فى هذه العبارة لا يعطى معنىً مخالفاً لوجهة نظره، لأنّ الطبرسى وكما يظهر من كلامه يقصد عدم التحريف، لأنّه يريد أن يقول لو ذكر اللَّه حججه فى قرآنه نصاً لا كناية لعمد المبطلون والمنافقون- كما فعل اليهود والنصارى من قبل- لتحريف القرآن. ولذلك فإنّ اللَّه تعالى وحفاظاً على كتابه وردعاً من هيمنة أهل التعطيل والكفر والملل المنحرفة ذكرهم كناية وهذا هو نص كلامه:

«إنّما جعل اللَّه تبارك وتعالى فى كتابه هذه الرموز التى لا يعلمها غيره وغير أنبيائه وحججه فى أرضه لعلمه بما يحدثه فى كتابه المبدّلون من إسقاط أسماء حججه منه ... فأبى اللَّه إلّاأن يتم نوره» «۶».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۳۱

وأضف إلى ذلك فإنّ هذا النوع من التلاعب بكلمات المؤلفين هو نوع من الخيانة، فلا يصحّ ولا يجوز لمسلم قط أن يتلاعب بكلمات الآخرين مهما كانت انتماءاتهم ورميهم بما لم تجن أيديهم مع أنّ عبارات الطبرسى واضحة المراد.

كما يجدر الإشارة إلى إنّنا قد تناولنا كتاب الإحتجاج بالبحث والمناقشة وما توهم فيه من التحريف فمن أراد فليراجع «۱».

رابعاً: خلافاً لما كتبه إحسان إلهى ظهير فإنّ مقدمة تفسير البرهان ليست للسيّد هاشم البحرانى بل هى لأبى الحسن الفتونى النباطى العاملى (م ۱۱۳۸ ه.) وهو من الأخباريين الذين يتمسكون بظواهر الأحاديث فقط ولذلك لا يمكن أن نعتبر رأيه ميزاناً لتحديد مثل هذا الأمر المهم الذى يخالف إجماع الشيعة حيث ذهبوا إلى القول بسلامة القرآن من التحريف.

وأمّا المحور الثانى لبحث إحسان إلهى فى هذا الباب فى خصوص ما يتبنّاه أربعة من كبار الشيعة فقد كتب ما يلى:

«وسهل على المسلمين معرفة القوم وحقيقتهم فاضطرب عليهم أمرهم واجتمع عمداؤهم وكبراؤهم ففكروا وتدبّروا كثيراً حتى يخفوا ما ظهر ويكتموا ما بدا وصدر فلبسوا لباس الخداع والتقية مرّة أخرى وأظهروا ما لم يكونوا يعتقدون لخداع المسلمين وغشّهم فأول من برز فى الشيعة بالقول المخالف لهذه العقيدة العتيقة الراسخة الثابتة [!؟] كان ابن بابويه القمى أستاذ الفقيه [المفيد] الذى لقّبوه بالصدوق المتوفى سنة ۱۳۷۱ ه. لا سابق له فى القوم كأنّه نفسه لم يستند لقوله إلى مستند شيعى ثابت من رواية مروية من واحد من الائمة الاثنى عشر عكس مخالفيه حيث إنّهم لم يؤسسوا مذهبهم وعقيدتهم فى القرآن إلّاعلى الروايات التى تواترت وبلغت أكثر من

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۳۲

ألفين رواية» «۱».

وفى هذا المقام يذكر إحسان إلهى ظهير عبارة الشيخ الصدوق التى يؤكد فيها على إن الشيعة يؤمنون بعدم تحريف القرآن ويعلّق على ذلك قائلًا:

«وتبعه فى ذلك السيد المرتضى مؤلف نهج البلاغة ومرتّبه المتوفى سنة ۴۳۶ ه. كما ذكر عنه أبو على الطبرسى فى مقدمة تفسيره مجمع البيان» «۲».

وبعد ذكره لعبارة السيد المرتضى، ينقل نص عبارة الشيخ الطوسى كقول ثالث من الأقوال التى تذهب إلى عدم التحريف وذلك نقلًا عن تفسير التبيان وهكذا عن أبى على الطبرسى صاحب تفسير مجمع البيان (ت/ ۵۴۸ ه.) الذى يعتبره صاحب القول الرابع فى هذا المضمار فيقول:

«وأمّا فى الدور الثانى أى بعد منتصف القرن الرابع إلى القرن السادس فى القرنين كلّما صدر هذا القول أول مرّة من الشيعة من هؤلاء الأربعة لا خامس لهم كما تتبعنا كتب القوم فى الحديث والتفسير والاعتقادات ...

وهـذا مع إنّ عقيدتهم التی أظهروها للناس لم تکن مسـتندة إلی قول من معصوميهم ... بل وبعکس ذلک هم أنفسـهم رووا فی کتبهم أخباراً وأحاديث أئمتهم المعصومين تخالفها وتناوئها کما سنبيّن إن شاء اللَّه.

فهذا کل ما عند القوم لخداع المسلمين عامة وأهل السنة خاصة ...

وقبل أن نحلل کلامهم ونخبر عن السر الذی ألجأهم إلی الإکتناف

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۳۳

بهـذا القول والإخبار بهـذه العقيـدة نتريث لحظـة ونتوقف برهة ونطالبهم جميعاً هل يسـتطيع أحد منهم أن يثبت أنّ فی القوم أحداً من سبقهم إلی هذا القول أو لهم خامس أظهر هذه المقالة؟

کلّا لا ولن يستطيع أحد أن يفعل ذلک ولو کان بعضهم لبعض ظهيراً» «۱».

وبعد سرده لهذه التقوّلات يبدأ إحسان إلهی فی إبداء السر الذی دعی أربعة من علماء الشيعة فقط للقول بعدم تحريف القرآن فقال:

«فبالصراحة والوضوح إنّ هؤلاء الأربعة لم يقولوا بهذا القول إلّا تقيّة ونفاقاً کی ينخدع المسلمون ويتلبّس عليهم الأمر» «۲».

ويعمد إحسان إلهی ظهير لإثبات تأييد ما اکتشـفه بالإسـتناد إلی عبارة المحدّث الجزائری، ثم يسـعی لذکر روايات من کتب الصدوق تدل علی ما يزعمه من تحريف القرآن الکريم، وفی هذا المضمار وبعد أن يسرد بعض الأحاديث يبدأ بالتعليق عليها قائلًا:

«إنّها- أی تلک الأخبار- تدل دلالة صريحة علی أنّ القوم لم يلتجئوا إلی القول بعدم التحريف إلّاتقية.

وأمـا الطوسـی فليس بمختلف عن ابن بـابويه [أی الصـدوق رحمه اللَّه] وهو قـد ملأـ کتـابه بمثـل هـذه الروايـات التی نقلنا عن متبوعه وکذلک المرتضی والطبرسی» «۳».

وفی تتمـة هذه المسـرحية ولکی يبطل مؤدی الأقوال الأربعة التی ذهب إليها أربعة من أعلامنا يسـتعين إحسان إلهی علی عبارة الفيض الکاشانی التی عمد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۳۴

وللأـسف إلی تقطيعهـا وعلی عـدم رعايـة الأمانـة فی نقـل نصوصـها- کمـا فعـل قبـل ذلک الـدکتور القفاری فی نقل عبارة الفيض- واستعان أيضاً بالعبارة التی وردت فی کلام الأخباری العاملی فی کتابه المطبوع مع تفسير البرهان وفی مقدمته فيقول:

«کما ردّ علی هؤلاء الأربعة الفاضل العالم الماهر المدقّق الفقيه العارف بالتفسير صاحب کتاب تفسير القرآن السيّد هاشم البحرانی قال فی مقدمة تفسيره فی الفصل الرابع ...» «۱».

وفی نهاية المطاف يسـتند إحسان إلهی ظهير علی عبارة السيد نعمة اللَّه الجزائری والمحدث النوری وأحد علماء الشيعة فی الهند وابنه فی الرد علی السيّد المرتضی والأقوال الأربعة فيقول فی نهاية بحثه:

«فهـذا البعض من الکثير الذی ذکرنا من أهم کتب القوم فی الحديث والتفسـير والعقائد وقد ثبت من هذه الردود أنّ القوم قاطبة کانوا يعتقدون التحريف فی القرآن فی الصدر الأوّل بما فيه الزيادة والنقصان ...» «۲».

وخلاصة ما زعمه إحسان إلهی ظهير فی المحور الثانی من الباب الثانی فی کتابه فی الأمور التالية:

۱- أول من برز من الشيعة بالقول المخالف لهذه العقيدة کان ابن بابويه القمی [الشيخ الصدوق ت ۳۸۱ ه.] لا سابق له فی القوم.

۲- إنّ ابن بابويه القمی الصـدوق والشـيخ الطبرسـی وغيرهم لم يعتمدوا علی مسـتند شـيعی ثابت من رواية مرويّة من واحد من الائمة الأثنی عشر عکس مخالفيهم.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۳۵

۳- الشخص الثانی الذی صرّح بعدم تحريف القرآن هو السيّد المرتضی مؤلف نهج البلاغة ومرتّبه (ت ۴۳۶ ه.) کما ذکر عنه أبو علی الطبرسی والثالث منهم الشيخ الطوسی والرابع أبو علی الطبرسی صاحب تفسير مجمع البيان (ت ۵۴۸ ه.).

۴- صدر هذا القول أوّل مرّة من الشيعة من هؤلاء الأربعة لا خامس لهم كما تتبعنا كتب القوم فی الحديث والتفسير والإعتقادات وبعد تريّثه لحظة وتوقّفه برهة تحدّی جميع الشيعة بقوله: هل يستطيع أحد منهم أن يثبت أنّ فی القوم أحداً من سبقهم إلی هذا القول أو لهم خامس أظهر هذه المقالة، كلّا ولا ولن يستطيع أحد أن يفعل ذلك ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً.

۵- إنّ هؤلاء الأربعة لم يقولوا بهذا القول صراحة إلّامن باب التقية ونفاقاً كی ينخدع المسلمون وإنّ ابن بابويه الصدوق أورد فی كتبه الأخبار التی تدل علی تفسير القرآن وتحريفه ونقصانه بدون أن يقدح فيها ويطعن ما يدل علی أنّ عقيدته الأصليّة كانت طبق ما اعتقده القوم وأنّها تدلّ دلالة صريحة علی أنّ القوم لم يلتجئوا إلی القول بعدم التحريف إلّاتقية.

۶- إنّ الشيخ الطوسی أيضاً لا- يختلف عن ابن بابويه الصدوق وهو قد ملأ- كتابه بمثل هذه الروايات التی نقلها الشيخ الصدوق وكذلك السيد المرتضی والشيخ أبو علی الطبرسی.

۷- ردّ علی هؤلاء الأربعة صاحب كتاب تفسير البرهان السيد هاشم البحرانی فی مقدمة تفسيره، والسيّد نعمة اللّه الجزائری، والمحدث النوری أيضاً فقد ردّ علی هؤلاء الأربعة.

۸- ردّ علی السيد المرتضی أحد علماء الشيعة وابنه فی كتاب الضربة الحيدرية.

۹- إنّ القوم- أی الشيعة- كانوا يعتقدون التحريف فی القرآن فی الصدر الأوّل

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۳۶

بما فيه الزيادة والنقصان.

وهذه هی أقاويل إحسان إلهی ظهير فی هذا الباب وفی الحقيقة فإنّ المصدر لهذه الأمور هو كتاب فصل الخطاب للمحدّث النوری، ولم يأت هو بشیءٍ جديد غاية ما فعله أن أضاف حفنة من الكلام الفاحش والبذیء والتعابير الركيكة، وبدأ يتهجّم ويتحدّی الآخرين منادياً: «هل من مجيب!» ومع هذا فإنّ بطلان ما ادعاه إحسان إلهی وكما مرّ فی نقد دعاوی الدكتور القفاری أمرٌ بيّن وواضح ولا يدلّ علی شیء سوی الإنقياد وراء العصبيّات المدمّرة والجهل والتجاهل وذلك للأمور التالية:

أوّلًا: إن أهل البيت عليهم السلام كانوا قد شهدوا بسلامة القرآن من التحريف قبل ابن بابويه الصدوق (ت ۳۸۱ ه.) حيث ورد فی الصحيفة السجاديّة للإمام زين العابدين عليه السلام (ت ۹۴ ه.) والتی تعتبر أقدم كتاب بين الأمة الإسلامية بعد القرآن الكريم، فقد جاء فی الدعاء الثانی والأربعين وأمثاله من أدعية أخری ما يدلّ علی سلامة القرآن من التحريف، وجاء أيضاً فی حديث ورد فی أقدم كتب الشيعة عن الإمام الصادق عليه السلام يقول فيه: «ما بين الدفتين قرآن» «۱». وهناك حديث آخر ورد عن الإمام أبی الحسن علی بن محمد العسكری عليهما السلام وذلك فی رسالته التی كتبها إلی أهل الأهواز يقول: «اجتمعت الأمة قاطبة لا اختلاف بينهم فی ذلك أنّ القرآن حق لا ريب فيه عند جميع فرقها فهم فی حالة الإجتماع عليه مصيبون وعلی تصديق ما أنزل اللّه مهتدون» «۲». وأخيراً فهناك مجموعة كبيرة من الروايات التی وردت عن أهل البيت عليهم السلام ومضی الحديث عنها فی بحث «أدلة سلامة القرآن من التحريف».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۳۷

وقد أبطل الفضل بن شاذان النيسابوری (ت ۲۶۰ ه.) وهو من كبار أعلام الشيعة فی القرن الثالث الروايات الموهومة التی تدّعی تحريف القرآن فی كتب أهل السنة وردّ عليها، ودافع عن قدسيّة القرآن قبل ابن بابويه الصدوق، وللتفصيل يمكن مراجعة القاریء الكريم إلی «نظرة عابرة لأجوبة الإمامية» فی المقام الأوّل.

ثانياً: لم يقرأ إحسان إلهی ظهير كتاب الاعتقادات للشيخ ابن بابويه الصدوق والذی ذكر فيه آراءه وآراء آخرين أكد فيها علی عدم وجود تحريف فی القرآن قطعاً، وهذا علی أحسن الاحتمالات وأقل التقادير، ولذلك تراه يكتب جهلًا: «إنّ ابن بابويه الصدوق وغيره لم يستند لقولهم إلی مستند شيعی ثابت من رواية مروية من واحد من الائمة الأثنی عشر» فی حين إنّ كتاب ابن بابويه الصدوق بين

أيدينا.

ويشير إلى وجود أكثر من رواية بل إلى عشرات الروايات فى هذا الخصوص، فقد قال الصدوق وبعد أن دوّن العبارة التالية:

«اعتقادنا إنّ القرآن الـذى أنزله اللّه تعالى على نبيّه محمّـد صلّى اللّه عليه وآله وسلّم هو ما بين الدفتين وهو ما فى أيدى الناس، ليس بأكثر من ذلك ... و» «۱».

قال رحمه اللّه وهو فى بيان الدليل على عقيدة الشيعة:

«ما روى من ثواب قراءة سورة من القرآن، وثواب من ختم القرآن كلّه وجواز قراءة سورتين فى ركعة نافلة والنهى عن القرآن بين سورتين فى ركعة فريضة، تصديق لما قلناه من أمر القرآن واللّه مبلّغه ما فى أيدى الناس.

وكذلك ما روى من النهى عن قراءة القرآن كلّه فى ليلة واحدة وإنّه لا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۳۸

يجوز أن يختم فى أقل من ثلاثة أيّام، تصديق لما قلناه أيضاً و ...» «۱».

ولكى تعرف كميّة الروايات التى ذكرها الشيخ الصدوق حين قال: ما روى من ثواب قراءة كلّ سورة وثواب من ختم القرآن و ... يمكنك مراجعة كتب الشيخ الصدوق بالذات مثل كتاب ثواب الأعمال «۲». وعيون أخبار الرضا «۳». وسترى حينها العشرات من الروايات التى أوردها ابن بابويه فقط.

كما إنّه وخلافاً لما زعمه إحسان إلهى ظهير فهذا نصّ كلام الشيخ الطوسى والذى اعتمد فى إثبات عقيدته بعدم تحريف القرآن على نصوص أهل البيت عليهم السلام، قال الشيخ الطوسى فى هذا الصدد:

«أمّا الكلام فى زيادته ونقصانه فممّا لا يليق [أى بالقرآن] أيضاً لأنّ الزيادة فيه مجمع على بطلانها، و [أمّا] النقصان منه فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا وهو الذى نصره المرتضى ...» «۴».

قال بعد هذا:

«ورواياتنا متناصرة بالحثّ على قراءته والتمسّك بما فيه وردّ ما يرد من اختلاف الأخبار فى الفروع إليه وما روى عن النبىّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم رواية لا يدفعها أحد، أنّه قال: «إنّى مخلّف فيكم الثقلين ما إن تمسكتم بهما لن تضلّوا كتاب اللّه وعترتى أهل بيتى، وإنّهما لن يفترقا حتى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۳۹

يردا علىّ الحوض» وإذا كان الموجود بيننا مجمعاً على صحته فينبغى أن نتشاغل بتفسيره وبيان معانيه ونترك ما سواه» «۱».

وهنايذكر الشيخ الطوسى نصّ عبارة السيد المرتضى لإثبات سلامة القرآن من التحريف ويعتبر كلامه كلاماً وافياً لإثبات العقيدة القائلة بعدم التحريف «۲».

ويستند السيد المرتضى فى هذا الباب على الأدلّة العقلية والشواهد التاريخية الرصينة من دون حاجة لدليل روائى «۳».

ثالثاً: ليس السيد المرتضى مؤلفاً لكتاب نهج البلاغة، لأنّ نهج البلاغة ليس سوى خطباً ورسائل وكلمات قصار للإمام على عليه السلام قام بجمعها السيد الرضى أخو السيّد المرتضى (ت ۴۰۶ ه.) كما يقول هو بصراحة:

«كتابنا الذى ألّفناه وسميناه ب «نهج البلاغة» وجعلناه يشتمل على مختار جميع الواقع إلينا من كلام أميرالمؤمنين عليه السلام فى جميع الأنحاء والأغراض والأجناس والأنواع: من مختلف الخطب وكتب ومواعظ وحكم وبوّبناه أبواباً ثلاثة تشتمل على هذه الأقسام مميّزة مفصلة ...» «۴».

رابعاً: خلافاً لمزاعم إحسان إلهى ظهير السخيفة والتى يقول فيها: «صدر هذا القول أوّل مرّة من الشيعة من هؤلاء الأربعة لا خامس لهم كما تتبعنا كتب القوم ...» وتحدّى جميع الشيعة بقوله: «هل يستطيع أحد من الشيعة أن يثبت أحداً من سبقهم إلى هذا القول أو لهم

خامس ولن يستطيع أحد أن يفعل ذلك ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً» فقد لاحظتم وجود أكثر من هذا العدد قالوا بعدم التحريف

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۴۰

على أن هؤلاء الذين ذكرهم هم رؤساء الشيعة وفقهاؤها في تلك العصور بحيث إذا أردت أن تعرف الاتجاه العلمي السائد على المذهب الشيعي آنذاك فلا مناص من معرفة رأي هؤلاء دون غيرهم، مع أنه لم يذكر عن غير هؤلاء ما يخالف رأي هؤلاء الأربعة، وكما ذكرنا فإنّ كلام الائمة من أهل البيت وابن شاذان (ت ۲۶۰ ه.) الذي مرّ آنفاً وأكد فيه سلامة القرآن من التحريف وقبل هؤلاء العلماء الأربعة دليل على أنّ القائلين بعدم التحريف أكثر ممّا ذكر، وقد جاء في بحث «شهادة علماء الإمامية على سلامة القرآن من التحريف» في المقام الأوّل نصُّ عبارة السيد الرضي «۱» (ت ۴۰۶ ه.) والشيخ المفيد «۲» (ت ۴۱۳ ه.) وأبي الفتوح الرازي «۳» «ت من النصف الأوّل من القرن السادس الهجري) والشيخ ابن إدريس الحلي «۴» (ت القرن السادس الهجري) والشيخ عبد الجليل القزويني (ت القرن السادس الهجري) وهم من زمن الشيخ ابن بابويه (الصدوق) حتى القرن الذي عاش فيه أبو علي الطبرسي ثم من الفترة الزمنية التي عاشها هؤلاء وحتى القرن الرابع عشر والتي أوردنا نصُّ عبارة ما يقارب الخمسين عالماً من علماء الشيعة الإمامية بالقول بعدم تحريف القرآن، ويعني ذلك انحدار وهزيمة إحسان إلهي الذي راح يتبجّل متحديّاً للشيعة ومستغفلًا للآخرين.

وأود هنا أن أعلن التحدي من جانبي وأقول: هل يمكنك أن تذكر في مقابل العشرة من علماء الشيعة أربعين عالماً من علماء السنة شهدوا بعدم تحريف القرآن وذلك حتى نهاية القرن السادس هذا مع ملاحظة ان عدد نفوس أهل السنة كان

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۴۱

آنذاك ما يقرب من أربعة أضعاف الشيعة، بل إنّ من البعيد أن تأتي بنصف هذا العدد كما لا يمكنك أن تذكر روايات بنفس العدد الذي تحدثت فيه روايات الإمامية عن أوصاف القرآن مثل تلك الروايات التي جاءت في «باب ثواب قراءة القرآن» «باب الاستشفاء بالقرآن» و «باب تعليم القرآن» و «باب ثواب من ختم القرآن» و «باب من حفظ القرآن» و «باب كتابة القرآن» و «باب التوسّل بالقرآن» وغيره من الأبواب الكثيرة «۱»، التي تضمنّت بعضها عشرات الروايات.

خامساً: أن قول إحسان إلهي ظهير:

«إنّ هؤلاء الأربعة بالصراحة والوضوح لم يقولوا بهذا القول إلّاتقية ونفاقاً كي ينخدع المسلمون»

لا يعتبر إلّااتهام قبيح، ولو صحّ فمعنى ذلك إنّ عدداً كبيراً من كبار علماء أهل السنة قد قالوا بالتحريف أيضاً على مبناه ولو أنكروا ذلك وقالوا إنّنا لا نؤمن بالتحريف فمعنى ذلك إنّهم لم يقولوا بالتحريف إلّاتقية ونفاقاً.

ولكي يثبت إحسان إلهي ظهير مزاعمه يقول:

«فنورد هنا روايات تسعة من الأحاديث الكثيرة التي أوردها في كتبه، وقد يأتي ذكر بعضها في الباب الرابع.

فأولها ما أوردها في كتابه (من لا يحضره الفقيه) الذي هو أحد الصحاح الأربعة الشيعية في كتاب النكاح تحت باب المتعة فيقول:

أحلّ رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلم المتعة، ولم يحرمها حتى قبض- واستدلّ على ذلك بقوله- وقرأ ابن عباس فما استمتعتم به

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۴۲

منهن إلى اجل مسمى فآتوهن أجورهن فريضة من اللَّه «۱».

والمعروف أن إلى أجل مسمّى ليس من القرآن وكذلك من اللَّه بعد فريضة.

وثانيها ما أوردها في كتابه (الخصال):

حدثنا محمد بن عمر الحافظ البغدادي المعروف بالجعابي قال: حدثنا عبداللَّه بن بشير قال: حدثنا أبو بكر ابن عياش، عن الأجلح عن أبي الزبير عن جابر قال: سمعت رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله يقول:

يجيء يوم القيامة ثلاثة يشكون إلى اللَّه عز وجل: المصحف والمسجد والعترة. يقول المصحف يا ربّ حرفوني ومزقوني، ويقول

المسجد: يا ربّ عطلونى وضيعونى، وتقول العترة: يارب قتلونا وطردونا وشردونا، فأجثوا للركبتين للخصومة، فيقول اللّه جل جلاله لى: أنا أولى بذلك «۲».

وثالثهما ورابعهما وخامسهما ما أوردها فى كتابه (معانى الأخبار):

حدثنا على بن عبد اللّه الوراق وعلى بن محمد بن الحسن المعروف بابن مقبرة القزوينى قالا: حدثنا سعد بن عبد اللّه بن أبى خلف الأشعرى قال: حدثنا أحمد بن أبى الصباح قال: حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين، عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبى يونس قال:

كتبت لعائشة مصحفاً فقالت: إذا مررت بآية الصلاة فلا تكتبها حتى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۴۳

أمليها عليك، فلمّا مررت بها ملتها علىّ: حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر.

وحدثنا على بن عبد اللّه الوراق وعلى بن محمد بن الحسن القزوينى قالا: حدثنا سعد بن عبد اللّه [قال: حدثنا أحمد] بن أبى خلف الأشعرى قال حدثنا سعد بن داود عن أبى دهر عن مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عمرو بن نافع، قال: كنت أكتب مصحفاً لحفصة زوجة النبى [صلّى اللّه عليه وآله وسلم] فقالت: إذا بلغت هذه الآية فاكتب (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر).

وحدثنا على بن عبد اللّه الوراق، وعلى بن محمد بن الحسن القزوينى قالا حدثنا سعد بن عبد اللّه بن أبى خلف قال حدثنا أحمد بن أبى خلف الأشعرى قال حدثنا سعد بن أبى داود عن مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن القعقاع بن حكيم عن أبى يونس مولى عائشة زوجة النبى [صلّى اللّه عليه وآله وسلّم] قال: أمرتنى عائشة أن أكتب لها مصحفاً وقالت: إذا بلغت هذه الآية فاكتب (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا للّهقانتين) ثم قالت عائشة: سمعتها واللّه من رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله» «۱».

ثم قال بعد ذكر هذه الأخبار الثلاثة:

قال مصنف هذا الكتاب: فهذه الأخبار حجة لنا على المخالفين والصلاة الوسطى صلاة الظهر.

والرواية السادسة ما أوردها النورى فى (فصل الخطاب) نقلًا عن (الأمالى) و (العيون) لابن بابويه:

عن الرضا عليه السلام أنّ فى قراءة أبى بن كعب: وأنذر عشيرتك

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۴۴

الأقربين ورهطك منهم المخلصين.

والرواية السابعة هى التى ذكرها النورى فى (فصل الخطاب) أيضاً نقلًا عن (الأمالى) لابن بابويه القمى:

عن ابن أبى عمير، عن أبى عبد اللّه عليه السلام قال: لمّا أمر اللّه نبيّه أن ينصب أمير المؤمنين [عليه السلام] للناس فى قوله تعالى: «يا أيّها الرسول بلّغ ما أنزل إليك من ربّك» فى على.

والرواية الثامنة ما أوردها الطبرسى عنه فى صدد الردّ عليه بعد الاستدلال بقول أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام أنّه جمع القرآن:

فلمّا جاء به فقال: هذا كتاب ربّكم كما أنزل على نبيّكم لم يزد فيه حرف ولم ينقص منه حرف، فقالوا: لا حاجة لنا فيه، عندنا مثل الذى عندك فانصرف وهو يقول: فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلًا فبئس ما يشترون.

والرواية التاسعة أن أبا الحسن موسى عليه السلام الإمام السابع عند القوم قال:

ولا تتلمس من دين من ليس من شيعتك، ولا تحبن دينهم، فإنّهم الخائنون الذين خانوا اللّه ورسوله، وخانوا أماناتهم وتدرى ما خانوا أماناتهم؟

ائتمنوا على كتاب اللّه فحرفوه وبدلوه «۱».

ثم قال إحسان ظهير:

«وهذه ومثلها فإنّها لكثيرة، وإنّها تدلّ دلالة صريحة على أنّ القوم لم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۴۵

يلتجئوا إلى القول بعدم التحريف إلّاتقية» «۱».

ولو تمعنتم فى هذه الروايات لوجدتم أنّها ذكرت بالنص فى كتب أهل السنة- التى أضع مصادرها أمامى- وقد ذكرت مراراً بأنّ هذه الروايات لا- تدل على تحريف القرآن ومن يظن بأنّها تدل على التحريف فهو يتمسك بظواهر الروايات بلا تأمّل، من أمثال إحسان إلهى ظهير الذى يتهم الشيعة بالنفاق وبتحريف القرآن حقداً وعصبية فى حين نسى أو تناسى بأنّ هذه الروايات قد وردت فى الصحيحين ومصادر أخرى فتطلعوها.

الحديث الأوّل: ففى فضائل ابن سلام «۲» والمصاحف لابن أبى داود «۳» ونكت الانتصار للباقلانى «۴» وجامع الأحكام للقرطبى «۵» عن ابن عباس وجامع البيان للطبرى بأسانيد متعددة عن ابن عباس وقراءة أبى بن كعب ومصحفه والسدّى وغيرهم واللفظ للطبرى قال بسنده عن أبى نضرة:

«قرأت هذه الآية على ابن عباس فما استمتعتم به منهن .... قال ابن عباس: إلى أجل مسمّى قال، قلت: ما أقرؤها كذلك قال: واللّه لأنزلها اللّه كذلك» «۶».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۴۶

الحديث الثانى: لقد ذكر الصدوق الحديث «... يقول المصحف يا ربّ حرقونى ومزقونى» فى حين لم يراع إحسان إلهى ظهير الأمانة فى نقل الحديث عن الصدوق فغيّر كلمة «حرقونى» إلى «حرفونى» أى بتغيير القاف ألفاً وقد جاء الحديث فى مصادر أهل السنة أيضاً ففى كنز العمال وعن مسند احمد ومعجم الطبرانى وسنن سعيد بن منصور عن أبى أمامة الباهلى وعن الديلمى عن جابر عن النبى صلّى اللّه عليه وآله وسلّم قال:

«يجىء يوم القيامة المصحف والمسجد والعترة فيقول المصحف:

يارب حرّقونى ومزقونى ويقول المسجد يارب خربونى وعطلونى وضيعونى وتقول العترة: يارب طردونا وقتلونا وشردونا وأجثوا بركبتى للخصومة فيقول اللّه: ذلك إلىّ وأنا أولى بذلك» «۱».

الحديث الثالث والرابع والخامس: تلك الأحاديث أيضاً وردت بعينها فى كثير من كتب أهل السنة كصحيح مسلم «۲»، وموطأ مالك «۳»، وسنن أبى داود «۴»، وسنن الترمذى «۵»، وسنن النسائى «۶»، ومسند أحمد «۷» وغيرها.

الحديث السادس: ورد هذا الحديث أيضاً فى كتب أهل السنة، أخرج ابن جرير عن عمرو بن مرة أنه كان يقرأ «وأنذر عشيرتك الأقربين»- ورهطك منهم المخلصين-، وفى الدر المنثور قال:

«أخرج سعيد ابن منصور والبخارى وابن مردويه وابن جرير وابن المنذر وابن أبى حاتم عن ابن عباس قال: لمّا نزلت- وأنذر عشيرتك

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۴۷

الأقربين- ورهطك منهم المخلصين خرج النبى صلّى اللّه عليه وسلم حتى صعد على الصفا فنادى ....» «۱».

الحديث السابع: وهو الحديث الذى أخرجه السيوطى عن ابن مردويه عن ابن مسعود قال: كنّا نقرأ على عهد رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم «يا أيّها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربّك- أنّ علياً مولى المؤمنين- فإن لم تفعل فما بلّغت رسالته» ...» «۲».

الرواية الثامنة: هى الرواية التى وردت فى شأن مصحف الإمام على عليه السلام، وقد أوردها كثير من علماء السنة كما رأيتم فى مبحث «مصحف الإمام على» لعبد الكريم الشهرستانى صاحب الملل والنحل قال: «ويروى أنّه [أى الإمام على] لمّا فرغ من جمعه أخرجه

وغلامه قنبر إلى الناس وهم في المسجد ... وقال لهم:

هـذا كتاب اللّه كما أنزله على محمّـد صلّى اللّه عليه وسلّم جمعته بين اللوحين فقالوا: ارفع مصحفك لا حاجة بنا إليه، فقال: واللّه لا ترونه بعد هذا أبداً إنّما كان عليّ أن أخبركم حين جمعته فرجع إلى بيته قائلًا:

يا رب إنّ قومى اتخذوا هذا القرآن مهجوراً وتركهم على ما هم عليه ... «۳».

الروايـة التاسعة: حيث قمنا بتحقيقها وفهم مغزاها ولا صلة لها بمسألة التحريف اللفظى فى القرآن بل هى فى التحريف المعنوى المساوق للتفسير بالرأى كما فصّلنا القول فيها فى بحث «دراسة أحاديث التحريف فى كتب الشيعة» ويوجد مثلها فى كتب أهل السنة، فعن أبى إسماعيل عبد اللّه بن محمد الأنصارى الهروى (ت ۴۸۱

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۴۸

ه.) بسنده عن سلمة بن كهيل قال: قيل لحذيفة حدثنا يا أبا عبد اللّه قال:

«لو حدثتكم أنّكم تحرفون كتاب ربّكم صدقتمونى أنّ ذلكم كذلكم» «۱».

ولهـذا فإنّ على إحسان إلهى ظهير- الـذى يتحـدّى مناوئيه دوماً- وبناءً على منهجه لو أراد أن ينظر بعين واحدة وميزان واحد أن يعتبر علماء السنة منافقين من أمثال ابن سلّام وبن أبى داود والباقلانى والقرطبى وأحمد بن حنبل وسعيد بن منصور والطبرانى ومالك بن أنس ومسلم بن الحجاج والترمذى والنسائى ومحمد ابن اسماعيل البخارى وابن جرير وابن أبى حاتم وعبد الكريم الشهرستانى، بل سيدخل الصحابى ابن مسعود وأُبىّ بن كعب وعمرو بن مرة وغيرهم، ولو إنّهم صرّحوا فى مكان آخر بعدم التحريف فإنّ كلامهم ينبغى أن يكون على أساس متبنياته تقية؟!

سادساً: إنّ الكلام الذى نقله إحسان إلهى ظهير عن الشيخ الطوسى حيث يقول:

«فليس بمختلف عن ابن بابويه القمى وهو قد ملأ كتابه بمثل هذه الروايات التى نقلناها عن متبوعه وكذلك السيد المرتضى والطبرسى لا يستند إلى دليل كى يحتاج إلى مناقشته».

وهنا نسأل إحسان إلهى ظهير عن الروايات التى وردت فى كتب الشيخ الطوسى والشيخ الطبرسى والسيد المرتضى، ونقول إنّك تزعم أنّها قد ملأت كتبهم فلماذا لا تذكر نماذج منها؟ ولو على سبيل المثال، وقد ادّعى الدكتور القفارى ما ادّعاه صاحبه فأورد بعض الروايات التى جاءت فى كتب تفسير التبيان للشيخ

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۴۹

الطوسى ومجمع البيان للطبرسى، كما تقدّم ذلك فى بحثنا «هل إنكار المنكرين لهذا الكفر من الشيعة من قبيل التقية» وذلك لحفظ ما تبقى من ماء وجه إحسان إلهى ظهير ولكن وكما ذكرنا فإنّ الروايات التى ذكرها الدكتور القفارى قد وردت بعينها فى كتب أهل السنة ولا دخل لها بمسألة التحريف.

سابعاً: إنّ مقدمة تفسير البرهان ليست للسيّد هاشم البحرانى بل هى لأبى الحسن الفتونى النابطى العاملى (ت ۱۱۳۸) ولا يخلو ردّه على هؤلاء الأعلام الأربعة من الوهن، كما لا يعتد برأيه لأنّه من الأخباريين الذين تمسّكوا بظواهر الأحاديث دون تريّث ودراية فيها. وقد ذكرنا قبل هذا وفى مبحث «هل إنكار المنكرين لهذا الكفر من الشيعة من قبيل التقية» نصّ عبارة السيّد نعمة اللّه الجزائرى والمحدث النورى وهما من الأخباريين وبيّنا المبنى الصحيح وقلنا بأنّ أدلّة هؤلاء لو كانت صحيحة ومقبولة فإنّ هذه الأدلّة ترد على أهل السنة أيضاً.

ثامناً: إنّ رد أحد علماء الشيعة فى الهند وهو مؤلف كتاب عماد الإسلام على السيد المرتضى لا يخدش برأيه بل لو كان رد إحسان ظهير مقبولًا فلا بد أن يقبل بإنّ جُلّ علماء السنة قالوا بالتحريف لأنّه (أى مؤلف كتاب عماد الإسلام) ذكر- كما أورده إحسان ظهير- ما يلى:

«أقول: ولينقدح من ههنا إنّ مآل قول السيد المرتضى بعدم تطرق التغيّر والتحريف فى القرآن هو ما يكون بحسب الآية أو الآيتين لا ما يشتمل التغيير بحسب مفردات الألفاظ أيضاً وإلّا فكلامه صريح ههنا فى أنّ القرآن كان فى زمان رسول اللّه [صلّى اللّه عليه وآله وسلم] مختلفة النسخ بحسب اختلاف القراءات» «۱».

ويرى هذا العالم الشيعى الذى يقيم فى الهند بأنّ كلام السيد المرتضى صريح فى أنّ

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۵۰

نسخ القرآن فى زمن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله وسلم تتفاوت بحسب اختلاف القراءات، هذا فى حين يرى أكثر بل جُلّ علماء السنة بأنّ اختلاف النسخ والقراءات فى زمن الرسول صلّى اللّه عليه وآله وسلّم كان مصدرها الوحى. وعلى هذا فإن كان كلام العالم الشيعى صحيحاً حسب تصوّر إحسان ظهير فينبغى القول بأنّ التغيير فى الألفاظ واختلاف القراءات هو من عند اللّه كما قال به السيد المرتضى وعليه فلا ضير فيه وإن لم يكن من عند اللّه فإنّه يتحتّم على جميع علماء أهل السنة الذين قبلوا بوجود القراءات أن يؤمنوا بوجود تغيير فى القرآن.

وأمّا ما نقله إحسان ظهير عن العالم الشيعى المذكور وهو السيد محمد دلدار فهو لا ينفعه أيضاً.

تاسعاً: اتضح من مناقشتنا أنّ ما ذكره إحسان إلهى ظهير حين قال:

«إنّ القوم [أى الشيعة] كانوا يعتقدون التحريف فى الصدر الأوّل بما فيه الزيادة والنقصان».

انّما هو مجرّد اتهام قبيح لا يستند إلى دليل، أضف إلى ذلك بأنّ البحث إنّما هو فى مجال التحريف بالنقيصة فقط، ولا توجد مناقشة فى كون التحريف بالزيادة باطل بالاجماع، ولم يحتمله أيُّ الفريقين، ونفس هذا الإدّعاء كافٍ لإظهار كذب إحسان ظهير ومن حذا حذوه.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۵۱

الباب الثالث: عقيدة الشيعة فى الدور الثالث من القرآن

إنّ البحوث والمناقشات التى مرّت فى المقدمة وفى الباب الأوّل والثانى كافية لإظهار حقيقة إحسان إلهى ظهير، ولا حاجة لنا بالبحوث المطوّلة الأخرى على ما أظن، لأنّه كأنّما أخذ على عاتقه أن يخلط الغث والسمين وأن يتشبّث بكل حشيش وأن يغير ويقطع كلمات الآخرين، وشأنه فى هذا الباب كما عهدناه فى بقية الأبواب، وقد استعان بأمور متعددة منها ما لا سند له، وآخر نقل من دون أمانة، أو قرأ من دون تريث، والأهم من ذلك عدم اهتمامه واكتراثه بالمصادر السنّية التى يكثر فيها مثل هذه الروايات والتصورات، وعلى كل حال فلم ندع بحثاً فى هذا الباب إلّا وتطرقنا له بإيجاز ولذلك نكتفى بذكر مصادر البحث فقط.

أولًا: لقد أوضحنا وشرحنا فى مبحث «حجم أخبار هذه الأسطورة فى كتب الشيعة» عند نقد آراء الدكتور القفارى، المراد ممّا ذكره المحدّث الجزائرى «۱» بالنسبة لكميّة هذه الأخبار، والمحدث النورى «۲». بالنسبة لمصادرها والعلّامة المجلسى الذى يقول: «إنّ الأخبار فى هذا الباب متواترة معنى» «۳».

ثانياً: إنّ ما زعمه إحسان إلهى ظهير من أنّ الكتب الكلامية للشيعة مثل استقصاء الأفهام .. وكتاب مصباح الظلام وكتاب الإنصاف وغيرهن «مليئة من هذه الروايات من أئمتهم المعصومين» «۴» كذبٌ محض. لأنّه ذكر هذه المزاعم فى حين لم يورد رواية واحدة تدل على التحريف من هذه الكتب.

ثالثاً: لم يراع إحسان إلهى ظهير الأمانة فى نقل عبارة كاشف الغطاء الذى يقول:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۵۲

«... عدم الاعتقاد بالإمامة يخرج عن كونه مؤمناً [بالمعنى الأخص كما صرّح به كاشف الغطاء] فكتب محرفاً «... يخرج عن كونه

مسلماً» «۱» ثم بدأ يقارنها مع عبارة الشيخ المفيد للوصول إلى النتيجة التالية: «وبهذا يثبت قولنا إنّ هذه الكتب ألّفت تقيّة للمداراة والمماشاة ولخداع المسلمين عامّة وأهل السنة خاصّة» «۲».

رابعاً: إنّ ما أورده عن المفسّر البحرانی فی مقدمة تفسیر البرهان وقال بأنّه مفسرٌ شیعی یعتبر خطأً وزلّة لأنّ مقدمة تفسیر البرهان إنّما هی للفتونی العاملی ولیس للبحرانی أضف لذلک أنّ الشواهد التی ذکرها لإثبات ما یروم إلیه «۳» فی هذه المقدمة «کخبر مصحف الإمام علی علیه السلام والروایات فی کمیّة آیات سورة الأحزاب والحدیث الشریف عن آیة «فیومئذٍ لا یسأل عن ذنبهِ إنس ولا جان» و «روایات الفساطیط» وخبر «مصحف الإمام علی» «ودعاء صنمی قریش» و «حدیث اقتفاء هذه الأمّة سنن من کان قبلکم من الأمم حذو النعل بالنعل»، کلّ هذه الأمور قد تحدثنا عنها بالتفصیل ولاحظتم أنّ خبر مصحف الإمام علی وعدد آیات سورة الاحزاب وحدیث اقتفاء هذه الأمّة و ... قد وردت فی کتب أهل السنة بکثرة ولا توجد هناک علاقة بین تحریف القرآن وهذه الروایات أبداً.

خامساً: إنّ ما یورده من المجلّد الأوّل من تفسیر البرهان تحت عنوان «باب فی أنّ القرآن لم یجمعه کما أنزل إلّاالائمة علیهم السلام» «۴» ثمّ یعلّق علیه ب «أورد- أی البحرانی- فیه روایات کثیرة ذکرنا بعضاً منها مقدماً» هو ادعاء باطل لم یذکر

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۶۵۳

الروایات الدالّة علیه، وأضف إلی ذلک أنّ الروایات التی ذکرها البحرانی فی ذیل هذا العنوان من تفسیره لا علاقة لها بمسألة تحریف القرآن.

سادساً: لم یراع إحسان إلهی الأمانة فی نقل کلام الفیض الکاشانی فلم ینقله بشکل کامل لیبقی مراده الحقیقی خفیّاً.

وقد أوردنا کلام الفیض الکاشانی بشکل کامل فی بحث «الحکم الصفوی وفریة التحریف».

سابعاً: إن کلام المجلسی فی کتاب حیاة القلوب الذی أورده إحسان إلهی ظهیر ویقول فیه: «فی الصدر الأوّل تجاوزوا إلی خلیفة اللّه أی الکتاب الذی أنزله فحرفوه ...» «۱» والتحریف هنا بمعنی تحریف معانی آیات اللّه وحملها علی غیر ما أراد اللّه. وهذا النوع من التحریف موجود منذ صدر الإسلام وإلی الآن وسیظل بعد هذا أیضاً ویدل علی هذا روایات کثیرة وردت عن النبی صلّی اللّه علیه وآله وسلّم کروایات «الحوض» والتی نقلناها مفصلًا عن الصحیحین وکتب السنن من أهل السنة.

ثامناً: إنّ ما زعمه إحسان إلهی ظهیر من القول: «ولقد نقل هذا المجلسی أیضاً فی کتابه- أی تذکرة الائمة- عن تفسیر کازر سورة الولایة ...» شطحة أخری لأنّ کتاب تذکرة الائمة لیس من تفسیر المجلسی بل هو لمحمد باقر بن محمد تقی اللاهیجی وهو من المتصوّفین ولیس لهذه السورة أثر فی تفسیر کازر ولا فی أی تفسیر آخر. وکنّا قد تحدثنا بإسهاب حول مستندات وأدلّة هذا الأمر فی مبحث «هل لدی الشیعة مصحف سری یتداولونه؟» فیمکن مراجعة البحث المذکور.

تاسعاً: حینما عجز إحسان ظهیر عن إثبات ادعائه استعان جهلًا ببعض زعماء طوائف الصوفیة والشیخیة من أمثال زین العابدین الکرمانی وحسام الدین

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۶۵۴

الکرمانی محمد کریم خان «۱» وذلک للوصول إلی ضالّته المنشودة. فی حین لم یقبل أی من علماء الإمامیة آراء أمثال هؤلاء، لا ولن یعتبروهم ضمن صنف العلماء لیکون کلامهم حجة لأحد.

عاشراً: لم یذکر علی بن التقی الرضوی أیّ کلام فی هذا الخصوص بل اکتفی بنقل الآراء وقال: «قد اختلف فی وقوع التحریف والنقصان فی القرآن» ثم أورد مایلی:

«وقال السید المرتضی والشیخ الصدوق والمحقق الطبرسی (صاحب مجمع البیان) وجمهور المجتهدین بعدم وقوعه» «۲».

فإن کان کلام علی بن النقی حجة علی إحسان إلهی ظهیر، فلیلاحظ ولینصف لأنّه یقول: «لقد حکم جمهور المجتهدین بعدم وقوع التحریف فی القرآن» علی أنّ مثل هذا الإقرار منه سینسف الأسس التی بناها فی نقد الکتاب.

وأمّا ما ذكره على بن النقى الرضوى فى (منبع الحياة) فهو نقل لكلام المحدث الجزائرى فقط، لأنّه لم يذكر وجهة نظره حين بحث فى ذلك.

وأمّا عبارة السيد محمد الكهنوى التى نقلها إحسان ظهير فى خصوص الرواية التى تتحدث عن «مصحف الإمام على» وبحثناها مراراً وتكراراً وذكرنا بأنّها لا تعنى التحريف فى القرآن أبداً.

الحادى عشر: هناك مزاعم أخرى يذكرها إحسان إلهى ظهير ولكنها بحاجة إلى إثباتات من خلال الأدلّة وذلك حين يقول: «ومثل ذلك قال أئمة الشيعة الآخرون» والملاحظ أنّ إحسان إلهى ظهير لا يذكر عنوان الصفحات التى يقول فيها السيد حامد حسين وآخرين بأنّ القرآن قد حرّف.

وفى نهاية هذا الباب يطلق إحسان إلهى ظهير العبارة التالية زوراً وبهتاناً وذلك

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۵۵

فى موقف يتّخذه مقابل اعتراف علماء الشيعة الذين أنكروا وجود التحريف والتغيير فى القرآن فيقول: «ولكن إنكارهم هذا ليس إلّاإنكار التقيّة» «۱» ثم يقول:

«كمّا صرح بذلك علماؤهم المتقدمون عنهم والمتأخرون كما مر بيانه» «۲» والسؤال الذى لزم أن أطرحه على إحسان إلهى ظهير هو: أى من علماء الشيعة يصرّح بهذا؟

وهل يوجد عالم شيعى غير ما احتمله المحدث النورى بالنسبة للشيخ الطوسى والمحدث الجزائرى وبعض الصوفية الذين لا يعتد بقولهم يرى ما تزعمه؟ وهل لو أرادنا اتباع الشذوذ من كل فرقة هل يبقى بعد هذا للإسلام والمسلمين بل ولأى دين ومذهب باقية؟

وكتب أيضاً إحسان إلهى ظهير العبارة التالية لتقرير فريته المزعومة من أنّ علماء الشيعة يستعملون التقية فى إنكارهم للتحريف:

«... وإلّا لوجب عليهم البراءة من هذه الكتب التى مُلأت بمثل هذه الروايات ومن الرواة الذين ملئوا كتبهم بمروياتهم الذين هم مدار أحاديث القوم ...» «۳».

أقول: إذا كان هذا القول تاماً بالنسبة لإحسان إلهى ظهير فمعنى ذلك إنّه سيتحوّل حجة على كون علماء السنة يعملون بالتقيّة فى إنكارهم للتحريف وإلّا لوجب عليهم البراءة من هذه الكتب، ... لأنّ هذه الروايات قد ذكرت فيها أيضاً و عليه أن ينصح علماء السنة بالبراءة من الكثير من صحاحهم ومسانيدهم والرجوع إلى كتاب اللّه المصون المحفوظ، كما نصح الشيعة بقوله: «وارجعوا إلى

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۵۶

كتاب اللّه المحفوظ المصون» «۱».

هذا مع أنّنا ذكرنا مراراً بأنّ كتب الحديث إنّما هى لتجميع الروايات وتختلف عن فقه الحديث الذى يبحث أسانيد ومداليل الأحاديث، وقد أوضحنا بأنّ روايات الفريقين لا تدل على التحريف وتبديل القرآن.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۵۷

الباب الرابع: ألف حديث شيعى فى إثبات تحريف القرآن

ثمّ كتب فى مطلع هذا الباب ما يلى:

«إنّنا خصصنا هذا الباب لنقل جزء من كتاب فصل الخطاب» فى إثبات تحريف كتاب ربّ الأرباب لمحدث القوم حسين بن محمد التقى النورى الطبرسى الكتاب الذى كشف النقاب عن الذى غلّفوه أى الشيعة بتقيّتهم مدّة طويلة عن الآخرين ... ويشتمل الكتاب على ألفى رواية تقريباً كلّها من الائمة المعصومين» «۱».

وبعد ذكر نبذة عن المحدّث النورى قال:

«القارئ والباحث ليرى العجائب حيث يورد هذا الشيخ الشيعى روايات كثيرة من الأعيان الأربعة الذين تظاهروا من القوم بعدم التحريف، روايات صريحة واضحة وجليّة فى تحريف القرآن وتبديله» «۲».

إنّ الإنسان ليعجب كيف حاول إحسان ظهير باسلوبه التعسّفى لهدم أساس الدين أجمع، خصوصاً ما يتبنّاه أهل السنة لأنّ الفهرس المذكور من كتاب «فصل الخطاب» والذى أظهر صورة استنساخية منه فى كتابه «۳»، قد اختصّ عدّة أبواب منه (وهى الأول والثانى والثالث والخامس والسادس والثامن والعاشر من الأبواب الاثنى عشر) بالروايات من مصادر أهل السنة فى تحريف القرآن بزعم النورى والباب الرابع والسابع والتاسع فقد وردت بشكل مشترك من المصادر الشيعية والسنية والباب الحادى عشر والثانى عشر مختصة بالروايات الواردة عن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۵۸

المصادر الشيعية وسترون عاجلًا بأنّ أكثر هذه الروايات فى هذين البابين قد ذكرت فى كتب أهل السنة أيضاً.

فلو كان إحسان ظهير منصفاً فى كلامه وباحثاً حقيقياً لكان من الأجدر به أن يسمّى كتاب فصل الخطاب: «كشف النقاب عمّا غفله أهل السنة والشيعة» فإحسان ظهير الذى يدّعى بأنّه رأى كتاب فصل الخطاب، ويعلم إنّه مشتمل على أحاديث مرسلة، ضعيفة السند وناقصة الدلالة فى تحريف القرآن وأكثرها منقولة من كتب أهل السنة مع ذلك يطلق عليه زوراً وبهتاناً: «ألفى رواية تقريباً كلّها من الأئمة المعصومين من الشيعة» ثم يذكر كاذباً ما يلى: «يورد الشيخ الشيعى روايات كثيرة من الأعيان الأربعة ... روايات صريحة واضحة جليّة فى تحريف القرآن وتبديله» فى حين غفل عن أنّ الأحاديث المذكورة وكما شاهدتم فى البحث عن الباب الثانى من دعاوى إحسان ظهير- وكما ذكر الدكتور القفارى- هى من المصادر السنّية وقد اعتمد جهلًا على كتاب فصل الخطاب، ولعلّه من باب التجاهل- كما سيتضح قريباً-، ولم يضف إليه شيئاً سوى الفحش والسبّ والإتهام.

وعلى كل حال فالمنصف يعلم بأنّ كل حديث لا يعتبر حجة سوى حديث المعصوم ولو كان المتحدّث عالماً فذاً، لأنّ الإنسان معرّض للنسيان والخطأ، ولذلك فإنّ إحسان إلهى ظهير الذى يخصّص عدّة صفحات من كتابه لترجمة المحدّث النورى «۱» ونراه ينقل مديح العلّامة السيّد محسن الأمين والشيخ آقا بزرك الطهرانى «۲» وذلك ليلقى تصوراته فى روع القارئ، كلّ ذلك لا يجدى له نفعاً، فهو بالذات قد ذكر الكتب الشيعية التى ألّفت للرد على فصل الخطاب.

وتدلّ هذه الكتب والتى ألّفت للرد على كتاب فصل الخطاب على أنّ من يعتقد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۵۹

بهذه الفكرة السخيفة سواء كان المحدث النورى أو غيره- سنّياً كان أو شيعياً- فلا اعتبار ولا قيمة لرأيه، وكلامه باطل من قبل المحققين.

وبعدما ذكر إحسان إلهى ظهير ترجمة المحدث النورى قال:

«فهذا هو الكتاب وذاك هو الكاتب والآن نبدأ فى سرد كلام النورى الطبرسى القسم الأخير من كتابه (فصل الخطاب) من صفحة ۲۳۵ من الدليل الحادى عشر والثانى عشر فى إثبات تحريف القرآن ...» «۱».

ثم يتبنّى القول بأنّ الروايات التى ذكرها المحدث النورى فى كتابه تدل لا محالة على تحريف القرآن. والسؤال المطروح هو لماذا انتقى إحسان إلهى ظهير الروايات فى القسم الأخير من كتاب فصل الخطاب فقط فى حين أعرض عن بقية الروايات؟

وللجواب على ذلك يمكن القول بأنّ إحسان إلهى ظهير لم يجد مخرجاً للجواب على الروايات التى ذكرها المحدث النورى فى كتاب فصل الخطاب وخصوصاً ما ذكره فى الدليل الثامن تحت عنوان «فى أخبار كثيرة دالّة على وقوع النقصان والزيادة على ما مرّ رواها المخالفون [أى أهل السنة]» فهو قد قبل دلالة هذه الأحاديث على تحريف القرآن ولذلك لم يوردها بل أورد الروايات التى يزعم المحدث النورى وإحسان ظهير بأنّها وردت فى كتب الشيعة فقط.

هـذا وقـد ناقشنا قبل هـذا جميع الأدلّة الموهومة فى كتاب فصل الخطاب وتحت عنوان «كتاب فصل الخطاب ونقاط مهمة» وبيّنا نتائج البحث بالنسبة لمصادر الروايات وأسانيدها ودلالتها كما إنّ السيد مرتضى العسكرى حفظه اللّه قد ذكر فى كتاب «القرآن الكريم وروايات المدرستين» الأحاديث فى الدليل الحادى عشر والثانى عشر فى كتاب فصل الخطاب الذى يزعم إحسان إلهى ظهير بأنّها روايات شيعية، وتدل على التحريف والتغيير فى القرآن، وناقش وبحث فى سندها ومتنها

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۶۰

بشكل دقيق، فكتب بعد ذلك وفى عدّة أسطر تحت عنوان نتائج البحوث:

«استشهد الشيخ النورى والاستاذ ظهير على حدّ زعميهما بإثنين وستين وألف رواية تدل على التحريف والتبديل والنقصان فى آيات كتاب اللّه العزيز الحكيم، وقمنا بفضل اللّه تعالى بدراستها رواية بعد رواية سنداً ومتناً فوجدناها جميعاً لا تخلو من أحد أمرين:

أمّا أن يكون فى إسنادها غلاة كذبة وضعفاء ومجاهيل وأمّا أن يكون ما فى متن الرواية بياناً وتفسيراً للآية الكريمة خلافاً لما زعما بأنّها نص محذوف منها وكثيراً ما اجتمع الأمران المذكوران فى ما استدلا به من رواية.

وهكذا أنتج البحث فى كلّ رواية لهما استدلا بها صفراً وصدق عليها المثل القائل: تمخض الجبل فولد فأراً وتمخض البحث فى هذا الكتاب فأنتج لها اثنين وستين وألف صفراً ...» «۱».

فلنرى الآن هل أنّ الروايات التى أوردها إلهى ظهير فى الباب الحادى عشر والثانى عشر من فصل الخطاب والتى قال عنها بأنّها: «روايات صريحة واضحة جلية فى تحريف القرآن وتبديله» هل هذه الروايات غير موجودة بعينها أو بمضمونها فى كتب أهل السنة، حيث قال:

«وأمّا القول بأنّ مثل هذه الروايات توجد عند أهل السنة فليس إلّا تحكم وتجبر والحق إنّه لا يوجد فى كتب أهل السنة المعتمدة عليها عندهم رواية واحدة صحيحة تدل على أنّ القرآن الذى تركه رسول اللّه عند وفاته نقص منه أو زيد ...» «۲».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۶۱

فهل أنّ هذا الادّعاء حق وواقع؟

ونحن هنا نورد مصادر أهل السنة التى نقلت هذه الروايات ليطّلع إحسان إلهى ظهير وأسلافه وأذنابه، وليجنوا عاقبة تجاهلهم للحقائق، وإذ قد نقل هؤلاء روايات فصل الخطاب بالحق والعدل وبدون تعصب حسب ادّعائهم، وأنّها تدلّ بشكل تام- بزعمهم- على تحريف القرآن، فإنّهم بذلك سوف لا يتهمون الشيعة بتحريف القرآن فحسب بل سيتهمون أهل السنة أيضاً بالتحريف بدلالة هذه الروايات.

أمّا أرقام الروايات التى توجد فى كتب أهل السنة ممّا أوردها النورى فى الدليل الحادى عشر فهى: ۲، ۱۶، ۱۸ و ۲۶ وهى الروايات حول مصحف الإمام علىّ «۱»، والرواية الرقم ۳۰ وفيها «يا أيّها الرسول بلّغ ما أنزل إليك من ربّك- فى علىّ- وإن لم تفعل ...» (المائدة/ ۶۷) بإضافة «فى علىّ» للتفسير والبيان «۲»، والروايات من الرقم ۳۱ إلى ۳۴: «... يقول المصحف يا ربّ حرّقونى [أو حرّفونى] و ...» «۳» (وهو التحريف فى معانى القرآن ومفاده) ومن الرقم ۵۳ إلى ۶۱ حول تقسيم آيات القرآن: «نزل القرآن على أربعة أرباع، ربع فى أهل البيت وربع فى عدوّهم و ...» «۴».

وأمّا الروايات التى أوردها النورى فى الدليل الثانى عشر فى كلّ سورة واحدة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۶۲

بعد واحدة وقد توهّم إحسان إلهى ظهير أن تلك الروايات أيضاً مختصة بالمصادر الشيعية فقط، فهنا نورد الروايات مع ذكر أرقامها ونشير إلى مصادرها من كتب أهل السنة:

من سورة الحمد:

قال اللّه تعالى: «إهدنا الصراط المستقيم* صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين» (الحمد/ ۶- ۷) وفى الروايات

من الرقم ۶۲ إلى ۷۵ (۱۳ حديث) قرأ بعض «صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضالين» «۱».

من سورة البقرة:

قال اللّه تعالى: «حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا للّهقانتين» (البقرة/ ۲۳۸) وأضافت فى الروايات من الرقم ۱۰۷ إلى ۱۲۳ (۱۷ حديث) بعد «والصلاة الوسطى» وصلاة العصر- أو صلاة العصر- بياناً للصلاة الوسطى «۲».

قال اللّه تعالى: «والذين يُتَوفَّونَ منكم ويَذَرون أزواجاً وصيّةً لأزواجهم متاعاً إلى الحول غير إخراج فَإن ...» (البقرة/ ۲۴۰) وأضافت فى الرواية بالرقم ۱۲۴ بعد «غير إخراج»، مخرجات «۳».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۶۳

قال اللّه تعالى: «والذين يأكلون الربا لا يقومون إلّاكما يقوم الذى ...» (البقرة/ ۲۷۵) وأضاف فى الرواية الرقم ۱۴۱ بعد «لا يقومون»، يوم القيامة «۱».

ومن سورة آل عمران:

قال اللّه تعالى: «إنّ اللّه اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين» (آل عمران/ ۳۳) وأضافت الروايات من الرقم ۱۴۶- ۱۵۷ (۱۲ حديث) «وآل محمد» بعد «آل عمران» «۲».

قال اللّه تعالى: «يا مريم اقنتى لربِّكِ واسجدى واركعى مع الراكعين» (آل عمران/ ۴۳) وفى الروايتين بالرقم ۱۵۸ و ۱۵۹ «واركعى واسجدى» بتقديم «واركعى» «۳».

قال اللّه تعالى: «إذ قال اللّه يا عيسى إنّى متوفّيك ورافعك إلىَّ ...» (آل عمران/ ۵۵) وفى الروايتين بالرقم ۱۶۱ و ۱۶۲: «رافعك إلىَّ ومتوفّيك» بتقديم «رافعك إلىَّ» «۴».

قال اللّه تعالى: «وإذ أخذ اللّه ميثاق النبيّين لما آتيتكم من كتابٍ وحكمةٍ ...» (آل عمران/ ۸۱) زيد فى الروايات من الرقم ۱۶۳ إلى ۱۶۵ «أمم» قبل «النبيّين» «۵».

قال اللّه تعالى: «لن تنالوا البرَّ حتّى تنفقوا ممّا تحبّون وما تنفقوا ...» (آل عمران/ ۹۲) وفى الروايات من الرقم ۱۶۶ إلى ۱۶۹ (۴ أحاديث) «ما تحبُّون» بميم

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۶۴

واحدة. «۱».

قال اللّه تعالى: «كنتم خير أُمّةٍ أُخرجت للناس تأمرون بالمعروف ...» (آل عمران/ ۱۱۰) وفى الروايات من الرقم ۱۷۳ إلى ۱۸۲ (۱۱ حديث)- ماعدا رواية ۱۷۷- بدّلت «خير أُمّة» ب «خير أئمّة» فإن الروايات بأجمعها مفسِّرة «۲».

قال اللّه تعالى: «ولقد نصركم اللّه ببدر وأنتم أذلَّة فاتقوا اللّه لعلّكم تشكرون» (آل عمران/ ۱۲۳) وفى الروايات من الرقم ۱۸۵ إلى ۱۹۲ (۷ أحاديث) «وأنتم ضعفاء وأنتم قليل» بدل «وأنتم أذلّة» «۳».

من سورة النساء:

قال اللّه تعالى: «... فما استَمتَعتُم بِهِ منهُنَّ فآتوهُنّ أُجورهنَّ فريضةً ...» (النساء/ ۲۴) وفى الروايات من الرقم ۲۰۸ إلى ۲۱۵ (۸ أحاديث) بعد «فما استمتعتم به منهُنَّ»- إلى أجل مسمّى- «فاتوهُنَّ أُجورهُنَّ» «۴».

قال اللّه تعالى: «... وما أصابك من سيئةٍ فمن نفسك» (النساء/ ۷۹) أضاف فى الرواية الرقم ۲۴۶ بعد «من سيئةٍ» فأنا قضيتها «۵».

قال اللّه تعالى: «... ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السّلام لستَ مؤمِناً» وفى الروايتين بالرقم ۲۶۱ و ۲۶۲: «لست مؤمَناً» بالفتح «۶».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۶۵

من سورة المائدة:

قال اللّه تعالی: «یا أیّها الّذین آمنوا لا تقتلوا الصید ... یحکم به ذوا عدل منکم ...» (المائدهٔ/ ۹۵) وفی الروایات «ذوی عدل» و «ذو عدل» بدل «ذوا عدلٍ» من الرقم ۲۸۷ إلی ۲۹۲ (۶ أحادیث) «۱».

قال اللّه تعالی: «لا یؤاخذکم اللّه باللغو فی أیمانکم ولکن یؤاخذکم بما عقدتم الأیمان ... ما تطعمون أهلیکم ...» (المائدهٔ/ ۸۹) وفی الروایهٔ: «أهالیکم» بدلًا من «أهلیکم» الرقم ۲۹۳ «۲».

قال اللّه تعالی: «إذ قال الحواریُّون یا عیسی ابن مریم هل یستطیع ربّک ...» (المائدهٔ/ ۱۱۲) وفی الروایات: «تستطیع» بدلًا من «یستطیع» من الرقم ۲۹۶ و ۲۹۷ (الحدیثان) «۳».

من سورهٔ الأنعام:

قال اللّه تعالی: «قد نعلم إنّه لیحزنک الذی یقولون فإنّهم لا یکذِّبونک ...» (الأنعام/ ۳۳) وفی الروایات: «لا یکذبونک» بالتخفیف من الرقم ۲۹۸ إلی ۳۱۳ (۷ أحادیث) «۴».

قال اللّه تعالی: «إنّ الذین فَرَّقوا دینهم ...» (الأنعام/ ۱۵۹) وفی الروایات:

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۶۶۶

«فارقوا» بدل «فَرَّقوا» من الرقم ۳۱۴ إلی ۳۱۷ (۴ أحادیث) «۱».

ومن سورهٔ المائدهٔ:

قال اللّه تعالی: «... فَاغسِلوا وُجُوهکم وأیدیَکم إلی المرافق وامسَحوا برُءُوسِکم وأَرجُلَکم إلی الکعبین ...» (المائدهٔ/ ۶) وفی الروایات بالرقم ۲۶۹ إلی ۲۷۴ (۵ أحادیث): «من المرافق» بدلًا من «إلی المرافق» و «أرجُلِکم- بخفض اللام-» بدلًا من «أرجلَکم» «۲».

قال اللّه تعالی: «یا أیّها الرسول بلغ ما أنزل إلیک من ربِّک ...» (المائدهٔ/ ۶۷) وفی الروایات من الرقم ۲۷۵ إلی ۲۸۶ (۱۲ حدیث): «... بلِّغ ما أنزل إلیک من ربّک- فی علیّ- ...» «۳».

ومن سورهٔ الأعراف:

قال اللّه تعالی: «وإذا صرفت أبصارهم تلقاء أصحاب النار ...» (الأعراف/ ۴۷) وفی الروایهٔ الرقم ۳۲۰: «إذا قلبت» «۴» بدل «إذا صرفت».

ومن سورهٔ الأنفال:

قال اللّه تعالی: «یسألونک عن الأنفال ...» (الأنفال/ ۱) وفی الروایات من الرقم ۳۳۷ إلی ۳۴۱ (۵ أحادیث) «یسألونک الأنفال» بحذف حرف الجر «۵».

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۶۶۷

قال اللّه تعالی: «واتقوا فتنهً لا تصیبنّ الذین ظلموا منکم خاصّهً» (الأنفال/ ۲۵) وفی الروایتین الرقم ۳۴۲ و ۳۴۳ (حدیثان) «لتصیبن» بدل «لا تصیبن» «۱».

قال اللّه تعالی: «یا أیّها الّذین آمنوا لا تخونوا اللّه والرسول وتخونوا أماناتکم ...» (الأنفال/ ۲۷) وفی الروایهٔ بالرقم ۳۴۵ بزیادهٔ «فی آل محمّد» بعد أماناتکم «۲».

من سورهٔ التوبهٔ:

قال اللّه تعالی: «لا یزال بنیانهم الذی بَنوا ریبهً فی قلوبهم إلّاأن تَقَطّع ...» (التوبهٔ/ ۱۱۰) وفی الروایتین بالرقم ۳۶۳ و ۳۶۴ (روایتان): «إلی» بدل «إلّا» «۳».

قال اللّه تعالی: «التائبون العابدون الحامدون ...» (التوبهٔ/ ۱۱۲) وفی الروایات من الرقم ۳۶۵ إلی ۳۶۹ (۵ أحادیث) التابعین العابدین ... «۴».

قال اللّه تعالی: «وعلی الثلاثهٔ الذین خُلِّفوا حتّی ...» (التوبهٔ/ ۱۱۸) وفی الروایات من الرقم ۳۷۰ إلی ۳۷۶ (۷ أحادیث) خالفوا «۵» بدل

«خُلِّفوا».

قال اللَّه تعالى: «يا أيّها الّذين آمنوا اتّقوا اللَّه وكونوا مع الصادقين» (التوبة/ ۱۱۹) وفى الرواية بالرقم ۳۷۷ «كونوا من الصادقين» بدل مع الصادقين «۶».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۶۸

من سورة يونس:

قال اللَّه تعالى: «قل لو شاء اللَّه ما تلوته عليكم ولا أدراكم به ...» (يونس/ ۱۶) وفى الرواية بالرقم ۳۸۰ بدل «لا أدراكم» «لا أدرأكم» و «لا أنذرتكم» «۱».

من سورة هود:

قال اللَّه تعالى: «ألا إنّهم يثنون صُدُورَهم» (هود/ ۵) وفى الرواية بالرقم ۳۸۱، يَثْنَونِى بدل «يثنون» «۲».

قال اللَّه تعالى: «أفمن كان على بيّنةٍ من ربّه ويتلوه شاهد منه ومن قبله كتاب موسى إماماً ورحمة ...» (هود/ ۱۷) وفى الروايات من الرقم ۳۸۳ إلى ۳۸۸ (۶ أحاديث) قدمت إماماً ورحمة وجعلتها بعد «ويتلوه شاهد منه» «۳».

قال اللَّه تعالى: «... ونادى نوح ابنَهُ وكان فى معزلٍ ...» وفى الروايات من الرقم ۳۸۹ إلى ۳۹۶ (۸ أحاديث) ابنَهَ، أى ابنها يعنى ابن امرأته «۴».

من سورة يوسف:

قال اللَّه تعالى: «... وقالت هَيْتَ لك ...» (يوسف/ ۲۳) وفى الروايتين بالرقم ۴۰۶ و ۴۰۷، «هيئت» بدل: «هيتَ لك» «۵».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۶۹

قال اللَّه تعالى: «... قد شَغَفَها حُبّاً ...» (يوسف/ ۳۰) وفى الروايات من الرقم ۴۰۸ إلى ۴۱۰ (۳ أحاديث) «شعفها» بدل «شغفها» «۱».

وغيرها من صور اختلاف القراءات كما فى سورة يوسف ك «سنابل» «۲» بدل «سنبلات» (فى الآية ۴۶) و «قرّبتم» «۳» بدل «قدمتم» (فى الآية ۴۸) و «يُعصَرون» «۴» بدل «يَعصرون» (فى الآية ۴۹) و «كُذِبوا» «۵» بالتخفيف بدل «كُذِّبوا» (فى الآية ۱۱۰) وهكذا غيرها من السور ...

وقد أورد المحدث النورى الروايات التى فى الواقع تعدّ فى زمرة الاختلاف فى القراءات أو الزيادات التفسيرية فى باب تحريف القرآن وتبديله، وبلغ بها إلى ألف رواية وزعم الآخرون كإحسان ظهير زوراً وجهلًا وبدون تفقه وتريّث تبعاً للنورى أنّها تدلّ على تحريف القرآن وأضافوا عليها ظلمات بعضها فوق بعض ويقولون تارة (كرّات ومرّات) «هل من مجيب!» «۶» وأخرى (وهم ينصحون الشيعة) «فارجعوا إلى الحق والصواب وتوبوا إلى اللَّه وتبرؤا من هذا الدين الشائن» «۷».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۷۰

وعلى كلّ حال فإنّ فى هذا المقدار من هذه الروايات كفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، وقد وردت فى مصادر الفريقين، وأصبحت الحقيقة واضحة وكافية لكلّ منصف، ولولا خوف الإطالة لفصّلت القول فى ما بقى من الأحاديث بشكل كامل من مصادر أهل السنة فى حدود بضاعتى المزجاة حتى يتّضح الأمر بأنّ أكثر هذه الأحاديث غير مختصة بكتب الشيعة، بل هى فى موارد متعددة من كتب أهل السنة «۱» من قبيل: «صحيح البخارى» و «صحيح

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۷۱

مسلم» وغيرهما من الصحاح والمسانيد «۱» والتى نقلت عن كبراء الصحابة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۷۲

والتابعين «۱».

بل إذا فهرسنا الأحاديث التى أوردها المحدث النورى من مصادر أهل السنة فستكون أكبر حجماً وأكثر عدداً وإن كانت هذه الروايات على خلاف توهّم المحرفين وعناد المتعصبين لا دلالة فيها على المعنى المتنازع فيه أى التحريف والتغيير فى ألفاظ القرآن الكريم.

۷۷

۷سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۷۳

دراسة ونقد آراء محمد مال اللَّه

كتاب الشيعة وتحريف القرآن فى سطور

دعاوى محمد مال اللَّه فى ميزان النقد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۷۵

كتاب «الشيعة وتحريف القرآن» فى سطور

اشارة

كتاب الشيعة وتحريف القرآن مؤلفه محمد مال اللَّه والتقديم للدكتور محمد أحمد النجفى، طبع إلى ۱۴۰۹ ه‍. ثلاث مرات.

قال الدكتور محمد أحمد النجفى فى تقديمه على كتاب مال اللَّه ص ۱۶۵:

«والمؤلف يكشف لنا فى هذا الكتاب حقيقة مذهب الشيعة الإمامية ومعتقدهم فى كتاب اللَّه عزّ وجلّ الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، بقولهم أنّه محرّف ومنقوص».

وقال مؤلف الكتاب فى مقدمته بعد أن أورد آيات من كلام اللَّه ومنها: «يا أيّها الذين آمنوا اتّقوا اللَّه وقولوا قولًا سديداً* يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع اللَّه ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً» (الأحزاب/ ۷۰- ۷۱) قال:

«فهذه رسالة صغيرة فى حجمها وإن شاء اللَّه تعالى عظيمة فى نفعها تبين عقيدة الشيعة فى القرآن الكريم وهى التحريف والنقصان فيه ...

ومنذ أن منّ اللَّه سبحانه وتعالى علىّ بنعمة البحث لم أتناول قضية من قضايا الفكر الشيعى إلّاورجعت إلى المصادر الشيعية وليس كل المصادر بل المصادر الموثوقة والمعتمدة عند الشيعة».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۷۶

وأنا أرحب بأى نقد أو ردّ على هذه الرسالة المتواضعة وكل ما أرجوه أن يعتمد الناقد فى نقده الاسلوب العلمى الخالى من التجريح والقذف فالحقائق لا تعرف بالعصبية وبالحمق ولا بالسب والقذف إنّما بالاسلوب الهادئ العلمى الموضوعى» «۱».

وهكذا ألزم محمد مال اللَّه نفسه بالقول السديد اعتماداً على الآية القرآنية وبمراجعة المصادر الموثوقة والمعتمدة لدى الشيعة (وقريباً ما يتبيّن زيف ادّعائه هذا وعدم التزامه به) ويدعو الناقد إلى التمسك بالأسلوب العلمى فى نقده والإبتعاد عن التجريح والقذف والسب فى حين أنه نفسه لم يلتزم بذلك كأنّه لم يمرّ على سمعه كلام اللَّه سبحانه وتعالى فى كتابه الكريم: «يا أيّها الّذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون* كبر مقتاً عند اللَّه أن تقولوا ما لا تفعلون» (سورة الصف/ ۲- ۳).

وكيف يطالب مال اللَّه بالبحث العلمى النزيه وقد استفتح كتابه والذى هو بقلم الدكتور محمد أحمد النجفى بالبذاء والسب والقذف والطعن، هذا وقد ذكر مال اللَّه نفسه فى المقدمة ومن دون استدلال وتمهيد:

«... إنّ الذى غرس بذرة الفكر الشيعى عبد اللّه بن سبأ المعروف بابن السوداء اليهودى».

مع إنّ هناك شكوك فى أصل وجود مثل هذا الشخص فلاحظ: «الفتنة الكبرى» للدكتور طه حسين: ج ۲، بحث «علىّ وبنوه» و «عبد اللّه بن سبأ» للسيد مرتضى العسكرى فقد أثبت فيه بأدلّة قويّة مقنعة أن هذا الاسم لا حقيقة له.

وأيضاً قال مال اللّه فى المقدمة:

«الرافضة أعظم ذوى الأهواء جهلًا وظلماً ... ويوالون الكفّار

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۷۷

والمنافقين وأصناف الملحدين» «۱».

واعتمد على قول ابن تيمية فى كتابه منهاج السنة حيث نقل قوله:

«كانوا [أى الرافضة] أعظم الناس عداوة للمسلمين ومعاونة للكافرين وهكذا معاونتهم لليهود أمر شهير حتى جعلهم الناس لهم كالحمير» «۲».

وابن تيمية إمام أهل السب والطعن حتى قال ابن حجر فى حقّه:

«طالعت الكتاب المذكور [أى كتاب منهاج السنة] ... وكم من مبالغة لتوهين كلام الرافضى [أى العلّامة الحلّى] أدّته أحياناً إلى تنقيص علىّ رضى اللّه عنه ...» «۳».

وعلى أىّ حال فكتاب مال اللّه ليس هو بالمكان الذى تظاهر به ولا جدير بالإجابة لكن وحتى لا يخفى على المراجع لأمثال هذا الكتاب الأباطيل التى ذكرها نستعرض هنا بصورة موجزة بعض محتويات الكتاب.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۷۸

دعاوى محمد مال اللّه فى ميزان النقد

اشارة

نظم مال اللّه كتابه فى أبواب ثلاثة وهى:

الباب الأول: المدخل إلى عقائد الشيعة

الباب الثانى: علماء الشيعة وتحريف القرآن.

الباب الثالث: نماذج من تحريفات الشيعة للقرآن، وفى هذا الباب أيضاً ردّ على تخرصات بعض الشيعة على أهل السنة يعترفون بالتحريف.

والذى يرتبط ببحثنا هنا هو الباب الثانى والثالث منه.

علماء الشيعة وتحريف القرآن

قال مال اللّه فى أوائل الباب الثانى مستلخصاً لما توصل إليه حسب زعمه:

«ذهب أكثر علماء الشيعة أمثال الكلينى صاحب الكافى والروضة، والقمى صاحب التفسير، والشيخ المفيد، والطبرسى صاحب الاحتجاج، والكاشى، ونعمة اللّه الجزائرى، والأردبيلى، والمجلسى وغيرهم من علماء الشيعة الإثنى عشرية إلى القول بتحريف القرآن وأنه أسقط من القرآن كلمات بل آيات حتى أن أحد علمائهم المتأخرين وهو النورى صنف كتاباً أسماه «فصل الخطاب فى إثبات تحريف كتاب رب الأرباب» أورد فيه كلام علماء الشيعة القائلين بالتحريف، غير أن بعض علماء الشيعة أمثال الطوسى صاحب التبيان،

والشريف المرتضى والطبرسى صاحب مجمع البيان لعلوم القرآن، وبعض منهم فى العصر الحاضر أنكروا وقوع التحريف، وربما يظن القارىء أن ذلك الإنكار صادر عن عقيدة بل الحقيقة أن ذلك من منطلق التقية التى يحتمون بها، وفى ذلك نقل النورى عن الجزائرى صاحب «الأنوار النعمانية» قوله: «إنّ الأصحاب قد أطبقوا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۷۹

على صحة الأخبار المستفيضة بل المتواترة الدالة بصريحها على وقوع التحريف فى القرآن». وقال أيضاً: «إنّ الأخبار الدالة على ذلك تزيد على ألفى حديث وادعى استفاضتها جماعة كالمفيد والمحقق الداماد والعلامة المجلسى وغيرهم بل الشيخ (أبو جعفر الطوسى) أيضاً صرح فى التبيان بكثرتها بل ادعى تواترها جماعة. وقال: «واعلم أن تلك الأخبار منقولة من الكتب المعتبرة التى عليها معول أصحابنا فى إثبات الأحكام الشرعية والآثار النبوية». وأما إنكار المرتضى للتحريف فيرد عليه أحد علماء الهند الشيعة فى كتابه ضربة حيدرية ج (۲/ ۸۱) بقوله: «فإن الحق أحق بالاتباع ولم يكن السيد علم الهدى (المرتضى) معصوماً حتى يجب أن يطاع، فلو ثبت أنه يقول بعدم النقيصة مطلقاً لم يلزمنا اتباعه ولا خير فيه».

ورغم شبه الإجماع من قبل علماء الشيعة على وقوع التحريف فإننا لا نفتأ إلّاونسمع نعيق ناعق «۱» من الشيعة ينكر ذلك بل يدعى الإجماع بعدم التحريف والنقصان، ولنأخذ نموذجاً من أولئك الناعقين وهو محسن الأمين الذى يقول فى كتابه «الشيعة بين الحقائق والأوهام» ص ۱۶۰: «دعوى إجماع كتب الشيعة على ذلك (التحريف) زور وبهتان بل كتب المحققين ومن يعتنى بقولهم من علماء الشيعة مجمعة على عدم وقوع تحريف القرآن لا بزيادة ولا نقصان، وتفصيل الكلام

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۸۰

فى ذلك أنّه اتفق المسلمون كافة على عدم الزيادة فى القرآن، واتفق المحققون وأهل النظر من الشيعيين والسنيين على عدم وقوع النقص، ووردت روايات شاذة من طريق السنيين ومن بعض علماء الشيعة تدل على وقوع النقص ولحقها فلم يبق لها قيمة وإليك ما قاله رؤساء الشيعة ومحققوهم فى هذا الشأن». ثم ذكر قول الصدوق والطوسى والشريف المرتضى والطبرسى وغيرهم من علماء الشيعة القلائل.

ونحن نقول له: دعواك الإجماع بعدم النقيصة مردود عليك بأقوال علمائك كما سبق وكما سيأتى فى ذكر أقوال علماء الشيعة المقرين بوقوع ذلك من هذه الفصل، وأما روايات التحريف شاذة فإننى ما رأيت أحد علماء الشيعة تعرض لنقد تلك الروايات التى وردت فى الكافى وتفسير القمى، وأقوال علماء الشيعة مثل الكلينى والمفيد والنورى وغيرهم.

بخلاف أهل السنة فإنهم حكموا بكفر من يعتقد هذا، ولم يذكروا تلك الروايات التى هى شاذة إلّاوذكروا أنها منسوخة أو غير متواترة القراءة فهل هذا يوجد عند الشيعة؟ ويكفى هذا ولنستعرض أقوال أئمتك المحققين وأهل النظر لنرى رأيهم فى التحريف، ...» «۱».

والآن نلاحظ هل أنّ ادعاءات مال اللّه صحيحة أم لا؟

هل إنّ أغلب علماء الشيعة قالوا بتحريف القرآن؟

وهل إنّ الأشخاص الذين سرد مال اللّه أسماءهم نظير: الكلينى، القمى، المفيد و ... قائلون بالتحريف؟

وهل إنّ إنكار تحريف القرآن من قبل علماء الشيعة من باب التقية؟

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۸۱

وهل إنّ ادّعاء نعمة اللّه الجزائرى حول صحة أخبار الباب وزيادتها على ألفى حديث فى الكتب المعتبرة- حسبما تشبّث به مال اللّه- قابل للإثبات أو إنّ هذه الادّعاءات باطلة عند التحقيق.

وهل إنّ مؤلف كتاب «الضربة الحيدرية» كان مصيباً فى حكمه حينما ردّ وجهات نظر السيد المرتضى؟

وهل ادّعاء العلّامة محسن الأمين العاملى حينما يقول: «روايات التحريف شاذة» ادعاء باطل لا أساس له؟

وهل لم يتعرض فى الواقع أحد من علماء الشيعة بالنقد والتجريح لتلك الروايات؟

وهل أهل السنة الذين حكموا بكفر من يعتقد هذا لم يذكروا تلك الروايات إلّا وذكروا أنّها منسوخة أو غير متواترة القراءة؟

وهل الروايات من هذا السنخ فى كتب أهل السنة شاذة؟

وهل ...؟

أحسب أنّنا لا نجد حاجةً إلى نقد كتاب مال اللّه والأجوبة التفصيلية لتلك الأسئلة وإن كان قد توهم مال اللّه فى هذا التحقيق أنه سار على جادة الصواب وأن آراءه وأفكاره فى منأى من النقد، وكتب يقول:

«ولا ـ أظنّ أنه بعد هذا ينكر وقوع التحريف والنقصان جانب الشيعة وأتحدى كل الشيعة للردّ على علمائهم الآتى ذكرهم فى هذه الفصول» «۱».

لأنّه قد تمّ نقد كافة ما ادّعاه مال اللّه حينما تعرضنا لآراء الدكتور القفارى وإحسان إلهى ظهير بمزيد من النقد لكن نكتفى هنا بالإجابة السريعة لتلك الأسئلة.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۸۲

أولًا: إنّ من اتّهم علماء الشيعة بتحريف القرآن فقد جهل مواقفهم بالمرة، هذا إلى جانب أنه وقع فى خلط واشتباه فاحش لأنّ مؤلفى كتب التفسير والحديث الذين اتهموا بالقول بالتحريف إثر وجود روايات التحريف فى كتبهم لم يكن لهم همّ سوى جمع الأحاديث دون التحرى والتفقه ورفع التعارض بين محتواها وإذا كان هذا الاتهام صحيحاً فلابدّ أن يوجه بشكل صارخ إلى مؤلفى كتب الحديث والتفسير عند أهل السنة أيضاً التى نقلت كمّاً كبيراً من روايات التحريف، ولا تخفى هذه النكتة على أهل التحقيق.

ثانياً: لا يرد بحث التقية هنا، والذين ركزوا على هذا البحث فإما إنّهم غفلوا عن معنى التقية وحدّها وحدودها وإمّا إنّهم تغافلوا لأنّ مستند القائلين بالتحريف هو روايات الفريقين ومع كميّةٍ هائلة من تلك الروايات فى كتب أهل السنة ووجود من يقول فى أوساطهم بتحريف القرآن لا يصحّ التحدث عن التقية لانكار تحريف القرآن لدى الشيعة أبداً.

ثالثاً: إنّ ادعاء نعمة اللّه الجزائرى حول صحة أخبار الباب وزيادتها على ألفى حديث ادعاء عارٍ عن الصحة، ولم يلتزم به مال اللّه أيضاً، لأنّ هذه الأحاديث ليست هى إلّاالأحاديث التى جمعها المحدث النورى فى كتابه «فصل الخطاب»، ويكفى أن تلقى نظرة على بحثنا «فصل الخطاب ونقاط مهمة» سوف تجد:

أ: إنّ كثيراً من هذه الأحاديث جاءت متشابهة فى كتب الفريقين كما رأيتم نبذة منها آنفاً فى نقد آراء إحسان إلهى ظهير.

ب: يتضح من خلال التأمل فى هذه الأحاديث أن أغلبها لا تتعرض إلى التحريف الذى محل النزاع.

ج: بملاحظة كتاب «القرآن الكريم ورواية المدرستين» الذى تعرض لدراسة أسانيد هذه الأحاديث، تجد أن الروايات صحيحة السند لا يتجاوز عددها عدد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۸۳

الأصابع.

فإذا ظنّ مال اللّه صحة كلام السيد نعمة اللّه الجزائرى القائل: هذه الأخبار صحيحة من حيث السند، وتدل على وقوع التحريف فى القرآن، فينبغى على مال اللّه أن يسرى الحكم بالتحريف إلى أهل السنة أيضاً، لأنّ الأحاديث الواردة حول التحريف فى كتبهم أكثر بكثير من كتب الشيعة، ومع جهل مال اللّه بهذه النكتة فقد نقل ما يقارب ۲۰۲ حديث من كتاب «فصل الخطاب» وأدرجها فى الباب الثالث من كتابه تحت عنوان «نماذج من تحريفات الشيعة للقرآن» لكى يتّهم الشيعة بالتحريف وغفل عن أن أكثر هذه الأحاديث جاءت فى الكتب المعتبرة لأهل السنة، وقد أصحر الدكتور القفارى بجهل مال اللّه حينما كتب يقول:

«الروايات التى جمعها مال اللّه فى كتب الشيعة فى هذا الباب ما ليس بصريح فى هذا الأمر- أى أمر التحريف- بل هو مندرج بشكل

واضح فی باب التأویل واعتبرها مال اللّه- وقبله إحسان إلهی ظهیر- بجهل من قبیل التحریف والسبب فی ذلک هو اعتمادهم بدون تدبر علی کتاب فصل الخطاب» «۱».

رابعاً: إنّ أدلّهٔ سلامهٔ القرآن من التحریف هی من الوضوح بمکان لا یبقی معها أی شک أو تردید، لذلک فإنّ کل شخص سواء کان شیعیاً أو سنیاً إذا تعقب الدلیل دون أی تعصب فسوف یرضخ للأمر الواقع وهو سلامهٔ القرآن من التحریف.

فذلک لو فرض أن شخصاً مثل مؤلف «الضربهٔ الحیدریهٔ» لا یرتضی رأی السید المرتضی بعدم تحریف القرآن لا یعبأ بقوله أبداً وبالأخص أن دلیل مؤلف «الضربهٔ الحیدریهٔ» علی مدعاه هذا فی غایهٔ الوهن لأنّ دلیله فقط هو: «اشتغال الإمام علیّ علیه السلام بجمع القرآن بعد وفاهٔ رسول اللّه صلّی اللّه علیه وآله وسلم»

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۶۸۴

وقد قمنا بدراسهٔ مصحف الإمام علیّ تفصیلًا وإذا کان قوله فی حق السید المرتضی صحیحاً وحقاً لوجب علی مال اللّه أن ینقاد لقول الحق هذا، ویعمم هذا الحکم لکثیر من علماء أهل السنهٔ الذین أخبروا عن مصحف الإمام علیّ وفی نفس الوقت أنکروا تحریف القرآن.

خامساً: إنّ دعوی اجماع علماء الشیعهٔ من قبل العلامهٔ محسن الأمین العاملی علی عدم التحریف فی القرآن لیست بلا دلیل، فانظر «شهادهٔ علماء الإمامیهٔ بنزاههٔ القرآن عن التحریف» فی المقام الأول. والغریب حقاً أن مال اللّه ینقض ادعاء العلامهٔ محسن الأمین بقوله:

«دعواک الإجماع بعدم النقیصهٔ مردود علیک بأقوال علمائک کما سبق وکما سیأتی فی ذکر أقوال علماء الشیعهٔ المقرین بوقوع ذلک من هذا الفصل» «۱».

لا بدّ أن یکون مراد مال اللّه من عبارهٔ «بأقوال علمائک کما سبق» هو السید نعمهٔ اللّه الجزائری الذی مرّ نقل عبارته، إلّاأن نعمهٔ اللّه الجزائری تعرض- حسب رأیه- إلی مقدار الأخبار والأسانید فی هذا الصدد ولم یکن بصدد بیان وجهات نظر علماء الشیعهٔ فی هذا الشأن.

وأمّا قول مال اللّه «وکما سیأتی فی ذکر أقوال علماء الشیعهٔ المقرین بوقوع ذلک» فهذا ناشیء عن عزوفه عن الانصاف وعدم أمانته فی النقل وسرد الآراء وعدم معرفته باصطلاحات المحدثین کما ستلاحظون إن شاء اللّه.

سادساً: إنّ قول السید محسن الأمین العاملی «روایات التحریف شاذهٔ» فهو کلام متین وصحیح، لأنّ مراده من شذوذ الروایات، الروایات التی تشکل حول محور النزاع أی الأحادیث التی تدلّ علی التحریف بالنقیصهٔ والتغییر لا الأعم منها.

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۶۸۵

وقد تناولنا هذه الأدلهٔ بمزید من التفصیل فیما سبق تحت عنوان «کتاب فصل الخطاب ونقاط مهمهٔ» کما إنکم لاحظتم فی المقام الأول من هذا الکتاب بأنه لم یکتف علماء الشیعهٔ قدیماً وحدیثاً بنقد هذه الروایات فی کتب الشیعهٔ بل ونقدها أیضاً فی کتب أهل السنهٔ، وهذا یکشف النقاب عن تورط مال اللّه بجهله لما یقول:

«فإننی ما رأیت أحد علماء الشیعهٔ تعرض لنقد تلک الروایات التی وردت فی الکافی وتفسیر القمی وأقوال الشیعهٔ مثل الکلینی والمفید والنوری وغیرهم.»

سابعاً: إنّ قول مال اللّه: «فإنّ أهل السنهٔ حکموا بکفر من یعتقد هذا» لم یصدر عن وعی لأنّه بکلامه هذا سوف یتهم العدید من کبار أهل السنهٔ بالکفر لأنه حسب وجههٔ نظر مال اللّه إن من ینقل أحادیث تحریف القرآن فی کتابه- مع قطع النظر عن علاجها سنداً ومتناً- لابد وأنه یعتقد بتحریف القرآن فلذلک ینبغی فی وجههٔ نظر مال اللّه أن ندرج مالک بن أنس مؤلف کتاب الموطأ والبخاری ومسلم مؤلفی الصحیحین وأحمد بن حنبل وغیرهم من أصحاب السنن والمسانید فی زمرهٔ الکفرهٔ لأنهم نقلوا هذا النوع من الأحادیث

فی کتبهم دون أن یبـدوا علاجاً لها وحتی لو عالجها الآخرون فلا یُعبأ بقولهم لأن صـرف وجود هذه الروایات فی کتبهم فی رأی مال اللّه کفیل بإلصاق تهمهٔ الکفر بهم، فهل یلتزم مال اللّه ومن لفّ لفّه بهذا الحکم؟!

ثامناً: وهنا یفصح مال اللّه عن جهله مرهٔ أخری بالنسبهٔ لکمیّهٔ هذه الأحادیث فی کتب أهل السنهٔ وکیفیهٔ علاج مضامینها وأسانیدها لما یقول:

«وذکروا- أی أهل السنهٔ- إنّ تلک الروایات هی شاذهٔ وإنّها منسوخهٔ أو متواترهٔ القراءهٔ» «۱».

لکن الأحادیث فی کتب أهل السنهٔ وحسب اعترافهم لیست شاذهٔ ولم

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۶۸۶

یعالجوها فقط بنسـخ التلاوهٔ وغیر متواترهٔ القراءهٔ، وقـد مرّ تفصـیله فی مبحث «دراسـهٔ أحادیث التحریف فی کتب أهل السـنهٔ» و «نظرهٔ إلی أجوبهٔ أهل السنهٔ عن روایات التحریف» فی المقام الأول.

والحاصل إنّ مال اللّه أو أی شـخص آخر یلج هذا الموضوع لا یتیسر له الکشف عن الحقیقهٔ إلّاإذا بحث المسألهٔ من کافهٔ جوانبها وإلّا سوف یجلب الفضـیحهٔ لنفسه، فلا یمکن له أن یسـتند إلی أقوال بعض علماء الشیعهٔ الذین سلکوا طریق الإفراط من الأخباریین واقتصر همهم علی جمع الأحادیث دون معالجـهٔ الأسانیـد والمضامین نظیر نعمـهٔ اللّه الجزائری وأبی الحسن العاملی والمحـدث النوری وهکذا أقـوال بعض الصوفیـهٔ الـذین لم ینتهجوا سبیـل التحقیق مثـل سـلطان محمـد الجنابـذی ثمّ یـدعی جهلًا وبهتانـاً أن الشـیعهٔ قاطبـهٔ قـالوا بالتحریف ثمّ یتحدی الآخرین!!

ویکفی لکل منصف یمتلک تقوی فی التحقیق أن یرجع إلی المقام الأول من بحثنا لتنکشف لدیه مواقف علماء الشیعهٔ ازاء التحریف ولیعلم أن القرآن عند الشیعهٔ وسائر الفرق الإسلامیهٔ مصون من التحریف، ولیس استناد الزاعمین بالتحریف من الفریقین إلّاإلی روایات مخدوشهٔ عند محققی الفریقین متناً وسنداً.

غیض من فیض: دراسهٔ مال اللّه عن موقف الکلینی

کتب مال اللّه فی الفصل الثانی من کتابه تحت عنوان «الکلینی وتحریف القرآن»:

«والکلینی لا یختلف عن علماء الشـیعهٔ الذین یقرون ویعترفون بوقوع التحریف والنقصان فی القرآن الکریم وحذف الآیات الدالهٔ علی منـاقب آل البیت ومثـالب الصـحابهٔ رضوان اللّه علیهم وکتـابیه الاصول من الکافی وروضـهٔ الکافی ملیئان بالنماذج السابقـهٔ فنجـده فی الاصول من الکافی فی الجزء الأول ص ۴۲۱، ۴۲۲، ۴۳۰ والجزء الثانی ص ۸۶، ۳۶۶، ۳۷۲، ۳۷۹، ۳۸۰، ۳۸۱، ۳۸۳، ۳۸۸، ۳۸۹،

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۶۸۷

۳۹۰، ۳۹۴، ۳۹۵، ۳۹۶، ۴۱۹، ۴۲۰، ۴۲۱، ۴۲۲، ۴۲۴، ۴۳۲ وفی کتابه روضهٔ الکافی ص ۴۳، ۱۵۹، ۱۶۰، ۱۷۴، ۱۷۵، ۲۴۱، ۲۴۲، ۳۰۹ یستشهد بآیات محرفهٔ ویزعم أنها حذفت من القرآن.

والقرآن الموجود عنـد الشیعهٔ یعادل ثلاث مرات من القرآن الموجود بین أیدینا وما فیه حرف واحد منه فلقد ذکر الکلینی فی الکافی (۱/ ۴۵۷) عن أبی بصیر عن أبی عبد اللّه علیه السلام قال: وإن عندنا لمصحف فاطمهٔ علیها السلام وما یدریهم ما مصحف فاطمهٔ علیها السـلام؟ قال: قلت: وما مصـحف فاطمـهٔ علیها السـلام؟ قال: مصـحف فاطمـهٔ فیه مثل قرآنکم هذا ثلاث مرات واللّه ما فیه من قرآنکم حرف واحد قال: قلت: هذا واللّه العلم.

وتأکیداً لاعتقاد الکلینی بالتحریف أورد فی الکافی (۴/ ۴۵۶) عن هشام بن سالم عن أبی عبد اللّه علیه السـلام قال: «إن القرآن جاء به جبرئیل علیه السـلام إلی محمد صـلی اللّه علیه وسـلم سـبعهٔ عشر ألف آیهٔ» وکما هو معلوم إن عدد آیات القرآن الکریم تعادل تقریباً ثلث ما ذکر» «۱».

ثمّ يشير مال اللَّه إلى الروايات حول جمع الإمام عليّ عليه السلام للقرآن بعد وفاة النبيّ صلى اللَّه عليه وآله ثم يستند فى هذا الصدد إلى حديث جاء فى الكافى عن جابر عن أبى جعفر عليه السلام بقوله:

«ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كلّه كما أنزل إلّاكذاب وما جمعه وحفظه كما أنزل اللَّه تعالى إلّاعليّ بن أبى طالب عليه السلام والأئمة من بعده عليهم السلام».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۸۸

وهكذا قوله عليه السلام:

«ما يستطيع أحد أن يدّعى أن عنده جميع القرآن ظاهره وباطنه غير الأوصياء».

ثمّ يدعو مال اللَّه علماء الشيعة بالإجابة على رأى الكلينى ويقول:

«وبعد ماذا يقول علماء الشيعة فى الكلينى هل هو من المقرين بالتحريف أم لا؟ ننتظر اجابة علماء الشيعة، خاصة أنه لم يعلق بكلمة نفى واحدة حول تلك الروايات الدالة على التحريف والنقصان» «۱».

ويتلخص هنا موقف مال اللَّه:

۱- إنّ الكلينى مثل سائر علماء الشيعة يقرّ ويعترف بتحريف القرآن ونقصانه، وكتابه الكافى وروضة الكافى مشحون بالروايات الدالة على حذف آيات من القرآن والّتى تدلّ على مناقب آل البيت ومثالب الصحابة.

۲- طبقاً لرواية الكلينى حول مصحف فاطمة، فإنّ القرآن الموجود عند الشيعة يعادل ثلاث مرّات القرآن الموجود «۲».

۳- طبقاً لرواية الكلينى عن هشام بن سالم فإنّ القرآن ۱۷ ألف آية فى حين أن عدد آيات القرآن الكريم يعادل ثلث ما ذكر تقريباً.

۴- وجود خبر مصحف الإمام عليّ وأيضاً روايتين حول جمع القرآن ظاهره وباطنه فى كتاب الكافى جاءت كلّها لتؤكد نزوع الكلينى إلى تحريف القرآن.

الجواب، أولًا: لو أمعنا فى الروايات التى رقّمها مال اللَّه لتوصلنا إلى أنّ أغلبها- مع

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۸۹

إمعان النظر فى تعابير إقراء، تنزيل، تحريف والتى جاءت فى لسان الروايات وقد تناولناها بالتفصيل فى بحوثنا السابقة- تعنى تفسير وشرح الآيات وبيان أتمّ المصاديق والقراءات الواردة والتحريف فى معانى الآيات المساوق للتفسير بالرأى، وهذه المواضيع خارجة بطبيعة الحال عن موضع النزاع الذى يعنى تحريف وتغيير ألفاظ القرآن الكريم.

ثانياً: خلافاً لإدعاء مال اللَّه، فإنّ الروايات المذكورة لا تدلّ أبداً على حذف آيات دالّة على مناقب آل البيت ومثالب الصحابة بل ليس فى كتب الشيعة اطلاقاً رواية تدلّ على حذف آيات من القرآن الكريم وإنّما أشارت الروايات إلى حذف كلمة أو جملة أو مقطع من آية فعلى هذا يمكن علاج مضامين هذه الروايات وحملها على تفسير وشرح مراد اللَّه أو بيان أتم المصاديق.

ثالثاً: إن الأحاديث التى نقلها مال اللَّه من كتاب الكافى هى فى باب «النكت والنتف من التنزيل فى الولاية» والذى يشتمل على أحاديث رقم ۴۴ إلى ۵۳ (ص ۴۲۱- ۴۲۲) وأحاديث رقم ۸۴ إلى ۸۸ (ص ۴۳) وأحاديث رقم ۴۴ إلى ۴۷ و ۴۹ و ۵۰ و ۵۲ و ۵۳، وهذه الطائفة من الأحاديث كلّها ضعيفة عند الحفّاظ بلحاظ السند «۱».

فلذلك فلا يكاد يعثر على حديث صحيح السند أو حسن أو حتى موثق، والأحاديث التى ذكرها مال اللَّه من الجزء الثانى فى كتاب الكافى فهى اضافة إلى أنّها مخدوشة من حيث السند، لا تتعلق بموضوع بحثنا، وياللعجب فإنّ مال اللَّه لم يكلف نفسه عناء البحث فى الصفحات المذكورة. وأنا أتحدّاه أن يعثر على حديث واحد من بين تلك الأحاديث التى ذكرها مال اللَّه وادّعى أنّها دالّة على التحريف، ولا أدرى أى هدف يتعقبه مال اللَّه وأمثاله والذين يدّعون الإصلاح بين المسلمين، فلا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۹۰

ينبغى خداع الآخرين بإحالتهم إلى صفحات لا تمس موضوع بحثنا وهو تحريف القرآن.

رابعاً: ليس هناك أى أثر للآيات التى يدعى مال اللّه أنّها محرفة والتى نقلها من روضة الكافى، بل فيها أحاديث صريحة على عدم تحريف القرآن نظير رسالة أبى جعفر الباقر عليه السلام إلى سعد الخير قال عليه السلام:

«... وكان نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده ...» «۱».

وهذا تصريح بأن الكتاب العزيز لم ينله تحريف فى نصّه لأنّه قال عليه السلام:

«أقاموا حروفه» وهو حفظها عن التغيير والتبديل وإن كانوا قد غيّروا من أحكامه ومعانيه و «حرّفوا حدوده».

خامساً: وكما سترون بتفصيل أكثر فإنّ مال اللّه يفسر كلمة «مصحف» بالقرآن جهلًا وتجاهلًا ثم ينقل عن الكافى أحاديث من مصحف فاطمة دالّة- حسب زعمه- على تحريف القرآن، وغفل عن إنّ كلمة المصحف فى المصادر السنّية والشيعية جاءت فى بعض الأحيان بمعناها اللغوى أى كل كتاب مجلد قرآناً كان أم غير قرآن والمراد من مصحف فاطمة: الكتاب الذى سجلت فيه الحوادث الواقعة إلى يوم القيامة، ويشاطر القرآن فى إسم المصحف فقط.

سادساً: كتب مال اللّه يقول: «قد يقول قائل من الشيعة لم ينفردوا بهذا، لقد وردت روايات متضمنة تحريف القرآن من طريق أهل السنة» ثم أورد مال اللّه نزر يسير من تلك الروايات (ستة روايات) من مسند أحمد وصحيح البخارى وصحيح مسلم، وتصدّى لعلاجها من خلال الاستفاده من شرح النووى وكتاب «الإسلام والصحابة الكرام» لبهجة البيطار.

فإذا كانت الروايات الدالّة على التحريف- حسب زعم مال اللّه- والتى نقلها من

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۹۱

كتب الشيعة كافية فى الإفصاح عن عقيدة مؤلفيها فى التحريف لكان ينبغى أن يكون أحمد بن حنبل ومحمد بن إسماعيل البخارى ومسلم بن الحجاج من طليعة القائلين بالتحريف، ولكن بما إنّ النووى والبيطار عالجوا هذه الروايات بنحو يزول معه أى مجال للمناقشة، فنفس هذا الكلام يصدق على كتب الشيعة، فلا ينبغى على مال اللّه أن يتهم الكلينى ونظائره بالتحريف ما دامت هذه الروايات قد عالجها فقهاء الشيعة بنحو يزول معه أى مجال للمناقشة والشك، ومثالًا على ذلك فقد عالج علماء الشيعة الحديث الذيت ينقله الكلينى عن هشام بن سالم عن أبى عبد اللّه الذى يدلّ بظاهره على ذهاب ثلثى القرآن (وجاء نظيرها فى كتب أهل السنة عن الخليفة عمر بن الخطاب) «۱» وأيضاً الأحاديث الدالّة على جمع الإمام أمير المؤمنين على عليه السلام للقرآن بعد وفاة رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم والتى وردت فى مصادر الفريقين وأيضاً حديثان عن أبى جعفر الباقر عليه السلام وهما: «ما أدّعى أحد من الناس إنّه جمع القرآن ...»، و «ما يستطيع أحد أن يدّعى أنّ عنده جميع القرآن ...» وقد تناولنا فيما سبق علاج هذه الروايات عند علماء الشيعة بمزيد من التفصيل بحيث يزول معه أى شك «۲».

والآن نعطف عنان القلم إلى نقد منهجى لادعاءات مال اللّه.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۹۲

زلّات غير مغفورة لمال اللّه فى نسبته التحريف إلى الشيعة

اشارة

إنّ من أمعن فى كتاب اللّه يجد إنّ مؤلفه- ومع الأسف- من أجل نيل أهدافه وضع الإنصاف تحت قدميه، وانحرف عن جادة الأمانة العلمية، وعلى الرغم من أنه يدّعى أنّه من أهل السنة إلّاأنّه يجهل بالمرّة مصادر أهل السنة ولا يعلم إنّ أغلب الأحاديث التى نقلها فى

الباب الثالث من كتابه فى محاولة منه لاتهام الشيعة بالتحريف قد جاءت أكثرها فى المصادر السنية لذلك- وكما اعترف بجهله الدكتور القفارى من قبل «۱»- أتعجب من هذا المؤلف مع هذه الزلّة الفاحشة وغير المغفورة كيف يدّعى القول: «لا أظن إنّه بعد هذا ينكر وقوع التحريف والنقصان من جانب الشيعة» ثم يتحدّاهم بقوله:

«وأتحدّى كلّ الشيعة للردّ على علمائهم الآتى ذكرهم فى هذه الفصول» «۲».

أ: صدوف المؤلف عن الإنصاف فى دراسته

لقد أسدل محمد مال اللّه الستار على كثير من الحقائق، نظير:

أ: نقل ستة روايات فقط من روايات أهل السنة والتى تتضمن تحريف القرآن بينما كتب قاسم بن سلّام بعد ذكر بعض تلك الروايات يقول: «وأشباه له كثير» «۳» وقال الآلوسى: «وهى أكثر من أن تحصى» «۴» كما اختصّ النورى سبعة أبواب من اثنى عشر من أبواب كتابه فصل الخطاب بنقل الروايات الدالة على التحريف- من زعم النورى- من كتب أهل السنة ورغم كل هذا (وادعاء مال اللّه بأنّه قد قرأ

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۹۳

كتاب فصل الخطاب) فقد مرّ عليها مال اللّه مرور العميان دون أية اشارة لهذه الطائفة الكبيرة من الروايات.

ب: لا- تنحصر الروايات الدالة بظاهرها على تحريف القرآن فى كتب أهل السنة بالطائفة الواحدة التى أشار إليها مال اللّه، بل هى تتوزع فى ستة طوائف، وتشمل كلّ طائفة على روايات متعددة، وجاء ذكر الجميع فى المقام الأول فى مبحث «دراسة أحاديث التحريف فى كتب أهل السنة».

ج: كتب مال اللّه فى علاج الروايات الستة التى نقلها من كتب أهل السنة بقوله:

«فالجواب بالنسبة لآية الرجم فهى مما نسخ لفظه وبقى حكمه ...

ويؤيد هذا قول علىّ رضى اللّه عنه حين رجم المرأة قال: «ورجمتها بسنة رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم» وهو يدلّ على أنّ علیّاً لا يقول بأن الرجم نزل فى كتاب اللّه ولا أنّه يدل عليه وحديث: «لو كان لابن آدم واديان من مال» لا يبلغ أن يكون قرآناً معجزاً إذ لو كان كذلك لبلغت رواياته بأنه من القرآن حد التواتر.

وأمّا رواية أبى موسى فى مسلم: «إنّا كنّا نقرأ سورة ... فأنسيتها ...» فلو كانت قرآناً يماثل ما هو محفوظ بين الدفتين لرأيت ألوف الصحابة كانوا على ذكر منها .... والوحى أقسام ... ومنه ما لا يبلغ درجة القرآن.

وما من عالم من علماء أهل السنة ذكر تلك الروايات إلّاوذكر ما يقارب هذا عكس علماء الشيعة فإنّهم يصرحون بوقوع التحريف والنقصان» «۱».

قلنا:

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۹۴

۱- إنّ أجوبة مال اللّه على فرض صحتها، تصلح للإجابة عن مقدار ضئيل من طائفة من الروايات من الطوائف آنفة الذكر، فماذا يقول مال اللّه حول روايات سائر الطوائف والتى يتعذر توجيهها نظير حديث عائشة:

«كانت سورة الأحزاب تقرأ فى زمن النبىّ صلّى اللّه عليه وسلم مأتى آية فلمّا كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلّاعلى ما هو الآن» «۱».

نعم لن يوجد مفرّ عن هذه الروايات سوى القول بأنّها موضوعة ومجعولة كما اعترف به علماء الفريقين.

۲- لو كانت آيـة الرجم آيـة من القرآن نُسخ لفظها، فكيف ينقل مال اللّه قولًا عن الإمام أمير المؤمنين على عليه السـلام مفاده إنّ هذا الرجم على سنة رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم ويقول:

«إنّ علياً لا يقول بأنّ الرجم نزل فى كتاب اللّه ولا أنّه يدلّ عليه».

ولو كان الحال كذلك فكيف يقول الخليفة الثانى:

«واللّه لولا أن يقول القائلون زاد عمر فى كتاب اللّه لاثبتها كما أنزلت» «۲».

ألا يدلّ هذا التهافت على بطلان نظرية نسخ التلاوة وقد أثار أهل السـنة- كما مرّ فى الأبحاث المتقدمة- إشـكالات عديدة على نظرية نسخ التلاوة ممّا يؤكد القول بأنها مجرد سراب ليس إلّا.

۳- إذا كـان حـديث «لو كـان لابـن آدم واديـان من مال» خبر واحـد حسب مـدعى مال اللّه وقوله وإن كان من القرآن المعجز لبلغت رواياته حدّ التواتر، إذا كان هذا الجواب حقاً وصحيحاً فلماذا حينما ذهب علماء الإمامية قديماً وحديثاً إلى أنّ

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۹۵

الروايات الدالـة على التحريف فى كتب الشـيعة أخبار آحاد، ويقولون، إن كانت هى من القرآن المعجز لبلغت رواياته حـدّ التواتر، لم يقبل ذلك مال اللّه.

۴- يقول مال اللّه بالإجابـة على روايـة أبى موسـى التى أخرجها مسـلم فى صـحيحه: «هذا وحى لكن لا يبلغ درجة القرآن» وهى نفس إجابة علماء الشـيعة عن الروايات الشيعية كما مرّ ذكرها فى المقام الأول فى مبحث «دراسة روايات التحريف فى كتب الشيعة»، فلماذا لم يرتض مال اللّه هذه الإجابة من علماء الشيعة وحملها على التقية منهم.

۵- يقول مـال اللّه «ما من عالم من علماء أهل السـنة ذكر تلك الروايات إلّاوذكر ما يقارب هـذا عكس علماء الشـيعة فإنّهم يصـرّحون بوقوع التحريف والنقصان» ما هو مقصود مال اللّه من علماء أهل السـنة؟ فهل مقصوده أصـحاب الصـحاح والمسانيد والسـنن والتفاسير المأثورة، فهؤلاء كان قصدهم ذكر الروايات دون التعرض لفقهها ودون التعرض لعلاج التعارض فيما بينها، فلذلك ينبغى التأكيد على أنه إذا كان حكم مال اللّه على مؤلفى كتب الحديث والتفسير بالمأثور الشيعة الذين اتهمهم بالتحريف لأجل وجود روايات التحريف فى كتبهم صائب وصـحيح، فلا بدّ أن يعمّ جماعة من أهل السنة مثل الطبرانى والسيوطى وابن الضريس وأبى نصر السجزى ومسلم بن حجـاج النيشـابورى والحـاكم النيشـابورى وأحمـد بـن حنبـل والراغب الاصـفهانى والترمـذى ومالـك بن أنس ومحمـد بن إسـماعيل البخـارى لأنّهم نقلوا روايات التحريف فى كتبهم الروائيـة «۱». وإذا كان مقصوده من علماء أهل السـنة، العلماء الـذين تفقهوا فى هـذه الروايات وبيّنوا معناها ومحتواها ورفعوا التعارض بينها بعد التأمل فى أسانيدها ومضامينها أمثال الآلوسى وابن حجر

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۹۶

العسـقلانى والفخر الرازى وابن تيميـة وقـاسم بن سـلام وأبو جعفر النحاس و ... «۱» ففى هـذه الصورة فلا- يوجـد أى فرق بينهم وبين علماء الشـيعة فى هـذا الصـدد فإنّ كلّ واحد من الفريقين عالج الروايات على حسب فهمه، نعم ثمة أشـخاص قلائل عند كلا الفريقين ذهبوا إلى التحريف باستناد الروايات فى كتب الفريقين بدون تأمل وتعمّق.

ب: عدم أمانته العلمية فى النقل:

إنّ محمّـد مال اللّه مع الأسف الشديـد لم يراع الأمانـة العلمية فى تحقيقه، فهو وخلافاً لادعائه وادّعاء الدكتور محمد أحمد النجفى لم يراع التقوى العلمية التى كان ينبغى أن يتمتع بها أى محقق مسلم بل خان الأمانة العلمية، واليك نماذج منها:

۱- إنّ من جملة خياناته هى تحريفه لكلام الشيخ المفيد رحمه اللّه متزامناً مع تقطيعه حيث كتب يقول:

«الفصل الرابع الشيخ المفيد وتحريف القرآن قال فى كتابه أوائل المقالات (ص ١٣): اتفقوا [أى الإمامية] على أن الأئمة الضلال خالفوا فى كثير فى تحريف القرآن وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبىّ صلى اللَّه عليه وآله وسلم» «۲».

أراد مال اللَّه أن يستوحى من كلام الشيخ، تحريف القرآن ونقصانه مع الخيانة فى نقل كلام الشيخ وتبديل كلمة «التأليف» فى عبارة الشيخ ب «التحريف» والحال أن مراد الشيخ وهو الظاهر من عبارته حيث يقول: «... خالفوا فى كثير من تأليف

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۹۷

القرآن وعدلوا ...»، مخالفتهم فى ترتيب الآيات من جهة التقديم والتأخير والناسخ والمنسوخ فإنّهم لا يرتّبون الآيات على حسب نزولها، وخير شاهد على هذا، عبارة الشيخ المفيد فى نفس كتابه أوائل المقالات والذى لم يشر إليه مال اللَّه، قال الشيخ المفيد:

«فأما القول فى التأليف يقضى فيه بتقديم المتأخر وتأخير المتقدم ومن عرف الناسخ والمنسوخ والمكّى والمدنى لم يرتب بما ذكرنا» «۱».

وحاصله إنّ مسألة تأليف القرآن لا- ترتبط بتحريف القرآن كما هو الحال فى مصاحف الصحابة التى هى غير تأليف القرآن كما اعترف به ابن فارس وآخرون «۲». ولا- أحد يستطيع أن يتهم مؤلفيها بالتحريف لمخالفتها فى تأليف الآيات أو السور نظير مصحف عقبة بن عامر حيث ينقل الذهبى قول أبى سعيد بن يونس إنّه رأى هذا المصحف وإنّه قال: «إنّه على غير التأليف الذى فى مصحف عثمان» «۳».

وعلى أية حال فإنّ الشيخ المفيد يصرّح بوضوح على عدم تحريف القرآن فى رسائله وكتبه دون أن يبقى أى شك أو شبهة، ومنه قوله فى كتابه أوائل المقالات:

«وعندى أنّ هذا القول [أى بأنّه حذف من تأويل القرآن وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله] أشبه من مقال من ادّعى نقصان كلم من نفس القرآن على الحقيقة دون التأويل وإليه أميل واللَّه أسأل توفيقه للصواب» «۴».

۲- ونماذج أخر من عدم رعاية الأمانة فى النقل من مال اللَّه لعرض رأى محمد بن مرتضى الشهير بملا محسن الكاشانى فكتب مال اللَّه:

«والنتيجة التى توصل [أى الكاشى] إليها بعد أن تقرر عنده بأن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۹۸

القرآن محرَّف هى أنه لا- يمكن العمل والإقرار بصحة القرآن أو الاعتماد عليه فيقول [أى الكاشى] (۱/ ۳۳) لم يبق لنا اعتماد على شىء من القرآن. إذ على هذا يحتمل كلّ آية منه أن يكون محرفاً ومغيراً ويكون على خلاف ما أنزل اللَّه فلم يبق لنا فى القرآن حجة أصلًا فتنتفى فائدته وفائدة الأمر باتباعه والوصية بالتمسك به إلى غير ذلك» «۱».

ونقل مال اللَّه بنفس المضمون من عبارة الكاشى فقط ليصل إلى غرضه، لكنى أدعو القراء الأعزّاء إلى التأمّل فى بقية العبارة ليقفوا على خيانة مال اللَّه العلمية فى دراسته، قال الكاشى:

«وأيضاً قال اللَّه عزّ وجل «إنّه لكتاب عزيز لا- يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه» وقال: «إنّا نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون» فكيف يتطرّق إليه التحريف والتغيير وأيضاً قد استفاض عن النبى صلّى اللَّه عليه وآله وسلم والائمّة عليهم السلام حديث عرض الخبر المروى على كتاب اللَّه ليعلم صحته بموافقته له وفساده بمخالفته، فإذا كان القرآن الذى بأيدينا محرّفاً فما فائدة العرض؟ مع أنّ خبر التحريف مخالف لكتاب اللَّه مكذب له فيجب ردّه والحكم بفساده أو تأويله» «۲».

ثم بقى رحمه اللَّه متردّداً فى صحّة أسانيد الأخبار التى تدل بظاهرها على التحريف والتغيير ثم قال فى نهاية المطاف:

«ويخطر بالبال فى رفع هذا الاشكال والعلم عند اللَّه أن يقال إنّ تلك

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۶۹۹

المحذوفات كان من قبيل التفسير والبيان ولم يكن من أجزاء القرآن، فيكون التبديل من حيث المعنى أى حرّفوه وغيّروه فى تفسيره وتأويله أعنى حملوه على خلاف ماهو به وممّا يدل على هذا ما رواه الكافى بإسناده عن أبى جعفر عليه السلام أنه كتب فى رسالته إلى سعد الخير: (... وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده فهم يروونه ولا يرعونه ...)» «۱».

وأيضاً الكاشى نفسه صرّح بصيانة القرآن عن التحريف فى كتابه: «علم اليقين فى اصول الدين» (۱/ ۵۶۵) «تفسير الصافى» (۳/ ۱۰۲) فى تفسير الآية الكريمة:

«إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون» حيث قال: «حفظ القرآن من التحريف والتغيير والزيادة والنقصان» وكتابه «الوافى» (۲/ ۲۷۳ ط. قديم) و (۷/ ۱۷۷۸ ط. جديد) وأيضاً كتابه «المحجة البيضاء» (۲/ ۲۶۳- ۲۶۴).

ج: عدم معرفة المؤلف باصطلاحات الأحاديث

مع الأسف لقد جهل أو تجاهل مال اللّه عدّة من الاصطلاحات وتسرّع فى الحكم على كبار العلماء متهماً إيّاهم بالتحريف دون أن يراعى الاحتياط فيه، وإليك نماذج على ذلك:

۱- من جملتها كلمة «المصحف» حينما ذكر مال اللّه مصحف فاطمة وكتب يقول:

«والقرآن الموجود عند الشيعة يعادل ثلاث مرّات من القرآن الموجود بين أيدينا، وما فيه حرف واحد، فلقد ذكر الكلينى فى الكافى (۱/ ۲۳۹) عن أبى بصير عن أبى عبد اللّه عليه السلام قال: وإنّ عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام وما يدريهم ما مصحف فاطمة عليها السلام؟ قال: قلت: وما مصحف فاطمة؟ قال: مصحف فاطمة

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۰۰

فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات واللّه ما فيه من قرآنكم حرف واحد قال: قلت هذا واللّه العلم ...» «۱».

وفى إثر هذا كتب فى خاتمة كتابه:

«والذى أجمع أهل السنة أنّه من جحد من القرآن حرفاً أو زعم أنّ به نقصاً أو تبديلًا فقد كفر ... فكيف بعبد يدّعى أن هناك قرآناً لا يوجد منه حرف واحد من قرآننا» «۲».

فقد جهل أو تجاهل اصطلاح كلمة «مصحف» ولم يراعِ الأمانة العلمية، لأنّه جاء فى الكافى بالصراحة فى نفس الباب الذى ذكر فيه خبر مصحف فاطمة تحت عنوان «فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام» إنّ هذا المصحف مجموعة إلهامات أنزلها جبرئيل على فاطمة الزهراء عليها السلام بعد وفاة النبى صلّى اللّه عليه وآله وسلم، يقول الإمام أبو عبداللّه عليه السلام:

«إنّ فاطمة مكثت بعد رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم خمسة وسبعين يوماً وكان دخلها حزن شديد على أبيها وكان جبرئيل عليه السلام يأتيها فيحسن عزائها على أبيها ويطيّب نفسها ويخبرها عن أبيها ومكانه ويخبرها بما يكون بعدها فى ذرّيّتها وكان على عليه السلام يكتب ذلك فهذا مصحف فاطمة عليها السلام» «۳».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۰۱

فيخبر هذا المصحف عن الحوادث التى تقع إلى يوم القيامة وقد كان يأتيها جبرئيل بعد وفاة رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم، وهذا المصحف لا يمت بأيّة صلة إلى القرآن الذى أوحى به جبرئيل إلى رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله فى زمان حياته، لذلك فمن المحال مقايسة القرآن الذى هو وحى نزل على قلب رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله بهذا المصحف الذى يخبر عن الحوادث الواقعة إلى يوم القيامة، ولا يمكن ترتيب الآثار والحكم البات وفقاً لهذه المقايسة، لكن أطلق مال اللّه اصطلاح المصحف على القرآن وغفل عن الاشتراك اللفظى بينهما. فكلمة المصحف أحياناً يستعمل بمعناه اللغوى يعنى «الجامع للصحف بين الدفتين» فعلى هذا كلمة

المصحف تطلق على كل كتاب مجلد قرآناً كان أو غير قرآن، وقد سمّى فى أهل السنة غير القرآن بالمصحف، كمصحف خالد بن معدان روى كل من ابن إبى داود وابن عساكر والمزّى وابن حجر فى ترجمة خالد بن معدان وقالوا: «إنّ خالد بن معدان كان علمه فى مصحف له إزرار وعرى» «۱» وعلى هذا قال ناصر الدين الأسد فى كتابه مصادر الشعر الجاهلى: «وكان يطلقون على الكتاب المجموع لفظ المصحف ويقصدون به مطلق الكتاب لا القرآن وحده» ثم نقل خبر مصحف خالد بن معدان من كتاب المصاحف لابن أبى داود السجستانى» «۲».

فهل يحكم مال اللّه هنا بأنّ مصحف خالد بن معدان هو قرآن غير القرآن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۰۲

الموجود، وهل يقول أيضاً: إنّ كتاب المصاحف لابن أبى داود هو مجموعة من عدة قرائين يختلف عن القرآن اختلافاً فاحشاً أو إنّه يحمل كلمة المصحف فى هذه الموارد على معناها اللغوى.

وبالجملة فإنّ مال اللّه حمل كلمة المصحف على القرآن وجعله مبدأ لأحكام عديدة بعيدة عن الإنصاف.

۲- ومن جملتها كلمة «متواتر معنى»، فقد جهل مال اللّه بهذا الاصطلاح فكتب حول المجلسى:

«المجلسى يرى أنّ أخبار التحريف متواترة ولا سبيل إلى إنكارها وأنّ روايات التحريف تسقط أخبار الإمامة» «۱».

انظر إلى نص كلام المجلسى:

«إنّ الأخبار فى الباب متواترة معنى ... بل ظنّى أنّ الأخبار فى هذا الباب لا تقصر عن أخبار الإمامة فكيف يثبتوها بالخبر» «۲».

فقد فسّر مال اللّه عبارة المجلسى بما يحلو له فقال:

«أى كيف يثبتون الإمامة بالخبر إذا طرحوا أخبار التحريف» «۳».

فأوّلًا: نقل العلّامة المجلسى لفظ المتواتر مقيّداً بالمعنى ليدلّ على أنّه لا يريد كميّة روايات التحريف بالمعنى المتنازع فيه- أى تحريف فى ألفاظ القرآن بالنقيصة والتغيير- بل أراد بهذا التعبير ما يعم الاختلاف فى القراءة والتحريف المعنوى- المساوق للتفسير بالرأى- والمخالفة فى تأليف الآيات من حيث التقديم والتأخير و ... وعلى هذا كميّة أخبار التحريف بالمعنى المتنازع فيه قليلة وإنّها لا تكون إلّا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۰۳

أخبار آحاد كما صرّح به كثير من علماء الإمامية الذين تقدّم ذكرهم فى المقام الأوّل فى الفصل الثالث.

ثانياً: إنّ تفسير مال اللّه لعبارة المجلسى تفسير خاطى لأنّ المجلسى يقول: إنّ أخبار التغيير فى القرآن بالمعنى الأعم متواترة معنى ثم قال: فكيف يثبتونها بالخبر، يعنى إذا لم يتيسر بالاخبار المتواترة اثبات تغيير القرآن بالمعنى الأعم فلا نستطيع أن نثبت بالاخبار المتواترة الإمامة، وبعبارة أخرى إذا بلغت الأخبار حدّ التواتر فلا يبقى أى مجال للشك، ولا يعنى إنّه بالأخبار المتواترة معنىً فى تحريف القرآن، نثبت الإمامة لأنّه لم يبرهن المجلسى وسائر محققى الإمامية على مسألة الإمامة بأخبار تدل بظاهرها على التحريف أبداً، والشاهد على ذلك كتاب الحجة من بحار الأنوار للمجلسى والذى يضم خمس مجلدات (من المجلد ۲۳ إلى ۲۷) فمن أمعن النظر فيه لا يجد اثبات الإمامة بتلك الأخبار بل إنّ العلامة المجلسى عقد بحثاً فى المجلد ۹۲ من بحار الأنوار تحت عنوان: «فضل القرآن وإعجازه وأنّه لا يتبدل بتغير الأزمان» «۱» ويستند إلى إثبات ذلك بالآية: «إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون» (الحجر/ ۹) والآية: «لا يأتيه الباطل من بين يديه» (فصلت/ ۴۲).

وثمة نكتة جديدة بالذكر وهى أنّ كتاب تذكرة الأئمة الذى ذكر فيه السورتان الاسطورتان النورين والولاية ليس للعلّامة المجلسى بل لأحد الصوفية ويدعى محمدباقر بن محمد تقى اللاهيجى فاستغل مال اللّه وغيره مشاركة اسمه واسم أبيه مع العلّامة المجلسى فنسب ظلماً هذا الكتاب إلى العلّامة المجلسى «۲».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۰۴

د: عدم وقوف مال اللّه على مصادر أهل السنة

۱- اتّهم مال اللّه أبا القاسم الكوفى ومؤلف الإحتجاج بتحريف القرآن لنقلهم أخباراً من مصحف على عليه السلام غفلة منه أنّ أخبار هذا المصحف قد جاء ذكرها فى مصادر أهل السنة من قعود الإمام على فى البيت بعد وفاة رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وتدوينه المصحف من البداية وحتى النهاية على نسق تنزيله وعرضه الإمام هذا المصحف على الصحابة واستنكافهم من قبوله، ووجود هذه الأخبار فى هذا الصدد لا يعدّ دليلًا على تحريف القرآن الموجود كما مرّ البحث فيه مفصّلًا وإلّا يجب اتّهام جميع من نقل خبر ذاك المصحف من أهل السنة بالتحريف، أضف إلى ذلك أنّ العبارة التى نقلها مال اللّه عن أبى القاسم الكوفى «۱» لا صراحة فيها على تحريف ألفاظ القرآن.

۲- نقل مال اللّه أخبار مصحف عبد اللّه بن مسعود وإقدام عثمان الخليفة الثالث على احراق المصاحف وكراهية عبد اللّه بن مسعود من عرض مصحفه على عثمان، نقل كل هذا من كتاب حديقة الشيعة للأردبيلى، ومن هنا فإنّه يتهم الأردبيلى بالتحريف. وتجاهل أنّ هذه الأمور قد جاء ذكرها فى كتب أهل السنة «۲»، اضافة إلى ذلك- وعلى فرض أنّ كتاب حديقة الشيعة للأردبيلى «۳»- فإنّ العبارة التى نقلها مال اللّه من كتاب حديقة الشيعة لا تدل على تحريف القرآن بالمعنى المتنازع عليه «۴».

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۰۵

۳- ينقل مال اللّه عبارات من مقدمة تفسير القمى «۱» سعياً منه إلى اتهام القمى بالتحريف، ولكن ليست المقدمة ولا نصّ الكتاب بأجمعه للقمى كما مرّ البحث عنه مفصلًا «۲». إضافة إلى ذلك فإنّ بعض الأدلّة التى أقامها مال اللّه على هذا الاتّهام جاء ذكرها فى مصادر أهل السنة مثل قوله تعالى «يا أيّها الرسول بلّغ ما أنزل إليك من ربّك- فى علىّ- فإن لم تفعل ما بلّغت رسالته»، نقله السيوطى عن ابن مردويه عن مصحف عبد اللّه بن مسعود «۳» أو الآية ۱۱۱ من سورة الرعد والتى قرئت بهذا النحو «له معقّبات من خلفه ورقيب من يديه يحفظونه بأمر اللّه» وجاء ذكر هذه القراءة عن ابن عبّاس وعكرمة وزيد بن علىّ وآخرين فى كتب أهل السنة «۴».

۴- نقل مال اللّه فى الباب الثالث من كتابه بعنوان «نماذج من تحريفات الشيعة فى القرآن» ۲۰۸ رواية من كتاب فصل الخطاب للمحدث النورى وغضّ النظر عن كثير من الروايات التى أوردها النورى من مصادر أهل السنة لاثبات مزعومة التحريف، فكتب مال اللّه: «هذا آخر ما تيسّر جمعه من تحريفات الشيعة للقرآن» «۵» غافلًا عن أنّه لو كانت هذه الروايات دالّة على تحريف القرآن للزم على مال اللّه أن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۰۶

يتّخذ الانصاف ويكتب «نماذج من تحريفات أهل السنة فى القرآن» لأنّ الكثير من هذه الأحاديث بعينها أو بمضمونها جاءت فى كتب أهل السنة أنفسهم، وفى الواقع إنّها جزء من الروايات التى أوردها إحسان إلهى ظهير تحت عنوان «ألف حديث شيعى فى إثبات التحريف فى القرآن» وقد ذكرنا آنفاً مصادر هذه الروايات من كتب أهل السنة فى دراسة ونقد آراء إحسان إلهى ظهير وبيّنا أنّه ليس فيها دلالة على تحريف القرآن.

وذكر مال اللّه السورة الاسطورية، سورة الولاية وقال:

«ادعاءهم [أى الشيعة] أنّ هناك سورة اسمها سورة الولاية حذفها الصحابة من المصحف» «۱».

هذه السورة هى التى أثبتنا أن لا وجود لأىّ سند أو اسم أو ذكر لها فى كتب الشيعة وإنّها قد صيغت بأيدى أعداء الإسلام ثمّ طرحت فى أوساط المسلمين للتفريق بينهم «۲». ومن المؤسف أن بعض الصوفيين كاللاهيجى والمتوهمين للتحريف كالمحدث النورى انطلت

عليهم هذه الخديعة فنقولها فى كتبهم.

۷۷

۷سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۰۷

دراسة ونقد آراء آخرين

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۰۹

فى البداية كنت قد قررت التحقيق فى كلّ الكتب التى بحثت مسألة «تحريف القرآن» من وجهة نظر الشيعة- بشكل مستقل أو ضمنى- من حيث المنهجية والمحتوى، ومناقشتها ونقدها، وهذه الكتب- حسب علمى- هى:

۱- «الشيعة الإثنا عشرية وتحريف القرآن» لمحمد عبد الرحمن السيف الذى انهمك فيه ببحث مسألة تحريف القرآن عند الشيعة بشكل مستقل.

۲- «الشيعة الإمامية الإثنا عشرية فى ميزان الإسلام» لربيع بن محمد السعودى.

۳- «دراسة عن الفرق وتاريخ المسلمين» للدكتور أحمد محمد جلى.

۴- «التشيع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسى» لمحمد البندارى.

۵- «رجال الشيعة فى الميزان» لعبد الرحمن عبد اللَّه الزرعى.

۶- «موقف الرافضة من القرآن الكريم» لمامادوا كار امبيرى.

وهذه الكتب بحثت الأمر بشكل ضمنى، ولكننى بعد مطالعتى لهذه الكتب لم أجد ضرورة لمناقشتها ونقدها بشكل مفصل، لأننى بالبحث والتحقيق المفصلين

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۱۰

الذين أجريتهما فى الكتب الثلاثة المسبقة أعنى:

«اصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية» للدكتور القفارى و «الشيعة والقرآن» لإحسان إلهى ظهير و «الشيعة وتحريف القرآن» لمحمد مال اللَّه.

ومقايسة مواضيعها بمواضيع الكتب السابقة، لاحظت أن مواضيع هذه مماثلة لتلك الكتب التى نقدتها وتكراراً لها، وليس فيها كلام جديد يستحق المناقشة والنقد غير أن اسلوبهم المعروف فى النقد والمناقشة هو عدم الأمانة فى النقل وتقطيع العبارات وعدم الانصاف فى اصدار الأحكام والتزام جانب التعصب المخرب وكيل الشتائم والإهانات للشيعة كما هو ديدنهم فى هذا المجال.

ويصفون أنفسهم بأنّهم منصفين ومدققين فى هذا الأمر، وأنّ هدفهم كشف الحقائق للقرّاء، فمن جهة يحذّرون الآخرين من الشيعة ويدعونهم إلى التريّث، ومن جهة أخرى يضعون أنفسهم فى زمرة الناصحين الشفيقين، ويدعون الشيعة إلى التحدى والتوبة والتبرؤ من كتب الحديث والتفسير بالمأثور «۱».

وهؤلاء الأشخاص- مثل أسلافهم- ليسوا حياديين فى بحوثهم كما أنّهم ليسوا بصدد كشف الحقائق وبيان الواقعيات، حيث يستغلون وجود حديث فى كتب الشيعة يدل ظاهره على التحريف ويتجاهلون وجود هذا الحديث نفسه فى مصادر كتب أهل السنة الحديثية فينادون بحماس وحرارة ويكيلون الشتائم والألفاظ البذيئة والمستهجنة وتوجيه الإهانات الركيكة والمبتذلة للشيعة، متهمين إيّاهم بتحريف القرآن، وما أن يُجبهوا بوجود هذا الحديث بعينه فى كتب حديث أهل السنة ومصادرهم إلّاوتخمد أصواتهم وراحوا بهدوء يعالجون هذه الأحاديث بأساليب شتى فتارة يقولون بأنّه موضوع وأخرى يقولون إنّها نسخ التلاوة أو إنّه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۱۱

قراءة شاذة وبهذا وأمثاله ينهون الأمر.

وإليكم نماذج من هذه الأساليب الجائرة:

أ- كتب عبد الرحمن عبد اللّه الزرعی فی كتابه «رجال الشيعة فی الميزان» ما يأتی:

«ألف رواية شيعية تطعن فی القرآن فی كتبهم التی نشرها إحسان إلهی ظهير بعنوان «الشيعة والقرآن» فعلی أهل الخير أن يجودوا بما لديهم من أجل ترويج هذا الكتاب ونشره [أی: كتاب إحسان إلهی ظهير] بين المسلمين، وأن يتبنّوا ترجمته إلی اللغات الحية ليعمَّ النفع به» «۱».

لاحظتم فی نقد نظرية إحسان إلهی ظهير أن أكثر هذه الألف رواية المزعومة موجودة بعينها فی كتب أهل السنة، وبما أن مؤلف كتاب «رجال الشيعة فی الميزان» يتجاهل هذه الأمور فقد كتب: «ألف رواية شيعية تطعن فی القرآن».

ب- كتب ربيع بن محمد السعودی فی مقام كشف التناقض والكذب فی آراء الشيخ أبی جعفر الصدوق (رض) ما يأتی:

«كتب القمی الصدوق فی كتابه معانی الأخبار بسنده عن أبی يونس قال: «كتبت لعائشة مصحفاً فقالت: إذا مررت بآية الصلاة فلا تكتبها حتی أُمليها عليك. فلما مررت بها أملتها علیّ: «حافظوا علی الصلوات والصلاة الوسطی- وصلاة العصر-» فأی القولين يُصدّق؟ قول الصدوق بصيانة القرآن من التحريف أم وجود تلك الروايات فی كتبه؟ أم إنها التقية والكذب المكشوف؟» «۲».

وبعد أن اطّلع عبد الرحمن السيف مؤلف كتاب «الشيعة الاثنا عشرية وتحريف

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۱۲

القرآن» علی هذه الروايات بعينها فی كتب أهل السنة ومن جملتها سبعة عشر رواية من الألف رواية المزعومة «۱» (من الرقم ۱۰۷ إلی ۱۲۳) التی جاء فيها:

«حافظوا علی الصلوات والصلاة الوسطی- وهی صلاة العصر- وقوموا للّه قانتين» (البقرة: ۲۳۸) بزيادة- وهی صلاة العصر، للتفسير والبيان فقد قال:

«ونقول: إنّ «صلاة العصر» ممّا نسخ تلاوته، وتعتبر من القراءات الشاذة غير المتواترة» «۲».

ج- اعتبر محمد عبد الرحمن السيف وكذلك ربيع بن محمد السعودی قراءة «وآل محمد» فی آية «إنّ اللّه اصطفی آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران- وآل محمّد- علی العالمين» (آل عمران/ ۳۳) فی زمرة روايات تحريف القرآن التی وردت فی كتب الشيعة «۳» متغافلًا فی البداية عن وجودها فی كتب أهل السنة كذلك، ولكنه بعد أن أطلع مؤلف كتاب «موقف الرافضة من القرآن الكريم» علی وجود هذه القراءة بعينها فی كتب أهل السنة كتب ما يلی:

«إنّه كان فی مصحف عبد اللّه بن مسعود (رضی اللّه عنه) هذه الآية هكذا: «إنّ اللّه اصطفی آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران- وآل محمّد- علی العالمين» وهی من القراءات التی خالفوا فيها القراءات المشهورة»»

.علی هذا فليس مهمّاً فی نظر هؤلاء الأفراد أیّ تأويل لهذه الروايات يقع موقع القبول بل المهم عندهم والمعيار الحق لديهم أن كلّ رواية وردت فی كتب الشيعة تُعدّ

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۱۳

فی باب تحريف القرآن ولا تقبل أية معالجة أو توجيه لها من قبل علماء الشيعة.

أما إذا وردت هذه الروايات عينها فی كتب أهل السنة فإنّها تخرج من زمرة روايات التحريف وتوجيه علماء السنة لها سيقع موقع القبول الحسن.

د- وكنموذج علی ذلك انظر مرّة أخری إلی مؤلف كتاب «موقف الرافضة من القرآن الكريم» حيث يكتب:

«ومن الأخبار التی أوردها هذا الرافضی (أی علی بن عيسی الأربلی) ما رواه بسنده عن زر بن حبيش عن عبد اللّه بن مسعود حيث

قال: كنّا نقرأ على عهد رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم:

«يـا أيها الرسول بلّغ ما أنزل إليك من ربّك- إنّ عليّاً مولى المؤمنين- وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته» فجملـة «إنّ عليّاً مولى المؤمنين» هى ممّا تختلقه الرافضة من الكلمات فى القرآن لخدمة أغراضهم الباطلة ...» «۱».

لكن هـذه الرواية بعينها موجودة فى كتب أهل السـنة كذلك، فقد أوردها السـيوطى عن ابن مردويه عن ابن مسـعود بهذه الصورة «۲» وكذلك لما كان مامادوا كار امبيرى جاهلًا بهذا الأمر فقد عدّها من مختلقات الروافض.

ه- ونموذج آخر لهذا المؤلف نفسه انظر إلى ما يقول:

«أمّا الرافضـة الإثنا عشـرية فقـد ذهبوا- على عادتهم فى سلسـلة من محاولاتهم النيل من عظمـة القرآن الكريم وقـدره- إلى أنّ القرآن الكريم وقع فيه تحريف فى ترتيب آياته وسوره على يد أصحاب

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۱۴

رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم ...» «۱».

ثم وعلى سبيل المثال حول التحريف فى ترتيب آيات القرآن وسوره استناداً إلى كتب الشيعة حيث يكتب:

«ومنهـا قوله تعـالى: «يا مريم اقنتى لربّك واسـجدى واركعى مع الراكعين» (آل عمران/ ۴۳) قالوا: [أى الشـيعة] هى اركعى واسجدى» «۲».

غافلًا عن أنّ هـذا الترتيب بعينه الـذى ورد فى هذه الآية والذى اعتبره تحريفاً للقرآن ومحاولة الرافضة النيل من عظمة القرآن وقدره ... إلى آخر ادعاءاته؛ موجودة كذلك فى كتب أهل السنة كذلك، انظر إلى كلام السيوطى حيث يقول:

«اخرج ابن أبى داود فى المصاحف عن ابن مسعود إنّه كان يقرأ ...

واركعى واسجدى فى الساجدين» «۳».

ولابد إنّ مامادوا كار امبيرى لو اطلع على ذلك لقال إنّها خارجة عن موارد تحريف القرآن أو إنّها من القراءات الشاذة.

و- وكذلك نموذج آخر حول رواية مزعومة لسورة الإنشراح بالشكل الآتى:

«ألم نشرح لك صدرك* ووضعنا عنك وزرك- بعلى صهرك-».

فمؤلف كتاب: «الشيعة الإمامية الإثنا عشرية فى ميزان الإسلام» يعنى: ربيع بن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۱۵

محمد السعودى بعد أن أورد هذه الرواية من كتاب فصل الخطاب كتب ما يلى:

«نسـى هؤلاء الدجاجلـة [أى الشـيعة] إنّ علياً رضـى اللّه عنه تزوّج فاطمة رضـى اللّه عنها بعد الهجرة، والسورة مكية، إلّاما أعمى قلوب الكذّابين» «۱».

غافلًا عن أنّ مصـدر هـذا الحـديث هو كتاب «الأربعين» لاسعد بن ابراهيم الأربلى الحنبلى من علماء أهل السـنة «۲» وليس هناك أىّ مصدر آخر للحديث.

ز- ونموذج آخر فقد قالوا عن كبار علماء الشيعة أعنى الشيخ أبا جعفر الصدوق (ت/ ۳۸۱ ه.) والسيّد المرتضى (ت/ ۴۳۶ ه.) والشيخ الطوسى (ت/ ۴۶۰ ه.) وأبا على الطبرسى (ت/ ۵۴۴ ه.) الذين صرّحوا بكل وضوح بعدم وقوع التحريف لا بالزيادة ولا بالنقصان:

«هؤلاء متظاهرون بالإنكار لأنّ هؤلاء القائلين بعـدم التحريف قـد أثبتوا فى كتبهم ماهو مناقض لـذلك ... فلا محالـة هـذا القول صـدر عنهم تقية ...» «۳».

ألا يعلم هؤلاء القائلون بأنّ هذه الروايات قد أثبتت بعينها فى كتب أهل السنة؟

فهل يذكرون أهل السنة كذلك بهذه الأوصاف؟ فعلى سبيل المثال قال «ربيع بن محمد السعودى»:

«فالصدوق الذی أنکر التحریف هو الذی یروی بنفسه فی کتاب الخصال حدیثاً مسنداً متصلًا عن رسول اللَّه صلّی اللَّه علیه وسلّم یقول: یجیء یوم القیامة ثلاثة یشکون: المصحف والمسجد والعترة،

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۷۱۶

یقول المصحف: یا ربّ حرقونی ومزقونی ...

وأبو علی الطبرسی الذی ینکر بشدة التحریف هو نفسه یروی فی تفسیره أحادیث یعتمد فیها علی وقوع التحریف. ففی سورة النساء یعتمد علی نقصان کلمة (أجل مسمّی) من آیة النکاح فیقول: وقد روی جماعة عن الصحابة منهم أُبیّ بن کعب وعبد اللَّه بن مسعود إنّهم قرأوا: «فما استمتعتم به منهن- إلی أجل مسمّی- فآتوهنّ أجورهن» فهل تاب هؤلاء القائلون بعدم وقوع التحریف ...

وورد فی کتاب تحریر الوسیلة للخمینی ۱/ ۱۵۲ النص السابق ویقول: یکره تعطیل المسجد وقد ورد إنّه أحد الثلاثة الذین یشکون إلی اللَّه عزّ وجل. وهی نفس روایة القمی فی الثلاثة.

وأخیراً انظر إلی کلام الطوسی ... المتحمس لنفس التحریف قال فی تفسیر قوله تعالی: «إنّ اللَّه اصطفی آدم ونوحاً وآل إبراهیم وآل عمران علی العالمین» قال: فی قراءة «وآل محمد علی العالمین» وهذا تحریف ظاهر ولیست قراءة، وإذا کانت قراءة فأین هی؟!» «۱».

وما مادوا کار امبیری کتب فی کتاب «موقف الرافضة من القرآن حول هذا الموضوع مایلی:

«فهذا الصدوق الذی من أبرز المتظاهرین بالإنکار والذی صارت أقواله فی ذلک مرجع کل من جاء بعده ... فقد نقل فی کتبه اخباراً صریحةً فی تحریف القرآن لا تقبل أی تأویل.

وفی کتاب ثواب الأعمال روی بسنده عن أبی عبد اللَّه قال: «... إنّ سورة الأحزاب فضحت نساء قریش من العرب وکانت أطول من

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۷۱۷

سورة البقرة ولکن نقصوها وحرفوها» «۱».

نعم هؤلاء یصدرون أحکاماً کهذه دون تأمّل وتریث لأنّهم یتجاهلون أنّ هذه الروایات نفسها وردت فی کتب أهل السنة بأسانید متصلة «۲» فلذا لو واجههم أحدٌ بتلک الأحادیث التی وردت فی مصادر أهل السنة لسارعوا إلی القول بأنّ هذه الأحادیث خارجة من زمرة أحادیث تحریف القرآن ولَوجّهوها وأوّلوها بأنّها تقعُ موقع القبول!!

هذا، ولو أردنا أن نذکر أمثلة أخری عن کتمان الحقایق ونذکر غفلاتهم لطال بنا المقام مثل «حدیث مصحف الإمام علی» الذی لو نقله أی واحد من الشیعة لاتهمه هؤلاء بتحریف القرآن «۳».

غافلًا عن أنّ الحدیث عن هذا المصحف قد ورد کثیراً فی مصادر أهل السنة بحیث لم یستطع أی أحد انکاره ولکن هؤلاء لا یبحثون عن الحق ولیست لهم أذن صاغیة للحق.

علی أی حال هناک أدلّة کثیرة أخری تظهر أنّ هؤلاء الأشخاص غیر منصفین فی أحکامهم ولا علم لهم بعمق المواضیع ولیسوا فی صدد کشف الحقیقة بل یُقلّدُ کلّ منهم الآخر ویحاولون التشهیر والتسقیط.

ولو أردنا هنا أن نشرع بذکر هؤلاء فرداً فرداً مع ذکر الشواهد لأصبحت

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۷۱۸

المواضیع مکررّة ومملّة.

علی هذا فنکتفی من هذه الجهة بذکر فهرس للمباحث والتشبثات لهؤلاء الأشخاص الذین قد ناقشنا أقوالهم من قبل وفنّدناها فی نقدنا لآراء الدکتور القفاری ومحمد مال اللَّه وإحسان إلهی ظهیر کما لاحظتم من قبل، وسأورد الفهرس لمباحثهم فی مایلی لیتضح للجمیع أنّه لیس هناک نقطة جدیدة تستحق البحث من آراء هؤلاء:

۱- الضرب علی طبل «التقیة» والتشبث بعبارات بعض الأخباریین من دون أن یعرف حدود التقیة حیث تلاحظون إنّ موضوع التقیة هنا

منتف أساساً «۱».

۲- إدعاؤهم بأنّ من قال بعدم التحريف من الشيعة ليس إلّانزرٌ قليل وفی قولهم هذا متظاهرون بعدم التحريف وهم الصدوق والمرتضی والطوسی والطبرسی «۲» ويكفی فی هذا الباب مطالعة مبحث «شهادة علماء الإمامية بنزاهة القرآن عن التحريف» للوقوف علی حقيقة الأمر.

۳- عدم فهم لمعنی «حرّفوا كتاب اللَّه» فی الروايات والأدعية «۳» التی اثبتنا

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۱۹

بالشواهد والقرائن أنّ المراد بهذا التعبير فی أكثر الروايات هو تحريف المعنی وتفسير الآيات بغير ما أنزل اللَّه.

۴- الخلط البيّن بين كتب الحديث والتفسير بالمأثور؛ وكتب فقه الحديث أی الكتب التی هی فی صدد معالجة الروايات عن طريق دراسة أسانيدها ومضامينها، وبسبب هذا الخلط فقد اتهم هؤلاء من حيث لا يشعرون كثيراً من علماء أهل السنة من أصحاب الصحاح والمسانيد والسنن والتفسير بالمأثور بالتحريف إذ بحسب رأيهم فإنّ مجرد إيراد حديث ظاهر الدلالة علی التحريف (مهما كان هذا الحديث ضعيفاً أو كان ممكن التأويل) فی كتاب روائی فهو دالٌّ عندهم علی عقيدة صاحب الكتاب بتحريف القرآن «۱».

۵- التشبث بالسورتين المزعومتين النورين والولاية «۲» اللتين كما لاحظتم هما من صنع أيدی أعداء الدين وليس لها أی ذكر إلی ما قبل القرن الحادی عشر

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۲۰

للهجرة «۱».

۶- عدم معرفة هؤلاء بكلمة «مصحف» فی باب «مصحف فاطمة سلام اللَّه عليها» وخلطهم بين المعنی اللغوی والمعنی الاصطلاحی «۲».

۷- سرد الروايات من كتب الأحاديث والتفاسير بالمأثور للشيعة: كالكافی، الاحتجاج للطبرسی، بصائر الدرجات، تفسير العياشی، تفسير البرهان، التفسير المنسوب إلی علی بن إبراهيم القمی واتهام مؤلفيها بالقول بالتحريف «۳».

۸- إنكارهم علی من قال بأنّ من أهل السنة أيضاً من يقول بالتحريف «۴».

۹- إتهامهم سليم بن قيس، وأبی جعفر الأحول (مؤمن الطاق) بلا دليل وتقطيع عبارات الشيخ المفيد والفيض الكاشانی وآية اللَّه الخوئی «۵» و ... لغرض الوصول إلی هدفهم.

۱۰- التشبث بكلام الصوفية الذين لم يتفقهوا فی الدين ولا خبرة لهم به «۶».

۱۱- الدفاع عن نظرية «نسخ التلاوة» والهجوم المشفوع بالشتائم علی آية اللَّه

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۲۱

الخوئی لقوله: بأنّ القول «بنسخ التلاوة» والقول «بالتحريف»: واحدٌ، (علماً بأنّ أحداً منهم لم يجروا علی ذكر أدلّة السيد الخوئی علی إبطال مقولة «نسخ التلاوة» «۱» والردّ عليها وإبطالها.

۱۲- ادعاؤهم باشتراك الشيعة والسنة فی نظرية «نسخ التلاوة» «۲» للتغطية علی ضعفها، والتغاضی عن الإشكالات الواردة عليها من قبل بعض علماء السنة والشيعة.

هذه هی مباحث وادعاءات وأقاويل هؤلاء الأشخاص وكنّا قد تحدثنا عنها بشكل مفصّل ولا حاجة بنا إلی تكرارها، بل انّ أكثر مطالبهم مستندة بشكل تقليدی وبحسب الظاهر إلی كتاب «فصل الخطاب» للشيخ النوری من غير تدبر وتفكر وامعان بل من غير نصفة واعتدال وموضوعية «۳» بل واستغلّوا عثرة النوری

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۲۲

ليعمموه على طائفة كبيرة من المسلمين لها دور كبير ريادىّ فى حفظ كيان الأمّة وتراثها.

وفى الختام لا يسعنى إلّاأن أدعو كافة المخلصين والمنصفين من أبناء الأمّة الإسلامية للوقوف أمام الشبهات التى يثيرها المتعنتون الجاهلون للنيل من كرامة الأمّة وتراثها ووحدتها، كما وأدعوهم إلى التمسك بحبل اللّه وهو القرآن العظيم والاهتداء بهدى سيد المرسلين محمد عليه وعلى أصحابه المنتجبين ومن تبعهم بإحسان الصلاة والسلام إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد للّهربّ العالمين.

۷۷

۷سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۲۳

فهرس المصادر

القرآن الكريم

۱- آلاء الرحمن فى تفسير القرآن، محمد جواد البلاغى النجفى، ط. الثالثة، مكتبة الوجدانى، قم.

۲- الإتقان فى علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطى، مطبعة دار الندوة.

۳- أجوبة مسائل جار اللّه، عبد الحسين الموسوى، مطبعة النعمان، النجف، ط. الثالثة، ۱۳۸۶ ه.

۴- الاحتجاج على أهل اللجاج، أبو منصور أحمد بن على بن أبى طالب الطبرسى، تحقيق البهادرى، ط. قم، ۱۴۱۳.

۵- أحسن الحديث، سيّد على أكبر قريشى، ط. بنياد بعثت، ۱۳۷۰ ه.

۶- اختيار معرفة الرجال (المعروف برجال الكشى)، محمد بن الحسن الطوسى، تصحيح وتعليق ميرداماد الاسترآبادى، ط. قم.

۷- الأربعينيات لكشف أنوار القدسيّات، القاضى سعيد محمد بن محمد بن مفيد القمى، تصحيح نجفقلى حبيبى، ط ميراث مكتوب، ۱۳۸۱ ش.

۸- الإرشاد فى معرفة حجج العباد، لمحمد بن محمد بن النعمان (الشيخ المفيد)، ط.

المؤتمر العالمى لألفية الشيخ المفيد، قم، ۱۴۱۳ ه.

۹- أسئلة القرآن المجيد وأجوبتها، محمد بن أبى بكر الرازى الحنفى، تقديم محمد على الأنصارى، ۱۳۴۹ ش.

۱۰- الاستبصار فيما اختلف فيه الأخبار، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسى، تحقيق

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۲۴

حسن الموسوى الخرسانى، ۱۳۹۰ ه.

۱۱- الاستيعاب فى معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد اللّه بن عبد البر، تحقيق على بن محمد البجاوى، ط. مصر.

۱۲- اسد الغابة فى معرفة الصحابة، عزّ الدين على بن أبى الكرام المعروف بابن الأثير، ط. بيروت.

۱۳- الأصفى فى تفسير القرآن، محمد محسن الفيض الكاشانى، تحقيق محمد حسين درايتى ومحمد رضا نعمتى، ط. قم.

۱۴- أصل الشيعة وأصولها، ط. نجف.

۱۵- الاصول الستة عشر، قم، دار الشبسترى، ط. الثانية، ۱۴۰۵ ه.

۱۶- اصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية، دكتر ناصر بن عبد اللّه بن على القفارى، ط. الثانية، ۱۴۱۵ ه.

۱۷- أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، قم، ۱۴۱۶ ه.

۱۸- أطيب البيان، السيّد عبد الحسين الطيب، انتشارات إسلام، ط. الثانية، ۱۳۷۴ ه.

۱۹- الاعتقادات، أبو جعفر محمد بن على بن الحسين بن بابويه الصدوق، تصحيح عصام عبد السيّد، ط. المؤتمر العالمى لألفية الشيخ

المفيد، قم، ۱۴۱۳ ه.

۲۰- أعيان الشيعة، السيّد محسن الأمين، تحقيق وإخراج حسن الأمين، دار التعارف، بيروت، ۱۴۰۳ ه.

۲۱- الأمالی، ابو جعفر صدوق، تحقيق قسم الدراسات الاسلامية، مؤسسة البعثة، ط. قم، ۱۴۱۷ ه.

۲۲- أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى بن جابر البلاذری، تحقيق محمد باقر المحمودی، ط. الثانية، ۱۴۱۶ ه.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۲۵

۲۳- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوی)، عبد اللّه بن عمر البيضاوی، دار الكتب العلمية، بيروت، ۱۴۰۸ ه.

۲۴- الأنوار النعمانية، السيّد نعمة اللّه الجزائری، شركت جاب، تبريز.

۲۵- أنوار الهداية، الإمام روح اللّه الموسوی الخمينی، مؤسسة نشر وتنظيم آثار الإمام الخمينی، ط. قم.

۲۶- أوائل المقالات ومذاهب المختارات، محمد بن محمد بن النعمان (الشيخ المفيد)، تعليق فضل اللّه الزنجانی، ط. المؤتمر العالمی لألفية الشيخ المفيد، قم، ۱۴۲۳ ه.

۲۷- أهل البيت فی تفسير الثعلبی، عادل الكعبی، مركز البحوث والدراسات، بيروت، ۱۴۲۳ ه.

۲۸- أهل البيت فی المكتبة العربية، السيّد عبد العزيز الطباطبائی، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ۱۴۱۷ ه.

۲۹- الايضاح، الفضل بن شاذان الأزدی النيسابوری، تحقيق جلال الدين الحسينی الأرموی، منشورات جامعة طهران.

۳۰- أوثق الوسائل بشرح الرسائل، موسی تبريزی، انتشارات كتبی.

۳۱- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، محمد باقر بن محمد تقی المجلسی، ط. طهران.

۳۲- بحر الفوائد فی شرح الفرائد، ميرزا محمد حسن الآشتيانی، مطبعة مكتبة آية اللّه المرعشی النجفی، ۱۴۰۴ ه.

۳۳- بحوث فی تاريخ القرآن وعلومه، أبو الفضل مير محمدی، ط. بيروت، ۱۴۰۰ ه.

۳۴- بحوث مع أهل السنة والسلفية، مهدی الحسينی الروحانی، المكتبة الاسلامية.

۳۵- بررسی ونقد روايات تحريف در كتاب فصل الخطاب، مخطوط، رسالة علمية من جامعة تربيت مدرس بطهران.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۲۶

۳۶- البرهان فی تفسير القرآن، السيّد هاشم الحسينی البحرانی، ط. اسماعيليان، قم.

۳۷- البرهان فی علوم القرآن، بدرالدين زركشی، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، ط. الثانية، بيروت، دار المعرفة.

۳۸- بصائر الدرجات فی فضائل آل محمد، محمد بن الحسين الصفار القمی، تصحيح محسن كوجه باغی، قم، ۱۴۰۴.

۳۹- بعض مثالب النواصب فی نقض بعض فضائح الروافض، عبد الجليل قزوينی رازی، تصحيح محدّث ارموی، تهران، ۱۳۵۸ ه. ش.

۴۰- بغية الطلب فی تاريخ حلب، ابن العديم، تحقيق الدكتور سهيل زكار، دمشق، ۱۴۰۹ ه.

۴۱- بناء المقالة الفاطمية فی نقض الرسالة العثمانية، السيّد احمد بن موسی بن طاووس، تحقيق السيّد علی العدنانی، قم ۱۴۱۱ ه.

۴۲- البيان فی تفسير القرآن، السيّد أبو القاسم الموسوی الخوئی، ط. طهران، ۱۳۶۴ ش.

۴۳- تاريخ الإسلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبی، تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمری، ط. بيروت، ۱۴۰۹ ه.

۴۴- تاريخ الأمم والملوك (تاريخ الطبری)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبری، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. بيروت.

۴۵- تاريخ بغداد أو مدينة السلام، أحمد بن علی الخطيب البغدادی، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

۴۶- تاريخ الخلفاء، جلال الدين عبد الرحمن السيوطی، ط. بيروت.

۴۷- تاريخ شيعة و فرقه‌های اسلامی تا قرن چهارم، محمدجواد مشكور، ط. ششم، تهران، انتشارات اشراق، ۱۳۶۸ ش.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۲۷

۴۸- تاريخ طبرستان، بهاء الدين محمد بن حسن بن اسفنديار، بتصحيح عباس اقبال آشتيانى، ۱۳۶۶ ه.

۴۹- تاريخ القرآن، محمد عزّت دروزه، ترجمه محمدعلى فشاركى، تهران، مركز نشر انقلاب، ۱۴۰۲ ه.

۵۰- تاريخ مدينة دمشق، أبو القاسم على بن الحسن بن هبة اللّٰه المعروف بابن عساكر، تحقيق على شيرى، ط. بيروت، ۱۴۱۵ ه.

۵۱- تاريخ المدينة المنورة، ابو زيد عمر بن شبّه، تحقيق فهيم محمد شلتوت، ط. قم، ۱۴۱۰ ه.

۵۲- تأويل مختلف الحديث، ابو محمد عبد اللّٰه بن مسلم بن قتيبة، ط. بيروت، دار الكتب العلمية.

۵۳- تأويل مشكل القرآن، عبد اللّٰه بن مسلم بن قتيبة، ط. الثالثة، بيروت، ۱۴۰۱ ه.

۵۴- التبيان فى تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسى، ط. دار احياء التراث العربى، بيروت، ۱۴۰۲ ه.

۵۵- اتحاف فضلاء البشر فى قراءة أربع عشر،

۵۶- تحرير تقريب التهذيب، أحمد بن على بن حجر العسقلانى، تأليف الدكتور بشار عوّاد معروف و الشيخ شعيب الارنووط، ط. بيروت، ۱۴۱۷ ه.

۵۷- تحفة الاثنى عشرية، شاه عبد العزيز دهلوى، تهذيب السيد محمود الشكرى الآلوسى، تحقيق محب الدين الخطيب، ط. مركز البحث العلمى وإحياء التراث، مكة، ۱۴۰۰ ه.

۵۸- التحقيق فى كلمات القرآن الكريم، حسن المصطفوى، ط. طهران، ۱۳۶۰ ه. ش.

۵۹- التحقيق فى نفى التحريف عن القرآن الشريف، السيّد على الحسينى الميلانى، ط.

الثانية، قم، ۱۴۱۷ ه.

۶۰- تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى، جلال الدين عبد الرحمن السيوطى، تحقيق الدكتور احمد عمر هاشم، بيروت، ۱۴۰۵ ه.

۶۱- تدوين السنة الشريفة، السيد محمدرضا الجلالى.

۶۲- تدوين القرآن، على الكورانى العاملى، دار القرآن الكريم، قم.

۶۳- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، شيخ آغا بزرك طهرانى، ط. دانشگاه تهران، ۱۳۴۳ ش.

۶۴- تذكرة الائمة، محمد باقر بن محمد تقى اللاهيجى، ط. طهران، ۱۳۹۲ ه.

۶۵- تذكرة الحفاظ، ابو عبد اللّٰه شمس الدين الذهبى، دار احياء التراث العربى، بيروت.

۶۶- تذكرة الخواص (المعروف بتذكرة خواص الامة)، يوسف بن فرغلى سبط ابن الجوزى، مكتبة نينوى، طهران.

۶۷- تذكرة الفقهاء، الحسن بن يوسف بن المطهر، مؤسسة آل البيت لاحياء التراث ط. ۱۴۱۴ ه.

۶۸- ترجمة الإمام على عليه السلام من تاريخ دمشق، ابن عساكر، تحقيق محمد باقر المحمودى، ط. الثالثة، بيروت، ۱۴۰۰ ه.

۶۹- التشيع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسى، محمد البندارى، دار عمار، عمان، ط. الثالثة.

۷۰- تصحيح الاعتقادات (شرح اعتقادات الصدوق)، محمد بن محمد بن نعمان، تحقيق حسين دركاهى.

۷۱- التعليقة على كتاب الكافى، محمدباقر الحسينى (المشتهر بالداماد)، تحقيق السيد مهدى رجائى، قم، ۱۴۰۳ ه.

۷۲- تفسير البلابل والقلاقل، أبو المكارم محمد بن أبى الفضل حسنى، ط. الثالثة، ۱۹۸۱ م.

۷۳- تفسير الجلالين، جلال الدين محمد بن أحمد المحلى وجلال الدين السيوطى، ط. مكتبة العلوم الدينية، بيروت.

۷۴- تفسیر شریف لاهیجی، محمد بن الشریف لاهیجی، تصحیح میر جلال الدین حسینی أرموی.

۷۵- تفسیر الصافی، محمد محسن الشهیر بالفیض الکاشانی، مطبعهٔ دار المرتضی، ۱۴۰۵ ه. ش.

۷۶- تفسیر القرآن العظیم، أبو الفداء إسماعیل بن کثیر القرشی الدمشقی، ط. بیروت، ۱۴۰۲ ه.

۷۷- تفسیر القرآن العظیم (تفسیر ابن أبی حاتم الرازی)، ابن أبی حاتم الرازی، ط. بیروت، تحقیق اسعد محمد الطیب، المکتبهٔ العصریهٔ، ۱۴۱۹ ه.

۷۸- تفسیر القرآن الکریم، محمد بن إبراهیم صدر الدین الشیرازی، تصحیح محمد خواجوی، انتشارات بیدار، قم، ۱۳۶۱ ه. ش.

۷۹- تفسیر القرآن الکریم (الشهیر بتفسیر المنار)، السیّد محمد رشید رضا، ط.

بیروت.

۸۰- تفسیر القرآن الکریم (الشهیر بتفسیر ابن عربی)، محیی الدین بن عربی، تحقیق الدکتور مصطفی غالب، ط. بیروت، ۱۹۷۸ م.

۸۱- تفسیر القمی، علی بن إبراهیم القمی، تصحیح السیّد طیب الموسوی الجزائری، ط. قم، ۱۴۰۴ ه.

۸۲- التفسیر الکبیر، تقی الدّین أحمد بن تیمیهٔ، تحقیق الدکتور عبد الرحمن عمیره، ط. بیروت، ۱۴۰۸ ه.

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۷۳۰

۸۳- التفسیر الکبیر، الفخر الرازی، ط. الثالثهٔ، بیروت.

۸۴- تفسیر کنز الدقائق وبحر الغرائب، محمد بن محمد رضا القمی المشهدی، تحقیق حسین درکاهی، دار الثقافهٔ والإرشاد الإسلامی.

۸۵- تفسیر المعین، نور الدّین محمد بن مرتضی الکاشانی، تصحیح علی أکبر الغفاری.

۸۶- تفسیر النسائی، أحمد بن شعیب بن علی النسائی، تحقیق صبری بن عبد الخالق الشافعی وسیّد بن عباس الجلیمی، ط. بیروت، ۱۴۱۰ ه.

۸۷- تفسیر النسفی، عبد اللَّه بن احمد بن محمود النسفی، ط. دار الکتاب العربی، بیروت، ۱۴۰۲ ه.

۸۸- تفسیر نور الثقلین، ابن جمعه العروسی الحویزی، تصحیح السیّد هاشم الرسول المحلاتی، ط. قم.

۸۹- التفسیر والمفسرون، الدکتور محمد حسین الذهبی، ط. الثانیهٔ، ۱۳۹۶ ه.

۹۰- تقیید العلم، أبو بکر احمد بن علی بن ثابت الخطیب البغدادی، تحقیق یوسف العش، ط. الثانیهٔ، ۱۹۷۴ م.

۹۱- التمهید فی علوم القرآن، محمد هادی معرفهٔ، ط. قم، ۱۳۹۶ ه.

۹۲- تنویر الحوالک شرح علی موطأ مالک، جلال الدین عبد الرحمن السیوطی، ط.

بیروت.

۹۳- تهذیب الاحکام فی شرح المقنعهٔ، ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسی، تعلیق حسن الموسوی الخرسان، ط. قم، ۱۳۶۴ ه. ش.

۹۴- تهذیب الاصول، الإمام روح اللَّه الخمینی، تقریر الشیخ جعفر السبحانی، مؤسسهٔ اسماعیلیان، قم، ۱۳۸۰ ه.

۹۵- تهذیب الکمال فی أسماء الرجال، جمال الدین أبو الحجاج یوسف المزی، تحقیق

سلامهٔ القرآن من التحریف، ص: ۷۳۱

الدکتور بشار عوّاد معروف، ۱۴۱۳ ه.

۹۶- التوحید، أبو جعفر محمد بن علی بن بابویه القمی، تصحیح السیّد هاشم الطهرانی، منشورات جامعهٔ المدرسین.

۹۷- توشیح التفسیر فی قواعد التفسیر والتأویل، محمد بن سلیمان التنکابنی، تحقیق جعفر السعیدی، قم، ۱۴۱۱ ه.

۹۸- جامع البیان عن تأویل آی القرآن، أبو جعفر محمد بن جریر الطبری، ط.

بیروت، ۱۴۰۸ ه.

۹۹- جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد البر، ط. دار الكتب بيروت.
۱۰۰- الجامع الصحيح (سنن الترمذى)، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سوره، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط. بيروت.
۱۰۱- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى، ط. دار الكتاب العربى، القاهرة، ۱۳۸۷ ه.
۱۰۲- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن الرازى، ط. ۱۳۷۲ ه.
۱۰۳- جلاء الأذهان وجلاء الأحزان (المشهور بتفسير گازر)، أبو المحاسن الحسين بن الحسن الجرجانى، تحقيق محدث أرموى.
۱۰۴- جوامع الجامع فى تفسير القرآن الكريم، أبو على الفضل بن الحسن الطبرسى، ط. الثالثة، مكتبة الكعبة، تهران، ۱۳۶۲ ه.
۱۰۵- جوامع السيرة النبوية، ابن حزم الأندلسى، ط. بيروت، ۱۴۰۳.
۱۰۶- حجّة التفاسير وبلاغ الإكسير، السيّد عبد الحجة البلاغى، قم، ۱۳۴۵.
۱۰۷- حقائق هامة حول القرآن الكريم، السيّد جعفر مرتضى العاملى، مؤسسة النشر الإسلامى، قم.
۱۰۸- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد اللَّه الاصبهانى، ط.
سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۳۲
الخامسة، بيروت، ۱۴۰۷ ه.
۱۰۹- الحياة، محمد رضا الحكيمى وأخويه، دفتر نشر فرهنگ اسلامى، طهران.
۱۱۰- الخراج والجرائح، قطب الدين الراوندى، تحقيق مؤسسة الإمام المهدى، قم، ۱۴۰۹ ه.
۱۱۱- خصائص أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى، تحقيق محمد الكاظم المحمودى، ط. قم، ۱۴۱۹ ه.
۱۱۲- خصائص الوحى المبين، يحيى بن الحسن الحلى (المعروف بابن البطريق)، تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودى، ط. إيران.
۱۱۳- الخطوط العريضة، محب الدين الخطيب، دار طيبة، ط. الثامنة، الرياض.
۱۱۴- حقائق التأويل فى متشابه التنزيل، السيد الشريف الرضى، شرح محمد الرضا آل كاشف الغطاء، دار الكتب الاسلامية، قم.
۱۱۵- خلاصة الأقوال فى معرفة الرجال، الحسن بن يوسف بن على بن المطهر، منشورات الرضى، قم.
۱۱۶- خلاصة منهج الصادقين، ملا فتح اللَّه الكاشانى، تصحيح ميرزا أبو الحسن الشعرانى، انتشارات اسلامية، تهران، ۱۳۶۳ ه.
۱۱۷- دبستان مذاهب، موبد كيخسرو اسفنديار، به اهتمام رحيم رضازاده ملك، ط.
كتابخانه طهورى، طهران، ۱۳۶۲ ه. ش.
۱۱۸- دراسة عن الفرق وتاريخ المسلمين الخوارج والشيعة، الدكتور أحمد محمد جلى، ط. الثانية، الرياض، ۱۴۰۸ ه.
۱۱۹- در پيرامون اسلام، أحمد كسروى، كتابفروشى پايدار، ۱۳۳۴ ه. ش.
۱۲۰- الدر المنثور فى التفسير بالمأثور، جلال الدين عبد الرحمن السيوطى، ط. دار الفكر، بيروت، ۱۴۰۳.
سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۳۳
۱۲۱- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقى، تخريج الدكتور عبد المعطى قلعجى، بيروت، ۱۴۰۵.
۱۲۲- دُمية القصر وعصرة أهل العصر، على بن الحسن الباخرزى، تحقيق الدكتور محمد التونجى، دار الجيل، بيروت، ۱۴۱۴. ه.
۱۲۳- ديوان دين در تفسير قرآن مبين، حبيب اللَّه نوبخت، طهران، ۱۳۵۲ ه. ش.
۱۲۴- الذريعة إلى أصول الشيعة، الشريف المرتضى علم الهدى على بن الحسين الموسوى، تصحيح الدكتور أبو القاسم كرجى، جامعة طهران، ۱۳۴۶ ه. ش.

۱۲۵- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، آغا بزرك الطهرانی، ط. طهران.

۱۲۶- الذخيرة فی علم الكلام، الشريف المرتضی علم الهدی، علی بن الحسين الموسوی، تحقيق السيّد أحمد الحسينی، مؤسسة النشر الإسلامی، ۱۴۱۱ ه.

۱۲۷- ذم الكلام وأهله، أبو إسماعيل عبد اللَّه الهروی، تحقيق عبد الرحمن بن عبد العزيز الشِّبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، ۱۴۱۶. ه.

۱۲۸- رجال الشيعة فی الميزان، عبد الرحمن عبد اللَّه الزرعی، الكويت، دار الأرقم، ط. الأولی، ۱۴۰۳. ه.

۱۲۹- رجال النجاشی، أبو العباس أحمد بن علی النجاشی، تحقيق محمد جواد النائينی، بيروت، ۱۴۰۸ ه.

۱۳۰- رسائل الشريف المرتضی، اعداد السيد مهدی الرجائی، نشر دار القرآن الكريم، قم، ۱۴۰۵ ه.

۱۳۱- رسالة بيان عدد تأليفات علامه مجلسی، سيد محمد حسين خاتون‌آبادی، تحقيق سيد مهدی رجائی، مكتبة آية اللَّه المرعشی النجفی، ۱۴۱۲ ه.

۱۳۲- رسالة فی الردّ علی الرافضة، محمد بن عبد الوهاب، تحقيق الدكتور ناصر بن سعد الرشيد، مركز البحث العلمی وإحياء التراث الإسلامی، مكة، ۱۴۰۰ ه.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۳۴

۱۳۳- رسالة فی الردّ علی الرافضة، أبو حامد محمد المقدسی، تحقيق عبد الوهاب خليل الرحمن، الهند، دار السلفية، ۱۴۰۳ ه.

۱۳۴- روان جاويد در تفسير قرآن، ميرزا محمد ثقفی تهرانی، انتشارات برهان.

۱۳۵- روح المعانی فی تفسير القرآن العظيم والسبع المثانی، شهاب الدين محمود الآلوسی، تصحيح محمد حسين العرب، دار الفكر، بيروت، ۱۴۱۷ ه.

۱۳۶- الروضة من الكافی، أبو جعفر محمد بن يعقوب الكلينی، تصحيح وتعليق، علی أكبر الغفاری، ط. الرابعة، ۱۳۶۲ ه. ش.

۱۳۷- روضات الجنّات فی أحوال العلماء والسادات، ميرزا محمد باقر الموسوی الخونساری، ط. قم.

۱۳۸- روض الجِنان وروح الجَنان فی تفسير القرآن، حسين علی بن علی الخزاعی النيسابوری، نشر بنياد پژوهشهای اسلامی، ۱۳۶۷ ه. ش.

۱۳۹- رياض العلماء وحياض الفضلاء، ميرزا عبد اللَّه أفندی، تحقيق سيد أحمد حسينی، مطبعة خيام، قم، ۱۴۰۱ ه.

۱۴۰- ريحانة الأدب، محمد علی مدرس، طهران، نشر خيام، ۱۳۶۹ ش.

۱۴۱- سرّ العالمين وكشف ما فی الدارين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالی (مطبوع ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالی)، ط. بيروت، ۱۴۱۸ ه.

۱۴۲- سعد السعود، رضی الدين علی بن موسی بن جعفر بن طاووس، منشورات الرضی، قم، ۱۳۶۳ ه. ش.

۱۴۳- سفينة البحار ومدينة الحكم والآثار، الشيخ عباس القمی، ط. بيروت، ۱۴۰۵ ه.

۱۴۴- سنن الدارمی، أبو محمد عبد اللَّه بهرام الدارمی، دار إحياء السنة النبوية.

۱۴۵- السنن الكبری، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علی البيهقی، اعداد الدكتور

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۳۵

يوسف عبد الرحمن المرعشلی، ط. بيروت.

۱۴۶- السنن الكبری، أبو عبد الرحمن احمد بن شعيب النسائی، تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداری وسيّد كسروی حسن، ط. بيروت، ۱۴۱۱ ه.

۱۴۷- سواطع الإلهام، أبو الفيض الفيضى الناكورى، تحقيق سيّد مرتضى آية اللّه‌زاده الشيرازى، مطبعة ياران، ۱۴۱۷ ه.
۱۴۸- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى، أشرف على تحقيق الكتاب، شعيب الأرنؤوط، ط. الرابعة، بيروت، ۱۴۰۶ ه.
۱۴۹- السيرة النبويّة، أبو محمد عبد الملك بن هشام، بشرح الوزير المغربى، تحقيق الدكتور سهيل زكار، ط. بيروت، ۱۴۱۲ ه.
۱۵۰- السيرة النبويّة وأخبار الخلفاء، أبو حاتم محمد بن حبّان البستى، تصحيح السيّد عزيز بك وجماعة من العلماء، ط. بيروت، ۱۴۰۷ ه.
۱۵۱- الشافى فى الإمامة، الشريف المرتضى، على بن الحسين الموسوى، تحقيق السيّد عبد الزهراء الحسينى الخطيب، ط. مؤسسة الصادق، طهران، ۱۴۱۰ ه.
۱۵۲- الشافى فى شرح الكافى، عبد الحسين المظفر، مكتبة الغرى بالنجف.
۱۵۳- شرح جامع على الكافى، محمد صالح المازندرانى، تعليق ميرزا أبو الحسن الشعرانى، ط. طهران، ۱۳۸۸ ه.
۱۵۴- شرح السنّة، الحسين بن مسعود البغوى، تحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط، ط. الثانية، بيروت، ۱۴۰۳ ه.
۱۵۵- شرح أصول الكافى، محمد بن إبراهيم صدر الدين الشيرازى، مكتبة المحمودى، ط. طهران، ۱۳۹۱ ه.
۱۵۶- شرح معانى الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوى الحنفى، تحقيق محمد زهرى النجارى، ط. بيروت، ۱۴۰۷ ه.
سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۳۶
۱۵۷- الشفاء بتعريف حقوق المصطفى، القاضى عياض، تحقيق على محمد البجاوى، ط بيروت.
۱۵۸- شيخ المضيرة أبو هريرة، محمود أبو ريّة، ط. الثالثة، مصر.
۱۵۹- الشيعة الاثنا عشرية وتحريف القرآن، محمد عبد الرحمن السيف.
۱۶۰- الشيعة الامامية الإثنا عشرية فى ميزان الاسلام، ربيع بن محمد السعودى، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط. الثانية، ۱۴۱۴ ه.
۱۶۱- الشيعة والقرآن فى الميزان محاكمة، بقلم س. خ، نشر نادى الخاقانى، بيروت، دار الزهراء، ۱۹۷۷ م.
۱۶۲- الشيعة وتحريف القرآن، محمد مال‌اللّه، مكتبة ابن تيمية، ط. الثالثة، ۱۴۰۹ ه.
۱۶۳- شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، عبيد اللّه بن عبد اللّه بن أحمد الحاكم الحسكانى، تحقيق محمد باقر المحمودى، ط. مجمع احياء الثقافة الإسلامية، قم، ۱۴۱۱ ه.
۱۶۴- الصافى فى تفسير القرآن، المولى محسن الشهير بالفيض الكاشانى، تصحيح الشيخ حسين الأعلمى، ط. مشهد.
۱۶۵- صحيح البخارى، محمد بن إسماعيل البخارى، ط. بيروت، دار إحياء التراث العربى.
۱۶۶- صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى، ط.
بيروت.
۱۶۷- صحيح مسلم بشرح النّووى، ط. بيروت، ۱۴۰۷ ه.
۱۶۸- الصراط المستقيم الى مستحقى التقديم، زين الدين البياضى العاملى، تصحيح محمد باقر البهبودى، المكتبة المرتضوية.
۱۶۹- الصواعق المحرقة فى الردّ على أهل البدع والزندقة، أحمد بن حجر الهيثمى
سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۳۷
المكى، تخريج عبد الوهاب عبد اللطيف، ط. القاهرة.
۱۷۰- صيانة القرآن عن التحريف، محمد هادى معرفة، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامى، ط. قم، ۱۴۱۸ ه.
۱۷۱- ضياء التفاسير: محمدصادق الموسوى الخوانسارى، ط. طهران.

۱۷۲- طبقات الحنابلة، أبو الحسين محمد بن أبی يعلی، ط. دار المعرفة، بيروت.

۱۷۳- طبقات الزيدية، إبراهيم بن القاسم بن محمد، مخطوط، مكتبة إحياء الثقافة الإسلامية، رقم ۲۱۵.

۱۷۴- طبقات الشافعية، تقی الدين أبو بكر بن أحمد بن القاضی، تصحيح الدكتور الحافظ عبد العليم خان، ط. بيروت، عالم الكتب.

۱۷۵- الطبقات الكبری، محمد بن سعد بن منيع، ط. دار الكتب، بيروت، ۱۴۰۵ ه.

۱۷۶- عدّة الداعی ونجاح الساعی: أحمد بن محمد بن فهد الحلی، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، ۱۴۲۰ ه.

۱۷۷- العدّة فی الأصول، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسی، تحقيق محمد رضا الأنصاری القمی، ط. مؤسسة البعثة، قم، ۱۳۷۶ ه. ش.

۱۷۸- العروة الوثقی فی تفسير سورة الحمد، محمد بن الحسين الحارثی (الشيخ البهائی)، تحقيق مركز الأبحاث والدراسات الاسلامية، ط. بوستان كتاب، قم، ۱۴۲۲ ه.

۱۷۹- العسل المصفی من تهذيب زين الفتی فی شرح سورة هل أتی، أحمد بن محمد بن أحمد العاصمی، تهذيب وتعليق، محمد باقر المحمودی، ط. قم، ۱۴۱۸ ه.

۱۸۰- علل الشرائع، أبو جعفر محمد بن علی بن الحسين بن بابويه القمی (الصدوق)، مكتبة الداوری، قم، ۱۳۸۵ ه.

۱۸۱- علوم الحديث ومصطلحه، الدكتور صبحی الصالح، ط. الثامنة عشرة،

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۳۸

بيروت، ۱۹۹۱ م.

۱۸۲- علوم القرآن عند المفسرين، إعداد مركز الثقافة والمعارف القرآنية، ط. مكتب الإعلام الإسلامی، قم، ۱۴۱۷ ه.

۱۸۳- عمدة القاری شرح صحيح البخاری، المشهور باسم شرح العينی علی البخاری، ط. دار الفكر، بيروت، ۱۴۰۵ ه.

۱۸۴- عيون أخبار الرضا عليه السلام، أبو جعفر محمد بن علی بن بابويه القمی (الصدوق)، التحقيق مؤسسة الإمام الخمينی، ۱۴۱۳ ه.

۱۸۵- عيون المعجزات، حسين بن عبد الوهاب، ط. بيروت، ۱۴۰۳ ه.

۱۸۶- غاية السؤل فی سيرة الرسول، عبد الباسط الحنفی، تحقيق محمد كمال الدين عز الدّين، ط. بيروت، ۱۴۰۸ ه.

۱۸۷- غاية النهاية فی طبقات القرّاء، شمس الدين محمد بن محمد بن الجزری، عُنی بنشره برجستراسر، ۱۳۵۲ ه.

۱۸۸- الغدير فی الكتاب والسنة والأدب، عبد الحسين أحمد الأمينی النجفی، ط.

طهران، ۱۳۶۶ ه.

۱۸۹- غرر الفوائد ودرر القلائد (أمالی المرتضی)، الشريف المرتضی علی بن الحسين الموسوی، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. الثانية، بيروت، ۱۳۷۸ ه.

۱۹۰- الغنية، عبد القادر الجيلانی، ط. الأولی، بيروت، ۱۴۱۷ ه.

۱۹۱- فتح الباری بشرح صحيح البخاری، أحمد بن علی بن حجر العسقلانی، ط.

بيروت.

۱۹۲- فتح القدير الجامع بين فنّی الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علی بن محمد الشوكانی، ط. دار المعرفة، بيروت.

۱۹۳- فتح الملك العلی بصحة حديث باب مدينة العلم علی، أحمد بن محمد بن

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۳۹

الصديق الغماری، المطبعة الإسلامية، الأزهر، مصر.

۱۹۴- الفرقان، محمد عبد اللطيف بن الخطيب، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ۱۳۶۷ ه.

۱۹۵- الفرقان فی تفسیر القرآن بالقرآن والسنة، الدكتور محمد الصادقی، انتشارات فرهنگ اسلامی، ۱۳۶۵ ه. ش.
۱۹۶- الفصل فی الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علی بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهری، تحقیق الدكتور محمد إبراهیم نصر، ط. دار الجیل، بیروت، ۱۴۰۵ ه.
۱۹۷- فصل الخطاب فی إثبات تحریف كتاب ربّ الأرباب، میرزا حسین بن محمد تقی النوری، الطبعة الحجریة، ۱۲۹۸ ه.
۱۹۸- الفصول المختارة من العیون والمحاسن، الشریف المرتضی علم الهدی علی بن الحسین الموسوی، ط. قم، ۱۴۱۳ ه.
۱۹۹- الفصول المهمة فی تألیف الأمة، السیّد عبد الحسین شرف الدین، ط. النجف، ۱۳۷۵ ه.
۲۰۰- الفضائل، سدید الدین شاذان بن جبرائیل، ط. النجف، ۱۳۸۱ ه.
۲۰۱- فضائل أمیر المؤمنین علی، أحمد بن حنبل، ط. بیروت.
۲۰۲- فضائل القرآن، أبو عبید القاسم بن سلام، تحقیق وتعلیق وهبی سلیمان خارجی، ط. بیروت، ۱۴۱۱ ه.
۲۰۳- فضائل القرآن، محمد بن أیوب بن ضریس، تحقیق عروة بدیر، دار الفكر، دمشق، ۱۴۰۸ ه.
۲۰۴- فهرست نسخه‌های خطی، كتابخانه مركزی ومركز اسناد دانشگاه تهران، محمد تقی دانش‌پژوه، تهران، دانشگاه تهران، ۱۳۵۷ ش.
۲۰۵- الفیض القدسی فی ترجمة العلامة المجلسی، میرزا حسین نوری، مطبوع فی بحار
سلامة القرآن من التحریف، ص: ۷۴۰
الأنوار، ج ۱۰۵.
۲۰۶- فقه القرآن، قطب الدین سعید بن هبة اللّه الراوندی، تحقیق السید أحمد الحسینی، ط. قم، ۱۴۰۵ ه.
۲۰۷- القرآن الكریم وروایات المدرستین، السیّد مرتضی العسكری، ط. دانشكده اصول الدین، قم، ۱۴۱۶ ه.
۲۰۸- القرآن مصون عن التحریف، الشیخ الصافی، ط. دار القرآن الكریم، قم، ۱۴۱۲ ه.
۲۰۹- فتح القدیر الجامع بین فنّی الروایة والدرایة من علم التفسیر، محمد بن علی بن محمد الشوكانی، ط. بیروت.
۲۱۰- الفهرست، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسی، ط. الثالثة، بیروت، ۱۴۰۳ ه.
۲۱۱- فی ظلال القرآن، سید قطب، ط. الناشرة، بیروت، ۱۴۰۲ ه.
۲۱۲- الكاشف فی معرفة من له روایة فی كتب السنة، أبو عبد اللّه الذهبی، تحقیق عزت علی عطیة وموسی محمد علی الموشی، ط. مصر.
۲۱۳- الكافی، أبو جعفر محمد بن یعقوب الكلینی، تصحیح علی أكبر الغفاری، دار الكتب الاسلامیة، ط. الثالثة، ۱۳۸۸ ه.
۲۱۴- الكبریت الأحمر فی علوم الشیخ الأكبر، عبد الوهاب بن أحمد بن علی الشعرانی (المطبوع بهامش الیواقیت والجواهر) ط. مصر.
۲۱۵- كتاب الأصول الستة عشر، منشورات دار الشبستری، قم، ۱۴۰۵.
۲۱۶- كتاب اللّه وأهل البیت فی حدیث الثقلین من مصادر أهل السنة، لجنة التحقیق فی مسألة الإمامة، ط. مدرسة الإمام باقر العلوم، قم، ۱۴۲۲ ه.
۲۱۷- كتاب بلاغات النساء، ابن أبی طاهر طیفور، انتشارات الشریف الرضی، قم.
۲۱۸- كتاب التفسیر (تفسیر العیاشی)، أبو نصر محمد بن مسعود بن عیاش
سلامة القرآن من التحریف، ص: ۷۴۱
السمرقندی، تصحیح السیّد هاشم الرسولی المحلاتی، ط. المكتبة العلمیة الإسلامیة، طهران.
۲۱۹- كتاب الخصال، أبو جعفر محمد بن علی بن بابویه (الصدوق)، تصحیح علی اكبر الغفاری، ط. منشورات جماعة المدرسین،

قم، ۱۴۰۳ ه.

۲۲۰- کتاب سلیم بن قیس، منشورات دار الفنون، بیروت، ۱۹۸۰ م.

۲۲۱- کتاب سلیم بن قیس، تحقیق محمد باقر الانصاری الزنجانی، ط. قم، ۱۴۱۵ ه.

۲۲۲- کتاب السنة، أبو بکر عمرو بن أبی العاص، بقلم محمد ناصرالدین الألبانی، بیروت، المکتب الإسلامی، ط. الثالثة.

۲۲۳- کتاب الغیبة، محمد بن إبراهیم النعمانی، تحقیق علی أکبر الغفاری، مکتبة الصدوق.

۲۲۴- کتاب فروس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج علی کتاب الشـهاب، شیرویه بن شهردار الدیلمی، تحقیق فوّاز أحمد الزمرلی، ط. بیروت، ۱۴۰۷ ه.

۲۲۵- کتاب الفهرست، محمد بن إسحاق الندیم، ط. ۱۳۹۳ ه.

۲۲۶- کتـاب المصاحف، أبو بکر عبـد اللَّه بن أبی داود سـلیمان بن أشـعث السجسـتانی، تصـحیح الـدکتور آرتور جفری، ط. مصـر، ۱۹۳۶ م.

۲۲۷- کتاب المصنف فی الأحادیث والآثار، أبو بکر عبد اللَّه بن محمد بن أبی شیبة، تصحیح محمد عبد السلام شاهین.

۲۲۸- کتاب الناسخ والمنسوخ، أبو جعفر محمد بن أحمد بن إسماعیل المعروف بأبی جعفر النحاس، ط. ۱۴۰۹ ه.

۲۲۹- کتاب الوافی، محمد محسن المشتهر بالفیض الکاشانی، تحقیق ضیاء الدین الحسینی، ط. مکتبة أمیر المؤمنین، اصبهان.

۲۳۰- کشف الإرتیاب فی عدم تحریف الکتاب، محمد بن أبی القاسم (معرب

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۷۴۲

طهرانی)، ط. تهران.

۲۳۱- کشف الحقائق عن نکت الآیات والدقائق، میرجعفر العلوی الحسینی، تهران، مطبعة الموسوی، ۱۳۷۹ ه.

۲۳۲- الکشاف عن حقائق غوامض التنزیل وعیون الأقاویل فی وجوه التأویل، جار اللَّه محمود بن عمر الزمخشری، نشر أدب الحوزة.

۲۳۳- کشف الظُنون، مصطفی بن عبد اللَّه الحنفی المعروف بحاجی خلیفة، ط

بیروت، ۱۴۰۲ ه.

۲۳۴- کشف الغطاء، جعفر الکبیر النجفی، دار طباعة مرتضی، ۱۳۱۷ ه.

۲۳۵- کشف الغمة فی معرفة الأئمة، أبو الحسن علی بن عیسی الإربلی، تعلیق السید هاشم الرسولی، ط. تبریز.

۲۳۶- الکشف والبیان فی تفسیر القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهیم الثعلبی، مخطوط، مکتبة آیة اللَّه المرعشی النجفی.

۲۳۷- الکشف والبیان، أحمد بن محمد بن إبراهیم الثعلبی، دراسة وتحقیق أبی محمد بن عاشور، ط. بیروت، ۱۴۲۲ ه.

۲۳۸- کنز الدقائق وبحر الغرائب، محمد بن محمد رضا القمی المشهدی، تحقیق حسین درکاهی، ط. طهران، ۱۴۱۱ ه.

۲۳۹- کنز العرفان فی فقه القرآن، جمال الدین المقداد بن عبد اللَّه السیوری، تصحیح محمد باقر شریف زاده، ط. طهران، ۱۳۴۳ ه.

۲۴۰- کنز العمال فی سـنن الأقوال والأفعال، علاء الـدین علی المتقی الهنـدی، تصـحیح صـفوة السـقا، ط. الخامسـة، مؤسـسة الرسالة، بیروت، ۱۴۰۵ ه.

۲۴۱- کلیات فی علم الرجال، الشیخ جعفر السبحانی، ط. بیروت، ۱۴۱۰ ه.

۲۴۲- لسان المیزان، ابن حجر العسقلانی، تحقیق وتعلیق: مکتب التحقیق باشراف

سلامة القرآن من التحریف، ص: ۷۴۳

محمد عبد الرحمن المرعشلی، ط. دار إحیاء التراث العربی، بیروت، ۱۴۱۵ ه.

۲۴۳- اللوامع النورانیة فی أسماء علیّ علیه السلام وأهل بیته القرآنیة، هاشم الحسینی البحرانی، ط. الثانیة، اصفهان.

۲۴۴- مباحث فی علوم القرآن، الدکتور صبحی الصالح، ط. الرابعة، بیروت.

۲۴۵- المبانی لنظم المعانی، أحمد بن محمد بن علی بن أحمد العاصمی، مخطوط، مکتبة برلین، الرقم ۹۰۳.

۲۴۶- متشابه القرآن ومختلفه، محمد بن علی بن شهرآشوب، ط. الثالثة، قم، ۱۴۱۰ ه.

۲۴۷- مثالب النواصب، محمد بن علی بن شهرآشوب المازندرانی، مخطوط، رقم ۱۸۴۱، مکتبة مدرسة سبهسار ورقم ۹۵۲، مکتبة الناصریة لکهنو.

۲۴۸- المحجة البیضاء فی تهذیب الأحیاء، محمد بن مرتضی المشتهر بالفیض الکاشانی، تصحیح علی أکبر الغفاری، ط. قم.

۲۴۹- مجمع البیان لعلوم القرآن، فضل بن حسن طبرسی، تحقیق محلاتی وطباطبائی، دار المعرفة، بیروت، ۱۴۰۶ ه.

۲۵۰- مجمع البحوث ومطلع البدور، صفی الدین أحمد بن صالح بن محمد بن أبی الرجال، مخطوط، مکتبة مجمع إحیاء التراث الإسلامی، رقم ۱۰۶.

۲۵۱- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو بکر الهیثمی، بتحریر العراقی وابن حجر، ط.

الثالثة، ۱۴۰۲ ه.

۲۵۲- مجمع الفوائد والبرهان فی شرح إرشاد الأذهان، للمولی أحمد الأردبیلی، منشورات جامعة المدرسین، ۱۴۰۲ ه.

۲۵۳- المجموع الرائق من أزهار الحدائق، سید هبةاللّه بن أبی محمد الحسن الموسوی، تحقیق حسین درگاهی، مؤسسة الطباعة والنشر لوزارة الثقافة والإرشاد

الإسلامی، ۱۴۱۷ ه.

۲۵۴- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، أبو القاسم حسین بن محمد الراغب الاصفهانی، ط. بیروت.

۲۵۵- المحرر الوجیز فی تفسیر الکتاب العزیز، ابن عطیة الأندلسی تحقیق، عبد السلام عبد الشافی محمد، ط. بیروت، ۱۴۱۳ ه.

۲۵۶- المحلی، أبو محمد علی بن احمد بن سعید حزم، تحقیق لجنة إحیاء التراث العربی، ط. بیروت.

۲۵۷- مختصر تحفه اثنی عشریة، شاه عبد العزیز الدهلوی، اختصره وهذّبه سید محمود شکری الآلوسی، تحقیق محب الدین الخطیب، القاهرة، المکتبة السلفیة.

۲۵۸- مختصر نهج البیان، محمد بن علی النقی الشیبانی، تحقیق حسین درگاهی، دار الاسوة، تهران، ۱۳۷۶.

۲۵۹- مذاهب التفسیر الإسلامی، ایکناز، غلدزیهر، مکتب الخانجی، مصر، ۱۳۷۴ ه.

۲۶۰- مرآة العقول، محمد باقر بن محمد تقی المجلسی، ط. الثالثة، طهران، ۱۳۶۳ ش.

۲۶۱- المرشد الوجیز إلی علوم تتعلق بالکتاب العزیز، شهاب الدین عبد الرحمن بن إسماعیل المقدسی، تحقیق طیار آلتی قولاج، دار صادر بیروت، ۱۳۹۵ ه.

۲۶۲- مسألة التقریب بین أهل السنة والشیعة، ناصر عبد اللّه بن علی القفاری، ط.

الریاض.

۲۶۳- المسائل السرویة، محمد بن محمد بن النعمان (الشیخ المفید)، تحقیق صائب عبد الحمید، ط. المؤتمر العالمی لألفیة الشیخ المفید، قم، إیران، ۱۴۱۳ ه.

۲۶۴- المستدرک علی الصحیحین، أبو عبد اللّه الحاکم النیسابوری، تحقیق: یوسف عبد الرحمن المرعشلی، ط. دار المعرفة، بیروت.

۲۶۵- المسند، أحمد بن حنبل أبو عبد اللّه الشیبانی، ط. بیروت، ۱۴۱۲ ه.

۲۶۶- مشرق الشمسين واكسير السعادتين، بهاء الدين محمد الحسن العاملى، تعليق محمد إسماعيل خواجوئى، تحقيق مهدى الرجائى، ط. إيران، مجمع البحوث الإسلامية، ۱۴۱۴ ه.

۲۶۷- مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، تصحيح محمد عبد السلام شاهين، ط. بيروت، ۱۴۱۵ ه.

۲۶۸- المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى، أحمد بن محمد بن على المقرى الفيّومى، مؤسسة دار الهجرة، ط. الثانية، ۱۴۱۴ ه.

۲۶۹- المصنّف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعانى، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى، ط. الثانية، ۱۴۰۳ ه.

۲۷۰- معالم التنزيل (المشهور بتفسير البغوى)، أبو محمد الحسين بن سعود الفراء البغوى، تحقيق خالد عبد الرحمن العك، ط. بيروت، ۱۴۰۷ ه.

۲۷۱- معالم العلماء، محمد بن على بن شهرآشوب، ط. النجف، ۱۳۸۰ ه.

۲۷۲- المعارف الجلية فى تبويب أجوبة المسائل الدينية، السيّد عبد الرضا المرعشى الشهرستانى، ط. النجف.

۲۷۳- معانى الأخبار، أبو جعفر محمد بن على الحسين بن بابويه (الصدوق)، تصحيح على أكبر الغفارى، ط. ۱۳۶۱ ه.

۲۷۴- مجمع البيان لعلوم القرآن، أبو على الفضل بن الحسن الطبرسى، ط. بيروت، ۱۳۶۵ ه. ش.

۲۷۵- معجم الآداب فى معجم الألقاب، كمال الدين عبد الرزاق المعروف بابن الفوطى، تحقيق محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر، تهران، ۱۴۱۶ ه.

۲۷۶- معجم الفوائد والبرهان فى شرح إرشاد الأذهان، المولى أحمد الأردبيلى،

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۴۶

تصحيح مجتبى عراقى، ط. قم، ۱۴۰۳ ه.

۲۷۷- معجم الأدباء، أبو عبد اللّه ياقوت بن عبد اللّه، ط. الثالثة، بيروت، ۱۴۰۰ ه.

۲۷۸- معجم رجال الحديث، السيد أبو القاسم الموسوى الخوئى، ط. الثالثة، ۱۳۹۸ ه.

۲۷۹- المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى، تحقيق، حمدى عبد المجيد السلفى، ط. الثانية، ۱۴۰۶ ه.

۲۸۰- المعجم الصغير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى، ط. بيروت، ۱۴۰۳ ه.

۲۸۱- معجم القراءات القرآنية، إعداد الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور عبد العال سالم مكرم، ط. قم، ۱۴۱۲ ه.

۲۸۲- معرفة علوم الحديث، الحاكم أبو عبد اللّه النيسابورى، تصحيح الدكتور السيد المعظم حسين، ط. المدينة المنورة، ۱۳۹۷ ه.

۲۸۳- مع الشيعة الاثنى عشرية فى الأصول والفروع، أحمد السالوس، ط. قطر، دار الثقافة، ۱۴۱۷ ه.

۲۸۴- المغنى، أبو محمد عبد اللّه بن أحمد بن قدامة على مختصر أبى القاسم الخرقى، ط. ۱۴۰۳ ه.

۲۸۵- مفاتيح الأسرار ومصابيح الأنوار، تاج الدين محمد بن عبد الكريم الشهرستانى، تحقيق الدكتور محمد على آذرشب، ۱۳۷۶ ه. ش.

۲۸۶- مفتاح الكرامة فى شرح قواعد العلامة، محمد جواد الحسينى العاملى، مؤسسة آل البيت، قم.

۲۸۷- مقدمتان فى علوم القرآن، مقدمة «المبانى لنظم المعانى» و «المحرر الوجيز فى تفسير القرآن العزيز»، تصحيح آرتور جفرى، ط. القاهرة ۱۹۵۴ م.

۲۸۸- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق الدكتور عبد

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۴۷

الواحد وافى، دار النهضة، مصر.

۲۸۹- الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستانى، تصحيح أحمد فهمى محمد، ط. ۱۳۸۶ ه.

۲۹۰- مناقب آل أبى طالب، أبو جعفر محمد بن على بن شهرآشوب، تحقيق يوسف البقاعى، ط. الثانية، دار الأضواء، بيروت، ۱۴۱۲ ه.

۲۹۱- مناقب أبى حنيفة، أحمد المكى، ط. بيروت، ۱۴۰۱ ه.

۲۹۲- المناقب، الموفق بن أحمد الخوارزمى، تحقيق الشيخ مالك المحمودى، مؤسسة النشر الإسلامى، قم، ط. ۱۴۱۱ ه.

۲۹۳- مناقب الإمام أمير المؤمنين على بن أبى طالب، محمد بن سليمان الكوفى القاضى، تحقيق محمد باقر المحمودى، ط. قم.

۲۹۴- مناقب الإمام أمير المؤمنين على بن أبى طالب، على بن محمد الشافعى (الشهير بابن المغازلى)، تحقيق محمد باقر البهبودى، بيروت، دار الأضواء، ۱۴۰۳ ه.

۲۹۵- مناهل العرفان، محمد عبد العظيم الزرقانى، ط. مصر.

۲۹۶- المنتخب من تفسير القرآن والنكت المستخرجة من كتاب التبيان، أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن إدريس الحلى، تحقيق الرجائى، ط. ۱۴۰۹ ه.

۲۹۷- المنقذ من التقليد، سديد الدين محمود الحمصى، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامى، ط. قم، ۱۴۱۲ ه.

۲۹۸- من لا ـ يحضره الفقيه، أبو جعفر محمد بن على بن الحسين بن بابويه القمى (الصدوق)، تعليق حسن الموسوى الخرسان، ط. ۱۳۹۰ ه.

۲۹۹- منهاج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة القدرية، أبو العباس تقى الدين أحمد بن تيمية، نشر مكتبة الرياض الحديثة.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۴۸

۳۰۰- منهاج الكرامة فى معرفة الإمامة، حسن بن يوسف بن المطهر (العلّامة الحلّى)، تحقيق عبد الرحيم مبارك، ط. قم.

۳۰۱- منهج الصادقين در إلزام المخالفين، ملا فتح اللَّه الكاشانى، انتشارات اسلامية.

۳۰۲- مواهب علّيه يا تفسير حسينى، كمال الدين حسين كاشفى، تصحيح السيد محمد رضا جلالى، ط. ۱۳۱۷ ه ش.

۳۰۳- الموطأ، مالك بن أنس، تصحيح وتعليق محمد فؤاد عبد الباقى، ط. بيروت.

۳۰۴- الميزان فى تفسير القرآن، السيد محمد حسين الطباطبائى، منشورات جماعة المدرسين فى الحوزة العلمية.

۳۰۵- الناسخ والمنسوخ، هبة اللَّه بن سلّامة بن على البغدادى، تحقيق الدكتور موسى بناى علوان، ط. بيروت ۱۹۸۹ م.

۳۰۶- نزول قرآن ورؤياى هفت حرف، سيد رضا مؤدّب، انتشارات دفتر تبليغات اسلامى، قم، ۱۳۷۸ ش.

۳۰۷- النسخ فى القرآن الكريم دراسة تشريعية تاريخية نقدية، الدكتور مصطفى زيد، دار الفكر، بيروت.

۳۰۸- نسيم الرياض فى شرح الشفا القاضى عياض، أحمد شهاب الدين الخفاجى، ط. بيروت.

۳۰۹- النشر فى القراءات العشر، محمد بن محمد ابن الجزرى، تصحيح على محمد الضياع، مصر، مطبعة مصطفى محمد.

۳۱۰- نفحات الرحمن فى تفسير القرآن وتبيين الفرقان، الشيخ محمد النهاوندى، المخطوط، مركز الثقافة والمعارف القرآنية، الورقة ۴۷.

۳۱۱- نقض الوشيعة أو الشيعة بين الحقائق والأوهام، السيّد محسن الامين العاملى، ط. الرابعة، بيروت ۱۴۰۳ ه.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۴۹

۳۱۲- النص والاجتهاد، عبد الحسين شرف الدين الموسوى، ط. النجف ۱۳۸۳ ه.

۳۱۳- نور الثقلين، عبد على بن جمعة العروسى الحويزى، تصحيح وتعليق، السيّد هاشم الرسولى المحلاتى، ط. قم.

۳۱۴- نهج البيان عن كشف معانى القرآن، محمد بن الحسن الشيبانى، تحقيق حسين درگاهى، نشر الهادى، قم، ۱۴۱۹ ه.

۳۱۵- نهج البلاغة، جمع الشريف الرضى، ط. بيروت ۱۳۸۷ ه.

۳۱۶- وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، محمد بن الحسن الحر العاملى، مؤسسة آل البيت، ط. قم، ۱۴۱۲ ه.

۳۱۷- الوافى بالوفيات، خليل بن أيبك الصفدى، بيروت، دار صادر، ۱۴۰۲ ه.

۳۱۸- الوسيط فى تفسير القرآن المجيد، على بن أحمد الواحدى النيسابورى، تحقيق على محمد معوض وآخرين، ط. بيروت، ۱۴۱۵ ه.

۳۱۹- الوشيعة فى نقد عقائد الشيعة، موسى جار اللّه، مطبعة الكيلانى.

۳۲۰- وفيات الأعيان وأبناء الزمان، أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، منشورات الرضى، ط. الثالثة، ۱۳۶۴ ه. ش.

۳۲۱- هدى السارى مقدمة فتح البارى بشرح صحيح البخارى، أحمد بن على بن حجر العسقلانى، تصحيح محب الدين الخطيب، ط. بيروت.

۳۲۲- الهوامش التحقيقية، حسين الراضى (ملحق بكتاب المراجعات لشرف الدين).

۳۲۳- ينابيع المودة، سليمان بن إبراهيم القندوزى الحنفى، تحقيق سيّد على جمال أشرف الحسينى، المطبعة أسوة.

۳۲۴- اليواقيت والجواهر فى بيان عقائد الأكابر، عبد الوهاب بن أحمد بن على الشعرانى، ط. مصر ۱۳۷۸ ه.

سلامة القرآن من التحريف، ص: ۷۵۰

۳۲۵- اليقين باختصاص مولانا علىّ بإمرة المؤمنين، على بن الطاووس، تحقيق الأنصارى، قم، مؤسسة الثقلين، ۱۴۱۳ ه ..

ek edloN rodoehT snarQ sed ethcihcseG -۳۲۹ .۱۹۷۳ lll dlrow melsoM ehT -۳۲۸ .۱۸۴۳ ۱۹۸۱

rebmeceD lllX emoT euocitaisA lanruoJ -۳۲۷ .۱۸۴۲ yaM lllX emoT euocitaisA lanruoJ -۳۲۶

MIEHSEDLIH GALREV SMLO GROEG

v .. kroY weN

vv

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فى سَبيلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علىّ بْنُ موسَى الرِّضا – علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فى تلخيص بحار الأنوار، للعلاّمة فيض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشَّيخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائميّة" الثّقافىّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشهيد آية الله "الشمس آباذى" – رَحِمَهُ اللهُ – كان أحداً من جَهابذة هذه المدينة، الذى قدِ اشتهَرَ بشَعَفِهِ بأهل بَيت النبىّ (صلواتُ اللهِ علَيهِم) و لاسيَّما بحضرة الإمام علىّ بن موسَى الرِّضا (عليه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درايته، فى سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجريّة الشمسيّة (=۱۳۸۰ الهجريّة القمريّة)، مؤسَّسةً و طريقةً لم يَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَى و أحسَنِ مَوقِفٍ كلَّ يوم.

مركز "القائميّة" للتحرِّى الحاسوبىّ – بأصبَهانَ، إيرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإمامىّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خرّيجى الحوزات العلميّة و طلاب

الجوامع، باللیل و النهار، فی مجالاتٍ شتّی: دینیّة، ثقافیّة و علمیّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشیعة و تبسیط ثَقافة الثّقَلَین (کتاب الله و اهل البیت علیهمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزیز دوافع الشـّباب و عموم النـاس إلی التّحَرّی الأدَقّ للمسائل الدّینیّة، تخلیف المطالب النّافعة – مکانَ البَلاتیثِ المبتذلة أو الرّدیئة – فی المحامیل (=الهواتف المنقولة) و الحواسیب (=الأجهزة الکمبیوتریّة)، تمهید أرضیّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافیّةٍ علی أساس معارف القرآن و أهل البیت –علیهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققین و الطّلّاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِجِ العلوم الإسلامیّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهیل رفع الإبهام و الشّبُهات المنتشرة فی الجامعة، و...

- مِنها العَدالة الاجتماعیّة: التی یُمکِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحدیثة متصاعدةً، علی أنّه یُمکِن تسریعُ إبراز المَرافِق و التسهیلاتِ – فی آکناف البلد - و نشرِ الثّقافةِ الاسلامیّة و الإیرانیّة – فی أنحاء العالَم - مِن جهةٍ اُخرَی.

- من الأنشطة الواسعة للمرکز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ کتبٍ، کتیبة، نشرة شهریّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقیقیّة و مکتبیة، قابلة للتشغیل فی الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثّلاثیّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّکة و... الأماکن الدینیّة، السیاحیّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتی "القائمیّة "www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِعَ اُخـَرَ

ه) إنتاج المُنتَجات العرضیّة، الخَطابات و... للعرض فی القنوات القمریّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمیّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعیّة، الاخلاقیّة و الاعتقادیّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسیم النظام التلقائیّ و الیدویّ للبلوتوث، ویب کشک، و الرّسائل القصیرة SMS

ح) التعاون الفخریّ مع عشراتِ مراکزَ طبیعیّة و اعتباریّة، منها بیوت الآیات العِظام، الحوزات العلمیّة، الجوامع، الأماکن الدینیّة کمسجد جَمکرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفیذ مشروع "ما قبلَ المدرسة "الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِکین فی الجلسة

ی) إقامة دورات تعلیمیّة عمومیّة و دورات تربیة المربّی (حضوراً و افتراضاً) طیلة السَّنَة

المکتب الرّئیسیّ: إیران/أصبهان/ شارع"مسجد سیّد/ "ما بینَ شارع"پنج رَمَضان "ومُفترَق"وفائی/"بنایة"القائمیّة"

تاریخ التأسیس: ۱۳۸۵ الهجریّة الشمسیّة (=۱۴۲۷ الهجریة القمریّة)

رقم التسجیل: ۲۳۷۳

الهویّة الوطنیّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البرید الالکترونی: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتی: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاکس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مکتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التِّجاریّة و المَبیعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمین ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

المیزانیّـۀ الحالیّـۀ لهـذا المرکز، شـَعبیّـۀ، تبرّعیّۀ، غیر حکومیّۀ، و غیر ربحیّۀ، اقتـُنِیَت باهتمام جمع من الخیّرین؛ لکنـّها لا تـُوافِی الحجمَ المتزاید و المتّسِعَ للامور الدّینیّۀ و العلمیّۀ الحالیّۀ و مشاریع التوسـعۀ الثّقافیّۀ؛ لهذا فقد ترجّی هذا المرکزُ صاحِبَ هذا البیتِ (المُسـمَّی بالقائمیّـۀ) و مع ذلک، یرجو مِن جانب سـماحۀ بقیّۀ الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالی فَرَجَهُ الشَّریفَ) أن یُوفـِّقَ الکلَّ توفیقاً متزائداً لِإعانتهم - فی حدّ التّمکـّن لکلّ احدٍ منهم – إیّانا فی هذا الأمر العظیم؛ إن شاءَ اللهُ تعالی؛ و اللهُ ولیّ التوفیق.


مركز القائمية اصفهان للبحوث والتحريات الكمبيوترية
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٠٩